

دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات
الاستراتيجية والعسكرية



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي



ISSN 2626-093X

Vol 8 N 30

Journal of
Strategic and Military Studies
International Scientific Periodical Journal



المركز الديمقراطي العربي
لدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية
DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany
<https://democraticac.de>

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية Journal Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة An International Peer-Reviewed Journal

عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة
Reviewed Scientific Journals

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة متعددة اللغات (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، الإسبانية) تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين. تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكمة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إن في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. تصدر المجلة بشكل دوري (فصلية: تصدر في نهاية مارس ويونيو وأكتوبر وديسمبر) ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

The Journal of Strategic and Military Studies is an international, peer-reviewed, multilingual journal (Arabic, French, English, German, Spanish) published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies in Germany/Berlin.

The journal focuses on research related to strategic and military studies, security, geopolitics, international relations, strategic development planning, territorial governance, and the formulation and evaluation of policies and programs, whether in the economic, financial, or social fields. These issues may have national, regional, or international dimensions. Additionally, the journal covers research in the humanities and social sciences.

The journal is published periodically (quarterly: at the end of March, June, September, and December) and is overseen by an active international scientific board comprising a large group of leading academics from various countries. The board supervises the peer-review process of the research submitted to the journal.

The journal adheres to an ethical charter for its publication guidelines and an internal regulation governing the peer-review process. The Journal of Strategic and Military Studies also follows the formal and substantive standards of international peer-reviewed journals in selecting the content for its issues.

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

قواعد البيانات التي تنتمي إليها المجلة Databases to which the journal is indexed

- قاعدة البيانات العالمية Crossref
- قاعدة بيانات Europub
- المكتبة الوطنية الألمانية DNB
- الفهرس الألماني الموحد للدوريات ZDB
- الفهرس العالمي WorldCat
- المكتبة الألمانية الرقمية DDB
- قاعدة بيانات Research Commons التابعة لمنصة Clarivate Web of Science

المركز الديمقراطي العربي

لِلدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center GmbH –Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany(030- 54884375/ 030- 91499898/ 030- 86450098) - Mobile: 00491742783717



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. عبد القادر التابري، أستاذ الجغرافيا، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

نائب رئيس التحرير

د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة - المغرب

مدير التحرير

د. ليلى الرطيمات، أستاذة العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات - المغرب

أعضاء هيئة التحرير

محمد عسيوي: أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

يوسف بليط: أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، الكلية المتعددة التخصصات، الناظور - المغرب

بنينونس بنعائشة: أستاذ باحث، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة - المغرب

رشيد أيت يونس: أستاذ باحث في الجغرافيا وعلوم التربية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة - المغرب

الهيئة الاستشارية

د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث في الجغرافيا الحضرية ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. عزي هرو، أستاذ باحث في الاقتصاد الجهوي والجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

المدققون اللغويون

د. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

د. محمد الحسني، تخصص الأدب العربي، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، المغرب

د. هشام الحايك، دكتور في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص الفقه والأصول والدراسات السامية ومقارنة الأديان، جامعة محمد الأول، وجدة

تنسيق العدد: الدكتور بنينونس بنعائشة

العدد الثلاثون

المجلد الثامن

مارس 2026 م

البريد الإلكتروني للمجلة strategy@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?page_id=54433

رابط موقع المجلة على منصة OJS: <https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/>

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

د. عبد القادر التاياري: تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

أعضاء اللجنة العلمية

- د. المصطفى طایل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات - المغرب
- دة. مليكة الزخيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، تخصص الشؤون الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث في الجغرافيا والحكامة الترابية، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث في السوسولوجيا، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالك، أستاذ باحث في الجغرافيا السياسية، خبير في الشؤون الاستراتيجية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.



- د. لبید عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. بلباي إكرام، أستاذة باحثة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الأفريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د. عبد الهادي أحمد عبد الكريم، أستاذ محاضر بكلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث في الجغرافيا الطبيعية، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث في التواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامع الكاظم، العراق
- د. محمد عصام لعروسي، محلل سياسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- دة. ابتسام الزاهر، باحثة في التاريخ وقضايا التربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. محسن بطشي، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
- د. مصطفى خليفة إبراهيم محمد أستاذ باحث بجامعة الزيتونة، ترونة، ليبيا.

Editorial Team

Editor-in-Chief: Dr. Abdelkader Tayri, Professor of Geography, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Deputy Editor-in-Chief: Khalid Chiat Professor of International Relations, Mohammed I University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda, Morocco.

Managing Editor: Dr. Layla Rattimat, Professor of International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.

Editorial Board Members:

- Mohammed Assioui: Research Professor in Urban Economics, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Youssef Balet: Research Professor in Geography, Mohammed I University, Multidisciplinary Faculty, Nador, Morocco.
- Benyounes Benaicha: Research Professor, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Rachid Ait Youness: Research Professor in Geography and Educational Sciences, Mohammed I University, Higher School of Education and Training, Oujda, Morocco.

Advisory Board:

- Dr. Abdelhak Essadek, Research Professor in Urban Geography and Geographic Information Systems, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Azzi Hrou, Research Professor in Regional Economics and Geography, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

Language Editors:

- Dr. Al Hachimi Aqawi, Professor of English Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Buthaina Hassani, Professor of French Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohammed Al-Hassani, specializing in Arabic Literature, Regional Academy of Education and Training for the Eastern Region, Morocco.
- Dr. Hicham El Haiek, Doctor of Arts and Humanities, specializing in Jurisprudence, Fundamentals of Religion, Semitic Studies and Comparative Religion, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Chair of the Scientific Committee: Dr. Abdelkader Tayri, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Members of the Scientific Committee:

- Dr. El- Mustafa Tayel, Research Professor, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Mohammed I University, Oujda, Morocco.



- Dr. Khalid chiat, Professor of International Relations, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Layla Rattimat, Research Professor in International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.
- Dr. Malika Zakhnini, Research Professor in International Relations, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco.
- Dr. Mustafa Sadni, Laboratory: Good Performance in International and Comparative Law, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Souissi, Rabat, Morocco.
- Dr. Mohammed Haytoui, Research Professor in Sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco.
- Dr. Mohammed Ahmiane, Research Professor in History, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelaziz Ben Lehsen, Research Professor, specializing in African Affairs, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelouahed Bouberia, Research Professor in Geography and Territorial Governance, Multidisciplinary Faculty, Taza, Fez University, Morocco.
- Dr. Mohammed Assioui, Research Professor in Urban Economics, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Morocco.
- Dr. Ali Boukhalkhal, Research Professor in Sociology, Amar Telidji University, Laghouat, Algeria.
- Dr. Nassim Belhoul, Professor of Political Science, Blida 2 University, Algeria.
- Dr. Idriss Ait Cheikh, Research Professor in Political Science, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Ala Al-Hussein, Research Professor in Economics, National School of Applied Sciences, Fez University, Morocco.
- Dr. Bahni Abdelkebir, Research Professor in Human Geography and Development, University Institute for Scientific Research, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Moussa Maliki, Research Professor in Political Geography, Expert in Strategic Affairs, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdenmour Sidik, Research Professor in Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelhak Bakouri, Research Professor in Sociology, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Labid Imad, Lecturer, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria.
- Dr. Hazem Mahfoud, Expert at the International Relations Unit, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
- Dr. Belbai Ikram, Research Professor at the Faculty of Law and Political Science, Abd al-Hamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria.
- Dr. Fatima Zahra Azizi, Research Professor in Economics, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Khadija Boutkhili, Research Professor in International Relations, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Sala, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Idriss Belabed, Research Professor in History, Regional Center for Education and Training Professions, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelhadi Ahmed Abdelkarim, Lecturer at the Faculty of Educational Sciences, University of N'Djamena, Chad.
- Dr. Soulayman Hamidoun Harma, Coordinator of the Local Development Department, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott Al-Asriya, Mauritania.
- Dr. Fayçal Fatteh, Research Professor in Human Geography, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.



- Dr. Cherine Jaber, Senior Researcher at the Center for Strategic Studies, Bibliotheca Alexandrina, Egypt.
- Dr. Bouchra Abdul-Kadhim Obaid, Researcher in Political Geography, Iraqi Ministry of Education, Iraq.
- Dr. Abderrahim Farah, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Mohammed Moussaoui, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Redouane Brioul, Research Professor in Physical Geography, Multidisciplinary Faculty of Taza, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Hicham Al-Maki, Research Professor in Communication, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Abdessalam Al-achhab, Research Professor in Human Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Dima Abdullah Ahmed, Assistant Professor, Iraqi University, Faculty of Education for Women, Baghdad.
- Dr. Mitham Munfi Kadhim Al-Amidi, Assistant Professor, Department of Law, Babel Departments, Al-Kadhim University, Iraq.
- Dr. Mohammed Issam Laaroussi, Political Analyst, Professor of International Relations at the Diplomatic Academy of Abu Dhabi, Former Director of Research and Studies at the Trends Center, Abu Dhabi, UAE.
- Dr. Amal Ben Souileh, Lecturer specializing in Law, May 8, 1945 University, Guelma, Algeria.
- Dr. Ahmed Al-Morabiti, Doctor in International Law and International Relations, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Morocco.
- Dr. Ibtissam Zaher, Researcher in History and Education Issues, Higher School of Education and Training, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohsen Batchi, Professor-Researcher in Geography, Ibn Tofail University, Kénitra, Morocco.
- Dr. Mustapha Khalifa Ibrahim Mohammed, Professor-Researcher at Zaytuna University, Tarhuna, Libya.

المحتويات

الصفحة	المقال
10	حنان صالح كريب دور المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري: 2018 - 2024
37	فلاح ضويحي السويري العجمي دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات
53	عادل امليح؛ محسين بطشي الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب: مسار التحول وأفاق تسوية النزاع
86	آمنة سلطان حميد الريسي الاختبارات النفسية والسلوكية ودورها في قياس كفاءة القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة وصفية تحليلية
119	حسام محمد الحميد التغيرات الجارية في سوريا بعد 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024: الآثار على الإقليم والمنطقة العربية
145	إسلام سعيد الشناوي الحرب على إيران في مرآة الواقعية الهجومية لـ "جون ميرشايمر"
164	آمنة سلطان حميد الريسي دور الطائفية والفواعل غير الحكومية في توليد الانقسامات الداخلية وتشكيل الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
189	أمين الفاطر من التربية البنينة إلى التربية من أجل التنمية المستدامة: معارف وتصورات مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات تجاه هذا التحول
215	ريم هاجر شعيري؛ نور الدين البوعمالي التدهور الغابوي بين الإكراهات الطبيعية والاستغلال البشري: حالة جماعتي باب بوير ومغراوة بالأطلس المتوسط الشرقي
230	رشيد أيت يونس؛ الحسين مغراني المنتجات الرساقية وأنماط إعادة تشكيل المجال ببلاد تالوين -الأطلس الصغير الغربي
247	ياسين أيت حسو المقاربات المنهجية لقياس معامل الجفاف بواحة داس: دراسة تحليلية وتطبيقية
258	حميد خطراني؛ يونس سيف النصر؛ الصغير سعيد أنماط الاستغلال الفلاحي بهضبة الفوسفاط بين التحديات المناخية واستراتيجيات التأقلم

Sommaire

Article	Page
ESMA BELGHITH; LOBNA BEN HARB Vers un leadership émotionnel dans un contexte militaire	287
Yasser Moustafa Abdelwahab; Badar Hilal AlAlawi Between Interpretation and Observation: The Image of Dhofar in the Writings of Travelers in the Islamic Era	311
Fouad Akki Borders in Africa: Conflictual geopolitics on multiple scales	329

The Role of Qatari Women in the Military Sector of Qatar: 2018–2024

Hanan Saleh keraib

Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies

hs.albanikeraib@jbj.edu.qa

hanan_keraib@hotmail.com

<https://orcid.org/0009-0002-2354-1160>

Received	Accepted	Published
05/01/2026	11/02/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.10-36>

Hanan Saleh Keraib. (2026). The Role of Qatari Women in the Military Sector of Qatar: 2018–2024. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue30), pp-pp: 10- 36.

Abstract

The study aims to identify the role of Qatari women in the military sector, where their participation does not exceed 20%, and to determine the factors limiting their involvement. The study examines the cultural and social factors affecting women, in addition to the obstacles they face within the armed forces. It is based on a research problem centered on the extent of Qatari women's contribution to the military sector, and on the hypothesis that changing cultural and societal perceptions would enhance women's role in this field.

The study adopted a case study approach through conducting interviews, where 15 interviews were carried out with Qatari male and female employees working in different military units at the Qatari Ministry of Defense. In addition, a quantitative approach was used to measure the level of Qatari women's contribution to the military sector by collecting and analyzing statistics related to the numbers and percentages of Qatari women employed at the Ministry of Defense during the period from 2018 to 2024, in both civilian and military positions.

The study reached several findings, most notably that the percentage of Qatari women employed in civilian positions at the Ministry of Defense between 2018 and 2024 reached 67%, indicating a preference among Qatari women for civilian jobs compared to military positions, which did not exceed 20%. The results also showed that 13% of Qatari women were employed in other fields, such as medical services, including medicine, nursing, and first aid, in addition to certain service-related jobs such as kitchen work. These findings indicate the continued presence of obstacles limiting the integration of Qatari women into the military sector. These obstacles are distributed across social, cultural, and institutional levels, with social and cultural barriers being the most prominent, along with a lack of societal awareness of the importance of women's role, weak training, and inadequate strategic planning. This highlights the need to provide an attractive work environment to achieve better integration between males and females in shared tasks and joint projects.

Keywords: Qatar, Qatari women, Qatari Ministry of Defense, armed forces, gender.

© 2026, Keraib, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

دور المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري: 2018 - 2024

حنان صالح كريب

أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية

hs.albanikeraib@jbj.edu.qa

hanan_keraib@hotmail.com

<https://orcid.org/0009-0002-2354-1160>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/02/11	2026/01/05

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.10-36>

حنان صالح كريب. (2026). دور المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري: 2018-2024، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص : 10-36

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المرأة القطرية في القطاع العسكري، والذي لم تتجاوز نسبته 20%، مع تحديد الأسباب التي تحد من مشاركتها. تناولت الدراسة العوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على المرأة، إضافة إلى العقبات التي تواجهها داخل القوات المسلحة القطرية، انطلاقاً من إشكالية تتمحور حول مدى مساهمة المرأة القطرية في القطاع العسكري، وبناء على فرضية مفادها أن تغيير التصورات الثقافية والمجتمعية من شأنه أن يعزز دور المرأة في هذا القطاع.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال إجراء المقابلات، حيث أجريت 15 مقابلة مع موظفين قطريين من الذكور والإناث العاملين في وحدات عسكرية مختلفة بوزارة الدفاع القطرية. كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس مدى إسهام المرأة القطرية في القطاع العسكري، من خلال جمع وتحليل الإحصاءات المتعلقة بأعداد ونسب النساء القطريات المنخرطات في وزارة الدفاع، خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2024، في كل من الوظائف المدنية والعسكرية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها أن نسبة النساء القطريات العاملات في الوظائف المدنية بوزارة الدفاع خلال الفترة من 2018 إلى 2024 بلغت 67%، مما يدل على تفضيل المرأة القطرية للوظائف المدنية مقارنة بالوظائف العسكرية التي لم تتجاوز نسبتها 20%. كما أظهرت النتائج أن 13% من النساء القطريات التحقن بوظائف أخرى، مثل الخدمات الطبية، بما في ذلك الطب والتمريض والإسعافات الأولية، إضافة إلى بعض الأعمال الخدمية كالمطابخ. وتشير هذه النتائج إلى استمرار وجود معوقات تحد من اندماج المرأة القطرية في القطاع العسكري، وتتنوع هذه المعوقات على المستويات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية. ويعد المعوق الاجتماعي والثقافي الأبرز، إضافة إلى غياب الوعي المجتمعي بأهمية دورها، وضعف التدريب والتخطيط الاستراتيجي، وهو ما يستوجب توفير بيئة عمل جاذبة من أجل تحقيق تكامل أفضل بين الذكور والإناث في المهام والمشاريع المشتركة.

الكلمات المفتاحية: قطر، المرأة القطرية، وزارة الدفاع القطرية، القوات المسلحة، الجندرية.

©2026، كريب، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

الإطار العام للدراسة

مقدمة

ازداد الدعم على المستوى المهني للمرأة القطرية في السنوات الأخيرة؛ حيث شغلت العديد من المناصب القيادية والوزارية في مؤسسات الدولة، وخاصةً بعد حصار 2017، الذي فرض على دولة قطر تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلا أنه في الوقت ذاته كان فرصة مهمة أمام المرأة القطرية لتثبت قدراتها من خلال المناصب القيادية التي تبوأتها، بما يمكن أن يمهد لها لتكون شريكاً أساسياً في الجهود الوطنية لمواجهة التحديات والمحافظة على استقرار البلاد.

ففي 2017 عُيِّنَت السيدة "لولوة الخاطر" - بالقرار الوزاري رقم 42 لسنة 2017- مُتحدِّثَةً رسمياً باسم وزارة الخارجية القطرية، لتكون بذلك أول امرأة قطرية تشغل هذا المنصب في تاريخ دولة قطر، أمّا العام 2018 فقد شهد تحديثاً بارزاً في القطاع العسكري؛ حيث أصدر أمير دولة قطر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قراراً بتجنيد النساء في الخدمة العسكرية، ممّا أسهم في تعزيز دور المرأة القطرية في الجهود الدفاعية للبلاد، وفتح المجال أمام المرأة للانخراط في مجال العمل العسكري الذي كان مقتصرًا على الرجال سابقًا، بحيث نتج عن هذا التغيير ارتفاع نسبة النساء القطريات في مجموع القوى العاملة من 37% قبل 2017 إلى 43% في 2021، اذ عُيِّنَت خلال هذه السنة عدة نساء قطريات في مناصب وزارية مهمة؛ بدءاً بالسيدة "بثينة النعيمي" وزيرة للتربية والتعليم والتعليم العالي، ثم السيدة "مريم المسند" وزيرة للتنمية الاجتماعية والأسرة، والسيدة "مريم السليطي" نائبة لرئيس مجلس الشورى.

وقد لحقت بهذا التطور قرارات الشيخة "موزا المسند" التي دعمت تعليم المرأة وساندت تطويرها في المجتمع؛ حيث شجعت المرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية وريادة الأعمال من خلال مؤسسة قطر للتنمية، وعملت على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك ترشيحها لانتخابات المجلس البلدي، إضافةً إلى أنّها أنشأت مؤسسات تُعنى بقضايا المرأة والأسرة، وسَعَتْ إلى تحسين أوضاع المرأة القطرية على المستوى الاجتماعي والأسري. لقد كان لهذه الجهود والقرارات دور محوري في زيادة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل، ممّا عزز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وأسهم في تحقيق نتائج إيجابية في القطاعات المختلفة، المدنية منها والعسكرية.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى إسهام المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري، ورصد تطور مشاركتها في هذا المجال الحيوي، مع تحليل العوائق والتحديات التي تحول دون مشاركة المرأة القطرية بالمستوى المنشود. فعلى الرغم من أنّ دولة قطر شهدت تطورات مهمة وبارزة في مجال تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف القطاعات بما فيها التعليم والصحة والبتروال والطاقة وغيرها، إلا أنّ القطاع العسكري لا يزال إلى حد كبير مجاًلاً يهيمن عليه الذكور، ما يثير تساؤلات جوهرية حول أسباب هذا التفاوت بين مختلف القطاعات وطبيعة المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة بشكل كامل في هذا المجال. وتستلزم هذه الإشكالية دراسة معمقة للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تحدد تصورات المجتمع حول دور المرأة في القطاع العسكري، بما في ذلك الموروثات والعادات والتقاليد التي قد تؤثر على قبول مشاركة المرأة في المهام العسكرية المختلفة، إضافة

إلى دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحدد حقوق المرأة ومسارات مشاركتها، ومدى مرونة السياسات القائمة في تهيئة بيئة تسمح لها بالاندماج الفاعل.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى مساهمة المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية؛ للتفصيل في جزئيات المشكلة وفروعها، ومن ذلك: ما العوامل أو الأسباب التي تعوق انخراط المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري؟ وكيف تتعامل المرأة القطرية مع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها؟ ثم ما هي المجالات والوظائف العسكرية التي استطاعت المرأة القطرية الانخراط فيها وما طبيعة الأدوار التي شغلتها حتى الآن؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنّ تغيير التصورات الثقافية والمجتمعية المرتبطة بدور المرأة في المجتمع والقطاع العسكري يمكن أن يعزز بشكل ملموس مشاركتها في المؤسسة العسكرية. وتستند هذه الفرضية إلى حقيقة أن الصور النمطية والمعايير التقليدية التي تقيّد أدوار المرأة تشكل أحد أبرز العوائق أمام انخراطها في القطاعات الحيوية، ولا سيما في المجال العسكري الذي ارتبط تاريخياً بالهيمنة الذكورية. إن تجاوز هذه المعوقات يتطلب إحداث تحولات عميقة في البنية الثقافية والاجتماعية من خلال نشر الوعي، وتفعيل البرامج التربوية والإعلامية، وتبني سياسات واضحة من شأنها تغيير المواقف المجتمعية تجاه المرأة العسكرية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، والتي تتمثل في:

- 1- التعرف على مدى إسهام المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري، وذلك من خلال رصد حجم مشاركتها في مختلف الوحدات التابعة لوزارة الدفاع القطرية.
- 2- تحديد الأسباب والعوامل التي تعوق مشاركة المرأة القطرية في القطاع العسكري، لمعرفة العوائق التي تحد من مشاركتها والعمل على إيجاد سبل لتعزيز دورها ومشاركتها.
- 3- إدراك التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها المرأة القطرية للعمل في القوات المسلحة القطرية، وانعكاسها على مستوى انخراطها في هذا المجال.
- 4- التعرف على المجالات العسكرية التي تمكنت المرأة القطرية من الانخراط فيها، وفقاً لطبيعة الأدوار الوظائف المتاحة في المؤسسة العسكرية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنّها تتناول موضوعاً حساساً، فهو لم يزل قيد التطور بالنسبة للسياق الفكري والاجتماعي والطبيعة المحافظة للمجتمع القطري؛ إذ إنّ انخراط المرأة في القطاع العسكري القطري لم يزل موضوعاً شائكاً حين يتعلق



الأمر بثقافة المجتمع القطري، وهذا ما يجعل المرأة القطرية تواجه تحديات عديدة ترتبط باندماجها في القطاع العسكري، لذلك تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول هذا الموضوع من جوانب عديدة: اجتماعية، وسياسية، وثقافية تخص المجتمع القطري، الذي يجد نفسه بين مساري المرجعيات المحافظة على القيم التقليدية، ومواكبة التطورات والحداثة في هذه الحقبة الزمنية. كما تبرز أهمية الدراسة أيضًا في حداثتها موضوعها، وفي تركيزها بصورة خاصة على انخراط المرأة في وزارة الدفاع، وهو الجانب الذي يميز دراستنا عن الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة في العمل الحكومي بصورة عامة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، الذي يُعدُّ أحد مناهج البحث النوعي التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم عميق؛ من خلال فهم المعاني لممارسات وسلوكيات أفراد مجتمع الدراسة بالاعتماد على عدة أدوات منها المقابلات، الملاحظات والتحليل الوثائقي بهدف جمع بيانات غنية ومفصلة عن الحالة قيد الدراسة. وقد تم اختيار هذا المنهج نظرًا لطبيعة الموضوع وللملاءمة أهداف الدراسة، المتمثلة في التعرف على إسهام المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري، والتعرف على التحديات التي تواجهها المرأة القطرية في هذا القطاع، والمجالات العسكرية التي تمكنت المرأة القطرية من الانخراط فيها.

كما تمت الاستعانة بالمنهج الكمي من خلال المعطيات الإحصائية؛ لمعرفة مدى إسهام المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري، من خلال جمع إحصائيات بأعداد ونسب النساء القطريات المنخرطات في القطاع العسكري وتحديداً في وزارة الدفاع القطرية خلال الفترة 2018-2024 في كُلٍّ من الوظائف المدنية والعسكرية.

اعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة رئيسة لجمع البيانات؛ بهدف الحصول على معلومات مفصلة وعميقة، واستكشاف وجهات نظر المشاركين حول الموضوع، والتعبير بحرية عن آرائهم وخبراتهم، وقد شملت المقابلات موظفين قطريين من الجنسين (الذكور والإناث) في الوحدات العسكرية المختلفة بوزارة الدفاع القطرية، وأُجريت 15 مقابلة تضمنت أسئلة محددة تتبع هيكلًا معينًا ضمن محاور؛ مثل: التحديات التي يواجهها المشاركون وكيفية التغلب عليها، والأسباب التي تعيق انخراط المرأة القطرية في وزارة الدفاع.

يتكون مجتمع الدراسة من النساء القطريات العاملات في وزارة الدفاع القطرية، إضافةً إلى عدد من المسؤولين من الذكور في الوحدات العسكرية المختلفة التابعة للوزارة، وذلك لما لهم من دور فاعل في الإشراف الإداري وصنع القرار المتعلق بتنظيم العمل داخل المؤسسة العسكرية. ويسهم إشراك هاتين الفئتين في تقديم تصور أكثر شمولية حول واقع مشاركة المرأة القطرية في القطاع العسكري، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجه النساء القطريات في هذا المجال.

تتكون عينة الدراسة من 15 موظفًا قطريًا يعملون في وزارة الدفاع القطرية، من بينهم 8 نساء قطريات بدرجات وظيفية مختلفة، منهن 3 نساء عسكريات برتب مختلفة هي: (رائد، ملازم ثاني، ملازم أول)، و5 نساء مدنيات بدرجات مختلفة هي: (مدني 3، مدني 4، مدني 5، مدني 6، مدني 7)، كما شملت العينة 7 ذكور يشغلون مناصب عسكرية في وزارة الدفاع القطرية برتب

مختلفة هي: (عميد، عقيد، مقدم، رائد، نقيب، ملازم، وكيل أول)، وتم اختيار هؤلاء المشاركين لمعرفة دور المرأة القطرية وإسهامها في وزارة الدفاع والإنجازات التي حققتها.

ركزت الدراسة على دور المرأة القطرية ومكانتها في القطاع العسكري القطري، لذلك أُجريت هذه الدراسة في وزارة الدفاع القطرية بوحدها العسكرية المختلفة، وقد تمثلت العينة بالنساء القطريات اللاتي يعملن في وزارة الدفاع القطرية وبالدور الذين يشغلون مناصب عسكرية مختلفة.

الدراسات السابقة

لاحظنا من خلال مراجعة الدراسات السابقة أنه لم يتم التطرق بصورة مباشرة لواقع المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري، أو لإسهام المرأة القطرية في المؤسسة العسكرية، ولذلك لجأنا إلى استعراض دراسات سابقة في الدول العربية قريبة في موضوعها من موضوع هذه الدراسة، وذلك حول موضوعات: المرأة والجيش في الدول العربية، والمرأة العربية في القطاع العسكري؛ إذ كان هناك عدد من الدراسات التي تناولت هذا الجانب.

تقدم دراسة "إيجريت" التي أُجريت في لبنان حول المقاتلات والمناضلات خلال الحرب الأهلية اللبنانية- تحليلًا لملامح المرأة ومساراتها ودوافعها للانضمام إلى الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، مع التركيز بشكل خاص على المقاتلات في (حركة أمل) و(الكتائب) و(الحزب التقدمي الاشتراكي) و(الحزب الشيوعي اللبناني) و(فتح) و(الجهة الشعبية لتحرير فلسطين). فهذه الدراسة ترى أن المرأة لها الخيار في الانضمام ولها دافع قوي في القتال؛ حيث أشار 30 امرأة من عينة الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء انخراطهن في القتال هو إصرارهن، كما ترى الدراسة أن المرأة لديها رؤية واضحة لما تريد، وأنها ملتزمة جدًا وجادة في الانضمام لصفوف الحرب؛ سواء في الأدوار القتالية أو في الأدوار غير القتالية. (Eggert, 2023, p1042-1071)

وهذا يتفق مع دراسة "مافي" و"سميث" بأن النساء الأردنيات ينظرن إلى تجاربهن في الجيش والشرطة على أنها تجارب إيجابية، وأن هناك عوامل تحفزهم للعمل في القطاع العسكري، منها طبيعة عملهم والإنجاز الذي يقدمونه، كما أن هناك امتيازات مادية. (Maffey and others, 2020, p46- 67) وهذا ما أشارت له دراسة "نولتي" بأن الحوافز المعنوية والمادية أسهمت في انضمام المرأة للقوات المسلحة الإماراتية، على الرغم من أن هناك مهنة عسكرية يهيمن عليها الذكور ولا تستطيع المرأة الانخراط فيها بسبب بنيتها الجسدية. (Nolte, 2015, p1-54)

بينما ترى دراسة "سجاد" في دراستها: "النساء المقاتلات: يَسِرْنَ نحو الحرية الحقيقية: تحليل لتجارب النساء في الخطوط الأمامية لحرب العصابات وفي فترة ما بعد الحرب"، التي تبحث في سياق تجارب النساء اللواتي يحملن السلاح في نضالات التحرير، أن المرأة في الجيش وفي الحروب تتلقى معاملة سيئة على الرغم من الجهود التي تبذلها، وأن هناك تهميشًا للنساء بما يلغي المساواة بين الجنسين، فهناك من يرى أن الانخراط في القتال والحروب هي مسؤولية المواطنين من الذكور فقط وليست مسؤولية النساء. (Sajjad, 2004, p4-16)

وأشار "السرحان وآخرون" إلى أن هناك فجوة ملحوظة في عدد النساء اللواتي يصلن إلى مناصب قيادية على الرغم من جودة أعمالهن وإسهاماتهن الهائلة في القطاع العسكري؛ لذا تستهدف الدراسة استكشاف العلاقة بين الثقافة العسكرية



والبيئة وتصورات المرأة للقيادة؛ من خلال الاعتماد على البيانات الكمية من الموظفين الأردنيين العاملات في القطاع العسكري. وقد تبين أن الثقافة وبيئة العمل لهما تأثير كبير في تصورات القيادة لدى النساء الأردنيات، وأن المرأة الأردنية تستطيع الوصول إلى مناصب إدارية أكثر من كونها مناصب عسكرية؛ مثل رؤساء الأقسام والإدارات وغير ذلك، كما أن هناك تفضيلاً جنسياً ضد وصول النساء إلى الأدوار القيادية العليا في القوات المسلحة الأردنية، وأن أغلب النساء الأردنيات المجندات في الجيش يتركزن في الخدمات الطبية. (Al-Serhan and others, 2023, p45)

وهذا ما أكدته أيضاً دراسة "غانم" حيث أشارت إلى أنه في 2006 تم فتح المزيد من الإدارات والفروع أمام الموظفين، ولكن لم يكن هناك تنوع في أدوارهن، فطلت أدوارهن محصورة في وظائف مساعدة للرجال: الممرضة والطبيبة والمدرية والمترجمة والإدارية. وتبين أن هناك مقارنات من النساء تعرضن للتمييز داخل جهة التحرير، ولم تصل أي امرأة إلى منصب قيادي؛ حيث شكلت نسبة المشاركات في الحرب 2% من مجموع النساء، وبعد الحرب تم تهميش النساء اللواتي شاركن في الحرب وحوّلن بشكل مختلف عن نظرائهن الذكور في الجيش؛ حيث تم تكريم جميع المقاتلين الذكور، بمن فيهم الذين لم يشاركوا في القتال، أما النساء فلم يكن مسجلين لتلقي المزايا؛ مثل المعاشات التقاعدية، وأولوية التوظيف والتدريب، والقروض، والسكن، وبدلات الأراضي، إضافة إلى ذلك لم يتم تعيين رتب عسكرية للنساء اللواتي شاركن في الحرب من أجل الاستقلال، وتمت الإشارة إلى أن النساء لا يستطعن الخدمة في فروع المشاة أو المدرعات أو المدفعية الميدانية المخصصة للقتال البري، ويمتد هذا الحظر ليشمل وحدات القوات الجوية القتالية أيضاً. (Ghanem, 2015, p1-14) وتظل الاختلافات الفسيولوجية هي المبرر الأكثر استشهاداً لهذا الاستبعاد، وبما أن النساء مستبعدات من المناصب القتالية، فإنهن لا يستطعن قيادة العمليات العسكرية، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى الرتب نفسها التي يحصل عليها نظراؤهن من الرجال، وبسبب ذلك لا تستطيع النساء أيضاً المشاركة في عملية صنع القرار التي تؤثر في حياة النساء الأخريات في المؤسسة وفي المهنة المرتبطة بهن.

جرى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور أساسية: المحور الأول الذي يتناول تطور النظريات التي تهتم بمشاركة المرأة وتكافؤ فرصها للعمل في مجالات حيوية عديدة، من بينها المجال العسكري؛ حيث تُعدّ نظرية النوع الاجتماعي من أهم النظريات التي تناولت موضوع الأدوار والسلوكيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، إضافة إلى النظرية النسوية التي تناولت موضوع تكافؤ الفرص. والمحور الثاني الذي يتناول دور المرأة القطرية في كل من الوظائف المدنية والعسكرية في القطاع العسكري. والمحور الثالث الذي يركز على الأسباب المعوقة لانخراط المرأة القطرية في القطاع العسكري. والمحور الرابع الذي يبحث في طبيعة التحديات والمجالات التي لم تُفتح بعد لانخراط المرأة فيها، وفي كيفية تعامل المرأة القطرية مع التحديات الثقافية والاجتماعية داخل المؤسسة العسكرية وخارجها.

الإطار المفاهيمي: مفاهيم الدراسة

الجنسانية/ النوع الاجتماعي في الدراسات الأمنية والدفاعية.

يحيل مفهوم الجنسانية إلى النوع الاجتماعي أو الأدوار والسلوكيات المحددة اجتماعياً لكل من النساء والرجال في المجتمع القطري. ويُعدّ مفهوم الجنسانية مفهوماً اجتماعياً؛ إذ تم تشكيله وتحديده بناءً على التوقعات والمعتقدات والقيود الثقافية والاجتماعية التي يفرضها المجتمع، فالجنسانية تختلف عن الجنس البيولوجي؛ حيث إن الجنس البيولوجي يحدد الاختلافات

العضوية بين الذكور والإناث، بينما تعكس الجنسانية الأدوار والمسؤوليات والمتطلبات الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على الأفراد بناءً على جنسهم. وقد تم تضمين مفهوم الجنسانية في وثائق الأمم المتحدة، ويتم استخدام صفة "جنساني" وفق السياق؛ مثل "منظور جنساني" و"اعتبارات جنسانية" و"قضايا جنسانية"، ويتميز هذا المصطلح بمرونة اشتقاقية وإيجاز وقدرة على استيعاب المفاهيم المتعلقة بالأدوار التي يحددها المجتمع للنساء والرجال. (الأمم المتحدة، الصياغة الشاملة جنسانية)

لقد تم تطبيق مفهوم الجنسانية في وزارة الدفاع القطرية من خلال إدماج المنظور الجنساني والسعي إلى تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتغيير الصور النمطية الجندرية في الثقافة المجتمعية والممارسات المؤسسية، وذلك لأن القوات المسلحة تحتاج إلى تفاعل مع السكان المحليين لفهم الأثر الخاص لنوع الجنس في البيئة وفي الاحتياجات الأمنية الخاصة بالنساء والرجال، "فنوع الجنس لا يتعلق بالمرأة" فقط، بل بالنساء والرجال داخل القوات المسلحة؛ حيث تؤثر الافتراضات - حول ما يعنيه أن تكون رجلاً أو امرأة (أدوار الجنسين)- في كيفية معاملة الأفراد من الإناث والذكور من قبل بعضهم بعضاً، وفي كيفية تفاعلهم مع السكان المحليين. ويُعد الاندماج الكامل لكل من النساء والرجال ضرورياً للقوات المسلحة؛ للاستفادة من جميع المهارات والمواهب المتاحة لأفراد الخدمة والبلد". (Odihr, 2014, p19)

النوع الاجتماعي

هو مصطلح أصيل وراسخ في علم الاجتماع من حيث اللفظ والمحتوى؛ ترسخ خلال العقد الدولي للمرأة من 1976-1985؛ إذ برزت هنا اهتمامات عديدة بضرورة معالجة الفجوات النوعية القائمة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات التشريعية والصحية والتعليمية والمهنية والسياسية وغيرها، وهذا من أجل تحقيق عدالة النوع الاجتماعي؛ سواءً أكان ذلك على المستوى الدولي أم على مستوى الدول النامية بصورة عامة والوطن العربي والخليجي بصورة خاصة، "فالنوع الاجتماعي بمثابة الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة، وتنوع الأدوار تنوعاً هائلاً ضمن الثقافات وعبرها، وقد تتغير بمرور الزمن، ويشير هذا المفهوم إلى العلاقات بين الجنسين؛ أي الرجل والمرأة". (UN Economic and Social Council, 1997, p23)

وعليه، فالنوع الاجتماعي هو السمات الاجتماعية المرتبطة بكون الفرد ذكراً أو أنثى، ويتم تعلم هذه السمات من خلال التنشئة الاجتماعية، ويحدد موقف الشخص وقيمه في سياق معين، "فهناك اختلافات قائمة على النوع الاجتماعي بين النساء والرجال، والتي تنعكس على أدوارهم وتفاعلاتهم الاجتماعية، وعلى توزيع السلطة ووصولهم إلى الموارد، والهدف من إدماج الجنسين هو مراعاة الحالة والاحتياجات الخاصة لكلا الجنسين، فضلاً عن كيفية تأثير الأنشطة العسكرية المختلفة فيهما". (NATO, 2018, p8) يبدو أن إدراج النوع الاجتماعي وتبني الجنسانية في الدراسات الأمنية والدفاعية وفي العمليات العسكرية أيضاً يعزز كلاً من العدالة والفعالية بين الجنسين، وهو ما يعزز فرص تنوع القوى العاملة بين الرجال والنساء وضمان اعتلاء هذه الأخيرة للمناصب العليا في الدولة. (Egnell, 2014, p98)

المؤسسة العسكرية

نشأت المؤسسة العسكرية العربية في رحم المؤسسة العسكرية العثمانية التنظيماتية الأحادية؛ حيث برز بدايةً بالارتباط مع الحركة العربية. (بشارة، 2016، ص 10) وتبين هذا الدور في تجربة المملكة السورية العربية (1918-1920) ببناء جيش وطني



سوري، ولكن حطمه الفرنسيون بعد احتلال دمشق في عام 1920؛ لذا تبنت الجيوش العربية في مختلف مراحلها اللاحقة بنية تسودها الطائفية والقبلية. فالمؤسسة العسكرية تُعدُّ إحدى مؤسسات الدولة الحديثة وليست جهازًا تحت إمرة السلطة. ويكمن دورها في ضبط الأمن بمستوياته الداخلي والخارجي وإعادة التوازن إلى الحياة السياسية، وتفادي الصدمات التي تؤدي إلى انهيار المؤسسات وزوال الدولة. وتُعدُّ دراسة المؤسسات على اختلاف أنواعها أحد اهتمامات علم الاجتماع بفروعه المعاصرة، لذلك فإنَّ المؤسسة هي مفهوم تصوري لأحد عناصر النظام الاجتماعي Institution Social؛ بوصفها تحتوي على أجهزة عديدة وأجزاء متساندة تقوم بوظائف عديدة داخل المجتمع. (غابريال، 2010، ص 85) ولأنَّ المؤسسة العسكرية تمتلك جيشًا محترفًا يتمتع بالخبرة والمسؤولية والتضامن الاجتماعي الداخلي، يمكننا القول إنَّها تُعدُّ تنظيمات منبثقة من المجتمع وتأخذ الطابع الرسمي، كما تُعدُّ من قواعد الأمن الوطني التي لها دور في مواجهة الأزمات ورفع معدلات التنمية. وفي ضوء ذلك، "تُعدُّ المؤسسة العسكرية مجموعة من القوات المسلحة العسكرية الدائمة وشبه الدائمة، والقوات النظامية شبه العسكرية. وتضم هذه المؤسسة قيادات ودوائر، ومديريات ومؤسسات، ومراكز وكليات عسكرية متنوعة تتعلق بالتنجيد العسكري، إلى جانب مصانع ومنشآت قد تكون عسكرية بحتة أو مرتبطة بجهاز مدنية، وتضم قوات برية وبحرية وجوية". (غابريال، 2010، ص 86)

عرّف "صمويل هنتنغتون" المؤسسة العسكرية بأنَّها "مؤسسة وُجدت لخدمة النظام الحاكم في الدولة، وتسعى لتجنّب إضعاف ذلك النظام سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وفي الظروف كافة" (Huntington, 2006, p29) حيث تم وصفها على أنَّها نسق في علاقتها بالبناء الاجتماعي من خلال تفاعل الأدوار ضمن البناءات الفرعية المرتبط بعضها ببعض، وبطريقة هرمية؛ أي منظمة ومتكاملة في الأدوار الوظيفية، ممَّا جعلها متماسكة بدرجة عالية، فأصبحت عبارة عن بناء متميز من خلال التدرج الهرمي أو التسلسل القيادي القائم على الرتب العسكرية والمناصب، وهو الذي حقّق الفاعلية والانضباط في النسق العسكري. (الآغا، 2008، ص 48) ومع خصائص النظام البيروقراطي يتضح أنَّ التخصص العسكري هو أساس البناء البيروقراطي العسكري، وأنَّ كل مؤسسة تؤدي وظائفها المحددة، فهناك من يرى أنَّ الدولة الحديثة تنقسم إلى مؤسسات رسمية سياسية وأخرى غير سياسية، وهذا وفق اختصاص كلٍّ منها، فالمؤسسة العسكرية تُعدُّ رسمية ولكنَّها غير سياسية؛ لقيامها بأدوار دفاعية في تأمين الدولة من الأخطار التي تهدد استقرارها؛ سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي. فهي مؤسسة إدارية بحتة، ودورها الأساسي إدارة الحرب دون اتخاذها قرار الحرب. (بدوي، 1991، ص 218) فالبناء الديمقراطي لأي دولة يقتضي الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والسياق السياسي؛ لذا فإنَّ عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للدولة - سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - هو أحد مؤشرات قياس درجة الديمقراطية في الدولة، كما أنَّ تدخلها من دون الاستيلاء على السلطة هو إحدى تقنيات إدارة الأزمات.

التجنيد

التجنيد الإلزامي أو الإجباري يعني أنَّ الذكور ملزمون بالانضمام إلى الخدمة العسكرية لفترة محددة، وهذا من أجل الدفاع عن البلاد وحماية أمنها واستقرارها، لكن قد تختلف متطلبات التجنيد من بلد إلى آخر، والهدف منه هو تعزيز الدفاع الوطني والأمن القومي، كما يمتاز بفوائد عديدة منها: تطوير المهارات الشخصية والقيادية، وتعزيز الانتماء الوطني والتضامن

الاجتماعي. ويرى "بيرتي جونيمي" أنَّ التجنيد جاء لأسباب سياسية وليست عسكرية، ونجح في أن يصبح هو المهيمن على الرغم من أنَّه على خلاف مع كل من المنطق العسكري والمجتمع المهيمن. فالتجنيد أمر حيوي في إقامة روابط مهمة بين الفرد والدولة القومية الناشئة (Joenniemi, 2006, p5-6)، وإنَّ السيادة والحفاظ على الدولة يكون من الشعب، والدفاع عنها أمر إجباري بالتزام الجميع وخاصةً الرجل؛ للحفاظ على الدولة ووضع مسؤولية الخدمة العسكرية على عاتقه، أمَّا بالنسبة للنساء فلا يوجد سوى عدد قليل جدًا من المجتمعات التي تجند النساء في الخدمة العسكرية.

وهناك حالات - على سبيل المثال في زمن الحرب أو في تلك المجتمعات التي تعتمد على التجنيد لتأمين قواتها العسكرية- يطلب التجنيد فيها من كل رجل في سن معين الانضمام إلى الخدمة العسكرية، ما لم يكن غير مؤهل لها، فهو لجميع الرجال، ويتم تجهيزهم لأي حرب أو هجمات مباغتة من العدو، كذلك في البلدان التي كان فيها المواطنون لا يزالون ملزمين بالخدمة في الجيش بموجب القانون؛ "حيث كانت العلاقة بين الخدمة العسكرية والمواطنة لا تزال متعددة الأوجه في تحفيز وتعبئة الشباب في الحرب، وتعايشت القوانين التي تطرح المواطنة كشرط مقنن للخدمة العسكرية دائمًا مع المعايير والأفكار والصور غير المدونة التي تربط بين الجنود أو التدريب العسكري وبين أن يصبحوا مواطنين مثاليين للأمة." (Strand, 2022, p228)

الإطار النظري

1. المحور الأول: نظرية النوع الاجتماعي

تطورت نظرية النوع الاجتماعي من قبل "روبرت كونيل" وهي نظرية اجتماعية تستند إلى الكتابات الفلسفية لعدم المساواة بين الجنسين؛ حيث أشار إلى أنَّ "هناك هيكل رئيسة تميز العلاقات بين الجنسين (الرجل والمرأة)، منها: تقسيم النوع الاجتماعي للعمل (الذي يدرس عدم المساواة في العمل)، وتقسيم النوع الاجتماعي للسلطة (الذي يدرس عدم المساواة وإساءة استخدام السلطة والسيطرة في العلاقات والمؤسسات)". (Connell, 1987, p99)

أمَّا "بريتون" فيرى أنَّ هناك ثلاثة مناهج تتعلق بالطبيعة الجنسانية للمنظمات، وهي: أولاً: فكرة أنَّ المنظمات جنسانية بطبيعتها، ومصممة على التمييز بين الذكور والإناث، وستنتج حتمًا عدم المساواة، وثانيًا: البحث عن مدى هيمنة الرجال أو النساء على الوظائف والمهن، وثالثًا: الطرق التي يتم بها تجمع الذكور في مكان العمل التي تميز المجموعات عن الآخرين. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كان هناك استثمار كبير في مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي حاولت معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في المنظمات؛ حيث عكست هذه الجهود إلى حد ما التوترات التقليدية في التفكير النسوي حول كيفية حدوث التغيير من أجل المساواة بين الجنسين، من التوجه الأكثر فردية للنسويات الليبراليات الذي يركز على دعم الاستقلالية الشخصية والسياسية للمرأة وتعزيزها. (Britton, 2000, p418-434)

بينما ترى "زدرفورد" أنَّ سياسات تكافؤ الفرص قد ركزت على إعطاء المرأة فرصًا متساوية مع الرجل من دون التطرق إلى تغيير البنى التنظيمية والثقافات المؤسسية التي تشكل هيمنة الرجال، كما ترى أنَّ التركيز الأحدث على "التنوع" والمساواة بين الجنسين لم يفعل الكثير لتحدي المعايير والعلاقات القائمة على النوع الاجتماعي داخل المنظمات. (Connell. Ibid, p37-39)

فالنوع الاجتماعي يتأثر بالعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، و"تشير هذه النظرية إلى أنَّ الجنس ليس مجرد تقسيم بين

الذكر والأنثى، بل هو نظام اجتماعي يعتمد على الأدوار والمسؤوليات المفروضة على الأفراد بناءً على جنسهم، كما تنص النظرية على أن هذا النظام الاجتماعي قد يؤدي إلى التمييز والاستبعاد ضد الأفراد بناءً على نوعهم الجنسي". (Rao, 2015, p7-9)

ففي السنوات الأخيرة بدأت دول عديدة في إدماج النساء في وزارة الدفاع بشكل أكبر، ممّا يعكس تغييرًا في المفاهيم التقليدية حول الأدوار العسكرية، ويبيّن أنّ الفرص متاحة للجميع بصورة عادلة بغض النظر عن الجنس (ذكر أو أنثى)؛ حيث إنّ وجود تنوع بين الجنسين في المؤسسة العسكرية يعزز من الإبداع والكفاءة والتعاون، وهذا ما تمت الإشارة إليه من قبل عينة الدراسة من المسؤولين؛ بأنّ وجود الرجل والمرأة في مكان واحد وخاصة في وزارة الدفاع يشكل نوعًا من التعاون لأنّ كلّ منهما يكمل الآخر، فالرجل لديه صفة القيادة والحزم في الأمور، والمرأة لديها دقة وتركيز في العمل، وهذه النظرية تناقش كيف أنّ المفاهيم والأدوار الجنسانية هي في الأساس ثقافية واجتماعية، وليست نتاجًا طبيعيًا للاختلاف البيولوجي بين الجنسين. وإنّ هذا الطرح هو منطلق النسوية الذي تطالب من خلاله بإصلاح هذه البنى الاجتماعية التي تضع قيودًا على هوية المرأة وجنسانيتها، "فالنسوية تدعو إلى إعادة تشكيل المعايير والتوقعات الجنسانية في المجتمع، بما يُمكن المرأة من التعبير عن نفسها بحرية ومن تحقيق المساواة مع الرجل، وهذا يتطلب تحدي الأنماط السلطوية التي تهيمن على العلاقات الجنسانية وإعادة بناء هذه العلاقات على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل". (Waylen, 2012, p12) وهذا ما تطرقت إليه النظرية النسوية وحديثها عن النوع الاجتماعي والجنسانية.

1.2 النظرية النسوية

إنّ عمل المرأة القطرية في المؤسسات العسكرية لا يزال موضوعًا يثير الجدل باستمرار، وهذا الجدل قد ينشأ نتيجة للتحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها في المجتمع القطري على وجه الخصوص، ممّا يؤثر في قبولها وتقبّلها في المجال العسكري، "فالنظرية النسوية (Feminist Theories) تشكل إطارًا تحليليًا يناقش قضايا المرأة والجنس والجنسانية والمساواة بين الجنسين في المجتمع، كما تساهم في فهم وتحليل القوى الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في حياة النساء وشكل العلاقات الاجتماعية بين الجنسين". (Allen, 2018, p48) وتضفي الأيديولوجيا النسوية على الجنسانية بُعدًا سياسيًا مباشرًا بتحويلها إلى مجال للنزاع السياسي، تكشف فيه النساء عن الخطاب التمييزي ضد النساء وممارساته الاجتماعية ومواقفه التشريعية، فلا تقتصر الجنسانية - من المنظور النسوي - على قضايا الذات والهوية والميل الجنسي، وإنّما تنفتح على الممارسات المجتمعية والسياسية القائمة على الظلم والتمييز ضد النساء. (Von Flotow, 2020, p276) فالنسوية تنظر إلى قضايا الجنس والجنسانية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الصراع السياسي والاجتماعي لتحرير المرأة وتحقيق المساواة؛ لذا يُعدّ إدماج النساء في القوات المسلحة ضروريًا بهدف الاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم، فالمرأة يمكن أن تضيف مزايا عملية خاصة للعمليات العسكرية، وسنتطرق للحديث عن المرأة القطرية والأدوار العسكرية من منظور المقاربة النسوية.

لقد توطّدت النظرية النسوية في مجال العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، ومن أهم روادها "جوديث آن تيكتر" و"لورا سيوبيرج" (Judith Ann Tick Laura Sjoberg). ويرى الناشطون في مجال حقوق المرأة أنّ الفهم الشامل للتأثير التفاضلي لمؤسسات الدولة والاقتصاد العالمي في حياة النساء والرجال لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تقديم تحليل في الجنس "النوع الاجتماعي"، "وقد أعاد نسويو العلاقات الدولية تفحص المفاهيم الأساسية في هذا المجال؛

كمفهوم: السيادة، والأمن القومي، والدولة، والقوة العسكرية، وفي المجال العام: السياسة، والسلطة والحرب؛ حيث تتطرق النظرية النسوية لفحص تجارب المرأة وعلاقتها بالرجل والمجتمع والدين والثقافة الاجتماعية والسياسية". (دان وآخرون، 2016، ص 471)

إنَّ النسويين في مجال العلاقات الدولية يعملون على إبراز قضايا "تبعية الجندر" وإخفاء المرأة، ففي سياق السياسة الدولية والاقتصاد العالمي تبين أنَّ نسبة رؤساء الدول من النساء في العالم تقل عن 10%، وهذا ما جعل النسويين يطرحون السؤال التالي: ما سبب ذلك، وكيف يؤثر ذلك في هيكل السياسة العالمية وتنفيذها؟ حيث إنَّ الدراسات النسوية قد ركزت في الفترة الأخيرة في مجال العلاقات الدولية على قضايا لم يتم تناولها بشكلٍ كافٍ، مثل: العمل المنزلي الذي يقوم به النساء بشكل رئيس؛ (Kaufman, 2022, p70) لذا يستهدف النسويون من خلال الدراسات توضيح أهمية دور النساء في السياسات الدولية وتأثيرهنَّ في الاقتصاد العالمي.

يركز النسويون على دراسة العلاقة بين المعرفة والقوة، ويشيرون إلى أنَّ معظم المعرفة كَوْنُها الرجال وتتعلق بهم، وينزلون العلاقات الاجتماعية في دراسة العلاقات الدولية منزلة خاصة، "وبدلاً من تركيزهم على الفوضى في وصف بنية النظام الدولي، فإنَّ النظرية النسوية ترى أنَّ النظام الدولي تشكَّل من خلال تسلسلات هرمية جندرية مبنية اجتماعياً وتسهم في التبعية الجندرية". (دان وآخرون، 2016، ص 475) وفي سبيل الكشف عن هذه التسلسلات الهرمية الجندرية، يبدأ النسويون تفحصاتهم للعلاقات الدولية على المستوى الجزئي، وذلك من خلال محاولة فهم كيف تؤثر حياة الأفراد - وخصوصاً المهمشين - في سياسة العولمة.

نجد أنَّ هذا الجانب يؤمن بأنَّ مساواة المرأة يمكن أن تتحقق من خلال إزالة العوائق القانونية والعوائق الأخرى التي حرمتها من حقوقهنَّ ومن الفرص ذاتها التي تُمنَح للرجال، كما يرى هذا الجانب أنَّه لا بد من المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة من خلال مشاركتها في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص، فالنساء يواجهنَّ تحديات في الالتحاق بالمجال العسكري، منها التمييز بين الجنسين وتفضيل جنس على جنس آخر، ووفق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو، CEDAW) لعام 1979، تبرز التوصية العامة رقم 28 الصادرة عن اللجنة المعنية بأنَّ تنفيذ الاتفاقية يتطلب الاعتراف قانوناً بأشكال التمييز الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل مؤثرة؛ كالانتماء العرقي والإثني والدين أو المعتقدات والصحة والمركز والسن والطبقة والطائفة الاجتماعية والميل الجنسي والجنسانية. وتحتوي الاتفاقية على عدد من الالتزامات المتعلقة مباشرةً بالقوات المسلحة، منها: منع التمييز في العمل (المادة 11)، واتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على دونية أو تفوق جنس على الجنس الآخر، أو على أدوار نمطية (المادة 5)، وأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة (المادة 6). (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979)

وافترض أتباع الحركة النسوية أنَّ تجربة المرأة في أوروبا وأمريكا تنطبق على بلدان أخرى، لذلك لم يتم الأخذ في الاعتبار القيم الاجتماعية لكل مجتمع، لكنَّ واقع المرأة في المؤسسة العسكرية في الدول العربية يختلف عن واقعها في المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وقد تطورت بنية المؤسسة العسكرية في مرحلة التنظيمات العثمانية، ووجهت

عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء الجيش؛ حيث بدأ التعليم الحديث عملياً في الكليات الحربية، منها: البحرية وسلاح المدفعية والهندسة، وأول المدارس الحديثة أنشئت لغايات عسكرية بحثية، وأولى المؤلفات في العلوم الرياضية والطبيعية وفي الجغرافيا والتاريخ، وضعت في المدارس العسكرية وللمدارس العسكرية. (بشارة، 2016، ص 9)

ومن جانب آخر، "هناك من يوضح مجموعة من المبادئ التي دارت حول دراسة العلاقات الدولية، والتي تنبع في كثير من النواحي والمعتقدات الاجتماعية حول الرجال والنساء، فالرجال يميلون إلى الحرب والنزعة العسكرية والتنافس، في حين أن النساء يملن إلى السلام والطمأنينة والتعاون، لذلك فإن السياسة العسكرية والسياسة الخارجية من المجالات الأقل ملاءمة للنساء"، (كوهن، 2017، ص 238) "فالقوة والاستقلال والعقلانية وغيرها ترتبط بالرجال، وبشكل عام عند النظر إلى الصفات المرتبطة بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية كالقوة العسكرية والقوة السياسية، فإننا نجد الرجال حاضرين هنا والنساء غائبات" (Kaufman, 2022, p70)، كما يمكننا القول إن مشاركة النساء في المؤسسة العسكرية قد أسهم في تعزيز قيمة المساواة بين الجنسين وتحقيق التغيير الاجتماعي، وهو الأمر الذي تدافع عنه النظرية النسوية؛ أي تحقيق تمثيل النساء العادل في المؤسسة العسكرية، بما في ذلك تعزيز فرص التدريب والتطوير المناسبة وتحقيق التوازن بين الجنسين، فالتغيير الاجتماعي هو "العملية المستمرة التي تمتد لفترات زمنية متعاقبة؛ حيث تتم خلالها مجموعة من الاختلافات أو التعديلات على الصعيد الإنساني، أو في الأدوار الاجتماعية والمؤسسات والتنظيمات المختلفة؛ إذ يضم هذا التغيير: التركيب السكاني والطبقي، والقيم والمعايير الأخلاقية والأسرية، والنظم، وأنماط العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في سلوكيات الأفراد وتحدد أدوارهم ومكاناتهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها". (الغباشي، د.ت، ص 18)

أما ما يخص النظرية النسوية في الدراسات الدفاعية، فإنها تُعدّ جزءاً مهماً أثناء محاولة تحليل وفهم السلطة والعلاقات الاجتماعية من خلال العدسة النسوية؛ حيث تستهدف النظرية النسوية في الدراسات الدفاعية تسليط الضوء على الطبيعة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجال العسكري. كما تعمل على تحدي المفاهيم التقليدية للأمن والدفاع التي غالباً ما تستند إلى الأفكار الذكورية والمفاهيم النمطية للجندي والقوة العسكرية. (Wadham and others, 2018, p268)

فهذا التوجه يركز على مجالات عديدة، بما في ذلك العسكرية والعنف والنزاعات المسلحة والأمن الإنساني والنزاعات القومية؛ حيث تسعى هذه النظرية إلى تحليل كيفية تأثير النوع الاجتماعي في الأمن والدفاع على المستويات المختلفة، بدءاً من السياسات الدولية والاستراتيجيات العسكرية وصولاً إلى تأثيرها في النساء العاملات في قطاع الأمن والعسكرة؛ لذا تسعى النظرية النسوية في الدراسات الدفاعية إلى الاهتمام بالمساواة والعدالة الجنسانية في مجال الأمن والدفاع، وتشدّد على ضرورة تضمين وجهات نظر النساء وتجاربهن في صياغة السياسات واتخاذ القرارات في هذا المجال، كما تسعى أيضاً إلى فهم العلاقات الاجتماعية القائمة على الجنس والنوع في سياق الأمن والدفاع، وتحليل تأثيرها في النساء والرجال على حد سواء.

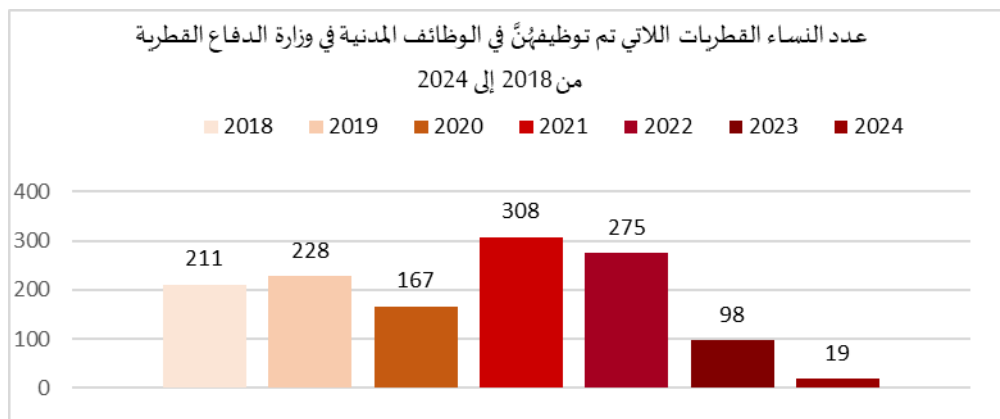
2. المحور الثاني: دور المرأة القطرية في كل من الوظائف المدنية والعسكرية في القطاع العسكري.

للمرأة دور تقوم به في أي مجتمع إنساني، بما يسهم في محاولة تحقيق التكامل مع الرجل في أدواره وبما يسهم في النهاية بتحقيق الإنجاز على مستوى المجتمع والوصول إلى الأهداف المنشودة في حياة هذا المجتمع. وفي دولة قطر تؤدي المرأة القطرية كذلك أدوارها سعيًا إلى تحقيق ما يصبو إليه الفرد والمجتمع؛ إذ لا يمكن إغفال دورها في العديد من الوظائف المدنية

والعسكرية، فقد أظهرت قدرتها على تولي مسؤوليات متنوعة ومهام متخصصة في المجالات المختلفة، بما فيها التعليم والصحة والعلوم والهندسة والقانون والدبلوماسية والقطاع العسكري، ممّا جعلها شريكاً أساسياً في عملية التنمية والتقدم الوطني، كما أنّ لها دوراً في كل من الوظائف المدنية والعسكرية في القطاع العسكري، وهو ما سيتضح تالياً.

2.1 الوظائف المدنية

تُعَدُّ الوظائف المدنية في وزارة الدفاع القطرية من الركائز المهمة التي تدعم وتعزز الجهود العسكرية للدولة، فهذه الوظائف تؤدي دوراً محورياً في ضمان جاهزية وزارة الدفاع للحفاظ على قدراتها التشغيلية؛ من خلال توفير الدعم اللوجستي كالإمداد والتدقيق، والمتابعة، والتصنيف، والأرشيف، وغيرها من الوظائف الإدارية والفنية. لذا تساهم الوظائف المدنية في وزارة الدفاع في تحسين كفاءة الإنفاق العسكري وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد، كما تساهم في تطوير القدرات التكنولوجية والابتكارية في المجال الدفاعي من خلال الإسهام في مشاريع البحث والتطوير. وهذا ما أفاد به المسؤولون المشاركون في الدراسة؛ بأنّ النساء القطريات يتركّزْنَ بكثرة في الوظائف المدنية المتعلقة بالبحث والتحليل والعمل الإداري؛ كالترجمة وإدخال البيانات والعمل على نظام الموارد البشرية الخاص بوزارة الدفاع.



الشكل (1): النساء القطريات في الوظائف المدنية في وزارة الدفاع القطرية من 2018-2024

يبين الشكل (1) أنّ عدد النساء القطريات المنخرطات في الوظائف المدنية في وزارة الدفاع أكثر من الوظائف العسكرية، ففي 2018 كان عدد النساء القطريات اللاتي انخرطنَ في الوظائف المدنية 211 امرأة، وفي 2019 ازداد العدد فبلغ 228 امرأة قطرية، وفي 2020 أصبح عدد النساء اللاتي انضممنَ لوزارة الدفاع 167 امرأة، بينما في 2021 أصبح عدد النساء القطريات اللاتي تم توظيفهنَّ كمدينيات 308، وهذا العدد يوضح ازدياداً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة. وفي 2022 أصبح عدد النساء القطريات اللاتي انضممنَ ليعملنَ بالوظيفة المدنية 275 امرأة، أما في السنتين الأخيرتين فقد قلَّ توظيف النساء القطريات في وزارة الدفاع؛ سواء كعسكريات أو مدنيات، ففي العام 2023 تم توظيف 98 امرأة قطرية مدنية، وبين 2024 وحتى 7-31 تم توظيف 19 امرأة قطرية، ليبلغ مجموع عدد النساء القطريات اللاتي تم توظيفهنَّ من 2018 إلى 2024 (1,306) من مجموع (1,956)¹.

¹ - الجهة المختصة بالتوظيف في وزارة الدفاع القطرية، 6/8/2024.

لذلك يتبين أنَّ هناك طفرة عددية في وتيرة توظيف النساء في 2018، ولكن هذا العدد تقلَّص بشكل كبير إلى 19 امرأة في 2024، على الرغم من أنَّ عدد النساء في السوق قد شهد زيادة في البداية، لكنَّ هذا الاتجاه تراجع في السنوات الأخيرة، ويُعزى هذا التراجع جزئيًّا إلى وجود فائض في عدد النساء القطريَّات العاملات في وزارة الدفاع القطرية، ممَّا أدى إلى زيادة المنافسة على فرص العمل.

وقد يؤثر هذا الفائض أيضًا في الأجور وفي ظروف العمل؛ حيث يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأجور أو تراجع في جودة الوظائف المتاحة، ويُضاف إلى ذلك أنَّ جائحة كورونا وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية قد أسهمت في تفاقم هذه المشكلة؛ إذ زادت من الضغوط على سوق العمل، وقُلِّصت الفرص المتاحة. كما أنَّ استضافة دولة قطر لكأس العالم قد يكون له تأثير في تقليص الوظائف بسبب الضغوط المالية على ميزانية الدولة والحكومة، على الرغم من أنَّ البطولة تُعدُّ فرصة لتعزيز الاقتصاد من خلال زيادة السياحة والاستثمار، إلا أنَّ التكاليف المرتبطة بتنظيم الحدث - كإنشاء الملاعب والبنية التحتية - قد تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية.

ولكن من جانب آخر فإنَّ هذا التراجع في الإقبال على الوظائف العسكرية سببه أنَّ النساء القطريَّات يُفَضِّلْنَ العمل في الوظائف المدنية؛ حيث أشارت كل المبحوثات إلى أنَّ العمل في الوظائف المدنية أفضل من الوظائف العسكرية بسبب المرونة التي توفرها طبيعة العمل، خلًّا للعمل في الوظيفة العسكرية التي تتطلب الكثير من الجهد والمشقة والمهام التي لا تناسب المرأة بسبب قدرتها الجسدية المختلفة عن الرجل. وهذا ما يراه المسؤولون أيضًا؛ بأنَّ الوظائف المدنية داخل وزارة الدفاع هي الأكثر ملاءمة للمرأة القطرية مقارنةً بالوظائف العسكرية؛ لأنَّها أقلَّ خطورة وأقلَّ بذلًا للجهد من المهن العسكرية (Tagarev, 2008, p110-117)، لذا فإنَّ المدنيين الذين يشغلون الوظائف والمناصب المدنية في وزارة الدفاع لهم دور واضح على الرغم من أنَّ أدوارهم ليست عملياتية أو ميدانية كالجنود، ولكن هناك تفاعل ملحوظ بين الخبرة المدنية والعسكرية، ولا غنى عن إسهامات كل من المدنيين والضباط العسكريين، وهذا ما أشارت إليه إحدى المبحوثات: "العمل في المجال المدني أفضل من المجال العسكري بسبب المرونة التي توفرها طبيعة العمل خلًّا للعمل في القطاع العسكري الذي يتطلب الكثير من الجهد والمشقة، والمهام التي لا تُناسب المرأة بسبب قدرتها الجسدية".

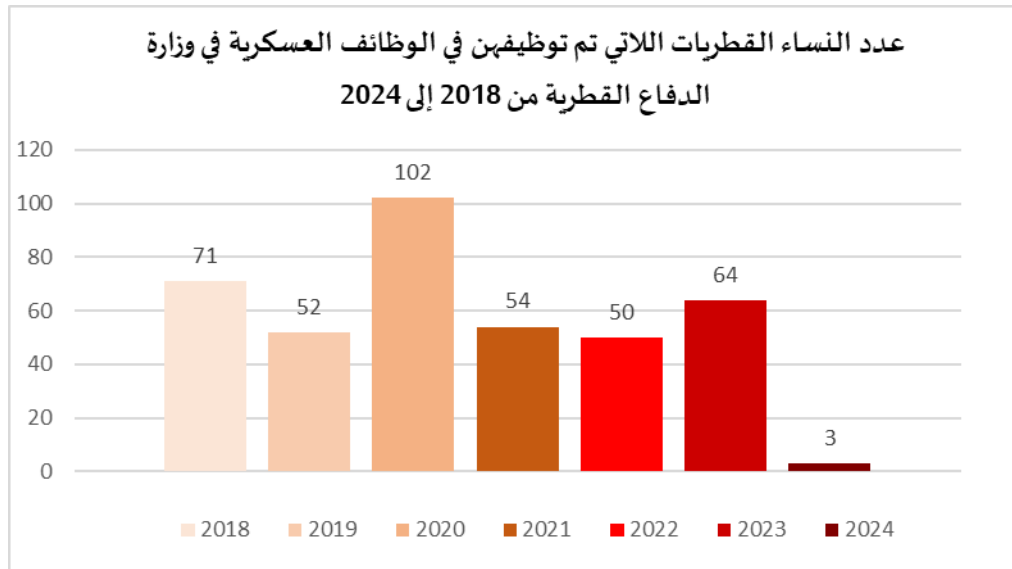
2.2 الوظائف العسكرية

تُعدُّ الوظائف العسكرية من الوظائف الأساسية والرئيسية في الدولة؛ لِمَا لها من أهمية بالغة في تأمين البلاد والدفاع الوطني وحفظهما، كما أنَّ لها العديد من المسؤوليات، منها: وضع الاستراتيجيات والسياسات الدفاعية الوطنية، وتنظيم وإدارة الأفرع والوحدات العسكرية المختلفة، بما في ذلك تحديد الهياكل التنظيمية والقيادية، إضافةً إلى الحماية والدفاع عن الحدود البرية والبحرية والجوية للبلاد والتصدي للتهديدات الخارجية؛ حيث إنَّها تكون مجهزة ومدربة لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية والهجمات المحتملة، ممَّا يزيد من جاهزية الدولة للتعامل مع الظروف الطارئة؛ لذا تؤدي وزارة الدفاع القطرية دورًا مهمًّا في تعزيز العلاقات الدولية من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام والتعاون مع الدول الأخرى.

أمَّا فيما يتعلق بالمرأة القطرية وإسهامها في الوظائف العسكرية (موظفة عسكرية) في وزارة الدفاع فلا تزال في طور التجربة والتطوير والحدثة والتوسع التدريجي لمشاركتها في القطاع العسكري، وخاصةً كمتدربة عسكرية مثل نظيرها الرجل. وهذه



التجربة تُعدُّ تطوراً للمؤسسة العسكرية القطرية التي نشأت بغالبية الذكور من المجتمع لطبيعة تأسيسها، غير أنَّ التحولات التي شهدتها دولة قطر - كطفرة التعليم وارتفاع مستوى العاملين من الإناث في القطاع العام والقطاع الخاص - جعلت العمل في القطاع العسكري يحظى بدعم من قبل الدولة، التي أضحت تُشجِّع في تأهيل المرأة القطرية في القطاع العسكري عبر تنوع أدوارها الوطنية بالعمل العسكري، ففي السنوات السبع الأخيرة ازداد انخراط النساء القطريات في القطاع العسكري، وقد يكون ذلك بسبب التهديدات الأمنية ضد دولة قطر والحصار الذي كان في يونيو 2017، فقد استدعى هذا الأمر الحاجة إلى تطوير المؤسسة العسكرية القطرية؛ برفدها بالكوادر البشرية الوطنية من الجنسين، وزيادة مستوى التسليح لردع المخاطر الأمنية. وفي 2018 أصدر سمو أمير دولة قطر قراراً بتجنيد النساء في الخدمة الوطنية، ممَّا أسفر عنه زيادة عدد النساء القطريات في الكليات العسكرية. كما أشارت المبحوثات اللاتي يعملن عسكريات في وزارة الدفاع إلى أنَّ أول دورة عسكرية تأسيسية للنساء كانت في 2021، وتم تخريج 30 امرأة عسكرية، بينما ازداد العدد في 2022 ليصل إلى 62 امرأة، أمَّا العام 2023 فقد وصل فيه عدد النساء في الدورة التأسيسية العسكرية إلى 114 امرأة.¹

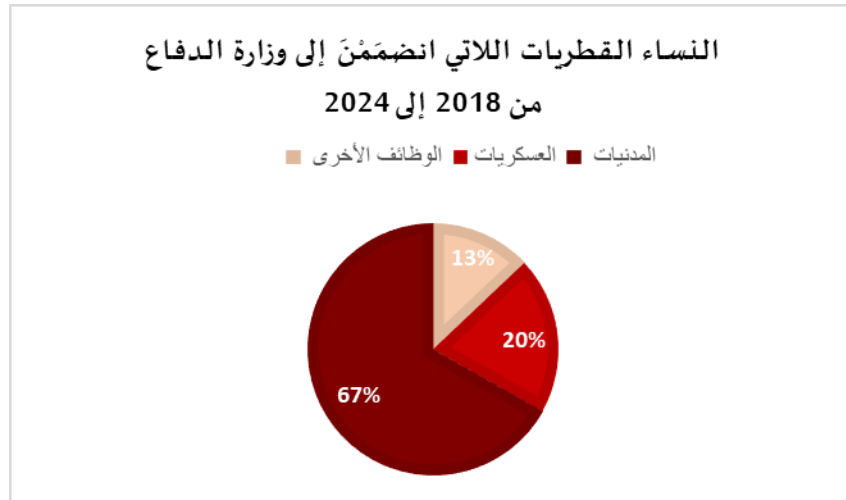


الشكل (2): النساء القطريات في الوظائف العسكرية في وزارة الدفاع القطرية من 2018-2024

هذا الشكل يبين أنَّ أعداد النساء القطريات العسكريات في تزايد؛ حيث إنَّ عدد النساء القطريات اللاتي تم توظيفهنَّ في العام 2018 وصل إلى 290 امرأة قطرية، من بينهنَّ 71 امرأة ترغب في العمل كعسكرية، فبدأ انخراط النساء كعسكريات من بعد حصار دولة قطر الذي كان في 2017، ثم ازداد انخراطهنَّ في 2018، أمَّا في 2019 فقد تم توظيف 52 امرأة قطرية عسكرية، وفي 2020 ازداد عدد النساء اللاتي يرغبن في الانضمام كعسكريات، وهذه الزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة بواقع 102، وفي 2021 قلَّ انضمام النساء العسكريات ليصل إلى 54، وفي 2022 وصل إلى 50 امرأة قطرية انضمتن كعسكريات في وزارة الدفاع، أمَّا في 2023 فقد تم انضمام 64 امرأة عسكرية، وفي 2024 حتى تاريخ 2024-7-31 انضم 3 نساء

¹ قوات الشرطة العسكرية تحتفل بتخريج دورة المستجدين التأسيسية للكادر النسائي رقم 3، 2023. <http://www.qna.org.qa>

عسكريات، ليلبلغ مجموع عدد النساء القطريات اللاتي تم توظيفهن من 2018 إلى 2024 في الوظائف العسكرية (396) من مجموع (1,959)¹.



الشكل (3): مُجَمِّل النساء القطريات في وزارة الدفاع القطرية من 2018-2024

تبين النسب الإحصائية أعلاه أنَّ النساء القطريات اللاتي انضممن إلى وزارة الدفاع من 2018 إلى 2024 في الوظائف المدنية بلغت نسبتهنَّ 67%، وهذا يبين أنَّ النساء القطريات يُفَضِّلْنَ العمل في الوظائف المدنية في وزارة الدفاع القطرية، على خلاف الوظائف العسكرية التي تمثل نسبتها 20%؛ وهذا ما أشارت إليه إحدى المبحوثات؛ حيث أكدت أنَّ المجتمع لا بد له من أن يتقبَّل المرأة التي تعمل كعسكرية؛ أي تغيير الصورة النمطية السائدة حول عمل المرأة كعسكرية. واتضح أنَّ هناك عددًا قليلًا من النساء القطريات اللواتي انضممن للوظائف الأخرى بنسبة 13%، وهي الوظائف المتعلقة بالخدمات الطبية؛ كالطب والتمريض والإسعافات الأولية، وما يتعلق بالطهي، وغيرها، لذلك وعلى الرغم من إسهام المرأة القطرية في الوظائف المدنية والعسكرية في وزارة الدفاع، إلا أنَّها لا تزال تواجه أسبابًا تعيق اندماجها في القطاع العسكري.

وبالنظر إلى ما سبق، وإلى الوظائف العسكرية تحديداً، فإنَّنا نجد أنَّ المرأة القطرية لا تختلف كثيراً عن المرأة الخليجية في جانب الدخول والاندماج بالقطاع العسكري؛ إذ يتَّضح ممَّا سبق التدرج في هذا الاندماج لدى المرأة القطرية، وهو ما يتَّضح أيضاً على مستوى دول الخليج كافة، لذلك لا بد لنا هنا من تناول واقع المرأة الخليجية ودورها في القطاع العسكري، ومقارنتها بالمرأة القطرية من حيث بدء دخولها في هذا القطاع، وكيفية تدرجها فيه، وطبيعة الخدمة العسكرية للمرأة الخليجية.

2.3 و اقع المرأة الخليجية ودورها في القطاع العسكري

اعتادت الدول العربية وخصوصاً الخليجية منها على أن يكون الجيش حكراً على الذكور، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن دور النساء وخاصَّةً المرأة الخليجية في وزارة الدفاع، فالجيوش في الدول الغربية تضم أعداداً كبيرة من النساء اللواتي يعملن في المعسكرات لتدريب الجنود، ويخدمن في السفن الحربية، ويُقَدَّن الطائرات الحربية أيضاً. (Strobl, 2016, p6-18) لكنَّ تجنيد

¹ الجهة المختصة بالتوظيف في وزارة الدفاع القطرية، 6/8/2024.

النساء وعملهنَّ في جيوش الدول الخليجية لا يزال ضئيلاً، وقد يكون ذلك بسبب العادات والتقاليد وطبيعة المجتمع المحافظ الذي يميل إلى تقييد دور المرأة وفق وظائف ومناصب محددة، وهو ما سنبينه في الأسطر التالية:

2.3.1 سلطنة عُمان

تُعَدُّ المرأة العُمانية من أوائل النساء في دول الخليج التي فُتِحَ أمامها الانخراط في المجال العسكري في 1972، وفي 1975 تأسست قوة المجندات التي تتكون من 45 مجندة، وخَضَعْنَ لتدريبات عسكرية في مجال التدريب الميداني وحمل السلاح والرشاش والمسدس وغيره لمدة شهرين. وقد تولَّت الملازم/ هند العبرية قيادة القوة، وهي تُعَدُّ أول امرأة عُمانية تتقلَّد منصب (ضابط) في الجيش السلطاني العُماني. وفي 2006 تم تخريج أول دفعة نسائية بمهارات عسكرية في القوات المسلحة. وفي 2021 تم تخريج أول دفعة مرشحين ضباط من العنصر النسائي في كلية السلطان قابوس العسكرية، كما تم تأسيس أول فرقة موسيقية عسكرية في سلطنة عُمان. (وزارة الدفاع في سلطنة عُمان، 1974)

2.3.2 الإمارات العربية المتحدة

تم تأسيس مدرسة "خولة بنت الأزور" العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتكون أول كلية عسكرية نسائية في المنطقة في 1990؛ حيث يوجد فيها برامج عديدة للتشجيع على زيادة النساء في العمليات العسكرية وعمليات حفظ السلام. وقد تم طرح برامج عسكرية في هذه المدرسة تدرب عليها نساء من اليمن والأردن وجامبيا والسنغال وباكستان. (Gulf news, 2018)

وفي 2014 اشتهرت الطيارة الإماراتية الرائد طيار "مريم المنصوري" التي تقود طائرة F-16، بعد قيامها بمهام استهداف جوي ضد مقاتلي داعش. (NBC news, 2014) إضافةً إلى ذلك، فإنَّ الإمارات لديها قوات حفظ السلام من العنصر النسوي بالكامل.

2.3.3 مملكة البحرين

في 2009، ولأول مرة في تاريخ قوة دفاع البحرين، حصلت امرأة على لقب (ركن)، وذلك لضابطتين بحرينيتين بعد تخرجهما من الكلية الملكية للقيادة والأركان، وسجَّلتا بذلك نجاحاً جديداً للمرأة في مملكة البحرين. وفي 2010 كان هناك مؤتمر دولي للمرأة العسكرية في البحرين، بعنوان: "المرأة العسكرية: إنجازات وتحديات وطموحات"؛ حيث تم تكريم المتميزات من النساء المنتسبات للسلك العسكري، ممَّن أكَدْنَ استعدادَهُنَّ الدائم للتضحية والفداء في سبيل الوطن. وفي 2013 أُنيح للمرأة البحرينية فرصة الالتحاق بالدورة الخاصة بالفرقة الموسيقية العسكرية النسائية. وتُعَدُّ البحرين الدولة الثانية من دول الخليج بعد سلطنة عُمان التي تأسس فرقة موسيقية عسكرية. وفي يوم المرأة البحرينية في 2014، تم الاحتفاء بإنجازات المرأة العسكرية البحرينية، أما عام 2018 فقد شهد قيادة عائشة آل خليفة طائرة مقاتلة، فأصبحت بذلك أول بحرينية تقود طائرة حربية في تاريخ سلاح الجو الملكي البحريني. (قوة دفاع البحرين، 2021)

2.3.4 المملكة العربية السعودية

في 2018 أُصْدِرَ في المملكة العربية السعودية قرار يسمح للمرأة بأن تتوظف في القطاع العسكري الذي يشمل الداخلية والدفاع، كما سُمِحَ بتجنيد المرأة في المؤسسة العسكرية كحرس الحدود. ثم جاء افتتاح أول معهد تدريب نسوي للأمن. وفي



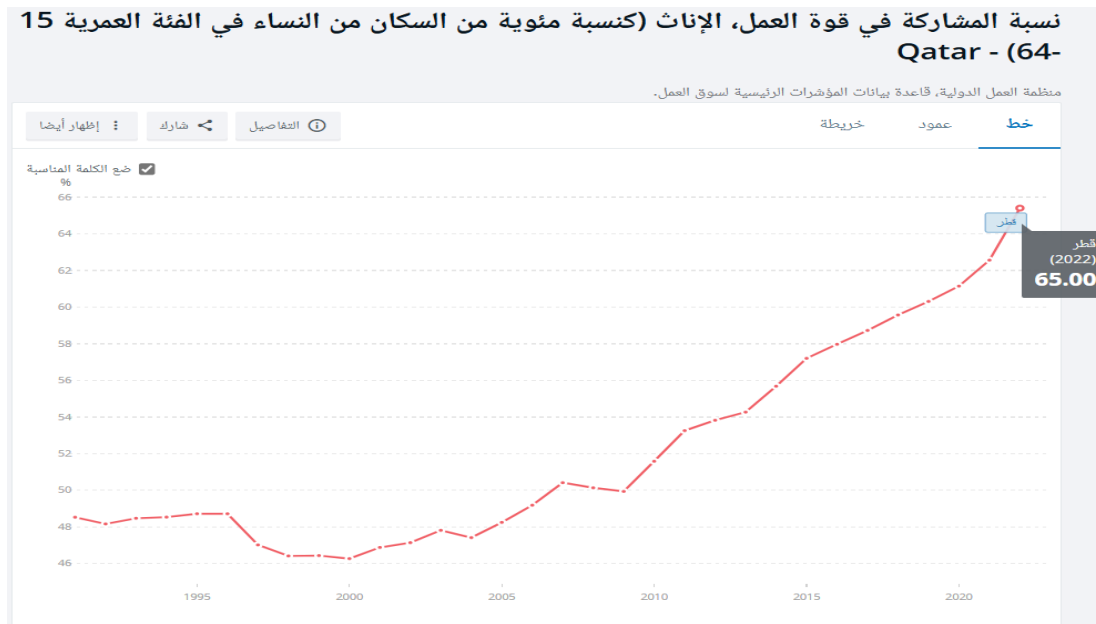
2020 تم افتتاح أول قسم نسائي عسكري في القوات المسلحة السعودية. أمّا في 2021 فقد سمحت السعودية فيه بالخدمة العسكرية للنساء كجزء من مبادرة رؤية 2030، وبدأت الدولة في تخرج مجندات من الدورة التدريبية في القوات المسلحة السعودية؛ حيث تم تخرج 115 مجندة سعودية أسهمن في تأمين الحج والعمرة لأول مرة في تاريخ المملكة العربية السعودية.

2.3.5 الكويت

تم قبول أول دفعة من النساء العسكريات في دولة الكويت في 2007، كما تم تخرج أول دفعة من النساء العسكريات في القطاع العسكري في 2009. وفي 2021 تم فتح باب الالتحاق بالخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد. كما أنّ هناك ما يقرب من 466 مواطنة كويتية يعملن في الورش والمستشفى العسكري والخدمات الطبية والخدمات المساندة. (Al-Dafaa, 2011, p7-8)

3. المحور الثالث: الأسباب التي تعيق انخراط المرأة القطرية في القطاع العسكري

هناك تقدم كبير وملحوظ في مجال انخراط المرأة القطرية في المجالات كافة؛ حيث تحتل دولة قطر أعلى المراتب عربيًا في نسب مشاركة المرأة في العمل، فقد بلغت النسبة خلال 2022 65% وفق إحصائيات البنك الدولي الممينة أدناه (الشكل 4). (مجموعة البنك الدولي، 2024)



الشكل (4): تطور نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من عمر 15 إلى 64 في دولة قطر

بينما كانت النسبة متدنية وقليلة في السنوات السابقة، بدأت في الازدياد ابتداء من 2015، وذلك بناء على استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي قامت بتطوير بيئة تساعد على تعزيز دور المرأة وتمكينها من تولي دورها المنشود اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا. ولكن على الرغم من مدى أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وانضمامها في القوى العاملة، إلا أنّ هناك أسبابًا تعوق إسهامها في القطاع العسكري القطري، وتتنوع هذه الأسباب على المستوى الاجتماعي والمستوى الثقافي والمستوى المؤسسي، بما فيه وزارة الدفاع.



ويُعدُّ المعوق الاجتماعي والثقافي من أهم المعوقات لإسهام المرأة القطرية في وزارة الدفاع القطرية، ويتمثل في: قلة الوعي من قبل المجتمع بمدى أهمية دور المرأة القطرية في القطاع العسكري، فلا يزال هناك تصورات محدودة عمّا يمكن للمرأة أن تقدمه في هذا المجال، كما أنّه لا يوجد إدراك عن إمكانات المرأة القطرية في القيادة والتخطيط الاستراتيجي، أو في المهارات التقنية والتكنولوجية التي قد تؤهلها للعمل العسكري، إضافةً إلى ذلك يفتقر المجتمع القطري إلى عرض نماذج مُلهمة للمرأة الناجحة في العمل العسكري، فقلّة التسليط الإعلامي والمؤسسي على قصص نجاح المرأة في هذا المجال يحدّ من تشجيع الفتيات والنساء على الانضمام للقوات المسلحة، كما أنّ الاختلاط بالذكور والتعامل المباشر معهم في المؤسسة العسكرية هو أحد أبرز المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة القطرية في وزارة الدفاع، "فالقوات المسلحة تُعدُّ بيئة ذكورية بطبيعتها؛ حيث يهيمن الرجال على معظم الوظائف والمناصب القيادية"، (Finabel, 2018, p10) وهذا قد يشكل معوقاً لدى المرأة في التكيف مع هذه الثقافة الذكورية السائدة، كما أنّ نظرة المجتمع لا زالت ترفض فكرة عمل المرأة كعسكرية أو في القطاع العسكري بشكل عام، ويعود ذلك إلى الصورة النمطية للمرأة وإلى أنّه سيؤثر في أدوارها ومسؤولياتها الأسرية. وهذا ما تمت الإشارة إليه من قبل عينة الدراسة: "نظرة المجتمع والثقافة السائدة والأعراف والتقاليد هي أحد الأسباب التي تواجهها المرأة للوصول إلى منصبٍ عالٍ في القطاع العسكري، فنظرة المجتمع الذكوري للمرأة في القوات المسلحة لا تزال محصورة وفق نطاق محدد، وعملها فقط ضمن المجالات المدنية والإدارية، إضافةً إلى عدم الإيمان بقدراتها وكفاءتها".

يُضاف إلى ذلك ما يتعلق بالزواج والارتباط، فالرجل لن يقبل الزواج من امرأة تعمل كعسكرية بسبب طبيعة الزي العسكري، وحمل السلاح والتمارين، وأنّ العمل العسكري لا يليق بطبيعة المرأة وبنيتها الجسمانية، وهذا ما أشارت إليه عينة الدراسة اللاتي يعملن كعسكريات، إضافةً إلى "عدم تشجيع الأسرة للمرأة على الانضمام إلى وزارة الدفاع، فهذا يُعدُّ أحد الأسباب التي تحول دون مشاركتها في هذا القطاع، فالأسر تنظر إلى المؤسسات الأخرى على أنّها أفضل الخيارات للمرأة؛ من حيث التخصص الجامعي والفرص الوظيفية والامتيازات المادية" (Saltirovska, 2023, p67-80)؛ لذا فإنّ الأسر تفضل الوزارات والمؤسسات الأخرى التي توفر للمرأة القطرية مسارات وظيفية متقدمة تُمكنها من الوصول إلى مناصب قيادية عليا، إضافةً إلى أنّ "البيئة الوظيفية في القطاعات الأخرى غالباً ما تتسم بالمرونة والتوازن بين الحياة المهنية والشخصية للمرأة، ممّا يجعلها خياراً أكثر جاذبية بالنسبة للأسر مقارنةً بالالتحاق بالقوات المسلحة". (Amara, 2016, p8)

أمّا العائق على مستوى وزارة الدفاع القطرية فإنّ المؤسسة العسكرية تتطلب درجة عالية من الانضباط والصرامة؛ من خلال وجود هيكل تنظيمي صارم وتسلسل وظيفي محدد، فهذا يتطلب الالتزام التام بالأوامر والتعليمات العسكرية، وهذه البيئة المنظمة بشكل دقيق تؤكد احترام السلطة والهرمية العسكرية؛ "حيث يتوقع من الأفراد العسكريين تنفيذ التعليمات والقرارات الصادرة من القادة والرؤساء من دون تأخير أو تردد". (Moore, 2017, p5) فالانضباط والنظام هما من أهم القيم التي تؤكد عليها المؤسسة العسكرية، ممّا يحتم على جميع العاملين الالتزام بها، كما أنّ هناك ضعفاً في التمثيل النسائي في المناصب القيادية في وزارة الدفاع القطرية؛ أي أنّ النساء لا يتقلدنّ مناصب قيادية عليا كقائد أو مدير، ويعود ذلك إلى عوامل اجتماعية وثقافية عديدة لا تزال ترى بأنّ المؤسسة العسكرية تتسم بطابع ذكوري. يُضاف إلى ذلك ما أشارت إليه عينة الدراسة؛ بأنّ هناك غياباً للبرامج والسياسات الداعمة لتطوير قدرات المرأة وإعدادها لتولي مناصب قيادية، وأنّ التصورات الثقافية المحافظة لا تزال مستمرة اتجاه دور المرأة في المجال العسكري، كما أنّ من الأسباب التي تعوق انخراط المرأة القطرية

في القطاع العسكري هو "عدم وجود حوافز أو امتيازات مادية لتشجيع المرأة على الانخراط في العمل بوزارة الدفاع، فهذا الواقع يفرض عبئاً إضافياً على المرأة القطرية، ويقلل من جاذبية هذا المسار الوظيفي بالنسبة لها، وهذا ما يُمكنها من الانخراط في وزارات ومؤسسات أخرى تقدم حوافز ومزايا تشجيعية". (Medani, 2013, p582) وعلى الرغم من الأسباب التي تعوق انخراط المرأة القطرية في وزارة الدفاع، إلا أنَّ هناك نساءً يعملن فيها، ولهنَّ إسهامات كبيرة بها، ولكن يواجهنَّ تحديات مختلفة أثناء عملهن.

4. المحور الرابع: التحديات التي تواجه المرأة القطرية في القطاع العسكري.

على الرغم من الجهود المبذولة لمشاركة المرأة القطرية في العمل بصورة عامة وفي المؤسسة العسكرية بصورة خاصة، إلا أنَّ النساء لا يزلنَّ يواجهنَّ العديد من التحديات، التي تتنوع على المستوى الفردي، وعلى المستوى المجتمعي، وعلى مستوى بيئة العمل.

يُعَدُّ التحدي على المستوى الفردي أحد أبرز التحديات التي تواجه المرأة القطرية في وزارة الدفاع، ويتمثل في غياب التواصل المباشر مع الذكور من المسؤولين أو المديرين أو الموظفين، ممَّا يعوق سلاسة التواصل والتعاون والتنسيق معهم بشكل فعال في المهام والمشاريع المشتركة، ونتيجةً لذلك "قد تواجه المرأة صعوبة في تحقيق الأهداف المشتركة مع نظرائهم من الذكور، كما قد يؤدي ذلك إلى تأخر في اتخاذ القرارات وإنجاز المهام، وإلى عدم الشعور بالمسؤولية من قبل فئة من النساء، وهذا الأمر قد يؤدي إلى تكوين نظرة سلبية لدى المديرين الذكور تجاه قدرات المرأة وجديتها في العمل". (Mariam, 2020, p41) ولهذا أشارت عينة الدراسة من الذكور إلى أنَّ المرأة أقلَّ إنجازاً في العمل من الرجل، وذلك لأسباب عديدة، منها: ساعات عمل المرأة أقل من ساعات عمل الرجل، ولها وإجازات الأمومة، والتغيب عن العمل، وصعوبة التوازن بين الحياة المهنية والشخصية. ولكن من جهة أخرى أشارت عينة الدراسة من النساء إلى أنَّ: "المرأة القطرية قد تواجه تحدياً في إثبات كفاءتها وقدراتها المهنية في بيئة عمل ذكورية، فهناك حاجة لإظهار مهاراتها وإنجازاتها بشكل مستمر، وهذا يأتي في سياق محاولة تغيير الصور النمطية المرتبطة بقدرات المرأة".

يكن التحدي المجتمعي في عدم المساواة في الفرص من خلال وجود قيود وحواجز اجتماعية وثقافية، وقد أشارت عينة الدراسة إلى أنَّه لا يُتاح للمرأة الفرص التدريبية والتأهيلية ذاتها التي يحصل عليها الرجال في المجالات العسكرية، "إضافةً إلى هيمنة الثقافة الذكورية؛ أي يتم اتخاذ القرارات المؤثرة في المجتمع من قبل الذكور من دون مشاركة فعالة للمرأة". (Dube, 2023, p45)

لذلك تواجه المرأة القطرية ضغوطاً اجتماعية تحدُّ من طموحاتها وخبراتها المهنية في هذا المجال بسبب طبيعة المجتمع والهيمنة الذكورية والثقافة السائدة، فلا تزال هناك نظرة تقليدية بأنَّ المجالات العسكرية هي من اختصاص الذكور بشكل أساسي، ممَّا يجعل المرأة القطرية - وخاصةً العسكرية - تواجه تحديات تتعلق بعدم تقبُّل المجتمع والمديرين لدورهم كعسكريات، كما أنَّ هناك أولويات في العمل الميداني تقتصر على الذكور بسبب قدرة تحملهم وبنيتهم الجسدية، فقوة المرأة الجسدية لا يمكنها تحمل المشقة؛ لأنَّ النساء بطبيعتهنَّ ضعيفات جسدياً. ومن هنا تنص المادة رقم 94 من قانون العمل على أن "يحظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً أو غيرها من الأعمال التي يصدر

بتحديدها قرار من الوزير". (القانون رقم 14 في قانون العمل، 2004) وتشمل الأعمال الخطرة هنا التعرض للمواد الكيميائية الضارة، أو العمل في ظروف جوية قاسية أو القيام بأعمال تتطلب قوة جسدية كبيرة، فعمل المرأة القطرية كعسكرية في القطاع العسكري يتطلب تحمل الظروف القاسية، ولذلك تعمل في الوظائف الإدارية والإشرافية والسكرتارية بعيداً عن العمل الميداني أو العمليتي.

أما التحدي على مستوى بيئة العمل، فيكمن في مواجهة المرأة القطرية تحديات تتعلق بصعوبة تقبل تغيير منهجية العمل من قبل المسؤول أو المدير، وقد يكون ذلك خوفاً من التغيير بسبب عدم الثقة في نجاح التغيير، أو عدم القدرة على إدارته بشكل فعال، وربما عدم الثقة بقدرات المرأة في التغيير. وعلى مستوى بيئة العمل أيضاً "هناك تفضيل موظف على موظف آخر من قبل المسؤول أو المدير، ممّا قد يؤثر في إنتاجية عمل الموظف"، (Saltirovska, 2023, p76) وهذا ما تمت الإشارة إليه من قبل عينة الدراسة؛ بأنّ هناك عدم مساواة وتمييزاً من قبل المسؤولين لفئة معينة، وهناك أيضاً عدم تقدير وعدم وجود حوافز معنوية، كما أنّه لا يوجد تطوير للموظف من قبل المديرين والمسؤولين.

وفي منحنى آخر تركّز وزارة الدفاع القطرية على تعيين عدد من النساء من دون النظر للتخصص فيما إذا كان يتناسب مع طبيعة العمل أم لا، ولكن في السنوات الثلاث الأخيرة تغيرت هذه النظرة نوعاً ما، وأصبح التركيز على التخصص من أهم شروط التوظيف، كما أصبح هناك ميل واضح نحو تخصص معين على حساب تخصص آخر، ممّا أدى إلى تغيير في احتياجات السوق والطلب على مهارات وتخصصات معينة. ولكن على الرغم من وجود هذه التحديات إلا أنّ هناك فرصاً أُتيحت للمرأة القطرية ومكّنّها من الانخراط في القطاع العسكري؛ سواء كانت عسكرية أو مدنية، ففي السنوات الأخيرة تم فتح باب التجنيد العسكري للنساء في القطاع العسكري، كما فُتِحَ المجال أيضاً للانخراط في الدورات التدريبية العسكرية والدورات المدنية المتعلقة بالإدارة والحوسبة وتكنولوجيا المعلومات، كما تم توفير فرص وظيفية متنوعة للمرأة القطرية، بما فيها وظائف عسكرية ووظائف مدنية في وزارة الدفاع القطرية وفي مختلف الكليات والوحدات البرية والبحرية والجوية.

الخلاصة

حاولت هذه الدراسة التعرف على دور المرأة القطرية في القطاع العسكري القطري، وتحديد الأسباب التي تعوق مشاركتها في هذا القطاع الحيوي، كما حاولت استكشاف التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها والتي تحول دون عملها في القوات المسلحة القطرية، إضافةً إلى معرفة المجالات العسكرية التي تمكنت من الانخراط فيها، ولذلك انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية تتمحور حول تغيير التصورات الثقافية والاجتماعية التي من الممكن أن تعزز دور المرأة وتسهم في زيادة مشاركتها في القطاع العسكري؛ إذ يمكن لهذا التحول الثقافي أن يؤدي دوراً مهماً في تجاوز الصورة النمطية لدور المرأة في القوات المسلحة وفي المجتمع بشكل عام، ممّا يعزز التفاعل بين الجنسين داخل المؤسسة العسكرية بدولة قطر، وهو ما تطمح إليه هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أنّ هناك ازدياداً تدريجياً في عدد النساء المنضمات إلى فروع الجيش المختلفة، بما فيها القوات البحرية والجوية والبرية؛ حيث وصل عددهنّ إلى 1,959 امرأة خلال 2024، ويعكس هذا التطور الجهود الواضحة التي تبذلها دولة قطر لتعزيز مشاركة المرأة في المجال العسكري؛ إذ تسعى باستمرار إلى توفير برامج تدريب وتأهيل متخصصة، وإلى

تطوير البنية التحتية والخدمات الداعمة لانخراط المرأة في هذا المجال، كما ينعكس هذا التطور أيضاً على مكانة المرأة القطرية في المجتمع، وعلى دورها في قطاع الدفاع، ممّا يُبرِّز التزام دولة قطر بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في المجالات كافة.

وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، إلا أنّ هناك أسباباً تعوق مشاركتها في القطاع العسكري، وتتنوع هذه الأسباب على المستوى الاجتماعي والمستوى الثقافي والمستوى المؤسسي، لكنّ أبرزها نظرة المجتمع والثقافة السائدة، إضافةً إلى الأعراف والتقاليد، ولذلك لم يزل يُنظرُ لدور المرأة في القوات المسلحة على أنّه محصور في الوظائف المدنية والإدارية فقط، ولم تزل أيضاً تفتقد الإيمان بقدراتها وكفاءتها، ممّا يزيد من التحديات التي تواجهها، ويجعلها ترضى بأقل الحلول المتمثلة في العمل الإداري والمدني البسيط، وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤلين التاليين في ظل تطور مسيرة المجتمع القطري وازدياد الدعم المقدم للمرأة بتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في كل المجالات الممكنة: كيف يمكن أن تؤثر السياسات المستقبلية في قطر على زيادة مشاركة المرأة في القطاع العسكري؟ وهل يشير تزايد وجود المرأة في القوات المسلحة القطرية إلى تغيير في ثقافة العمل العسكري في دولة قطر؟

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب

- الأغا، فؤاد. (2008). علم الاجتماع العسكري. (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- بدوي، محمد. (1991). النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية. الإسكندرية، مصر: المكتب المصري الحديث.
- بشارة، عزمي. (2016). الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية. الدوحة، قطر: مجلة سياسات عربية،
- دان، تيم وميليا، كوركي وستيف، سميث. (2016). نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع. (ترجمة: ديماء الخضرا) الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غابريال، أشرف. (2010). علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية تحقيق الأمن القومي. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- الغباشي، محمد. كيف نقرأ مسار التغيير الاجتماعي في العقدين الماضيين؟ الباب الأول النظرية والفكر.
- كوهن، كارول. (2017). المرأة والحرب، (ترجمة ربي الجامع) دمشق، سوريا: الرحبة للنشر والتوزيع.

المواقع الإلكترونية العربية

- [وزير الخارجية يعين لولوة الخاطر متحدثاً رسمياً لوزارة الخارجية \(mofa.gov.qa\)](http://mofa.gov.qa)

- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. (2017). مسح القوى العاملة بالعينة- الربع الرابع. الدوحة.
https://www.psa.gov.qa/en/statistics/statistical%20Releases/Social/LaborForce/2017/Q4/LF_Q4_2017_AE.pdf
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. (2018). مسح القوى العاملة بالعينة- الربع الرابع. الدوحة.
https://www.psa.gov.qa/en/statistics/statistical%20Releases/Social/LaborForce/2018/Q4/LF_Q4_2018_AE.pdf
- جهاز التخطيط والإحصاء. (2021). مسح القوى العاملة بالعينة- الربع الرابع. الدوحة.
https://www.psa.gov.qa/en/statistics/statistical%20Releases/Social/LaborForce/2021/Q4/LF_Q4_2021_AE.pdf
- تخرج أول فتاة قطرية كطيار مقاتل. (2020).
<https://www.defense-arab.com/vb/threads/140223/>
- وزارة الدفاع في سلطنة عُمان. (1974).
<https://www.mod.gov.om/#jund>
- قوة دفاع البحرين. (2021). المرأة العسكرية1 bdf.bh
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1979). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
<https://bit.ly/3mxez1Z>
- القانون رقم (14) لسنة 2004 بإصدار قانون العمل. الميزان.
<https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=12652&lawId=3961&language=ar>
- استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. <https://www.psa.gov.qa/ar/nds1/nds3/Pages/default.aspx>
- معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث % من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عامًا قطر. (2023).
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?end=2023&locations=QA&start=1991&vie>
- مبادئ توجيهية في سبيل صياغة شاملة جنسانيًا باللغة العربية. <https://static.un.org/ar/gender-inclusive-language/guidelines.shtml>
- قوات الشرطة العسكرية تحتفل بتخرج دورة المستجدين التأسيسية للكادر النسائي رقم 3. (2023).
<http://www.qna.org.qa>

المراجع الأجنبية

- Al-Dafaa, N., & Karasik, T. (2011). Women in Gulf Security Forces. *Institute for near East and Gulf Military Analysis (INEGMA) Special Report*, (15).
- Allen, A. (2018). *The power of feminist theory*. Routledge.

- Al-Serhan, A., Saada, R., & Alsayyed, N. (2023). Women and Leadership in the Jordanian Armed Forces. *Administrative Sciences*, 13(2), 45.
- Amara, J., Krengel, M. A. X. I. N. E., & Finemann, A. (2016). Roles and challenges of women in the military. *A guide for the non-military mental health clinician: Handbook of psychosocial interventions for veterans and service members*, 36-44.
- Connell, R. W. (1987). Gender and power Stanford University Press.
- Dube, B. J. (2023). Gender Equality in the South African National Defence Force.
- Eggert, J. P. (2023). Female fighters and militants during the lebanese civil war: Individual profiles, pathways, and motivations. *Studies in Conflict & Terrorism*, 46(7), 1042-1071.
- Egnell, R., Hojem, P., & Berts, H. (2014). The implementation and impact of a gender perspective in operations. In *Gender, military effectiveness, and organizational change: The Swedish model* (pp. 76-107). London: Palgrave Macmillan UK.
- Egnell, R., Hojem, P., & Berts, H. (2012). *Implementing a gender perspective in military organisations and operations: the Swedish Armed Forces Model*.
- Finabel. (2018). The European Land Force Commanders Organisation, Integration of Women in the Armed Forces. (2018), p10.
- Ghanem-Yazbeck, D. (2015). Women in the Men's House: The Road to Equality in the Algerian Military. *Carnegie Middle East Center*.
- Huntington, S. P. (2006). *Political order in changing societies*. Yale university press.
- Joenniemi, P. (Ed.). (2006). *The changing face of European conscription*. Ashgate Publishing, Ltd..
- Kaufman, J. P. (2022). *Introduction to international relations: Theory and practice*. Bloomsbury Publishing PLC.
- Maffey, K. R., & Smith, D. G. (2020). Women's participation in the Jordanian military and police: An exploration of perceptions and aspirations. *Armed Forces & Society*, 46(1), 46-67.
- Mariam, G. (2020). Women in the military sphere: some issues of social adaptation. *Journal of Sociology: Bulletin of Yerevan University*, 11(2 (32)), 40-48.
- Medani, V. (2013). The power of women in the armed forces. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 4(10), 580-585.
- Moore, B. L. (2017). Introduction to armed forces & society: special issue on women in the military. *Armed Forces & Society*, 43(2), 191-201.

- NATO. (2012). Integrating UNSCR 1325 and Gender Perspective into the NATO Command Structure, Bi-Strategic Command Directive 40-1.
- Nolte, N. M. L. (2015). Why Arab-Muslim Women in War Matters: A Case Study Analysis of Women in the United Arab Emirates' Armed Forces.
- ODIHR, O. (2014). *Integrating a gender perspective into internal oversight within armed forces*. DCAF.
- Rao, A., Sandler, J., Kelleher, D., & Miller, C. (2015). *Gender at work: theory and practice for 21st century organizations*. Routledge.
- Sajjad, T. (2004). Women guerillas: marching toward true freedom? An analysis of women's experiences in the frontlines of guerilla warfare and in the post-war period. *Agenda*, 18(59), 4-16.
- Saltirovska, Z. (2023). CHALLENGES AND PERSPECTIVES IN WOMEN'S INTEGRATION INTO THE ARMED FORCES. *Bezbednosni dijalozi*, 14(1), 67-80.
- Strand, S. (2022). The birth of the enterprising soldier: governing military recruitment and retention in post-Cold War Sweden. *Scandinavian Journal of History*, 47(2), 225-247.
- Strobl, S. (2016). "The Dream Recently Came True": Globalization and Media Discourse about Kuwaiti Policewomen. *Nidaba*, 1(1), 6-18.
- Tagarev, T. (2008). Civilians in Defense Ministries. *Connections*, 7(2), 110-117.
- UN Economic and Social Council. Report of the Secretary-General, Coordination of the Policies and Activities of the Specialized Agencies and Other Bodies of the United Nations System: mainstreaming the gender perspective into all policies and programmes in the United Nations system, 12 June 1997. P23.
- Von Flotow, L., & Kamal, H. (Eds.). (2020). *The Routledge handbook of translation, feminism and gender*. London and New York: Routledge.
- Wadham, B., Bridges, D., Mundkur, A., & Connor, J. (2018). 'War-fighting and left-wing feminist agendas': gender and change in the Australian Defence Force. *Critical military studies*, 4(3), 264-280.
- Waylen, G. (2012). Gender, feminism and the state: an overview. *Gender, politics and the state*, 1-17.

Romanization of Arabic Bibliography

- Al-Agha, Fouad (2008). 'Ilm al-Ijtima' al-'Askari (Military Sociology). (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Osama for Publishing and Distribution.

- Badawi, Muhammad (1991). Al-Nazariyyah al-Siyasiyyah: al-Nazariyyah al-'Ammah li al-Ma'rifah al-Siyasiyyah (Political Theory: The General Theory of Political Knowledge). Alexandria, Egypt: Al-Maktab al-Misri al-Hadith.
- Bishara, Azmi (2016). Al-Jaysh wa al-Hukm 'Arabiyyan: Ishkaliyyat Nazariyyah (The Military and Governance in the Arab World: Theoretical Problematics). Doha, Qatar: Siyasat Arabiya Journal.
- Dunn, Tim; Kurki, Milja; Smith, Steve (2016). Nazariyyat al-'Alaqat al-Dawliyyah al-Takhassus wa al-Tanawwu' (International Relations Theories: Discipline and Diversity). (Translated by: Dima al-Khadra). Doha, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
- Gabriel, Ashraf (2010). 'Ilm al-Ijtima' al-'Askari: Dawr al-Mu'assasah al-Ri'asiyyah wa al-'Askariyyah Tahqiq al-Amn al-Qawmi (Military Sociology: The Role of the Presidential and Military Institutions in Achieving National Security). Alexandria, Egypt: Shabab al-Jami'ah Foundation.
- Al-Ghabashi, Muhammad (n.d.). Kayfa Naqra' Masar al-Taghayyur al-Ijtima'i fi al-'Aqdayn al-Madiyyayn? al-Bab al-Awwal al-Nazariyyah wa al-Fikr (How Do We Read the Path of Social Change in the Past Two Decades? Part One: Theory and Thought). [No publisher or place details].
- Cohn, Carol (2017). Al-Mar'ah wa al-Harb (Women and War). (Translated by: Ruba al-Jami'). Damascus, Syria: Al-Rahaba for Publishing and Distribution.

The role of command, reconnaissance, and intelligence in formulating military strategies within the theater of operations.

Dr. Falah Dhuwaihi Al-Swairi Al-Ajmi

Affiliation : Amman Arab University

Email : falahalajmi67@gmail.com

f.dhuwaihi@aau.edu.jo

 1: <https://orcid.org/0009-0008-4609-0140>

Received	Accepted	Published
14/02/2026	25/02/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.37-52>

Falah Dhuwaihi Al-Swairi Al-Ajmi. (2026). The role of command, reconnaissance, and intelligence in formulating military strategies within the theater of operations. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue30), pp-pp : 37- 52

Abstract

This study aimed to identify the role of command, reconnaissance, and intelligence in formulating military strategies within the theater of operations, to determine the challenges facing the integration of command, reconnaissance, and intelligence, and to propose strategies to improve coordination between command and intelligence to ensure the effectiveness of military operations. The historical and inductive methods were used, leading to several findings, the most important of which are: the integration of command, reconnaissance, and intelligence significantly enhances the effectiveness of military operations, making military units more capable of achieving their goals quickly and efficiently. Additionally, the lack of modern technology in some units hinders the effectiveness of reconnaissance and intelligence, necessitating the updating of equipment and systems to gather information more efficiently. The study recommended several suggestions, including the recommendation to develop specialized training programs for military leaders on the use of intelligence information to enhance their capabilities in data analysis and strategic decision-making, along with the need for research on future challenges in the fields of reconnaissance and intelligence, which would help identify new trends and prepare for upcoming challenges.

Keywords: command, reconnaissance, intelligence, military strategies, theater of operations.

© 2026, Al-Ajmi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن

مسرح العمليات

د. فلاح ضويحي السويري العجي

جامعة عمان العربية

الايمل: falahalajmi67@gmail.com

f.dhuwaihi@aaau.edu.jo

<https://orcid.org/0009-0008-4609-0140> 

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/02/25	2026/02/14

DOI: DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.37-52>

للاقتباس: العجي، فلاح ضويحي السويري. (2026). دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص : 37- 52.

ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات، وتحديد التحديات التي تواجه التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات، واقتراح استراتيجيات لتحسين التنسيق بين القيادة والاستخبارات لضمان فعالية العمليات العسكرية، واستخدمت المنهجين التاريخي والاستقرائي، وتوصلت إلى عدة نتائج كان أهمها: أن التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات يعزز فعالية العمليات العسكرية بشكل ملحوظ، مما يجعل الفرق العسكرية أكثر قدرة على تحقيق أهدافها بسرعة وكفاءة، كما أن نقص التكنولوجيا الحديثة في بعض الوحدات يعيق فعالية الاستطلاع والاستخبارات، مما يستدعي تحديث المعدات والأنظمة لجمع المعلومات بشكل أكثر كفاءة، وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها: التوصية بتطوير برامج تدريب متخصصة للقادة العسكريين على استخدام المعلومات الاستخباراتية، لتعزيز قدراتهم في تحليل البيانات واتخاذ القرارات الاستراتيجية، مع ضرورة إجراء بحوث حول التحديات المستقبلية في مجالات الاستطلاع والاستخبارات، ما يساعد في تحديد الاتجاهات الجديدة والاستعداد للتحديات المقبلة.

الكلمات المفتاحية: القيادة، الاستطلاع، الاستخبارات، الاستراتيجيات العسكرية، مسرح العمليات.

©2026، العجمي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تُعد العمليات العسكرية من أكثر المجالات تعقيدًا، حيث تتطلب تنسيقًا دقيقًا بين مجموعة واسعة من العناصر لتحقيق النجاح، ففي قلب هذه العمليات، تبرز القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات كعوامل رئيسية تسهم في توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث إن فعالية أي حملة عسكرية تعتمد بشكل كبير على كيفية تفاعل هذه العناصر، وتأثيرها المتبادل في سياق ميداني متغير.

وتجسد القيادة العسكرية القدرة على توجيه الفرق وتحفيز الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة، حيث يقوم القائد بدور المحور الذي يجمع بين الرؤية والاستراتيجيات، إذ يتطلب النجاح في القيادة فهمًا عميقًا للأوضاع الميدانية، وقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة في ظل ظروف غير مؤكدة، وإن القدرة على التواصل الفعال وبناء الثقة بين الأفراد تعزز من الروح المعنوية، مما ينعكس إيجابًا على أداء القوات في اللحظات الحرجة¹.

كما يأتي دور الاستطلاع كأداة حيوية لجمع المعلومات حول العدو ومسرح العمليات، وذلك من خلال استخدام تقنيات متقدمة مثل المراقبة الجوية والطائرات بدون طيار، وبذلك يتمكن القادة من الحصول على رؤى دقيقة تعزز من قدرتهم على فهم الوضع الميداني، كما يسهم الاستطلاع في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يمكن القادة من وضع استراتيجيات محكمة تتماشى مع الظروف المتغيرة².

كما تلعب الاستخبارات العسكرية دورًا محوريًا في تحليل المعلومات المستمدة من الاستطلاع، مما يعزز من قدرة القادة على اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة، فمن خلال دمج المعلومات من مصادر متعددة، تتمكن الاستخبارات من تقديم رؤى استراتيجية تساعد في توقع تحركات العدو وتحديد التهديدات المحتملة، حيث إن القدرة على تحليل البيانات بشكل فعال تُمكن القادة من الاستجابة بسرعة للتحديات، مما يرفع من مستوى الجاهزية القتالية³.

ويتضح للباحث من هذا التفاعل المعقد بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات أن التكامل بينهم هو المفتاح لتحقيق النجاح في العمليات العسكرية، فمن خلال تعزيز تدفق المعلومات وتنسيق الجهود، يمكن للقادة تعزيز فعالية استراتيجياتهم وزيادة فرص النجاح في مسرح العمليات، حيث إن فهم هذه الديناميات يمثل أساسًا ضروريًا للتخطيط والتنفيذ الفعال في عالم عسكري متغير.

مشكلة الدراسة

تُعتبر القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات من العناصر الأساسية التي تشكل العمود الفقري لأي استراتيجية عسكرية ناجحة، حيث تلعب كل منها دورًا حيويًا في دفع العمليات العسكرية نحو تحقيق الأهداف المحددة، إذ تجسد القيادة القدرة على توجيه الفرق وتحفيز الأفراد، بينما يسهم الاستطلاع في جمع المعلومات الحيوية حول العدو ومسرح العمليات، كما تعمل

¹ طلاس، مصطفى. الإستراتيجية السياسية العسكرية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1991.

² عادل سليمان. "مستقبل الجيوش التقليدية في ظل ثورة التكنولوجيا العسكرية." ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 124، 2005.

³ مبادئ الاستراتيجية العسكرية. مجلد 1. مكتبة النافذة - القاهرة، الأولى.

الاستخبارات على تحليل هذه المعلومات لتوجيه القرارات الاستراتيجية، وإن التكامل بين هذه العناصر يُعزز من فعالية الأداء العسكري، مما يتيح للقادة اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات دقيقة وشاملة، وبالتالي تحسين فرص النجاح في بيئات العمليات المتغيرة¹، ورغم الأهمية الكبيرة للتكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات، إلا أن العديد من العمليات العسكرية لا تحقق النتائج المرجوة بسبب عدم التنسيق الفعال بين هذه العناصر، حيث تواجه القوات المسلحة تحديات تتعلق بتدفق المعلومات، وفهم الوضع الميداني، واستخدام البيانات الاستخباراتية بفعالية.

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات؟

أسئلة الدراسة

تتضمن الدراسة الأسئلة التالية المنبثقة عن السؤال الرئيس، وهي على النحو التالي:

- 1 كيف تؤثر القيادة العسكرية على عملية صنع القرار في الاستراتيجيات العسكرية؟
- 2 ما هي الأساليب والتقنيات المستخدمة في جمع المعلومات من الاستطلاع، وكيف تؤثر على التخطيط العسكري؟
- 3 كيف تسهم الاستخبارات في تحليل المعلومات المستخلصة من الاستطلاع وتوجيه الاستراتيجيات العسكرية؟
- 4 ما هي التحديات التي تواجه التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات في مسرح العمليات؟
- 5 كيف يمكن تحسين التنسيق بين القيادة والاستخبارات لضمان فعالية العمليات العسكرية؟
- 6 ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تعزيز فعالية القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات؟
- 7 كيف يمكن تقييم نجاح الاستراتيجيات العسكرية بناءً على المعلومات المستخلصة من القيادة والاستخبارات؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف إلى دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات.
2. تحليل تأثير القيادة العسكرية على عملية صنع القرار في صياغة الاستراتيجيات العسكرية.
3. استكشاف الأساليب والتقنيات المستخدمة في جمع المعلومات من الاستطلاع وتقييم تأثيرها على التخطيط العسكري.
4. تقييم كيفية مساهمة الاستخبارات في تحليل المعلومات المستخلصة من الاستطلاع وتوجيه الاستراتيجيات العسكرية.
5. تحديد التحديات التي تواجه التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات في مسرح العمليات.
6. اقتراح استراتيجيات لتحسين التنسيق بين القيادة والاستخبارات لضمان فعالية العمليات العسكرية.
7. تحليل دور التكنولوجيا الحديثة في تعزيز فعالية القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات.
8. تطوير معايير لتقييم نجاح الاستراتيجيات العسكرية بناءً على المعلومات المستخلصة من القيادة والاستخبارات.

¹ رجب علي محمد. "الثورة في الشؤون العسكرية بين النظرية والتطبيق." مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 55-51، 2002.

أهمية الدراسة

لدراسة الحالية أهميتان، وذلك على النحو التالي:

1. الأهمية النظرية:

تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم الأكاديمي للعلاقة المعقدة بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات في سياق العمليات العسكرية، وذلك من خلال تحليل تأثير هذه العناصر على صياغة الاستراتيجيات العسكرية، حيث ستتيح الدراسة إضافة قيمة إلى الأدبيات العسكرية والنظرية الاستراتيجية عربياً ودولياً، كما ستقدم إطاراً نظرياً يساعد الباحثين والمهتمين في استكشاف كيفية تفاعل هذه العناصر في بيئات العمليات المتغيرة، مما قد يفتح آفاقاً جديدة للدراسات المستقبلية ويعزز من تطوير نظريات جديدة حول القيادة العسكرية والاستراتيجيات.

2. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين فعالية العمليات العسكرية، فمن خلال تحليل التحديات التي تواجه التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات، يمكن تقديم استراتيجيات واضحة لتعزيز التنسيق بين هذه العناصر، مما سيساعد على تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ما سينعكس إيجاباً على الأداء العسكري في مسرح العمليات، كما أن النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تُستخدم كأداة تدريب للقيادة العسكريين، مما يساهم في تطوير مهاراتهم وقدراتهم على التعامل مع التحديات المستقبلية.

منهج الدراسة:

ستقوم هذه الدراسة باستخدام كلا من المنهج التاريخي، الذي يُستخدم لاستعراض وتحليل التطورات التاريخية في مجالات القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات العسكرية، والذي من خلال هذا المنهج، يمكن فهم كيف أثرت التجارب السابقة على صياغة الاستراتيجيات العسكرية الحديثة، بالإضافة إلى التعرف على الدروس المستفادة من العمليات العسكرية السابقة، أما المنهج الاستقرائي، فسيُستخدم لجمع وتحليل البيانات الحديثة المتعلقة بالعلاقة بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات، ويتيح هذا المنهج استنتاج أنماط وتوجهات جديدة من خلال دراسة الحالات الحالية والوقائع الميدانية، ومن خلال دمج هذين المنهجين، ستسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تعزز من فهم التفاعلات بين العناصر المختلفة في سياق مسرح العمليات وتساهم في تطوير استراتيجيات فعالة.

الإطار النظري:

أولاً: القيادة العسكرية

1. مفهوم القيادة العسكرية

تتجلى القيادة العسكرية كعنصر أساسي في نجاح أي عملية عسكرية، إذ تساهم في توجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتتطلب القيادة الحقيقية رؤية واضحة، وقدرة على الابتكار، ومهارات في التواصل، مما يجعل

القائد ليس فقط متخذ قرارات، بل أيضاً ملهماً للجنود والفرق التي يقودها، وتعرف القيادة العسكرية بأنها: "العملية التي يتم من خلالها توجيه الأفراد نحو تحقيق أهداف عسكرية محددة من خلال التأثير الإيجابي على سلوكهم"، وتشمل القيادة عناصر مختلفة، مثل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، مما يساهم في خلق بيئة من التعاون والالتزام بين الأفراد¹.

2. خصائص القائد العسكري الفعال

يتسم القائد العسكري الفعال بعدة خصائص مهمة، منها²:

1. يجب أن يكون القائد قادراً على رؤية الصورة الكبيرة وتحديد الأهداف بعيدة المدى.
2. يتطلب الأمر أن يكون لدى القائد القدرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في ظل ظروف غير مؤكدة.
3. يعزز التواصل الفعال من فهم الأفراد للتوجيهات والأهداف، مما يزيد من فعالية العمليات.
4. يجب أن يتمكن القائد من تحفيز الجنود وتعزيز الروح المعنوية، خاصة في الأوقات الصعبة.
5. تتطلب القيادة العسكرية القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والرد على التحديات بشكل فعال.

3. نماذج القيادة العسكرية

تظهر نماذج مختلفة للقيادة العسكرية، منها³:

1. القيادة التحويلية: تركز على إلهام الأفراد وتحفيزهم لتحقيق أداء أعلى من خلال تعزيز الثقة والرؤية المشتركة.
2. القيادة التقليدية: تركز على الهيكلية والتسلسل الهرمي، حيث يتطلب الأمر اتباع الأوامر بشكل صارم.
4. أهمية القيادة العسكرية:

تمثل القيادة العسكرية أهمية كبيرة في تحديد نجاح العمليات العسكرية، إذ تساهم في تحقيق التنسيق بين مختلف الوحدات، وتساعد في تحديد الأولويات الاستراتيجية، ففي حالات الفشل في القيادة، يمكن أن تتباين الأهداف وتضعف الروح المعنوية، مما يؤدي إلى نتائج سلبية⁴.

ويتضح لدى الباحث أن القيادة العسكرية تظهر كعنصر حاسم في صياغة الاستراتيجيات العسكرية، حيث تساهم القيادة في تعزيز التعاون والالتزام بين الأفراد من خلال توفير التوجيه والرؤية، مما ينعكس إيجاباً على أداء القوات في مسرح العمليات، كما تتطلب القيادة العسكرية فهماً عميقاً لمتطلبات الميدان، وقدرة على التواصل الفعال مع الأفراد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

ثانياً: الاستطلاع

1. مفهوم الاستطلاع

¹ Gray, Colin. Strategy For Chaos: Revolution In Military Affairs And The Evidence Of History. London: Franc Cass, 2002.

² مبادئ الاستراتيجية العسكرية. مجلد 1. مكتبة النافذة - القاهرة، الأولى.

³ مالكا سيان، كارتر، & مييرلي، جيري. (2019). تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008 (ترجمة مركز الخطابي للدراسات).

⁴ عبد الله، سمير. (2021). الدفاع في الحرب الثورية. مركز الخطابي للدراسات.

يُعتبر الاستطلاع عنصرًا حيويًا في الاستراتيجيات العسكرية الحديثة، حيث يلعب دورًا محوريًا في جمع المعلومات وتحليلها حول العدو والبيئة المحيطة، حيث يساهم الاستطلاع في توفير البيانات الدقيقة التي تساعد القادة على اتخاذ قرارات مستنيرة، مما يعزز من فعالية العمليات العسكرية، ويعرف الاستطلاع بأنه: "عملية جمع المعلومات عن العدو أو مسرح العمليات، بهدف تقييم الوضع وتحديد القدرات والتهديدات"، كما يتضمن الاستطلاع مجموعة من الأنشطة، مثل المراقبة، وتجميع البيانات، وتحليل المعلومات المتاحة، مما يتيح للقادة فهم الظروف المحيطة بشكل أعمق.

2. أنواع وتقنيات الاستطلاع

تشمل أنواع الاستطلاع ما يلي¹:

1. الاستطلاع البري: يعتمد على القوات البرية لجمع المعلومات من خلال المراقبة المباشرة أو استخدام أجهزة الاستشعار.
2. الاستطلاع الجوي: يستخدم الطائرات والطائرات بدون طيار لجمع المعلومات من ارتفاعات عالية، مما يوفر رؤية شاملة لمسرح العمليات.
3. الاستطلاع البحري: يتضمن استخدام السفن والغواصات لجمع المعلومات عن الأنشطة البحرية.

كما تتضمن تقنيات الاستطلاع الحديثة:

1. الطائرات بدون طيار: توفر القدرة على المراقبة المستمرة من دون تعريض الطيار للخطر.
 2. الأقمار الصناعية: تتيح جمع معلومات دقيقة حول تحركات العدو وتوزيع القوات.
 3. أجهزة الاستشعار: تشمل الرادارات والكاميرات الحرارية التي تساعد في تتبع الأنشطة في بيئات متنوعة.
3. دور الاستطلاع في العمليات العسكرية والتحديات التي تواجهه²:

يساهم الاستطلاع في تحسين القدرة على اتخاذ القرارات العسكرية من خلال:

1. توفير المعلومات الحيوية: يساعد الاستطلاع في تقديم تفاصيل دقيقة حول مواقع العدو، وقواته، وتكتيكاته.
2. تحديد نقاط القوة والضعف: يمكن للقادة من خلال المعلومات المستمدة من الاستطلاع تحديد نقاط الضعف في استراتيجيات العدو واستغلالها.
3. توقع تحركات العدو: يساهم الاستطلاع في فهم نمط تحركات العدو، مما يساعد في التخطيط المسبق للاستراتيجيات المناسبة.

كما تواجه عمليات الاستطلاع عدة تحديات، منها:

¹ Crawford, George A. "Information Warfare: New Roles for Information Systems in Military Operations." Washington, DC: Department of the Air Force, 1997.

² Davis, Norman C. "An Information-Based Revolution in Military Affairs." Rand Publications MR-ALL Series, 1997.

1. البيئة المعقدة: يمكن أن تؤثر الظروف الجوية والتضاريس على فعالية عمليات الاستطلاع.
 2. التكنولوجيا المتطورة لدى العدو: قد يمتلك العدو تقنيات متقدمة تكشف أو تعطل جهود الاستطلاع.
 3. حماية المعلومات: تتطلب عمليات الاستطلاع تأمين المعلومات المجمعة من التسرب أو الكشف.
- ويتضح لدى الباحث أن الاستطلاع يمثل أداة حيوية في استراتيجيات القيادة العسكرية، حيث يوفر معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مستندة إلى الحقائق، كما يُعتبر عنصراً أساسياً في النجاح العسكري، مما يبرز أهمية الاستثمار في تطوير قدرات الاستطلاع وتحسينها.

ثالثاً: الاستخبارات العسكرية

1. مفهوم الاستخبارات العسكرية ومصادرها¹:

تُعتبر الاستخبارات العسكرية من الركائز الأساسية التي تدعم عمليات التخطيط والتنفيذ في السياقات العسكرية، إذ تسهم الاستخبارات في توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول العدو، مما يساعد القادة على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، حيث يتطلب هذا المجال مهارات تحليلية عالية وفهماً عميقاً للأوضاع الميدانية، وتستند الاستخبارات العسكرية إلى مصادر متعددة، منها:

1. المعلومات البشرية (HUMINT): وتشمل المعلومات التي يتم جمعها من الأفراد، سواء كانوا عملاء أو مصادر داخلية.
 2. الصور الجوية (IMINT): وتعتمد على تحليل الصور الملتقطة من الأقمار الصناعية والطائرات لتقييم الوضع العسكري.
 3. إشارات الاستخبارات (SIGINT): وتتعلق بجمع وتحليل المعلومات من الاتصالات اللاسلكية والبيانات الرقمية.
- #### 2. عملية تحليل الاستخبارات

تتضمن عملية تحليل الاستخبارات عدة مراحل، تشمل²:

1. جمع المعلومات: يتم جمع البيانات من المصادر المختلفة، سواء كانت بشرية أو تقنية.
 2. تحليل المعلومات: يُحلل المحللون المعلومات المجمعة لتحديد الأنماط والاتجاهات، وتقييم القدرات العسكرية للعدو.
 3. تقييم المعلومات: يتم تقييم دقة وموثوقية المعلومات، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة.
 4. إصدار التقارير: تُعد التقارير الاستخباراتية التي تقدم للقادة معلومات استراتيجية تدعم اتخاذ القرار.
- #### 3. دور الاستخبارات في العمليات العسكرية والتحديات التي تواجهها³:

¹ Adams, Thomas K. The Army After Next: The First Postindustrial Army. New York: Praeger Security International, 2006.

² Sloan, Elinor. Military Transformation and Modern Warfare. London: Praeger Security International, 2008.

³ أحمد إبراهيم محمد طلبة. "أهمية حرب الشبكة المركزية في إدارة العمليات العسكرية." مجلة درع الوطن، العدد 92، 2012.

تلعب الاستخبارات العسكرية دورًا محوريًا في:

1. تقديم معلومات دقيقة: حيث تساعد المعلومات المستمدة من الاستخبارات في فهم قدرات العدو ونواياه، مما يساهم في التخطيط الفعال.
2. توجيه القرارات: تستند القرارات العسكرية إلى التحليلات الاستخباراتية، مما يساهم في تحسين فرص النجاح في العمليات.
3. تحديد التهديدات: تساهم الاستخبارات في تقييم التهديدات المحتملة، مما يساعد في وضع استراتيجيات دفاعية فعالة.

كما تواجه الاستخبارات العسكرية عدة تحديات، منها:

1. تطور تقنيات العدو: يمكن أن تتطور تقنيات العدو بشكل سريع، مما يجعل من الصعب جمع المعلومات الدقيقة.
 2. التعقيد السياسي: قد تؤثر العوامل السياسية على جمع المعلومات وتحليلها، مما يزيد من صعوبة تقديم تقارير دقيقة.
 3. حماية المعلومات: تتطلب الاستخبارات تأمين المعلومات المجمعة من التسرب، مما يتطلب استراتيجيات متقدمة لحماية البيانات.
- ويرى الباحث إزاء ما سبق أن الاستخبارات العسكرية تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز فعالية العمليات العسكرية، حيث توفر معلومات دقيقة وموثوقة تدعم اتخاذ القرارات، كما تبرز الاستخبارات كأداة حيوية في تحقيق التفوق الاستراتيجي في البيئات المعقدة والمتغيرة.

رابعاً: التكامل بين القيادة، الاستطلاع، والاستخبارات في مسرح العمليات

1. أهمية التكامل بين العناصر الثلاثة ومتطلباته¹

يتجلى دور هذا التكامل في عدة جوانب:

1. تحسين تدفق المعلومات: يضمن التكامل بين القيادة والاستخبارات والاستطلاع تدفق المعلومات بشكل سلس، مما يساعد القادة على الحصول على البيانات الضرورية في الوقت المناسب.
2. تعزيز اتخاذ القرار: يوفر التكامل معلومات دقيقة وشاملة، مما يساعد القادة على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على الحقائق.
3. تنسيق الجهود: يضمن التكامل تنسيق الجهود بين الوحدات المختلفة، مما يعزز من فعالية العمليات العسكرية ويقلل من الأخطاء.

كما يتطلب التكامل الفعال بين هذه العناصر عدة خطوات:

¹ جلال، علي أحمد & غراو، وليستر ديليو. (2020). الجانب الآخر من الجبل: تكتيكات المجاهدين في الحرب الأفغانية السوفييتية (ترجمة مركز الخطابي).

1. التواصل المستمر: يجب أن يكون هناك تواصل دوري بين القادة والمحللين، بالإضافة إلى فرق الاستطلاع، لضمان تبادل المعلومات بشكل فعال.
2. تحديث المعلومات: يجب تحديث المعلومات بشكل مستمر، بحيث تعكس التغيرات في البيئة العملية، مما يساعد في اتخاذ قرارات سريعة.
3. تحليل مشترك: ينبغي أن تشمل عمليات التحليل مشاركة جميع العناصر، بحيث يتمكن القادة والمحللون من تبادل وجهات النظر والاستنتاجات.
2. دراسة حالة عن التكامل الفعال:¹

تظهر دراسات الحالة أن العمليات العسكرية التي تعتمد على التكامل الفعال بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات تحقق نتائج أفضل، فمثلاً خلال العمليات العسكرية في العراق، كان التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح، حيث استخدمت القوات العسكرية تقنيات متقدمة لجمع المعلومات، مثل الطائرات بدون طيار، التي وفرت بيانات حقيقية حول تحركات العدو ومواقعه، وقد تم تحليل هذه المعلومات بشكل مستمر من قبل فرق الاستخبارات، مما ساعد القادة على اتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المناسب، وبفضل هذا التكامل، استطاعت القيادة العسكرية التخطيط بدقة وتوجيه الموارد بشكل فعال، مما أدى إلى تنفيذ العمليات بسرعة وكفاءة، وبالتالي ساهمت هذه الاستراتيجيات المتكاملة في تحقيق الأهداف العسكرية وتقليل الخسائر، مما يبرز أهمية التعاون بين هذه العناصر في سياق العمليات المعقدة، ويؤكد على ضرورة اعتماد هذا النهج في المستقبل لضمان النجاح في المهام العسكرية.

3. التحديات التي تواجه التكامل:

رغم أهمية التكامل، إلا أن هناك تحديات قد تؤثر على فعاليته، منها:²

1. الاختلاف في ثقافات العمل: قد تختلف ثقافات العمل بين الوحدات المختلفة، مما قد يؤدي إلى صعوبة في التنسيق.
2. التكنولوجيا المعقدة: قد تتطلب التقنيات المستخدمة في الاستطلاع والاستخبارات مهارات خاصة، مما قد يعيق التواصل الفعال.
3. الضغط الزمني: يتطلب اتخاذ القرارات العسكرية في الوقت المناسب، مما قد يؤدي إلى ضغوط تؤثر على دقة المعلومات المتبادلة.

ويُعتبر التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات - من وجهة نظر الباحث - عنصراً أساسياً لنجاح العمليات العسكرية، فمن خلال تحسين تدفق المعلومات وتعزيز اتخاذ القرار، يساهم هذا التكامل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومع ذلك يجب معالجة التحديات التي قد تواجه هذا التكامل لضمان تحقيق أقصى استفادة من العناصر الثلاثة، حيث يمثل التكامل الفعال بينهم مفتاح النجاح في مسرح العمليات.

¹ خوجة، محمد. "الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

² جونز، سيث. (2019). نشوب الثورة المسلحة: دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية (ترجمة مركز الخطابي للدراسات).

خامساً: تأثير التقنية الحديثة²¹:

1. تطور التكنولوجيا في المجال العسكري:

تشهد العمليات العسكرية تحولاً كبيراً بفضل التقدم التكنولوجي، مما يؤثر بشكل عميق على القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات، حيث تتيح التقنيات الحديثة للقادة والجنود تحسين الأداء وزيادة فعالية العمليات العسكرية، وتتضمن بعض التطورات التكنولوجية في المجال العسكري ما يلي:

1. الطائرات بدون طيار (UAVs): توفر القدرة على الاستطلاع والمراقبة دون تعريض الطيارين للخطر، مما يزيد من كفاءة جمع المعلومات.

2. الأقمار الصناعية: تتيح الحصول على معلومات دقيقة حول تحركات العدو وتوزيعه، مما يعزز من فعالية التخطيط العسكري.

3. الذكاء الاصطناعي (AI): يُستخدم لتحليل البيانات الضخمة وتوفير رؤى استراتيجية، مما يساهم في اتخاذ قرارات سريعة وفعالة.

2. تأثير التقنية على القيادة العسكرية

تسهم التقنية الحديثة في تعزيز القيادة العسكرية بعدة طرق منها:

1. تحسين التواصل: تسهم تقنيات الاتصال الحديثة في تعزيز التواصل بين الوحدات المختلفة، مما يضمن تدفق المعلومات بشكل سريع وفعال.

2. التحليل المتقدم: توفر أدوات التحليل المتقدمة للقادة القدرة على تقييم البيانات بسرعة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة.

3. المحاكاة والتدريب: تساعد تقنيات المحاكاة في تدريب القادة والجنود على سيناريوهات مختلفة، مما يعزز من جاهزيتهم للعمليات الفعلية.

3. تأثير التقنية على الاستطلاع³:

تؤثر التقنية الحديثة بشكل كبير على عمليات الاستطلاع من خلال ما يلي:

1. جمع البيانات بشكل أسرع: تسهم الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية في جمع المعلومات بسرعة ودقة، مما يسهل تقييم الوضع.

2. تحليل البيانات الكبيرة: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات ضخمة من البيانات، مما يتيح اكتشاف الأنماط والاتجاهات بشكل أسرع.

¹ أحمد إبراهيم محمد طلبة. "أهمية حرب الشبكة المركزية في إدارة العمليات العسكرية". مجلة درع الوطن، العدد 92، 2012.

² Goldman, Emily O., and Thomas G. Mahnken. The Information Revolution in Military Affairs in Asia. New York: Palgrave Macmillan, 2004.

³ Owens, Bill. Lifting The Fog Of War. New York: Farrar, Straus And Giroux, 2000.

3. تحسين الرؤية الشاملة: تساعد التقنيات المتقدمة في تقديم صورة واضحة وشاملة لمسرح العمليات، مما يعزز من فعالية التخطيط.

4. تأثير التقنية على الاستخبارات

تسهم التقنية الحديثة في تحسين فعالية الاستخبارات العسكرية:

1. تحليل البيانات المتقدمة: يمكن استخدام أدوات التحليل المتقدمة لتحليل المعلومات بشكل أعمق، مما يوفر رؤى استراتيجية أوضح.

2. تأمين المعلومات: تسهم التقنيات في تحسين أمان المعلومات المجمعة، مما يقلل من خطر التسرب أو الاختراق.

3. توقع التهديدات: تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالتهديدات المحتملة وتحليل سلوك العدو، مما يعزز من القدرة على الاستجابة السريعة.

5. التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا

ورغم الفوائد الكبيرة، تواجه التقنية الحديثة تحديات عدة، منها¹:

1. الاعتماد المفرط على التكنولوجيا: يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على التكنولوجيا إلى ضعف القدرة على اتخاذ القرارات في حالات الطوارئ.

2. أخطار الأمن السيبراني: تتعرض الأنظمة العسكرية للاختراق، مما قد يؤثر على جمع المعلومات وتحليلها.

3. تكاليف التطوير والصيانة: تتطلب التقنيات الحديثة استثمارات كبيرة في التطوير والصيانة، مما قد يؤثر على الميزانيات العسكرية.

ويرى الباحث أن تأثير التقنية الحديثة يمثل ثورة في العمليات العسكرية، حيث يعزز من فعالية القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات، حيث يمكن للقادة تحسين استراتيجياتهم وزيادة فرص النجاح في مسرح العمليات من خلال تحسين جمع المعلومات وتحليلها وتوفير أدوات متقدمة للتواصل.

النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة

أولاً: نتائج الدراسة

1. تبين أن التكامل بين القيادة، والاستطلاع، والاستخبارات يعزز فعالية العمليات العسكرية بشكل ملحوظ، مما يجعل الفرق العسكرية أكثر قدرة على تحقيق أهدافها بسرعة وكفاءة.

2. من الواضح أن المعلومات الدقيقة والمحدثة تلعب دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث تساعد القادة على فهم الوضع الراهن وتقييم المخاطر بشكل أفضل.

¹ Mockaitis, Thomas R. Grand Strategy in the War Against Terrorism. Routledge, 2004.

3. يتضح أن القادة الذين يتمتعون بتدريب جيد في استخدام المعلومات الاستخباراتية يحققون نتائج أفضل في الميدان، مما يعكس أهمية الاستثمار في تطوير مهاراتهم.
4. تبين أن ضعف التنسيق بين الوحدات يمكن أن يؤثر سلبًا على النتائج العسكرية، حيث يؤدي ذلك إلى تداخل العمليات وتضارب الأهداف.
5. من الواضح أن نقص التكنولوجيا الحديثة في بعض الوحدات يعيق فعالية الاستطلاع والاستخبارات، مما يستدعي تحديث المعدات والأنظمة لجمع المعلومات بشكل أكثر كفاءة.
6. يتضح أن التحليل الجيد للمعلومات المستخلصة يمكن أن يوجه الاستراتيجيات بشكل دقيق، مما يعزز القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة في ساحة المعركة.
7. تبين أن التجارب التاريخية تقدم دروسًا قيمة لتحسين العمليات الحالية، حيث يمكن الاستفادة من النجاحات والإخفاقات السابقة لصياغة استراتيجيات جديدة.
8. من الواضح أن التحديات الأمنية المتزايدة تتطلب استجابة سريعة ومرنة من القادة، مما يستدعي تطوير مهاراتهم في اتخاذ القرارات تحت الضغط.
9. يتضح أن التغذية الراجعة من العمليات الميدانية تسهم في تحسين الاستراتيجيات، حيث تساعد على التعلم من الأخطاء وتعديل الخطط بناءً على النتائج المحققة.
10. تبين أن الاستخدام الفعال للموارد المتاحة يعزز من نجاح العمليات العسكرية، مما يتطلب إدارة مناسبة للموارد البشرية والمادية.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

1. يوصى بتطوير برامج تدريب متخصصة للقادة العسكريين على استخدام المعلومات الاستخباراتية، لتعزيز قدراتهم في تحليل البيانات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
2. ضرورة تحسين أنظمة الاتصالات بين الوحدات لتسهيل التنسيق، وذلك لتقليل الفجوات في المعلومات وتعزيز التعاون بين الفرق.
3. ينبغي الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في جمع وتحليل المعلومات، حيث يمكن أن يساعد ذلك في تسريع اتخاذ القرار وتوفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب.
4. يفضل إجراء تقييم دوري لفعالية الاستراتيجيات العسكرية، حيث يساعد ذلك في تحديد نقاط القوة والضعف وتعديل الخطط وفقًا لذلك.

5. يوصى بتعزيز التعاون بين الوحدات المختلفة لتحسين تبادل المعلومات، مما يسهل التنسيق الشامل ويزيد من فعالية العمليات.
6. ضرورة إنشاء آليات لتغذية راجعة مستمرة من العمليات الميدانية، حيث يمكن أن تساعد هذه الآليات في تحسين الأداء العسكري من خلال التعلم من الخبرات السابقة.
7. ينبغي دراسة تأثير العوامل النفسية والاجتماعية على اتخاذ القرارات، حيث يمكن أن يؤثر الجانب النفسي على أداء القادة في الميدان.
8. يفضل استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الاستخباراتية بشكل أسرع، مما يوفر الوقت ويساعد في الحصول على رؤى دقيقة حول الوضع العسكري.
9. يوصى بتنظيم ورش عمل دورية لتبادل الخبرات ونقل المعرفة بين القادة، مما يعزز من ثقافة التعلم المستمر ويزيد من فعالية القيادة.
10. ضرورة إجراء بحوث حول التحديات المستقبلية في مجالات الاستطلاع والاستخبارات، حيث تساعد هذه الدراسات في تحديد الاتجاهات الجديدة والاستعداد للتحديات المقبلة.

ثالثاً: الدراسات المقترحة

1. دراسة مقارنة بين استراتيجيات القيادة في القوات المسلحة المختلفة.
2. دور التكنولوجيا الحديثة في تعزيز التنسيق بين الوحدات العسكرية.
3. تحليل التأثير النفسي والاجتماعي على اتخاذ القرارات العسكرية في الأزمات.
4. تطوير نماذج جديدة لتحليل البيانات الضخمة في العمليات العسكرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أحمد إبراهيم محمد طلبية. "أهمية حرب الشبكة المركزية في إدارة العمليات العسكرية." مجلة درع الوطن، العدد 92، 2012.
- جلال، علي أحمد، & غراو، وليستر دبليو. (2020). الجانب الآخر من الجبل: تكتيكات المجاهدين في الحرب الأفغانية السوفييتية (ترجمة مركز الخطابي).
- جونز، سيث. (2019). نشوب الثورة المسلحة: دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية (ترجمة مركز الخطابي للدراسات).

- خوجة، محمد. "الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.
- رجب علي محمد. "الثورة في الشؤون العسكرية بين النظرية والتطبيق." مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 55-51، 2002.
- طلاس، مصطفى. الإستراتيجية السياسية العسكرية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1991.
- عادل سليمان. "مستقبل الجيوش التقليدية في ظل ثورة التكنولوجيا العسكرية." ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 124، 2005.
- عبد الله، سمير. (2021). الدفاع في الحرب الثورية. مركز الخطابي للدراسات.
- مالكاسيان، كارتر، & ميرلي، جيرى. (2019). تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008 (ترجمة مركز الخطابي للدراسات).
- مبادئ الاستراتيجية العسكرية. مجلد 1. مكتبة النافذة - القاهرة، الأولى.

المراجع الأجنبية

- Adams, Thomas K. The Army After Next: The First Postindustrial Army. New York: Praeger Security International, 2006.
- Crawford, George A. "Information Warfare: New Roles for Information Systems in Military Operations." Washington, DC: Department of the Air Force, 1997.
- Davis, Norman C. "An Information-Based Revolution in Military Affairs." Rand Publications MR-ALL Series, 1997.
- Gray, Colin. Strategy For Chaos: Revolution In Military Affairs And The Evidence Of History. London: Franc Cass, 2002.
- Goldman, Emily O., and Thomas G. Mahnken. The Information Revolution in Military Affairs in Asia. New York: Palgrave Macmillan, 2004.
- Mockaitis, Thomas R. Grand Strategy in the War Against Terrorism. Routledge, 2004.
- Owens, Bill. Lifting The Fog Of War. New York: Farrar, Straus And Giroux, 2000.
- Sloan, Elinor. Military Transformation and Modern Warfare. London: Praeger Security International, 2008.

Romanization of Arabic Bibliography

- Ahmed Ibrahim Mohamed Talba. "Ahammiyyat Harb al-Shabaka al-Markaziyya fi Idarat al-'Amaliyyāt al-'Askariyya", "The Importance of Centralized Network Warfare in Managing Military Operations." Al-Diraa Al-Watan Magazine, Issue 92, 2012.
- Jalali, Ali Ahmed, & Grau, Lester W. (2020). Al-Jānib al-Ākhar min al-Jabal: Taktikāt al-Mujāhidīn fi al-Harb al-Afghāniyya al-Sūfītiyya, The Other Side of the Mountain: Mujahideen Tactics in the Soviet-Afghan War (translated by Al-Khattabi Center).



- Jones, Seth. (2019). Nushū' al-Thawra al-Musallaḥa: Durūs min al-Fīt Kōng Wuṣūlan ilā al-Dawla al-Islāmiyya, The Outbreak of Armed Insurgency: Lessons from the Viet Cong to the Islamic State (translated by Al-Khattabi Center for Studies).
- Khoja, Mohamed. Al-In'ikāsāt al-'Askariyya wa-al-Siyāsiyya lil-Thawra al-Jadīda fī al-Shu'ūn al-'Askariyya, "The Military and Political Implications of the New Revolution in Military Affairs." Unpublished doctoral dissertation, University of Algiers, Faculty of Political Science and Media, 2006.
- Rajab Ali Mohamed. Al-Thawra fī al-Shu'ūn al-'Askariyya bayna al-Nazariyya wa-al-Taṭbīq, "The Revolution in Military Affairs: Between Theory and Practice." King Khalid Military College Journal, Issues 51-55, 2002.
- Tlass, Mustafa. Al-Istirātījiyya al-Siyāsiyya al-'Askariyya, Military Political Strategy. Damascus: Dar Tlass for Studies, Translation and Publishing, 1991.
- Adel Suleiman. Mustaqbal al-Juyūsh al-Taqlīdiyya fī Zill Thawrat al-Tikrūlūjiyā al-'Askariyya, "The Future of Traditional Armies in Light of the Military Technology Revolution." Al-Ahram Strategic File, Issue 124, 2005.
- Abdullah, Samir. (2021). Al-Difā' fī al-Harb al-Thawriyya, Defense in Revolutionary Warfare. Al-Khattabi Center for Studies.
- Malkassian, Carter, & Meyerly, Jerry. (2019). Taktikāt Ṭālibān Janūb Afghānistān bayna 2005 wa-2008, Taliban Tactics in Southern Afghanistan between 2005 and 2008 (translated by Al-Khattabi Center for Studies).
- Principles of Military Strategy. Mabādi' al-Istirātījiyya al-'Askariyya, Volume 1. Al-Nafitha Library - Cairo, First Edition.

Morocco's southern Saharan provinces: The Trajectory of Transformation and the Prospects of conflict Resolution

Adel Emlilah¹; Mouhcine Batchi²

1 PhD research student; Territory, Environment and Development Laboratory, Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences Kenitra Morocco.

2 Qualified Professor; Territory, Environment and Development Laboratory, Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences Kenitra Morocco.

Email 1 : adel.emlillah@uit.ac.ma

Email 2 : mohcine.batchi@uit.ac.ma

 1: <https://orcid.org/0009-0000-8814-8568>

 2: <https://orcid.org/0000-0002-0915-6592>

Received	Accepted	Published
24/01/2026	22/02/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.53-85>

Adel Emlilah & Mouhcine Batchi (2026). Morocco's southern Saharan provinces; The Trajectory of Transformation and the Prospects of conflict Resolution. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue30), pp-pp : 53- 85.

Abstract

many historical factors have converged to shape the conflict over Moroccan Sahara, weather within the framework of colonial polities or through the formation of regional positions that seek to undermine Morocco's efforts to complete its territorial unity, and achieving anticipate geopolitical gains, this is essentially due to the strategic importance that this region has historically held and continues hold. In response, Morocco has pursued various instruments aimed at achieving an objective and realistic to compromise through negotiation, Most notably the autonomy plan proposed in 2007 for the Southern Saharan Provinces, after more than 18 years, this initiative has gained the international recognition of Moroccan sovereignty over Sahara, as reflected in UN security Council Resolution 2797, alongside this diplomatic approach, Morocco has undertaken substantial investments to develop the region by lunching major projects that contribute, first, to enhancing economic and social development in the area, an second, to strengthening regional integration between Morocco and its African roots.

Keywords: Morocco's southern Saharan provinces – Historical Factors - POLISARIO Front - 2797 Resolution – Economic And Social Development.

© 2026, Emlilah & Batchi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب مسار التحول و آفاق تسوية النزاع

عادل امليح¹، محسن بطشي²

1. طالب باحث، مختبر تراب، بيئة وتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
2. أستاذ محاضر مؤهل، مختبر تراب، بيئة وتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

البريد المؤسسي¹: adel.emlillah@uit.as.ma

البريد المؤسسي²: mohcine.batchi@uit.ac.ma

حساب  1: <https://orcid.org/0009-0000-8814-8568>

حساب  2: <https://orcid.org/0000-0002-0915-6592>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/02/22	2026/01/24

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.53-85>

للاقتباس: عادل امليح ومحسن بطشي. (2026). الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب: مسار التحول وآفاق تسوية النزاع، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص: 53-85.

ملخص

تفاعلت مجموعة من العوامل التاريخية في تشكيل نزاع الصحراء المغربية، سواء في إطار السياسات الاستعمارية أو في إطار تبلور مواقف إقليمية بهدف عرقلة استكمال المغرب لوحده الترابية والبحث عن مكاسب جيوسياسية منتظرة، وذلك راجع في الأساس، إلى الأهمية الاستراتيجية التي حظي ويحظى بها هذا المجال. أمام هذا الوضع سعى المغرب عبر وسائل عدة إلى البحث عن تسوية موضوعية وواقعية يمكن التفاوض بشأنها، أبرزها مبادرة الحكم الذاتي الموسع سنة 2007 في الأقاليم الجنوبية الصحراوية التي توجت بعد 18 سنة بالاعتراف الأممي بالسيادة المغربية على الصحراء وفق القرار 2797. تماشياً مع ذلك عمل المغرب على ضخ استثمارات ضخمة في تنمية المنطقة من خلال انجاز أوراش كبرى ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وفي تعزيز التكامل الإقليمي بين المغرب وعمقه الأفريقي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية – العوامل التاريخية - جهة البوليساريو – القرار 2797 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

©2026، امليح و بطشي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

يعد موضوع نزاع الصحراء من المواضيع الشائكة التي لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى تداخل جذوره التاريخية والوقائع الجيوسياسية والاقتصادية، خاصة السياسة التي نهجتها دولة إسبانيا بعد رفع الحماية على المغرب، التي تراكمت على الخروج من الأقاليم الجنوبية الصحراوية، وخلقت عائقا للمغرب لاستكمال وحدته الترابية، هذا الفعل الذي ركبت صهوته الجزائر لتحقيق مستقبلها السياسي والدبلوماسي.

انخرط المغرب منذ استقلاله في دينامية سياسية ودبلوماسية وتنموية للدفاع عن أرضه واستكمال وحدته الترابية، وتسارعت هذه الدينامية خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع توالي إقرار العديد من الدول بالسيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية الجنوبية، وبجدية مبادرة الحكم الذاتي التي أطلقها، ويتجسد هذا من خلال عدد الدول التي فتحت قنصليات لها في مدن الصحراء المغربية ومن خلال المصادقة الدولية على القرار رقم 2797.

من أجل تأطير هذا الموضوع سعينا في هذه الورقة إلى فهم العوامل التاريخية التي شكلت نزاع الصحراء من جهة، وتتبع مسار التسوية من جهة ثانية في محاولة اكتشاف النقاط المفصلية التي رسمت وترسم واقع هذا النزاع. خاصة القرار الأممي رقم 2797 الذي يشكل خطوة سابقة نحو انتهاء هذا النزاع الطويل، وعلى الرغم من أن هناك دراسات عديدة حاولت مقارنة هذا الموضوع من جوانب مختلفة، فإن ما يعزو هذا الموضوع، هو ربطه براهنية الأحداث التي يعرفها والتحولت التي يشهدها. أي أن التغذية المستمرة للأحداث تفرض تجديد الدراسات حول هذا الموضوع، وهو ما يجعل الفجوة الأكاديمية مستمرة بين البحوث السابقة والبحوث اللاحقة. على الرغم من تقاطع هذه الأبحاث.

لقد قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى خمسة محاور أساسية، يتعلق **المحور الأول** بتحديد بعض المعطيات المجالية حول الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب، و**المحور الثاني** يتتبع التطور التاريخي لنزاع الصحراء، و**المحور الثالث** بمسار التسوية. أما **المحور الرابع** فقد تطرقنا فيه إلى الدينامية السياسية والدبلوماسية والتنموية التي نهجها المغرب للدفاع عن أرضه واستكمال وحدته الترابية، في حين خصصنا **المحور الخامس** والأخير لدراسة أبعاد القرار الأممي رقم 2797.

إشكالية الدراسة

يعالج المقال إشكالية مركزية مفادها أن نزاع الصحراء هو نتاج تطورات مستمرة فرضتها الظروف التاريخية من جهة، حاول المغرب تجاوزها عبر إطلاق ديناميات سياسية ودبلوماسية وتنموية عززت من موقفه وقوة طرحه من جهة أخرى، مما ساهم في خلق اجماع دولي حول ضرورة إنهاء النزاع في ضوء مبادرة الحكم الذاتي التي أطلقها المغرب سنة 2007 تحت السيادة المغربية والتي توجت بالقرار الأممي رقم 2797، يمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة: فما هي الأهمية التاريخية للأقاليم الصحراوية المغربية؟ وكيف ساهمت التحولات السياسية في تشكيل نزاع الصحراء؟ وإلى أي حد استطاع المغرب عبر مقارباته المتنوعة كسب الرهان لصالحه؟ وما هي أبعاد القرار الأممي رقم 2797؟

أهداف الدراسة

ينهدف في هذه الورقة إلى معالجة المحاور التالية:

- تحديد العوامل التاريخية التي أدت إلى ظهور نزاع الصحراء.
- تتبع مسار التسوية في كل من الاتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة.
- تتبع فعالية المقاربات التي تبناها المغرب في تقوية موقفه والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.
- تحليل أبعاد القرار الدولي رقم 2797.
- استشراف أفاق هذا النزاع على ضوء الأحداث الجارية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على نزاع الصحراء، حيث ينتظر أن تساهم في تعميق الفهم لهذا الموضوع من جهة، وتوظيف البعد الأكاديمي في الدفاع والترافع عن القضية الوطنية الأولى التي تلقى اجماعا وطنيا بين النخب والباحثين والمكونات الشعبية من جهة ثانية، وبالتالي فهي قيمة مضافة تساهم في فهم حقيقة النزاع والتحول المرتبطة به.

الجانب المنهجي

للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه، حاولنا أن نوظف المنهج الوصفي الذي سعينا من خلاله إلى إبراز خصوصيات موضوع الدراسة، ومن أجل تدعيم هذا المنهج اعتمدنا كذلك على المنهج الاستنباطي في الانتقال من المحاور العريضة إلى الجزئيات المشكلة لها، في مقابل المنهج الاستقرائي من خلال بناء الاستنتاجات والخلاصات، بينما انفتحنا على المقاربة التاريخية والتكنولوجية من خلال تتبع المسار التاريخي الذي شكل هذا النزاع، ومسارات التسوية التي مر بها، وأخيرا تحليل المضمون للتعامل مع مادة وثائقية غزيرة تنتهي لتخصصات متعددة. وفي إطار البحث، انفتحنا على لائحة بليوغرافية واسعة وغنية (كتب، مقالات، تقارير، مواقع...) نظرا لتوفر الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع، والتي نشر جزء كبير منها على الأنترنت، وقد ركزنا على مصادر ومراجع مهمة أبرزها كتاب، *قضية الصحراء جذور صناعة استعمارية 1884 - 1975*، لصاحبه رحال بوبريك (بوبريك، 2024)، وكتاب *le sahara occidental en 10 questions* لصاحبه برنارد لوغان (Lugan, 2024) Lugan، بالإضافة لكتاب *"الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي"* لصاحبه الدريدري محمد أحمد (الدريدري، 2017)، وكتاب نور الدين بلحداد، *"التسرب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860 - 1934)"* (بلحداد، 2008)... كما اعتمدنا على خزانة الأمم المتحدة التي وفرت لنا مادة مرجعية خصبة من تقارير وقرارات وغيره، والعديد من المقالات ذات الصلة بهذا الموضوع، وقد قمنا بتضمين جميع المراجع والمصادر في قائمة "البليوغرافيا" المرفقة في أسفل هذه الورقة، كما قمنا بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.8، في إنجاز الخريطة الخاصة بمراحل تشكيل مناطق النفوذ الاستعماري الإسباني والفرنسي في الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب.

1. الإنسان والمجال في الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب

سنحاول في هذا المحور تحديد بعض الخصائص الطبيعية والبشرية التي يتميز بها هذا المجال، والتي تشكل هويته وتفاعلاته الترابية.

1.1. الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية، مجال استراتيجي يتسم بخصائص فريدة

يشكل المجال الجغرافي عنصرا حاسما في رسم التفاعلات التاريخية والسياسية والاقتصادية، كما يعتبر الإطار العام الذي ترتسم فيه الأنظمة الاجتماعية والعلاقات الخارجية، وفي هذا السياق تقول الباحثة موني Meunié "إن إحدى الخطوط المثيرة لتاريخ المغرب الصحراوي هي الأهمية الكبرى للإطار الجغرافي، حيث نجد في الشمال حدودا طبيعية يكونها الأطلس الكبير، وفي الجنوب حدود تشكلها الصحراء، إن وضعيته الجغرافية وحدوده الطبيعية وتضاريسه أعطته خصوصيات أصيلة جعلت سكانه أقل تأثرا بالمؤثرات الخارجية" (بشرى، 2021، صفحة 34)، لكن هذه الخصوصية كان يتم تداولها في نطاق جغرافي أوسع يمتد من واد نون شمالا في حدود بلاد سوس إلى نهر السنغال جنوبا ومن المحيط الأطلسي غربا إلى مالي شرقا، أي ما يصطلح عليه بتراب البيضان أو المجتمع الذي تتداول فيه الحسانية (بشرى، 2021، صفحة 31)، وعلى الرغم من المحاولات الاستعمارية المستمرة لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي للمنطقة وفق غايات سياسية غرضها تفتيت الوحدات المجالية ليسهل إدارتها والتحكم فيها، فإن هذه المنطقة حافظت على خصائصها وطابعها الثقافي القائم على نمط الترحال والثقافة الحسانية، وظلت الروابط الاجتماعية والثقافية عابرة لكل الحدود الاستعمارية، ولذلك كان مجال الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية تشكل كل المناطق الممتدة من تخوم الأطلس الصغير شمالا إلى الحدود موريتانيا جنوبا، متمثل إداريا في ثلاث جهات كبرى هي جهة كلميم واد نون في الشمال، جهة العيون الساقية الحمراء في الوسط، وجهة الداخلة وادي الذهب في الجنوب. حيث تحتل الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية موقعا استراتيجيا هاما، إذ تقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الأفريقية، وترتبط برا بين دولتي الجزائر وموريتانيا، وبحرا بين إفريقيا الغربية وأوروبا عبر جزر الكناري، كما تعد ممرا بحريا هاما بالنسبة للسفن التجارية بين إفريقيا وأوروبا (بلحداد، 2008، صفحة 17).

أما مجال نزاع الصحراء يقصد به المنطقة الواقعة بين خطي العرض 20 و 28 درجة شمالا، ويشمل منطقة الساقية الحمراء الواقعة بين خطي العرض 27.40° و 26°، والتي تبلغ مساحتها حوالي 82000 كيلومتر مربع (بشرى، 2021، صفحة 33)، وتمتد على شريط ساحلي بطول 557 كيلومتر، ومنطقة وادي الذهب الممتدة بين خطي العرض 21.20° و 26°، وتبلغ مساحتها حوالي 190000 كيلومتر مربع، وتمتد على شريط ساحلي يبلغ 667 كيلومتر وتضم خليج ساحلي يمتد على 400 كيلومتر (بشرى، 2021، صفحة 33).

يمتاز المجال الصحراوي ببنية بسيطة نسبيا، تختلف عن تضاريس الصحراء المغربية الشرقية. مما ينم على أن سطح أرض المجال يغلب عليه طابع التصحر، لكن باطنه يحتوي على ثروات معدنية هائلة ومتنوعة وعلى قائمتها الفوسفات. وإلى جانب هذه الثروات، الثروة البحرية خاصة وأن المنطقة تتوفر على شريط ساحلي كبير، فالطابع الصحراوي المرتبط بالمناخ الجاف ساهم في تنشيط حركات التعرية التي عملت على تسوية وتسطيح التضاريس الصحراوية الخاصة، المتميزة بطابعها المركب الذي يجمع بين السهول والهضاب الصحراوية حيث تنقسم المنطقة إلى عدة وحدات تضاريسية نذكر منها منطقة الحمادة¹

¹ الحمادة: عبارة عن هضاب كلسية قاحلة تغطي كل المناطق الواقعة بين منطقتي درعة والساقية الحمراء في الشمال، ومنطقة كلنة زمرور الواقعة في شرق وادي الذهب. نور الدين بلحداد، التسرب الاسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية... مرجع سابق ص 18

والكعدة¹، ومنطقة السهل الساحلي² وشبه جزيرة وادي الذهب في الجنوب الشرقي لمدينة الداخلة، بالإضافة إلى شبه جزيرة الرأس الأبيض عند الحدود الجنوبية لمنطقة وادي الذهب (بلحداد، 2008، صفحة 20). تعبر هذا النطاق الجغرافي العديد من الأودية، تتميز بالجريان الموسمي مثل واد الخط وأساغ، ولكراع وشلووا، والفايض، ووادي الساقية الحمراء الذي تغذيه روافد كثيرة كواد الخط ووادي بوركة، وتتميز كذلك بانتشار العديد من السباخ خاصة بالسهل الساحلي، نذكر منها سبخة المبدع، سبخة إكطيان، سبخة تازغا، سبخة طاح، سبخة أم الضبع، سبخة توزونين، وتعتبر هذه السباخ خزانات طبيعية هامة من الملح (بشرى، 2021، صفحة 43).

يتسم مناخ المجال الصحراوي الجنوبي المغربي بارتفاع درجة الحرارة نهارا وانخفاض شبه ملحوظ في الليل باستثناء المناطق الواقعة على المحيط الأطلسي التي تتعرض للتأثيرات البحرية، وتعرف المنطقة هبوب رياح قوية وجافة تساهم بشكل كبير في نقل الرمل التي تتكون على شكل كتيبان رملية، أما التساقطات المطرية تبقى قليلة وغير منتظمة، مما لم يوفر جريان مائي دائم، ما عدا إبان الفيضانات الدورية التي على إثرها تم تشييد سد الساقية الحمراء سنة 1995 على وادي الساقية الحمراء من أجل تجميع المياه إلى جانب المياه الجوفية التي تعتبر نقطة أساسية في تجمع والتقاء مربي المواشي وخاصة في فصل الصيف، وتعتبر قلة الماء في المنطقة مصدر قلق للسكان، بحيث الفرشات المائية قليلة وتختلف جودتها من منطقة إلى أخرى، وجلها يغلب عليه طابع الملوحة، هذه الفرشة التي تتغذى بشكل كبير من الفيضانات، ويبقى التنقيب عليها في بعض الأماكن مكلفا حيث يصل عمق الحفر إلى 150 متر (بشرى، 2021، صفحة 41).

إن التضاريس والمناخ في الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية له تأثيرات على النباتات، فهي جد قليلة مقارنة مع المناطق المعتدلة ومن بينها الطلح والسدر، وتحتاج إلى التساقطات المطرية لضمان استمراريتها، وتعتبر النباتات المصدر الرئيسي للرعي التي تتكاثر في غالب الأحيان على ضفاف الأودية والأماكن التي تمر منها المياه بين الجبال فترة التساقطات المطرية. ويوفر نزول الأمطار في فصل الشتاء نباتا متنوعا (التنمية في الصحراء ، 2026). هذه الوضعية الطبيعية أثرت في نمط حياة السكان وولدت أنماطا خاصة من الاستغلال أبرزها نمط الترحال.

2.1. التنظيمات في الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية من روح القبيلة إلى منطق الدولة

تعود أصول قبائل الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية إلى أمازيغ صنهاجة أو ما عرف بالملثمين الذين كانوا منتشرين في الصحراء³، وشكلت هذه القبائل اتحاد قبائل ثكنة التي استوطنت ضواحي وادي نون قديما وامتدت إلى تخوم وادي الساقية

¹ الكعدة: هي هضبة كلسية شاسعة منبسطة، تضم غالبية السواحل الأقاليم الصحراوية الجنوبية للمغرب، وتنحصر بين وادي الساقية الحمراء في الجنوب والحمادة في الشرق، وجبل زيفي في الشمال والمحيط الأطلسي في الغرب. نور الدين بلحداد، *التسرب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية... مرجع سابق ص 18*

² تشمل منطقة السهل الساحلي كل سواحل الصحراء، وتمتد على طول 1200 كيلومتر وتتوفر على شواطئ صخرية متموجة تحتها عوامل التعرية وتعرف كثرة الخليجان، ويضم مناطق عديدة، مثل رأس نون CAP NOUN بين سيدي إفني ومصب واد نون، ورأس جوبي CAP JUBY بالقرب من طرفاية، ورأس بوجدور CAP BOJADOR الذي يشكل الحد الشمالي لمنطقة وادي الذهب وتوجد حوله مدينة بوجدور، وسهل الداخلة الممتد من الداخلة إلى الرأس الأبيض، وسهل أخرى متقطعة تأخذ أسماء محلية. نور الدين بلحداد، *التسرب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية... مرجع سابق ص 19*

³ قال فهم ابن خلدون "استوطنوا القفر وراء الرمال الصحراوية فتركوا في الجنوب منذ دهر الفتح... والتي انبثقت عنها حملات الجهاد التي قادها عبد السلام ابن ياسين مؤسس الدولة المرابطية". حمداني شبيها ماء العيتين، القبائل الصحراوية المغربية وأصولها جهادها وثقافتها، المطبعة الملكية، الرباط، 1998، ص

https://archive.org/details/20191209_20191209_1137 2



الحمراء، وتعد من القبائل التي جاهدت تحت قيادة عبد الله بن ياسين مؤسس الحركة المرابطية (العينين، 1998، صفحة 67). وكذلك العرب الذين ارتبطوا بهجرات بني هلال وبني سليم من عرب معقل. ومنهم من كون اتحادا، كاتحاد قبائل الرقيبات، نسبة إلى الشيخ سيدي محمد الرقبي الذي استوطن الصحراء منذ القرن 15م، واشتهرت هذه القبيلة بالجهاد (العينين، 1998، صفحة 35). وقد اعتمدت هذه القبائل في عيشها على تأمين مرور القوافل التجارية والزراعة وتربية المواشي والصيد والحروب¹. اتسم التنظيم القبلي في هذه الأقاليم بغياب عنصر العصبية القبلية، وجل الصراعات التي دارت بين قبائل المجال الصحراوي المفتوح، تمحورت حول أماكن الانتجاع والزراعة ونقط الماء (العينين، 1998، صفحة 28).

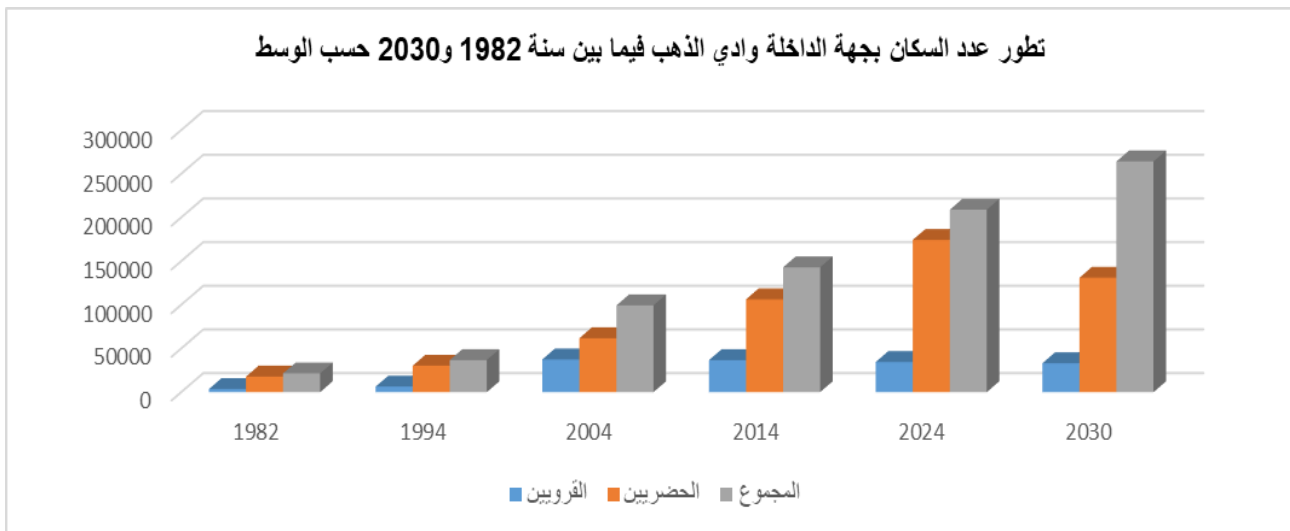
ساهم موقع الصحراء الاستراتيجي في جعلها محطة أطماع القوى الاستعمارية، ومن بينها دولة فرنسا التي أرادت ضمها إلى مستعمرتها في القارة الأفريقية، ودولة إسبانيا التي سعت إلى جعلها مقاطعة إسبانية، فحاولتا تفكيك بنية المجتمع الصحراوي وزرع الفتنة بين أطرافه لفصل هذا المجال عن المغرب رغم الروابط التاريخية التي تجمعها به منذ القديم.

أصبحت الأقاليم الجنوبية الصحراوية تتمتع بنفس التقسيم الإداري المغربي بعد خروج الاحتلال الإسباني، حيث تم تشييد مقرات المصالح المركزية والمؤسسات العامة من أجل تقريب الإدارة من السكان، هذه المنطقة التي تحظى بمكانة جيوسياسية لكونها تعتبر حلقة وصل ما بين الضفة الشمالية والأمريكيتين، ودول جنوب وغرب الصحراء، ناهيك عن العلاقات الروحية والدينية والثقافية بين هذه الدول الأفريقية والمغرب.

3.1. تعرف الأقاليم الصحراوية المغربية دينامية سكانية ومجالية متسارعة

على الرغم من مجالته الصحراوي فإن المنطقة شهدت تحولات ديمغرافية ومجالية كبيرة.

مبيان رقم 1:



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية الجهوية لجهة الداخلة وادي الذهب سنة 2015 ص 76 + النشرة الإحصائية لجهة الداخلة وادي الذهب سنة 2017

www.hcp.ma

¹ كانت القبائل الصحراوية تتفرع لثلاث مجموعات وهي: أهل الشوكة والسلاح، أهل الكسب، أهل العلم والثقافة. علي ماء العينين، وآخرون، "ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية المغربية"، مقال في كتاب، ط. 1، (برلين-ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص 8

https://docplayer.ae/168153077-8.html#download_tab_content

الجدول 1: معدل نمو السكان السنوي حسب الجهات سنة 2024

الجهات	معدل النمو السنوي 2014 - 2024
طنجة - تطوان - الحسيمة	1,26
الشرق	-0,09
فاس - مكناس	0,53
الرباط - سلا - القنيطرة	1,14
بني ملال - خنيفرة	0,02
الدار البيضاء - سطات	1,14
مراكش - أسفي	0,79
درعة - تافيلالت	0,13
سوس - ماسة	1,21
كلميم - واد نون	0,34
العيون - الساقية الحمراء	2,06
الداخلية - وادي الذهب	4,40
المجموع	0,85

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 2014 و2024 <https://www.hcp.ma/file/242663>

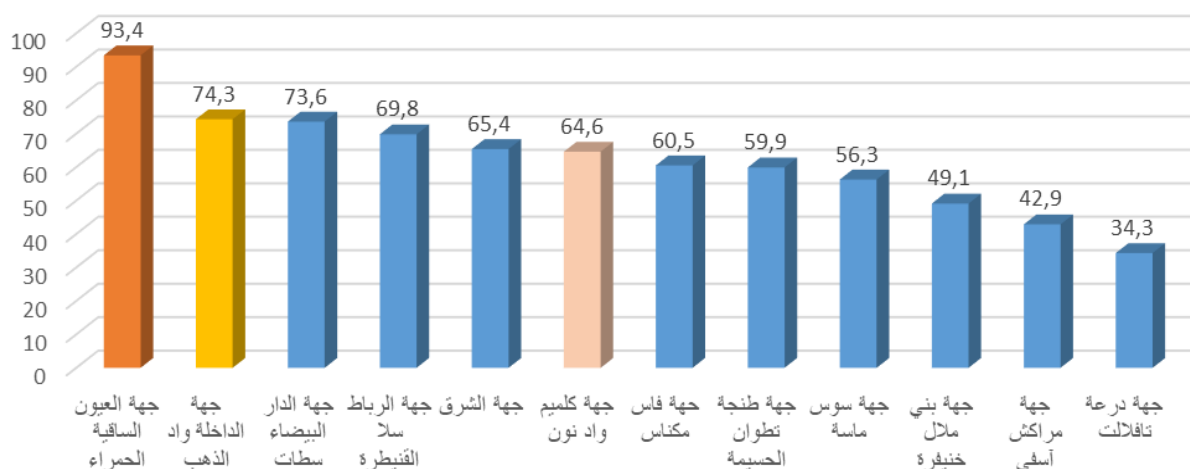
الجدول 1: السكان القانونيون حسب الوسط ومعدل النمو السنوي ونسبة التمدن في كل من جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلية وادي الذهب سنة 2024.

الجهات	عدد السكان حسب إحصاء 2024		معدل النمو السنوي			نسبة	الوزن
						التمدن	الديموغرافي
			2014-24				
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	
العيون - الساقية الحمراء	416.636	34.392	451.028	1,95	3,49	2,06	1,2
الداخلة - وادي الذهب	176.836	43.129	219.965	5,22	1,63	4,40	0,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 2014 و2024 <https://www.hcp.ma/file/242663>

مبيان رقم 2: نسبة التمدن حسب الجهات

نسبة التمدن حسب جهات المغرب سنة 2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

عرفت ساكنة كل من جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب تطورا ديمغرافيا مهما مقارنة بما كانت عليه خلال فترة 1982، فقد ارتفع عدد السكان على التوالي من 142372 سنة 1982 إلى 451.028 سنة 2024 مرورا بـ 367758 نسمة سنة 2014 بجهة العيون الساقية الحمراء، ومن 21496 نسمة سنة 1982 إلى 219.965 سنة 2024 مرورا بـ 142599 نسمة سنة 2014 بالنسبة لجهة الداخلة وادي الذهب، وفي المقابل فإن الجهتين تشهد تراجعا كبيرا في الساكنة القروية لصالح الساكنة الحضرية، خاصة في جهة العيون الساقية الحمراء التي انتقل فيها عدد سكان المدن من 118134 نسمة سنة 1982 إلى 343362 سنة 2014، أي أن عدد سكان المدن تضاعف ثلاث مرات فيما بين 1982 و2014، بينما تضاعفت الساكنة الحضرية بجهة الداخلة وادي الذهب بـ 6 مرات خلال نفس الفترة،

إن هذا التزايد مرتبط بنسب النمو المرتفعة التي عرفتها كل من جهة الداخلة وادي الذهب وجهة العيون الساقية الحمراء فيما بين 1994 و2024، حيث بلغت نسبة النمو على التوالي 10,5% بالجهة الأولى و3,9% بالجهة الثانية وهو أعلى من المعدل الوطني خلال نفس الفترة الذي بلغ 1,38%. كذلك فإن معدل النمو المسجل فيما بين سنة 2014 و2024 أي (2,06) بجهة العيون الساقية الحمراء، و(4,40) بجهة الداخلة وادي الذهب يبقى أعلى من المعدل الوطني الذي بلغ (0,85) خلال نفس الفترة.

وتؤكد الاسقاطات الديموغرافية لسنة 2030 بالنسبة للجهتين معا استمرار التحولات الديموغرافية المتمثلة في تزايد الساكنة الحضرية على حساب الساكنة القروية، إذ من المتوقع أن ينتقل عدد السكان القرويين بجهة العيون الساقية الحمراء إلى أقل من 10492 نسمة سنة 2030، بينما ستعرف تراجعا طفيفا في جهة الداخلة وادي الذهب حيث سينتقل عدد السكان القرويين من 36,6 ألف سنة 2014 إلى 33,12 ألف نسمة سنة 2030، بالإضافة لتباطؤ نمو السكان تماشيا مع الاتجاه العام الذي تشهده الساكنة المغربية، ويبدو أن المؤشرات الديموغرافية تسير نحو ارتفاع قياسي لنسبة التمدن بهذه الجهات، خاصة وأن جهة العيون الساقية الحمراء تليها جهة الداخلة وادي الذهب حققت نسب تمدين أولى وطنيا بـ 93,4 بالنسبة للجهة الأولى و74,3 بالنسبة للجهة الثانية.

في حين تبقى الكثافة السكانية ضعيفة حيث تصل بجهة الداخلة وادي الذهب إلى 1,09 نسمة بالكيلومتر مربع و2,6 نسمة بالكيلومتر مربع بجهة العيون الساقية الحمراء وهو معدل يبقى أقل بكثير من المعدل الوطني البالغ 47 نسمة في الكيلومتر مربع.

لقد بين الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2024 أن ساكنة الجهتين هي ساكنة شابة وفتية، مما يشكل خزان حقيقي لليد العاملة التي من شأنها أن تشكل الأداة الحقيقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة خاصة مع ارتفاع في المؤشرات السوسيو اقتصادية من تعليم وصحة وغيرها (المندوبية السامية للتخطيط، 2024).

2. الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية، محطات تاريخية مفصلية، من منطق الاستعمار ومحاولة الانفصال إلى منطق الوحدة والتكامل

لا يمكن فهم نزاع الصحراء دون العودة إلى الخلفية التاريخية التي أفرزته، خاصة الاحتلال الأجنبي الذي عمل على تقسيم المجال المغربي، ومحاولته تشكيل وضع سياسي جديد يتماشى مع مخططاته التي لا تختلف عما عرفته مناطق عديدة من العالم.

1.2. الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية في المنظومة التاريخية المغربية

لعبت الصحراء دورا حاسما في تاريخ المغرب وسياسته. فالدول التي تعاقبت على حكم المغرب بداية من دولة المرابطين التي حكمت المغرب ووصل نفوذ سلطتها إلى الأندلس، انطلقت من واحات الصحراء في الجنوب (سميمو، 2011، صفحة 68). وقد اهتم الموحدون والمرينيون والسعديون والعلويون كذلك بالمنطقة، باعتبارها الشريان الاقتصادي الهام لتجارة الذهب والملح وغيرها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، وإلى حدود نهاية القرن 19م كان المغرب يشار إليه أحيانا باسم الإمبراطورية الشريفة (المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية، 2023، صفحة 80).

وقد مارس سلاطين المغرب نفوذا قويا على الصحراء عبر التاريخ. وهناك وثائق تتوزع ما بين البيعات، والرسائل، والظواهر، والاتفاقيات الدولية، وحماية الأجانب، وتعيين القواد والقضاة وعزلهم، والعملة. تؤكد ارتباط أهل الصحراء بالمغرب¹. هذا التاريخ الذي كانت سلطات الحماية الفرنسية على بينة منه، ومما يؤكد ذلك ما جاء على لسان المقيم العام ليوطي: "إذا أردنا مراقبة الصحراء "الغربية" يجب علينا ألا نسيء إلى القبائل، سواء في عاداتها أو في معتقداتها التي تربطها بشكل لا يمكن إنكاره بالمغرب... أعتقد أن المغرب لديه في الصحراء حدود مشتركة مع غرب إفريقيا الفرنسية ولا يسعني إلا أن ألفت انتباه سعادتكم الكامل لأهمية هذه المسألة بالنسبة للمغرب، وأن وجود السلالات المغربية يكفي لإثبات أن سلاطين المغرب في جميع الأوقات مارسوا عملا روحيا وأحيانا فعلا بلا منازع في هذا الجزء من القارة" (Lugan, 2024, p. 34).

2.2. الحماية الأجنبية على المغرب ومشروع التقسيم

احتدم التنافس خلال القرن 19م بين القوى الاستعمارية على أفريقيا، إذ احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، الشيء الذي دفع بالمغرب إلى تقديم المساعدة للأمير عبد القادر لمقاومة فرنسا، على إثره وقعت معركة إسلي سنة 1844، التي انهزم فيها الجيش المغربي أمام القوات الفرنسية، الهزيمة التي رسمت مسارا سياسيا آخر للمغرب، وذلك بعد عقد اتفاقية للا مغنية، التي بموجبها تم رسم حدود جديدة بين المغرب والجزائر على مستوى الشرق، إذ استولت فرنسا على مناطق شاسعة منها كلومب بشار، وتندوف، والساورة، وتوات، وكورارة، وتيديكلت...فيما الحدود الجنوبية تم تركها باعتبارها أرض فلاة (Traité de délimitation conclu le 18 mars 1845). لقد خولت هذه الاتفاقية لفرنسا توسيع مستعمراتها في الجزائر على حساب المغرب لإيجاد منفذ نحو المحيط الأطلسي لتصريف الموارد الطبيعية التي تتنوع بين النفط والغاز والحديد... التي تتركز غالبيتها في

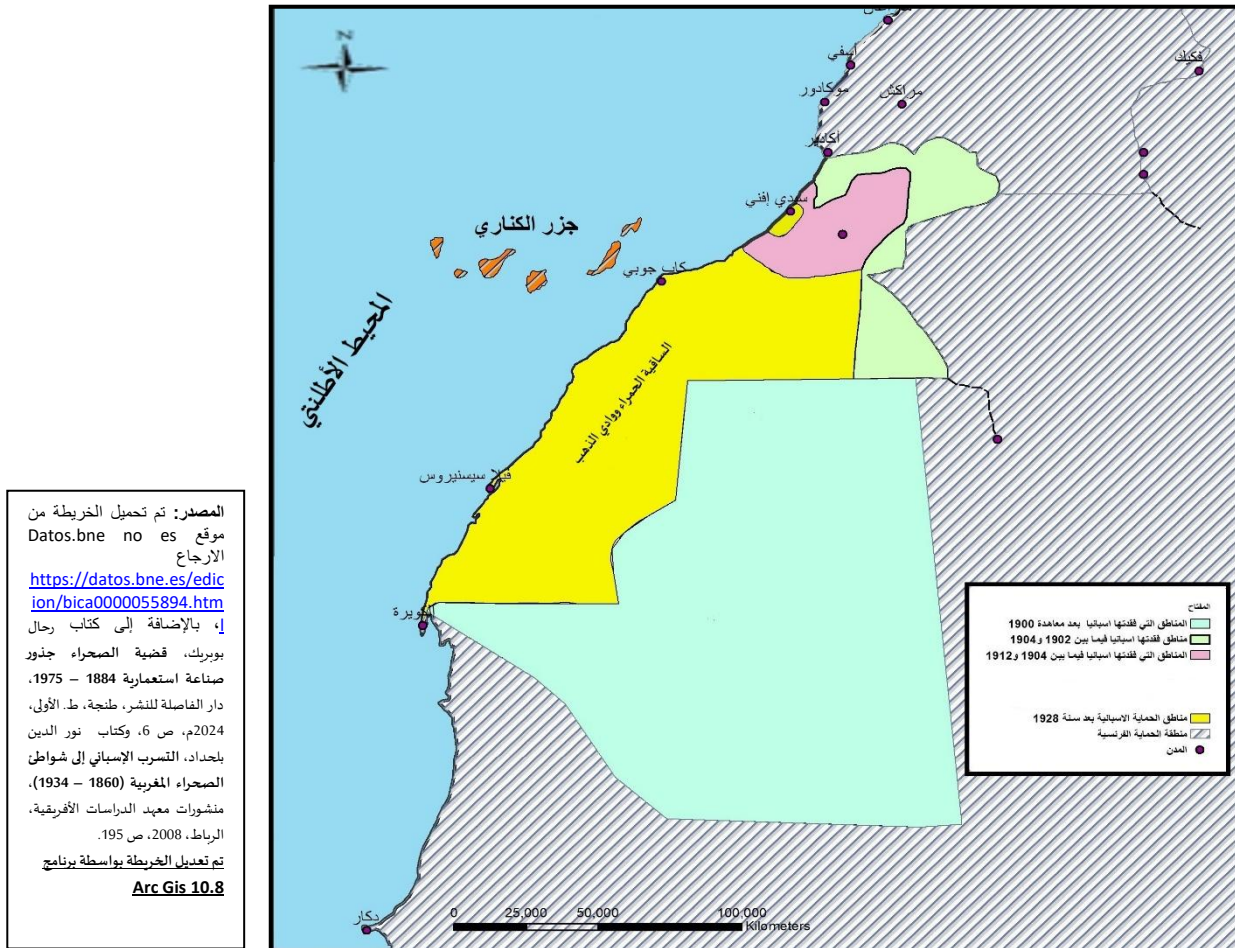
¹ من بين العملات التي كانت مستعملة في منطقة الساقية الحمراء أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 الريال الحسني والريال الفضي العزيري. مصطفى فارس، "السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق الملكية"، عدد. 11، (قدمت في الندوة الوطنية حول موضوع، وحدة المملكة من خلال القضاء، المجلس الأعلى للقضاء، الرباط، 6 ماي 2011)، ص 25

<http://www.cpdj.courdecassation.ma/CPDJ-Ar/daf-unit%C3%A9A9.htm>

الجنوب الجزائري، قبل أن تستولي على جزء كبير من الصحراء المغربية التي اقتطعتها من التراب المغربي آنئذ (Lugan, 2024, p. 27).

تلقى المغرب هزيمة أخرى في حرب تطوان مع اسبانيا سنة 1859 نتجت عن ذلك عقد اتفاقية صلح مع اسبانيا سنة 1860، بموجبها شرعت اسبانيا في الصيد البحري بالقرب من منطقة واد نون (المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية، 2023، صفحة 11). بل وسعت من نفوذها سنة 1984 في المنطقة بعد ظهور أطماع الدولة الفرنسية، وأبلغت باقي الدول الأوربية أنها سيطرت على الساحل الأطلسي بين رأس بوجدور والرأس الأبيض، بعدما احتلت الداخلة (المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية، 2023، صفحة 13). هذا البلاغ الذي احتج عليه السلطان الحسن بن محمد بن عبد الرحمن، ونظم "حركة" إلى سوس سنة 1886، حيث نصب مجموعة من القواد وطلب منهم حماية السواحل ومنع السفن الأوربية من الرسو فيها (بلحداد، 2008، صفحة 33).

خريطة رقم 1: تطور مناطق النفوذ الاستعمارية بالصحراء:



ومع مطلع القرن العشرين لم يعد لدولة اسبانيا حق التصرف بمفردها، بل أصبح لزاما عليها التنسيق مع فرنسا، إذ وقعت معها اتفاقية باريس في 27 يونيو 1900 تتمحور بنودها حول الحد من الأطماع الاسبانية في منطقة أدرار، والتخلي عن سبخة إيجل، وترسيم الحدود الجنوبية بين مناطق النفوذ الفرنسية ومناطق النفوذ الاسبانية مع ترك المناطق الشمالية منها دون

تحديد، وكذلك توقيع اتفاقية 08 يونيو 1902 التي تنازلت بموجبها فرنسا عن خطة ضم منطقة الساقية الحمراء، ومنحتها أرضاً امتدت شمالاً إلى سوس والأطلس الصغير¹، لكن اقتطعت منها منطقة سوس بموجب اتفاقية 03 أكتوبر 1904. وفي سنة 1916 زحفت إسبانيا على ساحل طرفاية، وكذلك في سنة 1920 على ساحل لكويرة، ولم يستتب الأمر لها إلى حدود سنة 1934، فأولت اهتمامها لاستغلال الثروة السمكية، وحماية جزر الكناري ذات المكانة الاستراتيجية (بوبريك، 2024، صفحة 113)، ثم استحوذت على كل من سيدي إفني والسمارة. ليتشكل بذلك نطاق النفوذ الاستعماري الذي سيعرف فيما بعد في الأدبيات الكولونيالية "بالصحراء الإسبانية".

3.2. الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية بعد رفع الحماية

حصل المغرب على رفع الحماية الفرنسية في 02 مارس 1956، ثم الحماية الإسبانية في 07 أبريل 1956 لكن فقط بالمناطق الشمالية، وقد رفضت إسبانيا الإقلاع من المناطق الجنوبية، بل مع مرور الوقت شرعت في تعزيز تواجدتها بالمنطقة. مما فرض على المغرب العودة إلى المقاومة المسلحة عن طريق جيش التحرير بالجنوب لطرد الاحتلال الإسباني.

لم يكف المغرب عن المطالبة بإتمام وحدته الترابية بعد رفع الحماية المنقوص، حيث زار السلطان محمد بن يوسف في 25 فبراير 1958 منطقة محاميد الغزلان، وأكد أثناء خطابه على ضرورة مواصلة الكفاح المسلح لاسترجاع الأقاليم الصحراوية التي يثبتها التاريخ (بوبريك، 2024، صفحة 150). على إثره تسلل جيش التحرير إلى المناطق وشن عدة هجمات على المراكز الإسبانية، حيث ضغط على الاحتلال الإسباني بقوة مما جعل المغرب يسترجع منطقة طرفاية بتاريخ 15 أبريل 1958. الشيء الذي لم يرض إسبانيا، فقامت بتنسيق مع فرنسا بعد إدراك أن مستعمراتها في الصحراء أصبحت مهددة. وكان الحدث الأبرز لهذا التقارب هو شن عملية "Ecouvillon" أي "المكنسة" بتاريخ 08 فبراير 1958، التي تميزت بسرعة التنفيذ على المستويين الجوي والبري، مما تسبب في مئات القتلى والجرحى، وإخضاع الساكنة للنفي والتهجير القسري (بوبريك، 2024، صفحة 131). هذه المعركة التي أربكت نوايا عناصر جيش التحرير في الصحراء، ومهدت الطريق لفصل الروابط التاريخية بين المغرب وصحرائه عبر فكرة خلق مجتمع منفصل عن المغرب.

سعت فرنسا من خلال مخططاتها في الصحراء إلى زرع التفرقة بين مكونات المجتمع الصحراوي وتفتيته حتى يسهل عليها مواجهة مطالب المغرب الرامية إلى استرجاع مناطقه التاريخية، فقامت بفصل منطقة موريتانيا عن نفوذه الترابي وحماية اتجاه تندوف أطار، وقد ركزت على قبائل الرقيبات بفعل أهميتها الديموغرافية ودورها في الصحراء (بوبريك، 2024، صفحة 162). علاوة على ذلك قامت بتغيير المركز التجاري من منطقة كلميم إلى منطقة تندوف لاستقطاب الصحراويين إلى أسواق الجزائر وموريتانيا. أما إسبانيا فقد تبنت مشروع خلق ما يسمى بـ "الشعب الصحراوي" دون تحديد أسس وهوية هذا الشعب، وادعت أنه ينتمي إلى الأمة الإسبانية وله هوية مستقلة عن المغرب وموريتانيا، مما مهد إلى تأسيس وحدة اثنوغرافية (بوبريك، 2024، صفحة 205). وقد طالبت إسبانيا بعد اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا سنة 1969. بتنظيم استفتاء في الصحراء سنة 1974 بعد أن أسست الجمعية الصحراوية سنة 1967، وكذلك حزب الاتحاد الوطني الصحراوي (PUNS) سنة 1974 رغم أن

¹ وظفت اتفاقية سنة 1900 مصطلح الممتلكات الإسبانية، في حين وظفت اتفاقية 1904 مصطلح مناطق النفوذ الفرنسية الإسبانية. رجال بوبريك، قضية الصحراء جذور صناعة استعمارية 1884 - 1975، دار الفاصلة للنشر، طنجة، ط. الأولى، 2024م، ص 38

اسبانيا لم تكن تسمح بتأسيس الأحزاب السياسية بالصحراء كما هو الحال في منطقة الشمال. هذا الحزب الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول في 16 فبراير 1975، وطالب بتقرير مصير الصحراء بإيعاز من اسبانيا، حيث سارعت إلى إحصاء عدد سكان الصحراء، الذين حددتهم في 74 ألف نسمة (المختار، 2015، صفحة 134). لكن سرعان ما أفضل الحكم الاستشاري نواياها بعدما أقر بوجود روابط بين المغرب والأقاليم الصحراوية الجنوبية (محكمة العدل الدولية، موجز الاحكام والفتاوي والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية فيما بين 1948 و1991، 1993، صفحة 132). في خضم هذه الأحداث برزت جبهة البوليساريو إلى الوجود.

4.2. ظهور جبهة البوليساريو والعبور من الكفاح الوطني المغربي إلى المطالبة بالانفصال

يعتبر الطلبة الصحراويون النواة الأولى لتأسيس جبهة البوليساريو، هذه المجموعة التي اتخذت على عاتقها التصدي إلى المحتل الاسباني الذي رفض الجلاء من الأقاليم الجنوبية الصحراوية، وعلى رأسهم الوالي مصطفى السيد، وقد ظهرت تزامنا مع انقلابي 1971 و1972، إذ شددت السلطات الرقابة على الحركات السياسية. وأثناء انعقاد مؤتمر الوحدة الأفريقية في الرباط سنة 1972، حاول بعض الطلبة توزيع منشورات تندد بالاحتلال الاسباني المتعنت، فتم منعهم والتضييق على أعمالهم، ففكروا في القيام بهذه المهمة من خارج المغرب (رحيمي، 2023، صفحة 32). فقاموا بتأسيس منظمة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، المعروفة اختصارا بجبهة "البوليساريو" في 10 ماي 1973 بمنطقة الزويرات التابعة للنفوذ الموريتاني، وفي 09 شتنبر 1975 اجتمع بعض ممثلي الجبهة مع مسؤولين اسبانيين في الجزائر العاصمة، إذ وعدوهم بالتنازل عن الأقاليم الصحراوية لصالحهم، لكن بشرط المحافظة على المصالح الاسبانية في المنطقة، حيث راهنت الجبهة على اسبانيا لنقل السلطة لها في أقرب الآجال. لكن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أقر بوجود روابط بين المملكة المغربية والمناطق الصحراوية، وتنظيم المسيرة الخضراء في 06 نونبر 1975، فرض على اسبانيا فتح مفاوضات سرية مع المغرب وموريتانيا، مما جعل الجبهة تعلن عداها لإسبانيا (بوبريك، 2024، صفحة 259). بإيعاز من الجزائر التي شعرت بالتمهيش بعدم اشراكها في هذه المفاوضات، فقامت بالسطو على الجبهة والإعلان عن تأسيس ما يسمى "بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" سنة 1976 في منطقة تندوف الجزائرية (رحيمي، 2023، صفحة 48). وهكذا فالبوليساريو التي يعد معظم عناصر قياداتها مغاربة بعضهم ليس لهم أي انتماء للأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية (منطقة النزاع) كانت في البداية تسعى لتحرير هذه المنطقة من إسبانيا في إطار الوحدة الوطنية المغربية، لكن أحداثا متتالية عرفها المغرب (الصراعات الحزبية، تصفية جيش التحرير، الانقلابات العسكرية) جعلت هؤلاء ينقلون نشاطهم إلى خارج المغرب، حيث ستتولى اسبانيا مهمة تكييف نشاط هذه الجبهة مع مشروعها من خلال التوفيق بين البوليساريو والجمعية الصحراوية التي أسستها، لكن أمام ضغط المغرب والأمم المتحدة، واستعداد اسبانيا للانسحاب من هذه المناطق، وتوتر العلاقات بين البوليساريو وإسبانيا وفي نفس الوقت وجدت الجزائر المسكونة بهاجس التفوق الإقليمي الفرصة سانحة لتبني هذا المشروع، حيث سيتم تأسيس ما يسمى "بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" سنة 1976 في منطقة تندوف، التي طالبت بالانفصال عن المغرب.

لجأت الجزائر وجبهة البوليساريو بمساعدة من الدولة الليبية وبعض دول المعسكر الشرقي إلى شن هجمات خاطفة يغلب عليها طابع حرب العصابات للضغط على المغرب وتحقيق بعض المكاسب، لكن المغرب كبدهم خسائر بشرية ومادية توزعت بين القتلى والجرحى والأسرى، وتدمير العتاد، ونفس الشيء في صفوف الجيش المغربي واعتقال عناصر منه. ولم تقتصر

الجزائر بتحريض عناصر الجبهة على المغرب، بل وجهتهم للهجوم على موريتانيا باعتبارها الحلقة الأضعف، فألحقوا أضرارا بالغة بالمراكز الحيوية التي بدورها انعكست على الاقتصاد الموريتاني، وتسببت في انقلاب ناجح على نظام المختار ولد داداه، إذ تنازلت موريتانيا عن جزء من الصحراء للجبهة سنة 1979 ووقعت معها اتفاقية سلام وانسحبت من النزاع، لكن المغرب كان بالمرصاد لهذه المناورة واسترجع المنطقة التي تنازلت عليها موريتانيا سنة 1979، الشيء الذي لم يرض الجزائر والبوليساريو، فعادت من جديد لشن هجماتها على المغرب مستغلة الدعم الكبير الذي حصلت عليه من ليبيا مما شكل على المغرب عبءا ثقيلًا، على إثره لجأ الملك الحسن الثاني باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية إلى بناء الحزام الأمني تدريجيا بداية من سنة 1980 إلى حدود سنة 1987. وقد ساهم في الحد من هجمات عناصر جبهة البوليساريو وقيود حرية تحركهم (CIA, the Polisatio Fron status and prospects, 2011, p. 4). ولم تقتصر دولة الجزائر على تقديم الدعم العسكري لجبهة البوليساريو (بوبريك، 2024، صفحة 242)، بل أصبحت المحامي الذي يدافع عنها في كل من منظمتي الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، إضافة إلى المحافل الدولية الأخرى.

3. نزاع الصحراء من الحرب إلى البحث عن تسوية سياسية برعاية دولية

أعلنت اسبانيا استعدادها للتخلي النهائي عن احتلال الأقاليم الصحراوية بعد الضغوط التي تعرضت لها من طرف المنتظم الدولي، لكنها تركت أفكارا مسمومة في المنطقة لتتغذى عنها فيما بعد، على إثره طرح المغرب تسوية النزاع بمنظمتي الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

1.3. نزاع الصحراء في منظمة الوحدة الأفريقية

عقد مجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الأفريقية من 17 إلى 24 ماي سنة 1973 اجتماعا حول الصحراء، عازمت خلاله الدول الأعضاء على تحقيق التحرر التام من براثن الاحتلال الإسباني، وقبل الانسحاب الإسباني كان حضور نزاع الصحراء شبه مغيب في منظمة الوحدة الإفريقية، لكن أولت اهتماما كبيرا لهذا النزاع بداية من سنة 1975، حيث عقدت اجتماعا في "بورت لويس" من 02 إلى 06 فبراير 1976، وأكدت فيه على مبدأ تقرير المصير، ودعت جميع الأطراف إلى الاجتماع بمن فيها جبهة البوليساريو (حخلف و جعيجر، 2022). واجتمعت مرة ثانية ما بين 21 و 28 فبراير 1977 في مؤتمر استثنائي بمدينة لومي عاصمة دولة التوغو لدراسة نزاع الصحراء، أقرت فيه بأن جبهة البوليساريو تعد الممثل الوحيد للصحراويين، هذا الطرح الذي كان بدعم من الجزائر، على إثره انسحب أعضاء دولتي المغرب وموريتانيا من هذا الاجتماع. وقامت كذلك المنظمة سألقة الذكر بعقد قمة في العاصمة السودانية الخرطوم في شهر يوليو 1978، وأقرت مرة أخرى بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم عبر إجراء استفتاء في المنطقة، وفي شهر يونيو من سنة 1980 عقدت اجتماعا في فريتاون العاصمة السيراليونية، والذي انتزعت منه الجزائر اعتراف 35 دولة بجبهة البوليساريو (الدريديري، 2017، صفحة 142). ثم قمة مؤتمر الرؤساء في مدينة نيروبي الكينية ما بين 24 و 27 يونيو 1981، هذه القمة التي قبل فيها الحسن الثاني بمبدأ الاستفتاء. وقد اجتمع كذلك مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في 22 فبراير 1982 بأديس أبابا، حيث قبلت المنظمة بانضمام جبهة البوليساريو إليها، على إثر ذلك انسحب المغرب و 18 دولة من الدول الأعضاء احتجاجا على هذا القبول (حخلف و جعيجر، 2022). مما جعل المنظمة حكما وخصما في آن واحد بعد القفز على بنود القانون الأساسي المنظم لها (وزارة الاتصال، 2015، صفحة 13). الذي يشترط

أن تكون الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة كعضو مستقلة وذات سيادة (4, p. 1963, OAU CHARTER). هذا الخرق الذي حتم على المغرب نقل النزاع إلى دواليب منظمة الأمم المتحدة.

اتسم تداول نزاع الصحراء في منظمة الوحدة الإفريقية بوجود تناقضات كثيرة، أبرزها أن المنظمة قبلت عضوية جبهة البوليساريو بدون أن تتوفر فيها مواصفات العضوية، وذلك يعكس الخلفيات التي كانت تبلور قرارات المنظمة خلال هذه الفترة، فثقل الجزائر وليبيا والتأييد الذي كان يحظى به المعسكر الشرقي داخل القارة كلها عوامل لم تكن في صالح المغرب، لذلك كان انسحابه من المنظمة انسحابا استراتيجيا وتكتيكيا، فقد سحب البساط من تحت أقدام منظمة الوحدة الإفريقية حيث أصبحت الأمم المتحدة الإطار الشرعي الوحيد الذي أوكلت له مهمة إيجاد حل سياسي واقعي ومقبول وعادل لنزاع الصحراء.

2.3. نزاع الصحراء والمسار الطويل في منظمة الأمم المتحدة

قرر المغرب نقل ملف نزاع الصحراء إلى الأمم المتحدة سنة 1988، بعد فشل منظمة الوحدة الإفريقية في التوصل إلى تسوية ناجعة، يرجع سببها إلى تدخلات وضغوط أطراف غير محايدة، ويعد هذا القرار نقلة نوعية تهدف إلى وضع النزاع في إطار دولي أوسع وأكثر مصداقية، حيث تتوفر آليات أممية لضمان الحوار والحلول السلمية. وقد استند المغرب في موقفه إلى عدالة قضيته، معتمدا على معطيات تاريخية وقانونية تؤكد سيادته على الأقاليم الجنوبية، مع تعزيز هذه الجهود بمبادرات جديدة.

صادق مجلس الأمن على خطة لتسوية نزاع الصحراء، تتضمن وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء لتمكين الصحراويين من الاستقلال أو الاندماج مع المغرب، لكن هذا الاستفتاء عرقلته جبهة البوليساريو بإيعاز من الجزائر، وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة بصعوبة تنفيذ مخطط تحديد الهوية بداعي النظام القبلي الصحراوي والانتجاع وسكان الدول المجاورة (الأمم المتحدة S/1991/23299، 1991، صفحة 9). وكذلك عدد الطعون المقدمة في شأن هذه العملية إلى حدود سنة 2001، التي جعلت المنظمة عاجزة عن معالجتها (الأمم المتحدة S/2001/148، 2001، صفحة 2). ورغم كل هذا عبر المغرب عن رغبته في إيجاد سبل أخرى لتسوية النزاع الذي عمر طويلا (الأمم المتحدة S/2000/1019، 2000). نذكر من بينها ما يلي:

- الاتفاق الإطار¹: دعا مجلس الأمن في قراره رقم S/RES/1342 الصادر في 27 فبراير 2001 الطرفين إلى محاولة الاتفاق على تسوية سياسية مقبولة (مجلس الأمن S/RES/1342، 2001). حيث طرح جيمس بيكر James Baker الاتفاق الإطار في نفس السنة، الذي جوبه بالرفض من طرف جبهة البوليساريو والجزائر باعتباره يمنح الشرعية لإدماج مجال

¹ ينقسم الاتفاق الإطار لقسمين، القسم الأول: يتعلق بمرحلة ما قبل الاستفتاء، حيث يتم إقرار نظام حكم ذاتي تمنح فيه سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة لسكان الصحراء، بينما تمارس المملكة المغربية السلطة الكلية للعلاقات الخارجية والدفاع وتحافظ على السلامة الإقليمية وضمان سيادة رموز السيادة الوطنية... أما القسم الثاني يتعلق بإجراء الاستفتاء، حيث يتم تحديد فترة زمنية من طرف الطرفين خلال السنوات الخمس الأولى التي تلي اتخاذ الإجراءات الأولية لهذا الاتفاق (تطبيق القسم الأول) بشرط أن يكون المعنيين المخول لهم الاستفتاء، أن يكونوا قد أقاموا بصفة دائمة في الصحراء طيلة السنة التي تسبق الاستفتاء.

الأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة"، S/2001/613، (نيويورك، يونيو 2001)

<https://undocs.org/S/2001/613>

الصحراء في المغرب. وطرحنا كخيار بديل تقسيم الإقليم لفض النزاع¹، وذلك بإعطاء إقليم الساقية الحمراء للمغرب، وإقليم وادي الذهب إلى جبهة البوليساريو لإقامة دولة في الجنوب المغربي لتمزيق العائلات والقبائل الصحراوية دون مراعاة الجانب التاريخي، هذا الطرح الذي رفضته المملكة المغربية بصفة مطلقة لمسأله بوحدها الترابية (الأمم المتحدة S/2002/178، 2002، صفحة 8).

- الحكم الذاتي²: قدم المغرب في 10 أبريل سنة 2007 مبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية الصحراوية (الأمم المتحدة، 2007). باعتبارها الخيار الوحيد لتسوية النزاع وضمان الاستقرار وحفظ ماء وجه جميع الأطراف، هذا الحكم الذي يتمتع جماعة بشرية بسلطات ذاتية تشريعية وتنفيذية، وقضائية، تضمنها الدولة المركزية في ممارسة الديمقراطية الإقليمية (المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، مسرد المصطلحات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، 2021، صفحة 25). هذه المبادرة تبقى مفتوحة للتطوير والبناء. لكن هذا الطرح رفضته جبهة البوليساريو وطرحت مقابله تقرير المصير المؤدي للانفصال³.

- المسار التفاوضي بين الطرفين: دعا مجلس الأمن في قراره رقم S/RES/1754 الطرفين إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة (S/RES/1754، 2007)، وخلال سنة 2007 و2008 عقدت أربع جولات من المفاوضات المباشرة في منطقة "مانهاست" بالولايات المتحدة الأمريكية بحضور كل من الجزائر وموريتانيا، وعبر الطرفان في الجولتين الأولى والثانية عن تعاونهما مع منظمة الأمم المتحدة، في حين استمر الخلاف حول عناصر ومقترحات عملية التسوية⁴، وقد امتد هذا الخلاف حتى في الجولتين الثالثة والرابعة. وعلى الرغم من هذا تواصلت الاجتماعات غير الرسمية في كل من نيويورك والنمسا لتبادل الآراء حول القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان (الأمم المتحدة S/2010/175، 2010).

لقد فشلت الأمم المتحدة إلى ذلك الحين في الوصول إلى حل توافقي بين الطرفين، لم تفضي 35 سنة من التداول السلمي الأممي للقضية إلى أية نتائج، بل توترت العلاقات بين الطرفين بشدة بعد محاولة عناصر جبهة البوليساريو اعتراض الشاحنات التجارية المغربية التي تمر عبر معبر الكركارات في اتجاه موريتانيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، مما اضطر القوات الأمنية المغربية إلى التدخل وطرد هؤلاء والسيطرة على المعبر وغلق المنطقة العازلة المحيطة به، كما زادت التوترات بعد إعلان جبهة البوليساريو انتهاء العمل باتفاق وقف إطلاق النار لسنة 1991، حيث صعدت لهجتها ضد المغرب الذي فرض بدوره طوقاً أمنياً على المنطقة العازلة بواسطة الطائرات المسييرة والرادارات، كما كان لقطع الجزائر علاقاتها مع المغرب وقعه كذلك في هذا

¹ لقد كانت جبهة البوليساريو والجزائر تفضل مقترح تقسيم الإقليم الصحراء مع المغرب، الفقرة 43. الأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة"، S_2003_565، (نيويورك، ماي 2003)، ص 11 https://digitallibrary.un.org/record/495667/files/S_2003_565-AR.pdf?ln=en

² توزيع السلطات حسب المبادرة المغربية للتفاوض حول الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: الجبهة المتمتعة بالحكم الذاتي (7 اختصاصات): الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجبهة. التنمية الاقتصادية. الميزانية الجبوية ونظامها الضريبي البنية التحتية. التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. التنمية الثقافية. البيئة اختصاصات الدولة السيادية: مقومات السيادة لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملية. المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدينية والدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية. الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية. العلاقات الخارجية. التنظيم القضائي. أمينة المسعودي، مشروع الحكم الذاتي المغربي والحل الأنجع لقضية الصحراء، دار أبي رقرق، الرباط، ط. 3، 2023، ص 53/52.

³ توظف جبهة البوليساريو في مراسلاتها للأمم المتحدة هذا المصطلح في محاولة منها لإضفاء الشرعية على مطالبها الانفصالية.

⁴ طرحت تدابير بناء الثقة خلال اجتماع الخبراء المنعقد بجنيف في 20 و21 يوليو 2000 التي تقضي بتسهيل تبادل الزيارات العائلية بين الطرفان والاتصالات وإطلاق صراح المعتقلين وغيرها... الأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة"، S/2000/1029، (نيويورك، أكتوبر 2000).

<https://undocs.org/S/2000/1029>



التوتر، لكن أمام النجاحات الدبلوماسية التي حققها المغرب وأمام تراكم الاعترافات الدولية وفعالية القوة الناعمة، استطاع المغرب أن يفرض مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها في سنة 2007، وتوج ذلك بالقرار رقم 2797 الذي تبناه مجلس الأمن الدولي في 31 أكتوبر من السنة الماضية والطي يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء.

4. أوجه الدينامية السياسية والدبلوماسية والتنمية التي نهجها المغرب للدفاع عن أرضه واستكمال وحدته الترابية

منذ سنة 1975 نهج المغرب مقاربات متعددة في الصحراء تنوعت بين مقاربات دبلوماسية غرضها تعزيز موقف المغرب أمام الأطراف الأخرى، ومقاربات تنمية هدفها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين مستوى عيش الساكنة في الصحراء.

1.4. الدينامية الدبلوماسية والأمنية

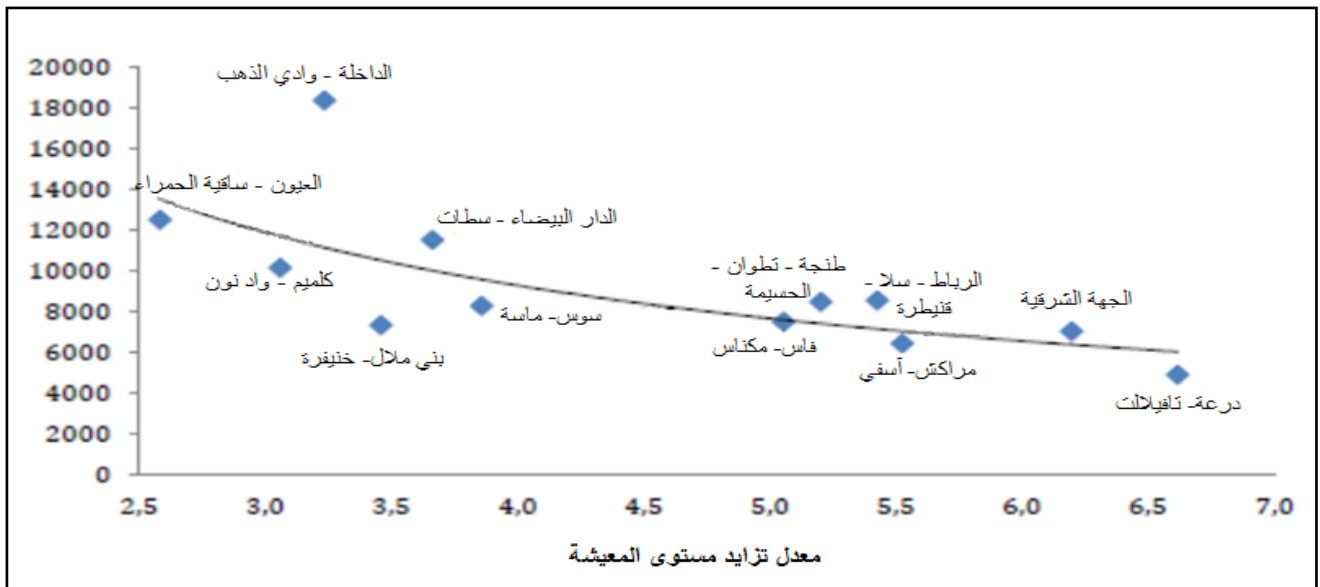
لم يكتف المغرب بطرح مبادرة الحكم الذاتي التي استحسنتها العديد من الدول وأقرها مجلس الأمن، بل شرع في تعزيز التنمية وإطلاق مشاريع كبرى بالأقاليم الجنوبية الصحراوية، وإلى جانب ذلك رفع من الاهتمام بالمستوى الدبلوماسي، إذ أقنع 56 دولة بسحب اعترافها بجهة البوليساريو (المملكة المغربية، 2021، صفحة 45). ودعم العديد منها مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 كحل نهائي لتسوية النزاع الذي طال أمده (Amrani, 2021, p. 32). كما شدد الخناق على الجهة بعد عودته إلى الاتحاد الأفريقي، حيث صوتت 52 دولة من أصل 54 خلال الدورة 45 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في قرار استثنائي يمنع الجهة من المشاركة في المحافل الدولية مع الشركاء (Fernández, 2024). بينما في 4 نونبر سنة 2022 على هامش المنتدى الدولي "مدايز" (MEDays) تم إطلاق نداء طنجة لطرد جهة البوليساريو من الاتحاد الإفريقي، والذي وقع عليه مجموعة من المسؤولين الأفارقة من رؤساء الحكومات ووزراء ودبلوماسيين (يعكوي، 2022). إضافة إلى نهج المغرب مقارنة دبلوماسية فعالة تقوم على فتح القنصليات الأجنبية بمدن الصحراء والتي بلغ عددها إلى الآن 29 قنصلية بكل من مدينة الداخلة والعيون، ولم يقتصر المغرب على الاتحاد الأفريقي، بل أصبح يراهن على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، خاصة بعد إقرار الولايات المتحدة وفرنسا بالسيادة المغربية على الصحراء، وسعي المغرب الدؤوب لضمان حياد الصين التي تسعى إلى الوحدة مع تايوان، وروسيا التي وقعت اتفاقيات عدة مع المغرب خاصة على مستوى الفلاحة والصيد البحري في المناطق الصحراوية الجنوبية، ناهيك عن العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع العديد من الدول. ويعتبر إقرار إسبانيا وفرنسا بالسيادة المغربية على الصحراء ضربة قاضية لجهة البوليساريو ومعها الجزائر، باعتبارهما الدولتين المحتلتين للمناطق المتنازع عليها سابقا، هذا الإقرار الذي يمكن أن يفتح الباب على مصراعيه أمام المغرب للحصول على بعض الوثائق الهامة التي لا تزال حبيسة الأرشيف الفرنسي والإسباني. وقد استطاعت كذلك الدبلوماسية المغربية سحب صفة الممثل الوحيد من الجهة باعتبارها لا تمثل مواقف كل ساكنة الصحراء والصحراويين، وجر الجزائر إلى الموائد المستديرة التي تدعي أنها ليست طرفا في النزاع للكشف عن نيتها الحقيقية التي تتأرجح ما بين الحصول على إعادة ترسيم الحدود ومنفذ نحو المحيط الأطلسي، هذا الطموح الذي أصبح ممكنا في إطار تعاون صريح مع المغرب بعد طرح الملك محمد السادس المبادرة الأطلسية. (الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، 2023).

أما على المستوى الأمني فقد أصبحت فرضية إنهاء مهمة بعثة مينورسو مطروحة بقوة، وضم المنطقة العازلة التي تركها المغرب لبعثة المونيرسو لمراقبة وقف إطلاق النار (الأمم المتحدة 2023/729، s، 2023). وذلك بعد خرق جبهة البوليساريو اتفاق وقف إطلاق النار واستحالة تنفيذ الاستفتاء. هذا الخرق الذي أرادت من خلاله البوليساريو التغطية على ما يقع من تناحر داخل المخيمات ما بين الفصائل وعلى رأسهم أولاد موسى والبيهات التي تنحدر من قبيلة الرقيبات التي تهيمن عناصرها على جل المناصب السياسية والعسكرية داخل الجبهة (مركز الإمارات للسياسات، 2022).

2.4. الدينامية التنموية، استثمارات ضخمة ونتائج ملموسة

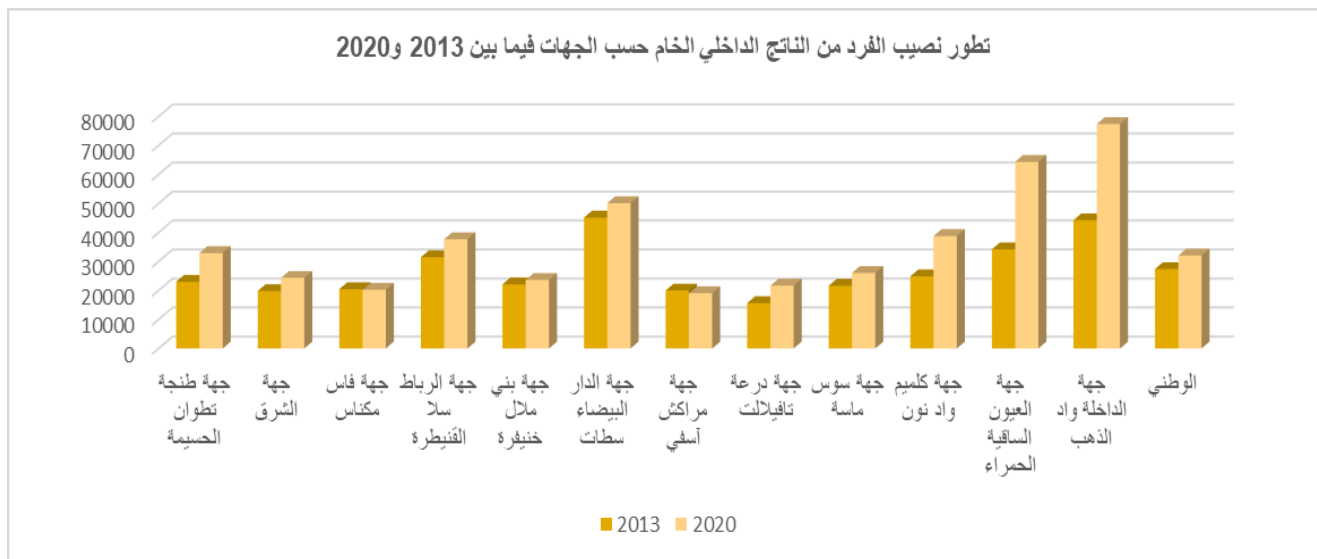
منذ استرجاعه لأقاليمه الصحراوية الجنوبية شرع المغرب في النهوض بتنمية هذه الأقاليم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن مؤشر التنمية لم يكن يتعدى فترة الاحتلال الإسباني 0,41 ويعتبر أدنى مستوى مقارنة مع المناطق المغربية الأخرى، حيث قام المغرب بإحداث وزارة الشؤون الصحراوية سنة 1977، وتأسيس وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية سنة 2002، والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية (الكوركاس) سنة 2006 (المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، مسرد المصطلحات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، 2021، صفحة 5)، بالإضافة إلى النموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية المغربية سنة 2013، وكذلك إطلاق مشاريع وأوراش هيكلية كبرى ترتبط بالطاقة والنقل واللوجستيك والسياحة (ميناء الداخلة الأطلسي، المبادرة الأطلسية، أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب...)، وهي مشاريع جيوسياسية تهدفها تعزيز اندماج المغرب في عمقه الأفريقي (امليلج و بطشي، 2025، صفحة 23). هذه الجهود ساهمت في تدارك التأخير وجعل المنطقة تقفز إلى الصفوف الأولى من حيث التنمية البشرية مقارنة بالجهات الأخرى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، صفحة 14).

مبيان رقم 3: توزيع معدل تزايد النفقات ومستوى المعيشة حسب الجهات:



المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، مديرية إعداد التراب الوطني "الديناميات والتفاوتات المحلية (1999 - 2014) ملخص تركيبي سنة 2018 ص 17

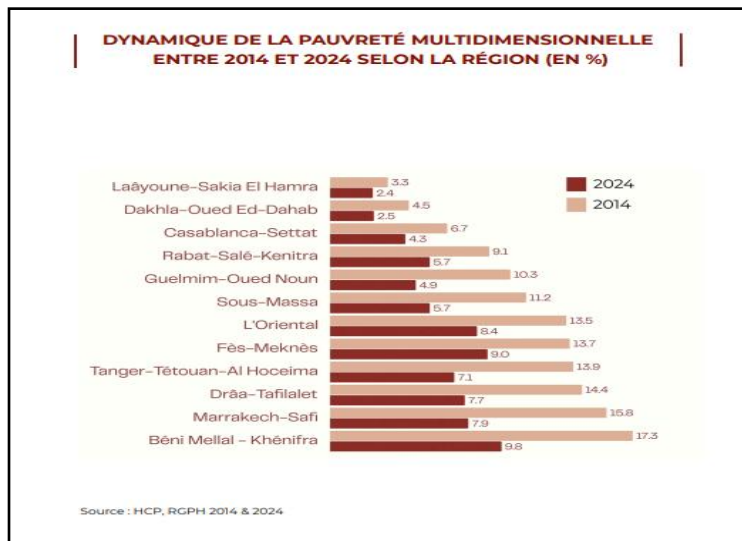
مبيان رقم 4: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين 2013 و2020 حسب الجهات



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات الجبرية "الناتج الداخلي الإجمالي الجبري ونفقات الاستهلاك النهائي للاسر 2020" سنة الأساس 2014 شتنبر 2022 ص 10، + المجلس الأعلى للحسابات، تقرير موضوعاتي تفعيل الجبرية المتقدمة الإطار القانوني والمؤسسي والآليات والموارد والاختصاصات ص 29 لأكتوبر 2023

المبيان رقم 5: تطور معدل الفقر المتعدد الأبعاد في المغرب حسب الجهات سنة 2014 و2024

الجدول رقم 3: تطور معدل الفقر النقدي في المغرب حسب الجهات سنة 2024



Caractéristique	Taux de pauvreté	Intensité de la pauvreté	IPM	Structure de la pauvreté
Région				
Tanger-Tetouan-Al Hoceima	7,1	36,7	2,6	11,5
Oriental	8,4	36,6	3,1	7,7
Fes-Meknès	9,0	36,9	3,3	16,2
Rabat-Salé-Kénitra	5,7	36,6	2,1	11,9
Béni Mellal-Khénifra	9,8	37,2	3,7	10,0
Casablanca-Settat	4,3	36,2	1,6	13,5
Marrakech-Safi	7,9	37,4	3,0	15,7
Darâa-Tafilalet	7,7	38,2	2,9	5,1
Sous-Massa	5,7	36,1	2,1	7,0
Guelmim-Ouen Noun	4,9	35,9	1,8	0,8
Laâyoune-Sakia El Hamra	2,4	34,5	0,8	0,4
Eddakhla-Oued Eddahab	2,5	35,0	0,9	0,2
Total	6,8	36,7	2,5	100,0

Source : HCP, RGPH 2014 & 2024

Source : Institutionnel Du Haut-Commissariat Au Plan, Cartographie de la pauvreté multidimensionnelle, paysage territorial et dynamique, Mai 2025
https://www.hcp.ma/Cartographie-de-la-pauvrete-multidimensionnelle-paysage-territorial-et-dynamique-Mai-2025_a4104.html

تبين النتائج أن الجهات الصحراوية، وخاصة جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب تأتي على رأس الجهات المغربية فيما يتعلق بمستويات التنمية البشرية، حيث يصل الدخل السنوي الفردي إلى ما يفوق 18000 دولار أمريكي للفرد في جهة الداخلة وادي الذهب و14000 دولار أمريكي للفرد في جهة الساقية الحمراء وادي الذهب وهو ما يفوق بشكل

كبير المتوسط الوطني البالغ 6000 دولار أمريكي، أما على مستوى تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي: تحقق كل من جهة الداخلة وادي الذهب وجهة العيون الساقية الحمراء أعلى نصيب فردي من الدخل الإجمالي حيث يصل بالنسبة للجهة الأولى ضعف المتوسط الوطني بـ 64333 وبذلك تحقق المرتبة الأولى وطنيا، بينما تأتي جهة العيون الساقية الحمراء في المرتبة الثانية وطنيا بـ 62333. وقد انعكست هذه النتائج بشكل إيجابي على معدلات الفقر في الجهتين، حيث انخفض معدل الفقر النقدي في جهة الداخلة وادي الذهب إلى أقل من 2,5 وفي جهة العيون الساقية الحمراء إلى أقل من 2,4 بالمائة، وهي المعدلات الأقل وطنيا حيث يبلغ المتوسط الوطني 6,8 بالمائة. ونفس الأمر بالنسبة للفقر المتعدد الأبعاد الذي يصل إلى 2,5 بجهة الداخلة وادي الذهب و2,4 بجهة العيون الساقية الحمراء وهي كذلك أقل المعدلات المسجلة وطنيا.

يسير المسار التنموي بالأقاليم الجنوبية المغربية جنبا إلى جنب مع المسار الجهوي والسياسي، حيث تسعى الدولة المغربية إلى تأهيل هذه الأقاليم اقتصاديا واجتماعيا بغرض تمكينها من كل الوسائل لتضطلع بدورها، خاصة تعزيز اندماج المغرب بمحيطه الإقليمي والدولي، كما تبرز الاعتمادات المالية الضخمة التي وصلت لـ 80 مليار درهم على مدار 5 سنوات أي بمعدل 15 مليار درهم (1,6 مليار دولار) سنويا رغبة المملكة في تسريع وثيرة تنزيل النموذج التنموي الجديد من جهة، ومن جهة ثانية إنهاء النزاع الطويل حول الصحراء (مجلس النواب المغربي، 2018).

5. قرار مجلس الأمن رقم 2797 إقرار بالسيادة المغربية وخطة الحكم الذاتي وتباين القراءات

شكل الإقرار الأممي بمبادرة الحكم الذاتي المغربية في القرار رقم S/RES/2797(2025)، لحظة تاريخية فارقة، ومنعطفًا حاسمًا في إنهاء نزاع الصحراء، حيث اعتبر الحكم الذاتي الأساس الوحيد لإنهاء نزاع الصحراء تحت السيادة المغربية (Security Council S/RES/2797, 2025).

1.5. قرار يذكي السيادة المغربية، لكن بقراءات متباينة

لقد تباينت الردود على القرار الأممي حسب أطراف النزاع، حيث تبلور موقفين، موقف المغرب والدول التي تدعم مبادرة الحكم الذاتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وموقف جهة البوليساريو والجزائر التي تدعمها. فبينما اعتبر الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى 50 للمسيرة الخضراء، أن القرار يرسخ مغربية الصحراء من جهة، ويشكل خطوة تاريخية لطبي النهائي لهذا الملف من خلال إقرار مبادرة الحكم الذاتي والاعتراف بالسيادة المغربية التامة على الصحراء من جهة أخرى (خطاب الملك محمد السادس في ذكرى المسيرة الخضراء، 2025). صرح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة أن القرار رقم 2729 يشكل قطيعة مع جميع القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن على مدار 50 سنة، وأن ممارسة الحكم الذاتي هي أفضل تجسيد عملي لمبدأ تقرير المصير وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية (بوريطة، 2025). بينما وصفت الولايات المتحدة الأمريكية عبر ممثلها الدائم مايك والتز Mike Waltz في الأمم المتحدة أن تبني القرار رقم 2729 من طرف مجلس الأمن باللحظة التاريخية التي طال انتظارها، واصفا خطة الحكم الذاتي المغربية بالواقعية والجدية وأنها الإطار الوحيد للوصول إلى الحل النهائي لنزاع الصحراء (Waltz, 2025). وهو نفس السياق الذي سار فيه المستشار الخاص للرئيس ترامب للشؤون العربية وشمال إفريقيا مسعد بولس الذي وصف القرار بالتاريخي وأنه خطوة أولى وخطة مهمة وهي الأساس لطريق الألف ميل، وأن مجلس الأمن يقر مبادرة الحكم الذاتي ويعترف بالسيادة المغربية على الصحراء (بولس، 2025). أما المبعوث

الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ستفان دي مستورا Staffan de Mistura فقد سرد في مؤتمر صحفي على ضوء صدور القرار الأممي رقم 2797 بأن القرار الذي تبناه مجلس الأمن يضخ طاقة جديدة لإنهاء النزاع الذي طال أمده، يشكل إطارا واضحا للمفاوضات ويحدد بدقة أطراف النزاع وهم المغرب والبوليساريو والجزائر وموريتانيا. كما أوضح أن هناك مرجع لسيادة المغرب على الصحراء وأن هناك حكم ذاتي... لكن ذلك لا يمنع من تقديم الأطراف المعنية أفكار بناءة تدعم حل توافقي نهائي. وأنه في انتظار المغرب ليقدم توضيحات وتحديثات وتوسيع شرح مبادرة الحكم الذاتي... وأن القرار جعل مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب في سنة 2007 الحل أساسا للمفاوضات، كما طلب من جبهة البوليساريو وكل من له علاقة بالملف تقديم مقترحات واقعية لإنهاء النزاع الطويل (Mistura, 2025).

في المقابل قدمت كل من جبهة البوليساريو والجزائر قرائتهما لمضامين القرار، خاصة وأن الجزائر امتنعت لأول مرة عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس الأمن المتعلق بقضية الصحراء، بل أنها الدولة الوحيدة التي امتنعت عن التصويت من بين 15 دولة، حيث صرح أحمد عطا، أن القرار أفضل مساعي المغرب في تفكيك بعثة المينورسو وفرض مبادرة الحكم الذاتي والقضاء نهائيا على فكرة تقرير المصير، وأن 8 دول طلبت تعديلات لنص مشروع القرار، لأنه كان مشروع قرار غير منصف وغير عادل وكان منحز كليا للمغرب. وأن جبهة البوليساريو لا يعقل ولا يمكن أن تقصى من قائمة الدول غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتحرم من حقها في تقرير المصير، فالمغرب فشل في فرض الحكم الذاتي كحل وحيد، وإنما أصبح هناك حكم ذاتي مع باقي البدائل، خاصة البديل المطروح من طرف الصحراويين... (عطا، 2025) بينما اعتبر ممثل جبهة البوليساريو في الأمم المتحدة محمد عمار أن القرار لا يعني الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء، بل على العكس من ذلك، يستحضر ويؤكد جميع القرارات السابقة التي تقدم بها مجلس الأمن، وأن موقف روسيا وباكستان والصين هو تصدي لمن يحاول الانعطاف على حقوق الصحراويين وأن ذلك يؤكد بقوة أن تقرير المصير هو الأساس الوحيد لإنهاء النزاع والوصول إلى حل نهائي، وأن القرار الأممي لا يعكس بتاتا أي اعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء، بل هو رسالة واضحة من مجلس الأمن الدولي على أن الحل يكمن في المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو بما يضمن للصحراويين تقرير مصيرهم، والاستقلال بحرية وديمقراطية (Omar, 2025).

على الرغم من ردود جبهة البوليساريو والجزائر في محاولة إضفاء تفسيرات خاصة على نص القرار، فإن القرار في النهاية شكل سابقة في مسار النزاع ويعترف بشكل واضح بالسيادة المغربية ويعطي لمبادرة المغرب من أجل الحكم الذاتي أولوية في الوصول إلى حل سياسي تفاوضي بين الأطراف المعنية، حيث يأتي هذا القرار نتيجة تأثيرات متواصلة أحدثتها الاعترافات المتتالية للقوى الدولية بالسيادة المغربية، وإذا كان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا... بالسيادة المغربية يعد اعترافا صريحا، فإن موقف كل من الصين وروسيا اللتان كانتا تعول عليهما الجزائر في مساندة طرحها، يعترفان بشكل ضمني، حيث يتمثل ذلك أساسا في حيادهما، وذلك لاعتبارات عدة، منها أن الصين تسعى إلى بناء موقف دولي لصالحها فيما يتعلق بضم تايوان "الصين الواحدة"، واستعداد روسيا لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع المغرب فيما يتعلق بالصيد البحري والفلاحة تشمل مناطق الصحراء، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين روسيا والجزائر بسبب الأحداث الجارية في منطقة الساحل، وسعي روسيا المتواصل لتعزيز علاقاتها مع دول فاعلة إقليميا لتجاوز العقوبات والقيود الغربية المفروضة عليها. وهي كلها

عوامل إيجابية تضمن على الأقل حياد الصين وروسيا في ملف الصحراء. وهو ما تحقق فعليا بعدم تصويت كل من روسيا والصين ضد القرار رقم 2797. حيث يعتبر ذلك انقلابا في المواقف الدولية لصالح المغرب على حساب الأطراف الأخرى¹.

2.5. القرار رقم 2797 تحديد أطراف النزاع ومتطلبات التنزيل

على الرغم من أن القرار رقم 2797 الذي تبناه مجلس الأمن أقر بمبادرة الحكم الذاتي التي طرحها المغرب في سنة 2007 الأولى مرة باعتبارها الحل الأمثل والوحيد لنزاع الصحراء تحت السيادة المغربية، فإنه أيضا لم يعدم فرص الأطراف الأخرى في طرح بدائل سياسية بناءة من شأنها أن تشكل إطارا للتفاوض والوصول إلى حل نهائي وأخير للنزاع (Security Council S/RES/2797, 2025)، بينما حث كافة الأطراف على الانخراط في المفاوضات الضرورية بما فيها الجزائر على أساس مبادرة الحكم الذاتي المغربي باعتباره الأرضية الأساسية للتفاوض (Security Council S/RES/2797, 2025). أمام هذا الوضع ومن أجل حصر كل الخيارات التي من شأنها تحقيق ذلك، دعا المبعوث الشخصي للأمن العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا Staffan de Mistura المغرب إلى تقديم خطة مفصلة ومحدثة لمشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به (Mistura, 2025). وهو ما يؤكد المغرب باستمرار على اعتبار المفاوضات السبيل الأمثل لتنزيل مبادرة الحكم الذاتي حيث ضمن ذلك بوضوح في الفقرة 35 من نص المبادرة التي تقدم بها المغرب في سنة 2007 إلى مجلس الأمن². وهذا ما أكدته الملك محمد السادس في خطابه الأخير، معتبرا أن المغرب سيقوم بتحسين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي، وسيقدمها للأمم المتحدة، في إطار الواقع الجديد الذي جعل منها الأساس الوحيد للتفاوض، باعتبارها الحل الواقعي والقابل للتطبيق (خطاب الملك محمد السادس في ذكرى المسيرة الخضراء، 2025). وفي نفس الإطار، صرح المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي ستيف ويتكوف Steve Witkoff أن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على تنشيط المفاوضات بين المغرب والجزائر باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في الصحراء وإحلال السلام في المنطقة، وحدد أجال ذلك في 60 يوما (البدراني، 2025). وهو ما أكد عليه ناصر بوربيطة كذلك، معتبرا تنفيذ خطة الحكم الذاتي مرتبطا بالمفاوضات بين الأطراف وخاصة الجزائر، وبإحلال السلام والالتزام بإعادة تفعيل المغرب العربي. كما أكد بوربيطة أن المغرب لن يقبل بأي حل هماما كان خارج إطار مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية (بوربيطة، 2025).

على الرغم من التقدم الذي أحرزه القرار الأممي رقم 2797 في إنهاء النزاع حول الصحراء، يصطدم تنزيل مبادرة الحكم الذاتي المغربية بواقعين، واقع مرتبط بتهرب الجزائر من المفاوضات مع المغرب مما يعزز من رهانات جبهة البوليساريو في رفض التفاوض مع المغرب على أساس مخرجات هذا القرار ويكرس استمرارية النزاع لأمم غير معروف، وواقع متعلق بطبيعة مبادرة

¹ فيما يتعلق بتمرير القرار 2797، صوتت 11 دولة لصالح القرار وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة، والدنمارك وبنما والصومال بالإضافة إلى غيانا وكوريا الجنوبية وسلوفينيا وسيراليون، في حين امتنعت روسيا الاتحادية والصين وباكستان عن التصويت، بينما لم تشارك الجزائر في عملية التصويت.

United Nations, With 11 Members Voting in Favour, 3 Abstaining, Security Council Adopts Resolution 2797 (2025), Renewing Mandate of UN Mission in Western Sahara for One Year, 31 October 2025
<https://press.un.org/en/2025/sc16208.doc.htm>

² فحسب الفقرة 35 من نص المبادرة: "تأمل المملكة المغربية أن تستوعب الأطراف الأخرى دلالة هذا المقترح بكل أبعاده، وأن تقدر وتسهم فيه إسهاما إيجابيا وبناء، معتبرة أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية". الأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة 11 أبريل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من طرف الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة"، رقم 206/س، (نيويورك، أبريل 2007). <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/2007/206&Lang=A>



الحكم الذاتي ذاتها، التي تصطدم بتعقيدات عدة، خاصة فيما يتعلق بتنزيلها على أرض الواقع وما تتطلبه من إجراءات مواكبة أبرزها إعادة اللاجئين، وتحديد مستقبل قيادات جبهة البوليساريو والعناصر المسلحة المنتمية لها، وخلق نخبة محلية منسجمة لتدبير إدارة الحكم الذاتي، والتوفيق العملي بين السيادة الوطنية والسيادة المحلية، وخلق إطار جهوي متكامل، بالإضافة إلى مراجعة الدستور وتوفير الظروف الملائمة لاستيعاب اللاجئين... أي صياغة نموذج متكامل. وهو ما ينتظر أن يتقدم به المغرب في إطار تقديم شرح لهذه الحثييات.

عموما، فإذا كان القرار رقم 2797 لم يحدد النقطة النهائية في هذا النزاع الطويل، وعلى الرغم من أنه جعل من مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب الأساس الوحيد لإنهاء هذا النزاع، فإنه حسم وبشكل قطعي في مسألة السيادة الاقتصادية للمغرب في الصحراء، مما سيفتح المجال أمام تدفق الاستثمار الخارجي ويوفر الإطار الشرعي لإعادة إحياء اتفاق الزراعة والصيد مع الاتحاد الأوروبي يشتمل على كافة مناطق المغرب بما فيها الأقاليم الجنوبية الصحراوية، بما يعزز أمر الواقع في هذه المنطقة التي تعتبر حيوية واستراتيجية بالنسبة للمغرب.

خاتمة

لقد كرسّت القوى الاستعمارية جهودها لاستتباب تواجدتها بالصحراء، وحاولت جاهدة تجاهل الحقائق والروابط التاريخية التي تربط هذا المجال الحيوي بالمغرب، وأمام ضغط المغرب ومطالبته بالجلء عن الصحراء، ونسف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر سنة 1975 الرواية الأسبانية وتأكيده على وجود روابط البيعة بين سلاطين المغرب وقبائل الصحراء، على الرغم من أنه لم يعترف بالبيعة الدينية كرابط من روابط السيادة¹، قام المغرب بتنظيم المسيرة الخضراء التي من خلالها استرجع منطقة الساقية الحمراء، مما أجج بعض المواقف الإقليمية، بعضها طالب بالصحراء باعتبارها جزءا تاريخيا من ترابه، وبعضها سعى إلى تشكيل إطار جيوسياسي حاول من خلاله الضغط على المغرب عسكريا

¹ إن مفهوم السيادة الإقليمية الذي حاول قضاة محكمة العدل الدولية اثباته لا يخرج عن السياق الغربي الذي تبلور فيه هذا المفهوم، حيث تم قراءة الوثائق التي قدمها المغرب من منظور غربي محض، معتقدا أن البيعة هي رابطة شخصية تعطي للسلطان تأثير ديني وأخلاقي وسياسي لا ينطوي على روابط قانونية من أي نوع تحيل على مفهوم السيادة، وأن الفكر السياسي والقانوني الغربي يقوم على فصل الدين عن السياسة ويرفض الأخذ بالسياسة السلطوية لمفهوم البيعة الإسلامية، وبالتالي فوجود روابط البيعة لا يعني وجود سيادة سياسية بالمعنى الحقوقي والملكي في القانون الدولي الغربي (الداهية ولد محمد فال المختار، مرجع سابق، ص، 75)، فمقومات السيادة التي نضجت في الحقل السياسي الغربي تقوم على مقومات متمثلة في هذا المفهوم الذي يرتبط بنشأة الدول الحديثة في الغرب، ورغم التحولات التي عرفها مفهوم السيادة فإن العناصر المركزية له هي وجود إقليم محدد (ذو حدود جغرافية معترف بها على الأقل من دولة أخرى). سكان دائمون (يقيمون بشكل دائم). حكومة (حكومة تمارس السلطة والسيطرة). القدرة على الدخول في علاقات مع الدول أخرى (وجود سياسة خارجية) (عمر أبو بكر أحمد باخشب، "سياسة الدولة في ظل التطورات الدولية، دراسة تحليلية" المجلة القانونية، العدد. 3، (د.ت)، 340 <https://www.lloc.gov.bh/QTopics/Q03T08.pdf>). لكن العلاقات السياسية المقيمة للسيادة في المجتمع الإسلامي خلال مرحلة ما قبل الاستعمار لم تكن تقوم على المفاهيم السياسية الغربية، بل قامت على أساس نظام البيعة الذي يعني الولاء لشخص السلطان، وكان هذا مدركا من طرف الأجانب قبل احتلال المنطقة، فقد فهم الأوروبيون الأوائل طبيعة التنظيم الإسلامي الذي يحكم العلاقات بين الحاكم والمحكوم في البلاد الإسلامية والذي يقوم على أساس التبعية الروحية والدينية والاقتصادية (دفع الضرائب)، لقد أشارت المصادر الأولى إلى أن مفهوم السيادة في المغرب يختلف تماما عن مفهومه عند الغرب: *فسلطة السلطان تقوم على اعتراف الزعماء الدينين الآخرين به، والدولة ليست مفهوما جغرافيا، فالسلطان يحكم من خلال القبائل وليس من خلال الحدود الجغرافية، ونظام البيعة هو الذي يحدد درجة الانتماء للنظام والدولة* (Herbert Adams Gibbons, The New Map of Africa (1900 - 1916) a history of the European colonial expansion and colonial diplomacy, NEY YORK, 1916, The Century co, p358.

<https://archive.org/details/newmapofafrica19009613mbp>

لمنعه من استكمال وحدته الترابية وتحقيق مطالبه التاريخية، ومع انتهاء الأعمال العسكرية التي استمرت لـ 15 سنة، دخل الملف مرحلة التداول السلمي عبر البحث عن حل سلمي في إطار الاستفتاء، وقد عجزت منظمتي الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي) والأمم المتحدة عن إيجاد تسوية نهائية للنزاع، لكن رغم ذلك، ظل المغرب مبادراً لطرح بعض الحلول التي يمكن التفاوض بشأنها وآخرها مبادرة الحكم الذاتي التي حظيت باعتراف العديد من الدول، والتي تلاها الإقرار الأمريكي والاسباني والفرنسي والبريطاني... بالسيادة المغربية على الصحراء، بعد حشد المغرب لقوته الدبلوماسية والاقتصادية وانخراطه في ترتيبات دولية أفضت إلى تبني مجلس الأمن للقرار التاريخي رقم 2797، الذي يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء ويرى في مبادرة الحكم الذاتي الحل الوحيد، بل الأساس الوحيد لإنهاء هذا النزاع الطويل الأمد، إن الحقيقة التي تتبلور في ظل الظروف الحالية التي تحيط بملف النزاع تؤكد دون شك، أن المغرب حسم الوضع لصالحه، وقد صرح الرئيس الفرنسي أمام البرلمان المغربي أثناء زيارته للمغرب في 29 أكتوبر 2024، أن حاضر ومستقبل الصحراء هو تحت السيادة المغربية. واليوم يعد المدخل الحقيقي لإعادة ترتيب كل الأوراق الجيوسياسية، والجيو استراتيجية في المنطقة، على رأسها فتح أبواب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية في الصحراء، وتمكين دول الساحل من الولوج لمنطقة الأطلسي (المبادرة الأطلسية)، وتعميق اندماج المغرب في محيطه الإفريقي والأطلسي الجنوبي. واليوم يجب التركيز على مستقبل التنمية الجيو استراتيجية في هذه المناطق، باعتبارها أداة فاعلة وضرورية لمعالجة القضايا الأساسية المرتبطة بالهجرة، والتغيرات المناخية والأمن البحري والاقتصاد الأزرق. وإتمام مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بعدما حققت تقدماً ملموساً بفعل المجهودات الجبارة التي قام بها المغرب في هذا الصدد، كما أن التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم حالياً، كلها تسير في اتجاه تضيق الخناق على مساعي الانفصال، خاصة القوى الكبرى التي بدأت تتطلع لتوحيد مجالاتها الترابية وضم أخرى بحجة الحفاظ على الأمن القومي، فالصحراء تبقى أساس الأمن القومي للمغرب في تدبير فضائه الإقليمي وعلاقاته الدولية.

لائحة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أحمد عطايف. (2 نونبر، 2025). حوار حصري مع وزير الدولة، وزير الخارجية الجزائري أحمد عطايف. تاريخ الاسترداد 22 يناير، 2026، من AL24news - قناة الجزائر الدولية: <https://www.youtube.com/watch?v=lboCY2LTf-8>
- أحمد محمد الدرديري. (2017). الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي. بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون. تم الاسترداد من <http://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1235>
- إدريس البدراوي. (20 أكتوبر، 2025). ستيف ويتكوف يعمل على خطة سلام بين المغرب و الجزائر خلال 60 يوم. تاريخ الاسترداد 23 يناير، 2026، من Morocmedias: <https://www.marocmedias.com/153521/%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%81-%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%81>
- الأمم المتحدة. (11 أبريل، 2007). رسالة مؤرخة 11 أبريل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من طرف الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة 2007/206. تاريخ الاسترداد 18 يناير، 2026، من الأمم المتحدة: <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgentLang=A&DS=S/2007/206&https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgentLang=A&DS=S/2007/206>
- الأمم المتحدة 1991/23299. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 23299/5. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://digitallibrary.un.org/record/133957/files/S_23299-AR.pdf?ln=ar

- الأمم المتحدة 1993/26185.S. (1993). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://digitallibrary.un.org/record/170813/files/S_26185-AR.pdf?ln=ar
- الأمم المتحدة 2000/1019.S. (2000). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&Lang=A&DS=S/2000/1029>
- الأمم المتحدة 2001/148.S. (فبراير، 2001). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 148/2001.S. تاريخ الاسترداد 19 يناير، 2026، من الامم المتحدة.
- الأمم المتحدة 2002/178.S. (2002). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية 2002/178 مؤرخ في 19 فبراير 2002 الفقرة 39 ص 8. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://documents.un.org/access.nsf/get?OpenAgent&Lang=A&DS=S/2002/178>
- الأمم المتحدة 2008/45.S. (2008). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://undocs.org/S/2008/45>
- الأمم المتحدة 2010/175.S. (2010). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://undocs.org/S/2010/175>
- الأمم المتحدة 2021/843.S. (2021). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية 2021/843.S. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&Lang=A&DS=S/2021/843>
- الأمم المتحدة 2021/843.S. (2021). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية رقم 2021/843.S. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&Lang=A&DS=S/2021/843>
- الأمم المتحدة 2023/729.S. (2023). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://undocs.org/S/2023/729>
- الأمم المتحدة 2007/RES/1754.S. (2007). القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5629. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من [https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&Lang=A&\(2007\)DS=S/RES/1754](https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&Lang=A&(2007)DS=S/RES/1754)
- التنمية في الصحراء . (21 01، 2026). التنمية في الصحراء. تاريخ الاسترداد 21 01، 2026، من التنمية في الصحراء: <http://www.sahara-developpement.com/Sahara-Occidental/Climat-64.aspx>
- الجريدة الرسمية. (2006). المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية عدد 5409. الرباط: المملكة المغربية. تم الاسترداد من <http://www.corcas.com/LinkClick.aspx?link=181&tabid=181&mid=540>
- الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء. (6 نونبر، 2023). نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء. تاريخ الاسترداد 22 يناير، 2026، من البوابة الوطنية للجماعات الترابية: <https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/aly-alam>
- الفراجي بشري. (2021). الساقية الحمراء ووادي الذهب خلال القرن التاسع عشر دراسة للمجال والسكان والسلطة (المجلد الجزء الأول). (مطبوعة أصكوم، المحرر القنيطرة، المغرب: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2013). النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أكتوبر 2013). الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. تاريخ الاسترداد 21 يناير، 2026، من <https://www.cese.ma/media/2020/10/5BFE1.pdf>
- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. (2021). مسرد المصطلحات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية. المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من https://www.ires.ma/sites/default/files/docs_publications/Glossaire_VF_AR.pdf
- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. (2023). الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية. المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من https://www.ires.ma/sites/default/files/docs_publications/alktab-alabyd-hwl-alshra-almghrbyr-2023.pdf
- المملكة المغربية. (2021). قضية الصحراء المغربية دليل علمي حول الآليات الاستشارية الموازية لتراجع المجتمع المدني في المحافل الدولية. الرباط: وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان. تم الاسترداد من <https://didh.gov.ma/wp-content/uploads/2022/09/SAHRA-DALIL-3AMALI.pdf>
- المندوبية السامية للتخطيط. (2024). "الإحصاء العالم للسكان والسكنى" النتائج الرئيسية. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- بهيجة سميوم. (2011). السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق الملكية. المغربية على الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق الملكية. 11. الرباط: المجلس الأعلى للقضاء. تم الاسترداد من <http://www.cpdj.courdecassation.ma/CPDJ-Ar/daf-unit%C3%A9.htm>
- حسان ريكان خلف، و عبد الستار جعيجر. (31 مارس، 2022). دور المغرب في منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1984. مجلة مداد الآداب، 25، الصفحات 389 - 414. تاريخ الاسترداد 19 يناير، 2026، من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1404187>
- حمداني شبيها ماء العيين. (1998). قبائل الصحراء المغربية أصولها جهادها وثقافتها. الرباط: المطبعة الملكية.
- خطاب الملك محمد السادس في ذكرى المسيرة الخضراء. (31 أكتوبر، 2025). جلالة الملك يوجه خطابا ساميا إلى شعبه الوفي. تاريخ الاسترداد 22 يناير، 2026، من المملكة المغربية: <https://www.maroc.ma/ar/%D8%A>
- رجال بوبريك. (2024). قضية الصحراء جذور صناعة استعمارية 1884 - 1975 (الإصدار الأول). طنجة: دار الفاصلة للنشر.
- عادل امليح، و محسن بطشي. (30 يونيو، 2025). المبادرة الاطلسية المغربية: السياقات - الآليات - التحديات. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، 7، 10 - 32. doi: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.10-32>
- مجلس الأمن S/RES/1342. (2001). القرار الذي اعتمدته مجلس الأمن في جلسته 4284 المنعقدة في 27 فبراير 2001. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <https://undocs.org/S/RES/1342> (2001)
- مجلس النواب المغربي. (15 ماي، 2018). جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني. تم الاسترداد من المملكة المغربية رئيس الحكومة الجلسة الشهرية العامة: <https://www.cg.gov.ma/ar/%D8%A%D9%84%D>
- محكمة العدل الدولية. (1993). موجز الاحكام والفتاوي والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية فيما بين 1948 و1991. نيويورك: الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 19 01، 2026، من <https://www.icj-cij.org/ar>
- مركز الإمارات للسياسات. (28 مارس، 2022). التقارب المغربي-الإسباني وآفاق الحل السياسي ملف الصحراء. تم الاسترداد من مركز الإمارات للسياسات: <https://epc.ae/ar/details/brief/altaqarub-almaghribi-aliisbani-wafaq-alhal-alsiyasi-limilaf-alsahra>

- مسعد بولس. (3 نونبر، 2025). مسعد بولس يتحدث لفرانس 24 عن الصحراء الغربية والحوار بين الجزائر والمغرب وعن السودان. تاريخ الاسترداد 23 يناير، 2026، من [FRABCE 24 ARABIC: https://www.youtube.com/watch?v=5r8SexBkmeY](https://www.youtube.com/watch?v=5r8SexBkmeY)
- مونييه رحيمي. (3، 2023). جبهة البوليساريو الانفصالية قراءة تاريخية في ملابسات النشأة والتحول. مجلة لكسوس، 44، 53 - 56. تاريخ الاسترداد 10 مارس، 2024، من <https://revues.imist.ma/index.php/Lixus/article/view/38483/19898>
- ناصر بوريطة. (2 نونبر، 2025). قرار مجلس الأمن 2797 حول الصحراء المغربية ثمرة للجهود الدبلوماسية لجلالة الملك والانخراط الشخصي لجلالته في هذه القضية. تاريخ الاسترداد 22 يناير، 2026، من المغرب الآن: <https://alaan.ma/?p=75953>
- نور الدين بلحداد. (2008). التسرب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860 - 1934). الرباط: معهد الدراسات الأفريقية.
- وزارة الاتصال. (2015). على هامش القمة الأفريقية العشرين بأديس أبابا، الصحراء المغربية والمشروعية فبراير 1985 (المجلد 9). الرباط: وزارة الاتصال.

لائحة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

- Amrani, Y. (2021). *Morocco Sahara understand the roots and dynamics of the regional dispute, Embassy of the Kingdom of Morocco in Washington in the united states*. Washington: Embassy of the Kingdom of Morocco in Washington in the united states. Retrieved 1 22, 2026, from <https://us.diplomatie.ma/en/sahara-conflict-origins-and-realities-regional-dispute>
- CIA. (2005). *The Western Sahra conflict; Morocco's Millstone*. CIA. Retrieved from <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP80T00942A000800130002-1.pdf>
- CIA. (2011). *the Polisario Fron status and prospects*. CIA. Retrieved from <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP84S00556R000100150003-7.pdf>
- Fernández, E. (2024, 7 24). *Heavy blow for Algeria: the African Union excludes the Polisario Front* (accessed October 31, 2024). Retrieved from Atalayar: <https://www.atalayar.com/en/articulo/politics/heavy-blow-for-algeria-the-african-union-excludes-the-polisario-front/20240724123826203280.html>
- General-Asembly. (1963, november). / *report of the special committee on the situation with regard the impementation of the declartion on the granting of andependence to colonial contries and people*. Retrieved from undocs.org: <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/5446/Rev.1&Lang=E>
- GIBBONS, H. A. (1916). *The New Map of Africa (1900 - 1916) a history of the European colonial expantion and colonial diplomacy*. NEY YORK: The Century co. Retrieved from <https://archive.org/details/newmapofafrica19009613mbp>
- Hekking, M. (2024, may 4). *Remembering King Mohammed V, Morocco's Revolutionary Monarch*. Retrieved from Morocco World News:

<https://www.moroccoworldnews.com/2020/05/301546/remembering-king-mohammed-v-morocco-revolutionary-monarch>

- international-crises-group. (2007, 11 يونيو). *WESTERN SAHARA: THE COST OF THE CONFLICT*. Cairo/Brussels: international-crises-group. Retrieved July 11, 2024, from <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/western-sahara/western-sahara-cost-conflict>
- Mistura, S. d. (2025, November 5). *Western Sahara: Security Council Renewal of UN Mission - Press Conference*. (U. NATIONS, Editor) Retrieved 1 22, 2026, from YOUTUBE: <https://www.youtube.com/watch?v=EFVG7OI3e7Y>
- OAU CHARTER. (1963, May 25). *OAU CHARTER*. Retrieved from African Union: https://au.int/sites/default/files/treaties/7759-file-oau_charter_1963.pdf
- Omar, M. (2025, OCTOBER 31). *South Africa and Frente POLISARIO on Western Sahara and MINURSO - Media Stakeout*. Retrieved 1 23, 2026, from UNITED NATIONS: <https://www.youtube.com/watch?v=mpbMAB68XvY>
- Security Council S/RES/2797. (2025, october 31). *Resolution 2797*. Retrieved 1 22, 2026, from United Nations: [https://docs.un.org/en/s/res/2797\(2025\)](https://docs.un.org/en/s/res/2797(2025))
- United Nations A/34/638 Add.1. (1979). *Implementation of the Declaration on the granting of Independence to colonial countries and peoples*. New York: United Nations. Retrieved from file:///C:/Users/pc/Desktop/A_34_638_Add-1-AR.pdf
- United-Nations. (1975). *declaration of principles on western sahara by spain, morocco and mauritania*. New York: United-Nations. Retrieved from https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/MA-MR-ES_751114_DeclarationPrinciplesOnWesternSahara_0.pdf
- Waltz, M. (2025, october 31). *Explanation of Vote Following the Adoption of a UN Security Council Resolution on Western Sahara*. Retrieved 1 22, 2026, from United States Mission to the United Nations: <https://usun.usmission.gov/explanation-of-vote-following-the-adoption-of-a-un-security-council-resolution-on-western-sahara/>
- Zoubir, Y. H. (2020). *The Geiopolitics of Alegeria Domistic Isuues and International Relations* (1 ed.). New York: Routledge. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/337385379_Algeria_and_the_Conflict_in_Western_Sahara

لائحة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

- Lugan, B. (2024). *Le Sahara Occidental en 10 questions*. Paris: Ellipses.
- Traité de délimitation conclu le 18 mars 1845. (s.d.). *Traité de délimitation conclu le 18 mars 1845 entre la France et le Maroc*. Consulté le 01 21, 2026, sur Lygero: https://lygeros.org/wp-content/uploads/root/21670_traite.pdf

Romanization of Arabic Bibliography

1. Aḥmad ‘Aṭāf. (2025, November 2). Ḥiwār ḥaṣrī ma‘a wazīr al-dawla, wazīr al-khārijīyah al-Jazā’irī Aḥmad ‘Aṭāf - Exclusive Interview with Algerian Minister of State, Minister of Foreign Affairs Ahmed Attaf. Retrieved January 22, 2026, from AL24news - Algeria International Channel: <https://www.youtube.com/watch?v=lboCY2LTf-8>
2. Aḥmad Muḥammad al-Dardīrī. (2017). Al-ḥudūd al-‘Ifriqīyah wa-al-infisāl fī al-qānūn al-dawlī - African Borders and Secession in International Law. Beirut, Lebanon: Al-Dār al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm Nāshirūn. Retrieved from <http://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1235>
3. Idrīs al-Badrawī. (2025, October 20). Stīf Wītkūf ya‘mal ‘alā khuṭṭat salām bayna al-Maghrib wa al-Jazā’ir khilāl 60 yawm - Steve Wittkopf Works on a 60-Day Peace Plan Between Morocco and Algeria. Retrieved January 23, 2026, from Marocmedias: <https://www.marocmedias.com/153521/%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%81-%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%81/>
4. Al-Umam al-Muttaḥidah. (2007, April 11). Risālah mu‘arrikhah 11 abrīl mawjūhah ‘ilā ra’īs majlis al-‘amn min ṭaraf al-mumaththal al-dā’im lil-Maghrib ladā al-‘Umam al-Muttaḥidah S/2007/206 - Letter dated 11 April from the Permanent Representative of Morocco to the United Nations addressed to the President of the Security Council S/2007/206. Retrieved January 18, 2026, from United Nations: <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/2007/206&Lang=A>
5. Al-Umam al-Muttaḥidah S/1991/23299. (1991). Taqrīr al-‘amīn al-‘ām lil-‘Umam al-Muttaḥidah raqm S/23299 - Report of the Secretary-General of the United Nations No. S/23299. New York: United Nations. Retrieved from https://digitallibrary.un.org/record/133957/files/S_23299-AR.pdf?ln=ar
6. Al-Umam al-Muttaḥidah S/1993/26185. (1993). Taqrīr al-‘amīn al-‘ām lil-‘Umam al-Muttaḥidah al-ḥālah fīmā yata‘allaq bi-al-Ṣaḥrā’ al-Gharbīyah - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara. New York: United Nations. Retrieved from https://digitallibrary.un.org/record/170813/files/S_26185-AR.pdf?ln=ar
7. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2000/1019. (2000). Taqrīr al-‘amīn al-‘ām lil-‘Umam al-Muttaḥidah al-ḥālah fīmā yata‘allaq bi-al-Ṣaḥrā’ al-Gharbīyah - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara. New York: United Nations. Retrieved from <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/2000/1029&Lang=A>

8. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2001/148. (2001, February). Taqrīr al-'amīn al-'ām lil-'Umam al-Muttaḥidah raqm S/2001/148 - Report of the Secretary-General of the United Nations No. S/2001/148. Retrieved January 19, 2026, from United Nations.
9. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2002/178. (2002). Taqrīr al-'amīn al-'ām lil-'Umam al-Muttaḥidah al-ḥālah fīmā yata'allaq bi-al-Ṣaḥrā' al-Gharbīyah S/2002/178* - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara S/2002/178. New York: United Nations. Retrieved from <https://documents.un.org/access.nsf/get?OpenAgent&DS=S/2002/178&Lang=A>
10. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2008/45. (2008). Taqrīr al-'amīn al-'ām lil-'Umam al-Muttaḥidah al-ḥālah fīmā yata'allaq bi-al-Ṣaḥrā' al-Gharbīyah - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara. New York: United Nations. Retrieved from <https://undocs.org/S/2008/45>
11. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2010/175. (2010). Taqrīr al-'amīn al-'ām lil-'Umam al-Muttaḥidah al-ḥālah fīmā yata'allaq bi-al-Ṣaḥrā' al-Gharbīyah - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara. New York: United Nations. Retrieved from <https://undocs.org/S/2010/175>
12. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2021/843. (2021). Taqrīr al-'amīn al-'ām al-ḥālah fīmā yata'allaq bi-al-Ṣaḥrā' al-Gharbīyah S/2021/843 - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara S/2021/843. New York: United Nations. Retrieved from <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/2021/843&Lang=A>
13. Al-Umam al-Muttaḥidah S/2023/729. (2023). Taqrīr al-'amīn al-'ām lil-'Umam al-Muttaḥidah al-ḥālah fīmā yata'allaq bi-al-Ṣaḥrā' al-Gharbīyah - Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara. New York: United Nations. Retrieved from <https://undocs.org/S/2023/729>
14. Al-Umam al-Muttaḥidah S/RES/1754. (2007). Al-qarār alladhī ittakhadhahu majlis al-'amn fī jalastihi 5669 - Resolution adopted by the Security Council at its 5669th meeting. New York: United Nations. Retrieved from [https://daccessods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/RES/1754\(2007\)&Lang=A](https://daccessods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=S/RES/1754(2007)&Lang=A)
15. Al-Tanmiyah fī al-Ṣaḥrā'. (2026, January 21). Al-Tanmiyah fī al-Ṣaḥrā' - Development in the Sahara. Retrieved January 21, 2026, from Development in the Sahara: <http://www.sahara-developpement.com/Sahara-Occidental/Climat-64.aspx>
16. Al-Jarīdah al-Rasmīyah. (2006). Al-majlis al-malakī al-istishārī lil-shu'ūn al-Ṣaḥrāwīyah 'adad 5409 - Royal Advisory Council for Saharan Affairs No. 5409. Rabat: Kingdom of Morocco. Retrieved from <http://www.corcas.com/LinkClick.aspx?link=181&tabid=181&mid=540>
17. Khiṭāb malakī bimunāsabhat dhikrā al-masīrah al-khaḍrā'. (2023, November 6). Naṣṣ al-khiṭāb al-sāmī li-ṣāḥib al-jalālah al-malik Muḥammad al-Sādis mawjūhan 'ilā al-'ummah

bimunāsabhat al-dhikrā al-thāminah wa-al-'arba'in lil-masīrah al-khaḍrā' - Text of the Royal Speech of His Majesty King Mohammed VI to the Nation on the Occasion of the 48th Anniversary of the Green March. Retrieved January 22, 2026, from National Portal of Territorial Communities: <https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/aly-alam>

18. Al-Farājī Bushrā. (2021). Al-Sāqīyah al-ḥamrā' wa-Wādī al-Dhahab khilāl al-qarn al-tāsi' 'ashar dirāsah lil-majāl wa-al-sākinah wa-al-sultāh (Vol. Part 1). - Seguiet el Hamra and Oued Ed-Dahab during the Nineteenth Century: A Study of Space, Population, and Power. Kenitra, Morocco: Manshūrāt al-Mandūbiyah al-Sāmīyah li-Qudamā' al-Muqāwamah wa-'A'ḍā' Jaysh al-Taḥrīr.

19. Al-Majlis al-Iqtisādī wa-al-Ijtimā'ī wa-al-Bī'yy. (2013, October). Al-namūdḥaj al-tanmawī al-jadīd lil-'iqālīm al-janūbiyah - The New Development Model for the Southern Provinces. Rabat: Economic, Social and Environmental Council. Retrieved January 21, 2026, from <https://www.cese.ma/media/2020/10/5BFE1.pdf>

20. Al-Ma'had al-Malakī lil-Dirāsāt al-Istrāṭijīyah. (2021). Murrad al-muṣṭalaḥāt al-muta'alliqah bi-qaḍīyat al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah - Glossary of Terms Related to the Moroccan Sahara Issue. Royal Institute for Strategic Studies. Retrieved from https://www.ires.ma/sites/default/files/docs_publications/Glossaire_VF_AR.pdf

21. Al-Ma'had al-Malakī lil-Dirāsāt al-Istrāṭijīyah. (2023). Al-Kitāb al-'abyaḍ ḥawla al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah - White Paper on the Moroccan Sahara. Royal Institute for Strategic Studies. Retrieved from https://www.ires.ma/sites/default/files/docs_publications/alktab-alabyd-hwl-alshra-almghrbyt-2023.pdf

22. Al-Mamlakah al-Maghribīyah. (2021). Qaḍīyat al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah dalīl 'ilmī ḥawla al-'aliyāt al-istishārīyah al-muwāziyah li-tarāfu' al-mujtama' al-madanī fī al-maḥāfil al-dawliyah - The Moroccan Sahara Issue: A Practical Guide on Parallel Advisory Mechanisms for Civil Society Advocacy in International Forums. Rabat: Ministry of State for Human Rights and Relations with Parliament. Retrieved from <https://didh.gov.ma/wp-content/uploads/2022/09/SAHRA-DALIL-3AMALI.pdf>

23. Al-Mandūbiyah al-Sāmīyah lil-Takhtīt. (2024). "Al-'iḥṣā' al-'ālam lil-sukkān wa-al-sakanā" al-natā'ij al-ra'īsīyah - "General Census of Population and Housing" Key Results. Rabat: High Commission for Planning.

24. Bahījah Samīmū. (2011). Al-siyādah al-Maghribīyah 'alā al-'iqālīm al-Ṣaḥrāwīyah min khilāl al-wathā'iq al-malakīyah - Moroccan Sovereignty over the Saharan Territories through Royal Documents. Rabat: Supreme Judicial Council. Retrieved from <http://www.cpdj.courdecassation.ma/CPDJ-Ar/daf-unit%C3%A9.htm>

25. Ḥassan Rīkān Ḥakhlaf, & 'Abd al-Sattār Ja'ījar. (2022, March 31). Dawr al-Maghrib fī munḥamat al-wiḥdah al-'Ifriqiyyah 1963-1984 - Morocco's Role in the Organization of African Unity 1963-1984. Majallat Mudād al-'Ādāb, 25, 389-414. Retrieved January 19, 2026, from <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1404187>

26. Ḥamdānī Shabīhinā Mā' al-'Aynayn. (1998). Qabā'il al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah 'uṣūluḥā jihāduḥā wa-thaqāfatuḥa - Tribes of the Moroccan Sahara: Their Origins, Struggles and Culture. Rabat: Al-Maṭba'ah al-Malakīyah.
27. Kḥiṭāb al-Malik Muḥammad al-Sādis fī dhikrā al-Masīrah al-Khaḍrā'. (2025, October 31). Jalālat al-malik yuwajjihu kḥiṭāban sāmiyan 'ilā sha'bihi al-wafiyy - Speech of His Majesty King Mohammed VI on the Anniversary of the Green March. Retrieved January 22, 2026, from Kingdom of Morocco: <https://www.maroc.ma/ar/%D8%A>
28. Raḥāl Būbrīk. (2024). Qaḍīyat al-Ṣaḥrā' judhūr ṣinā'ah isti'mārīyah 1884 - 1975 (1st ed.) - The Sahara Issue: Roots of a Colonial Fabrication 1884 - 1975. Tangier: Dār al-Fāṣilah lil-Nashr.
29. 'Ādil Amīlīh, & Muḥsin Baṭshī. (2025, June 30). Al-mubādarah al-'Aṭlasīyah al-Maghribīyah: al-siyāqāt - al-'āliyyāt - al-taḥaddiyāt - The Moroccan Atlantic Initiative: Contexts - Mechanisms - Challenges. Majallat al-Dirāsāt al-Istrāṭijīyah wa-al-'Askariyah, 7(27), 10–32. <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.10-32>
30. Majlis al-'Amn S/RES/1342. (2001). Al-qarār alladhī a'tamadahu majlis al-'amn fī jalastihi 4284 al-mun'aqidah fī 27 fibrayir 2001 - Resolution adopted by the Security Council at its 4284th meeting on 27 February 2001. New York: United Nations. Retrieved from [https://undocs.org/S/RES/1342\(2001\)](https://undocs.org/S/RES/1342(2001))
31. Majlis al-Nuwwāb al-Maghribī. (2018, May 15). Jawāb ra'īs al-ḥukūmah Sa'd al-Dīn al-'Uthmānī - Response of Head of Government Saad Eddine El Othmani. Retrieved from Kingdom of Morocco Prime Minister's General Monthly Session: <https://www.cg.gov.ma/ar/%D8% %D9%84%D>
32. Maḥkamat al-'Adl al-Dawlīyah. (1993). Mūjaz al-'aḥkām wa-al-fatāwī wa-al-'awāmir al-ṣādirah 'an maḥkamat al-'adl al-dawlīyah fīmā bayna 1948 wa-1991 - Summary of Judgments, Advisory Opinions and Orders of the International Court of Justice 1948–1991. New York: United Nations. Retrieved January 19, 2026, from <https://www.icj-cij.org/ar>
33. Markaz al-'Imārāt lil-Siyāsāt. (2022, March 28). Al-taqārub al-Maghribī al-'Isbānī wa-'āfāq al-ḥall al-siyāsī limilaff al-Ṣaḥrā' - Moroccan-Spanish Rapprochement and Prospects for a Political Solution to the Sahara File. Retrieved from Emirates Policy Center: <https://epc.ae/ar/details/brief/altaqarub-almaghribi-aliisbani-wafaq-alhal-alsiyasi-limilaf-alsahra>
34. Mas'ad Būlus. (2025, November 3). Mas'ad Būlus yataḥaddath li-Frāns24 'an al-Ṣaḥrā' al-Gharbīyah wa-al-ḥiwār bayna al-Jazā'ir wa-al-Maghrib wa-'an al-Sūdān - Massad Paulus Speaks to France24 about Western Sahara, Algeria-Morocco Dialogue, and Sudan. Retrieved January 23, 2026, from FRANCE 24 ARABIC: <https://www.youtube.com/watch?v=5r8SexBkmeY>

35. Mūniyah Raḥīmī. (2023, March). Jabhat al-Būlīsāryū al-infisālīyah qirā'ah tārīkhiyah fī malābisāt al-nash'ah wa-al-taḥawwul - The Separatist Polisario Front: A Historical Reading of the Circumstances of Emergence and Transformation. Majallat Lakṣūs, 44, 53–56. Retrieved March 10, 2024, from <https://revues.imist.ma/index.php/Lixus/article/view/38483/19898>
36. Nāṣir Būrīṭah. (2025, November 2). Qarār majlis al-'amn 2797 ḥawla al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah thamarah lil-juhūd al-dū'ūbah li-jalālat al-malik wa-al-intirāq al-shakhṣī li-jalālathu fī hādhihi al-qaḍīyah - Security Council Resolution 2797 on the Moroccan Sahara is the Fruit of the Persistent Efforts of His Majesty the King and His Personal Involvement in this Issue. Retrieved January 22, 2026, from Morocco Now: <https://alaan.ma/?p=75953>
37. Nūr al-Dīn Balḥadād. (2008). Al-tasarrub al-'Isbānī 'ilā shawāṭi' al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah (1860–1934) - Spanish Infiltration onto the Shores of the Moroccan Sahara (1860–1934). Rabat: Ma'had al-Dirāsāt al-'Ifriqīyah.
38. Wizārat al-Ittiṣāl. (2015, February). 'Alā hāmish al-qimmah al-'Ifriqīyah al-'ishrīn bi-'Adīs 'Abābā, al-Ṣaḥrā' al-Maghribīyah wa-al-mashrū'iyah - On the Margins of the 20th African Summit in Addis Ababa, The Moroccan Sahara and Legitimacy (Vol. 9). Rabat: Ministry of Communication.

Assessing Senior Leadership Competence in MENA Security Agencies: A Psychological and Behavioral Approach

Dr. Amna Sultan Humaid Al-Risi

Political Psychologist
Sultanate Of Oman

Email : dr.amna-risi@democraticac.de

 ID: 0009-0005-1951-1569

Received	Accepted	Published
11/03/2026	16/03/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.86-118>

Dr. Amna Sultan Humaid Al-Risi. (2026) Assessing Senior Leadership Competence in MENA Security Agencies: A Psychological and Behavioral Approach. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue30), pp-pp: 86- 118

Abstract

The present study aimed to identify the role of psychological and behavioral tests in measuring the competence of senior leaders in security and military institutions in the Middle East and North Africa. The study was conducted on a sample of (61) leaders and officers from security and military institutions in the Middle East and North Africa. The descriptive-analytical approach was adopted to implement the study procedures. The study instrument consisted of a questionnaire developed by the researcher. The results revealed a statistically significant positive relationship between the results of psychological and behavioral tests and both leadership competencies in field situations and the actual leadership performance at senior command positions, confirming the effectiveness of these tests in measuring leadership competence. The findings also indicated the presence of obstacles that limit the application of these tests, albeit to a moderate degree, along with clear agreement that developing and adapting the tests to the regional context contributes to enhancing their accuracy and effectiveness. Furthermore, the results showed statistically significant differences attributed to the variables of age, years of experience, and type of institution, with differences in favor of younger and middle age groups and in favor of military personnel, while no statistically significant differences were found with respect to the educational qualification variable. The researcher recommended adopting a scientifically developed methodology adapted to institutional specificities when implementing tools for assessing the competence of senior leaders.

Keywords: Psychological and Behavioral Tests – Senior Leadership Competence – Security and Military Institutions – Middle East and North Africa.

© 2026, Al-Risi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

الاختبارات النفسية والسلوكية ودورها في قياس كفاءة القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة وصفية تحليلية

د. أمانة سلطان حميد الريسي

باحث في علم النفس السياسي
سلطنة عُمان

الايمل: dr.amna-risi@democraticac.de

حساب ID: 0009-0005-1951-1569

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/03/16	2026/03/11

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.86-118>

للاقتباس: أمانة سلطان حميد الريسي. (2026). الاختبارات النفسية والسلوكية ودورها في قياس كفاءة القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة وصفية تحليلية ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، رقم المجلد 08 (العدد 30) ، ص ص: 86-118.

ملخص

هدفت الدراسة الراهنة للتعرف على دور الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأجريت على الدراسة على عينة تتألف من (61) من قيادات وضباط الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتنفيذ إجراءات الدراسة، وتألفت أداة الدراسة من الاستبانة من (إعداد الباحثة)، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية وكلٍ من الكفايات القيادية في المواقف الميدانية ومستوى الأداء القيادي الفعلي في مواقع القيادة العليا، مما يؤكد فاعلية هذه الاختبارات في قياس الكفاءة القيادية. كما تبين وجود معوقات تحد من التطبيق، ولكن بدرجة متوسطة، مع اتفاق واضح على أن تطوير وتكييف الاختبارات للبيئة الإقليمية يسهم في رفع دقتها وفعاليتها. وكشفت النتائج عن وجود فروق دالة تُعزى إلى متغيرات العمر وسنوات الخبرة ونوع الجهاز، وجاءت الفروق لصالح الفئات العمرية الأصغر والمتوسطة ولصالح العسكريين، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغير المؤهل الدراسي. وأوصت الباحثة بضرورة تبني منهجية علمية مطورة ومتكيفة مع الخصوصية المؤسسية في تبني أدوات تقييم كفاءة القيادات العليا.

الكلمات المفتاحية: الاختبارات النفسية والسلوكية - كفاءة القيادات العليا - الأجهزة الأمنية والعسكرية - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

©2026، الريسي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تساعد الاختبارات النفسية والسلوكية أصحاب الأعمال في تقييم أداء الموظفين وبالتالي معرفة مدى توافق الموظف مع متطلبات الوظيفة والمنصب، فالاختبارات النفسية والسلوكية تمنح إدارة المؤسسات معلومات دقيقة عن المستوى النفسي والسلوكي للفرد وعن المهارات الشخصية التي يمتلكها والتي قد يتعذر اكتشافها بوسائل أخرى. هذه الاختبارات تلعب دوراً حاسماً في تقييم الأداء المعرفي والعاطفي والسلوكي للموظف ومعرفة الاضطرابات العصبية والنفسية والسلوكية التي يعاني منها، وقياس قدراته الإدراكية ووظائف ذاكرته ومهاراته المختلفة كمهارة حل المشكلات، ومستوى الانتباه، والمهارات اللغوية. بالإضافة إلى إن هذه الاختبارات تساعد إدارة المؤسسات في وضع خطط لإعادة بناء قدرات الأفراد، وتطوير مهاراتهم (حمزة، ٢٠٢٥).

وتبرز أهمية الكفاءة القيادية في ظل التنامي في بيئات العمل المعقدة والسريعة وأهمها بيئة العمل في الأجهزة الأمنية والعسكرية وفي مقدمتها جهاز المخابرات. هذا التنامي السريع يتطلب مستويات عالية من الكفاءات القيادية الفعالة التي تساهم في خدمة الأفراد وتمكينهم مما يخلق جو من الثقة والولاء للمؤسسات الأمنية والعسكرية. الكفاءات القيادية في هذه الأجهزة تساعد في رفع مستوى التخطيط واستشراف المستقبل لهذه المؤسسات، كما أن القيادات ذات الكفاءة العالية قادرون على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل عميق للواقع الأمني والعسكري وتحدياته. فكلما كان القائد العسكري من أصحاب الكفاءات العالية، كلما كان قادر على منح أفرادهم مزيد من المرونة في العمل وتشجيعهم للعمل بولاء وثقة، ومساعدتهم على النمو والإبداع لخدمة هذه المؤسسات بطريقة ابتكارية (الجبياوي، ٢٠٢٥).

ومن هنا تحاول الباحثة التعرف على دور الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس الكفاءات القيادية للعاملين في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفهم كيف بالإمكان استخدام الاختبارات النفسية والسلوكية في معرفة مستوى الكفاءة للقيادات العليا في هذه الأجهزة بالشكل الذي يساهم في تطوير ونمو هؤلاء القادة في تعميق الرؤى المستقبلية في إدارة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

مشكلة الدراسة

تحظى المؤسسات العسكرية والأمنية بثقة بالغة من قبل المواطنين، لذلك وبحسب رأي الباحثة فإن دورها في حل القضايا السياسية والاقتصادية أكثر أهمية من المؤسسات الحكومية والخاصة، ولكن القيادات العسكرية والأمنية باتت اليوم تعاني من ضغوطات نفسية مستمرة تقود إلى القلق والاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة وصعوبة في العلاقات الاجتماعية والأسرية وذلك نتيجة المشاكل التي تتعامل معها والتي تتفاقم بسبب السرية مما يجعل هذه القيادات من الصعب عليهم الحصول على دعم نفسي لأزم.

بالإضافة إلى أنه في ظل عدم الاستقرار الجيوسياسي المستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دائماً ما ينتشر الأفراد العسكريون بانتظام في بيئات تتطلب جهداً كبيراً، مما يزيد من تعرضهم للمخاطر النفسية. في الدنمارك، تشير التوقعات إلى أن حوالي 10% من المحاربين القدامى الذين شاركوا في مهام عالية الكثافة، مثل تلك التي جرت في العراق وأفغانستان، سيعانون من أعراض اكتئاب حاد أو اضطراب ما بعد الصدمة بعد انتهاء خدمتهم، وهو ما يتوافق مع التقديرات

الدولية. يرتبط انتشار هذه الحالات ارتباطاً وثيقاً بسياق المهمة وبيئة التهديد؛ ومع ذلك، فإن تأثيرها على الأفراد والأسر والمجتمع كبير وواسع النطاق، مما يساهم في أعباء صحية طويلة الأمد وانخفاض قدرة القوى العاملة. علاوة على ذلك، يواجه الجنود مجموعة من الضغوط المستمرة حتى أثناء أداء واجباتهم في وقت السلم، في ظل بيئة متقلبة وغير مؤكدة ومعقدة وغامضة. من هنا جاءت الحاجة إلى مبادرات وقائية للصحة النفسية تُعزز القدرة على التأقلم والمرونة في الحياة اليومية بما يتجاوز العلاج السريري. وفقاً لأبحاث حديثة، يمكن لبرامج التدريب على الصحة النفسية المصممة جيداً والملائمة للسياق أن تُساعد في الوقاية من المشكلات النفسية أو التخفيف من حدتها إذا تم تطويرها واختبارها وتنفيذها بشكل صحيح (Kjaergaard, et.al, 2025).

من هنا نستنتج أن الأفراد والضباط العاملين بالمؤسسات العسكرية والأمنية أكثر عرضة من غيرهم للصدمات النفسية ووجود تقييم منتظم لحالاتهم النفسية ونشر ثقافة الصحة النفسية بينهم قد يساعد في معالجتهم وعونهم على التخطي السريع وبالتالي استمرارية عملهم وفق الكفاءة التي تتوافق مع ثقة المواطنين بهم.

أسئلة الدراسة

إن السؤال الرئيسي الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو:

- ما مدى فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط في الوظائف القيادية العليا في الأجهزة العسكرية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
وينبثق من هذا السؤال الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما مدى فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية في الكشف عن الكفاءات القيادية للضباط في المواقف الميدانية والأزمات الأمنية؟
- ما طبيعة العلاقة بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية ومستوى الأداء القيادي الفعلي للضباط في مواقع القيادة العليا؟
- ما الفرق بين فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية تبعاً لنوع الجهاز (عسكري/أمني) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- ما الفرق بين فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية تبعاً للنوع (ذكر/أنثى) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الاختبارات النفسية والسلوكية في تقييم القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية؟
- ما متطلبات تطوير وتكييف الاختبارات النفسية والسلوكية بما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

أهداف الدراسة

أهداف الدراسة هي على النحو التالي:

- التعرف على فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط في الوظائف القيادية العليا في الأجهزة العسكرية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- التعرف على مدى فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية في الكشف عن الكفاءات القيادية للضباط في المواقف الميدانية والأزمات الأمنية
- معرفة طبيعة العلاقة بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية ومستوى الأداء القيادي الفعلي للضباط في مواقع القيادة العليا
- التعرف على الفرق بين فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية تبعاً لنوع الجهاز (عسكري/أمني) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- التعرف على فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية تبعاً للنوع (ذكر/أنثى) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- معرفة أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الاختبارات النفسية والسلوكية في تقييم القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية
- التعرف على المتطلبات التي ستساعد على تطوير وتكييف الاختبارات النفسية والسلوكية بما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أهمية الدراسة

الأهمية التطبيقية: تأتي الأهمية التطبيقية للدراسة كونها تحاول المساهمة حل المشكلات النفسية القائمة بين القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسد بعض الفجوات النفسية التي يعاني منها هؤلاء القادة. كما أن هذا البحث يعتبر أداة فعالة لحل المشكلات النفسية المعقدة التي يواجهها هؤلاء القادة ويعمل على تحسين جودة حياتهم من خلال تحويل المعرفة النظرية إلى حلول وتطبيقات ملموسة تعالج مشاكل نفسية واقعية. كما أن هذا البحث يساهم في التنمية المستدامة من خلال توفير توصيات ورؤى جديدة وتوفير بيانات ومعلومات لدعم القرارات الأمنية والعسكرية، كما يشجع هذا القطاع على مواكبة التطورات المتسارعة في مجالاتهم.

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها تساهم في خلق ثقافة ومعرفة جديدة وتساهم في رفع مستوى الوعي العام حول أهمية تطبيق الاختبارات النفسية والسلوكية في سبيل رفع كفاءة القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية وتزود المهتمين والباحثين بمعلومات حديثة. كما تم من خلال هذه الدراسة تناول موضوع جديد لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل كاف مما يثري الأدبيات العلمية ويصبح مرجع للدراسات اللاحقة وجزءاً من المعرفة العامة. قدم هذا البحث كذلك معرفة ومعلومات جديدة ساهمت في فهم أعمق للظواهر النفسية والسلوكية التي يعاني منها الأشخاص الذي يعملون في الوظائف القيادية العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل الجانب النفسي للقيادات الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفهم أسبابها وتحليل العلاقة القائمة بين الجانب النفسي للقائد العسكري والأمني والكفاءة القيادية، بهدف الوصول إلى نتائج وتفسيرات واستنتاجات عميقة تساعد متخذي القرار العسكري والأمني للتعامل مع التحديات النفسية التي تواجه العسكريين بمرونة وشمولية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الاختبارات النفسية والسلوكية

1. تعريف الاختبارات النفسية والسلوكية

الاختبارات النفسية والسلوكية، هي اختبارات تستخدم لتحديد السلوك النفسي والجسدي والقدرات والمشاكل، وللتنبؤ بالأداء النفسي للفرد. يشير مصطلح "الاختبار" إلى أي وسيلة والتي غالباً ما تكون مصممة بشكل رسومات تُستخدم للكشف عن استجابات يمكن ربطها بالسلوك البشري في سياقات معينة، وللتنبؤ بسلوك مستقبلية مثل النجاح الدراسي، يُطلق على هذا النوع من الاختبارات "اختبار القدرات". أما عند استخدامه لتقييم المهارات الأكاديمية أو المهنية، فيمكن تسميته "اختبار التحصيل". في أماكن مثل مراكز إعادة التأهيل، وعيادات الصحة النفسية، والمستشفيات النفسية، قد تكون الاختبارات النفسية والسلوكية مفيدة في تشخيص السلوكيات غير السوية والكشف عنها. وقد استخدمت القطاعات الخاصة والحكومية الاختبارات النفسية والسلوكية بكثرة لاختبار كفاءة الموظفين. كما يعتمد الباحثون الأكاديميون غالباً على هذه الاختبارات

لترجمة المفاهيم النظرية مثل الذكاء إلى مقاييس عملية قابلة للتطبيق (Fiske and Adkind, 2024)

تُعد هذه الاختبارات أداة قيمة تساعد أخصائي الصحة النفسية على فهم أعمق لأفكار الفرد ومشاعره وسلوكياته. هذه المعلومات ضرورية لوضع خطط علاجية مخصصة تراعي الاحتياجات الفريدة لكل عميل. تشمل الاختبارات النفسية مجموعة متنوعة من الاختبارات السريرية، بما في ذلك التقييمات النفسية والمقاييس المعيارية. صُممت هذه الاختبارات لتقييم الأداء المعرفي والعاطفي والسلوكي للفرد بطريقة منظمة وموضوعية. قد تتضمن التقييمات النفسية مقابلات واستبيانات وملاحظات، بينما تشمل المقاييس المعيارية مقاييس وقوائم معتمدة تُتيح المقارنة بين الأفراد. باستخدام الاختبارات النفسية، يستطيع الأخصائي النفسي تحديد اضطرابات الصحة النفسية بدقة ووضع استراتيجيات علاجية. علاوة على ذلك، تُساعد الاختبارات النفسية في تتبع التقدم بمرور الوقت، مما يُتيح تعديل خطط العلاج حسب الحاجة. الهدف الرئيسي للاختبارات النفسية والسلوكية هو تمكين الأفراد من التغلب على التحديات وتحقيق تغيير دائم من خلال رعاية شاملة وقائمة على الأدلة (Cognitive Behavior Institute, 2025)

وعليه تعرف الباحثة الاختبارات النفسية والسلوكية على أنها أداة بالغة الأهمية لفهم وتشخيص وعلاج المشكلات النفسية لدى الأفراد. فالاختبارات النفسية والسلوكية عملية شاملة تتضمن مجموعة متنوعة من التقنيات لتقييم سلوك الشخص وشخصيته وقدراته المعرفية وسماته النفسية الأخرى. تُقدم هذه العملية رؤى قيمة تساعد الأفراد على تحسين صحتهم

النفسية ورفاهيتهم بشكل عام. التقييم النفسي والسلوكي هو أسلوب يستخدمه الأخصائي النفسي لقياس سلوك العميل وملاحظته للوصول إلى التشخيص وتوجيه العلاج. ويتضمن تقييماً منهجياً باستخدام أدوات وتقنيات متنوعة، كالاختبارات والمقابلات والملاحظات ودراسات الحالة، لجمع معلومات حول الصحة النفسية للشخص ووظائفه. تُصمم هذه التقييمات خصيصاً لمعالجة أسئلة أو مخاوف محددة تتعلق بالحالة النفسية للعميل، وتُستخدم في بيئات متنوعة، تشمل البيئات السريرية والتعليمية والتنظيمية.

2. أهداف وأهمية الاختبارات النفسية والسلوكية

في عالمنا سريع الخطى، باتت الصحة النفسية مصدر قلق بالغ للكثيرين. يعاني واحد من كل خمسة وعشرين بالغاً في الولايات المتحدة من مرض نفسي، بما في ذلك الفصام، والاضطراب ثنائي القطب، والاكتئاب الحاد. مع ذلك، حتى بالنسبة لمن لم يُشخص لديهم أي مرض نفسي، فإن ضغوطات الحياة اليومية قد تؤدي إلى القلق والاكتئاب ومشاكل نفسية أخرى. تعتبر الاختبارات النفسية والسلوكية أداة فعالة لمساعدة الأفراد على فهم صحتهم النفسية وإدارتها بشكل أفضل (Cognitive Behavior Institute, 2025).

أجريت دراسة (خلف، 2025) بعنوان الضغوط النفسية للعمل وعلاقتها بالاستمتاع بالحياة لدى أساتذة الجامعة للتعرف على العلاقة الارتباطية بين الضغوط النفسية للعمل والاستمتاع بالحياة، إذ يواجه الأستاذ الجامعي ضغوطاً كثيرة أثناء قيامه بمهامه الأكاديمية والمهنية. أهم ما توصلت له نتائج الدراسة، أن الضغوط المزمنة تؤدي إلى استنزاف نفسي وحرق وظيفي الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء والكفاءة الوظيفية. كما أكدت الدراسة على أن زيادة الضغوط أثناء العمل يساعد في تقليل مستوى الاستمتاع بالحياة والعكس صحيح. أوصت الدراسة بضرورة تخفيف الأعباء الوظيفية للمدرس الجامعي من خلال تقليل الأعباء الإدارية، وإعادة توزيع المهام الوظيفية مع التركيز على تحسين بيئة العمل لضمان ظروف مهنية محفزة وداعمة وتعزيز التوازن الشخصي والوظيفي. أوصت الدراسة كذلك بضرورة تطوير برامج دعم نفسي للمدرس الجامعي وضرورة إشراك الأستاذ الجامعي في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الأكاديمية لتعزيز شعور التمكين لديهم.

من خلال استخدام هذه الاختبارات، يستطيع أخصائيو الصحة النفسية الحصول على معلومات قيمة حول أفكار الشخص ومشاعره وسلوكياته وحالته العامة. ويمكن استخدام هذه المعلومات لوضع خطط علاجية مخصصة تُعالج مشاكل محددة وتُعزز الصحة النفسية الشاملة (Cognitive Behavior Institute, 2025).

فقد هدفت دراسة (Aleshchenko & Kokun, 2025) بعنوان الدعم النفسي للأفراد العسكريين في ظروف القتال: التحديات المعاصرة للنظر للمشاكل الملحة المتعلقة بالدعم النفسي للعسكريين في ظروف القتال، مع التركيز على ضغوط القتال، والإرهاق العاطفي، واضطراب ما بعد الصدمة، وغيرها من التداعيات النفسية للحرب. وركزت على فهم التحديات الرئيسية التي يواجهها العسكريون أثناء المهام القتالية، وتقديم التوجهات الرئيسية لتحسين نظام الدعم النفسي للعسكريين كتحديث مناهج التدريب النفسي لهيئة القيادة، وتطبيق التقنيات الرقمية في الدعم النفسي، وتوسيع نطاق جهود الإعلام والتوعية، وتطوير شبكة دعم نفسي للأزمات. أكدت نتائج الدراسة على ضرورة إجراء إصلاح شامل لنظام الدعم المعنوي والنفسي في القوات المسلحة الأوكرانية، داعية إلى الانتقال نحو تقديم دعم نفسي متكامل للعسكريين. أوصت

الدراسة بضرورة تبني أساليب جديدة لرصد الحالة النفسية والعاطفية للعسكريين باستخدام المنصات الرقمية، وأنظمة التشخيص الآلية، وتطبيقات الهواتف المحمولة.

من خلال توفير فهم شامل للعالم الداخلي للفرد، يمكن أن تكون الاختبارات النفسية أداة فعالة في تعزيز الصحة النفسية. ومن خلال هذه التقييمات، يستطيع أخصائيو الصحة النفسية فعل ما يلي (Cognitive Behavior Institute, 2025)

- تحديد المشكلات الكامنة: تساعد الاختبارات النفسية في تحديد المشكلات الكامنة التي قد تُسهم في تحديات الصحة النفسية، مثل الحالات غير المشخصة أو التجارب المؤلمة.

- وضع خطط علاجية مخصصة: من خلال فهم أعمق لأفكار الشخص ومشاعره وسلوكياته، يستطيع أخصائيو الصحة النفسية وضع خطط علاجية مخصصة تستهدف مشكلات محددة وتعزز الصحة العامة.

- متابعة التقدم: يمكن أيضاً استخدام الاختبارات النفسية الدورية كأداة لمتابعة التقدم بمرور الوقت وإجراء التعديلات اللازمة على خطط العلاج.

- الحد من الوصمة الاجتماعية والحكم الذاتي: من خلال توفير نهج موضوعي قائم على البيانات لفهم الصحة النفسية، يمكن أن تساعد الاختبارات النفسية في الحد من الوصمة الاجتماعية والحكم الذاتي المرتبطين غالباً بطلب المساعدة في مواجهة تحديات الصحة النفسية.

أجريت دراسة (الجندي، 2023) بعنوان تأثير صدمات العمل داخل المؤسسات الإعلامية على سلامة الصحة النفسية والجسدية للإعلاميين والصحفيين المصريين: دراسة تطبيقية التي هدفت للتعرف على أنواع الضغوط المهنية التي يعاني منها الإعلاميون المصريون وقياس مدى تأثيرها على صحتهم النفسية والجسدية، كما هدفت للتعرف على تأثير هذه الضغوط على حياتهم الاجتماعية ومستوى الأداء المهني لديهم، وتسليط الضوء على دور المؤسسات الدولية المهنية في حماية الإعلاميين والصحفيين المصريين من العنف النفسي وحمايتهم من الصدمات النفسية. استخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالموضوع. تلخصت نتائج الدراسة في أن هناك ضغوطاً يتعرض لها الإعلاميون والصحفيون المصريون داخل المؤسسات الإعلامية وأكثرها هي عدم الاهتمام بالكفاءات وتوظيف القيادات غير مؤهلة وتقديم رواتب غير مرضية مع غياب المعايير الواضحة للتقدم الوظيفي. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن أغلب الإعلاميين الذين تمت عليهم الدراسة يعانون من الضيق والكآبة والحزن والغضب وقلة النوم، كما أنهم يعانون من الصداع وألم في القولون، بالإضافة إلى قلة إبداعهم في بيئة العمل وقلة الإنتاجية. أوصت الدراسة بضرورة وضع بروتوكول للصحة النفسية داخل المؤسسات الإعلامية المصرية، وضرورة تعيين قيادات على قدر كافٍ من الاتزان النفسي واستضافة خبراء زائرين لنقل خبراتهم.

يُعد التقييم النفسي أداة مثالية للأفراد في مختلف مراحل حياتهم وظروفهم، فهو يُشكل أداة بالغة الأهمية لمن يعانون مما يلي (Cognitive Behavior Institute, 2025)

- ضعف التحصيل الدراسي: لا سيما في مجالات محددة كالرياضيات أو القراءة، حيث لم يتم تحديد السبب الجذري بوضوح من خلال وسائل أخرى.

- صعوبات في الوظائف التنفيذية: بما في ذلك صعوبات الانتباه أو الذاكرة أو التحفيز، خاصة عندما لا يحدد مقدمو الرعاية الصحية الآخرون هذه المشكلات.
- صعوبات في المهارات الاجتماعية أو تأخر في النمو: للأفراد الذين يواجهون صعوبة في التفاعل الاجتماعي أو الذين يعانون من تأخر في مراحل نموهم.
- حالات تُعيق التقدم العلاجي: الحالات التي تُعيق فيها سمات الشخصية أو الصدمات النفسية أو غيرها من التعقيدات التقدم في خطط العلاج الحالية.
- احتياجات الأدوية النفسية: مثل الأفراد الذين لا يستجيبون للأدوية الموصوفة أو الذين يحتاجون إلى تقييم رسمي لاضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط قبل البدء بتناول الأدوية المنشطة.
- متطلبات التسهيلات المدرسية: أولئك الذين يحتاجون إلى تقييم نفسي مُحدث للتأهل للحصول على تسهيلات أو تجديدها في بيئة تعليمية.
- الاختبارات السابقة القديمة: عندما تعتبر التقييمات النفسية السابقة قديمة، هناك حاجة لتحديث هذه التقييمات لتوجيه خطط العلاج الحالية.

قد تمت دراسة (المقرن، 2024) بعنوان العلاقة بين المناعة النفسية الاجتماعية وإجهاد العمل لدى المرأة السعودية العاملة التي هدفت للتعرف على العلاقة بين المناعة النفسية الاجتماعية وإجهاد العمل للمرأة السعودية العاملة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي لجمع البيانات وتحليلها. توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى المناعة النفسية الاجتماعية للمرأة السعودية وفقاً للسيدات السعوديات المشاركات في الاستبانة كان مرتفعاً، وأن الإجهاد النفسي التي تعاني منه في بيئة العمل بدرجة متوسطة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين الإجهاد النفسي في بيئة العمل والمناعة النفسية الاجتماعية. في إطار النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تقديم برامج دعم نفسي للمرأة السعودية العاملة، وتشجيع المرأة السعودية على التنمية الذاتية من خلال تعلم إدارة الوقت والتنظيم الفعال.

ومن هنا ترى الباحثة أن الاختبارات النفسية والسلوكية تُعتبر أدوات تشخيصية وتقييمية بالغة الأهمية، يستخدمها المختصون لقياس السمات المعرفية والعاطفية والشخصية. فهي تُحدد الأسباب الجذرية للسلوك، وتُساهم في وضع خطط علاجية مخصصة، وتُساعد في التوجيه التعليمي والمهني، وتُوفر بيانات موضوعية للبحوث. وتكمن أهميتها الأساسية في تعزيز الوعي الذاتي، وتحسين نتائج الصحة النفسية، والتنبؤ بالسلوك المستقبلي. الأهداف الرئيسية للاختبارات النفسية والسلوكية تتلخص في الدقة التشخيصية لتحديد حالات الصحة النفسية للفرد مثل القلق، والاكتئاب، واضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، وتخطيط العلاج وتوجيه التدخلات العلاجية المصممة خصيصاً لكل فرد، تقييم القدرات المعرفية وقياس الذكاء والذاكرة ومهارات حل المشكلات، توقع السلوك والتنبؤ بكيفية تصرف الفرد في مواقف محددة، التوجيه التعليمي والمهني وتحديد صعوبات التعلم، والموهبة، أو الاستعداد المهني، وأخيراً فهم الذات وتقديم رؤى حول سمات الشخصية لتحقيق النمو الشخصي.

3. النظريات الخاصة بالاختبارات النفسية والسلوكية

الاختبارات النفسية والسلوكية تعتبر في عصرنا الحالي أحد الأدوات المستخدمة لقياس السلوك البشري والقدرات العقلية كمستوى الذكاء ونمط الشخصية، كما أنها تستخدم لتقييم مستوى صحة الفرد النفسية. ساعدت هذه الاختبارات في فهم توجهات الأفراد وفهم التحديات وتحديد المشاكل التي تعرقل نموهم. ومن أشهر هذه الاختبارات اختبارات الاكتئاب، والقلق واختبار فرط الحركة وتشتت الانتباه ADHD واختبارات الشخصية MBTI واختبارات الذكاء IQ. كما تعمل هذه الاختبارات على تقييم الوظائف الإدراكية المعقدة وتقييم سلوك الأفراد في مواقف مختلفة وتقييم القدرات الإدراكية.

من أشهر النظريات التي اهتمت بدراسة السلوك هي النظرية السلوكية Behaviorism، وهي نظرية أساسية في الاختبارات السلوكية التي تهدف لتعلم مهارات وسلوكيات جديدة. ويمكننا فهم النظرية السلوكية فهمًا أساسيًا من خلال دراسة تاريخ أربعة من أبرز علماء النفس الذين ساهموا في تطويرها: إيفان بافلوف، وإدوارد ثورنديك، وجون ب. واتسون، وب. ف. سكينر. لم يطور كلٌ منهم مبادئ السلوكية بمعزل عن الآخر، بل اعتمد كلٌ منهم على أعمال الآخر. يُعتبر إدوارد لي ثورنديك أول من درس الإشراف الإجرائي، أو التعلم من عواقب السلوكيات. وقد برهن على هذا المبدأ من خلال دراسة المدة التي تستغرقها حيوانات مختلفة للضغط على رافعة للحصول على الطعام كمكافأة لحل لغز. كما كان رائدًا في قانون التأثير، الذي يقدم نظرية حول كيفية تعلم السلوك وتعزيزه. إحدى التجارب التي أجراها ثورنديك سُميت "تجربة صندوق الألغاز"، وهي مشابهة لتجربة "الفأر في المناهة" الكلاسيكية. في هذه التجربة، وضع ثورنديك قطعة في صندوق مع قطعة طعام على سطحه الخارجي، وحدد الوقت الذي استغرقته القطة للضغط على الرافعة لفتح الصندوق والحصول على الطعام. في أول مرتين أو ثلاث مرات وُضعت فيها كل قطعة في الصندوق، كان هناك فرق طفيف في الوقت الذي استغرقته لفتح الصندوق، لكن التجارب اللاحقة أظهرت انخفاضًا ملحوظًا في الوقت حيث تعلمت كل قطة أن الرافعة نفسها ستفتح الصندوق باستمرار. ومن أهم مساهمات ثورنديك في هذا المجال عمله في ريادة قانون التأثير. ينص هذا القانون على أن السلوك الذي تتبعه نتائج إيجابية من المرجح أن يتكرر، وأن أي سلوك ذي نتائج سلبية سيتوقف تدريجيًا مع مرور الوقت. وقد دعمت تجارب ثورنديك على صندوق الألغاز هذا الاعتقاد: إذ تم تكييف الحيوانات لأداء مهام متكررة بمجرد حصولها على مكافآت. تُشكل نظريتا ثورنديك الرئيسيتان أساسًا لكثير من الدراسات السلوكية وعلم النفس على الحيوانات حتى يومنا هذا. تدعم نتائجها، التي تُفيد بأن الحيوانات يمكنها تعلم الضغط على الرافعات والأزرار للحصول على الطعام، العديد من أنواع الدراسات الحيوانية المختلفة التي استكشفت سلوكيات أخرى، وأنشأت الإطار الحديث لأوجه التشابه المفترضة بين استجابات الحيوانات واستجابات البشر (إنجلترا، ١٩٧٠).

النظرية الإسقاطية Projective Theories هي كذلك أحد النظريات المستخدمة في الاختبارات النفسية والسلوكية. تستخدم هذه النظرية اختبارات إسقاطية تقدم للمفحوص مثيرات غير منظمة وبناء على استجابته يتم اكتشاف صراعاته الداخلية ومكونات شخصيته الخفية. فالنظرية الإسقاطية تعتمد على فكرة أن الأشخاص يسعون لأسقاط مشاعرهم ودوافعهم اللاواعية على محفزات غامضة ومجهولة لتفسيرها وفهمها، وتعد عملية الإسقاط الذي يقوم بها هؤلاء الأفراد عملية دفاعية نفسية لتخفيف من حدة القلق من خلال أسناد ما هو غير مقبول لشخص أو ظرف أو أمر آخر (شافر، ٢٠١٥).



اختبار رورشاخ، اختبار هولتزمان، اختبار الإدراك الموضوعي، اختبار السلوك، واختبار دراسة خط اليد وغيرها هم من أنواع الاختبارات الإسقاطية (الشبول، ٢٠٢٢). اختبار رورشاخ، حيث يستخدم الخبراء اختبار رورشاخ ليقع الحبر بكثرة لأغراض الاختبارات الإسقاطية. في هذا الاختبار، تُرسم بقع حبر مختلفة بشكل متماثل، ولكن في وضع غير منتظم. ثم يُسأل الشخص عما يراه في هذه البقع. يحصل على إجابات مختلفة من هذا الاختبار، ثم تُحلل الإجابة مع مراعاة معايير مختلفة. يتحقق الخبراء من الوقت الذي استغرقه الشخص للإجابة، وما قاله عن بقع الحبر، وهو أهم جانب تم التطرق إليه. فإذا رأى الشخص مثلاً صورةً مخيفة، فإنه يفترض أنه يعاني من جنون العظمة (Reddy, 2025)

اختبار هولتزمان لبقع الحبر، يُعد اختبار هولتزمان أحد أشكال اختبار رورشاخ. الصور المستخدمة للمستجيب هنا أكثر بكثير من الاختبار السابق. الفرق الرئيسي بين الاختبارين هو أن التقييم الموضوعي في هذا الاختبار تحديداً أكثر أهمية، حيث يتحقق الخبراء فعلياً من وقت رد فعل الفرد أثناء اختبار بقع الحبر العظمة (Reddy, 2025). اختبار الإدراك الموضوعي، يُعد هذا الاختبار اختباراً شائعاً آخر، ويُعرف أكثر باسم اختبار TAT. في هذا النوع من الاختبارات، يُطلب من الفرد النظر إلى مشاهد مختلفة غامضة. يُمنح المستجيب وقتاً لتحليل المشاهد وفهم جوانب مختلفة من الصورة أو المشهد العظمة (Reddy, 2025). اختبار السلوك، يُطلب من المفحوص تقديم معلومات حول نوع الصورة المعروضة، مثل الشخصيات، ومشاعرها، أو سؤاله عما سيحدث لاحقاً. يتحقق الخبراء من هذه الإجابات، ويتوصلون إلى استنتاجات، وبالتالي فهم الحالة النفسية للشخص العظمة (Reddy, 2025)

والنظرية الأخيرة المعنية بتصميم الاختبارات النفسية وتقييمها هي نظرية القياس النفسي Psychometric Theory وتشمل نظرية الاختبار الكلاسيكية، نظرية الاستجابة للبند، والاختبار التكيفي، وتُستخدم الاختبارات النفسية لقياس ذكاء الفرد وشخصيته، وإمكانياته، وقدراته، وسلوكه. وهي مصممة لإظهار مدى ملاءمة الشخص لدور معين بناءً على أدائه، كما تُظهر خصائصه الشخصية، واستعداداته/قدراته المعرفية، ومهاراته في التفكير النقدي. وهناك نوعان رئيسيان من هذه الاختبارات: اختبارات الشخصية واختبارات القدرات (Maddocks, 2019). تُقيّم اختبارات الشخصية عوامل عديدة، مثل دوافعك وقيمك واهتمامك العام بأمور معينة، لمعرفة مدى ملاءمتها لثقافة عمل معينة. تتنوع اختبارات الشخصية بشكل كبير، بما في ذلك اختبارات مثل مؤشرات مايرز-بريغز التي تُقسّم الأشخاص إلى 16 فئة شخصية رئيسية (Unidirect, 2025). بينما تُركز اختبارات القدرات على استكشاف مهاراتك في التفكير وعقليتك للوظيفة التي تتقدم لها. لتحسين مهاراتك في اختبارات القدرات، وعلى الفرد التدريب كثيراً عليها حتى يتقنها ويتمكن من الإجابة على الأسئلة بشكل صحيح (Unidirect, 2025). هذه الاختبارات تشمل التفكير العددي واللفظي، والتحليل البياني، والتحقق من الأخطاء في العمل، ولقد أصبحت هذه الاختبارات شائعة الاستخدام كجزء من عملية المقابلة، وتُستخدم غالباً في برامج الدراسات العليا (Unidirect, 2025).

من خلال العرض السابق للنظريات العلمية، ترى الباحثة أن النظريات النفسية هي أفكار قائمة على الحقائق تصف ظاهرة من ظواهر السلوك البشري، تستند هذه النظريات إلى فرضية مدعومة بالأدلة. ولذا، فإن العنصرين الأساسيين للنظرية النفسية هما: أن تصف سلوكاً ما، وأن تتنبأ بسلوكيات مستقبلية. تنبثق بعض أشهر النظريات النفسية من منظورات



فروع مختلفة في علم النفس، حيث يمثل كل فرع منها طريقة مختلفة لفهم العقل البشري وسلوكه. وهذا لا يعني أن أي نظرية معينة "صحيحة" أو أفضل من غيرها، بل يعني فقط وجود مناهج متنوعة لفهم وتفسير وتوقع كيفية تفكير الناس وتصرفهم.

الكفاءة القيادية

1. تعريف الكفاءة القيادية

في كثير من الأحيان، يعتمد نجاح أي شركة في المستقبل على كفاءة قادتها. وتتمثل الخطة المستدامة لتحقيق النجاح على المدى الطويل في بناء كوادر قيادية مؤهلة. ويبدأ ذلك بفهم ماهية الكفاءات القيادية. فقد أشار تقرير "حالة الكفاءات لعام 2024" إلى أن ثلاثة أرباع المؤسسات (75.4%) تستخدم الكفاءات القيادية لتوظيف وتطوير قادة أكفاء. وبينما تُعد القيادة القوية ضرورية لنجاح الأعمال، إلا أن العديد من القادة يُقَصِّرون في حق موظفيهم. فنصف الموظفين لا يثقون بقدرة مديرهم على قيادة فرقهم نحو النجاح خلال العامين المقبلين. وعندما يفتقر الموظفون إلى الثقة بقادتهم، يتضاءل تركيزهم وحماسهم. وفي النهاية، ستتحمل الشركات التي لا تُنَبِّي قادة أكفاء ثمن انخفاض الروح المعنوية لموظفيها. ويمكن لتطوير الكفاءات القيادية وتطبيقها أن يساعد المؤسسات على بناء ثقافة مؤسسية قوية تُحقق النجاح (Kragt and Day, 2020)

تُعرّف الكفاءات بأنها المعارف والمهارات والقدرات والسمات المحددة من حيث السلوكيات، اللازمة للنجاح في وظيفة محددة. وتوجد ثلاثة أنواع من الكفاءات: الكفاءات الأساسية، والكفاءات القيادية، والكفاءات الوظيفية. تشير الكفاءات القيادية إلى العوامل التي تُساهم في جوهر القائد الفعال، وتشمل هذه العوامل كيفية قيادة المؤسسة، وقيادة الآخرين، وقيادة الذات. تُعد بعض الكفاءات القيادية ضرورية في مختلف الأدوار والمؤسسات، ولكن ينبغي لكل مؤسسة أن تُحدد الكفاءات المطلوبة من فريق قيادتها لتحقيق ميزة تنافسية. ويُعد تحديد الكفاءات القيادية المهمة للعمل أمراً بالغ الأهمية، ويمكن للمؤسسات تحقيق ذلك من خلال وضع إطار عمل للكفاءات. إطار عمل الكفاءات يعمل على تحديد الكفاءات (الأساسية، والقيادية، والوظيفية) المطلوبة في كل دور داخل مؤسستك، فلكل دور خصوصيته، ويحتاج إلى مجموعة فرعية محددة من المهارات والقدرات. وبعد استطلاع آراء الأشخاص الرئيسيين، قد يكتشف صاحب العمل أن كل دور قيادي يحتاج إلى مجموعة مختلفة من الكفاءات القيادية. تشترك جميع الأدوار في المؤسسة في نفس الكفاءات الأساسية، ولكن ينبغي أن تكون الكفاءات القيادية والوظيفية خاصة بكل دور (Kragt and Day, 2020)

تري الباحثة أن الكفاءة القيادية هي مجموعة من المعارف والمهارات والسلوكيات والسمات القابلة للقياس والملاحظة والتطوير، والتي تُمكن القائد من القيادة بفعالية. وتركز هذه الكفاءات على توجيه الفرق، وتحقيق النتائج، وتعزيز نجاح المؤسسة. وهي أساسية لتحديد معايير الأداء العالي، وتوجيه تطوير القيادة، وتحديد القادة المحتملين. فالكفاءة القيادية عبارة عن مزيج من المعرفة والمهارات والسلوكيات والسمات الشخصية، سلوكيات عملية يمكن ملاحظتها وقياسها في بيئة العمل. الكفاءات القيادية هي على عكس سمات الشخصية الثابتة، يمكن اكتساب هذه الكفاءات وتطويرها بمرور الوقت من خلال التدريب والخبرة. وتشتمل عموماً ثلاث مجالات رئيسية: قيادة المنظمة، وقيادة الآخرين، وقيادة الذات.

2. أهمية تطوير الكفاءة القيادية

تتعدد فوائد تطوير الكفاءات القيادية، فبالإضافة إلى اكتساب الأفراد المهارات اللازمة للتعامل بفعالية مع تعقيدات السوق العالمية، تستفيد المؤسسات أيضاً مما يلي (Salimimoghadam, et.al, 2023)

-تحسين القيادة: يزود تطوير الكفاءات القيادية القادة بالمهارات والمعرفة والقدرات اللازمة لقيادة فرق متنوعة وتحقيق النجاح المؤسسي على مستوى العالم.

-تعزيز الذكاء الثقافي: تعزز الكفاءة القيادية الذكاء الثقافي، مما يسمح للقادة بالتعامل بفعالية مع مختلف السياقات الثقافية والتكيف معها.

-زيادة مشاركة الموظفين: يُظهر الاستثمار في تطوير القيادة التزاماً بنمو الموظفين ونجاحهم، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من المشاركة والرضا داخل المؤسسة.

-استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها: من المرجح أن تستقطب المؤسسات التي تولي أولوية لتطوير الكفاءات القيادية أفضل المواهب وتحتفظ بها، مما يسعون إلى فرص النمو وأدوار مليئة بالتحديات.

تشير المهارات إلى مجال العمل، بينما تشمل الكفاءة السلوكيات والمهارات والصفات الشخصية اللازمة للأداء الفعال. في دراسة (سويسي والاحول، ٢٠٢٥) بعنوان دور تنمية الكفاءات البشرية في تحسين الأداء الوظيفي دراسة حالة لقطاع التعليم الأساسي مراقبة التعليم سبها التي هدفت إلى تحليل أثر برامج تنمية الكفاءات البشرية على تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في قطاع مراقبة التعليم سبها. تم اعتماد المنهج التحليلي واستخدام الاستبانة لجمع البيانات حول برامج التنمية البشرية في المؤسسة قيد الدراسة وتحليلها بشكل أدق ودراسة أثرها على الأداء الوظيفي للعاملين. أظهرت نتائج الدراسة أن بعض العوامل التنظيمية والإدارية داخل المؤسسة تعتبر عائق أمام فاعلية برامج التنمية المهنية، مما يستجوب ضرورة المراجعة الدائمة لسياسات المنظمة لضمان تعزيزها لهذه البرامج وبالتالي تعزيز الأداء المؤسسي. أكدت نتائج الدراسة كذلك أن ضعف توافق البرامج التدريبية مع احتياجات العمل يقلل من كفاءة البرامج ويؤثر في فعاليتها. أوصت الدراسة بضرورة إعادة تصميم برامج للتدريب المهني لتلبي احتياجات العاملين، مع تطوير سياسات تعمل على تحسين بيئة العمل وتقليل التحديات الإدارية. كما أوصت الدراسة بضرورة إشراك القيادات الإدارية في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المهنية لضمان الاستدامة.

من خلال تزويد الأفراد بالأدوات والخبرات اللازمة، يمكن للمنظمات أن تعزز وجود جيل من القادة المهرة القادرين على تحقيق النجاح على نطاق عالمي. يمتلك القادة كفاءات أساسية محددة تُعد حاسمة لنجاحهم في قيادة فرق متنوعة والتعامل مع تعقيدات بيئة الأعمال العالمية. تُمكن هذه الكفاءات من الاستجابة بفعالية للتحديات والفرص التي تتيحها العولمة. الكفاءات الأساسية التي تميز القادة هي كالتالي (Abun, et.al, 2023)

-الذكاء الثقافي: يُعد الذكاء الثقافي كفاءة حيوية للقادة. فهو ينطوي على فهم وتقدير السياقات والمعايير والقيم الثقافية المختلفة. يستطيع القادة ذوو الذكاء الثقافي العالي تكييف سلوكهم وأسلوب تواصلهم وقراراتهم للقيادة والتعاون بفعالية مع أفراد من خلفيات ثقافية متنوعة.

- عقلية شاملة: من الكفاءات الأساسية الأخرى التي يجب على القادة امتلاكها لرفع مستوى كفاءتهم امتلاك عقلية شاملة. يُقدر القادة ذوو العقلية الشاملة وجهات النظر والأفكار والخبرات المتنوعة ويتبنونها. إنهم يُهيئون بيئة عمل شاملة تُعزز التعاون والابتكار والشعور بالانتماء بين أعضاء الفريق من مختلف الثقافات والخلفيات.

- الهوية العالمية: يُعد تطوير هوية عالمية أمراً بالغ الأهمية للقادة. تتضمن هذه الكفاءة تعزيز الشعور بالهدف المشترك والوحدة بين الفرق المنتشرة في مختلف المناطق والبلدان. يستطيع القادة ذوو الهوية العالمية الراسخة مواءمة أهداف فرقهم وغاياتها مع الرؤية التنظيمية الشاملة، مما يضمن جهوداً متماسكة ومركزة نحو تحقيق النجاح الدولي.

- المرونة الثقافية: المرونة الثقافية هي القدرة على التكيف والتعامل بمرونة مع مختلف المواقف الثقافية. يستطيع القادة الذين يتمتعون بالمرونة الثقافية تعديل سلوكهم وأسلوب تواصلهم بسرعة عند التفاعل مع أفراد من ثقافات مختلفة، فهم يراعون الفروق الثقافية الدقيقة والعادات، مما يضمن تواصلًا فعالاً وتعاوناً بين الثقافات.

- بناء الشبكات: يُعد بناء الشبكات من الكفاءات الأساسية للقادة. فهم يُدركون أهمية التعاون وتبادل المعرفة عبر الحدود. من خلال بناء شبكات فعالة مع أفراد من مناطق مختلفة ورعايتها، يستطيع القادة الاستفادة من وجهات نظر متنوعة، واكتساب رؤى ثاقبة حول الأسواق المحلية، وتعزيز علاقات هادفة تُساهم في تحقيق النجاح الدولي.

تُظهر النتائج أن الذكاء العاطفي، ومهارات التواصل، والتفكير الاستراتيجي، والقدرة على التكيف، والتمكين، تُساهم بشكل مستمر في نجاح المشاريع في مختلف القطاعات. تُعزز هذه الكفاءات التعاون، ومشاركة أصحاب المصلحة، واتخاذ القرارات في ظل ظروف متغيرة وغير ثابتة، كما تُعزز عوامل التمكين، مثل الثقافات التنظيمية الداعمة، والتواصل الفعال، وسلوكيات القيادة المُحفزة (Sampson and Asonye, 2025)

دراسة (شعبي ويحي، ٢٠٢٥) بعنوان أثر جودة الحياة الوظيفية على الاحتراق الوظيفي: دراسة ميدانية على الموظفين الإداريين في الخطوط الجوية السعودية بمحافظه جدة التي هدفت لمعرفة أثر جودة الحياة الوظيفية المتمثلة في الرواتب، الترقية، العلاقات الاجتماعية، ومشاركة الموظفين في الإدارة على الاحتراق الوظيفي للموظفين الإداريين العاملين في الخطوط السعودية بجدة في المملكة العربية السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات والبيانات حول الموضوع والاستبانة لجمع البيانات من العاملين. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة جودة الحياة لموظفين الخطوط السعودية بجدة مرتفعة، وإن إدارة الخطوط السعودية تحرص على تطبيق إجراءات السلامة والوقاية وتعمل على توفير بيئة عمل آمنة. كما أكدت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة عالية ويسود العمل مناخ تنظيمي يدعم التفاعل والاحترام المتبادل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على رفع مستوى الأداء. أوصت الدراسة بتطوير نظام للحوافز المالية يعتمد على الأداء الوظيفي للعاملين، وتوفير سياسات واضحة للترقي الوظيفي، مع ضرورة توفير برامج تدريبية بشكل مستمر، ومعايير شفافة للتقييم والترقيات. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل التواصل البناء الفعال بين المستويات الإدارية المختلفة.

لا تقتصر فوائد تطوير كفاءات القيادة العالمية على الأفراد في أدوارهم القيادية فحسب، بل تسهم أيضاً في النجاح الشامل للمؤسسة (Salimimoghadam, et.al, 2023)

-تحسين أداء الفريق: يستطيع القادة ذوو مهارات القيادة متعددة الثقافات خلق بيئات شاملة وتعاونية تُعزز فرق العمل عالية الأداء.

-تعزيز الابتكار: يستطيع القادة الذين يتمتعون بعقلية متنوعة وذكاء ثقافي دفع عجلة الابتكار من خلال استلهم الأفكار من مختلف الثقافات ووجهات النظر.

-زيادة فعالية السوق: يستطيع القادة ذوو القدرات القيادية الدولية تصميم استراتيجيات مخصصة لتلبية الاحتياجات والتفضيلات الخاصة بالأسواق المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين فعالية السوق ورضا العملاء.

-تعزيز سمعة المؤسسة: تكتسب المؤسسات ذات القدرات القيادية القوية سمعة طيبة في الحساسية الثقافية والقدرة على التكيف، مما يجذب الأفراد الموهوبين والشركاء من جميع أنحاء العالم.

مما سبق، تعتبر الباحثة أن الكفاءات القيادية أي المهارات والسلوكيات والمعارف اللازمة للقيادة الفعالة أساسية لتحسين أداء المؤسسة، وتعزيز ثقافة إيجابية، وضمان نمو مستدام. فهي تُمكن القادة من تحفيز فرق العمل، وإدارة التغييرات المعقدة، واتخاذ قرارات موضوعية قائمة على البيانات. كما تسهم هذه الكفاءات في تحسين إدارة المواهب وتعزيز مشاركة الموظفين. وهي ترى أن الأسباب الرئيسية لأهمية الكفاءات القيادية تشمل ١. تحسين أداء المؤسسة واستراتيجيتها، حيث إنه يؤثر القادة الأكفاء بشكل مباشر على النتائج من خلال مواءمة أهداف الفريق مع استراتيجيات المؤسسة، وتعزيز الإنتاجية، والتعامل مع بيئات الأعمال المعقدة والمتغيرة ٢. تحسين أداء الفريق وثقافته، يُعزز القادة الأكفاء بيئة عمل إيجابية، ويُحسنون مشاركة الموظفين، ويبنون الثقة، مما يزيد من الإنتاجية والرضا الوظيفي ٣. إدارة التغيير بفعالية، يستطيع القادة ذوو الكفاءات العالية توجيه فرقهم خلال التغييرات التنظيمية السريعة، مما يضمن سلاسة الانتقال وزيادة القدرة على التكيف ٤. تطوير المواهب والتخطيط للتعاقب الوظيفي، توفر أطر الكفاءات هيكلاً واضحاً وموضوعياً لتحديد القادة المحتملين، والتوظيف، والترقية، مما يقلل من التحيز ويضمن وجود كوادر قيادية قوية ٥. اتخاذ القرارات الاستراتيجية، تُمكن الكفاءات القادة من اتخاذ قرارات أفضل، لا سيما عند التعامل مع التحديات متعددة الثقافات أو الفرق العالمية.

3. نظريات الكفاءة القيادية

ومثلما كان هناك نظريات تحدثت عن الاختبارات النفسية والسلوكية والتي تم ذكرها أعلاه، هناك نظريات ركزت على مفهوم معايير الاختيار والتعيين لمختلف المناصب القيادية العليا، وذلك من أجل ضمان سير العمل وفق كفاءة قيادية وإدارية عالية. أن التوظيف للمناصب القيادية العليا تعتمد على عدد من المعايير وهي مزيج من مؤهلات علمية، وسنوات خبرة، ومهارات فنية ومعرفية، وكفاءة قيادية، وسمات شخصية مناسبة. وقد تم استنباط هذه المعايير من نظريات القيادة التالية: النظرية السلوكية في القيادة، نظرية السمات، النظرية الموقفية.



النظرية السلوكية في القيادة Leadership Behavior Models ركزت على سلوك وأسلوب القائد في بيئة العمل، ومن التصنيفات الأكثر تأثيراً في النظرية السلوكية في القيادة هو التصنيف الهرمي للسلوكيات القيادية Hierarchical Taxonomy of Leadership Behaviors المتمثل في النموذج ثلاثي العوامل المقترح من قبل Yukl والذي يركز على وصف السلوكيات المستخدمة من قبل القادة تجاه موظفيهم، وقد تم استخدام هذه السلوكيات كأحد معايير القبول والتعيين في الوظائف القيادية. فمعايير التوظيف للمناصب القيادية العليا وفقاً للنظرية السلوكية هي القيادة الموجهة نحو المهام حيث يتم وضع معايير لقياس الأداء وإنجاز المهام الوظيفية، القيادة الموجهة نحو الأفراد وهنا تتمحور معايير القبول حول العلاقات الإنسانية في بيئة العمل والعمل الجماعي والتحفيز والتشجيع، القيادة الديمقراطية التي توضع معايير يتم من خلالها قياس مدى قابلية القائد لمشاركة الرؤوسين في وضع السياسات وتفويض بعض صلاحيات السلطة لهم، المهارات الفنية والإدارية وهي معايير متعلقة في تطبيق الإجراءات وإتمام المهام وامتلاك المعرفة الفنية والإدارية المناسبة للمنصب، المرونة وهو معايير يتم فيه قياس مقدرة القائد على التكيف مع التغيير ومواجهة مختلف التحديات والظروف الصعبة، الاتصال الفعال والتي تقيس مقدرة القائد على فتح قنوات للتواصل مع الآخرين وبناء علاقات شخصية مبنية على الثقة والاحترام (زبوج، ٢٠٢٢).

نظريات السمات Trait Theory والتي تركز على التعرف على القائد من خلال تحديد السمات والخصائص الثابتة والمستمرة التي تميزه عن غيره، وهذه السمات قد تكون جسدية، فكرية، انفعالية. أحياناً يطلق عليها (نظرية السمة في علم النفس) ظهرت على يد عالم النفس الأمريكي جوردون ويلارد ألبورت عام ١٩٦١م بعد دحض نظرية الرجل العظيم. أوضحت هذه النظرية المتطلبات القيادية والسمات اللازمة لنجاح القائد، والتي ساهمت في نجاح العديد من المؤسسات من خلال وضع المقاييس اللازمة لترشيح واختيار القادة (مجي، ٢٠١٨). نظرية السمات تركز على الخصائص الجسمية للقائد أو الكاريزما من مظهر خارجي وطول ووزن وقوة بدنية، فقد أكد العالم "ماكس فيبر" أن الكاريزما هي التي تحول الفرد العادي لقائد وتساعد في القيام بدوره القيادي بشكل فعال ولها دور رئيسي في جعل الأتباع متفانين وخاضعين لقائدهم (Khan, et.al, 2016). وتستخدم نظرية السمات كذلك للتعرف على الخصائص الإدراكية والمعرفية للقائد كقياس مستوى الذكاء والدهاء ومهارات اللغة والثقافة، والخصائص الشخصية كالثقة بالنفس والشجاعة والحماس واتخاذ القرارات وحل الأزمات ومهارات التواصل والاتصال الفعالة والمرونة، تستخدم أيضاً للتعرف على قيم هذا القائد ومعايير الأخلاقية والاجتماعية (الغيلاني، ٢٠٢٢).

والنظرية القيادية الأخيرة التي تستخدم في قياس معايير تعيين القادة في المناصب القيادية العليا هي نظرية القيادة الموقفية Situational Leadership Theory ويطلق عليها أحياناً بالقيادة الظرفية. ظهرت كرد فعل لنظرية السمات التي ركزت على القائد وصفاته وتجاهلت المواقف والأتباع، وتعتبر من أكثر النظريات شيوعاً وانتشاراً. نظرية القيادة الموقفية جاء بها عالم السلوك ورائد الأعمال الدكتور بول هيرسي ١٩٨٦م، وترى بأنه ليس من الضروري أن تتوفر الخصائص ذاتها في القائد في جميع المواقف، حيث إن المواقف المختلفة تتطلب أنواعاً معينة من السمات القيادية. فالنظرية الموقفية تؤمن بأن القيادة هي وليدة المواقف، وأن المواقف هي التي تكشف القادة الحقيقيين وإمكاناتهم (هيرسي، ٢٠١٨). تعتمد معايير القيادة الموقفية على عدة عوامل متغيرة في ذات الموقف. تتضمن هذه المعايير تحليل موقف القائد بناء على الظروف المحيطة به من طبيعة المهمة وعدد الرؤوسين، ومستوى أدائهم، وكفاءتهم والتزامهم، وتحديد الأساليب القيادية المناسبة والتعامل مع التحديات والضغطات بمرونة واستخدام أساليب قيادية مختلفة بحسب ما تتطلبه الظروف، وتقييم مستوى الموظفين والتزامهم تجاه المهام بوعي

وبفهم لطبيعتهم ولشخصياتهم المختلفة. ومن العوامل الأخرى التي تحدد معايير التعيين وفقا للنظرية الموقفية قوة مركز القائد وما يمتلك من صلاحيات وسلطة رسمية تؤثر في قدرته على توجيه المرؤوسين، والتوجيه والمساندة بما يتناسب مع كل موقف (الجمري، ٢٠١٥)

تري الباحثة أن نظريات الكفاءة القيادية تحدد المهارات والسلوكيات والسمات اللازمة للقيادة الفعالة، والتي تتطور من سمات فطرية إلى قدرات قابلة للتكيف ومكتسبة؛ غالباً ما تجمع النماذج الحديثة بين هذه النظريات لتحديد المهارات الأساسية القابلة للتطبيق للقيادة وهي التفكير الاستشرافي وصياغة رؤية واضحة وملهمة، الانضباط الذاتي والذكاء العاطفي وإدارة السلوكيات والمشاعر الشخصية، التواصل وإدارة النزاعات والتفاعل الفعال مع الآخرين وحل المشكلات، القدرة على التكيف وتعديل أسلوب القيادة بناءً على التغيرات البيئية واحتياجات الفريق، المهارات الفنية والإنسانية وامتلاك المعرفة الوظيفية والقدرة على العمل مع الآخرين.

الإجراءات المنهجية للدراسة

فروض الدراسة

من خلال استقراء التراث النظري والدراسات السابقة وثيقة الصلة بمتغيرات الدراسة، قامت الباحثة بصياغة فروض الدراسة كالتالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية والكفايات القيادية لدى الضباط في المواقف الميدانية والأزمات الأمنية من وجهة نظر القيادات.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية ومستوى الأداء القيادي الفعلي للضباط في مواقع القيادة العليا من وجهة نظر القيادات.
3. توجد معوقات تحدّ من إمكانية تطبيق الاختبارات النفسية والسلوكية لتقييم كفاءة القيادات العليا بالمؤسسات العسكرية والأمنية
4. يسهم تطوير وتكييف الاختبارات النفسية والسلوكية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رفع مستوى دقتها وفعاليتها في تشخيص الكفاءة القيادية للضباط.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط القياديين تُعزى إلى متغير العمر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط القياديين تُعزى إلى متغير المؤهل الدراسي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط القياديين تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى كفاءة الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط القياديين تُعزى إلى نوع الجهاز (عسكري/أممي) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إجراءات الدراسة

أولاً: العينة

تحديد مجتمع وعينة الدراسة: يقصد بمجتمع الدراسة جميع القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ممن يشغلون مناصب إشرافية أو استراتيجية، ولديهم خبرة قيادية لا تقل عن أربع سنوات. ونظرًا لحساسية المجتمع وصعوبة الوصول إليه، لا يمكن استخدام العينة العشوائية البسيطة، وتم اختيار القيادات التي خضعت لاختبارات نفسية أو سلوكية وتشغل مناصب فعلية ولديها خبرة في العمليات، وهي عينة قصدية، وتم توزيع الاستبيان على (100) مشارك واستردت الباحثة (61) استبانة صالحة ومكتملة.

اختيار عينة الدراسة: تم تطبيق أداة الدراسة على عدد (61) مشارك. وبيان ذلك كالتالي:

الجدول (1) وصف لعينة الدراسة بالنسبة للعمر

النسبة	العدد	العمر
41%	25	25 – 30 سنة
39%	24	من 31-39 سنة
20%	12	أكثر من 40 سنة
100%	61	الإجمالي

الجدول (2) وصف لعينة الدراسة بالنسبة لسنوات الخبرة

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
20%	12	(5-10)
59%	36	(11-20)
21%	13	(21-30)
100	61	الإجمالي

جدول (3) وصف لعينة الدراسة بالنسبة لنوع الجهاز

النسبة	العدد	نوع الجهاز
60.7%	37	أممي
39.3%	24	عسكري
100	61	الإجمالي

جدول (4) وصف لعينة الدراسة بالنسبة للنوع

النسبة	العدد	الجنس
%29	18	أنثى
%71	43	ذكر
100	61	الإجمالي

جدول (5) وصف لعينة الدراسة بالنسبة للمستوى التعليمي

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
%25	15	مؤهل عالي
%36	22	دبلوما
%26	16	ماجستير
%13	8	دكتوراه
%100	61	الإجمالي

ثانيًا: أدوات الدراسة

بناء الاستبانة:

تحديد هدف الاستبانة: يمثل هدف الاستبانة معرفة دور الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة القيادات العليا في الأجهزة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تحديد محاور الاستبانة: في هذه الخطوة تم تحديد محاور الاستبانة في ضوء محاور الدراسة النظرية والدراسات السابقة والبحوث المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، وهي على النحو التالي:

أولاً: دور الاختبارات النفسية في قياس الكفايات القيادية لدى الضباط في المواقف الميدانية والأزمات الأمنية

يشير هذا البعد إلى مدى إسهام أدوات القياس النفسي في الكشف عن السمات والانفعالات والخصائص الشخصية المرتبطة بالكفاءة القيادية في البيئات الأمنية والعسكرية عالية المخاطر.

ثانيًا: دور الاختبارات السلوكية في قياس مستوى الأداء القيادي الفعلي للضباط في مواقع القيادة العليا

يتناول هذا البعد فاعلية أدوات التقييم السلوكي في قياس السلوك القيادي الفعلي في الواقع العملي، بما يشمل إدارة الأزمات، والتفكير الاستراتيجي، والاتصال، وتنظيم الفرق عالية المخاطر.

ثالثًا: المعوقات والمشكلات المرتبطة بتطبيق الاختبارات النفسية والسلوكية

يقيس هذا البعد التحديات التنظيمية والفنية والثقافية التي قد تحد من فاعلية تطبيق أدوات التقييم النفسي والسلوكي في المؤسسات الأمنية والعسكرية..

رابعاً: سبل تطوير الاختبارات النفسية والسلوكية لقياس كفاءة القيادات العليا

يركز هذا البعد على الآليات والإجراءات المقترحة لتعزيز دقة وموضوعية أدوات القياس النفسي والسلوكي في تقييم القيادات العليا.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: اختبار صحة الفرض الأول

تشير النتيجة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية والكفايات القيادية لدى الضباط في المواقف الميدانية والأزمات الأمنية، إلا أن مستوى هذه العلاقة جاء في حدود «إلى حد ما» من وجهة نظر القيادات. ويعكس ذلك اعترافاً بأهمية أدوات القياس النفسي في تفسير جوانب من الكفاءة القيادية، دون أن يُنظر إليها باعتبارها عاملاً حاسماً أو كافياً بمفرده في الحكم على كفاءة الأداء القيادي في بيئات العمليات المعقدة.

كما تعكس النتيجة أن أدوات القياس النفسي تُسهم بدرجة مقبولة في التنبؤ بقدرة القائد على اتخاذ القرار تحت الضغط، والتكيف مع المتغيرات، ورفع مستوى الجاهزية القيادية. غير أن هذا الإسهام لا يصل - وفق وجهة نظر الباحثين - إلى مستوى الاعتماد الكامل عليها كمؤشر نهائي للحكم على جودة القرارات أو فاعلية الأداء في الواقع العملي، الذي يتسم بالتعقيد والتغير السريع، وتشير الدرجة المتوسطة كذلك إلى احتمال وجود فجوة بين المؤشرات النظرية التي تقيسها الاختبارات النفسية وبين متطلبات المواقف الميدانية الفعلية، حيث قد تتداخل متغيرات السياق الأمني، وطبيعة التهديد، وثقافة المؤسسة، والخبرة القيادية السابقة في تحديد مستوى الكفاءة الفعلي.

ثانياً: اختبار صحة الفرض الثاني

وتشير نتائج اختبار الفرض الثاني إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبارات النفسية والسلوكية ومستوى الأداء القيادي الفعلي للضباط في مواقع القيادة العليا من وجهة نظر القيادات، وهو ما يعكس قبولاً علمياً وعملياً لدور أدوات التقييم السلوكي في قياس الكفاءة القيادية الواقعية. فقد أظهرت النتائج أن (90%) من العبارات حققت فروقاً دالة إحصائية لصالح الموافقة عند مستوى دلالة (≥ 0.05) ، في حين جاءت عبارة واحدة فقط في اتجاه الحياد بنسبة (10%)، ولم تسجل أي عبارة في اتجاه عدم الموافقة، الأمر الذي يدل على اتجاه إيجابي واضح نحو فاعلية الاختبارات السلوكية في قياس الأداء القيادي الفعلي.

وتعكس هذه النتيجة قناعة القيادات بأن أدوات التقييم السلوكي تمثل مؤشرات مباشرة للسلوك القيادي في الميدان، لا سيما في مجالات إدارة الأزمات، والتفكير الاستراتيجي، والانضباط المؤسسي، وإدارة الفرق عالية المخاطر.

ثالثاً: اختبار صحة الفرض الثالث

تشير نتائج اختبار الفرض الثالث إلى وجود معوقات تحدّ من إمكانية تطبيق الاختبارات النفسية والسلوكية لتقييم كفاءة القيادات العليا بالمؤسسات العسكرية والأمنية، إلا أن درجة إدراك هذه المعوقات جاءت في مجملها متوسطة. فقد أظهرت النتائج أن (22%) فقط من العبارات جاءت في اتجاه الموافقة الدالة إحصائياً، مقابل (78%) في اتجاه الحياد، مع عدم وجود أي عبارة في اتجاه عدم الموافقة. ويعكس ذلك أن أفراد العينة لا ينكرون وجود معوقات، إلا أنهم لا يرونها مرتفعة الحدة أو معيقة بشكل جوهري لتطبيق الاختبارات.

ويُفسّر ارتفاع نسبة الحياد بأن القيادات قد تدرك وجود تحديات تنظيمية وفنية، لكنها لا تعتبرها عوائق قاطعة تحول دون استخدام الاختبارات النفسية والسلوكية. فقد ترتبط بعض المعوقات – مثل نقص الكوادر المتخصصة، أو ضعف التقنيين المحلي، أو عدم الدمج المنهجي لنتائج الاختبارات في قرارات الترقية – بدرجة من القصور الإداري القابل للتطوير، وليس بمشكلة بنيوية عميقة في ثقافة المؤسسة. ومن ثمّ فإن الموقف الحيادي يعكس إدراكاً واقعياً لوجود تحديات دون تضخيم أثرها.

رابعاً: اختبار صحة الفرض الرابع

تشير نتائج اختبار الفرض الرابع إلى وجود اتجاه إيجابي نحو الإقرار بأهمية تطوير وتكييف الاختبارات النفسية والسلوكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لرفع مستوى دقتها وفعاليتها في تشخيص الكفاءة القيادية للضباط. فقد أظهرت النتائج أن (56%) من العبارات جاءت في اتجاه الموافقة الدالة إحصائياً عند مستوى (≥ 0.05) ، مقابل (44%) في اتجاه الحياد، دون تسجيل أي نسبة لعدم الموافقة. ويعكس ذلك قبولاً ملحوظاً لفكرة التطوير، مع وجود قدر من التحفظ أو التقدير المتوسط لدى جزء من أفراد العينة.

وتدل نسبة الموافقة التي تجاوزت نصف العبارات على إدراك القيادات لأهمية التقنيين المحلي للاختبارات، وتحديث أدوات القياس بصورة دورية، وتدريب المختصين، واستخدام المحاكاة الواقعية، بوصفها آليات أساسية لتحسين جودة القياس. كما تعكس هذه النتيجة قناعة بأن دمج التقييم النفسي والسلوكي، واعتماد تقنيات التحليل الإحصائي المتقدم، وتوحيد معايير التقييم، تمثل خطوات ضرورية لتعزيز موضوعية النتائج ودقتها في البيئة الأمنية والعسكرية.

خامساً: اختبار صحة الفرض الخامس

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين استجابات أفراد العينة تُعزى إلى متغير العمر في جميع محاور الاستبيان وكذلك في الاستبيان ككل، مما يؤكد أن الفئة العمرية تمثل متغيراً مؤثراً في تقدير مستوى كفاءة الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة الضباط القياديين. وهذا يعني أن اتجاهات القيادات نحو فاعلية هذه الاختبارات ليست متجانسة، بل تختلف باختلاف المرحلة العمرية والخبرة المرتبطة بها.

وقد أظهرت نتائج اختبار بينفروني للمقارنات البعدية أن الفروق في محور "دور الاختبارات النفسية في قياس الكفايات القيادية في المواقف الميدانية والأزمات الأمنية" جاءت لصالح الفئة العمرية (25–30 سنة). ويمكن تفسير ذلك بأن القيادات

الأصغر سنًا أكثر تقبلاً للأدوات العلمية الحديثة، وأكثر ثقة في المقاييس النفسية كوسيلة موضوعية للتشخيص، خاصة في ظل تنامي الاهتمام الأكاديمي والتدريب الحديث بالقياس النفسي داخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

سادسًا: اختبار صحة الفرض السادس

تشير هذه النتيجة إلى أن مستوى التأهيل الأكاديمي لا يؤثر بصورة معنوية في إدراك فاعلية الاختبارات النفسية والسلوكية في قياس كفاءة القيادات العليا. ويمكن تفسير ذلك بأن تقييم الكفاءة القيادية في السياقين الأمني والعسكري يرتبط بدرجة أكبر بالخبرة المهنية والتجربة الميدانية مقارنة بالخلفية الأكاديمية، كما أن جميع أفراد العينة يعملون ضمن أطر تنظيمية موحدة تعتمد سياسات وإجراءات متقاربة في مجال التقييم.

كما تعكس هذه النتيجة درجة من التجانس الفكري والمهني بين مختلف الفئات التعليمية، بما يشير إلى أن الوعي بأهمية الاختبارات النفسية والسلوكية أصبح جزءًا من الثقافة المؤسسية داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية، وليس مرتبطًا بحيازة درجة علمية معينة. وعليه، يمكن الاستنتاج أن تطوير هذه الاختبارات أو تحسين آليات تطبيقها لا يتطلب تمييزًا مبنياً على المؤهل الدراسي، بل يمكن توجيهه بصورة شاملة لجميع الفئات القيادية.

سابعًا: اختبار صحة الفرض السابع

تشير هذه النتيجة إلى أن سنوات الخبرة تمثل متغيرًا مؤثرًا في تشكيل تصورات القيادات حول كفاءة الاختبارات النفسية والسلوكية، إذ إن تراكم الخبرة المهنية ينعكس على طريقة فهمهم لأدوات القياس ومدى الثقة بها. فالضباط ذوو الخبرة المتوسطة أو الطويلة قد يكون لديهم تصور أعمق لطبيعة القيادة الميدانية ومتطلباتها، مما يجعل تقييمهم لفاعلية الاختبارات أكثر ارتباطًا بالواقع العملي مقارنة بذوي الخبرة الأقل، الذين قد يميلون إلى النظرة النظرية أو الأكاديمية للأدوات.

كما يمكن تفسير وجود الفروق بأن الضباط في الفئة (5-10 سنوات) لا يزالون في مرحلة التكوين القيادي، وبالتالي قد ينظرون إلى الاختبارات النفسية والسلوكية كوسيلة داعمة للتطور والترقي. في حين أن الفئة (11-20 سنة) تكون قد مرت بتجارب قيادية متنوعة، مما يمنحها قدرة أكبر على الحكم على مدى ملاءمة هذه الاختبارات للواقع الميداني. أما الفئة (21-30 سنة)، فقد تعتمد بدرجة أكبر على الخبرة التراكمية والحكم المهني الشخصي، وهو ما قد يؤثر في تقديرها لفاعلية أدوات القياس المقننة.

ثامنًا: اختبار صحة الفرض الثامن

تشير هذه النتيجة إلى أن أفراد الجهاز العسكري أظهروا متوسطات أعلى في تقديرهم لكفاءة الاختبارات السلوكية في قياس الأداء القيادي الفعلي مقارنةً بنظرائهم في الأجهزة الأمنية. ويمكن تفسير ذلك بأن البيئة العسكرية تتسم بدرجة عالية من التنظيم الهرمي والانضباط والاعتماد على معايير أداء واضحة ومقننة، مما يجعل أدوات التقييم السلوكي أكثر انسجامًا مع طبيعة العمل العسكري، خاصة في ما يتعلق بتقييم القيادة في المواقف العملية واتخاذ القرار تحت الضغط.

أما فيما يتعلق بمحور المعوقات والمشكلات، فإن الفروق لصالح العسكريين قد تعكس وعيًا أكبر لديهم بطبيعة التحديات التنظيمية أو الفنية المرتبطة بتطبيق الاختبارات، أو قد تشير إلى خبرة أوسع في التعامل مع نظم تقييم رسمية داخل

المؤسسات العسكرية التي غالبًا ما تعتمد على إجراءات تقويم دورية ومنهجية. كما يمكن أن يكون الجهاز العسكري أكثر تعرضًا لبرامج تقييم مقننة، ما يجعله أكثر قدرة على رصد أوجه القصور والمعوقات مقارنة بالجهاز الأمني.

توصيات الدراسة

بناء على نتائج الدراسة الحالية توصي الباحثة بالتالي:

- تطوير الاختبارات النفسية والسلوكية بما يتناسب مع الخصوصية الثقافية والأمنية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع إجراء تجارب أولية على عينات من الضباط لضمان الصدق والثبات.
- مراجعة أدوات القياس بشكل مستمر لمواكبة التغيرات في بيئات العمل القيادي ومتطلبات الأداء الميداني، بما يعزز دقة وفعالية الاختبارات.

المراجع:

المراجع بالعربية

- أبو مصطفى، عبد الله (٢٠٢٥). العوامل النفسية الاجتماعية في بيئة العمل: دراسة استكشافية للسلامة المهنية ودافعية الإنجاز لدى العاملين في الخدمات الإنسانية بقطاع غزة. *مجلة بوابة الباحثين للدراسات والابحاث*. ١(٣)، ٢٥٩ - ٢٩٧ متوفر في الرابط التالي: <https://researchersportal-iq.com/index.php/pub/article/view/127>
- أحمد، فاطمة؛ مرسى، عمر؛ الحلواني، حنان؛ أحمد، نعمات (٢٠٢٥). السلوك التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي في المؤسسات التعليمية (دراسة تحليلية نظرية). *مجلة كلية التربية (أسبوط)*. ٤١(٣)، ١٧١ - ١٩٩ متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_427901_0.html
- أحمد، مهند (٢٠٢٥). الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود: أركانه ودلالاته وتأثيراته على أسس النهضة الاقتصادية وركائز بناء الدولة الحديثة (١٩٣٢-١٩٥٣م) دراسة تاريخية-تحليلية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*. ٦(١١)، ٥٧٥-٦٠١. متوفر في الرابط التالي: [/https://www.hnjournal.net/ar/6-11-35](https://www.hnjournal.net/ar/6-11-35)
- بنكاسم، محمد (٢٠٢٢). *ضغوط متراكمة وسرية ملزمة، ما لا تعرفه عن المشاكل النفسية لضباط الاستخبارات الأمريكية*. متوفر في الرابط التالي: <https://aja.me/js6xa2>
- الجمري، منصور (٢٠١٥). *النظريات الموقفية في القيادة*. متوفر في الرابط التالي: <https://www.alwasatnews.com/news/1018391.html#:~:text=M3>
- الجندي، حنان (٢٠٢٣). تأثير صدمات العمل داخل المؤسسات الإعلامية على سلامة الصحة النفسية والجسدية للإعلاميين والصحفيين المصريين: دراسة تطبيقية. *المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال*. ٤١(٢٠٢٣)، ٣٧٤ - ٤٠٩ متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_315722.html

- الجياوي، نضال (٢٠٢٥). الذكاء الاستراتيجي كمتغير وسيط في العلاقة بين القيادة الخادمة والتميز بالأداء التنظيمي في جهاز المخابرات العامة: دراسة تطبيقية على جهاز المخابرات في محافظة الخليل. *رسالة ماجستير في تخصص القيادة والإدارة الاستراتيجية*، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- حمزة، عبد العال (٢٠٢٥). أثر إدارة الموارد البشرية على تقييم الأداء بالتطبيق على جامعة العلوم والتقانة (٢٠٢٠-٢٠٢٥). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*. ١١٦، (١١)، ١٥٦-١٧٥. متوفر في الرابط التالي: <https://www.hnjournal.net/ar/6-11-10/>
- خلف، أحمد (٢٠٢٥). الضغوط النفسية للعمل وعلاقتها بالاستمتاع بالحياة لدى أساتذة الجامعة. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم التربوية والنفسية*. ٥ (٢٠٢٥)، ١٧٧ - ١٩٥ متوفر في الرابط التالي: https://search.shamaa.org/PDF/Articles/JOMejejs/MejejsVol5No2Y2025/mejejs_2025-v5-n2_177-195.pdf
- دوجي، كزار؛ شعير، استبراق (٢٠٢٥). دور الجيش في النظام السياسي المصري بعد عام ٢٠١١. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*. ١٠ (٦)، ٤٠٧-٤٢٦. متوفر في الرابط التالي: <https://www.hnjournal.net/ar/6-10-26/>
- الدويش، شيماء؛ العثمان، إبراهيم (٢٠٢٣). فاعلية تقييم السلوك الوظيفي في التعرف على المشكلات السلوكية لذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية: مراجعة أدبية. *البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)*، ٣٩ (٦.٢)، ٨٦ - ١٠٨ متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_317218_0.html
- الرماحي، أحمد (٢٠٢٥). التحولات في العقيدة العسكرية التركية بعد العام ٢٠١٨: دراسة في المحددات الاستراتيجية والأولويات الدفاعية والأمنية. *مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية*. ٢ (٤)، ١٠٩١-١١٠٨. متوفر في الرابط التالي: <https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/article/view/264>
- زبوج، أميرة (٢٠٢٢). مستوى ممارسة السلوكيات القيادية لدى قادة مؤسسة شيالي Chiali سطيف حسب النموذج ثلاثي العوامل YUKL. *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*. ٥ (٢)، ٥١٣ - ٥٢٩ متوفر في الرابط التالي: <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/640/5/2/206539>
- سرمد (٢٠٢٢). 5 نواب يقترحون ضوابط جديدة لتنظيم التعيين في الوظائف القيادية. متوفر في الرابط التالي: <https://sarmad.com/168316>
- سويسي، إسماعيل؛ الاحول، عبد السلام (٢٠٢٥). دور تنمية الكفاءات البشرية في تحسين الأداء الوظيفي دراسة حالة لقطاع التعليم الأساسي مراقبة التعليم سبها. *المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة*. ٣ (١)، ٥٨٦ - ٦١٢. متوفر في الرابط التالي: <https://ljcas.ly/index.php/ljcas/article/view/103>
- شافر، روي (٢٠١٥). الاختبارات الإسقاطية والتحليل النفسي. متوفر في الرابط التالي: <https://platform.almanhal.com/Files/1/60140>
- الشبول، زينا (٢٠٢٢). تعريف الاختبارات الإسقاطية. متوفر في الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>
- شعبي، فيصل؛ يحي، أحمد (٢٠٢٥). أثر جودة الحياة الوظيفية على الاحتراق الوظيفي: دراسة ميدانية على الموظفين الإداريين في الخطوط الجوية السعودية بمحافظة جدة. *المجلة العربية للنشر العلمي*. ٨ (٧٩)، ٧١٥ - ٧٤٠. متوفر في الرابط التالي: <https://www.ajsp.net/research/%D8%A3%D8%AB%D8%B1%20%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9%20>

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A_31.pdf

- الشمري، حصة؛ سعيد، عبد الحكيم؛ قنديل، ثابت (٢٠٢٥). درجة الاحتراق الوظيفي من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية بدولة الكويت. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*. ٧(٣)، ٩١ - ١١٥. متوفر في الرابط التالي:
https://altk.journals.ekb.eg/article_448403.html

- صَبَّار (٢٠٢٤). *معايير التوظيف وأنواعها وأمثلة عليها*. متوفر في الرابط التالي:
<https://sabbar.com/blog/employment-criteria>

- الطاهر، بن (٢٠١٧). القيادة الموقفية كمدخل لتحقيق الكفاءة المهنية للموارد البشرية. *مجلة أبحاث نفسية وتربوية*.
<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/55/9/2/46752>: ٥٥ - ٧٠ متوفر في الرابط التالي:

- عبد المحسن، أحمد (٢٠٢٢). *معايير تقييم المرشحين للوظائف القيادية في الحكومة*. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.vetogate.com/4663910#:~:text=1>

- عبده، أحمد (٢٠٢٢). السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو. *مجلة السياسة والاقتصاد*. ١٦(١٧)، ٤١٣-٤٤٥. متوفر في الرابط التالي:
https://journals.ekb.eg/article_264002_0.html

- عبده، فيولا، محمد، مي، العدوي، عطية؛ عبد الرحمن، أحمد (٢٠١٩). *معايير اختيار القيادات الإدارية لعام ٢٠١٩*.
http://www.foe.zu.edu.eg/faculty/article_details?AT=124837&type=article: متوفر في الرابط التالي:

- العزاوي، حسين (٢٠٢٥). *التحولات السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير (١٠١١-٢٠١٥)*. ٤١(١٢)، ٤٥٥-٤٧٧. متوفر في الرابط التالي:
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/08/28/558e6245e445186892626194ad2d959e.pdf>

- العنزي، علي (٢٠٢٥). أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين استقطاب الكفاءات وتقييمها في إطار التحول الرقمي: دراسة تطبيقية على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. *المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية*. ٤(٦)، ٥٠ - ٩٢. متوفر في الرابط التالي:
<https://vsrp.co.uk/wp-content/uploads/3-IJFAES-Vol.-4-No.6-Jun-2025-paper2-Faisal.pdf>

- العيدي، شراز؛ شيخي، ياسمين (٢٠٢٥). أثر إدارة الكفاءات على التفوق التنظيمي دراسة ميدانية مؤسسة النخبة الخاصة بالجلفة. *رسالة ماجستير في علوم التسيير*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر. متوفر في الرابط التالي:
<http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/112/7627?show=full>

- الغيلاني، عبد الرزاق (٢٠٢٢). أثر سمات شخصية القائد في الممارسات القيادية الإبداعية من وجهة نظر الموظفين في القطاع العام بسلطنة عُمان (دراسة حالة على القطاع العام في محافظة جنوب الشرقية). متوفر في الرابط التالي:
https://www.asu.edu.om/img/Dissertations/Dissertations_2022_m4d21_154039.pdf

- مجدي، أحمد (٢٠١٨). *نظريات السمات لجوردون ألبورت*، مكتبتك شبكة المعلومات العربية. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.maktabtk.com/blog/post/99>
- مصطفى، عبد الحميد؛ حميميد، حميميد (٢٠٢٣). اختيار وتعيين الموارد البشرية المعايير والتأثيرات (دراسة ميدانية على الإدارة العامة للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة): *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة* القرة بولي، ٢٠٢٣ (٨)، ٣٣ - ٢٠. متوفر في الرابط التالي:
<https://sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/download/5/2/4>
- المقرن، منيرة (٢٠٢٤). العلاقة بين المناعة النفسية الاجتماعية وإجهاد العمل لدى المرأة السعودية العاملة. *مجلة كلية التربية (أسيوط)*. ٤ (٤٠)، ٩٧ - ١٥٦. متوفر في الرابط التالي:
https://journals.ekb.eg/article_360364.html
- نجم، عبد الحكيم؛ مراد، هبة؛ الدريني، سارة (٢٠٢٥). تأثير الكفاءات القيادية على الأداء الوظيفي: الدور الوسيط للكفاءة الذاتية بالتطبيق على العاملين بالمستشفيات الخاصة بمحافظة الغربية. ٤٩ (٤)، ٨٣٤-٧٩٤. متوفر في الرابط التالي:
https://alat.journals.ekb.eg/article_459810.html
- هيرسي، بول (٢٠١٨). *القيادة الموقفية*، إدارة. كوم، ٦٤٦ (٢٨). متوفر في الرابط التالي:
<https://edara.com/Khulasat/Details>
- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (٢٠١٩). *الدليل الاسترشادي لإعداد ومراجعة الأوصاف الوظيفية وتقييم الوظائف في الحكومة الاتحادية*. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.fahr.gov.ae/wp-content/uploads/2024/03/1d80d53e.pdf>
- هيئة تحرير مستشفى NP إسطنبول الوطني (٢٠٢٥). *ما هي الاختبارات والمقاييس النفسية؟* متوفر في الرابط التالي:
<https://npistanbul.com/ar>
- يوسف، طارق؛ أبو الزهور، ياسمين (٢٠٢٤). *مفارقة الثقة في المؤسسة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. متوفر في الرابط التالي:
<https://mecouncil.org/ar/publication>

المراجع باللغات الأجنبية

- Abun, D., Julian, F. P., Calipjo M. G., & Nicolas, M. T. (2023). Examining the Influence of Leadership Competencies on Employees' Work Engagement. *Divine Word International Journal of Management and Humanities*. 2 (2), pp. 242-267. Retrieved from <https://hal.science/hal-04101988/document>
- Akinyele, A. I., & Chen, Z. (2025). Dark clouds of leadership: causes and consequences of toxic leadership. *International Studies of Management & Organization*, 55(4), 476–503. Retrieved from <https://doi.org/10.1080/00208825.2024.2442185>
- Aleshchenko, V. & Kokun, O. (2025). Psychological Support For Military Personnel In Combat Conditions: *Contemporary Challenges*, 11(1). Retrieved from <https://apsijournal.com/index.php/psyjournal/article/view/1629>
- Alixandrescu, R., & Alexandru, B. (2024). The Army Leader: Understanding the Importance of Displaying A Positive Personal Example in the Modern Military Leadership. *Land Forces Academy Review*, 29(4), 433-443. Retrieved from <https://reference-global.com/article/10.2478/raft-2024-0046>

- Al-Subaie, A. A. (2025). Leadership Responsibilities and Characteristics in Security Work. Open *Journal of Leadership*, 14(2), 194-209. Retrieved from https://www.scirp.org/pdf/ojl2025142_22330672.pdf
- Axtell, K. (2025). *Military Service and Leadership*. Springer Nature Link. 1-5. Retrieved from https://link.springer.com/rwc/10.1007/978-3-031-51650-4_41-1
- Biddle, T. (2023). *Coercion Theory: A Basic Introduction for Practitioners*, 2(3), 94-109. Retrieved from <https://tnsr.org/2020/02/coercion-theory-a-basic-introduction-for-practitioners/>
- Boutteill, L. (2025). *What Are Leadership Competencies? Definition, Examples, and Development*. Retrieved from <https://quarterdeck.co.uk/articles/leadership-competencies-is>
- Cherry, Kendra (2025). *What Is the Great Man Theory of Leadership?*. Retrieved from <https://www.verywellmind.com/the-great-man-theory-of-leadership-2795311>
- Cognitive Behavior Institute (2025). *Psychological Testing: What to Expect*. Retrieved from <https://www.papsychotherapy.org/blog/psychological-testing-what-to-expect>
- Engelhart, M. D. (1970). [Review of Measurement and evaluation in psychology and education]. *Journal of Educational Measurement*, 7(1), 53–55. Retrieved from <http://www.jstor.org/stable/1433880>
- Fiske, Donald , Adkins, Dorothy C. (2024). *Psychological Testing*. Retrieved from <https://www.britannica.com/science/psychological-testing>
- gai, G., Horner, R. H., & Sprague, J. R. (1999). Functional- assessment- based behavior support planning: Research to practice to research. *Behavioral Disorders*. 24(3), 253-257
- Harris, B. (1979). *Whatever happened to Little Albert? American Psychologist*, 34(2), 151-160. Retrieved from http://www.academia.edu/8144115/Whatever_happened_to_Little_Albert
- Hauser, L. (1997). Behaviorism. In J. Fieser & D. Bradley (Eds.), *Internet encyclopedia of philosophy*. Retrieved from <http://www.iep.utm.edu/behavior/>
- Henderson, J. (2025). *Essential Leadership Competencies for 2025*. Retrieved from <https://www.cance.org/essential-leadership-competencies-for-2025/>
- Hundito, B. (2023). The Prominence of Leadership Competence and Organizational Culture in Sports Industry: Review of Related Literature. *Journal of Organizational Culture Communications and Conflict*, 27(S2), 1-10. Retrieved from <https://www.abacademies.org/articles/the-prominence-of-leadership-competence-and-organizational-culture-in-sports-industry-review-of-related-literature-16028.html>
- IMD (2026). *Everything you need to know about participative leadership*. Retrieved from <https://www.imd.org/blog/leadership/participative-leadership/>
- Kernic, F., Elbe, M., Richter, G. (2023). *Military Leadership: Concepts and Theoretical Approaches*. Springer Nature Link. 1-22. Retrieved from <file:///Users/apple/Downloads/22893-75255-1-PB.pdf>
- Khan, Z. A., Nawaz, A., & Khan, I. (2016). Leadership Theories and Styles: A Literature Review. *Journal of Resources Development and Management* SSN 2422-8397 *An International Peer-reviewed Journal* Vol.16, 2016.

- Kjaergaard, A., Karstoft, K., Schmidt, B. W. & Kirk, J. W. (2025). *Development of a military mental health training program aiming to promote mental health and operational readiness in the Danish armed forces: an intervention mapping approach*. Retrieved from file:///Users/apple/Downloads/fpubh-13-1676193.pdf
- Kragt, D., Day, D. (2020). *Predicting Leadership Competency Development and Promotion Among High-Potential Executives: The Role of Leader Identity*. Retrieved from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7419574/>
- Maddocks, K. (2019). *What is Psychometrics? How Assessments Help Make Hiring Decisions*. Retrieved from <https://www.snhu.edu/about-us/newsroom/social-sciences/what-is-psychometrics>
- Oladipo, C. E., Adeleye Dennis Ilesanmi, Shaka Mamudu, & Umole, I. Mohammad. (2025). Developing Influence And Persuasive Skills In Leadership: A Panacea For Effective Administration: Auchu Polytechnic In Focus. *International Journal of Humanities and Cultural Studies Research*, 10(6). Retrieved from <https://nightingalepublications.com/index.php/nijhcsr/article/view/359>
- Pavlov, I. P. (1927). *Conditioned reflexes: An investigation of the physiological activity of the cerebral cortex (G. V. Anrep, Trans.)*. London, England: Oxford University Press. Retrieved from <http://psychclassics.yorku.ca/Pavlov/>
- Peters, M. (2023). *Who Leads, Who Follows? Critical Review of the Field of Leadership Studies: From the 'Great Man' & Trait Theory to Equity & Diversity Leadership in the Biodigital Era*, 5(2023), 25-50. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/epdf/10.1163/25902539-05010009>
- Psychology.Town (2024). *Understanding Psychological Testing: Types and Characteristics*. Retrieved from <https://psychology.town/assessment-counselling-guidance/understanding-psychological-testing-types-characteristics/>
- Reddy, C. (2025). Projective Tests: *Theory, Types, Advantages & Disadvantages*. Retrieved from <https://content.wisestep.com/projective-tests-theory-types-advantages-disadvantages/>
- Salimimoghadam, S., Ghanbaripour, A. N., Tumpa, R. J., & Watanabe, T. (2025). Core leadership competencies of project managers for enhancing project success in today's fast-evolving world: a systematic literature review. *Smart and Sustainable Built Environment*. Retrieved from <https://www.emerald.com/sasbe/article-pdf/doi/10.1108/SASBE-09-2025-0546/11036560/sasbe-09-2025-0546en.pdf>
- Sampson, J. S. & Asonye, B. O. (2025). Future Proof Leadership: Evolving Leadership Competencies for the Modern Workplace - A Human Resources Perspective. *International Journal of Human Resource Studies*, 15(2), 44-69. Retrieved from file:///Users/apple/Downloads/22893-75255-1-PB.pdf
- Sartika, D. Ulfiati, L. & Hidayati, H. (2025). Persuasive Strategies in Jacinda Ardern's Speeches: A Critical Discourse Analysis of Women Leadership in Crisis. *Indonesian Journal of English Language Teaching and Applied Linguistics*, 10(1), 109-124. Retrieved from <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1467928.pdf>
- Skinner, B. F. (1968). *The technology of teaching*. East Norwalk, CT: Appleton-Century-Crofts.

- Stewart, H. (2025). *The Leadership Development Skills to Build in 2025*. Retrieved from <https://trainingmag.com/the-leadership-development-skills-to-build-in-2025/>
- Sudkamp, K. M., Williams, H. J., Jaycox, L. H., Dunigan, M., & Young, S. (2022). Trauma in the U.S. *Intelligence Community*. Available at: <https://www.rand.org/pubs/perspectives/PEA1027-1.html>
- Teixeira, J., Pais, L., dos Santos, N. R., & de Sousa, B. (2024). Empowering Leadership in the Military: Pros and Cons. *Merits Journal of Human Resources*, 4(4), 346–369. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2673-8104/4/4/26>
- Unidirect (2025). *Psychometric Test Meaning and Psychometric Test Examples*. Retrieved from <https://university-direct.com/graduate-jobs/psychometric-test-meaning/>
- Watson, J. B., & Rayner, R. (1920). Conditioned emotional reactions. *Journal of Experimental Psychology*, 3(1), 1-14. Retrieved from <http://psychclassics.yorku.ca/Watson/emotion.htm>

Romanization of Arabic Bibliography

- Abu Mustafa, Abdullah (2025). Al-'Awamil al-Nafsiyyah al-Ijtima'iyah fi Bi'at al-'Amal: Dirasah Istikshafiyyah li al-Salamah al-Mihaniyyah wa Dafi'iyah al-Injaz lada al-'Amilin fi al-Khidmat al-Insaniyyah bi Qita' Ghazzah (Psychosocial Factors in the Work Environment: An Exploratory Study of Occupational Safety and Achievement Motivation Among Workers in Human Services in the Gaza Strip). *Majallat Bawwabat al-Bahithin li al-Dirasat wa al-Abhath*, 1(3), 259-297. Available at: <https://researchersportal-iq.com/index.php/pub/article/view/127>
- Ahmad, Fatimah; Mursi, Omar; al-Hilwani, Hanan; Ahmad, Ni'mat (2025). Al-Suluk al-Tanzimi wa 'Alaqatuh bi al-Rida al-Wazifi fi al-Mu'assasat al-Ta'limiyyah (Dirasah Tahliliyyah Nazariyyah) (Organizational Behavior and its Relationship to Job Satisfaction in Educational Institutions: A Theoretical Analytical Study). *Majallat Kulliyyat al-Tarbiyah (Assiut)*, 41(3), 171-199. Available at: https://journals.ekb.eg/article_427901_0.html
- Ahmad, Muhannad (2025). Al-Fikr al-Iqtisadi li al-Malik 'Abd al-'Aziz Al Sa'ud: Arkanuhu wa Dalalatuhu wa Ta'thiratuhu 'ala Usus al-Nahdah al-Iqtisadiyyah wa Raka'iz Bina' al-Dawlah al-Hadithah (1932-1953m) Dirasah Tarikhiyyah-Tahliliyyah (The Economic Thought of King Abdulaziz Al Saud: Its Pillars, Indications, and Influences on the Foundations of the Economic Renaissance and the Pillars of Building the Modern State (1932-1953 AD): A Historical-Analytical Study). *Majallat al-'Ulum al-Insaniyyah wa al-Tabi'iyah*, 6(11), 575-601. Available at: <https://www.hnjournal.net/ar/6-11-35/>
- Bankasim, Muhammad (2022). Dughut Mutarakimah wa Sirriyyah Mulzimah, Ma La Ta'rifuh 'an al-Mashakil al-Nafsiyyah li Dubbat al-Istikhbarat al-Amirkiyyah (Accumulating Pressure and Binding Secrecy: What You Don't Know About the Psychological Problems of US Intelligence Officers). Available at: <https://aja.me/js6xa2>
- Al-Jamri, Mansour (2015). Al-Nazariyyat al-Mawqifiyyah fi al-Qiyadah (Situational Theories in Leadership). Available at: <https://www.alwasatnews.com/news/1018391.html#:~:text=M3>
- Al-Gendy, Hanan (2023). Ta'thir Suda'mat al-'Amal Dakhil al-Mu'assasat al-I'lamiyyah 'ala Salamat al-Sihhah al-Nafsiyyah wa al-Jasadiyyah li al-I'lamiyyin wa al-Suhufiyyin al-Misriyyin: Dirasah Tatbiqiyyah (The Impact of Work Trauma within Media Institutions on

- the Mental and Physical Health Safety of Egyptian Media Professionals and Journalists: An Applied Study). Al-Majallah al-'Arabiyyah li Buhuth al-'Ilam wa al-Ittisal, 41(2023), 374-409. Available at: https://journals.ekb.eg/article_315722.html
- Al-Jiyawi, Nidal (2025). Al-Dhaka' al-Istratiji ka Mutaghayyir Wasit fi al-'Alaqah bayn al-Qiyadah al-Khadimah wa al-Tamayyuz bi al-Ada' al-Tanzimi fi Jihaz al-Mukhabarat al-'Ammah: Dirasah Tatbiqiyyah 'ala Jihaz al-Mukhabarat fi Muhafazat al-Khalil (Strategic Intelligence as a Mediating Variable in the Relationship Between Servant Leadership and Organizational Performance Excellence in the General Intelligence Service: An Applied Study on the Intelligence Service in Hebron Governorate). Master's Thesis in Leadership and Strategic Management, Al-Quds Open University, Palestine.
 - Hamzah, Abd al-Aal (2025). Athar Idarat al-Mawarid al-Bashariyyah 'ala Taqyim al-Ada' bi al-Tatbiq 'ala Jami'at al-'Ulum wa al-Tiqanah (2020-2025) (The Impact of Human Resource Management on Performance Evaluation: Applied to the University of Science and Technology (2020-2025)). Majallat al-'Ulum al-Insaniyyah wa al-Tabi'iyyah, 6(11), 156-175. Available at: <https://www.hnjournal.net/ar/6-11-10/>
 - Khalaf, Ahmed (2025). Al-Dughut al-Nafsiyyah li al-'Amal wa 'Alaqtuha bi al-Istimta' bi al-Hayah lada Asatidhat al-Jami'ah (Work-Related Psychological Stress and Its Relationship to Enjoyment of Life Among University Professors). Majallat al-Sharq al-Awsat li al-'Ulum al-Tarbawiyah wa al-Nafsiyyah, 5(2025), 177-195. Available at: https://search.shamaa.org/PDF/Articles/JOMejeps/MejepsVol5No2Y2025/mejeps_2025-v5-n2_177-195.pdf
 - Dawhi, Karrar; Shu'ayr, Isti braq (2025). Dawr al-Jaysh fi al-Nizam al-Siyasi al-Misri Ba'd al-'Aam 2011 (The Role of the Military in the Egyptian Political System After 2011). Majallat al-'Ulum al-Insaniyyah wa al-Tabi'iyyah, 10(6), 407-426. Available at: <https://www.hnjournal.net/ar/6-10-26/>
 - Al-Duwaysh, Shaima'; Al-Uthman, Ibrahim (2023). Fa'iliyyat Taqyim al-Suluk al-Wazifi fi al-Ta'arruf 'ala al-Mushkilat al-Sulukiyyah li Dhawi al-Idtirabat al-Sulukiyyah wa al-Infi'aliyyah: Muraja'ah Adabiyyah (The Effectiveness of Evaluating Job Behavior in Identifying Behavioral Problems of Individuals with Behavioral and Emotional Disorders: A Literature Review). Al-Buhuth wa al-Nashr al-'Ilmi (Al-Majallah al-'Ilmiyyah), 39(6.2), 86-108. Available at: https://journals.ekb.eg/article_317218_0.html
 - Al-Rammahi, Ahmed (2025). Al-Tahawwulat fi al-'Aqidah al-'Askariyyah al-Turkiyyah Ba'd al-'Aam 2018: Dirasah fi al-Muhaddidat al-Istratijiyyah wa al-Awlawiyyat al-Difa'iyyah wa al-Amniyyah (Transformations in Turkish Military Doctrine After 2018: A Study of Strategic Determinants and Defense and Security Priorities). Majallat Ashur li al-'Ulum al-Qanuniyyah wa al-Siyasiyyah, 2(4), 1091-1108. Available at: <https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/article/view/264>
 - Zabouj, Amirah (2022). Mustawa Mumarasat al-Sulukiyyat al-Qiyadiyyah lada Qadat Mu'assasat Chiali Setif Hasba al-Namudhaj Thulathi al-'Awamil YUKL (The Level of Leadership Behaviors Practice Among Leaders of the Chiali Establishment, Setif According to YUKL's Three-Factor Model). Al-Majallah al-Dawliyyah li al-Ada' al-Iqtisadi, 5(2), 513-529. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/640/5/2/206539>
 - Sarmad (2022). 5 Nawwab Yaqtarihun Dawabit Jadidah li Tanzim al-Ta'yin fi al-Waza'if al-Qiyadiyyah (5 MPs Propose New Regulations for Organizing Appointments to Leadership Positions). Available at: <https://sarmad.com/168316/>

- Souissi, Ismail; Al-Ahwali, Abd al-Salam (2025). Dawr Tanmiyat al-Kafa'at al-Bashariyyah fi Tahsin al-Ada' al-Wazifi Dirasat Halat li Qita' al-Ta'lim al-Asasi Muraqabat al-Ta'lim Sabha (The Role of Developing Human Competencies in Improving Job Performance: A Case Study of the Basic Education Sector, Sabha Education Inspectorate). Al-Majallah al-Libiyyah li al-Dirasat al-Akadimiyyah al-Mu'asirah, 3(1), 586-612. Available at: <https://ljcas.ly/index.php/ljcas/article/view/103>
-
- Schafer, Roy (2015). Al-Ikhtibarat al-Isqatiyyah wa al-Tahlil al-Nafsi (Projective Tests and Psychoanalysis). Available at: <https://platform.almanhal.com/Files/1/60140>
- Al-Shaboul, Zeina (2022). Ta'rif al-Ikhtibarat al-Isqatiyyah (Definition of Projective Tests). Available at: <https://mawdoo3.com>
- Shu'aybi, Faisal; Yahya, Ahmed (2025). Athar Jawdat al-Hayah al-Wazifiyyah 'ala al-Ihtiraq al-Wazifi: Dirasah Maydaniyyah 'ala al-Muwazzafin al-Idariyyin fi al-Khutut al-Jawdiyyah al-Sa'udiyyah bi Muhafazat Jeddah (The Impact of Quality of Work Life on Job Burnout: A Field Study on Administrative Employees at Saudi Airlines in Jeddah Governorate). Al-Majallah al-'Arabiyyah li al-Nashr al-'Ilmi, 8(79), 715-740. Available at: https://www.ajsp.net/research/%D8%A3%D8%AB%D8%B1%20%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A_31.pdf
- Al-Shammari, Hessah; Sa'id, Abd al-Hakim; Qandil, Thabit (2025). Darajat al-Ihtiraq al-Wazifi min Wajhat Nazar Mu'allimi al-Marhalah al-Ibtida'iyyah bi Dawlat al-Kuwayt (The Degree of Job Burnout from the Perspective of Primary School Teachers in the State of Kuwait). Al-Majallah al-Tarbawiyyah li Ta'lim al-Kibar, 7(3), 91-115. Available at: https://altk.journals.ekb.eg/article_448403.html
- Sabbar (2024). Ma'ayir al-Tawzif wa Anwa'uha wa Amthilah 'Alayha (Employment Criteria: Types and Examples). Available at: <https://sabbar.com/blog/employment-criteria>
- Al-Tahir, Bin (2017). Al-Qiyadah al-Mawqifiyyah ka Madkhal li Tahqiq al-Kafa'ah al-Mihaniyyah li al-Mawarid al-Bashariyyah (Situational Leadership as an Approach to Achieving Professional Competence of Human Resources). Majallat Abhath Nafsiyyah wa Tarbawiyyah, 2017(12), 55-70. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/55/9/2/46752>
- Abd al-Muhsin, Ahmed (2022). Ma'ayir Taqyim al-Murashshahin li al-Waza'if al-Qiyadiyyah fi al-Hukumah (Criteria for Evaluating Candidates for Leadership Positions in the Government). Available at: <https://www.vetogate.com/4663910#:~:text=1>
- Abduh, Ahmed (2022). Al-Siyasah al-Amirkiyyah Tijah al-Tadakhkhul al-'Askari al-Rusi fi Ukranya wa In'ikasatuha 'ala Hilf al-Nato (US Policy Towards the Russian Military Intervention in Ukraine and Its Repercussions on the NATO Alliance). Majallat al-Siyasah wa al-Iqtisad, 16(17), 413-445. Available at: https://journals.ekb.eg/article_264002_0.html
- Abduh, Viola; Muhammad, May; Al-Adawi, Attia; Abd al-Rahman, Ahmed (2019). Ma'ayir Ikhtiyar al-Qiyadat al-Idariyyah li al-'Aam 2019-2020 (Criteria for Selecting Administrative Leaders for the Year 2019-2020). Available at: http://www.foe.zu.edu.eg/faculty/article_details?AT=124837&type=article

- Al-Azzawi, Hussein (2025). Al-Tahawwulat al-Siyasiyyah fi Misr Ba'd Thawrat 25 Yanayir (2011-2015) (Political Transformations in Egypt After the January 25 Revolution (2011-2015)). Available at: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/08/28/558e6245e445186892626194ad2d959e.pdf>
- Al-Anzi, Ali (2025). Athar Istikhdam Tiqniyyat al-Dhaka' al-Istina'i fi Tahsin Istiqtab al-Kafa'at wa Taqyimuha fi Itar al-Tahawwul al-Raqmi: Dirasah Tatbiqiyyah 'ala Wizarat al-Mawarid al-Bashariyyah wa al-Tanmiyah al-Ijtima'iyyah fi al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah (The Impact of Using Artificial Intelligence Techniques in Improving the Attraction and Evaluation of Competencies within the Framework of Digital Transformation: An Applied Study on the Ministry of Human Resources and Social Development in the Kingdom of Saudi Arabia). Al-Majallah al-Dawliyyah li al-'Ulum al-Maliyyah wa al-Idariyyah wa al-Iqtisadiyyah, 4(6), 50-92. Available at: <https://vsrp.co.uk/wp-content/uploads/3-IJFAES-Vol.-4-No.6-Jun-2025-paper2-Faisal.pdf>
- Al-Aydi, Sharaz; Shikhi, Yasmine (2025). Athar Idarat al-Kafa'at 'ala al-Tafawwuq al-Tanzimi Dirasah Maydaniyyah Mu'assasat al-Nukhbah al-Khassah bi al-Jelfah (The Impact of Competencies Management on Organizational Excellence: A Field Study of the Elite Private Institution in Djelfa). Master's Thesis in Management Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Ziane Achour - Djelfa, Algeria. Available at: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/112/7627?show=full>
- Al-Ghailani, Abd al-Razzaq (2022). Athar Simat Shakhsiyyat al-Qa'id fi al-Mumarasat al-Qiyadiyyah al-Ibda'iyyah min Wajhat Nazar al-Muwazzafin fi al-Qita' al-'Amm bi Sultanat 'Uman (Dirasat Halat 'ala al-Qita' al-'Amm fi Muhafazat Janub al-Sharqiyyah) (The Impact of the Leader's Personality Traits on Creative Leadership Practices from the Viewpoint of Employees in the Public Sector in the Sultanate of Oman: A Case Study on the Public Sector in South Al Sharqiyah Governorate). Available at: https://www.asu.edu.om/img/Dissertations/Dissertations_2022_m4d21_154039.pdf
- Magdy, Ahmed (2018). Nazariyyat al-Simat li Gordon Allport (Gordon Allport's Trait Theories). Maktabtik, Arab Information Network. Available at: <https://www.maktabtk.com/blog/post/99>
- Mustafa, Abd al-Hamid; Himayyid, Himayyid (2023). Ikhtiyar wa Ta'yin al-Mawarid al-Bashariyyah al-Ma'ayir wa al-Ta'thirat (Dirasah Maydaniyyah 'ala al-Idarah al-'Ammah li al-Sharikah al-Ahliyyah li al-Ismant al-Musahimah) (Selection and Appointment of Human Resources: Criteria and Influences - A Field Study on the General Administration of the National Cement Company). Al-Majallah al-'Ilmiyyah li Kulliyyat al-Iqtisad wa al-Tijarah al-Qarrah Bully, 2023(8), 20-33. Available at: <https://sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/download/5/2/4>
- Al-Muqrin, Munirah (2024). Al-'Alaqah bayn al-Man'a'ah al-Nafsiyyah al-Ijtima'iyyah wa Ijhad al-'Amal lada al-Mar'ah al-Sa'udiyyah al-'Amilah (The Relationship Between Psychosocial Immunity and Work Stress Among Saudi Working Women). Majallat Kulliyyat al-Tarbiyah (Assiut), 4(40), 97-156. Available at: https://journals.ekb.eg/article_360364.html
- Nagm, Abd al-Hakim; Murad, Hiba; Al-Dariny, Sara (2025). Ta'thir al-Kafa'at al-Qiyadiyyah 'ala al-Ada' al-Wazifi: al-Dawr al-Wasit li al-Kafa'ah al-Dhatiyya bi al-Tatbiq 'ala al-'Amilin bi al-Mustashfayat al-Khassah bi Muhafazat al-Gharbiyyah (The Impact of Leadership Competencies on Job Performance: The Mediating Role of Self-Efficacy

Applied to Workers in Private Hospitals in Gharbiya Governorate).. Available at: https://alat.journals.ekb.eg/article_459810.html

- Hersey, Paul (2018). Al-Qiyadah al-Mawqifiyyah (Situational Leadership). Edara.com, 646(28). Available at: <https://edara.com/Khulasat/Details>
- Federal Authority for Government Human Resources (UAE) (2019). Al-Dalil al-Irshadi li I'dad wa Muraja'at al-Awsaf al-Wazifiyyah wa Taqyim al-Waza'if fi al-Hukumat al-Ittihadiyyah (The Guiding Guide for Preparing and Reviewing Job Descriptions and Evaluating Jobs in the Federal Government). Available at: <https://www.fahr.gov.ae/wp-content/uploads/2024/03/1d80d53e.pdf>
- NP Istanbul National Hospital Editorial Team (2025). Ma Hiya al-Ikhtibarat wa al-Maqayis al-Nafsiyyah? (What are Psychological Tests and Scales?). Available at: <https://npistanbul.com/ar>
- Youssef, Tarek; Abu al-Zuhour, Yasmine (2024). Mufaraqat al-Thiqah fi al-Mu'assasah al-'Askariyyah fi Mintaqat al-Sharq al-Awsat wa Shamal Afriqya (The Trust Paradox in the Military Institution in the Middle East and North Africa Region). Available at: <https://mecouncil.org/ar/publication/>

The Ongoing Changes in Syria After December 8, 2024: Implications for the Region and the Arab World

Hussam Mohammed AlHamid

The Global Institute for Strategic Research (GISR); PhD in International Relations,
Visiting Researcher at the Global Center for Strategic Studies

Email : nooro1987@hotmail.com

 : ORCID identifier: 0009-0002-3008-6557

Received	Accepted	Published
15/03/2026	23/03/2026	30/06/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.119-144>

Hussam Mohammed AlHamid. (2026). *The Ongoing Changes in Syria After December 8, 2024: Implications for the Region and the Arab World*, *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 08 (issue30), pp: 119- 144.

Abstract

The fall of Bashar al-Assad's regime on December 8, 2024, represents a pivotal turning point during the Syrian conflict, which has extended for more than a decade and has profound implications for the regional and Arab landscape. The rapid disintegration of the previous governance system under the pressure of military operations led to the reshaping of the political map in the Arab East. This study examines in detail the internal transformations in Syria, including the dynamics of forming the transitional authority, the challenges of building a unified military institution, and the impact of these changes on regional balances, particularly the roles of international and regional actors in shaping future stability, as well as the deteriorating humanitarian situation and human rights conditions. The study also analyzes the realignments regionally and internationally, focusing on the roles of Turkey, Iran, Israel, Jordan, Iraq, and the Gulf states, in addition to major international powers such as Russia, the United States, and the European Union. The analysis reveals the complexities of the new Syrian landscape, where hopes for stability and reconstruction clash with the risks of continued conflict and division.

Especially considering the enormous economic challenges and the ongoing sectarian tensions.

Keywords: Fall of Assad, political transition, reconstruction, regional conflict, the Arab World

© 2026, AlHamid, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

التغيّرات الجارية في سوريا بعد 8 كانون الأوّل / ديسمبر 2024:

الآثار على الإقليم والمنطقة العربيّة

حسام محمد الحميد

دكتوراه في العلاقات الدولية-باحث زائر، المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية- جامعة حمد بن خليفة - قطر

الإيميل: office@hossamalhamid.com

nooro1987@hotmail.com

حساب ID: 0009-0002-3008-6557

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/03/23	2026/03/15

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.119-144>

للاقتباس: حسام محمد الحميد. (2026). التغيّرات الجارية في سوريا بعد 8 كانون الأوّل / ديسمبر 2024: الآثار على الإقليم والمنطقة العربيّة ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 119-144.

ملخص

يمثّل سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأوّل / ديسمبر 2024 نقطة تحوّل مفصليّة في مسار الصّراع السّوريّ الممتدّ منذ أكثر من عقد، وله تداعيات عميقة على المشهد الإقليميّ والعربيّ. إذ أدى التحلّل المتسارع لمنظومة الحكم السابقة تحت ضغط العمليات العسكرية الميدانية إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية في المشرق العربيّ.

يتناول هذا البحث- بالتّفصيل- التّحوّلات الدّاخلية في سوريا، بما في ذلك ديناميكيات تشكيل السلطة الانتقالية، وتحديات بناء المؤسسة العسكرية الموحدة، وتأثير هذه المتغيرات على التوازنات الإقليمية، لا سيما أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في صياغة الاستقرار المستقبلي، والوضع الإنسانيّ وحقوق الإنسان المتدهور. كما يحلّل البحث إعادة الاصطفافات الإقليمية والدّولية، مع التّركيز على أدوار تركيا وإيران وإسرائيل والأردن والعراق ودول الخليج، بالإضافة إلى القوى الدّولية الكبرى مثل روسيا والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ. ويكشف التحليل عن تعقيدات المشهد السّوريّ الجديد، حيث تتصارع آمال الاستقرار وإعادة الإعمار مع أخطار استمرار الصّراع والتّقسيم، خاصّة في ظلّ التّحدّيات الاقتصادية الهائلة والتّوتّرات الطّائفية المستمرّة

الكلمات المفتاحية: سقوط الأسد، التحول السياسي، إعادة الإعمار، الصراع الإقليمي، المشرق العربي

©2026، الحميد، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أيّ تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

المقدمة

شهد المشهد السوري في مطلع عام 2025 تحولاً جذرياً في طبيعة السلطة السياسية بعد انهيار الهياكل المركزية التي حكمت البلاد لعقود. لم يكن هذا الحدث مجرد تغيير في قمة الهرم السياسي، بل مثل إعادة تعريف للموقع الجيوسياسي لسوريا في النظام الإقليمي. ففي حدث غير متوقع، سقط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بعد هجوم خاطف شنته قوات المعارضة، بقيادة هيئة تحرير الشام والجيش الوطني

هذا التطور، الذي جاء تتويجاً لهجوم استمرّ عشرة أيام، وبدأ بالسيطرة على حلب في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أنهى حكم عائلة الأسد الذي استمرّ 54 عاماً وحرباً دامت أكثر من 14 عاماً. لقد أحدث هذا السقوط تغييراً جذرياً في الديناميكيات الداخلية لسوريا وموقعها في المنطقة، ممّا أثار تساؤلات حول ما إذا كانت هذه اللحظة تمثل بدايةً للاستقرار أو استمراراً للاضطراب¹.

يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه التحولات وفق إطار منهجي يربط بين المتغيرات الداخلية (الحكم، الأمن، الاقتصاد) والفاعلين الخارجيين، كما يسعى إلى تحليل الآثار العميقة والمتراكبة للتحوّلات الجارية في سوريا بعد 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 على المشهد الإقليمي والعربي. ويهدف إلى تحديد ما إذا كان هذا "الفجر الجديد" يعدّ بالاستقرار أم ينذر باستمرار الاضطرابات، مع الأخذ في الحسبان التحدّيات الداخليّة المعقّدة وإعادة الاصطفافات بين الفاعلين الإقليميين والدوليين

سيستكشف هذا البحث بطريقة منهجية الديناميكيات الداخليّة للحكومة السوريّة الجديدة، والأدوار المتغيّرة للفاعلين الإقليميين والدوليين، والآثار الأوسع نطاقاً على الاستقرار والأمن والظروف الإنسانية والانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم العربي. كما سيطبّق نظريّات العلاقات الدوليّة ذات الصلة لتوفير إطار تحليلي أعمق لفهم هذه التحوّلات المعقّدة.

أولاً: التحولات البنيوية في مؤسسات الحكم والأمن والمجتمع

أ- الهندسة الدستورية للسلطة الانتقالية عقب التحول السياسي

بعد هروب الأسد ولجونه إلى روسيا في كانون الأول/ ديسمبر 2024، أعلنت حكومة مؤقتة في سوريا²، وحلّ محلّ هذه الحكومة المؤقتة لاحقاً "الحكومة الانتقالية السوريّة"، التي تشكّلت رسمياً في 29 آذار 2025 خلال حفل في القصر الرئاسي³.

تعمل الحكومة بموجب نظام رئاسي على الطراز الأمريكي، ممّا يمنح الرئيس إشرافاً مباشراً على الوزراء، ويلغي دور رئيس الوزراء. ومع ذلك، ما يزال هناك حاجة إلى نائب للرئيس لإدارة مجلس الوزراء في غياب الرئيس. يتكوّن مجلس الوزراء من 23 وزارة، وهو تخفيض عن 29 وزارة في النظام السابق، ممّا يعكس إعادة هيكلة تنظيمية واستجابة عملية لندرة الموارد والقيود

¹ الصراع في سوريا. من إعداد مركز العمل الوقائي. تم التحديث في 14 مايو 2025.

² تكليف محمد البشير رسمياً برئاسة الحكومة السورية المؤقتة. قناة العربية 10 ديسمبر 2024

³ رسمياً.. الشرع يسمي الحكومة السورية الجديدة. عنب بلدي اونلاين. 30.3.2025.

المالية. تمّ دمج بعض الوزارات (مثل النفط والكهرباء والمياه في وزارة واحدة للطاقة)، بينما استُحدثت وزارات جديدة مثل وزارة الشباب والرياضة ووزارة الطوارئ والكوارث.

تحليل الإعلان الدستوري (آذار/ مارس 2025)

وَقَّعَ الرَّئِيسُ الشَّرْعَ على هذا الإعلان في 13 آذار/ مارس 2025، وهو يحدّد مدّة انتقاليّة مدّتها خمس سنوات. ينصّ الإعلان على أن يكون الرَّئِيسُ مسلّمًا ويحدّد الفقه الإسلاميّ " المصدر الرَّئِيسِيّ " للتَّشريع. يمنح الإعلان الرَّئِيسُ سلطةً تنفيذيّةً كاملةً، بما في ذلك سلطة تعيين جميع الأعضاء السَّبعة في المحكمة الدُّستوريّة العليا من دون رقابة برلمانيّة أو غيرها. ويحتفظ الرَّئِيسُ أيضًا بالسيطرة شبه الكاملة على التَّعيينات التَّشريعيّة، حيث يعيّن مباشرة ثلث أعضاء الجمعيّة التَّشريعيّة الجديدة، ويتمّ اختيار الباقين من قبل لجنة يعينها هو أيضًا¹.

يتضمّن الإعلان أحكامًا تؤكّد استقلال القضاء، وحماية حقوق المرأة وحرّيّة الصحافة و"الشُّؤون الشَّخصيّة" للأقليّات الدِّينيّة. كما يدعو إلى إلغاء القوانين الاستثنائيّة من عهد الأسد، وإلغاء أحكام محاكم الإرهاب غير العادلة، واستعادة الممتلكات المصادرة، وإنشاء هيئة للعدالة الانتقاليّة.

هناك مخاوف وانتقادات بشأن السُّلطة التَّنفيذيّة وضمانات حقوق الإنسان، فالإعلان يركّز السُّلطة في يد السُّلطة التَّنفيذيّة، وقد يقوِّض استقلال القضاء. إنّ غياب آليات لضمان استقلال القضاء أو هيئة مستقلّة للتَّعيينات القضائيّة، يثير تساؤلات حول التوازن بين فعالية الحكم الانتقالي وضمانات الانتقال الديمقراطي المستدام..

يرسّخ الإعلان نموذجًا رئاسيًا صارمًا لا يمنح البرلمان أيّ قدرة على مساءلة الرَّئِيس أو الموافقة على الوزراء أو عزلهم أو مراقبة السُّلطة التَّنفيذيّة.

إنّ الإعلان الدُّستوريّ، على الرّغم من تأطيره كإطار انتقاليّ، يرسّخ بشكل متناقض سلطةً تنفيذيّةً كبيرةً في يد الرَّئِيس الشَّرْع، يثير هذا التّركيز للسُّلطة، إلى جانب محدوديّة الضّوابط والتّوازنات، تساؤلات جوهريّة حول التّزام الحكومة الجديدة بانتقال ديمقراطيّ حقيقيّ وضمان حقوق الإنسان على المدى الطّويل.

يتميّز مجلس الوزراء الجديد بوجود مجموعة قويّة من الوزراء الشباب (مواليد تتراوح بين 1956 و 1992)، ومعظمهم من خريجي الجامعات الغربيّة ولديهم خلفيّات أكاديميّة أو مهنيّة فنيّة (أطباء، مهندسون، اقتصاديّون). بينما يغلب على مجلس الوزراء الطّابع السُّنيّ العربيّ، فإنّه يضمّ ممثّلين عن الأقليّات: وزيران كرديّان، ووزير واحد لكلّ طائفة من الطوائف الدُرزيّة والمسيحيّة والعلويّة. ومع ذلك، هناك نقص ملحوظ في تمثيل التُّركمان ولا يوجد وزراء من درعا أو الرّقّة².

يشغل مسؤولو هيئة تحرير الشّام أقوى المناصب الوزاريّة، بما في ذلك وزارات الخارجيّة والدِّفاع والدّاخليّة والعدل والطّاقة والإدارة المحليّة. على سبيل المثال، يقود محمّد البشير وزارة الطّاقة المدمجة، وأسعد الشّيباني وزارة الخارجيّة.

¹ نص الإعلان الدستوري لسوريا 2025. الجزيرة نت. 14.3.2025.

² وزراء الحكومة السورية الجديدة.. مؤهلاتهم ومحطات في حياتهم. الجزيرة نت. 2.4.2025.

إنَّ تشكيل الحكومة الجديدة، الذي يجمع شخصيات مرتبطة بهيئة تحرير الشَّام في الأدوار الأمنيَّة والخارجيَّة الرئيَّسة مع تكنوقراط وممثَّلين عن الأقليَّات، يشير إلى جهد استراتيجيٍّ من قبل الرئيَّس أحمد الشَّرع لإظهار الاعتدال وكسب الشَّرعِيَّة الدَّوليَّة. ومع ذلك، فإنَّ هيمنة هيئة تحرير الشَّام على الحقائق الوزارِيَّة القويَّة والتَّوتُّرات الدَّاخليَّة داخل المجموعة تشير إلى توازن دقيق بين الحكم العمليِّ وجذورها الأيديولوجيَّة التَّاريخيَّة، ممَّا يثير تساؤلات حول عمق هذا "الاعتدال" واستدامته.

ب الجهود نحو الوحدة الوطنيَّة والاندماج العسكريِّ

مؤتمر الحوار الوطنيِّ (شباط / فبراير 2025)

الأهداف المعلنة والمشاركة: عقد المؤتمر في دمشق في 25 شباط / فبراير 2025، بمشاركة حوالي 900 شخص، وقد صاغته الحكومة المؤقَّتة كعمليَّة شاملة للمصالحة والإصلاح الدُسْتوريِّ والوحدة الوطنيَّة. كان يهدف إلى تعزيز "ثقافة الحوار لجميع السُّوريِّين". ونظَّمت المناقشات حول ستَّة محاور رئيسية: العدالة الانتقاليَّة، الدُسْتور، إصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدَّولة، الحريَّات الشَّخصيَّة، دور المجتمع المدنيِّ، والمبادئ الاقتصاديَّة¹.

على الرَّغم من الأهداف الطَّموحة، تعرَّض المؤتمر لانتقاد بسبب تنظيمه المتسرَّع (أعلن عنه قبل أسبوعين فقط)، ممَّا أثار مخاوف بشأن عمق العمليَّة وأصالتها، صدرت الدَّعوات على عجل، حيث تلقَّى بعض المشاركين إشعارًا قبل أقلَّ من 24 ساعة. تمَّ اختيار الحضور كأفراد بديلاً عن ممثَّلين عن الأحزاب السِّياسيَّة أو الجماعات العسكريَّة، وهي خطوة انتقدت على نطاق واسع.

استمرَّ المؤتمر يومين فقط، وتعرَّض بيانه الختاميُّ لانتقادات لافتقاره إلى مقترحات جديدة ذات أهميَّة، واكتفائه بتكرار نقاط حديث معروفة مثل وحدة الأراضي والحريَّات المدنيَّة. فشل المؤتمر في معالجة الوضع السِّياسيِّ الرَّاهن، الذي لا يزال تحت السَّيطرة العسكريَّة، وقُدِّم إطاراً محدَّداً مسبقاً مع مساحة محدودة للاعتراض. وكانت التَّوصيات غير ملزمة.

إنَّ مؤتمر الحوار الوطنيِّ، على الرَّغم من أهميَّته الرَّمزيَّة وأهدافه المعلنة للشُّموليَّة، عمل إلى حدِّ كبير كعمليَّة مدارة بعناية تهدف إلى إضفاء الشَّرعِيَّة على الحكومة، بديلاً عن تعزيز حوار سياسيٍّ حقيقيٍّ وواسع النِّطاق وتقاسم السُّلطة. إنَّ استبعاد الفصائل السِّياسيَّة والعسكريَّة الرئيَّسة، والعمليَّة المتسرَّعة، والطَّبيعة غير الملزمة للنَّتائج، توكِّد نهجاً من أعلى إلى أسفل يهدِّد بتقويض المصالحة الوطنيَّة الحقيقيَّة.

خطط وتحديات تشكيل جيش وطنيٍّ موحد²

بدأ الرئيَّس المؤقَّت أحمد الشَّرع بسرعة جهوداً لتشكيل جيش وطنيٍّ موحد، وتفكيك الفصائل القائمة، ومركَّزة جميع الأسلحة تحت سلطة الدَّولة، معترفاً بأنَّ هذا يمثل تحدياً ملحقاً.

الكتل المسلَّحة الرئيَّسيَّة: المشهد العسكريُّ مجرَّاً للغاية، وتهيمن عليه عدَّة مجموعات رئيسية يجب على دمشق دمجها أو

إدارتها:

¹ مؤتمر الحوار الوطني.. لقاءات لوضع أسس سوريا الجديدة. الجزيرة نت. 26.2.2025.

² حسن، محمد. بناء جيش سوريا الجديد: الخطط المستقبلية والتحديات المقبلة. تحليل. موقع معهد الشرق الأوسط نشر في 12 يونيو 2025

هيئة تحرير الشام: القوة الأساسية، يقدر عدد مقاتليها بـ 40,000 مقاتل (مع حلفائها مثل الجبهة الوطنية للتحرير) ، وتدير العمليات العسكرية وتضمّ مقاتلين أجانب¹.

الجيش الوطني السوري: تتكوّن هذه المجموعة من فصائل مختلفة ذات خلفيات متنوعة، بما في ذلك بعض الميول الإسلامية، ووحدات سابقة من الجيش السوري الحرّ، وقوّات تركمانية عرقية.

يعدّ الجيش الوطني السوريّ قوّات سوريا الديمقراطية خصمه الرئيسيّ، ممّا يتعارض مع نهج الشرع الأكثر استقلاليةً في التعامل مع الأكراد

جيش سوريا الحرة

هو أصغر فصيل، ويتمركز في قاعدة التنف، ومهمته هي محاربة داعش. قيادته متحالفة مع الولايات المتحدة، وقد التقت بوزير الدفاع مرفف أبو قصره لتأسيس تنسيق عسكريّ وأمنيّ.

قوّات سوريا الديمقراطية

تضمّ أكثر من 50000 مقاتل، وتسيطر على حوالي ثلث أراضي البلاد. تحظى بدعم قويّ من الولايات المتحدة وفرنسا، ممّا جعلها غير متهاونة في شروطها للانضمام إلى الجيش الجديد².

اللواء الثامن: تشكيل عسكريّ كبير في درعا يضمّ حوالي 1200 مقاتل. تمّ حلّه في نيسان/ أبريل 2025، وتسليم جميع أصوله لوزارة الدفاع.

كتلة السويداء: تتكوّن هذه الكتلة من خمس فصائل درزيّة رئيسة تضمّ عدّة آلاف من المقاتلين.

أفراد عسكريّون علويّون سابقون: كان هناك حوالي 50000 ضابط وضابط صفّ علويّ في القوّات المسلّحة السوريّة السابقة. ومن غير المرجّح إعادة دمج نسبة عالية منهم بسبب اتّهامات بارتكاب جرائم حرب.

خطط الجيش الجديد: تخطّط دمشق لدمج المقاتلين الأجانب في المجتمع السوريّ، شريطة ألاّ يشكّلوا تهديدًا ويلتزموا بالقوانين السوريّة ومن المتوقع أن يصدر الرئيس الشرع مرسومًا يمنح الجنسية للمقاتلين غير السوريّين بشروط محدّدة، مثل الرّواج من مواطنة سورية أو مدّة إقامة دنيا تتراوح بين خمس وسبع سنوات.

تحديات تشكيل جيش موحد:

تواجه عملية تشكيل جيش موحد تحديات عديدة

- تحديات دمج القوى العسكرية وبناء المؤسسة الوطنية: تمثل عملية توحيد التشكيلات المسلحة التحدي الأمني الأبرز أمام السلطة المركزية الجديدة. يتسم المشهد العسكري بتعدد الفاعلين، من قوات هيئة تحرير الشام والجيش الوطني، وصولاً إلى قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وفصائل محلية أخرى.

¹ المصدر نفسه

² المصدر نفسه

- الحفاظ على وحدة هيئة تحرير الشّام: تتصادم التّحوّلات السّياسيّة السّريّة للشرّ وتنازلاته لكسب الشرعيّة الدّوليّة مع العناصر المتشدّدة داخل هيئة تحرير الشّام. وقد تتصاعد التّوتّرات إذا تعرّض الشرّ لضغوط لاستبعاد المقاتلين الأجنبيّين من الجيش الجديد.

- تباين التّأثيرات والانتماءات الأيديولوجيّة: تمتلك الفصائل المسلّحة المختلفة أسسًا أيديولوجيّة وسياسيّة متباينة، ممّا يجعل الاندماج صعبًا. وتشمل هذه المجموعات الإسلاميّة مثل فيلق الشّام، والقوميّة مثل فرقة السّلطان مراد التّركمانيّة، والطائفية مثل الدّروز في السّويداء، والعرقية مثل قوّات سوريا الديمقراطيّة التي يقودها حزب العمال الكردستاني من قنديل.

- استبعاد الضّبّاط المنشقيّين: يهيمش النّهج الحاليّ دور الضّبّاط المنشقيّين، ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على مقاتلي هيئة تحرير الشّام، وهو ما لا يعتبر مسارًا مثاليًا لبناء مؤسسة عسكريّة تمثّل جميع السّوريّين.

إنّ التّحدّيات التي تواجه توحيد القوّات العسكريّة في سوريا عميقة ومتجدّدة في التّنوع الأيديولوجيّ والعرقيّ والطائفيّ للفصائل المسلّحة. إنّ محاولة دمج هذه المجموعات المتنافرة تحت قيادة مركزيّة، خاصّةً مع استبعاد الضّبّاط المنشقيّين والاعتماد على مقاتلي هيئة تحرير الشّام، قد تخلق أرضيّة خصبة للتّوتّرات الدّاخلية والصّراعات المستقبلية، ممّا يعوق الاستقرار طويل الأمد.

اتّفاقيّة الاندماج بين قوّات سوريا الديمقراطيّة ودمشق (آذار/ مارس 2025)

في 10 آذار/ مارس 2025، وقعت الحكومة التي تقودها هيئة تحرير الشّام في دمشق وقوّات سوريا الديمقراطيّة (قسد)¹ التي يقودها حزب العمال الكردستاني من قنديل اتّفاق سلام تاريخيًّا يمثّل أوّل اعتراف رسميّ بالحقوق الكرديّة في التّاريخ السّوريّ الحديث. هذا الاتّفاق، الذي دعمته الدّبلوماسية الأمريكيّة والفرنسيّة، لا يعد بالاعتراف الدّستوريّ للأكراد فحسب، بل يخفّف أيضًا التّهديدات التّركيّة ضدّ قسد، وهي حليف رئيس للولايات المتّحدة في الحرب ضدّ تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش).

نقاط الاتّفاق الرّئيسية: تضمّنت النّقاط الرّئيسية للاتّفاق ما يأتي:

1- دمج قسد ومكوّناتها في الدّولة السّوريّة، منح الحكومة المركزيّة سلطةً على المطارات والمعابر الحدودية وحقوق التّيفظ الخاضعة لسيطرة قسد؛

2- الاعتراف بالأكراد كجزء لا يتجزّأ من سوريا، وتجنّيس الأكراد الذين حرّموا من الجنسيّة في عهد الأسد؛

3- تأمين حقوق الأقليّات الأخرى، إرساء وقف إطلاق النّار؛

4- فشل المحادثات الأخيرة (آب/ أغسطس 2025): في 9 آب/ أغسطس 2025²

¹ اتّفاقيّة الاندماج بين قوّات سوريا الديمقراطيّة ودمشق (آذار/ مارس 2025). وكالة سانا للأخبار.

² وحدة سوريا الهشة تتداعى: إلغاء محادثات باريس، وتآكل الثقة. أطون جان. القامشلي، سوريا (نورث برس) 8.8.2025.

أعلنت دمشق انسحابها من المحادثات المخطّط لها في باريس مع قسد، وذلك بعد مؤتمر "وحدة الموقف" الأخير الذي عقدته قسد في الحسكة باعتباره انتهاكاً لاتفاقيّة الاندماج الحاسمة المؤرّخة في 10 آذار/ مارس. وندّدت المصادر الحكوميّة بالتجمّع بوصفه محاولة "تدويل" الشؤون السوريّة، واثّمته بتقويض الوحدة الوطنيّة. ويكمن جوهر النزاع في الرؤى المختلفة للاندماج إذ تصرّ دمشق على الاندماج الفرديّ لقسد في مؤسّسات الدّولة، بينما تريد قسد الحفاظ على هيكلها ككتلة عسكريّة جماعيّة

إنّ الموقف الكرديّ، الذي يطالب بنظام حكم لا مركزي أو فيدراليّ لضمان حقوق الأكراد لثقافيّة والدينيّة، يتصادم مع رؤية الحكومة الانتقاليّة السوريّة لمركزيّة السّلطة. هذا التناقض، بالإضافة إلى انسحاب القوّات الأمريكيّة المحتمل من شمال شرق سوريا والتّهديدات التركيّة المستمرّة، يضع قسد في موقف حرج، حيث تسعى للحفاظ على مكتسباتها في الحكم الدّاتيّ مع تجنّب صراع شامل مع الحكومة الجديدة أو تركيا.

المعضلة الكرديّة: الحكم الدّاتيّ مقابل الاندماج

تجد قسد نفسها في وضع دقيق بعد سقوط نظام الأسد. فخلال فترة حكم النظام البائد، عانى الأكراد في سوريّة من التمييز وتمهيش السّلطة المركزيّة، مع سياسات التّعريب القسريّ، وقد أدّت هذه الظروف إلى سعي الأكراد للحصول على حكم ذاتي، تطالب قسد بنظام حكم لا مركزي أو فيدراليّ في سوريا، مع دستور يضمن التعدّديّة الدينيّة والثقافيّة والعرقية. الحكومة السوريّة الجديدة، بقيادة أحمد الشّرع، تتبنّى رؤية لمركزيّة السّلطة وتعارض بشكل صريح الفيدراليّة، معتبرة إياها تهديداً للوحدة الوطنيّة.

إنّ هذا التناقض في الرؤى يضع قسد في معضلة حقيقيّة. فمن ناحية، هناك اتّفاق 10 آذار/ مارس 2025 مع دمشق لدمج قسد في الجيش الوطنيّ والاعتراف بالحقوق الكرديّة. ومن ناحية أخرى، فإنّ فشل المحادثات الأخيرة في آب/ أغسطس 2025 بسبب إصرار قسد على الحفاظ على هيكلها العسكريّ الجماعيّ ومطالبها بالفيدراليّة، يشير إلى عمق انعدام الثّقة والاختلافات الجوهريّة.

تتعمّد هذه المعضلة بسبب الموقف الأمريكيّ المتغيّر. فبينما دعمت الولايات المتّحدة قسد في قتال داعش، فإنّ هناك مؤشّرات على تقليص الوجود العسكريّ الأمريكيّ في شمال شرق سوريا. وقد شجّع المسؤولون الأمريكيّون قوّات سوريّة الديمقراطيّة على التّفاوض مع دمشق. هذا الانسحاب المحتمل يترك قوّات سوريّة الديمقراطيّة في موقف ضعيف، حيث تواجه تهديدات تركيّة مستمرّة تهدف إلى منع الحكم الدّاتيّ الكرديّ. إنّ الحاجة إلى الموازنة بين الحفاظ على مكتسبات الحكم الدّاتيّ وتجنّب صراع شامل مع الحكومة المركزيّة أو تركيا، في ظلّ تضالّ الدّعم الخارجيّ، تمثّل تحديّاً وجوديّاً لقسد في سوريا.

ج. المشهد الإنسانيّ وحقوق الإنسان

الوضع الإنسانيّ الراهن

لا تزال الأزمة الإنسانية في سوريا حادة للغاية بعد 14 عامًا من الصراع. تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 16.5 إلى 17.1 مليون شخص، أي أكثر من 71 % من السُّكَّان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2025¹ ويحتاج سبعة من كل عشرة سوريين إلى المساعدة الإنسانية. تفاقمت الظروف بسبب ظروف الجفاف التي لم تعرف البلاد مثيلاً لها منذ أكثر من 36 عامًا، مما أثر تأثيراً مدمراً على الأمن الغذائي والحصول على المياه والصحة العامة².

وصل معدل البطالة في سوريا إلى 37% في حين أن نسبة البطالة المقنعة في مناطق سيطرة النظام تجاوزت 85%³ في عام 2024، ويعاني حوالي 13 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. كما أن الحوادث المتعلقة بالذخائر المتفجرة أصبحت واقعاً يومياً. وتستمر الصعوبات الاقتصادية في جميع المحافظات بسبب نقص السيولة النقدية، مما يحد من وصول الناس إلى النقد، ويشكل تحديات للسُّكَّان والجهات الفاعلة الإنسانية. كما أن نقص الكهرباء والنقد وتوفير الخدمات العامة وسط تقلبات الأسعار يزيد من الضغط على سبل العيش وتوصيل المساعدات⁴.

تتفاقم هذه التحديات بسبب نقص التمويل. فقد كانت خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا لعام 2024 تعاني من نقص حاد في التمويل، إذ لم يغط سوى 36.6 % من إجمالي الاحتياجات البالغة 1.4 مليارات دولار أمريكي. وحتى تموز/ يوليو 2025، لم يتم تمويل وثيقة أولويات الاستجابة الإنسانية للمدة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو 2025 سوى بنسبة 15.9 %، مما يترك عجزاً قدره 1.68 مليار دولار أمريكي. وتناشد الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيون توفير 19.3 مليارات دولار أمريكي لتغطية الأنشطة ذات الأولوية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لـ 10.3 ملايين شخص مستهدف في جميع أنحاء البلاد حتى نهاية عام 2025⁵.

عودة اللاجئين والنّازحين داخلياً

يوجد حوالي 5.4 إلى 6 ملايين لاجئ سوري في المنطقة، وتسعى الدُول المجاورة إلى عودتهم. بعد سقوط نظام الأسد، أصبحت العودة إلى الوطن ممكنة - نظرياً - للسوريين. تشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن حوالي 400,000 سوري عادوا من الدُول المجاورة منذ 8 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. وخلال المدة نفسها، عاد أكثر من مليون نازح داخلياً داخل سوريا، ليصل العدد الإجماليّ للسوريين الذين عادوا إلى منازلهم إلى أكثر من مليون وأربعمائة ألف شخص⁶.

عادت في 29 تموز/ يوليو 2025، أول مجموعة من اللاجئين السوريين من لبنان بموجب خطة جديدة طوّرتها الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اللبنانية. تقدّم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 100 دولار نقداً لكل لاجئ سوري عائد، وتتنازل السلطات اللبنانية عن أي رسوم أو غرامات مستحقة عليهم. كما توفر المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة حافلات لرحلة العودة. وتقدّم المفوضية أيضاً منحاً نقدية، ومساعدة قانونية للحصول على الوثائق المدنية، ودعمًا نفسيًا واجتماعيًا،

¹ الجمهورية العربية السورية: أولويات الاستجابة الإنسانية (من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٥). reliefweb-OCHA. (نُشر في ٢٤ يوليو ٢٠٢٥)

² عمليات المجلس النرويجي للاجئين في سوريا نظرة عامة على الوضع الإنساني - 2025 صحيفة الحقائق أبريل

³ سوريا.. شلل اقتصادي والقطاع الخاص يسرح الموظفين. موقع الجزيرة نت- خاص نشر في 2024\6\5

⁴ المصدر نفسه

⁵ المصدر نفسه

⁶ هبة، جويد. عودة اللاجئين إلى سوريا: تحديات وشكوك. ١ أغسطس ٢٠٢٥، المركز العربي، واشنطن العاصمة

وفرصاً لكسب العيش، وخدمات حماية أخرى. تُقَدَّر المفوَّضِيَّةُ أنَّ أكثر من 205,000 سوريّ عبّروا عائدين إلى البلاد من لبنان منذ كانون الأوّل/ ديسمبر، منهم 126,000 - على الأقلّ- عودة نهائية¹

ومع ذلك، لا تزال هناك تحدّيات كبيرة أمام عودة اللاّجئين والنّازحين داخليّاً. إنّ نقص التّمويل الكافي لخدمات الدّعم الأساسيّة يهدّد نجاح هذه العودة. فالعديد من العائلات العائدة تجد منازلها متضرّرة أو مدمّرة بسبب الزّرع والزّلازل المدمّرة التي وقعت في شباط فبراير عام 2023. كما أنّ الخدمات الصّحّيّة في المناطق الأماميّة توقّفت إلى حدّ كبير، وتعرّضت أنظمة التّعليم لانقطاعات كبيرة. إنّ الحاجة إلى مأوى وسبل عيش وحماية ومساعدة قانونيّة لا تزال عالية. وقد أدّت التّخفيضات الكبيرة في التّمويل الّتي تواجهها المفوَّضِيَّةُ إلى تقليص قوّتها العاملة بنسبة 30 % داخل سوريا، ممّا يؤثّر تأثيراً كبيراً في قدرتها على تقديم الدّعم الحيويّ.

العنف الطّائفيّ والتّصعيدات الأمنيّة

شهدت سوريا بعد سقوط نظام الأسد تصاعداً في العنف الطّائفيّ والتّوتّرات الأمنيّة، ممّا يهدّد جهود المصالحة الوطنيّة، إذ وثّقت الشّبكة السّوريّة لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقلّ عن 814 سورياً بينهم 34 سيّدة (إحداهنّ توفّيت بأزمة قلبيّة بعد تلقّيها نبأ وفاة حفيدها) و 20 طفلاً، و 6 من الطّواقم الطّبيّة بينهم 3 سيّدات، و 2 من الطّواقم الإعلاميّة، وإصابة ما يزيد عن 903 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة في محافظة السّويداء، وذلك خلال المدة الممتدّة من 13 تمّوز 2025 وحتىّ تاريخ 21 تمّوز 2025، وذلك استناداً إلى المعلومات الأوّليّة المتوفّرة الّتي تمكّنت الشّبكة من التّحقّق منها.²

تدخّلت إسرائيل في صراع السّويداء، فقد شنّت غارات جويّة على أهداف عسكريّة سوريّة في دمشق والسّويداء في 16 تمّوز/ يوليو 2025، بدعوى حماية الأقلّيّة الدّريّة في سوريا. وقد أثار هذا التّدخل انتقادات من المبعوث الأميركيّ إلى سوريا، توم باراك، الّذي وصفه بأنّه "جاء في وقت سيّئ للغاية" وعقّد جهود الاستقرار الإقليميّة.

حقوق الإنسان في ظلّ الحكومة الجديدة

تعهدت الحكومة السّوريّة الجديدة، بعد سقوط نظام الأسد، بإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، لكن الواقع لا يزال معقّداً ومثيراً للجدل. وقد أصدرت الحكومة تعديلات على عدّة قوانين تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، مثل المرسوم رقم 20 لعام 2023 الّذي يهدف إلى الحدّ من الاعتقال التّعسّفيّ وتحسين الوصول إلى المحاكمات العادلة. كما تمّ تعديل قانون الأحوال الشّخصيّة في عام 2024 لمنح المرأة حقّاً أكبر في الزّواج والطلاق والحضانة.

تثير قضيّة حقوق المملكيّة للنّازحين قلقاً خاصّاً. لا يزال القانون رقم 10 لعام 2018، الّذي يسمح بإعادة تطوير الأراضي، ولكنّه تعرّض لانتقادات لتمكينه عمليّات المصادرة، ما يؤثّر في العائدين، إذ يتطلّب هذا القانون من أصحاب المنازل تقديم

¹ عمر صناديقي، كريم شبيب. عودة أول دفعة من اللاّجئين السوريين إلى ديارهم من لبنان بموجب خطة جديدة للأمم المتحدة. أخبار أسوشيتد برس. ٢٩ يوليو ٢٠٢٥.

² توثيق مقتل 1013 سورياً مدنيين وعسكريين قتلوا من مختلف الأطراف على خلفية أحداث السّويداء تقرير الشبكة السّوريّة لحقوق الإنسان شهر تموز/يوليو 2025

سندات الملكية في مدّة قصيرة (غالبًا 30 يومًا) ، وهو أمر مستحيل بالنسبة إلى السُوريّين النّازحين، خاصّةً في الخارج أو في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة. وقد أدّت التّعديلات التي أجرتها الحكومة الجديدة، والتي تهدف إلى تبسيط عمليّات المطالبات، إلى الفشل في معالجة التّمييز الأساسي، لا سيّما ضدّ الفئات المهمّشة مثل النّازحين داخليًا والأقليّات العرقيّة والنّساء.

ثانيًا: إعادة الاصطفافات الإقليمية والدوليّة

أ. الفاعلون الإقليميون الرّئيسون

تركيا: لقد تحوّل دور تركيا تحوّلًا كبيرًا منذ سقوط نظام الأسد في كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، حيث أصبحت داعمًا خارجيًا رئيسًا للنّظام السّياسي الجديد بقيادة أحمد الشّرع. ولطالما دعمت تركيا المعارضة السّوريّة وأدّت دورًا محوريًا في صعود هيئة تحرير الشّام.

انتقل الدور التركي من دعم المعارضة إلى العمل كضامن خارجي للنّظام السّياسي الجديد، مع التركيز على ثلاث أولويات: وحدة الأراضي السّورية، وتسهيل عودة اللاّجئين، وكبح طموحات الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي.

المصالح الرّئيسة:

- وحدة الأراضي: أكّد وزير الخارجيّة التركيّ هاكان فيدان أن الحفاظ على وحدة الأراضي السّوريّة يمثّل أولويّةً لأنقرة
- الانتقال السّياسي السّلمي: تهدف أنقرة إلى رؤية انتقال سياسيّ سلميّ في سوريا.
- كبح الجماعات الكرديّة: من الأولويّات الأخرى كبح أنشطة الجماعات الكرديّة التي تعتبرها إرهابيّة. تسعى تركيا لمنع الحكم الذاتيّ الكرديّ في سوريا عودة اللاّجئين: ينظر إلى الإطاحة بالأسد على أنّها تطوّر إيجابيّ لأنقرة، حيث يمكن أن يسهّل عودة اللاّجئين السّوريّين من تركيا.
- تعزيز الوضع الإقليمي: ينظر إلى سقوط الأسد على أنّه تنويع لدعم تركيا طويل الأمد للمعارضة السّوريّة، ممّا يعزّز موقفها في سوريا والشرق الأوسط على حساب روسيا وإيران.
- شريك اقتصاديّ: من المتوقّع أن تعمل أنقرة كشريك للسلطات الجديدة في دمشق، سياسيًا واقتصاديًا، خاصّةً خلال مدّة إعادة الإعمار والاستقرار في سوريا.
- تمارس تركيا نفوذها من خلال مزيج من الدّعم المادّي، والتّنسّيق الاستراتيجيّ، والتّسهيلات الدّبلوماسية. وقد تعهّدت أنقرة بالمساعدة في تشكيل جيشٍ وطنيٍّ مستقبليّ وتدريبه، وتقديم الخبرة المؤسّسيّة عند الحاجة. كما أعلنت أنقرة أنّ الجيش الوطنيّ السّوريّ المدعوم من تركيا يجب أن يندمج في الجيش الوطنيّ الجديد تحت قيادة الشّرع.
- ومع ذلك، فإنّ نفوذ تركيا ليس بلا حدود. فبناء دولة قابلة للحياة يتطلّب خبرةً إداريّةً، ومؤسّسات شاملة، وشرعيّةً دوليّةً، وموارد ماليّةً كبيرة، وهي أمور لا تستطيع تركيا توفيرها بمفردها. وقد سعت تركيا إلى إشراك الفاعلين الخليجيّين، مثل السّعوديّة وقطر، لتكملة نفوذها الاستراتيجيّ والفنيّ بقدراتهم الماليّة. كما سعت أنقرة في محاولة اقناع واشنطن برفع العقوبات التي كانت تعوق قدرة النّظام السّوريّ السّابق على العمل.

إيران وحزب الله

يمثل سقوط نظام الأسد هزيمة استراتيجية للمحور الإيراني. فقد أدى هذا التطور إلى انهيار ممر بري رئيس كان يربط إيران بالساحل المتوسطي عبر العراق وسوريا. كان هذا الممر حيويًا لنقل الأسلحة والدعم اللوجستي لحزب الله في لبنان، الذي تضررت قدراته العسكرية بشدة جراء الحرب الأخيرة مع إسرائيل. إن فقدان هذا الطريق البري يجعل من الصعب على إيران إعادة تسليح حزب الله والحفاظ على شبكتها الأوسع من الميليشيات المتحالفة في المنطقة.

التأثير على حزب الله: لقد أثر سقوط سوريا وحملة ضبط الحدود من قبل الحكومة اللبنانية على طرق التهريب تأثيرًا كبيرًا في قدرة إيران على إعادة إمداد حزب الله. حاولت إيران استخدام مطار بيروت لتهريب الأموال إلى حزب الله بعد فقدان طرق تهريب الأسلحة عبر سوريا. تشير التقارير إلى أن حزب الله بدأ في إعادة تأكيد سيطرته على ميناء بيروت من خلال شبكة من المتعاونين لتسهيل التهريب البحري، مما يشير إلى اعتماد إيران على الطرق البحرية الآن. ومع ذلك، يعتبر التهريب البحري أكثر صعوبة من المعابر الحدودية البرية التي كانت تسيطر عليها سابقًا حكومة الأسد الموالية لحزب الله.

الطُموحات الجيو-اقتصادية: يقوّض سقوط الأسد أيضًا الطُموحات الجيو-اقتصادية لإيران فقد كانت إيران تعتمد استخدام سوريا كجزء رئيس من طريق بري يربط الصين بالبحر الأبيض المتوسط كجزء من دورها في مبادرة الحزام والطريق الصينية. إن فقدان سوريا كشريك وثيق يعرض هذه الخطة للخطر.

التأثيرات الطائفية: يمكن لإيران أن تستغلّ التوترات الطائفية في سوريا للحفاظ على نفوذها. فمن المرجح أن تكثف طهران اتصالاتها مع المجتمعات العلوية في غرب سوريا. وقد تغذي أنشطة الخلايا الإرهابية، والتي قد تدعمها إيران سرًا كوسيلة لممارسة الضغط. يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية إلى حد كبير على كيفية تعامل الحكام الجدد مع العدالة الانتقالية والديناميكيات الطائفية في سوريا.

انحسار النفوذ الإيراني: يمثل سقوط المنظومة السابقة هزيمة استراتيجية للمحور الإيراني، حيث أدى تحلل الهياكل الأمنية السابقة إلى قطع الممر البري الحيوي الذي كان يربط طهران بالساحل المتوسطي، مما أضعف بشكل مباشر القدرات اللوجستية لحزب الله في لبنان.

إسرائيل

اتّسمت سياسة إسرائيل تجاه سوريا بعد سقوط نظام الأسد بالتدخل العسكري المستمر والسعي لتحقيق أهداف استراتيجية محددة. وهكذا فقد نفذت إسرائيل العديد من الضربات ضد منشآت الأسلحة الكيميائية والمنشآت العسكرية في سوريا في عامي 2024 و 2025¹، كما استهدفت القوات الإسرائيلية قوات إيرانية وحزب الله في سوريا منذ عام 2013، واستمرت هذه الضربات بعد سقوط الأسد.

¹ ضربات إسرائيل في سوريا.. كل ما تريد معرفته. العين الإخبارية. 2025\7\16

في تمّوز/ يوليو 2025، شنت إسرائيل غارات جويّة على أهداف عسكريّة سورية في دمشق والسّويداء، بدعوى حماية الأقلّيّة الدرزيّة في البلاد. جاء هذا التّدخل وسط اشتباكات عنيفة بين الدّروز وقبائل البدو في السّويداء¹، كما أنشأت إسرائيل تسع قواعد على الجانب السّوري من مرتفعات الجولان منذ سقوط الأسد، ممّا يخلق منطقة عازلة لمنع التّهديدات للأراضي الإسرائيليّة.

الأهداف الاستراتيجيةّة:

- حكومة مركزيّة ضعيفة: تفضّل الحكومة الإسرائيليّة رؤية سوريا مقسّمة ومجزّأة بدلاً عن دولة مركزيّة قويّة تسيطر على البلاد. ينظر إلى الدّول القوميّة القويّة، وخاصّة الدّول العربيّة، على أنّها تهديد لإسرائيل.
- منطقة منزوعة السّلاح: تسعى إسرائيل إلى إقامة منطقة منزوعة السّلاح تمتدّ من مرتفعات الجولان إلى جبل الدّروز، وهو هدف إسرائيليّ طويل الأمد منذ سقوط نظام الأسد.
- حماية الأقلّيّة الدرزيّة: تدّعي إسرائيل أنّها تتصرّف لحماية الأقلّيّة الدرزيّة في سوريا، التي ترتبط بها بعلاقات قويّة، خاصّة في ظلّ وجود جالية درزيّة كبيرة في إسرائيل تخدم في الجيش. ومع ذلك، يرى بعض المحلّلين أنّ هذا قد يكون "انتهازيّة خالصة" لتحقيق أهداف سياسيّة أوسع.
- الانتقادات الأمريكيّة: انتقد المبعوث الأمريكيّ الخاصّ إلى سوريا، توم باراك، التّدخل الإسرائيليّ الأخير في سوريا، واصفاً إيّاه بأنّه "جاء في وقت سيّئ للغاية" وعقّد جهود استقرار المنطقة. وأكّد باراك أنّ الولايات المتّحدة لم تطلب أو تشارك في قرار إسرائيل، وأنّها لا تتحمّل المسؤوليّة عن الإجراءات التي تتّخذها إسرائيل للدّفاع عن نفسها.
- إنّ التّدخل الإسرائيليّ المستمرّ في سوريا، خاصّة في سياق الصّراعات الطّائفية، يعكس استراتيجية أوسع تهدف إلى إضعاف الدّولة السّوريّة ومنع ظهور حكومة مركزيّة قويّة. ومع ذلك، فإنّ هذا النّهج قد يزيد من تعقيد المشهد الأمنيّ في سوريا، ويغذي الانقسامات الداخليّة، ويزيد من أخطار التّصعيد الإقليميّ، ممّا يتعارض مع جهود الاستقرار التي تسعى إليها بعض القوى الدّوليّة والإقليميّة.

الأردن

- يواجه الأردنّ معضلات جديدة بعد سقوط نظام الأسد، فقد أدّى هذا الحدث إلى إزالة قوّة مزعومة للاستقرار، ولكنّه أفسح المجال أمام حقبة جديدة من عدم اليقين، وتتجلى التّحدّيات الرئيسيّة في:
- أمن الحدود: يجب على الأردنّ تأمين حدوده المشتركة مع سوريا التي يبلغ طولها 380 كيلومتراً لمنع امتداد عدم الاستقرار. على الرّغم من انهيار حكومة الأسد، لا يزال تهديد التّهرب قائماً، من مليشيات مسلّحة من السّويداء ومهريّ المخدّرات.
 - عودة اللاّجئين: يمثّل تسهيل العودة الآمنة والطّوعيّة لـ 1,3 مليون لاجئ سوريّ تحديّاً كبيراً، معظمهم من جنوب سوريا.

¹ نفس المصدر

- نزاعات المياه: تحتاج نزاعات تقاسم المياه في سوريا (مع الأردن)، والتي كانت راکدة في عهد الأسد، إلى حل. وقد أدت هذه النزاعات إلى تفاقم ندرة المياه الحادة في الأردن، والتي تفاقم بسبب استضافة اللاجئين السوريين لمدة 13 عامًا.
- الديناميكيات الداخلية: تتعقد استراتيجية الاحتواء الأردنية بسبب الديناميكيات الداخلية، لا سيما تطلعات الإخوان المسلمين المتزايدة بعد 7 تشرين الأول / أكتوبر.
- الامتداد الأيديولوجي: هناك مخاوف بشأن الموقف الأيديولوجي لهيئة تحرير الشام وتأثيرها المحتمل داخل الأردن. وقد أشار المعلقون المحليون إلى خطاب الشرع في المسجد الأموي، حيث أعلن سقوط نظام الأسد انتصارًا لـ "الأمة" الإسلامية الأوسع، باعتباره يتماشى مع التطلعات الإسلامية الشاملة. هناك خوف من أن إضفاء الشرعية على هيئة تحرير الشام قد يشجع الفصائل المتطرفة الكامنة داخل الأردن.
- الاعتراف الدولي: هناك روايات مستقطبة داخل المجتمع الأردني حول ما إذا كان الانخراط مع هيئة تحرير الشام ضرورة عملية أم إضفاء شرعية خطيرة على التطرف. ينظر إلى تحول هيئة تحرير الشام من جماعة مسلحة إلى نظام حكم على أنه غير مختبر وغير مؤكد. إذا فشل هذا الانتقال، فقد تعود المجموعة إلى جذورها المتشيدة، مما يشكل تهديدات متجددة لأمن الأردن. وحتى الانتقال الناجح إلى نظام إسلامي يمكن أن يشجع الحركات الإسلامية في الأردن، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الداخلية.
- لقد أيد الأردن وقف إطلاق النار في السويداء. وبينما لا يتوقع الأردن امتداد الصراع في السويداء إلى أراضيه بسبب عدم وجود حالة درزية كبيرة هناك، فإنه لا يريد أي تطرف.

العراق

- يُظهر العراق ترددًا في التعامل مع الحكومة السورية الجديدة لأسباب تاريخية وقانونية وسياسية، وتتمثل أسباب التردد: في.
- التحالف السابق مع نظام الأسد: كان العراق حليفًا لنظام الأسد المخلوع، حيث قاتلت وحدات كبيرة من الميليشيات الشيعية العراقية، التي تعمل غالبًا تحت القيادة الإيرانية، إلى جانب قوات الأسد، مما أدى إلى روابط عملياتية عميقة. وينظر إلى سقوط الأسد على أنه نكسة لإيران، التي لها نفوذ قوي في بغداد، مما يعقد سياسة العراق تجاه سوريا ويجعل من الصعب الاعتراف بسرعة بالحكومة الجديدة بقيادة الرئيس المؤقت أحمد الشرع.
 - مذكرة توقيف بحق الشرع: يواجه العراق معضلة قانونية وأخلاقية، حيث توجد مذكرة توقيف نشطة ضد الشرع، المعروف سابقًا باسم أبو محمد الجولاني، بسبب ارتباطاته السابقة بتنظيم القاعدة ومزاعم تورطه في هجمات أدت إلى مقتل عراقيين. ويشكك صانعو السياسات العراقيون في تحويله إلى رجل دولة عملي. كما أن القانون العراقي يجرم الشرع بموجب المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب.
 - المخاطر الأمنية: يخلق هذا التردد من جانب بغداد أخطار أمنية عالية، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة داعش بوصف الحدود العراقية السورية بأنها "منطقة هشة وخصبة للاستغلال" حيث لا يزال داعش يشكل تهديدًا قويًا. وهكذا فبدون مشاركة رسمية وعلاقات طبيعية، تتعطل مشاركة المعلومات الاستخباراتية والتنسيق الحدودي، مما قد يسمح لداعش بإعادة تجميع صفوفه.

إنَّ تردُّد العراق في التَّعامل مع الحكومة السُّوريَّة الجديدة، المدفوع بمزيج من الارتباطات التَّاريخيَّة، والقضايا القانونيَّة، والمخاوف الأمنيَّة، يعوق جهود الاستقرار الإقليمي ويترك الحدود العراقيَّة السُّوريَّة عرضة لاستغلال تنظيم داعش. هذا الوضع يتطلَّب دورًا حاسمًا من الولايات المتَّحدة في التَّوسُّط لتجاوز هذا الانقسام، لضمان تعاون أمنيٍّ فعَّال في منطقة حيويَّة لمكافحة الإرهاب.

دول الخليج

أبدت دول الخليج دعمًا واسعًا للحكومة السُّوريَّة الجديدة، حيث رَحَّبت بها كشريك محتمل في إعادة الإعمار وتأمين المنطقة. هذا الدَّعم يعكس رغبتها في تحقيق الاستقرار في سوريا بعد سنوات من الصِّراع.

فرص الاستثمار

في أواخر تَمُوز/ يوليو، أعلنت سوريا والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة عن 47 اتِّفافيَّة استثماريَّة بقيمة تزيد عن 6 مليارات دولار¹. هذه الاستثمارات الكبيرة من دول الخليج، لا سيَّما السُّعوديَّة وقطر والإمارات، تشير إلى تحوُّل في مواقفها تجاه سوريا ما بعد الأسد. وبعد سنوات من دعم المعارضة، يبدو أنَّ هذه الدُّول تتبَّنى نهجًا عمليًّا يركِّز على الاستقرار الاقتصادي وإعادة الإعمار، ممَّا يعكس رغبةً في احتواء الفراغ الأمني ومنع تفاقم الأوضاع، مع تحقيق مصالح اقتصاديَّة في عمليَّة إعادة الإعمار.

ب. القوى الدَّوليَّة الكبرى

روسيا

يمثِّل سقوط نظام الأسد نكسةً كبيرةً لنفوذ روسيا في الشَّرق الأوسط، فقد أظهر فشل محاولتها إحياء استراتيجيَّة الحرب الباردة في المنطقة.

سقوط الأسد وتأثيره في الدَّور الرُّوسِيّ:

على عكس تدخلها العسكريّ في عام 2015 الذي أنقذ نظام الأسد من الانهيار، لم تتدخَّل روسيا بقوة في عام 2024 لمنع سقوط دمشق. لقد فشلت القاذفات الرُّوسِيَّة في إبطاء تقدُّم المتمرّدين، ولم ترق حملاتها الجويَّة إلى مستوى الحملات المكثَّفة الَّتِي شوهدت في 2016-2017.

يشير قرار موسكو غير المتوقَّع بعدم دعم نظام بشار الأسد هذه المرَّة إلى تحوُّل في أولويَّاتها، لا سيَّما في سياق حربها في أوكرانيا، حيث تركِّز مواردها العسكريَّة. يمثِّل سقوط الأسد نهايةً لشبكة نفوذ روسيَّة تعود إلى حقبة الحرب الباردة، ممَّا يقلِّل من دور موسكو المهيمن سابقًا في سوريا.

¹ توقيع 47 اتفاقية ب. 6.4 مليارات دولار في منتدى الاستثمار السوري السعودي. الجزيرة نت. 24\7\2025

مستقبل الوجود الروسي: لا يزال مستقبل القواعد العسكرية الروسية في سوريا غير مؤكد، لكن موسكو بدأت بالفعل - جهودًا لتأمين موطن قديم في المنطقة، مع الأسد أو من دونه، ومن المرجح أن يكون الوجود الروسي المستمر تحت هيكل سلطة جديد تسيطر عليه قوى إقليمية مثل تركيا، مما يقلل بشكل كبير من دور موسكو الذي كان مهيمنًا في السابق.

تعد القواعد البحرية والجوية الروسية في سوريا ضرورةً لقدرة موسكو على تأكيد نفوذها في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تشارك في صراعات بعيدة في ليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والنيجر.

لقد تكيّفت وسائل الإعلام الروسية التي تسيطر عليها الدولة بسرعة مع الوضع الجديد، مما وفر منصةً لمسؤولين سابقين في نظام الأسد أصبحوا الآن منتقدين له.

إن تراجع الدور الروسي في سوريا، الذي يتجلى في عدم دعم نظام الأسد بقوة في لحظة سقوطه، يعكس تحولاً في الأولويات الاستراتيجية لموسكو، لا سيما في سياق انخراطها في أوكرانيا. هذا التراجع يفتح الباب أمام قوى إقليمية أخرى ملء الفراغ، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في سوريا والمنطقة، ويجبر روسيا على إعادة تقييم استراتيجيتها للحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة

لقد أبدت الولايات المتحدة دعمًا للحكومة السورية الجديدة، معتبرةً أنه "لا توجد خطة بديلة" للعمل معها لتوحيد البلاد. وترحب الولايات المتحدة بالاتفاق الأخير بين السلطات السورية المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية لدمج الشمال الشرقي في سوريا موحدة.

تؤكد الولايات المتحدة دعمها لانتقال سياسي يظهر "حكمًا ذا مصداقية وغير طائفي" كأفضل مسار لتجنب المزيد من الصراع. ومع ذلك، تلاحظ الولايات المتحدة "بقلق العنف المميت الأخير ضد الأقليات وقد أعلنت إدارة ترامب أنها ستخفيض عدد قواتها إلى النصف. كما أعلن المبعوث الأمريكي توم باراك أن الخطة هي تقليص عدد القواعد الأمريكية في سوريا من ثمانية إلى واحدة.

في تموز/ يوليو 2025، رفعت الولايات المتحدة تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية أجنبية، مشيرةً إلى أنها "الترمت بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وجاء هذا القرار كجزء من استراتيجية أوسع لإدارة ترامب لإعادة الانخراط مع سوريا ودعم إعادة إعمارها بعد أكثر من عقد من الصراع¹

أما فيما يخص قانون قيصر، فتم إلغاء العقوبات الأمريكية الشاملة على سوريا في 1 تموز/ يوليو 2025 بموجب أمر تنفيذي صادر عن الرئيس ترامب ومع ذلك، لا تزال العقوبات قائمة على بشار الأسد وشركائه، ومنتهكي حقوق الإنسان، ومهربي الكبتاغون، والأشخاص المرتبطين بأنشطة الانتشار السابقة لسوريا، والمنتسبين إلى داعش والقاعدة، وإيران ووكلائها²

¹ الإدارة الأمريكية تلغي تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية أجنبية. الجزيرة نت. 7\7\2025

² إنهاء برنامج العقوبات على سوريا لمصلحة الشعب السوري بيان صحفي. ماركو روبيو، وزير الخارجية 30. يونيو/حزيران 2025

إنَّ موقف الولايات المتَّحدة، الَّذي يجمع بين دعم الحكومة الجديدة ورفع العقوبات مع الحفاظ على آليات المساءلة والتَّحفظات بشأن حقوق الإنسان، يعكس محاولةً لموازنة المصالح الاستراتيجية مع القيم. ومع ذلك، فإنَّ هذا النَّهج قد يواجه تحديات في التَّنفيذ، خاصَّةً في ظلِّ استمرار العنف الطَّائفيِّ ومحدوديَّة الإصلاحات الدَّاخليَّة، ممَّا يثير تساؤلات حول مدى فعاليَّة السِّياسة الأمريكيَّة في تحقيق الاستقرار طويل الأمد في سوريا.

الاتِّحاد الأوروبيِّ/ فرنسا

الدَّعم للانتقال السِّياسي: توكَّد فرنسا التزامها بالمبادئ المحدَّدة في البيان الختاميِّ لمؤتمر باريس بشأن سورية¹، بما في ذلك احترام الحريَّات الأساسيَّة وحقوق الإنسان، والمشاركة الحقيقيَّة للمرأة في جميع المجالات، وتأسيس المواطنة على رفض جميع أشكال التَّمييز، وإنشاء عدالة انتقاليَّة.

تدعو فرنسا إلى استمرار الحوار الوطنيِّ على المدى الطَّويل وإشراك ممثَّلين من جميع شرائح المجتمع السُّوريِّ من دون دون استثناء، وتوكَّد فرنسا دعمها لعمليَّة انتقال تليِّ تطلُّعات الشَّعب السُّوريِّ للحريَّة والكرامة، و بناء سوريا حرَّة وموحَّدة وذات سيادة ومستقرَّة وشاملة ومندمجة بالكامل في بيئتها الإقليميَّة والمجتمع الدَّوليِّ.

وستشارك فرنسا بالكامل في إعادة إعمار الاقتصاد السُّوريِّ، حيث أشار الاتِّحاد الأوروبيُّ إلى قرار الدُّول الأعضاء في 24 شباط/ فبراير بتعليق العقوبات المفروضة على القطاعات الاقتصاديَّة الرِّئيسيَّة، لا سيَّما الطَّاقة والنَّقل والمعاملات الماليَّة. كما خصَّص الاتِّحاد الأوروبيُّ 202,5 مليون يورو للمساعدات الإنسانيَّة في عام 2025²

إنَّ دعم الاتِّحاد الأوروبيِّ وفرنسا لعمليَّة الانتقال في سوريا، والَّذي يتضمَّن تعليق العقوبات وتقديم المساعدات الإنسانيَّة، يهدف إلى تشجيع الاستقرار وإعادة الإعمار. ومع ذلك، فإنَّ فعاليَّة هذا الدَّعم تعتمد على التزام الحكومة السُّوريَّة الجديدة بالإصلاحات الشَّاملة، وخاصَّةً في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الانتقاليَّة، لضمان أن يؤدِّي الانتقال إلى سلام مستدام وشامل.

ج. الانتعاش الاقتصاديِّ والعقوبات

التَّحديات الاقتصاديَّة

لقد دُمِّرت 14 عامًا من الصِّراع الاقتصاديِّ السُّوريِّ، حيث انكمش النَّاتج المحليُّ الإجماليُّ بشكل تراكميِّ بأكثر من 50 % منذ عام 2010، وانخفض نصيب الفرد من الدَّخل القوميِّ الإجماليُّ إلى 830 دولارًا فقط في عام 2024، وهو أقلُّ بكثير من العتبة الدَّوليَّة للبلدان منخفضة الدَّخل. ويؤثِّر الفقر المدقع الآن على واحد من كلِّ أربعة سوريِّين، بينما يعيش ثلثا السُّكَّان تحت خطِّ الفقر الأدنى للطَّبقة المتوسِّطة.

منذ الانتقال السِّياسيِّ، تواجه السُّوريِّين أزمة سيولة حادَّة بسبب نقص الأوراق النَّقدِيَّة الماديَّة والاضطرابات الأوسع في تداول العملة المحليَّة. ولا يزال الأمن الغذائيُّ يمثِّل تحدِّيًا كبيرًا، حيث يقدَّر أنَّ حوالي 13 مليون شخص يعانون من انعدام

¹ مؤتمر باريس بشأن سورية - بيان مشترك (13 شباط/فبراير 2025)-موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية

² الاتِّحاد الأوروبي يزيّد مساعداته إلى سوريا. جريدة عنب بلدي. 27\5\2025

الأمن الغذائي في جميع أنحاء سوريا. كما أنَّ معدّل البطالة في جميع أنحاء البلاد 13 في المئة في عام 2024. والصّعوبات الاقتصادية في جميع المحافظات بسبب نقص السيولة النقديّة، ممّا يحُدّ من الوصول إلى النّقد، ويشكّل تحدّيات للسكّان والجهات الفاعلة الإنسانيّة.

الاستثمار وإعادة الإعمار

على الرّغم من التّحدّيات الهائلة، بدأت سورّيّة في جذب الاستثمارات بعد تخفيف العقوبات الغربيّة وسقوط نظام الأسد.

صفقات الاستثمار الكبرى

وقعت سورّيّة اتّفاقيّات بقيمة 14 مليار دولار مع شركات إقليمية ودوليّة ل 12 مشروعًا استثماريًا، بما في ذلك تحديث مطار دمشق الدوليّ ونظام مترو أنفاق جديد. يشمل ذلك توسعة مطار دمشق الدوليّ بقيمة 4 مليارات دولار من قبل شركة أوربكون القطريّة القابضة، والتي ستمكّن المطار من خدمة ما يصل إلى 31 مليون مسافر سنويًا. كما أن إنشاء نظام مترو أنفاق جديد في العاصمة بقيمة 2 مليار دولار، والذي من المتوقّع أن يستخدمه 750,000 شخص يوميًا، تمّ توقيعه مع شركة الإمارات الوطنيّة للاستثمار؛ فضلًا عن بناء 60 برجًا سكنيًا يضمّ 20 ألف وحدة سكنيّة خارج العاصمة بتكلفة 2 مليار دولار.

في أيار/ مايو 2025، تم توقيع اتّفاقيّة لمشروع طاقة بقيمة 7 مليارات دولار، بقدرة 5000 ميجاوات، مع ائتلاف من الشّركات القطريّة والتركّيّة والأمريكيّة لإعادة تنشيط شبكة الكهرباء في البلاد.

وفي أواخر تمّوز/ يوليو، سوريا والمملكة العربيّة السّعوديّة أعلنتا عن 47 اتّفاقيّة استثماريّة بقيمة تزيد عن 6 مليارات دولار. إمكانات السيّاحة: لطالما امتلكت سورّيّة إمكانات سياحيّة هائلة لم تتمكّن من تحقيقها. وقد أحيا سقوط الأسد الآمال في إحياء صناعة السيّاحة والمساعدة في التّعافي بعد الحرب.

التّحدّيات المتبقّيّة: على الرّغم من هذه التّطوّرات الإيجابيّة، لا تزال هناك تحدّيات كبيرة أمام إعادة الإعمار. إنّ حجم التّمويل المطلوب لإعادة الإعمار هائل، والمبالغ المتعّدّ بها حتّى الآن لا تفي بالاحتياجات. كما أنّ العقوبات الأمريكيّة، على الرّغم من تخفيفها، لا تزال تعيق بعض جوانب التّعافي.

وضع العقوبات: شهد عام 2025 تحولًا كبيرًا في وضع العقوبات المفروضة على سوريا. في 30 حزيران/ يونيو 2025، أصدر الرّئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا يلغي العقوبات الأمريكيّة على سوريا، ابتداءً من 1 تمّوز/ يوليو 2025. وقد جاء هذا القرار بهدف منح السّوريّين فرصة لتحقيق "العظمة" ودعم جهود إعادة الإعمار.

لا تزال ضوابط التّصدير الأمريكيّة على سوريا سارية إلى حدّ كبير في الوقت الحاليّ، على الرّغم من توقّع تخفيفها قريبًا. إذ تمّ تعليق تطبيق بعض أو كلّ العقوبات المطلوبة بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 لمدة 180 يومًا في 23 أيار/ مايو 2025.

إنّ رفع العقوبات الأمريكيّة والأوروبيّة عن سوريا، لا سيّما في القطاعات الاقتصاديّة الرّئيسة مثل الطّاقة والماليّة، يشير إلى رغبة دوليّة حذرة في إعادة الانخراط مع الحكومة السّوريّة الجديدة ودعم عمليّة إعادة الإعمار. ومع ذلك، فإنّ استمرار

العقوبات على أفراد وكيانات معيّنة، إلى جانب التّحدّيات الأمنيّة والسُّيولة النّقدية، يعني أنّ الانتعاش الاقتصاديّ سيكون عمليةً طويلةً ومعقّدة تعتمد على إزالة المزيد من العوائق وتحقيق استقرار داخليّ ملموس.

التحديات الجيوسياسية المستقبلية

يخلص البحث إلى أن سوريا الجديدة تواجه "ثلاثية التحدي

تحدي السيادة: بين الرغبة في الاستقلال الوطني وبين الاعتماد الضروري على الضامنين) تركيا وروسيا)

تحدي الهوية السياسية: الانتقال من "الهويات المغلقة" (الطائفية والأيدولوجية) إلى "المواطنة الجامعة" في بيئة مثقلة

بإرث العنف الممنهج

تحدي النموذج الاقتصادي: التحول من اقتصاد "الحرب والظل" إلى اقتصاد الإنتاج وجذب الاستثمارات، وهو ما يتطلب

شفافية قانونية غير مسبوقة في البيئة السورية

ثالثاً: الإطار النظريّ: منظورات العلاقات الدّوليّة

أ. التّفسيّرات الواقعيّة/ الواقعيّة الجديدة

تقدّم نظريّات العلاقات الدّوليّة الواقعيّة والواقعيّة الجديدة إطاراً تحليليّاً لفهم التّحوّلات في سوريا ما بعد الأسد، مع

التركيز على دور الفاعلين من غير الدّول، والصّراع على السّلطة، وميزان القوى في النّظام الدّوليّ الفوضويّ.

الفاعلون من غير الدّول كلاعبين استراتيجيّين

تؤكد هذه النّظريّات أنّ الفاعلين من غير الدّول، مثل هيئة تحرير الشّام وحزب الله، لم يعودوا مجرد حركات تمرّد أو

مقاومة هامشيّة، بل أصبحوا لاعبين رئيسيين في الديناميكيات العسكريّة والدبلوماسية والأيدولوجيّة. إنهم يشاركون في أنشطة

عادة ما تكون مخصّصة للدّول ذات السيادة، مثل العمليّات العسكريّة والمفاوضات وتشكيل التّحالفات. يعكس سلوكهم

منطقاً واقعياً لتعظيم القوّة والبقاء وتحديد المواقع الاستراتيجيةّ، حتّى لو كانوا يفتقرون إلى السيادة الرّسميّة.

صراع القوى وميزان التّهديد:

في إطار الواقعيّة الجديدة، ينظر إلى النّظام الدّوليّ على أنّه فوضويّ، حيث تسعى الدّول (والفاعلون من غير الدّول) إلى

تحقيق مصالحها الخاصّة وضمان بقائها. هذا يؤدّي إلى "معضلة أمنيّة" حيث يؤدّي عدم اليقين بشأن نيّات الآخرين إلى عدم

الثّقة والحاجة إلى الحماية الدّاتيّة. تتشكّل التّحالفات إمّا لموازنة القوّة أو لموازنة التّهديد.

دور تركيا: يمكن تفسير دعم تركيا لهيئة تحرير الشّام والجيش الوطنيّ السّوريّ، وسعيها لكبح الجماعات الكرديّة، من

منظور واقعيّ. تهدف أنقرة إلى تعزيز نفوذها الإقليميّ وحماية مصالحها الأمنيّة على حدودها، خاصّة فيما يتعلّق بالتّهديدات

الكرديّة. إنّ سقوط الأسد يمنح تركيا "مساحة أكبر للمناورة" لتحقيق أهدافها.

نكسة إيران: يمثّل سقوط الأسد نكسة استراتيجية لإيران، حيث فقدت ممراً برياً حيوياً لدعم حزب الله. هذا يقلل من قدرة إيران على إبراز قوتها في المنطقة، ممّا يجبرها على إعادة تقييم استراتيجياتها في صراع القوى الإقليمي.

تراجع روسيا: يشير عدم دعم روسيا لنظام الأسد بقوة في عام 2024 إلى تحوّل في أولوياتها الاستراتيجية، ربّما بسبب تركيزها على حرب أوكرانيا. هذا التراجع يترك فراغاً في السُلطة تسعى قوى إقليمية أخرى ملئه، ممّا يغيّر ميزان القوى في سوريا.

ديناميكيات الصراع الداخلي: يمكن فهم الصراعات المستمرة بين الفصائل المسلحة المختلفة في سوريا، مثل قوّات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري، من منظور صراع القوى حيث تسعى كلّ مجموعة لتعظيم نفوذها وسيطرتها على الموارد والأراضي.

تساعد هذه التفسيرات في فهم كيف أنّ المصالح الوطنية والأمنية، إلى جانب التوزيع المتغيّر للقدرات، تدفع سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين في سوريا ما بعد الأسد، ممّا يؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي

ب. التفسيرات البنائية

يركّز الإطار النظري البنائي في العلاقات الدولية على دور البنى الاجتماعية، والهويّات، والمعايير في تشكيل سلوك الفاعلين ونتائج الصراعات. يرى البنائيون أنّ الهويّات ليست ثابتة، بل يتمّ بناؤها اجتماعياً من خلال الخطاب والتفاعل والتصور.

بنائي الهوية والاعتدال:

اعتدال أحمد الشرع: من منظور بنائي، لم يتم "اكتشاف" اعتدال أحمد الشرع، بل تمّ "بناؤه". لقد سعى الشرع، منذ انفصاله عن القاعدة، إلى كسب الشرعية الدولية من خلال تقديم صورة أكثر اعتدالاً لنفسه، متخليّاً عن الجهاد العابر للحدود ضدّ الدول الغربية، ومركّزاً على الحكم في سوريا مع التّعهد بحماية الأقليّات. وقد تمّ تعزيز هذه الصورة من خلال الإحاطات الصحفية، وتقارير مراكز الأبحاث، والمذكرات السياسية.

التحوّل من "أبو محمّد الجولاني": يرى التحليل البنائي أنّ الشرع تخلّى عن اسمه الحركي "أبو محمّد الجولاني"، الذي كان يرمز إلى هويّته كمقاتل تحت الاحتلال وتضامنه مع الجولان المحتلّ، من أجل بناء هويّة "مطهرة" ومقبولة للقوى الغربية والمتعاونين الإقليميين.

دور المعايير والبنى الاجتماعية:

تؤثّر المعايير المتعلقة بالسيادة وعدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول على كيفية تفاعل الفاعلين مع سوريا. كما أنّ البنى الاجتماعية الأوسع، مثل مفهوم الانقسام الطائفي "السنيّ-السنيّ"، تشكّل الديناميكيات الداخلية للصراع وتؤثّر على التحالفات.

إنّ محاولات الحكومة الجديدة لإظهار الشموليّة وحماية الأقليّات، على الرّغم من العنف المستمرّ ضدها، يمكن فهمه كمحاولة لبناء شرعيّة داخلية وخارجية من خلال تبني معايير مقبولة دولياً.

تأثير الهويّات على العلاقات:

يشير التحليل البنائي إلى أنَّ هويّة الحكومة السُوريّة كدولة علمانيّة بعنّية (سابقًا) أو كحكومة بقيادة إسلاميّة (الآن) قد شكّلت استجابتها للصّراع. وبالمثل، فإنَّ هويّات الجماعات المتمرّدة كإسلاميّة أو علمانيّة أثّرت على أفعالها وتحالفاتها.

إنَّ استمرار العنف الطّائفيّ في سوريا، على الرّغم من جهود الحكومة الجديدة لتقديم نفسها كحامية للأقليّات، يشير إلى عمق الانقسامات الهويّيّة الّتي لم تتم معالجتها بشكل فعّال. هذه الانقسامات، الّتي تغذّيها حملات التّضليل الإعلاميّ الّتي تصف كل الأقليّات بـ "بقايا النّظام" أو "المتعاونين"، من جانب والحملات الّتي تصف الحكومة الجديدة والدّاعمين لها بالإرهابيّين من جانب آخر تُظهر كيف أنَّ الهويّات المبنية اجتماعيًا يمكن أن تؤدّي إلى صراع مستمرّ وتقويض جهود المصالحة.

إنَّ فهم دور الهويّة والمعايير والبنى الاجتماعيّة في تشكيل سلوك الدّولة والنتائج الإقليميّة يساعد صانعي السّياسات على تطوير استجابات أكثر فعاليّة ودقّة للتّحدّيات الإقليميّة.

ج. الآثار على السّياسة والبحث المستقبليّ

تساعد نظريّات العلاقات الدّوليّة، سواء الواقعيّة/ الواقعيّة الجديدة أو البنائيّة، في فهم تعقيدات المشهد السّوريّ ما بعد الأسد وتقديم إطار للتحليل المستقبليّ.

فهم الديناميكيات المعقّدة: توضّح الواقعيّة الجديدة أنَّ الفاعلين من غير الدّول أصبحوا لاعبين استراتيجيّين رئيسيّين، ممّا يتطلّب إعادة تقييم النّماذج التّقليديّة الّتي تركز على الدّولة. هذا يعني أنَّ أيّ سياسة ناجحة في سوريا يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح وديناميكيات هذه المجموعات المسلّحة، وليس فقط الحكومة المركزيّة.

يبرز المنظور البنائيّ كيف أنَّ "اعتدال" هيئة تحرير الشّام قد يكون بناء اجتماعيّ يهدف إلى كسب الشّرعيّة، ممّا يستدعي تحليل نقديّ للخطاب الرّسميّ ومقارنته بالسلوك الفعليّ على الأرض هذا يشير إلى أنَّ السّياسة يجب أن تتجاوز التّصريحات السّطحيّة وتنظر إلى الأفعال الملموسة، خاصّة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان ومعاملة الأقليّات.

توجيه السّياسة: التّعامل مع الفاعلين من غير الدّول: يجب على صانعي السّياسات إيجاد طرق للتّعامل مع الفاعلين من غير الدّول الّذين يمارسون وظائف الدّولة، سواء كانوا "مفسدين" أو "مستقرّين"، مع الحفاظ على مبادئ السّيادة.

أهميّة العدالة الانتقاليّة: تؤكّد النّظريّات على أنَّ العدالة الانتقاليّة ليست مجرد ضرورة أخلاقيّة أو قانونيّة، بل هي شرط هيكليّ لتحقيق الاستقرار والسّلام على المدى الطّويل. يجب أن تركز السّياسات على دعم آليات المساءلة الشّاملة والشفّافة لجرائم الماضي، لكسر دائرة الانتقام وبناء الثّقة.

تعزيز الشّموليّة: يجب أن تهدف السّياسات إلى دعم نظام سياسيّ يضمن مشاركة حقيقيّة لجميع مكونات المجتمع السّوريّ، بما في ذلك المجموعات السّياسيّة والطّائفيّة والعرقية ومنظّمات المجتمع المدنيّ. هذا يتطلّب تجاوز النّهج المركزيّ الّذي قد يغدّي المظالم، والتركيز على المواطنة بديلاً عن الانتماءات الطّائفيّة.

دور المجتمع المدنيّ: يمكن للمجتمع المدنيّ القويّ، المدعوم بالمساعدات الخارجيّة (غير المشروطة)، أن يعمل كضابط وتوازن ضدّ الحكم الّذي قد يكون إسلاميًا أو استبداديًا، ويعزّز سوريا تعدّديّة.

يجب أن يواصل البحث استكشاف كيفية تفاعل الديناميكيات الداخلية السورية مع المصالح الإقليمية والدولية المتغيرة هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول فعالية استراتيجيات " الاعتدال " التي تتبناها الجماعات مثل هيئة تحرير الشام، ومدى تأثيرها على التماسك الاجتماعي والاستقرار على المدى الطويل.

يجب أن تركز الدراسات المستقبلية على آليات بناء الثقة والمصالحة في مجتمع ممزق، وكيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية أن تدعم هذه العمليات دون تفاقم الانقسامات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

قراءة في مآلات المشهد السوري

لا يمثل سقوط النظام السوري في ديسمبر 2024 مجرد تغيير في السلطة السياسية، بل هو "إزاحة بنيوية" أعادت تعريف الدولة الوطنية وعلاقتها بالمجتمع والنظام الإقليمي. وبناء على التحليل المتقدم في فصول الدراسة، يمكن استخلاص النتائج والتوجهات المستقبلية التالية:

1- استنتاجات تحليلية

معضلات الشرعية والتموضع ثنائية " البراغمية والأيدولوجيا " في السلطة الناشئة:

كشف تشكيل الحكومة الانتقالية عن محاولة جادة من " هيئة تحرير الشام " للتحوّل من " تنظيم فاعل من غير الدول " إلى " سلطة دولة " عبر تبني خطاب الاعتدال والشمولية. ومع ذلك، فإن الاستحواذ على مفاصل القرار السيادي يعكس " أزمة ثقة " بنيوية تجاه المكونات السياسية الأخرى، ممّا يجعل المسار الديمقراطي رهناً بمدى قدرة الهيئة على التخلي الطوعي عن الهيمنة لمصلحة مؤسسات الدولة الوطنية هشاشة التوافقات العسكرية والعرقية: أثبتت أحداث ما بعد مارس 2025 أنّ الاتفاقيات الموقعة (مثل اتفاق الاندماج مع " قسد ") تفتقر إلى " العمق السياسي "؛ إذ لا تزال قضايا المركزية واللامركزية تمثل لغماً قابلاً للانفجار. إنّ فشل مؤتمر الحوار الوطني في شباط 2025 في تحقيق الشمولية يشير إلى أنّ النخبة الجديدة قد تقع في فخّ " إعادة إنتاج الإقصاء " بصيغ مختلفة، ما لم يتم ابتكار عقد اجتماعي يتجاوز الهويات الفرعية.

تحوّل الجيوسياسية السورية: تحوّلت سوريا من " لاعب إقليمي " (عبر محور الممانعة سابقاً) إلى " ساحة للتوازنات " الدولية والإقليمية.

أنّ انحسار النفوذ الإيراني وتراجع الدور الروسي قابله صعوداً للدور التركي والخليجي، وهو ما يضع الدولة السورية أمام تحدي الحفاظ على " السيادة الوطنية " وسط تقاطع مصالح القوى الضامنة والمانحة

2- التحليل الاستشراقي للمسارات المستقبلية

بناء على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، يواجه الاستقرار السوري تهديداً وجودياً ناتجاً عن " الفجوة بين التوقعات والواقع ": فبينما ينتظر المجتمع السوري " تعافياً سريعاً " و " عودة مستدامة للنازحين "، تصطدم الحكومة الانتقالية بانهيار البنية التحتية ونقص التمويل الدولي.

هذا الاختلال قد يؤدي إلى موجة جديدة من الاضطرابات ما لم يتم الانتقال سريعاً من " شرعية الميدان " إلى " شرعية الإنجاز والتنمية التوصيات الاستراتيجية.

تأسيساً على ما تقدّم، تقترح الدراسة التوصيات التالية كخارطة طريق للمرحلة القادمة:

أ- على المستوى السيادي والأمني:

المأسسة والاحترافية العسكرية: التحوّل الفوري من " تجميع الفصائل " إلى " بناء الجيش الوطني " وفق عقيدة عسكرية مهنية بعيدة عن التسييس أو الأدلجة، ودمج القوى المحلية ضمن جداول زمنية واضحة وبرامج ((DDR لإعادة الإدماج والتسريح

معالجة بؤر التوتر الطائفي: إطلاق " هيئة وطنية للمصالحة والعدالة الانتقالية واسعة الصلاحيات " تعمل على تفكيك الاحتقان في الساحل والسويداء، وضمان عدم تحوّل الصراع السياسي إلى صراع هوياتي يهدّد وحدة البلاد.

ب- على مستوى الحكم والإدارة الإصلاح الدستوريّ التوازني: إعادة النظر في صلاحيات الرئاسة الواسعة في الإعلان الدستوري، لضمان توازن السلطات واستقلال القضاء، والحيلولة دون نشوء سلطة استبدادية جديدة بغطاء شرعي.

حوكمة المرحلة الانتقالية: تبني نموذج " الإدارة اللامركزية الموسعة كحلّ وسط لدمج المناطق (شمال شرق وشمال غرب) ضمن هيكل الدولة، مع الحفاظ على وحدة القرار السيادي في الدفاع والخارجية.

ج- على المستوى الاقتصادي والتقني:

تأسيس " المركز الوطني للمعلومات والإحصاء ": بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، لبناء قاعدة بيانات دقيقة حول معدلات الفقر والبطالة والنمو. إن غياب الأرقام الحقيقية يعوق التخطيط الإنمائي ويجعل الدولة رهينة لتقديرات خارجية قد لا تعكس الواقع الميداني بدقة خلق بيئة استثمارية جاذبة: مواءمة التشريعات الاقتصادية السورية مع المعايير الدولية لتشجيع الرّساميل العربية (الخليجية خاصة) والدولية على الدّخول في مشروعات إعادة الإعمار الكبرى د- على المستوى الدبلوماسي الاستراتيجية العربية " العربية أولاً ": تفعيل القنوات الدبلوماسية مع المحيط العربي لبناء " مظلة أمان إقليمية " توازن النفوذ الإقليمي غير العربي، وتسهم في تأمين الحدود ومنع أنشطة التهريب العابرة للحدود خاتمة البحث إن نجاح " سوريا الجديدة " لا يتوقّف عند لحظة سقوط النظام، بل يبدأ من القدرة على إدارة " اليوم التالي " بعقلية الدولة لا بعقلية الفصيل. إن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل سوريا من " أزمة دولية " إلى " دولة فاعلة " قادرة على تحقيق الاستقرار لمواطنيها أولاً، ولجوارها الإقليمي ثانياً

المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية

1- نبيل، يوسف. ستيفاني. براون، كيمبرلي، زيلنيك، أندرو، بولوفسكي. إنهاء برنامج العقوبات الأمريكية على سوريا وشطب هيئة تحرير الشام من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. مدونة. فريشفيلدز؛ الرابط : <https://2u.pw/i8sg92025>

- 2 - زيلين، هارون يرفع تصنيف هيئة تحرير الشام: تأثيراته على سياسة واشنطن في سوريا ومكافحة الإرهاب. معهد واشنطن 2025؛ الرابط: <https://2u.pw/V7wgv>
- 3 - شفيق شقير. معضلة استراتيجية: التدخل الإسرائيلي في محافظة السويداء السورية. دراسات الجزيرة. نت. 24\7\2025؛ الرابط: <https://2u.pw/HbNTTo>
- 4 - فرح بدور. بعد سقوط الأسد، الأردن يواجه معضلات جديدة. معهد الولايات المتحدة للسلام، ١٣ يناير ٢٠٢٥؛ الرابط: <https://2u.pw/LLtLE>
- 5 - سرکوت شمس الدين. لماذا يجب على الولايات المتحدة سد الفجوة بين العراق وسوريا. المجلس الأطلسي. ١ مارس ٢٠٢٥؛ الرابط: <https://2u.pw/J3p5P>
- 6 - بول إيدون. لطالما تمتعت سوريا بإمكانيات سياحية هائلة لم تستطع استغلالها. العربي الجديد. ٧ أغسطس ٢٠٢٥؛ الرابط: <https://2u.pw/AGw4X>
- 7 - تقرير جديد للبنك الدولي يسلط الضوء على التحديات الاقتصادية التي تواجه سوريا وآفاق التعافي لعام 2025. واشنطن، 7 يوليو/تموز 2025؛ الرابط: <https://2u.pw/50D1w>
- 8 - عمر كوش. ماذا حدث بين الحكومة السورية و"قسد"؟ ولماذا فشل الاتفاق؟ شبكة الجزيرة الإخبارية. 12\7\2025؛ الرابط: <https://2u.pw/6jelk>
- 9 - علاء خليل. أحمد الشرع من قلب السلفية الجهادية إلى عقل الدولة. عربي 21. 27\6\2025؛ الرابط: <https://2u.pw/HEOR6>
- 10 - أسامة عثمان. أحمد الشرع بين الواقعية والأيدولوجية. العربي الجديد. 27\12\2024؛ الرابط: <https://2u.pw/iaWZD>

ب. المراجع باللغة الإنجليزية

1. Simon Speakman Cordall. Not just about the Druze: Israel's rationale for its attacks on Syria. Al Jazeera Media Network. 17 July 2025. <https://2u.pw/pbpQF>
2. Sinem Adar. Muriel Asseburg. Hamidreza Azizi. Margarete Klein. Guido Steinberg
3. The Fall of the Assad Regime: Regional and International Power Shifts. Stiftung Wissenschaft und Politik. 25.02.2025. <https://2u.pw/B4cp8>
4. Philip Loft. Claire Mills. Syria after Assad: Consequences and interim authorities 2025. House of Commons Library. <https://2u.pw/OMtdM>
5. -4Syria signs 14\$ billion in investment deals, including airport and subway projects
6. By Reuters. August 6, 2025. <https://2u.pw/IG1qp>

7. France Diplomacy. Press Room. The Ministry Foreign policy Country files Coming to France. Syria - National Dialogue Conference (27 February 2025). <https://2u.pw/3C1yz>
8. Mansoor L. Limba. MARGINALIA: Social Constructivism's Unmasking of Syria's 'Liberator'. Minda news. April 27, 2025. <https://2u.pw/ahs5Q>

Romanization of Arabic Bibliography

1. Nabil, Youssef; Stephanie, Brown; Kimberly, Zelnick, Andrew, Polovsky (2025). Inha' Barnamaj al-'Uqubat al-Amirkiyyah 'ala Suriya wa Shatb Hay'at Tahrir al-Sham min Qa'imat al-Munazzamat al-Irhabiyyah al-Ajnabiyyah (Ending the US Sanctions Program on Syria and Delisting Hayat Tahrir al-Sham from the Foreign Terrorist Organizations List). *Blog. Freshfields*. Available at: <https://2u.pw/i8sg9>
2. Zelin, Aaron (2025). Yarfu' Tasnif Hay'at Tahrir al-Sham: Ta'thiratuh 'ala Siyasat Washington fi Suriya wa Mukafahat al-Irhab (Raising Hayat Tahrir al-Sham's Classification: Its Implications for US Policy in Syria and Counterterrorism). *The Washington Institute*. Available at: <https://2u.pw/V7wgv>
3. Shafiq Shuqayr (2025). Mu'dalat Istratijiyyah: al-Tadakhkhul al-Isra'ili fi Muhafazat al-Suwayda' al-Suriyyah (Strategic Dilemma: The Israeli Intervention in the Syrian Governorate of Suwayda). *Studies. Al Jazeera Net*. July 24, 2025. Available at: <https://2u.pw/HbNT0>
4. Farah Badour (2025). Ba'd Suqut al-Asad, al-Urdun Yuwajih Mu'dalat Jadidah (After Assad's Fall, Jordan Faces New Dilemmas). *United States Institute of Peace*. January 13, 2025. Available at: <https://2u.pw/LLtLE>
5. Sarkout Shams al-Din (2025). Limadha Yajib 'ala al-Wilayat al-Muttahidah Sadd al-Fajwah bayn al-'Iraq wa Suriya (Why the United States Should Bridge the Gap Between Iraq and Syria). *Atlantic Council*. March 1, 2025. Available at: <https://2u.pw/J3p5P>
6. Paul Iddon (2025). Laqad Tamatta'at Suriya bi Imkaniyyat Siyahiyyah Haa'ilah Lam Tastati' Istighlaluha (Syria Has Long Possessed Enormous Tourism Potential It Has Not Been Able to Exploit). *Al-Araby Al-Jadeed*. August 7, 2025. Available at: <https://2u.pw/AGw4X>
7. World Bank (2025). Taqrir Jadid li al-Bank al-Dawli Yaslitu al-Daw' 'ala al-Tahaddiyat al-Iqtisadiyyah allati Tuwajih Suriya wa A faq al-Ta'afi li 'Aam 2025 (New World Bank Report Highlights the Economic Challenges Facing Syria and Prospects for Recovery in 2025). Washington, July 7, 2025. Available at: <https://2u.pw/50D1w>



8. Omar Kosh (2025). Madha Hadath bayn al-Hukumat al-Suriyyah wa "Qasd"? Wa Limadha Fashila al-Ittifaq? (What Happened Between the Syrian Government and "QSD"? And Why Did the Agreement Fail?). *Al Jazeera Net*. July 12, 2025. Available at: <https://2u.pw/6Jelk>
9. Alaa Khalil (2025). Ahmad al-Shara' min Qalb al-Salafiyyah al-Jihadiyyah ila 'Aql al-Dawlah (Ahmad al-Shara' from the Heart of Jihadi Salafism to the Mind of the State). *Araby21*. June 27, 2025. Available at: <https://2u.pw/HEOR6>
10. Osama Othman (2024). Ahmad al-Shara' bayn al-Waqi'iyyah wa al-Aydiylujiyyah (Ahmad al-Shara' Between Realism and Ideology). *Al-Araby Al-Jadeed*. December 27, 2024. Available at: <https://2u.pw/iaWZD>

The War on Iran Through the Lens of Offensive Realism by John Mearsheimer

Islam Said El-Shennawy

Journalist specializing in Germanic affairs and German language teacher - Qatar

Email : islam4translation@gmail.com

 : <https://orcid.org/0000-0002-5552-8510>

Received	Accepted	Published
13/03/2026	28/03/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.145-163>

Islam Said El-Shennawy. (2026) The War on Iran Through the Lens of Offensive Realism by John Mearsheimer. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue30), pp-pp : 145- 163

Abstract

Samuel Huntington's clash of civilizations theory is evident in the ongoing American-Israeli war against Iran. Huntington argued that the West, facing declining influence, would resist through tactics rather than cultural hegemony. He emphasized "modernization" over "Westernization" and predicted an alliance between Islamic and Chinese civilizations against the West—reflected today in Chinese-Iranian cooperation. He also foresaw a cultural war between China and the US. Washington views Iran as a means to hinder China's rise, given Iranian oil's importance to the Chinese economy. China adopts defensive realism, seeking multipolarity, while the US pursues offensive realism, aiming for absolute hegemony. The war also involves regional rivalry between Israel and Iran, with Israel again serving US interests as it did during the Cold War. The conflict has expanded to include Gulf states, Lebanon, Jordan, Yemen, and potentially the Horn of Africa. John Mearsheimer's offensive neorealism complements Huntington's view: rising powers threaten dominant ones, prompting efforts to preserve unipolarity. The convergence of these frameworks is clear in the war on Iran, whose outcome may shape the future international order. The paper concludes that Washington acts offensively to disrupt Iranian oil and China's Silk Road access, while Beijing responds defensively to preserve its gains and challenge US hegemony.

Keywords: defensive realism – offensive realism – Clash of civilisations

© 2026, El-Shennawy , licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

الحرب على إيران في مرآة الواقعية الهجومية لـ "جون ميرشايمر"

إسلام سعيد الشناوي

صحافي مختص في شؤون الدول الجرمانية ومعلم لغة ألمانية

الايمل: islam4translation@gmail.com

حساب ID: <https://orcid.org/0000-0002-5552-8510>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/03/28	2026/03/13

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.145-163>

للاقتباس: إسلام سعيد الشناوي. (2026). الحرب على إيران في مرآة الواقعية الهجومية لـ "جون ميرشايمر"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 145-163.

ملخص

تجلت أفكار صامويل هنتنجتون عن صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي في الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران. فبعد فقدان الغرب بعض نفوذه، توقع هنتنجتون تحالفًا بين القوى الإسلامية والصينية ضد الغرب، كما يحدث في التعاون الصيني الإيراني الراهن. وتداخلت أفكاره مع واقعية جون ميرشايمر الهجومية، التي ترى أن القوى المهيمنة تتحرك لكبح القوى الصاعدة ترسيخًا للقطبية الأحادية.

يتجلى هذا التقاطع في الحرب على إيران، حيث وجدت واشنطن في إيران سبيلًا لعرقلة الصعود الصيني، كون النفط الإيراني شريان الاقتصاد الصيني. فبينما تتبنى الصين واقعية دفاعية تعزز تعدد الأقطاب، تعتمد واشنطن واقعية هجومية تؤمن بالهيمنة المطلقة للقطب الوحيد.

وتأتي هذه الحرب أيضًا في سياق الصراع على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط بين إسرائيل وإيران، حيث تعود إسرائيل لتلعب دور حامية المصالح الأمريكية كما في الحرب الباردة. وبات الصراع مركبًا، ودخلت أطراف أخرى مثل دول الخليج ولبنان والأردن واليمن، وقد يمتد إلى القرن الإفريقي.

خلصت الورقة إلى أن واشنطن تحركت بواقعية هجومية بحتة لتعطيل النفط الإيراني وقطع طريق الحرير عن أوروبا، فيما اكتفت بكون بواقعية دفاعية لمنع التصعيد والحفاظ على مكاسبها في منافسة الهيمنة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الواقعية الدفاعية – الواقعية الهجومية – صراع الحضارات

©2026، الشناوي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تكمن خطورة الحرب الأميركية الإسرائيلية الحالية على إيران في كونها صراعاً مركباً بين دول تتنافس على إعادة تشكيل ميزان القوة الإقليمي والدولي. وليست الحرب الحالية مجرد مواجهة عسكرية بين جيشين، بل هي صراعٌ استراتيجيٌّ متعدد المستويات، علاوة على أنها تشمل التكتلات الاقتصادية وأسواق الطاقة والفضاء السيبراني. وستحدد الحرب الحالية على إيران ليس فقط مستقبل التوازن الإقليمي، بل توازنات القوة الدولية واتجاه العالم نحو نظام عالمي أكثر تعددية. وبما أن منطقة الشرق الأوسط المهمة جداً من الناحيتين الجيوسياسية والاستراتيجية قادرة على إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، فقد تحركت واشنطن بواقعيةٍ هجوميةٍ بحثاً ترمي إلى الهيمنة المطلقة على النظام الدولي ومحو فكرة توازن القوة مع القوى الأخرى المنافسة والأقطاب الأخرى المنافسة وخاصة الصين. ووجدت الترابية والواقعية الهجومية الأميركية لصاحبها جون ميرشايمر في إيران سبباً لإضعاف الصين لكونها الرئة الاقتصادية وشریان الطاقة للاقتصاد الصيني القوي. وأرادت الواقعية الهجومية الأميركية إظهار بكين غير قادرة على حماية مصالحها التجارية والاقتصادية وغير قادرة على تأمين وصول الطاقة إليها علاوة على أن تدمير إيران يمنع بكين من إحياء مشروع مبادرة الحزام والطريق الطموحة. وتريد واشنطن إلغاء فكرة الفروق الديناميكية بين الأقطاب، وفرض مفهوم واحد فقط وهو "القوة المهيمنة" سيما بعد أن أربك الصعود الصيني السريع في العقود الأخيرة حسابات واشنطن. وتؤمن الترابية وكذلك الواقعية الهجومية أن بسط الهيمنة هو السبيل الوحيد لإحلال السلام في العالم وتعظيم العوائد الاقتصادية والتجارية. وعليه، فكيف يمكن تفسير الحرب الحالية على إيران في ضوء الواقعية الجديدة الهجومية؟

مشكلة البحث

لقد أدت الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران وتصاعد التوترات إلى تبعات خطيرة على التكتلات الاقتصادية لا سيما بعد إغلاق مضيق هرمز أهم ممر مائي لإمدادات الطاقة العالمية. وبعد أن كان هدف الحرب في الأيام الأولى هو القضاء على النظام الإيراني بشكل كامل، وتدمير البرنامج النووي والصاروخي لطهران، انحصرت كل الأهداف الترابية وواقعيته الهجومية البحتة في السيطرة على مضيق هرمز، الذي تحول بالفعل إلى بؤرة الصراع بعد أن فرضت طهران حصاراً عليه، وبعد أن هددت بمهاجمة السفن التجارية. ولم تتوقع واشنطن قبل بدء عملياتها المشتركة مع إسرائيل إغلاق المضيق بهذه الصورة التي بات عليها الآن، بل ما أرادته هو تدمير الرئة الاقتصادية للصين المتمثلة في النفط الإيراني، الذي يباع إلى بكين بسعر أرخص من السعر العالمي للنفط. وتكمن إشكالية هذه الحرب في أن نتائجها ستؤثر على ميزان القوة الإقليمية وتوازن القوى العالمي. وإلى الآن باءت محاولات ترامب تنظيم تحالف من سفن دولية لمراقبة السفن التجارية بالفشل ما يعني أن واشنطن قد تلجأ إلى التصعيد في مناطق أخرى في الإقليم بطريقة تزيد الأوضاع صعوبة. وسيؤدي أيّ تصعيد إضافي إلى زعزعة استقرار أسواق الطاقة المنهكة أصلاً وسط اتخاذ العديد من الحكومات الآسيوية والأوروبية لإجراءات تقشفية فيما يتعلق باستهلاك الطاقة. وبالنسبة لدول الخليج، يعتبر استمرار إغلاق مضيق هرمز مضرًا بالنموذج الاقتصادي لهذه الدول التي قد تفقد ثرواتها وتصبح عاجزة على إيصال النفط إلى الدول الآسيوية الصناعية والدول الأوروبية.

ويعني إغلاق مضيق هرمز هزة للاقتصاد العالمي، لكن نطاق الحرب قد يتسع إلى القرن الإفريقي والبحر الأحمر إذا أرادت إيران نقل الحرب إلى منطقة بعيدة عن أراضيها. وقد تضغط إيران في البحر الأحمر والقرن الإفريقي على مصالح القوى العظمى وإسرائيل ودول الخليج بطريقة تفاقم الأزمات الحالية وتنطوي على المزيد من التداعيات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية السلبية على الصعيد الإقليمي. وقد تستخدم إيران في ذلك ذراعها في اليمن جماعة الحوثي القادرة على خلق توترات لا نهاية لها في مضيق باب المندب. وقد تطل القواعد العسكرية الأميركية في القرن الإفريقي وخاصة في جيبوتي هجمات بالمسيرات الإيرانية كما حدث مع القواعد العسكرية الأميركية في دول الخليج.

ودخلت الحرب الحالية أو انطلقت شراراتها في الأساس في ضوء مفهوم ظهر في القرن العشرين تحت مسمى "الآسيوية"، الذي يعني تكتل الدول الآسيوية معاً على مستويات عديدة اقتصادية وجيوسياسية من أجل الوقوف في وجه الهيمنة الغربية على العالم بعد أن عانت هذه الدول الآسيوية على مدار عقود من معاملة غير عادلة من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وسعى هذا النظام الآسيوي الجديد إلى مجابهة المنظمات العربية والمؤسسات الليبرالية التقليدية متبنياً في ذلك مبادئ مثل الاستقلالية الاستراتيجية وتكافؤ العلاقات الدولية بطريقة إعادة تموضع هذا الإقليم في النظام الدولي بطريقة أزعجت الغرب وواشنطن، التي أدخلت إيران في مرآة الأقطاب الحالية. وعليه، تكمن خطورة الحرب الحالية في أن نتائجها ستؤثر على النظام الدولي برمته (حمدي، 2025).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في وضع تفسير للحرب الأميركية الإسرائيلية الحالية على إيران في ضوء مدرسة الواقعية التي تعد الأهم في العلاقات الدولية علاوة على ربط المدرسة الواقعية بأطروحة صراع الحضارات لصامويل هنتجتون بما أن الأطروحتين أو النظرتين تضعان تفسيرات للنظام الدولي وسلوك الدول في هذا النظام وفقاً لما يوفره من محفزات أمام الدول للتوسع أو لمجابهة توسع القوى الأخرى المنافسة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على النقاط الآتية:

- 1- تفسير الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران من خلال ربط مجموعة من النظريات معاً مثل نظرية صراع الحضارات، والواقعية الجديدة الهجومية، والواقعية الجديدة الدفاعية من منطلق أن جميع هذه النظريات تتناول تحليل النظام الدولي.
- 2- ربط الواقعية الهجومية لجون ميرشايمر بالسلوك الأميركي الإسرائيلي تجاه إيران، وربط الواقعية الدفاعية بالسلوك الصيني من هذه الحرب

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن تفسير الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في ضوء فرضيات نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتغتون؟
- كيف تحركت الولايات المتحدة الأميركية بواقعية هجومية بحتة لبسط الهيمنة المطلقة على النظام العالمي بعد الصعود الصيني في إطار الآسيوية؟

الفرضية

دفع الصعود الثقافي الصيني المسنود بالنجاح الاقتصادي لبكين الولايات المتحدة الأميركية إلى التحرك بواقعية جديدة هجومية رامية إلى بسط الهيمنة المطلقة على النظام الدولي والحد من قوة ونفوذ المنافسين.

المباحث

بغية الإجابة على الأسئلة البحثية، وتحقيق الفرضية العلمية، سيتم تقسيم هذه الورقة إلى المباحث الآتية:

- 1- المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية
- 2- صراع الحضارات لصامويل هنتغتون
- 3- الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في ضوء فكر جون ميرشايمر والواقعية الجديدة الهجومية
- 4- الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في ضوء أفكار صامويل هنتغتون بشأن صراع الحضارات

أولاً: المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

تجسد الواقعية، أحد مدارس العلاقات الدولية، جوهر السياسة الحقيقي ما جعلها النظرية الأكثر هيمنة على العلاقات الدولية لعقود طويلة. ويعتبر المؤرخ اليوناني القديم ثيوكديدس هو الأب المؤسس للمدرسة الواقعية في تحليلاته عن الحروب البيلوبونيسية، وكان أول من تحدث عن فوضوية النظام الدولي، واكتساب الدول للقوة لتحقيق مصالحها الذاتية. ومن بعد ثيوكديدس، جرد نيقولا ميكافيللي، في كتابه "الأمير" السياسة من الأخلاق، وشدد على حتمية اندلاع الحروب، وأورد عبارة "الغاية تبرر الوسيلة"، التي أعطى بموجبها الحاكم الحق في أن يفعل ما يشاء لتحقيق مآله السياسي والحفاظ على حكمه. وتبنت الواقعية كذلك نظرة الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز للطبيعة البشرية على أنها شريرة وأنانية ومتعطشة دوماً لكسب المزيد من القوة بطريقة جعلت العالم يعيش في صراع "حرب الكل ضد الكل".

وتنقسم الواقعية إلى مدرستين فرعيتين، وهما الواقعية الكلاسيكية classical realists والجديدة neorealists بسمات مشتركة أهمها تعظيم القوة، والمصلحة الوطنية، والإيمان بفوضوية النظام الدولي. ويمكن تلخيص مبادئ الواقعية الكلاسيكية في ست مبادئ وضعها هانز مورغنتاؤ في كتابه "السياسة بين الأمم"، الذي فسر به سلوك القوى العظمى. ويمكن تلخيص هذه المبادئ السياسية على النحو الآتي: (1) تؤمن الواقعية السياسية أن السياسة شأنها شأن المجتمع تبني على قوانين موضوعية مستمدة من الطبيعة البشرية. وبما أن الطبيعة البشرية لا تتغير، فلن تتغير هذه القوانين، و(2) قرارات الدول يجد أن تتخذ في ضوء المصلحة الوطنية الذاتية بمنأى عن الأخلاق أو القوانين، و(3) يجب على سياسة الدولة أن تتجرد

من الأخلاق، إذا شكلت تهديداً على بقاء الدولة وأمنها، ولا توجد أخلاق عالمية موحدة على جميع الدول، و(4) المبادئ الأخلاقية لا تُطبق على سياسات الدول، التي يجب أن تخضع لحسابات المصلحة والبقاء، و(5) المصلحة مفهوم موضوعي غير ثابت يتشكل تبعاً للسياق السياسي والثقافي، و(6) تفهم المصلحة في إطار القوة، التي تستخدمها الدول في سياستها الخارجية (Morgenthau, 1948, Pp. 3-15).

وتعتبر الواقعية، بشقيها الكلاسيكي والجديد، الدول الفاعل الأهم في العلاقات الدولية، وأن هذه الدول تعمل في عالم شديد الفوضوية. وتعنى الفوضوية عند الواقعيين غياب الحكومة العالمية أو السلطة المركزية ما يعني تهميش دور المنظمات الدولية والقانون الدولي. ويشبه الواقعيون النظام الدولي بطاولة البلياردو، حيث تتصادم جميع الدول مع بعضها. ومثلما تحرك وتثير كرة البلياردو الكرات الأخرى، تفعل الدول مع بعضها البعض؛ فإذا قامت دولة بتقوية ترسانتها من الأسلحة، تقوم الدول الأخرى بالسلوك ذاته. ولو دخلت دولة ما في تحالف، تسعى الدول الأخرى المنافسة لها إلى سلوك مشابه. وترى الواقعية الكلاسيكية أن سلوك الدول يكون مدفوعاً بسلوك الدول الأخرى، بينما ترى الواقعية الجديدة أو البنيوية أن النظام الدولي هو الذي يحدد سلوك الدول، وتنقسم الواقعية الجديدة إلى واقعية دفاعية وواقعية هجومية. ويعتبر كينيث والتز أكثر المدافعين عن الواقعية الدفاعية، ويعتبر جون مبرشايمر أكثر المدافعين عن الواقعية الهجومية. وقد نجحت الواقعية الجديدة في تفسير ميزان القوة في العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة (Rudloff, 2013). وسأعرض فيما يلي مقارنة بسيطة بين الواقعية الدفاعية والهجومية.

- الواقعية الدفاعية:

على عكس الواقعية الهجومية، تؤمن الواقعية الدفاعية أن النظام الدولي لا يوفر حوافز للتوسع إلا في ظروف معينة. وتؤمن بالمعضلة الأمنية، التي تعني أن سعي بعض الدول لتعزيز أمنها يؤدي إلى تقليل أمن الدول الأخرى بطريقة تدفع إلى عدم ثقة الدول في نوايا بعضها البعض المستقبلية. وترى أن الاستراتيجيات الأمنية التي تتبناها الدول تؤدي إلى دوامات من العداء أو الصراع المتبادل، وتقترح على الدول عموماً استراتيجيات معتدلة كأفضل سبيل لتحقيق الأمن. وتؤمن الواقعية الدفاعية بنظرية كينيث والتز لتوازن القوة على عكس الواقعية الهجومية، التي تؤمن فقط بالقوة المهيمنة في العلاقات الدولية التي تسمى بـ "Hegamonic theory of war" للعالم الأميري روبرت غيلبين. ويغلب على الواقعيين الدفاعيين التأثر بأفكار Dale Copeland ونظرية الفروق الديناميكية التي تفترض أن القوة العظمى تقدم على حرب استباقية عندما تدرك وجود تراجع سريع وحتى في قوتها مقارنة بمنافس صاعد، وتتحرك هذه الدول الكبرى خوفاً من "الموت البطيء" بطريقة تدفعها إلى الهجوم. وتؤمن الواقعية الدفاعية بمبدأ التعاون بين القوى العظمى لتجنب الصراعات على غرار ما تفعل الصين مع الولايات المتحدة بتبني نمط جديد للتعاون يقوم على المصالح المتبادلة بدلاً من الصراع. وترسخ الواقعية الدفاعية أفكار ستيفن والت التي طرحها في عام 1985 بأن الدول تشكل تحالفات لمواجهة التهديدات المتصورة. وعلى الصعيد المحلي، تتبنى الواقعية الدفاعية أفكار نظرية "تعبئة الموارد المحلية" بمعنى أن تستثمر الدول الموارد المحلية من ضرائب وادخار وأسواق رأس مال لتمويل التنمية. وترى الواقعية الدفاعية أن الدفاع هو الخيار الأفضل، لأنه يؤدي إلى تضائل المعضلات الأمنية وتحقيق الاستقرار والتعاون وخفض التسلح (Taliaferro, 2000, Pp. 128-135).

- الواقعية الهجومية:

ترى هذه المدرسة أن النظام الدولي وغياب حكومة عالمية يوفر حوافز للدول لتعظيم قوتها، وتتبع في ذلك سياسات توسعية حتى لو كان مردود ذلك أقل من تكاليفه بكثير. وتسعى القوى العظمى، حسب الواقعية الهجومية، إلى تحسين مواقع قواتها النسبية بسبب خشيتها من استخدام الدول الأخرى للقوة لإلحاق الضرر بها. وتكرس هذه المدرسة مفهوم القوة المهيمنة أو نظرية استقرار الهيمنة أو استقرار المهيمن، وليس توازن القوى بين أكثر من قطب. ويرى غيلبين أن استقرار الهيمنة وانحصار القوة في يد مهيمن واحد تدفع إلى المحافظة على استقرار النظام الدولي منوهاً إلى أن حروب الهيمنة تحدث عند ظهور قوة صاعدة كالصين ترمي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي (داوود، 2025).

وعلى خلاف الواقعية الدفاعية، التي تؤمن بنظرية الفروق الديناميكية لـ Copeland، تتبنى الواقعية الهجومية نظرية "انتقال القوة" لأورغانسكي، الذي يؤمن بأن بنية النظام الدولي هرمية تقودها قوة عظمى وليس على مبدأ توازن القوى. وترى أن الحرب تنشب عندما يصل منافس صاعد (مثل الصين بالنسبة للولايات المتحدة) بسرعة لمنافسة الدولة المهيمنة. وتؤمن الواقعية الهجومية بنظرية توازن المصالح التي وضعها راندال شويلر، وهي عبارة عن إطار واقعي كلاسيكي جديد يركز على قدرة الدولة على تحدي الوضع الراهن، وتشكل الدول تحالفاتها على أساس المصالح أكثر من التهديدات. وترسخ الواقعية الهجومية مبادئ نظرية "سياسات القوى العظمى" التي تفترض أن القوى العظمى تعمل على تعظيم ثرواتها وقواتها العسكرية وهيمنتها الإقليمية لضمان استمرار بقائها، علاوة على أنها تبذل ما في وسعها كي تمنع المنافسين من السيطرة (كما يحدث في الحرب الحالية) بطريقة تؤدي إلى منافسة حتمية. وتؤمن الواقعية بشكل عام بأن الدول هي الفاعل الأهم في العلاقات الدولية، لكن الواقعية الهجومية هي واقعية متحمرة حول الدولة بمعنى أن الدول ذات السيادة هم الفاعلون الرئيسيون والوحيدون والعقلانيون في النظام العالمي الفوضوي. وتؤمن الواقعية الهجومية بنظرية أهداف الحرب، التي تحدد غايات الحرب مثل الأهداف المادية وكسب الأرض والموارد، والأهداف المعنوية كالهبة والأيدولوجية، علاوة على الأهداف المحدودة مثل تغيير السياسات، أو الشاملة مثل تغيير النظام الحاكم. وترى الواقعية الهجومية أن الاستقرار في النظام الدولي لن يتحقق إلا في ظل وجود قوة واحدة مهيمنة وقادرة على فرض القواعد الدولية، لأن هذه الدولة تستخدم قوتها وهيمنتها العسكرية والاقتصادية للحفاظ على نظام عالمي مفتوح يؤمن للجميع منافع عامة كالأمن والتجارة الحرة، وهذا ما تتحدث واشنطن عنه في حربها الحالية على إيران (ANTUNES & CAMISãO, 2018). ويلخص الجدول الآتي أبرز جوانب عدم الاتفاق بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية:

الجدول رقم 1: أبرز جوانب عدم الاتفاق بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية

الواقعية الهجومية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الجديدة
النظام الدولي: يوفر حوافز للتوسع على أساس دائم، ويرى أن هذا النظام الدولي هو الذي يجبر الدول على تعظيم أمنها لبيسط السيطرة والهيمنة على العالم. وبمعنى آخر، ترى الواقعية الهجومية أن النظام الدولي يشجع الصراع والعدوان	النظام الدولي: يوفر حوافز للتوسع فقد في بعض الأحيان بطريقة تعني أن النظام الدولي لا يولد بالضرورة صراعات، وأن الاستراتيجيات الدفاعية قد تكون ناجعة في الكثير من الأحيان عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على الأمن	



في غياب الأمن وشيوع الفوضى أي غياب الحكومة العالمية.		
نظرية استقرار الهيمنة أو نظرية استقرار المهيمن لروبرت جيلبين: تري الواقعية الهجومية أنَّ القوى العظمى يجب أن تهيمن على النظام الدولي وتضع ما يشاء لها من قوانين وقواعد تنصب فقط في صالحها. ورأي جيلبين أن تراجع هذه الهيمنة يعني زوال القوة المهيمنة. وعند هذه اللحظة، تبدأ فترات عدم الاستقرار والصراعات بين القوى العظمى (GILPIN, 1981).	نظرية توازن القوة لكينيث والتزمؤسس الواقعية الجديدة أو البنيوية: وفقاً لهذه النظرية، تسعى القوى العظمى، وفقاً لهذه المقاربة الدفاعية، إلى الحفاظ على موقعها في النظام الدولي من خلال تعزيز لخلق توازن في القوى مع الأطراف الأخرى، وليس لبسط وفرض الهيمنة. وتري الواقعية الدفاعية أنَّ الدول تسعى لامتلاك قوة نسبية لتحقيق الأمن، ولا تسعى إلى المزيد من القوة حتى لا تتنازل عن أهداف أخرى (Rudlof, 2013).	
نظرية "انتقال القوة" لأورغانسكي: تفترض النظرية أنَّ الصراع يصبح حتمياً عندما تتقارب قدرات القوة الصاعدة لتتحدى القوة المهيمنة في مسعى القوة الصاعدة لتغيير النظام الدولي. وتعني القوة في هذه النظرية القوة الشاملة أي جميع عناصر القوة مثل القدرات العسكرية والاقتصادية، والقوة الناعمة والذكية علاوة على التحالفات الدولية. ويعد الصعود الصيني خير دليل على ذلك، وقد باتت الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في الوقت الحالي في مرآة نظرية تحول القوة. وتعاملت النظرية مع النظام الدولي على أنه هرمي، وليس فوضوياً بمعنى أنَّ دولاً واحدةً تربع على قمة الهرم كدولة مهيمنة وهي من تضع وحدها قواعد النظام الدولي بطريقة تنصب في مصلحتها. ويرى أورغانسكي أنَّ هناك ثلاثة عناصر لانتقال القوة، وهي القوة المهيمنة، والقوة الصاعدة ولحظة الانتقال التي تقترب فيها القوة الصاعدة من القوة المهيمنة، وهي اللحظة التي ترتفع عندها احتمالات نشوب الحرب إلى أعلى درجة (Organski, 1964).	نظرية الفروق الديناميكية لـ"ديل كوبلاند": تري هذه النظرية أن الدول العظمى العقلانية لا تلجأ إلى تعظيم القوة، ولا تعطيه الأولوية، بل تفضل انتهاج سياسات دفاعية على أن تدخر السياسات الهجومية لأوقات الضرورة القصوى. وتتعامل الدول، وفقاً لهذه النظرية، بعقلانية البقاء، الذي يصبح الهدف الأسى للدول بدلاً من النتائج العكسية التي قد تهدد هذا البقاء. وتنطلق الدول، وفقاً لهذه النظرية، من مبدأ أنَّ الإجراءات الدفاعية تكون أسهل وأقل في التكلفة من الإجراءات الهجومية (Thompson, 2002).	
نظرية توازن المصالح لـ"أرنلد شويلر": قد قسمت هذه النظرية سلوكيات القوى العظمى إلى نوعين، وهما: قوى صاعدة قانعة بالوضع الراهن، وقى صاعدة تعديلية تسعى إلى تشكيل التحالفات والتكتلات من أجل تغيير الوضع الراهن.	نظريات التعاون بين القوى العظمى روبرت جيرفيس – كارلوس لويس جلاس – بنجامين ميلر هي مجموعة نظريات اقترحت من قبل عدد من منظري الواقعية الدفاعية، ممن يؤمنون بأهمية التعاون بين القوى العظمى حتى في أوقات التنافس على الهيمنة على النظام الدولي منعاً لتحول المنافسة إلى صراعات عسكرية.	



نظرية سياسات القوى العظمى لـ "جون ميرشايمر": تري النظرية أنَّ المواجهة بين القوى العظمى قادمة لا محالة بين القوى الصاعدة مثل الصين والقوة المهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.	نظرية توازن التهديد لـ "ستيفان والت": تميل هذه النظرية إلى الموازنة بالتحالف مع القوى العظمى أو الأطراف الأقوى ومنع الدخول في صدامات معهم. وتشدد هذه النظرية على توازن التهديد أكثر من توازن القوى.	الواقعية الكلاسيكية الجديدة
نظرية أهداف الحرب لـ "إريك لابس": وتشبه أفكار لابس إلى حد كبير أفكار جون مياشايمر خاصة فيما يتعلق بفوضوية النظام الدولي، التي تغري وتحمس الدول لتحقيق أقصى قدر من القوة اللازمة لتبديل وتغيير الوضع الراهن. وتؤمن هذه النظرية بأنَّ الدول تبحث عن سياسات أمنية قادرة على إضعاف قدرات الأعداء برفع قوتهم النسبية (الحطاب، 2018).	نظرية التعبئة المحلية لـ "توماس كريستنسن": تدمج هذه النظرية السياسات الداخلية للدول مع الواقعية الدفاعية والسياسة الخارجية بمعنى أن قدرة الدولة على التعبئة أو التعبئة هي التي تحدد استراتيجياتها الخارجية في مواجهة التهديدات. وتفسر هذه النظرية سلوكيات الدول في النظام الدولي بقدرتها على حشد وتعبئة ما لديها من موارد مختلفة في مواجهة شتى أنواع التهديدات التي من بينها بالطبع مكانتها في التوازن الهيكلي للقوة أو النظام الدولي. وتشدد هذه النظرية على أهمية قدرة الدولة على التعامل في السياسة الخارجية (ثجيل، 2026).	
نظرية استقرار الهيمنة لـ "وليام ولفورث": تؤمن هذه النظرية باستقرار الأحادية القطبية للمحافظة على النظام العالمي وغياب توازن القوة بمعنى أن تظل الفجوة في القوة كبيرة بين واشنطن ومنافسها علاوة على فكرة القدرة مقابل الكلية، التي تعني أن يمتلك الطرف المهيمن القدرة على تحديد القواعد العامة للنظام.	النظريات الهجومية الدفاعية: هي نظريات تؤمن بالمحافظة على وضع النظام الدولي الراهن أو Status quo بمعنى الإبقاء على حالة تعددية الأقطاب وكذلك التوازن في امتلاك القوة بين هؤلاء الأقطاب.	

المصدر: تجميع الباحث

على عكس الواقعية الكلاسيكية، التي تؤمن بأنَّ الدولة تتحرك في العلاقات الدولية تبعاً لسلوكيات الدول الأخرى، تفترض الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية الجديدة أنَّ النظام الدولي هو محرك سياسات الدول، وأنَّ هذا النظام يوفر حوافز أمام الدول للتوسع. وترى الواقعية الدفاعية أنَّ النظام الدولي يوفر هذه الحوافز فقط في بعض الأحيان، بينما ترى الواقعية الهجومية أنَّ النظام الدولي يوفر هذه الحوافز بصورة دائمة. وتبقى مسألة اكتساب القوة النسبية قاسماً مشتركاً بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وتعتبر المدرستان مسألة اكتساب القوة النسبية هي الأولوية الأولى للدول، ويبقى الفارق الوحيد بين المدرستين في هذا السياق هو "حجم" أو "كمية" هذه القوة. وتكتسب الدول القوة من خلال سياستين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي بالتوافق مع الإنفاق العسكري والتحالفات علاوة على الصراع العسكري الذي يسمح للدول إما بتقوية نفسها أو إضعاف الدول الأخرى خاصة المنافسين المحتملين. وتفترض الواقعية الهجومية والدفاعية أنَّ الدول تسعى إلى تقوية اقتصادها واستثماراتها من أجل إيجاد الموارد اللازمة، التي تمكنها من رفع إنفاقها العسكري في مواجهة الصعود العسكري للدول الأخرى (Rudlof, 2013).

ثانياً: صراع الحضارات لـ "صامويل هنتجتون"

نظرية صراع الحضارات هي نظرية وقفت في وجه الثنائية القطبية التي كان عليها العالم في زمن الحرب الباردة، وافترضت أنَّ العالم سيقسم إلى ثماني حضارات ليس لأسباب اقتصادية، وسياسية، واقتصادية وأيديولوجية، بل لأسباب ثقافية بحتة. وتتقاطع نظرية صراع الحضارات مع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في سياق النظام الدولي وتوازن القوى بين الأقطاب. وذكر هنتجتون أنَّ هذه الحضارات الثمانية هي: الصينية واليابانية والهندوسية والإسلامية والأرثوذكسية والغربية والأميركية اللاتينية والإفريقية. وأهم ما في نظرية هنتجتون هو التشديد على التراجع المحتمل لهيمنة الغرب على العالم وغياب الثقافة العالمية الموحدة بعد أن يصبح العالم أكثر حداثة ويتخلى عن غربيته. ورأى أن تراجع الغرب سيحدث بصورة بطيئة، لكنه قد يتسارع علاوة على أن يلعب الدين دوراً أكبر في السياسة الدولية. وألح إلى أن صعود الثقافة الصينية سيكون مستمداً من التحديث الاقتصادي المهول علاوة على تراجع تأثير الغرب بالثقافة الغربية أمام صعود الثقافات الأخرى (Hendrikson, 1996).

وألح هنتجتون كذلك إلى مسألة التكتلات الاقتصادية الموازية التي ستظهر في العالم لمواجهة هيمنة المؤسسات الغربية. ورأى أنَّ القواسم المشتركة بين الدول ستؤدي إلى تراجع الدول المركزية، وأعطى الاتحاد الأوروبي مثلاً على ذلك. ويعتبر توقع التحالف بين الثقافة الإسلامية والصينية في مواجهة الغرب هو الأهم بالنسبة لهذه النظرية علاوة على أنه شدد على أنَّ الغرب سيلجأ إلى استخدام القوة من أجل الدفاع عن هيمنته ولمنع انتشار القوى الصاعدة. ورأى كذلك أنَّ الصراع بين الإسلام والغرب سيكون على نطاق محدود مقارنةً بالصراع المحتمل بين أميركا والصين، الذي سيتحول إلى حرب حضارية بين البلدين. وشدد على أنَّ الأهمية الثقافية للصين نابعة من النجاحات الاقتصادية التي حققها بطريقة وطدت التحالف بين الحضارتين الإسلامية والصينية. وشدد على تحول العالم لتعددية ثقافية، وليس أحادية ثقافية، أي أنَّ لا مفر من عالم متعدد الثقافات، لأنَّ الإمبراطورية العالمية باتت مستحيلة. ورأى أنَّ الغرب في حاجة إلى أدوات تكييفية للتكيف مع تراجع نفوذه وقوته وثقافته، وتوقع غياب الأمن والسلم العالميين بسبب الصراع على الهيمنة (Huntington, 1996). وعليه، يمكن تفسير الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في ضوء أطروحة صراع الحضارات. وسأسعى في جزئية الورقة القادمة لربط الواقعية الهجومية بسلوكيات واشنطن، والواقعية الدفاعية أكثر بسلوكيات الصين، علاوة على ربط النظريتين معاً بأطروحة "صراع الحضارات لصامويل هنتجتون".

ثالثاً: الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران في ضوء الواقعية الهجومية لـ "جون مبرشايمر"

في ضوء مفهومي الواقعية الهجومية والدفاعية الواردين أعلاه، تتعامل واشنطن في حربها الحالية على إيران بواقعية هجومية رامية إلى الإبقاء على أحادية النظام الدولي بمنع روسيا والصين من فرض الهيمنة الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط عبر حليفهم إيران. وتؤمن واشنطن في حربها الحالية بنظرية "القوة المهيمنة في العلاقات الدولية التي تسمى بـ "Hegamonic theory of war" للعالم الأميركي روبرت غيلبين، وترفض كل الرفض فكرة توازن القوى مع القوى العظمى الأخرى المنافسة. وترى واشنطن أنَّ هذا سيُمكن العالم من الاستفادة أكثر من الأمن والعوائد الاقتصادية للتبادل التجاري. ولا يرى ترامب في توازن القوى بين القوى العظمى أمراً جيداً، وراح، لهذا السبب، يدمر إيران الرثة الاقتصادية للصين. ويُنظر إلى

الصعود الصيني في الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية على أنه تهديد كبير سيما بعد أن أصبحت الصين صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم علاوة على كونها دولة كبيرة تمتلك جيشاً حديثاً وأسلحة نووية (عمرو، 2026).

ويتعامل ترامب وواقعيته الهجومية من منطلق هرمية النظام الدولي وليس فوضويته. ويعني ذلك أن توجد دولة واحدة على قمة هرم النظام الدولي، وأن هذه الدولة من تضع قواعد النظام الدولي بطريقة تنصب في صالحها، وذلك وفقاً لأفكار أورغانسكي التي أوردها في كتابه World Politics الصادر في عام 1958. ووفقاً لأورغانسكي، فنحن أمام قوة صاعدة وهي الصين تسمى Dissatisfied على وضعها في النظام الدولي، وتسعى إلى مشاركة الطرف المهيمن في السيطرة عليه. وقد اندلعت الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في لحظة "انتقال القوة" من الطرف المهيمن إلى الطرف الصاعد. وقد مكن الصعود الصيني بكين من الهيمنة على النصف الشرقي من الكرة الأرضية على غرار ما فعلت واشنطن مع نصف الكرة الأرضية الغربي. ومن الطبيعي ألا تقف واشنطن أمام النمو الصيني المطرد والمتبادل دون حراك ودون تحركات مختلفة ولملموسة لتحجيم هذا النمو. ووجدت واشنطن في توجيه ضربة عسكرية لإيران (الرثة الاقتصادية للصين كما ذكرت) سبيلاً لذلك لاسيما بعد أن فشلت في تمكين دول جوار الصين المتحالفين مع واشنطن من منافسة بكين على الهيمنة على آسيا، وبعد أن فشلت في منع البلدان الأوروبية من التعاون مع بكين (راشد، 2014).

وعلى الجانب الآخر، تبني الصين واقعية الدفاعية بحتة ترمي إلى الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي. وما يعزز طرح تبني الصين لمقاربة الواقعية الدفاعية هو عدم سعيها للاحتكاك العسكري المباشر مع القوى العظمى الأخرى في العالم. وعندما تواجه قوة صاعدة مثل الصين قوة مهيمنة مثل الولايات المتحدة الأميركية، تلجأ القوة الصاعدة إلى تبني مقاربة مثل "الواقعية الدفاعية" لخلق حالة من توازن القوة مع الأقطاب الأخرى المنافسة. ولهذا السبب، تسعى روسيا والصين إلى احتواء الصراع لمنع تحقيق الهدف الأميركي للإبقاء على إيران كقوة إقليمية قادرة على الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية. وتعد الحرب الحالية ترسيخاً لهيمنة الواقعية بشكل عام على العلاقات الدولية المعاصرة، لأنها عززت دور الدول القومية كفاعل رئيسي أو أوجدت في العلاقات الدولية، بدليل أن الولايات المتحدة الأميركية لم تحصل على تفويض أممي من مجلس الأمن الدولي قبل بدء هذه الحرب في إنكار واضح لوجود القانون الدولي أو المنظمات الدولية، وهذه سمة واضحة للواقعية والواقعيين. وتجاهلت الواقعية الأميركية مسائل مثل الأمن العالمي والاعتماد المتبادل، وسعت بواقعية هجومية بحتة خلف القوة والمصالح الذاتية. وغابت الأفكار الليبرالية وأفكار إيمانويل كانط عن هذا الصراع بأن تتم تسوية الصراعات في الأروقة الأممية وتحت إشراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجنائية الدولية. وهدفت الولايات المتحدة الأميركية ومعها إسرائيل إلى تفكيك قوة إيران الصاروخية والنووية علاوة على البحرية الإيرانية القوية. وتعاملت الولايات المتحدة الأميركية مع النظام الدولي على أنه شديد الفوضوية، وأنه لا يوجد رادع لرغبة إيران في الاستحواذ على المزيد من القوة بطريقة دفعت واشنطن وتل أبيب إلى التحرك باستخدام القوة لتحقيق المصلحة الوطنية.

وفي هذه الحرب، تجلى غياب جميع الفاعلين الآخرين في العلاقات الدولية عدا الدول الفاعلة وفقاً لرؤية هوبز وميكافيلي وأرباب الواقعية الكلاسيكية. وتصرفت جميع الدول الفاعلة في هذه الحرب بطريقة أحادية بعيداً عن المنظمات الدولية والمعايير الدولية والقانونية، ويضاف إلى ذلك أن انتهاك سيادة الدول بات أمراً عادياً واعتيادياً بعد تحول هذه السيادة إلى

ذريعة في يد بعض الأطراف لتوجيه العدوان إلى دول أخرى (عمرو، 2026). وتتجلى دفاعية الواقعية الصينية في الرغبة في إبقاء سيطرتها على آسيا ومنع الواقعية الهجومية الأميركية من فرض هيمنتها على آسيا، وتنفذ الواقعية الدفاعية بادوات اقتصادية ودبلوماسية بحثة بعيدة كل البعد عن الأدوات العسكرية. وتعاملت الصين بواقعية أيّ باستخدام القوة، لكنها قوة اقتصادية مبنية على برغماتية كبيرة وسلوكيات منضبطة في التعامل والتعاطي بطريقة تحقق الأهداف الوطنية للصين والطموحات الجيوستراتيجية (عبد العزيز، 2020). وتجلى إيمان الصين بنظريات التعاون بين القوى العظمى في العلاقات الدولية علاوة على الإيمان بنظرية الفروق الديناميكية لدليل كوبلاند، إذ تتصرف الصين بعقلية "البقاء" ليس البقاء كدولة، لكن كقطب منافس على الهيمنة على العالم، وتعي بكين يقيناً أنّ دخولها في حرب قد يلحق بها الكثير من الخسائر التي تمنع أو تعرقل منافستها للغرب.

وفي سياق الواقعية، تصنف الصين دوماً على أنها صاحبة واقعية تعديلية لأنها لم تحقق الهيمنة على العالم بعد. والآن، ومع شن واشنطن لحرب على إيران، تحققت نبوءة ميرشايمر بأنّ الحرب ستحدث في ظلّ التوسع الصيني. وتتوافق أهداف هذه الحرب مع مساعي واشنطن الأخيرة لإضعاف الصين في منطقة شرق آسيا. وكان من المستحيل بالفعل أن يظلّ التوسع الصيني سلمياً، لكن المواجهة لم تأت صينية أميركية بل أميركية إسرائيلية ضدّ إيران، التي باتت في مرآة الأقطاب بعد أن تلاقت الأهداف الأميركية الرامية إلى بسط الهيمنة على العالم مع الأهداف الإسرائيلية في بسط الهيمنة على الإقليم (خشيب، 2019). وبدلاً من الحرب المباشرة بين البلدين، انطلق الصراع في مناطق بعيدة في الشرق الأوسط، وأصبحت الحرب متعددة الأطراف كما كان متوقعاً لها، وكذا يتوقع أن تكون حرباً طويلة الأجل ومدمرة، ولن تنتهي إلا بإقرار طرف بخضوعه للآخر. ويعود سبب اتساع المدى الجغرافي لهذه الحرب إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تمتد إلى العديد من البلدان بطريقة تعني ضرورة اتساع رقعة هذه الحرب لكون واشنطن راغبة من خلال السيطرة على أو إخضاع إيران إلى تقويض وصول الصينيين إلى أوروبا بعد أن توترت علاقات الأميركيين مع الأوروبيين خاصة في عهد ترامب (أسامة، 2022).

وحسب نظرية توازن المصالح لـ"ارنلد شويلر"، تصنف الصين على أنها قوة صاعدة تعديلية في عين واشنطن بطريقة جعلت واشنطن تتحرك للوقوف في وجه تحالفات وتكتلات بكين الاقتصادية والسياسية في آسيا، وإيران ومناطق مختلفة من العالم. ونظرت واشنطن إلى نوعية الصعود الصيني على أنه "تعديلي عدواني". ووفقاً لشويلر، تصنف الولايات المتحدة الأميركية في حرمها على إيران بـ "الأسد"، المستعد لتكبد وتحمل تكاليف إضافية من أجل تعزيز مكانته، في حين أنّ الدول الراضية بالوضع الراهن مثل روسيا والصين هي عبارة عن "الحملان" وهي دول مستعدة لدفع التكاليف أيضاً، لكنها تكاليف بسيطة لحماية مكانتها وتوسيعها في حين أنّ هناك دول أخرى تشبه بـ "الفرائس" مثل الدول التي تورطت في حرب الأقطاب الحالية، والتي أعتبر إيران من بينهم. ويرى شويلر أنّ الدول التي تشبه بـ "الحملان" كالصين وروسيا تسعى إلى المسيرة والنأي عن المهددات للمحافظة على مكانتها في النظام الدولي (عبد السلام، 2022).

وتحركات الواقعية الهجومية الأميركية، بالقوة العسكرية، لمنع بلوغ إيران العتبة النووية بعد أن فشلت الأدوات الليبرالية مثل العقوبات الاقتصادية في كبح جماح البرنامج النووي الإيراني لمنع أيّ قوة إقليمية أخرى بخلاف إسرائيل من امتلاك سلاح نووي وقدرات استراتيجية (محمد، 2026). وكما تفترض الواقعية الهجومية، أزعج الصعود الصيني الولايات المتحدة كثيراً

بطريقة جعلها تتحرك عسكرياً لمنع الصين من بسط نفوذ وهيمنة على منطقة الشرق الأوسط المهمة استراتيجياً، وفعلت واشنطن ما في وسعها تحقيقاً لهذا الهدف حتى لو كان ذلك على حساب خسائرها الاقتصادية نتيجة توقف عبور النفط عبر مضيق هرمز. وتحركت واشنطن، حسب الواقعية الهجومية كذلك، بسياسات شاملة رامية إلى تغيير النظام بأكمله في إيران، وليس فقط تغيير سياسات معينة تتبناها الدولة الإيرانية. وفي مقابلةٍ معه، قال البروفيسير الأمريكي جون ميرشايمر، في مقابلةٍ مع بودكاست بعنوان Judging Freedom أنَّ ترامب تعامل مع قرار الحرب الحالية بطريقة unilateralist أحادية بحتة بطريقة منتهكة للقانون الدولي والمحلي في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تعلق الأمر بالمصلحة الوطنية لواشنطن، وتعد هذه الأحادية وهذا الإنكار للقانون الدولي من أهم سمات الواقعيين. ورأى أنَّ الحرب على إيران إسرائيلية بحتة بهدف سيطرة الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي أمام تركيا وإيران. ونوه إلى أن إسرائيل باتت تنظر إلى تركيا على أنها خطر متنامي على أمنها القومي بعد المساعي التركية الأخيرة لتطوير أسلحة نووية. وألح إلى أنَّ هناك مخاوف تركية من هزيمة إيران في هذه المعركة حتى لا تركز أميركا وإسرائيل على تركيا بعد التخلص من الخطر الإيراني. وعليه، وعلى غرار السلوك الأمريكي في زمن الحرب الباردة، تسعى واشنطن إلى الإبقاء على إسرائيل مهيمنة وحيدة على منطقة الشرق الأوسط باعتبارها الحامية الأولى لمصالح وأيديولوجية واشنطن في المنطقة. وعليه، لا ينفصم الصراع الإقليمي عن صراع الأقطاب على الهيمنة على النظام الدولي (Mearsheimer, 2026).

ويرى ميرشايمر أنَّ قدرة إسرائيل على إقناع واشنطن الآن بالدخول في حرب على إيران تعني أنَّ اللوبي الصهيوني في واشنطن بات في وضعية أقوى من أيّ وقتٍ مضى بدليل دخول واشنطن في حرب لا تنصب في صالح واشنطن. وأكد ميرشايمر على أنَّ وجود كوشنر وويتكوف المقربين من نتانيا هو في حكومة ترامب كان له بالغ الأثر على قرار الحرب المتخذ. وحذر ميرشايمر من تبعات الحرب على أسعار النفط، ورأى أنها تنصب اقتصادياً في صالح إيران والصين، لأنَّ إيران وحدها من تقدر على تصدير النفط عبر مضيق هرمز، وأنَّ من تضرر منه هم حلفاء واشنطن من دول الخليج. وأضاف أنَّ روسيا بوتين مستفيدة أيضاً من تصدير النفط في الوقت الحالي بعد توقف تدفق النفط من دول الخليج. ورأى أنَّ هذا السبب سيجعل إيران راغبة في استمرار وإطالة أمد الحرب لعدم تضررها اقتصادياً. وحذر ميرشايمر من أن ترامب لم يكن على علم ودراية بهذه التبعات عندما اتخذ قرار الحرب. ورأى أن ترامب يريد حقاً منع وصول النفط الإيراني إلى الصين بأسعار أرخص من الأسعار العالمية دون أن يكون لديه استراتيجية واضحة لتنفيذ ذلك أيَّ أن لديه هدف بدون استراتيجية محددة للتعامل مع ذلك أو مع إغلاق مضيق هرمز. ورأى أنَّ الصين لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تحركات واشنطن الأخيرة، بل ستتحرك في جميع أنحاء العالم لمواجهة محاولات التوسع الأمريكية. ورأى أنَّ هذه الحرب تسببت في أضرار دبلوماسية كبيرة حول العالم لمكانة واشنطن في الخليج وأوروبا، وأنَّ ذلك ينصب في صالح الصين ما يعني أنَّ الحرب خسارة كبيرة لواشنطن ومكبساً كبيراً للصين. ورأى أنَّ شن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران هو تدمير للقانون الدولي وفكرة المؤسسات الدولية (Mearsheimer, 2026).

وعليه، باتت إيران، القوة الإقليمية، في مرآة الأقطاب الكبرى أو القوى العظمى المتصارعة على الهيمنة على النظام الدولي مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ووجهت الواقعية الهجومية الأمريكية ضرباتها إلى طهران ليس فقط لخطورتها على إسرائيل، لكن لكون إيران هي الرئة الاقتصادية التي يتنفس منها الاقتصاد الصيني، الذي يتمتع بأسعار تفضيلية للطاقة خارج نطاق النظام المالي العالمي. وعليه، يبقى هدف الواقعية الهجومية الأمريكية هو تجفيف منابع الطاقة الرخيصة التي تصل



إلى بكين من إيران وإحراج بكين أمام العالم بأنها غير قادرة على تأمين وصول الطاقة إليها. وترى الواقعية الهجومية الأميركية في هذه العملية فرصة لإذلال وتركيع بكين وإجبارها على إما القبول بالمظلة الأمنية الأميركية لضمان أمن تجارتها، أو أداء أثمان باهظة نظير تأمين بدائل للطاقة بطريقة تجعل بكين خاسرة في جميع الحالات. وتوجه الواقعية الهجومية الأميركية رسالة أخرى واضحة إلى بكين بأن التكنولوجيا العسكرية الأميركية قادرة على تدمير الأنظمة الدفاعية الصينية التي تعتمد عليها طهران. وترى الواقعية الهجومية الأميركية كذلك في هزيمة إيران سبيلاً إلى وصولها إلى آسيا وسبيلاً للتفرغ بعد ذلك لمواجهة الصين في آسيا ومنطقة الهادي. وتريد الواقعية الهجومية الأميركية كذلك إلى تدمير فكرة "العولة البديلة"، التي أوجدتها الصين من خلال النظر إلى إيران على أنها النقطة التي تربطها بأوروبا برية. وعليه، أراد ترامب ضرب استقرار إيران، الذي ينصب في مصلحة الأمن القومي الصيني ليس فقط فيما يتعلق بالأمن الطاقوي، لكن فيما يتعلق بكونها سبيل الصين إلى أوروبا بعولة صينية بديلة. ويعتبر انهيار إيران بمثابة الكارثة اللوجستية للصين ومشروع الحزام والطريق الصيني. وعليه، أرادت واشنطن بواقعيته الهجومية المحافظة ليس فقط على أحادية النظام العالمي بل على مبدأ هيمنتها على العالم برمتيه، في الوقت الذي ينتظر فيه العالم واقعية دفاعية من قبل الصين وروسيا للرد على تحركات واشنطن الرامية للإبقاء على هذه الأحادية أو على حالة توازن القوة. واستغلت الواقعية الهجومية الأميركية التوقيت الحالي الاستراتيجي المتمثل في تفكك أذرع إيران في المنطقة مثل سقوط نظام بشار الأسد، والقضاء على حماس، وإضعاف حزب الله والحوثي في تنفيذ العملية العسكرية الحالية الرامية إلى تدمير قدرات إيران هي الأخرى. وتحرك ترامب، الذي يؤمن بفوضوية النظام الدولي، بالقوة العسكرية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي أو تطوير قدراتها الصاروخية (شلتوت، 2026). وتبنت واشنطن مقاربة استقرار الهيمنة لـ"وليام ولفورث"، التي تؤمن بضرورة وجود فجوة كبيرة في القوة بين واشنطن وأقرب منافسيها على الهيمنة على النظام الدولي علاوة على تطبيق مقداً "القدرة مقابل الكلية"، الذي يعني أن تحتفظ واشنطن وحدها بحق وضع قواعد للنظام الدولي تتماشى مع مصالحها. وعليه، تحركت بالحرب على إيران حليفة بكين لوقف التوسع الصيني وفرض استقرار الأحادية القطبية على العالم وبفارق كبير عن الصين.

وبالنسبة لإسرائيل، تعتبر هذه هي الحرب الثانية لإسرائيل على إيران بعد حرب يونيو 2025. وتأتي هاتان الحربان بعد سلسلة طويلة من التهديدات والحروب بالوكالة بين الجانبين منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. وقام الموساد والجيش الإسرائيلي بتنفيذ عمليات عسكرية واستخباراتية واسعة لتصفية أبرز العلماء النوويين الإيرانيين علاوة على القدرات الصاروخية والنووية الإيرانية (Tweissi, 2025). وجسدت الحرب على إيران والرد الإيراني على العدوان غياب الأخلاق في العلاقات الدولية بطريقة ترسخ هيمنة الواقعية على هذه الحرب. وتم تهميش القانون الدولي من قبل الواقعيين الأميركيين والإسرائيليين، الذين تجاهلوا الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أكدت عدم وجود دليل جوهري وموثوق على برنامج نووي إيراني نشط. ويعني فقدان القانون الدولي سلطته طغيان الواقعية وغياب الأخلاق على العلاقات الدولية (Monir, 2026). وعلى غرار إنكار القانون الدولي في فنزويلا واستعمال القوة العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية دون غيرها، أراد ترامب تغيير الواقع السياسي في إيران كما فعل في فنزويلا. وكما يفعل الواقعيون، ضحى ترامب بالنفط وأسعار النفط المنخفضة وضحى بالكثير من المكاسب من أجل إلحاق الضرر بالصين، لكن قد يؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية على واشنطن نفسها حال إذا استغلت روسيا الوضع الحالي، وقامت بتصدير النفط (Roy, 2026).

رابعاً: الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران في ضوء "صراع الحضارات" لـ"صامويل هنتغتون"

تنبأ هنتغتون بتراجع الثقافة الغربية وهيمنتها على العالم مقابل صعود الثقافة الصينية المعززة بنجاحات اقتصادية ليكن، وتنبأ كذلك بفكرة غياب القطبية الأحادية أو الثقافة العالمية. وعليه، توقع وجود ردة فعل غربية على التحركات الصينية وأسمى ردة الفعل بـ "التكتيكات الغربية" لإعادة الأمور إلى طبيعتها. ومع فشل واشنطن في تنحية الأوروبيين عن التعاون مع الصين، وجدت واشنطن في الحرب على إيران سبيلاً للوقوف في وجه الثقافة الصينية التي تمددت بقوة بفعل النجاحات الاقتصادية على مدار عقود. ولم تأت الحرب هذه المرة، وكما توقع هنتغتون، كحرب بين الإسلام والغرب، بل بين ثقافة صينية متحالفة مع الثقافة الإسلامية في مواجهة الثقافة الغربية المتمثلة في أميركا وإسرائيل. وبدأت الحرب من منظورها الأوسع على أنها صراع حضارات أو Clash of civilisations بين ثقافة غربية مهيمنة أو تسعى للمحافظة على سيطرتها ومبادئها كمبادئ عالمية وثقافة صينية صاعدة ومتحالفة مع ثقافة إسلامية. وفقد الغرب هيمنته الثقافية على العالم بصورة بطيئة في البداية، لكن تسارعت وتيرتها مع الوقت ومع المزيد من الصعود الصيني والتكتلات الاقتصادية والجيوستراتيجية ليكن (Al-Issa, 2026).

وجاءت الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران في إطار إمبريالية ثقافية استشعرت خطر تراجع الثقافة الغربية أمام الثقافات الصاعدة بطريقة دفعت الثقافة الغربية إلى التحرك والوقوف في وجه الثقافات الأخرى الصاعدة. واستعان أطراف الصراع برموز ثقافية وخاصة دينية في الصراع على غرار بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي صور إيران على أنها خصم قديم في الكتاب المقدس اليهودي علاوة على الإيرانيين الذين استخدموا عبارات الشيطان الأكبر وغيرها في طريقة تؤكد شقاً آخر من صراع الحضارات بين الغرب والإسلام، ويبقى التحالف بين الحضارة الصينية والإسلام هي التوقع الأكثر تحقيقاً من بين توقعات صامويل هنتغتون. وبالطريقة نفسها، تعامل دونالد ترامب مع قراراته على أنها مباركة من الرب بطريقة تعزز أطروحة صراع الحضارات. ويتعامل الإيرانيون على الجانب الآخر بتعبيرات دينية مثل "خاتم الأنبياء" و"يوم القدس" بطريقة ترسخ صراع الحضارات حتى لو من جانب آخر. ويبقى استخدام الرموز الدينية في الأخير مسألة رمزية أو ذات دلالة رمزية، لأنَّ التشخيص الفعلي للصراع يظهر أهداف ومصالح اقتصادية بحتة تتعلق بصراع الحضارات من منظور أشمل يتعلق بالهيمنة على العالم. وما يعزز فرضية غياب الحرب الدينية أو الدافع الديني عن هذه الحرب وأنَّ استخدام المصطلحات الدينية هو مجرد شيء رمزي هو أن غالبية حلفاء واشنطن في هذه الحرب من السنة المتضررين من إغلاق المعابر المائية وخاصة مضيق هرمز. ويضاف إلى ذلك أنَّ اللوبي الصهيوني في واشنطن نجح كثيراً في إثارة واشنطن كي تتحرك بهذه الحرب لتأمين الهيمنة الإسرائيلية على الإقليم. وكما ذكر هنتغتون، جاء التحرك الغربي في وجه التحركات الصينية المتحالفة مع الإسلام أو التي قامت بتشكيل مجموعة من التكتلات الاقتصادية الموازية في مواجهة الهيمنة الغربية أو هيمنة القيم الغربية على العالم برمته.

النتائج والخاتمة

إن الحرب الحالية هي انعكاس لفوضوية النظام الدولي الذي تغيب عنه المركزية، وباتت كل دولة مطالبة بالدفاع عن نفسها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعزيز أمنها القومي بطريقة أدخلت العالم برمته، وليس الشرق الأوسط فقط، في دوامة من

الخوف وسباق التسلح. ويعي ترامب تبعات الحرب الحالية على اقتصاد بلده وعلى أسعار الطاقة العالمية، لكنه ضحى بهذه المكاسب لأنه يعلم أن خسائر الصين ستكون أكبر بكثير بسبب اعتمادها الكامل على النفط الإيراني. وفي الأخير، لا يمكن لحرب جوية بمفردها أن تجبر نظاماً بأكمله على الاستسلام، ويجب على واشنطن أن تفكر في الغزو البري إذا أرادت تحقيق هذا الهدف. وتفتقر هذه الحرب كثيراً إلى مسار واقعي لتحقيق انتصار أميركي. وقد ينظر للنظام الإيراني في الداخل على أنه مقاوم بطريقة تؤدي إلى تعزيزه داخلياً بدلاً من إسقاطه. وبدلاً من وضع أهداف شاملة للحرب مثل إسقاط النظام الإيراني مثلاً، يجب العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن بحثاً عن مخرج للأزمة الراهنة. وحققت هذه الحرب مجموعة من نبوءات صامويل هنتغتون، التي أوردها في كتابه صراع الحضارات بأن ينقسم العالم إلى ثماني ثقافات مختلفة ومتنافسة أو متصارعة علاوة على تراجع النفوذ الغربي والقيم الغربية أمام الثقافة الصينية المتحالفة مع الثقافة الإسلامية.

المراجع:

أ. المراجع باللغات الأجنبية

- Al-Issa, M. b. (2026, March 13). Iran war isn't a war with Islam. Saying so feeds extremism. | Opinion. (U. Today, Ed.) *USA Today*.
- ANTUNES, S., & CAMISÃO, I. (2018, February 27). Introducing Realism in International Relations Theory. (E.-I. Relations, Ed.) *E-International Relations*.
- GILPIN, R. (1981). *War and Change in World Politics*. Cambridge, Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Hendrikson, H. (1996). Summary of "The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order". (S. a. Schuster, Ed.) *Conflict Research Consortium*.
- Huntington, S. P. (1996). *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster.
- Mearsheimer, J. (2026, March). Is Trump war beyond Control? (J. F. Podcast, Interviewer) Podcast, Judging Freedom. Podcast, Judging Freedom. Retrieved from <https://www.youtube.com/live/LO7u5fibEiE>
- Mearsheimer, J. (2026, March 17). Prof. John Mearsheimer : Iran's Patient Strategy Undermines Trump. (J. Napolitano, Interviewer) Judging Freedom Podcast. Judging Freedom Podcast, New York. Retrieved from <https://www.youtube.com/watch?v=7pVG88TiV8>
- Monir, R. (2026, March 10). Krieg gegen den Iran: Moral nach Gusto. (nd-aktuell, Ed.) *nd-aktuell*.

- Morgenthau, H. J. (1948). *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Organski, A. (1964). *World Politics*. Calcutta: Scientific Book Agency.
- Roy, O. (2026, March 10). Nahost-Experte Roy: „Wir befinden uns in einem Teufelskreis“. (F. Rundschau, Interviewer)
- Rudlof, P. (2013, December). Offensive Realism, Defensive Realism, and the Role of Constraints¹. (A. P. Association, Ed.) *Arkansas Political Science Association*, 14, 45-77.
- Rudloff, P. (2013, December). Offensive Realism, Defensive Realism, and the Role of Constraints¹. *Arkansas Political Science Association*, 14, 45 - 77.
- Taliaferro, J. W. (2000, Winter). Security Seeking under Anarchy. *International Security*, 25(3).
- Thompson, W. R. (2002, February). The Origins of Major War Dale C. Copeland. (T. U. Press, Ed.) *The Journal of Politics*, 64(1), 333-335. Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/2691707>
- Tweissi, B. (2025, July 1). Iran vs. Israel: How Deception and the Information War Shaped Public Perceptions. (A. C. Studies, Ed.) *Arab Center For Research & Policy Studies*.

ب. المراجع باللغة العربية

- أسامة, م. (2022). ديسمبر 14. (سيناريوهات "الصراع النظامي" بين الولايات المتحدة والصين). م. ا. المتقدمة (Ed.), مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- الحطاب, ع. ه. (2018). أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنوية والهجومية الدفاعية). ا. المتمدن (Ed.), الحوار المتمدن. 6083,
- ثجيل, أ. ع. (2026). الواقعية النيو - كلاسيكية في العلاقات الدولية. الموسوعة السياسية.
- حمدي, ه. (2025). نوفمبر 23. (الأسوية الجديدة: رؤية سياسية لما بعد الهيمنة الغربية). م. ا. والاستراتيجية (Ed.), مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- خشيب, ج. (2019). الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد). ا. ا. للدراسات (Ed.), المعهد المصري للدراسات.
- داوود, ل. م. (2025). يوليو 11. (نظرية استقرار الهيمنة). The Theory of Hegemonic stability. ا. السياسية (Ed.), الموسوعة السياسية.

- راشد، ب. (2014). أبريل 22. (الواقعية الهجومية: إمدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي). م. ا. الدولية (Ed. مجلة السياسة الدولية). Retrieved from <https://www.siyassa.org.eg/News/3686.aspx>
- شلتوت، ه. (2026). يناير 1. (An Offensive Realist Analysis of Israel's Opportunity to Strike Iran). ا. ا. السياسية (Ed. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية).
- عبد السلام، م. (2022). توازن المصالح. المرجع الإلكتروني للمعلوماتية. 864-867.
- عبد العزيز، غ. م. (2020). أكتوبر. (الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي). م. ك. القاهرة، (Ed. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2020.131198/jpsa.2020.131198). doi:10.21608/jpsa.2020.131198
- عمرو، ع. ح. (2026). مارس. (تآكل السيادة: نقد القصور لدى النظريات الكالسيكية والدور التفسيري للنموذج البنائي). م. ا. سياسية (Ed. مجلة اتجاهات سياسية). 9(34).
- محمد، ج. (2026). مارس 5. (الحرب على إيران ودور الشراكة الأوروبية الخليجية. العربية في حماية الاستقرار الإقليمي). ا. ا. والاستخبارات (Ed. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات).

Romanization of Arabic Bibliography

- Usama, M. (2022, December 14). Sinariyūhāt al-Širā' al-Nizāmī bayn al-Wilāyāt al-Muttaḥidah wa al-Šīn (Scenarios of "Systemic Conflict" Between the United States and China). (M. A. Al-Mutaqaddimah, Ed.) *Markaz al-Mustaqbal li al-Abḥāth wa al-Dirāsāt al-Mutaqaddimah*.
- Al-Hattab, A. H. (2018). Uṭrūḥat al-Taqaṭu' wa al-iltiqā' bayn al-Wāqī'iyah al-Bunyawiyyah wa al-Hujūmiyyah al-Difā'iyah (The Thesis of Intersection and Convergence Between Structural Realism and Offensive-Defensive Realism). (A. Al-Mutamaddin, Ed.) *Al-Ḥiwār al-Mutamaddin*, 6083.
- Thujayl, A. A. (2026). Al-Wāqī'iyah al-Niyū - Klāsikiyyah fī al-'Alāqāt al-Dawliyyah (Neoclassical Realism in International Relations). *Al-Mawsū'ah al-Siyāsiyyah*.
- Hamdi, H. (2025, November 23). Al-Āsiyawiyyah al-Jadidah: Ru'yah Siyāsiyyah li mā Ba'd al-Haymanah al-Gharbiyyah (The New Asianism: A Political Vision for the Post-Western Hegemony Era). (M. A. wa al-Istrāṭijiyah, Ed.) *Markaz al-Ahrām li al-Dirāsāt al-Siyāsiyyah wa al-Istrāṭijiyah*.
- Khashīb, J. (2019). Al-Šu'ūd al-Šīnī 'inda al-Wāqī'iyin al-Judud (The Chinese Rise According to the New Realists). (A. A. li al-Dirāsāt, Ed.) *Al-Ma'had al-Miṣrī li al-Dirāsāt*.
- Dāwūd, L. M. (2025, July 11). Naẓariyyat Istiqrār al-Haymanah (The Theory of Hegemonic Stability). (A. al-Siyāsiyyah, Ed.) *Al-Mawsū'ah al-Siyāsiyyah*.

- Rāshid, B. (2014, April 22). Al-Wāqī'iyah al-Hujūmiyyah: Madkhal Tafsīr li Ṣu'ūd al-Quwwah al-Ṣiniyyah fī al-Nizām al-Dawlī (Offensive Realism: An Interpretive Approach to the Rise of Chinese Power in the International System). (M. A. al-Dawliyyah, Ed.) *Majallat al-Siyāsah al-Dawliyyah*. Retrieved from <https://www.siyassa.org.eg/News/3686.aspx>
- Shaltūt, H. (2026, January). An Offensive Realist Analysis of Israel's Opportunity to Strike Iran (1). (A. A. al-Siyāsiyyah, Ed.) *Al-Majallah al-'Ilmiyyah li Kulliyat al-Dirāsāt al-Iqtisādiyyah wa al-'Ulūm al-Siyāsiyyah*.
- 'Abd al-Salām, M. (2022). Tawāzun al-Maṣālīḥ (Balance of Interests). *Al-Marjī' al-Iliktrūnī li al-Ma'lūmātiyyah*, 864-867.
- 'Abd al-'Azīz, G. M. (2020, October). Al-Ṣu'ūd al-Ṣīnī wa al-Āthār al-Mutarattibah 'alā Nizā'āt Baḥr al-Ṣīn al-Janūbī (The Chinese Rise and the Implications for the South China Sea Disputes). (M. K. al-Qāhirah, Ed.) *Majallat Kulliyat al-Iqtisād wa al-'Ulūm al-Siyāsiyyah Jāmi'at al-Qāhirah*, 21(4). doi:10.21608/jpsa.2020.131198
- 'Amr, A. H. (2026, March). Ta'akul al-Siyādah: Naqd al-Quṣūr 'inda al-Naẓariyyāt al-Klāsikiyyah wa al-Dawr al-Tafsīrī li al-Namūdḥaj al-Binā'ī (Erosion of Sovereignty: A Critique of Deficiencies in Classical Theories and the Interpretive Role of the Constructivist Model). (M. A. Siyāsiyyah, Ed.) *Majallat Ittijāḥāt Siyāsiyyah*, 9(34).
- Muḥammad, J. (2026, March 5). Al-Ḥarb 'alā Irān wa Dawr al-Shirākah al-Ūrūbiyyah al-Khalījīyyah al-'Arabiyyah fī Ḥimāyat al-Istiqrār al-Iqlīmī (The War on Iran and the Role of the European-Gulf-Arab Partnership in Protecting Regional Stability). (A. A. wa al-Istikhbārāt, Ed.) *Al-Markaz al-Ūrūbī li Dirāsāt Mukāfaḥāt al-Irhāb wa al-Istikhbārāt*.

Internal Fractures and External Influence: Sectarianism, Non-State Actors, and the Geopolitics of MENA Conflicts

Dr. Amna Sultan Humaid Al-Risi

Political Psychologist
Sultanate Of Oman

Email : dr.amna-risi@democraticac.de

 ID : 0009-0005-1951-1569

Received	Accepted	Published
18/03/2026	24/03/2026	31/03/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.164-188>

Amna Sultan Humaid Al-Risi. (2026). Internal Fractures and External Influence: Sectarianism, Non-State Actors, and the Geopolitics of MENA Conflicts. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue30), pp-pp: 164- 188.

Abstract

The study aimed to understand the role of sectarianism and non-state actors—such as militias, parties, and armed groups—in creating internal divisions and civil wars, facilitating foreign intervention, and transforming these issues into external proxy wars in the Middle East and North Africa region. The descriptive-analytical and historical methods were used to describe, analyze, and explain past phenomena and events. The study concluded with several results, most notably that sectarianism has significantly destabilized the region. It was used as a tool for political power, through which regional conflicts were transformed from religious conflicts into geopolitical ones that diminished the effectiveness of the national state. The study also concluded that non-state actors filled governance vacuums in regional countries and became decisive players in regional disputes; they replaced weak states by providing security and basic services to local populations, which boosted their legitimacy and weakened central governments. The study's primary recommendations include the necessity of building strong states that prioritize citizenship over sectarian identity and the need to provide public services to all citizens regardless of their affiliations. It also recommended exercising international pressure and imposing sanctions on funding networks that support militias, terrorist groups, and non-state actors to paralyze their financial and military capabilities. Furthermore, the study recommended the need to curb sectarian and hate speech and to transition from authoritarian regimes to democratic systems that ensure equal representation for all segments of society.

Keywords: Sectarianism, Non-State Actors, Internal Divisions, Civil Wars, External Proxy Wars, Middle East and North Africa region

© 2026, Al-Risi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

دور الطائفية والفواعل غير الحكومية في توليد الانقسامات الداخلية وتشكيل الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

د. أمينة سلطان حميد الريسي

باحث في علم النفس السياسي

سلطنة عُمان

البريد الإلكتروني: dr.amna-risi@democraticac.de

حساب ID: 0009-0005-1951-1569

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/03/24	2026/03/18

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.164-188>

للاقتباس: أمينة سلطان حميد الريسي، (2026). دور الطائفية والفواعل غير الحكومية في توليد الانقسامات الداخلية وتشكيل الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 164 – 188.

ملخص

هدفت الدراسة لفهم دور الطائفية والفواعل غير الحكومية كالميليشيات والأحزاب والجماعات المسلحة في توليد الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية وتسهيل التدخلات الأجنبية وتحويلها لصراعات خارجية بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لوصف وتحليل الظواهر ودراسة الأحداث الماضية وتفسيرها. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان من أهمها أن الطائفية زعزت استقرار المنطقة بشكل كبير، إذا تم استخدامها كأداة للسلطة السياسية، وعن طريقها تحولت صراعات المنطقة من صراعات دينية إلى صراعات جيوسياسية قللت من فاعلية الدولة القومية. توصلت نتائج الدراسة كذلك إلى أن الفواعل غير الحكومية ملأت فراغات الحكم في دول المنطقة وأصبحت لاعبا حاسما في النزاعات الإقليمية، إذا حلت محل الدول الضعيفة، موفرة الأمن والخدمات الأساسية للسكان المحليين، مما عزز من شرعيتها وأضعف حكومة الدولة المركزية. أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة بناء دول قوية تمنح الأولوية للمواطنة على الهوية الطائفية، وضرورة توفير الخدمات العامة لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم. كما أوصت بضرورة ممارسة ضغوط دولية وفرض عقوبات تستهدف شبكات التمويل التي تعمل على تمويل الميليشيات والجماعات الإرهابية والفواعل غير الحكومية لشل قدراتها المالية والعسكرية. كما أوصت الدراسة بضرورة الحد من الخطاب الطائفي وخطاب الكراهية، والتحول من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية التي تضمن تمثيلاً متساوياً لجميع فئات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الطائفية، الفواعل غير الحكومية، الانقسامات السياسية الداخلية، الصراعات السياسية الخارجية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

©2026، الريسي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حدة التوترات الناتجة من الصراعات العرقية والدينية، وتأثير الأيديولوجيات السياسية الإسلامية العابرة للحدود (مثل حماس وحزب الله والحوثيين)، الأمر الذي يشكل تهديد خطير للتعايش السلمي في المنطقة ويفاقم من زعزعة استقرارها، ويساهم في إعادة رسم النظام الإقليمي من خلال خطابات عقائدية وسياسية تؤدي إلى خلق واقع جيوسياسي جديدة. كل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم جماعات تميز نفسها من خلال الانتماء لعقيدة أو مذهب معين، يتم من خلاله تشكيل هويتها الاجتماعية والسياسية ليصبح لها دور في المجال العام السياسي داخل الدولة عبر هذا المحدد الاجتماعي السياسي. فالمجتمعات في دول هذه المنطقة مكونة من مجموعات تكونت وتشكلت على أسس عرقية ودينية واثنية، تجتمع تحت ظل دولة ونظام حكم سياسي رسمي واحد تخضع له جميع هذه الجماعات، ولكن الهويات الطائفية من النخب السياسية تعمل دائما على تعزيز سلطتها وشرعيتها من خلال المعارضة والاحتجاج، مما يؤدي إلى استقطاب مجتمعي داخل هذه الدول يقوض الاستقرار السياسي والنظام المدني. فالجماعات المتطرفة مثل "داعش" تستغل المظالم الطائفية وفراغ السلطة لشن هجماتها، حيث تزايدت العمليات المنظمة لهذه الجماعة في سوريا في عام ٢٠٢٥ بشكل ملحوظ نتيجة عدم استقرار الحكم الانتقالي (الحمد، ٢٠٢٠).

بالإضافة للطائفية، فإن التجمعات العنصرية، والجماعات ذات المصالح الخاصة كالجماعات الإرهابية المسلحة، والقوات العسكرية غير الحكومية، والأحزاب السياسية، وحركات التحرير تعتبر تنظيم جماعي يؤثر على الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي للمنطقة. إذ إن هذه الفواعل غير الحكومية تهدف إلى الدفاع عن فكرة معينة تؤمن بها وتعمل على ضمان استمرارها. فالفواعل غير الحكومية تعبر عن مصالح أعضائها وأهدافهم بصفة شخصية وليست رسمية، من خلال الضغط والتأثير التي تمارسه على صانعي القرار الرسمي عبر التأييد، أو المعارضة، أو الرأي العام، أو التعاون والمناقشة، وبالتالي التأثير على القرارات السياسية الإلزامية بما يخدم مصالحها. كما تؤثر التوترات الطائفية على الممرات البحرية الحيوية مثل قناة السويس، مما يجعل الشركات الكبرى كالشركات الصينية أكثر حذراً في استثماراتها في المنطقة بسبب عدم اليقين الناتج عن الصراعات الطائفية والسياسية. كما أن هذه الجماعات ساهمت في تصعيد المواجهات المباشرة بين إيران وإسرائيل، وفتحت جبهات جديدة في لبنان واليمن، إلى أن وصل الأمر لمرحلة أصبح من الصعب احتواء النزاعات الإقليمية، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين (عمر، ٢٠١٨).

مشكلة الدراسة

تُعد الطائفية والفواعل غير الحكومية عاملان رئيسيان يهددان استقرار وأمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعمل الطائفية والفواعل غير الحكومية على تعزيز الولاء والانتماء لجماعات محددة على حساب الوطنية، وتؤدي إلى زعزعة عمل النظام الحكومي في هذه الدول. فهذه الجماعات تسعى للهيمنة على نظام الدول وترغب في زعزعة الاستقرار بالداخل وإعاقة التنمية المستدامة من خلال رفع وتيرة الصراعات الداخلية.

يتجلى تأثير الطائفية والفواعل غير الحكومية في تآكل أسس الوطنية والعدالة لصالح الولاء لجماعات ضيقة، وبالتالي تزايد الكراهية التي تصبح هي المحرك السياسي للنظام الداخلي والخارجي بدلا من المشاركة والمواطنة الفاعلة. عند تزايد الخطاب الطائفي والعنصري بشكل ملحوظ، وعند تزايد استخدام الانتماءات المذهبية لتشكيل التحالفات السياسية، تتضرر الوحدة الوطنية وتتعرض التنمية المستدامة في بلدان المنطقة الى أن تصل لاستنزاف الموارد وعرقلة المشاريع الوطنية وخلق بيئة غير آمنة، وبالتالي التشجيع على تفاقم هذه الجماعات وتوفير مناخ سياسي جيد لها لتحقيق أهدافها في الدول الهشة.

في الوقت ذاته، يساهم الولاء الطائفي في تزايد التدخلات الخارجية لاسيما في سوريا واليمن، حيث تعمل على تعطيل مسار بناء الدولة الوطنية وإضعاف مؤسساتها وتخلق تعثراً في عمل الحكومة والسلطة. من أبرز الدول التي عانت كثيراً من الفكر الطائفي هي العراق ولبنان، فقد ساهمت الطائفية والأحزاب السياسية في هاتين الدولتين على تفكيك نسجها الاجتماعي مما جعلها عرضة للتدخلات الخارجية.

أسئلة الدراسة

من هنا تحاول الدراسة الاجابة على سؤال رئيسي وهو:

- ما هي العلاقة بين الطائفية والفواعل غير الرسمية والانقسامات السياسية الداخلية والصراعات الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
- ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:
- ما هي الأسباب التي ولدت الطائفية والفواعل غير الحكومية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- ما هي تداعيات تنامي الطائفية والفواعل غير الحكومية في دول المنطقة؟
- كيف أثرت الطائفية والفواعل غير الحكومية في الانقسامات السياسية الداخلي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- كيف ساهمت الطائفية والفواعل غير الحكومية في تفاقم الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

أهداف الدراسة

يمكن بيان أهداف الدراسة على النحو التالي:

- التعرف على العلاقة بين الطائفية والفواعل غير الرسمية والانقسامات السياسية الداخلية والصراعات الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- فهم الأسباب التي ولدت الطائفية والفواعل غير الحكومية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- التعرف على تداعيات تنامي الطائفية والفواعل غير الحكومية في دول المنطقة؛
- التعرف على تأثير الطائفية والفواعل غير الحكومية في الانقسامات السياسية الداخلي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

• فهم كيف ساهمت الطائفية والفواعل غير الحكومية في تفاقم الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

• عرض نماذج واقعية للجماعات الطائفية والفواعل غير الحكومية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهمية الدراسة

الأهمية العملية: دراسة تأثير الطائفية والفواعل غير الحكومية على السياسة الداخلية والخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر مهمة لفهم محركات الصراع في المنطقة، ولفهم تأثير العقائد الدينية على الأمن والاستقرار القومي للمنطقة. حيث انتقلت الهويات الطائفية من مجرد أدوات دينية تاريخية تساهم في توليد الانقسامات الداخلية الى أدوات سياسية وجيوسياسية فعالة تعيد تشكيل الخريطة السياسية والأمنية والاقتصادية. تساعد هذه الدراسة في تحليل كيف تعيد الطائفية والفواعل غير الحكومية تشكيل التحالفات مع القوى الدولية، وتؤثر سلباً على استقرار دول المنطقة وتساعد في هشاشة الدولة الوطنية. كما تساعد هذه الدراسة في تقديم قراءة معمقة لمستقبل النظام السياسي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستشراف السيناريوهات المحتملة للنزاعات الطائفية وانعكاسها على السياسة الداخلية والخارجية للدول. كما ستقدم هذه الدراسة اقتراحات وتوصيات استراتيجية لمواجهة التحديات الطائفية التي تهدد ركائز الدولة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط.

الأهمية العلمية: تقدم هذه الدراسة حلول مبتكرة للمشكلات السياسية المعاصرة، وتوثق المعرفة العلمية وتدعم التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه الدراسة تقدم أداة استراتيجية لتقييم السياسات وتوفير الوقت والجهد وتعزيز مهارات البحث والابتكار لمواجهة تحديات المستقبل في المنطقة. كما توفر أسس علمية لتطوير المهارات البحثية لطلبة الدراسات العليا، وتقدم للباحثين معلومات عميقة وعملية لتجنبهم أخطاء الماضي وتوفير عليهم الوقت والجهد.

منهج الدراسة

المنهج الذي تم استخدامه في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي ركز على دراسة الظواهر كما هي في الواقع، وركز على رصد الظواهر ووصفها أثناء حدوثها. من خلال استخدام هذا المنهج تم جمع البيانات وتحليلها لبناء فهم شامل. ساعد هذا المنهج في توفير صورة شاملة لخصائص وسلوكيات الظاهرة المراد دراستها، الأمر الذي سمح باكتساب فهم أعمق للموضوع. وتم توفير معلومات ورؤى قيمة حول موضوع الدراسة، مما يُفيد في البحوث المستقبلية، والقرارات السياسية. كما تم استخدام المنهج التاريخي لفهم الحقائق ودراسة الماضي وجمع الأدلة والبيانات التاريخية، ونقدها وتحليلها بدقة عبر تحليل عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالتطورات المستقبلية بموضوعية. وفر المنهج الوصفي التحليلي الأساس لرصد الوقائع وتحليلها، بينما ساهم المنهج التاريخي في وضع ظواهر الدراسة ضمن إطارها الزمني والتطوري وبالتالي تقديم تحليل شامل ومتوازن لدور الطائفية والفواعل غير الحكومية في توليد الانقسامات الداخلية وتشكيل الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

دراسة (حوران، ٢٠٢٥) بعنوان " الطوائف السياسية في لبنان بين الإرث الاستعماري والتحديات المعاصرة ١٩٤٣-٢٠٢٣ "

هدف البحث لتحليل مفهوم الطوائف وأثرها الأيدلوجي السياسي في لبنان، وفهم كيف شكل الإرث الاستعماري الفرنسي عاملاً حاسماً في تكريس النظام الطائفي، وتحليل انعكاسات هذا النسق على المسار الديمقراطي اللبناني في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور الطائفية في لبنان منذ الحقبة العثمانية والانتداب الفرنسي وصولاً للحقبة المعاصرة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن النظام السياسي للطوائف في لبنان يشكل عائقاً جوهرياً لبناء الديمقراطية ولبناء مؤسسات قوية، وأن حكم الطوائف في لبنان لا يعبر عن تنوع ديني بقدر ما يجسد إرثاً استعماريّاً فرنسياً عمد إلى ترسيخ السلطة وفقاً للمذهب، مما أدى لتكوين بنى وهويات جزئية في الداخل اللبناني طمّث الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الكفاءة في التمثيل السياسي لمصلحة الولاءات الطائفية. أوصت الدراسة بضرورة بدء مسار تدريجي لإلغاء المحاصصة المذهبية وبالأخص في الوظائف الإدارية والمؤسسات العامة، وضرورة تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإدارة التعددية الدينية والثقافية وتعزيز استقلالية مؤسسات الرقابة. كما أوصت بضرورة إعادة هيكلة المناهج التعليمية بما يعزز الهوية الوطنية.

دراسة (حسن، ٢٠٢٥) بعنوان " التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط "

هدفت الدراسة لتحليل التعددية القطبية الحالية وفهم علاقتها بتشكيل التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ودراسة تأثيرها على الأمن الإقليمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل التحولات الاستراتيجية في المنطقة. أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة تعكس التغير في التوازنات وصعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا، حيث أصبحت هذه القوى فاعل رئيسي في صياغة السياسات الإقليمية. توصلت نتائج البحث أيضاً إلى أن القوى الكبرى تلعب دوراً محورياً في تحديد مسارات الصراعات الإقليمية كالصراع السعودي-الإيراني، وأن التدخلات العسكرية والسياسية من قبل هذه القوى وداعميها يؤثر على السياسات الخارجية ويزيد من تفاقم الأزمات. أيضاً أكدت نتائج الدراسة أن الفاعلين غير الحكوميين كالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية مثل تنظيمات داعش والحوثيين تستفيد من الفوضى السياسية وتعقيد التوازنات الجيوسياسية لزيادة حالة عدم الاستقرار وزيادة التعقيد في العلاقات الدولية. أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات شاملة من قبل الدول العربية لتعزيز التعاون فيما بينها وتعزيز من فعالية الأمن الإقليمي. أوصت الدراسة كذلك بضرورة إنشاء قنوات فعالة لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة وتعزيز قدرة دول الشرق الأوسط على التصدي لهذه التهديدات من خلال التحالفات الإقليمية والعمل المشترك وتشكيل جبهة موحدة لمواجهة التحديات المشتركة.

دراسة (غزالة وأحمد، ٢٠٢٥) بعنوان " الشرق الأوسط الجديد: تحليل سياسي للتغيرات والتحديات "

هدفت الدراسة لتحليل تطور مفهوم "الشرق الأوسط الجديد" من خلال تحليل التحولات السياسية والاجتماعية والاستراتيجية التي أعادت تشكيل المنطقة خلال العقود الأخيرة، واستعراض أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كونت هذا المفهوم. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات السياسية وتحليلها. أشارت نتائج الدراسة إلى أن أحداث السابع من أكتوبر من عام ٢٠٢٣ شكلت نقطة تحول محورية في تاريخ المنطقة، حيث أعادت تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية وساهمت في بروز إسرائيل كقوة مهيمنة وتراجع النفوذ الإيراني. أظهرت النتائج كذلك أن غياب الموقف العربي الموحد ساهم في موازنة النفوذ الإسرائيلي والأمريكي، ولذلك على الدول العربية والإسلامية موازنة القوى من خلال تشكيل قوة موحدة قادرة على توظيف أدواتها الاقتصادية والسياسية لمواجهة تأثير الجماعات الداعمة لإسرائيل، كجماعات ضغط فاعلة في العواصم الغربية.

دراسة (الصفاء وآخرون، ٢٠٢٥) بعنوان " الصراع الإيراني الإسرائيلي: ما بين الجذور التاريخية، ووسائل الإدارة، والانعكاسات المستقبلية (منذ عام 1979) "

هدفت الدراسة لفهم تطور الصراع الإيراني-الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٩، وفهم جذوره التاريخية ووسائل إدارته وانعكاساته على توازنات الشرق الأوسط. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لفهم أعمق لعوامل التصعيد والردع وقراءة السلوك السياسي والعسكري للطرفين داخل إطار تحليلي متكامل. توصلت النتائج إلى أن لم يعد هذا الصراع مجرد نزاع ثنائي بين دولتين، بل أصبح قضية أوسع نطاقاً، تتجاوز حدودها المباشرة لتؤثر بشكل عميق على الديناميكيات الجيوسياسية الشاملة للشرق الأوسط. تُظهر هذه الدراسة أن الصراع الإيراني الإسرائيلي يمثل نموذجاً للدراسات المعمقة في مجال الصراعات الدولية، نظراً لحدة هذا الصراع وتعقيده وترابط مستوياته المختلفة، مما يشكل تهديداً للسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة

الطائفية هي ظاهرة اجتماعية وسياسية تقوم على الانحياز المفرط لجماعة دينية ومذهبية على حساب الجماعات الأخرى. والطائفية ليست مجرد انتماء للهوية أو حالة من التعصب، بل تتطور في أحياناً كثيرة لتصبح صراعاً على السلطة الرسمية للدولة والنفوذ على الموارد الطبيعية. تهدف الطائفية لخلق هوية ضيقة، حيث إنها تعتبر الآخرين من غير جماعتها خصم لها، الأمر الذي يهدد وحدة المجتمع ومفهوم المواطنة القائم على المساواة والعدالة بين جميع أفراد المجتمع. ظهر مفهوم الطائفية في منطقة الشرق الأوسط بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث ظهرت في هذه الفترة من تاريخ المنطقة جماعات بدأت تعمل وفق القومية، كان من أبرزهم المجموعات التي ظهرت في العراق، حتى أصبحت محوراً يعمل على إدارة الأفراد وينظم علاقاتهم داخل المجتمع بما يخدم مصالحهم في بلورة الأحداث السياسية والاجتماعية (محمد، ٢٠٢٤).

تعد الفواعل غير الرسمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أطرافاً فاعلة مؤثرة تعيق سلطة الدولة الوطنية. تؤدي الفواعل غير الحكومية كالمليشيات المسلحة والمنظمات غير الحكومية أدواراً عسكرية وسياسية عابرة للحدود تساهم في إضعاف الدولة وتتنافس معها النفوذ، والموارد، وإدارة الاقتصاد، والحرب. أبرز أنواع الفواعل غير الحكومية هي كالتالي: الفواعل المسلحة من دون الدولة، الجماعات المسلحة والمليشيات، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الشركات العابرة للحدود.



تعد ظاهرة "الطائفية" من أكثر القضايا تعقيداً في العلوم السياسية والاجتماعية بالأخص عند تناولها في سياق دول الشرق الأوسط. لم يتفق الباحثون والعلماء على تفسير واحد لهذا المفهوم، بل انقسموا لمدراس فكرية عدة لفهم جذور الولاء الطائفي وكيفية تحوله لصراع سياسي اجتماعي. لقد تناولت نظريات عديدة موضوع الطائفية كظاهرة سياسية واجتماعية، كان أبرزها نظرية عزمي بشارة حول الطوائف المتخيلة التي فككت ارتباط المذهب بالسياسة، ونظرية برهان غليون حول الطائفية والأقليات، التي فسرت فشل بناء الأمة في المجتمعات العربية، ونظرية بنية الدولة الحديثة لياسين الحافظ، والتي حاولت ربط الطائفية بضعف المواطنة. كما تعددت النظريات التي حاولت تفسير دور الفواعل غير الحكومية Non-State Actors في الساحة الدولية. ولكن كان أبرزها نظرية الاعتماد المتبادل المعقد (كوهين وناي) التي ترى أن العلاقات الدولية لا تقتصر على القنوات الرسمية بين الحكومات، بل تشمل روابط عابرة للحدود، والنظرية النقدية (والغرامشي الجديدة) التي تنظر للشركات كأدوات بيد الطبقة الرأسمالية العالمية للهيمنة على الاقتصاد العالمي وتوجيه سياسات الدول بما يخدم مصالحها. ونظريات العولمة التي تعتبر الشركات متعددة الجنسيات فاعلاً اقتصادياً رئيساً في صياغة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تشهد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انقسامات سياسية داخلية عميقة هشة، تتمحور حول صراعات طائفية، وقبلية، وإثنية تتجاوز حدود الدولة الوطنية. بالإضافة إلى هشاشة مؤسسية، تنازع نفوذ بين القوى التقليدية والإسلام السياسي، وتدخلات خارجية عملت على تزايد النزاعات المسلحة، وتآكل شرعية الدولة في مناطق عدة كالعراق وسوريا وليبيا. أبرز الانقسامات السياسية الداخلية: الطائفية والمذهبية، التنازع على شرعية السلطة، الإسلام السياسي، ضعف الهوية الوطنية. تناولت نظريات علم السياسة والاجتماع الانقسامات السياسية الداخلية من خلال مقاربات تفسر أسباب عدم الاستقرار، منها نظرية النخبة التي تبرز صراع القوى للسيطرة على الدولة، ونظرية الانقسامات الاجتماعية-السياسية المتعلقة بالتقسيمات الهيكلية (الطائفية، العرقية، الطبقة) والتي تنعكس على شكل تحالفات أو أحزاب سياسية متصارعة، ونظريات التحديث والتنمية التي تشير إلى المجتمعات الانتقالية التي تعاني من طغيان القبيلة أو العشيرة على المؤسسات الحديثة.

تشكل الصراعات السياسية الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة تداخل معقد بين التنافس الإقليمي، التدخلات الدولية، والتحولات العميقة في الأنظمة الداخلية. وبفعل تقاطع التدخلات الدولية (أمريكا، روسيا، الصين) مع المصالح الإقليمية المتنافسة (إيران، تركيا، إسرائيل)، وتفاقمها النزاعات المحلية بالوكالة، والاحتياطات النفطية، وغياب آليات فض المنازعات، مما أدى إلى انهيار الأمن، وزيادة صفقات السلاح، وإعادة تشكيل تحالفات جديدة بعد عام ٢٠١١. أبرز العوامل الرئيسية لتشكيل الصراعات الخارجية في المنطقة: تنافس القوى الإقليمية والدولية والمواجهة المباشرة بين (إيران - إسرائيل - الولايات المتحدة)، الحروب بالوكالة، إعادة تشكيل للنظام القائم، والإرث التاريخي للحروب المفتوحة. تتعدد النظريات المفسرة لتشكيل الصراعات السياسية الخارجية، حيث تركز كل مدرسة فكرية على زاوية محددة مثل القوة، أو المصالح الاقتصادية، أو الهوية لفهم أسباب النزاع بين الدول. النظرية الواقعية Realism تعتبر من أقدم النظريات في تفسير الصراع. النظرية الليبرالية Liberalism تركز على التعاون والمؤسسات الدولية وتعتبر الصراع استثناء يمكن تجنبه. النظرية البنائية Constructivism تجادل بأن الصراعات ليست نتاجاً للقوة المادية فقط، بل هي نتاج للأفكار والهويات. والنظرية الماركسية Marxism تفسر الصراع من منظور اقتصادي طبقي.

الفصل الرابع: تحليل حالة الدراسة

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنامياً ملحوظاً في دور الفواعل غير الحكومية التي تستند غالباً إلى هوية طائفية، هذه الفواعل ساهمت في إعادة تشكيل موازين القوى في دول المنطقة مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان وفلسطين. أبرز نماذج هذه الفواعل مصنفة إلى ثلاث أقسام: حركات وجماعات مسلحة ذات نفوذ سياسي، والتنظيمات العابرة للحدود، ومليشيات وتشكيلات شبه عسكرية. تستغل هذه الجماعات الهويات الدينية والمذهبية لتعميق الانقسامات المجتمعية وإضعاف مؤسسات الدولة.

أ. حركات وجماعات مسلحة ذات نفوذ سياسي:

حزب الله في لبنان: هو منظمة سياسية وعسكرية شيعية لبنانية، تأسست عام ١٩٨٢ بدعم إيراني لمواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان. وهو حالياً من أبرز الفاعلين على الساحة اللبنانية والإقليمية، ويمتلك ترسانة عسكرية تفوق في بعض الأحيان قدرات الجيش اللبناني النظامي. اعتباراً من ١٥ مارس/آذار ٢٠٢٦، يشهد لبنان صراعاً متصاعداً بين إسرائيل وحزب الله. في أعقاب انهيار جهود وقف إطلاق النار السابقة، تستهدف إسرائيل بنشاط البنية التحتية لحزب الله في جنوب لبنان، ووادي البقاع، والضواحي الجنوبية لبيروت. وبينما تسعى إسرائيل إلى تفكيك قدرات الحزب وتوسيع عملياتها البرية، يواصل حزب الله إطلاق وابل من الصواريخ والطائرات المسيّرة على الأراضي الإسرائيلية.

جماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن: أنصار الله، المعروفة باسم الحوثيين، هي جماعة سياسية وعسكرية زيدية شيعية تسيطر على أجزاء كبيرة من شمال وغرب اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء. ظهرت الجماعة في التسعينيات كحركة إحياء ديني، ووصلت إلى السلطة بالسيطرة على العاصمة عام ٢٠١٤، مما أشعل فتيل حرب أهلية استمرت عقداً من الزمن. تصنف الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى الجماعة منظمة إرهابية.

حركة حماس في فلسطين، أو حركة المقاومة الإسلامية، وهي منظمة فلسطينية مسلحة وسياسية تحكم قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧. تأسست عام ١٩٨٧ كفرع من جماعة الإخوان المسلمين، وتدعو إلى إقامة دولة فلسطينية إسلامية وترفض وجود إسرائيل. وقد صنفتها دول عديدة، من بينها الولايات المتحدة، منظمة إرهابية بسبب استخدامها للعنف ضد المدنيين الإسرائيليين والأهداف العسكرية. في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، هاجمت حماس إسرائيل، ما أسفر عن مقتل نحو ١٢٠٠ شخص واحتجاز ٢٥١ رهينة. وقد أدى ذلك إلى شنّ إسرائيل هجوماً عسكرياً واسع النطاق على غزة، أسفر عن مقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

ب. التنظيمات العابرة للحدود

تنظيم القاعدة: منظمة إسلامية سنية متشددة، أسسها أسامة بن لادن وآخرون عام ١٩٨٨ في بيشاور، باكستان. وهو حركة إسلامية جامعة، تهدف إلى ثورة إسلامية عالمية لتوحيد العالم الإسلامي تحت راية خلافة عابرة للحدود. وتنص أيديولوجيته على شنّ الجهاد المسلح لتحرير المسلمين وإسقاط الأنظمة العلمانية.

تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): هي منظمة سلفية جهادية عابرة للحدود، سيطرت في السابق على مساحات شاسعة من العراق وسوريا. بعد بلوغها ذروة قوتها في عام ٢٠١٤، فقدت المنظمة "خلافتها" المزعومة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ إثر تدخل عسكري دولي. واليوم، تعمل المنظمة بشكل أساسي كشبكة تمرد لا مركزية، ولها فروع نشطة في مناطق تشمل أفغانستان، وغرب أفريقيا، ومنطقة الساحل، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

هيئة تحرير الشام في سوريا: تُعدّ هيئة تحرير الشام، بقيادة أبو محمد الجولاني، القوة المهيمنة في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام ٢٠٢٤. كانت الهيئة في الأصل فصيلاً جهادياً انبثق من جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، ثم خضعت لعملية إعادة هيكلة استراتيجية لتركيز جهودها على الحكم والاستقرار المحلي.

جماعة الإخوان المسلمين: منظمة دينية سياسية تأسست عام ١٩٢٨ في الإسماعيلية بمصر على يد حسن البنا. ذات توجه إسلامي، تدعو إلى العودة إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف كمرجع لبناء مجتمع إسلامي سليم ومزدهر في العصر الحديث. انتشرت الجماعة بسرعة في مصر والسودان وسوريا وفلسطين ولبنان وشمال أفريقيا. في العديد من الدول العربية، ينتمي الفصيل الرئيسي في المعارضة السياسية إلى جماعة الإخوان المسلمين. ولطالما حظيت المنظمات التابعة للجماعة بدعم سياسي إقليمي من تركيا وقطر.

ج. مليشيات وتشكيلات شبه عسكرية

قوات سوريا الديمقراطية (قسد): تأسست قوات سوريا الديمقراطية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ بدعم أمريكي، وهي تحالف متعدد الأعراق يضم مقاتلين أكراداً وعرباً ومسيحيين. إلا أنها تخضع لهيمنة وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)، التي تأسست قبلها بثلاث سنوات. وقد تشكلت وحدات حماية الشعب من قبل مقاتلين سابقين في حزب العمال الكردستاني، بمن فيهم قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبيدي، الذي عاد إلى سوريا بعد اندلاع الحرب الأهلية.

قوات الدعم السريع في السودان: وهي منظمة شبه عسكرية يقودها محمد حمدان دقلو، المعروف باسم "حميدتي"، وتخوض حالياً حرباً أهلية عنيفة ضد القوات المسلحة السودانية. نشأت هذه الجماعة من مليشيات الجنجويد، واستولت على السلطة في انقلاب عام ٢٠٢١ قبل أن تنقلب على القوات المسلحة السودانية عام ٢٠٢٣. وقد أنشأت قوات الدعم السريع حكومة موازية، هي حكومة السلام والوحدة، وتواجه اتهامات واسعة النطاق بارتكاب جرائم حرب وتطهير عرقي.

الحشد الشعبي (العراق): هي جهاز أمني عراقي تغلغل فيه إيران وتستخدمه لممارسة نفوذ كبير في العراق. يُمكن هذا النفوذ الإيراني طهران من تحقيق أهدافها في العراق مع إخفاء تورطها الفعلي في الشؤون الداخلية العراقية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- لقد زعزعت الطائفية في الشرق الأوسط استقرار المنطقة بشكل كبير، محولة النزاعات السياسية إلى صراعات دينية عنيفة، لا سيما في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣ والانتفاضات العربية التي تلت عام ٢٠١١.



- تُستخدم الطائفية كأداة للسلطة السياسية، مُوجَّهة صراعات القوى الإقليمية - وخاصة بين إيران والسعودية - التي دمرت دولاً مثل سوريا واليمن والعراق، مما أدى إلى استقطاب مجتمعي حاد وانحياز الهوية الوطنية.
 - تُوجَّع الانقسامات الطائفية الحروب في اليمن وسوريا والعراق، حيث تدعم القوى الإقليمية الأطراف المتنازعة، مما يُحوِّل في كثير من الأحيان التنافس على النفوذ الإقليمي إلى عنف طائفي داخلي.
 - تحوِّل الطائفية الصراع إلى صراع جيوسياسي بدلاً من كونه صراعاً دينياً فحسب، حيث تتنافس إيران والسعودية على النفوذ الإقليمي من خلال حشد قوى بالوكالة.
 - قوّضت الطائفية النظام المدني وقلَّلت من فعالية الدولة القومية، حيث يُعلن المواطنون ولاءهم بشكل متزايد للفصائل الطائفية بدلاً من وطنهم.
 - تسبَّب تصاعد العنف الطائفي في نزوح داخلي واسع النطاق، مما فاقم انعدام الأمن وقلَّ من التفاعل بين الطوائف، الأمر الذي يُعزِّز بدوره الصور النمطية.
 - أبرز ظهور تنظيم داعش قدرة الجماعات المسلحة على السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي والعمل ككيانات شبه مستقلة.
 - اندمجت جماعات مثل قوات الحشد الشعبي في هياكل الدولة مع الحفاظ على تسلسلها الهرمي الخاص.
 - أصبح حزب الله والحوثيون فاعلين سياسيين وعسكريين مؤثرين يهيمنان على الساحة الوطنية في بلديهما، وغالبًا ما يتصرفان بمعزل عن السياسات الوطنية.
 - أدى صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى نظام دولة عربي أضعف وبيئة إقليمية شديدة التقلب، حيث تعتبر "دبلوماسية المتمردين" والمعارضة المسلحة من العوامل الرئيسية في تشكيل الواقع السياسي.
- بناء على النتائج السابقة، فإن الدراسة توصي بما يلي:
- ضرورة إعادة بناء دول قوية غير طائفية تعزز الهوية الوطنية وتضمن تمثيل جميع المجتمعات.
 - بناء سلام ناجح يوفق ويجمع بين الاختلافات السياسية والدينية والاجتماعية، أمر بالغ الأهمية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
 - ضرورة بناء دول قومية قوية وشاملة تعطي الأولوية للمواطنة على الهوية الطائفية.
 - ضرورة الحد من التدخل الأجنبي، وتنفيذ إصلاحات سياسية.
 - تعزيز الحكم العادل، ودعم المبادرات الاجتماعية العابرة للطوائف، وتحسين الفرص الاقتصادية، وإنهاء التمييز الذي ترعاه الدولة.
 - التحول من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية التي تضمن تمثيلاً متساوياً لجميع الفئات.

- دعم منظمات المجتمع المدني التي تعزز الحوار العلماني وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية.
- تقوية الحكومات المركزية الضعيفة، وتفكيك الدعم المالي والعسكري الخارجي، وتعزيز المشاركة السياسية للقضاء على الحاجة إلى حماية الميليشيات.
- العمل وفق استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز شرعية الدولة والحد من الحروب بالوكالة في المنطقة.

المراجع:

أ. باللغة العربية

- الحمد، خالد (٢٠٢٠). الطائفية في ظل الصراع السياسي الاجتماعي. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=66599>
- الصفا، آيات؛ الدايم، آية؛ عبد الله، جيلان؛ منصور، وردشان؛ محمد، يسرا (٢٠٢١). الصراع الإيراني الإسرائيلي: ما بين الجذور التاريخية، ووسائل الإدارة، والانعكاسات المستقبلية (منذ عام ١٩٧٩). المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=107787>
- المجتمع المدني (نموذجاً). مجلة الدراسات الاقتصادية، ٥(٤)، ١٦-١. متوفر في الرابط التالي: <https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/ar/article/view/106/67>
- السطي، الفيتوري؛ الدرسي، حمزة (٢٠٢٢). دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (مؤسسات عمر، بن (٢٠١٨). الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها على السياسات الاجتماعية. مجلة الحقيقة، ١٧(٣)، ٩٨-١٣٦. متوفر في الرابط التالي: <file:///Users/dr.amna/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf>
- الراوي، مهني (٢٠٢٤). الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط حدود الأدوار وموقع العراق في معادلة توازن التهديد. مركز البيان للدراسات والتخطيط. متوفر في الرابط التالي: <https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2025/05/lkjhgfd2652025.pdf>
- المصطفى، حسن (٢٠٢٥). تراجع العلمانية وصعود الخطاب الطائفي. العربية. متوفر في الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/gulf/views/2025/08/15/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A#:~:text=%D9%84%D9%85%20%D9%8A%D8%B9%D8%AF%20%D8%AE%D8%B7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85,%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%83%D9%87%D8%A7%D8%8C%20%D9%88%D8%AA%D8%BA%D8%AF%D9%88%20%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%>

[A7%D8%AA%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7](https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/15/3657766729cf2880d75d65432db8a682.pdf)

- التميمي، ظفر (٢٠٢٥). الصراعات السياسية وانعكاساتها على البنية الأمنية للمجتمع: رؤية تحليلية لواقع الأسرة العراقية. المؤتمر السادس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. متوفر في الرابط التالي:
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/15/3657766729cf2880d75d65432db8a682.pdf>

- الفتلاوي، ماجد؛ السعدي، قاسم (٢٠٢٥). الصراع الدولي: مدخل مفاهيمي ومعرفي. مجلة اتجاهات سياسية، ٨ (٣٠)، ١٣٤-١٠٢. متوفر في الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=103594>

- العصاد، عماد (٢٠٢٥). الاعلام السياسي ودوره في تأجيج أو اخماد الصراعات الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٥ (٢)، ٦٥٩-٦٧٢. متوفر في الرابط التالي:
<https://jedh.utq.edu.iq/index.php/main/article/view/659/596>

- الراوي، مهند (٢٠٢٥). الديمقراطية المعلقة قراءة في جدلية العلاقة بين العنف المستدام للفواعل الهجينة والتحولت الديمقراطية. مركز البيان للدراسات والتخطيط. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.bayancercenter.org/wp-content/uploads/2025/11/suspended-democracy26112025.pdf>

- النف، عبدالسلام؛ علي، عبدالسلام (٢٠٢٥). أثر الانقسام السياسي في مكانة ليبيا دوليا. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، ١ (٤)، ٨٧-٧٣. متوفر في الرابط التالي:
<https://najsp.com/index.php/home/article/view/739/626>

- التميمي، أمينة (٢٠٢٥). انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول العالم وأثارها المستقبلية على الأوضاع في الشرق الأوسط. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٦ (٨)، ٧٦٧-٧٨٧. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.hnjjournal.net/ar/6-8-44>

- البغلي، شهاب؛ محمد، علاء؛ خليل، عبدالرحيم (٢٠٢٥). المحددات الدولية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه أمن الخليج العربي. المجلة العلمية لكلية التجارة (أسبوت)، ٤٥ (٨٤)، ٢٢٧-١٩٥. متوفر في الرابط التالي:
https://sjcf.journals.ekb.eg/article_434082.html

- الفتحي، مكارم (٢٠٢٥). تفكيك الطائفية بأدوات نفسية (الضرورة والبنية). المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة. متوفر في الرابط التالي:

<https://www.harmoon.org/dialogues/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-8>

- المصطفى، حسن (٢٠٢٥). الهوية والطائفية في الشرق الأوسط. العربية. متوفر في الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/politics/2025/04/05/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-0>

- البغلي، طاهر (٢٠٢٣). الطائفية كمفهوم بين الانقطاع والاتصال وإعادة الإنتاج. مجلة أوراق ثقافية، بيروت - لبنان. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.awraqthaqafya.com/2345>

- الغابري، عبدالباسط (٢٠٢٥). الطائفية قضية تاريخية قبل أن تكون مناورة سياسية. غروب ٢٢. متوفر في الرابط التالي:

<https://ourouba22.com/article/5288-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

- الحمد، خالد (٢٠٢٠). الطائفية في ظل الصراع السياسي الاجتماعي. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=66599>

- السليطي، حصة (٢٠٢٠). القبيلة والعنصرية.. منظور إسلامي. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/blogs/2025/4/4/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA#:~:text=%D8%A5%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF,%D9%88%D8%B3%D9%87%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9>
- الزبيدي، هلال (٢٠٢٥). الوطن بين خطر الطائفية وتبعات أيديولوجية موقوتة. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/blogs/2025/7/25/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA#:~:text=%D8%A5%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF,%D9%88%D8%B3%D9%87%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9>
- الحافظ، ياسين (٢٠١٧). ياسين الحافظ، مفكراً معاصراً. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. متوفر في الرابط التالي:
https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2017/11/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%82%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86_compressed-min.pdf
- الجزيرة (٢٠٢٦). حزب الله: أعددنا أنفسنا لمواجهة طويلة والعدو سيفاجأ في الميدان. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/news/2026/3/13/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%81%D9%8A-2>
- الجزيرة (٢٠٢٦). رغم إعلان الجاهزية.. لماذا يترث الحوثيون في الانخراط في الحرب؟. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/news/2026/3/9/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AB>
- الجزيرة (٢٠٢٣). حركة حماس.. مقاومة للاحتلال انطلقت مع انتفاضة الحجارة. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/10/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3>
- الجزيرة (٢٠٢٦). مجلس الأمن يرفع العقوبات عن "هيئة تحرير الشام" في سوريا. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/news/2026/2/28/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9>

<https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/>
<https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/>

- بشارة، عزمي (٢٠١٨). الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Sect-Sectarianism-and-Imagined-Sects.aspx>
- بي بي سي (٢٠٢٣). هيئة تحرير الشام تواجه اختبار الحكم الشامل: من أجل سوريا وكلها. BBC News. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.bbc.com/arabic/articles/c3dx4e0xj32o>
- ثجيل، ياسين (٢٠٢٤). الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤ (٢٦)، ٣٠٠-٢٧٣. متوفر في الرابط التالي:
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/05/25/47446ff3c621da41dca9c65827997da4.pdf>
- جنيدي، هدى (٢٠٢٤). تأثير الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي دراسة مقارنة (العراق-لبنان) ٢٠٠٥-٢٠٢٣. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=99447>
- جنيدي، هدى (٢٠٢٤). تأثير الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي دراسة مقارنة (العراق-لبنان) ٢٠٠٥-٢٠٢٣. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=99447>
- حمد، ياسين؛ كاظم، أحمد (٢٠٢١). دور متغيرات فواعل غير الدول لقوى الضد المجتمعية المدنية في ضمان السلم الاجتماعي. مجلة العلوم السياسية، ٢٠٢١ (٦٢)، ٥٦-٧٨. متوفر في الرابط التالي:
<https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/590/443>
- حمو، طارق (٢٠٢٠). الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية. المركز الكردي للدراسات. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.nlka.net/pdf/Sectarianism.pdf>
- حسن، هدى (٢٠٠٣). تأثير العملية السياسية على الاستقرار الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة حمورابي للدراسات، ٢٠٠٣ (٤٥)، ١٦٤-١٨٨. متوفر في الرابط التالي:
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/13/25e45494412967b40cf56fb28ff66502.pdf>
- حوران، عداي (٢٠٢٥). الطوائف السياسية في لبنان بين الإرث الاستعماري والتحديات المعاصرة (١٩٤٣-٢٠٢٣) دراسة تاريخية تحليلية في ضوء التجربة الديمقراطية. مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ٢ (٩٩)، ٧٦٩-٨١٢. متوفر في الرابط التالي:
<https://www.jcoart.uobaghdad.edu.iq/index.php/2075-3047/article/view/1418/1026>
- حسن، مایسة (٢٠٢٥). التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=104663>
- خليلية، عبد الجبار (٢٠٢٥). الإرث البريطاني في فلسطين: تداعيات الانتداب على السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. مجلة جامعة دزنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣ (٦)، ١١٥-١٤٣. متوفر في الرابط التالي:
<https://dujhss.uod.edu.ly/index.php/dujhss/en/article/view/58/54>
- راضي، مروة (٢٠٢٥). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية. مجلة قضايا سياسية، ٢٠٢٥ (٨٢)، ٢٤٥-٢٦٠. متوفر في الرابط التالي:
<https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/764/552>
- عطوان، خضر؛ الموسوي، صفاء (٢٠٢٦). الاعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي. الموسوعة السياسية، ٢٠٢٦ (٢٢)، ٨٢-١٠٢. متوفر في الرابط التالي:
<https://political-encyclopedia.org/library/1510/download>
- عبید، أيمن؛ محي الدين، شيماء (٢٠٢٥). استراتيجيات وتحديات مواجهة الجماعات المسلحة من دون الدولة بالقارة الأفريقية. مجلة الدراسات الإفريقية، ٤٧ (٤)، ٥٣٥-٥٧٣. متوفر في الرابط التالي:
https://mafs.journals.ekb.eg/article_470340_09849b84c81f3dea00b81fc9d114444e.pdf

- عزيز، أحمد؛ منذر، محمد (٢٠٢٥). الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦ (١٠)، ٦٨٥-٧٠١. متوفر في الرابط التالي: [/https://www.hnjournal.net/ar/6-10-42](https://www.hnjournal.net/ar/6-10-42)
- عزيز، أحمد؛ منذر، محمد (٢٠٢٥). البعد الاقتصادي والتكنولوجي في الصراع الأمريكي الصيني: خلال إدارة دونالد ترامب. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦ (٩)، ٦٩٢-٧٠٤. متوفر في الرابط التالي: [/https://www.hnjournal.net/ar/6-9-44](https://www.hnjournal.net/ar/6-9-44)
- علي، مرتضى (٢٠٢٣). الطائفية: انسدادات العقل الإسلامي. *جريدة الرؤية*. سلطنة عُمان - مسقط. متوفر في الرابط التالي: <https://alroya.om/post/348122/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7.aspx>
- غزالة، عبد الرحمن؛ أحمد، يوسف (٢٠٢٥). الشرق الأوسط الجديد: تحليل سياسي للتغيرات والتحديات. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=106079>
- غليون، برهان (٢٠١٢). المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. متوفر في الرابط التالي: <https://burhanghalioun.net/?book=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7.aspx>
- فرج، محمد (٢٠٢٦). إيران تحت النار.. المواجهة الكبرى وإعادة تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط. السياسة الدولية. متوفر في الرابط التالي: <https://www.siyassa.org.eg/News/22283/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7.aspx>
- قوي، بوحنية (٢٠٢٥). الحروب بالوكالة والمليشيات المسلحة العابرة للحدود في إفريقيا ومنطقة الساحل. مركز الجزيرة للدراسات. متوفر في الرابط التالي: <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2025-05/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84.pdf>
- قادر، إلهام؛ فتحي، محمد (٢٠٢٥). الشرق الأوسط والمتغيرات المؤثرة في معادلات توازنه الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠١. *مجلة دراسات إقليمية*، ١٩ (٦٤)، ٢٠٧-٢٥٠. متوفر في الرابط التالي: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/01/d1a8487a65d0fe866c1b503dcba94d3b.pdf>

- قنديل، غدي (٢٠٢٥). هل يشهد عام ٢٠٢٥ حرباً بين السنة والشيعية في الشرق الأوسط؟. مركز الدراسات العربية الأوراسية. متوفر في الرابط التالي: <https://eurasiaar.org/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025-%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A>
- كمر، صبا؛ حميد، هالة (٢٠٢٥). تأثير التحالفات الأمنية على ديناميات الصراع في منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣. مجلة العلوم السياسية، ٢٠٢٥ (٧٠)، ١٨٢-١٥١. متوفر في الرابط التالي: <https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/858/586>
- كضاي، حسام (٢٠٢٣). الطائفية في الفكر السياسي العربي المعاصر وسبل مواجهتها. مجلة حمورابي للدراسات، ١ (٤٦)، ٩٢-١١٩. متوفر في الرابط التالي: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/14/491dd69507e5c2565f338f8328ba7523.pdf>
- ليفيت، ماثيو (٢٠٢٦). كيف أُدرجت هيئة تحرير الشام على قوائم الإرهاب الأمريكية - ولماذا يجب أن تبقى هناك في الوقت الحالي. wordmarkHomepage. متوفر في الرابط التالي: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-audrijt-hyyt-thryr-alsham-ly-qwaym-alarhab-alamrykyl-wlmadha-yjb-tbqy-hnak-fy>
- معلوم، حسين (٢٠٢٥). من الدمج إلى الإضعاف: تحولات الفواعل المسلحة من غير الدول في الشرق الأوسط. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. متوفر في الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/10094/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B9%D8%A7%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7>
- مصطفى، مهند (٢٠٢٥). الانقسام الداخلي الإسرائيلي في سياق الحرب على غزة وتداعياته. مركز الجزيرة للدراسات. متوفر في الرابط التالي: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/6185>
- موسى، ندى (٢٠٢٥). التفكير الطائفي والمنصات الرقمية وتأثيرها على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠١٠. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٥ (١٢)، ١٠٩-١٢٣. متوفر في الرابط التالي: <https://www.benkjournal.com/article/view/1686/1242>
- محمد، عثمان (٢٠٢٤). مفهوم الطائفية، نشأتها وأسبابها. مجلة المجد العلمية / المتطورة، ٨ (٨)، ١٣-١. متوفر في الرابط التالي: <https://scopmajd.com/wp-content/uploads/2024/04/2-2-1.pdf>
- مرسي، محمود (٢٠٢٥). تحذير من المنصات الإعلامية الطائفية الموجهة. العروبة اليوم. متوفر في الرابط التالي: https://www.al3robaalyoum.com/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7/#:~:text=%20%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20*%20%D9%81%D9%86%20*%20%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA

- نجاد، محمد (٢٠٢١). عملية العولمة: مزاياها وبدايتها. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:

<https://democraticac.de/?p=75535>

- نصيف، شيماء (٢٠٢٥). الأزمة السياسية في العراق وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة. مجلة دراسات دولية، ١٩٩-٢٣٦.

متوفر في الرابط التالي:

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/16/d93b43a22e6680850c03f85ce57629c7.pdf>

- نصيف، شيماء (٢٠٢٥). الأزمة السياسية في العراق وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة. مجلة دراسات دولية، ١٩٩-٢٣٦.

متوفر في الرابط التالي:

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/16/d93b43a22e6680850c03f85ce57629c7.pdf>

- وهدان، عبد الرحمن (٢٠٢٥). المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال إدارتي ترامب وبايدن. مجلة العلوم الإدارية والسياسية، ٢٠٢٥ (٢)، ١٨٠-١٣٩. متوفر في الرابط التالي:

https://journals.ekb.eg/article_475104_714e9f937958d1d9f2c0dbbd91dfe3ed.pdf

ب. المراجع الأجنبية

- An Evolutionary Economics Approach to Information and Communication Technologies (ICT). Available at: <https://aub.eu/wp-content/uploads/2025/03/ECKARDT-Impact-of-ICT-on-Policies.pdf>
- Abbasi, A. (2025). Proxy wars and Regional Instability: Israel-Iran conflict in the Middle East. *Advance Social Science Archive Journal*, 4(1), 1418-1427. Available at <file:///Users/dr.amna/Downloads/52.pdf>
- Abubakar, D. (2025). International Regional Action with regard to Conflicts in Multicultural Societies. Available at: <https://www.forumfed.org/libdocs/IntConfFed02/StG-ws-Abubakar.pdf>
- Adzakov, W., K. (2024). The Roles of Non-State Actors in Africa's Development: A Case Study of Non-Governmental Organisations in Ghana. Available at: <https://journals.co.za/doi/10.55390/ajpsdg.2024.7.1.8>
- Al-Hay, W. (2024). Religious Sectarianism in International Conflicts: A Study of the Axis of Resistance. Available at: <https://eng.alzaytouna.net/2024/10/01/academic-paper-religious-sectarianism-in-international-conflicts-a-study-of-the-axis-of-resistance/>
- Alakel, M., & Arab, A., N. (2025). The Changing Power and Security Dynamics in The Middle East. *Derleme Makale/Review Article*, 2025(16), 203-240. Available at <https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/4442449>
- Albert, M., J. (2025). Capitalism, complexity, and polycrisis: toward neoGramscian polycrisis analysis. *Global Sustainability*, 1-11. Available at: <https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/63056D026FCF4F7BCC42FF53EE6C83E1/S2059479825000109a.pdf/capitalism-complexity-and-polycrisis-toward-neo-gramscian-polycrisis-analysis.pdf>
- Aljazeera (2023). Sudan unrest: What are the Rapid Support Forces? Aljazeera. Available at: <https://www.aljazeera.com/news/2023/4/16/sudan-unrest-what-is-the-rapid-support-forces>

- Alkharafi, N., & Alsabah, M. (2025). Globalization: An Overview of Its Main Characteristics and Types, and an Exploration of Its Impacts on Individuals, Firms, and Nations. *Economies*, 13(4), 91. Available at: <https://www.mdpi.com/2227-7099/13/4/91#article-metrics-citations>
- Allen, A. (2022). An Introduction to Constructivism: Its Theoretical Roots and Impact on Contemporary Education. *Journal of Learning Design and Leadership*. 1(1), 1-11. Available at: https://ldjournal.web.illinois.edu/wp-content/uploads/2022/09/Andrew-Allen-Constructivism_JLDL_Vol1Issue1September2022.pdf
- Amin, H., Cochrane, L. and AlKaabi, N. (2025). Globalization And National Identity: A Qualitative Approach. Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/14608944.2025.2588266>
- Anjum, O. (2025). Confronting Sectarianism: Islamic Civilizational Renewal and the Management of Deep Differences. Available at: <https://www.amjaonline.org/wp-content/uploads/2025/09/Confronting-Sectarianism-Dr.-Ovamer-Anjum.pdf>
- Army University Press (2025). The Escalating Stakes of Proxy Wars. Available at: <https://www.armyupress.army.mil/Journals/Military-Review/English-Edition-Archives/November-December-2025/Proxy-Wars/>
- Asharq Al-Awsat (2026). Damascus, SDF Move to Close Political Detainee File. Asharq Al-Awsat. Available at: <https://english.aawsat.com/arab-world/5251787-damascus-sdf-move-close-political-detainee-file>
- Bakir, Ali (2026). Three Calculations, One War: Inside the Minds of the United States, Israel, and Iran. Available at: <https://gulfi.org/three-calculations-one-war-inside-the-minds-of-the-united-states-israel-and-iran/>
- Ball, T., Dagger, R., Minogue, K., and Girvetz, H.K. (2026). Liberalism. Available at: <https://www.britannica.com/topic/liberalism>
- BBC (2025). What is Hamas and why is it fighting with Israel in Gaza? Available at: <https://www.bbc.com/news/articles/clv7w3gdy2o>
- Best, H. and Higley, J. (2025). The Palgrave Handbook Of Political Elites. Available at: <https://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/62125/1/350.pdf.pdf>
- Bevir, M. (2010). Elite theory. *SAGE Publications, Inc* .2010(3), 414-414. Available at: <https://sk.sagepub.com/ency/edvol/politicaltheory/chpt/elite-theory#>
- Booty, N., Chothia, F. and Chibelushi, W. (2025). A simple guide to what is happening in Sudan. BBC. Available at: <https://www.bbc.com/news/articles/cjel2nn22z9o>
- Boss, G. (2025). Political theory and the politics of need. *European Journal of Political Theory*. 3(24), 357-380. Available at: <https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/14748851231210779>
- Britannica Editors (2026). al-Qaeda. Encyclopedia Britannica. Available at: <https://www.britannica.com/topic/terrorism/Types-of-terrorism>
- Britannica Editors (2026). Islamic State in Iraq and Syria. Encyclopedia Britannica. Available at: <https://www.britannica.com/topic/Islamic-State-in-Iraq-and-the-Levant>
- Britannica Editors (2026). Muslim Brotherhood. Encyclopedia Britannica. Available at: <https://www.britannica.com/topic/Muslim-Brotherhood>

- Bunker, P., L., Keshavarz, A. and Bunker, R., J. (2025). Irregular Warfare Terrorism Subject Bibliography No. 2: Lebanese Hezbollah in Latin America. Available at <https://irregularwarfarecenter.org/wp-content/uploads/Annotated-Bibliography-Lebanese-Hezbollah.pdf>
- Clayton, T. (2024). Al Qaeda: Background, Current Status, and U.S. Policy. CONGRESS.GOV. Available at: <https://www.congress.gov/crs-product/IF11854>
- Council on Foreign Relations (2025). What is Hamas? Available at: <https://www.cfr.org/backgrounders/what-hamas>
- Counter Terrorism Guide (2026). al-Qaeda. Counter Terrorism Guide. Available at: https://www.dni.gov/nctc/groups/al_qaida.html
- CSIS (2023). Hay'at Tahrir al-Sham (HTS). Available at: <https://www.csis.org/programs/former-programs/warfare-irregular-threats-and-terrorism-program-archives/terrorism-backgrounders/hayat-tahrir>
- Dodworth, K., & Hönke, J. (2026). Non-state legitimization as practice: the multiplicit making of public authority in Afro-Chinese engagements. *Globalizations*, 1–20. Available at <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14747731.2025.2599692#abstract>
- Durac, V. (2025). The Role of Non-State Actors in Arab Countries after the Arab Uprisings. Available at: <https://www.iemed.org/publication/the-role-of-non-state-actors-in-arab-countries-after-the-arab-uprisings/>
- E-sor, A. and Ishaque, M. (2025). Exploring the Intersection of Democracy and Islam: Trends, Themes, and Emerging Research in Political Systems and Social Movements. *Multicultural Islamic Education Review*, 3(2), 178-188. Available at file:///Users/dr.amna/Downloads/MIER_2025_15.pdf
- Eckardt, M. (2014). The Impact of ICT on Policies, Politics, and Polities
- Eric, B. (2025). Syrian Democratic Forces. EBSCO. Available at: <https://www.ebsco.com/research-starters/military-history-and-science/syrian-democratic-forces>
- Ernada, E. (2026). Power, justice, and the struggle for order in the Middle East. Available at: <https://www.middleeastmonitor.com/20260306-power-justice-and-the-struggle-for-order-in-the-middle-east/>
- European Council on Foreign Relations (2026). Syrian Democratic Forces (Syria). European Council on Foreign Relations. Available at: <https://ecfr.eu/special/mena-armed-groups/syrian-democratic-forces-syria/>
- Ezzeddine, N. (2025). From dissent to action Understanding Lebanon's political mobilization in a sectarian context. Available at: https://www.clingendael.org/sites/default/files/2025-01/Clingendael_report_Lebanon_political_mobilization_in_a_sectarian_context.pdf
- Frantzman, S. J. (2026). Iran-backed militias in Iraq suffer increased losses as airstrikes hit multiple bases. The Jerusalem Post. Available at: <https://www.jpost.com/middle-east/article-889728>
- Giambertoni, M. (2025). Hezbollah's Networks in Latin America. Available at: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PEA3500/PEA3585-1/RAND_PEA3585-1.pdf

- Golkar, S. (2026). What Regime Change Could Mean for Iran. Available at: <https://globalaffairs.org/commentary/analysis/what-regime-change-could-mean-iran>
- Guy, Y. (2026). Lebanon's Reluctant Shield: Hezbollah Between Tehran, Beirut, and the Next War. Available at: <https://ict.org.il/lebanons-reluctant-shield-hezbollah-between-tehran-beirut-and-the-next-war/>
- Haddad, R. (2018). Hezbollah within and beyond Lebanon. Available at: [https://iremam.mmsh.fr/sites/default/files/2021-05/article-haddad_compressed%20\(1\).pdf](https://iremam.mmsh.fr/sites/default/files/2021-05/article-haddad_compressed%20(1).pdf)
- Hoseyni, S. H., Abdinezhad, S., & Shekarbeigi, A.(2026). The Role of Non-Governmental Organizations in Civil Society in Crime Prevention within Iran's Criminal-Legislative Policy. *Legal Studies in Digital Age*, 5(1), 1-8. Available at <https://www.jlsda.com/index.php/lstda/article/view/253/214>
- Hwang, J., Y. (2025). Sovereignty and non-state actors: The rise of transnational influence. *Open Access Research Journal of Multidisciplinary Studies*, 09(02), 23-34. Available at <https://oarjpublication.com/journals/oarjms/sites/default/files/OARJMS-2025-0025.pdf>
- ilmStore (2025). Islam and Politics: A Comprehensive Guide to Understanding Islamic Governance in 2025. Available at: <https://ilmstore.in/blogs/book-reviews/islam-and-politics-a-comprehensive-guide-to-understanding-islamic-governance-in-2025?srsId=AfmBOorTMbLu-JYssbMxZLN2NyMqxx1n2SFIAe58b7snCSBRWTkg82xJ>
- Irawan, D., Kasman, Wibowo, S., Arifin, M. (2025). Arbitration and the Emergence of Sectarianism: A Historical Examination of the Transition of Conflict from Politics to Theology. *Al-Tahrir Journal Pemikiran Islam*. 25(2). pp 377-394. Available at <https://jurnal.iainponorogo.ac.id/index.php/tahrir/article/view/11595/4193>
- JANES (2026). Iran conflict 2026: Disruption to Strait of Hormuz increases energy and food production risks. Available at: <https://www.janes.com/osint-insights/defence-and-national-security-analysis/iran-conflict-2026-disruption-to-strait-of-hormuz-increases-energy-and-food-production-risks>
- Jennifer, K. (2021). Constructivism. Available at: <https://www.ebsco.com/research-starters/education/constructivism>
- Jham, N. (2025). Sectarianism: Discourse, Dynamics, and Strategies for Resolution. *International Research Journal of Humanities and Interdisciplinary Studies (IRJHIS)*. 5 (6). pp 140-148. Available at <https://irjhis.com/paper/IRJHIS2505011.pdf>
- Katz, Y. (2025). The Rise of Non-State Actors and the Implications for International Relations Theory. *International Journal of Social Science and Human Research*, 5(8), 3059-3065. Available at <https://ijsshr.in/v8i5/Doc/49.pdf>
- Katz, Y.(2025). A Decade of Change in Middle Eastern Geopolitics. *Athens Journal of Politics & International Affairs*, 1(2), 163 – 178. Available at: <https://www.athensjournals.gr/politics/2025-1-2-4-Katz.pdf>
- Khalil, H. (2026). Syrian government reaches deal with Kurdish-led forces. BBC. Available at: <https://www.bbc.com/news/articles/cz0pj0n0yk3o>

- Khan, S. (2026). Alarm bells ring for Asia energy security as war rages in Middle East. Available at: <https://www.thenationalnews.com/business/energy/2026/03/05/alarm-bells-ring-for-asia-energy-security-as-war-rages-in-middle-east/>
- Khoury, N. (2025). Yemen's Houthi Movement Reconsidered. Available at: <https://arabcenterdc.org/resource/yemens-houthi-movement-reconsidered/>
- Kumar, R. (2025). Realism in International Relations: A Philosophical and Theoretical Inquiry. *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR)*. 4(7), 1-6. Available at: [file:///Users/dr.amna/Downloads/2.+Obiukwu+&+Njoku%20\(1\).pdf](file:///Users/dr.amna/Downloads/2.+Obiukwu+&+Njoku%20(1).pdf)
- Lackner, H. (2025). Yemen's Ansar Allah. Available at: <https://www.merip.org/2025/01/yemens-ansar-allah/>
- Lingling, L.(2025). Researching China's policy towards the sectarian conflict in Syria and its future. *Journal of Humanities & Social Sciences*, 9(10), 79 – 93. Available at: <https://www.journals.ajsrp.com/index.php/jhss/en/article/view/9291/8151>
- Linzhang, L. (2025). The weakening of sectarianism in Saudi foreign policy: New paths and new challenges. *International Journal of Humanities and Social Science Research*. 2 (11). pp 47-50. Available at <https://www.socialsciencejournal.in/assets/archives/2025/vol11issue2/11029.pdf>
- Mahlangu, J. (2025). Transnational Corporations as Neo-Colonial Powers: Challenging State Sovereignty in the Global South . Available at: <https://advance.sagepub.com/doi/full/10.31124/advance.174773368.85240931/v1>
- Mahlangu, J. (2026). Classical realism and state of the art international relations: US hegemony under Donald Trump. Available at: <https://www.authorea.com/users/719833/articles/1290034-classical-realism-and-state-of-the-art-international-relations-us-hegemony-under-donald-trump>
- McLellan, D.,T. and Chambre, H. (2026). Marxism. Available at: <https://www.britannica.com/topic/Marxism/Analysis-of-society>
- McLeod, S. (2025). Constructivism Learning Theory & Philosophy of Education. Available at: <https://www.simplypsychology.org/constructivism.html>
- Meiser, J., W. (2018). Introducing Liberalism in International Relations Theory. Available at: <https://www.e-ir.info/2018/02/18/introducing-liberalism-in-international-relations-theory/>
- Menawy, A. (2026). Crisis Management and the Test of Survival. The Middle East's Challenges in 2026. Available at: <https://futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/10737/crisis-management-and-the-test-of-survival-the-middle-east-s-challenges-in-2026>
- Michael, A. (2024). Islamic State of Iraq and Syria (ISIS). EBSCO. Available at: <https://www.ebsco.com/research-starters/diplomacy-and-international-relations/islamic-state-iraq-and-syria-isis>
- Michelino, A. (2026). Operation Epic Fury: A New Architecture of Regime Change. Available at: <https://moderndiplomacy.eu/2026/03/06/operation-epic-fury-a-new-architecture-of-regime-change/>
- Miebi, G., A. (2025). Weak State Institutions And The Rise Of Non-State Armed Actors In West Africa. *Journal Of Leadership And Development*, 1(3), 125-134. Available at <https://jppssuniuyo.com/wp-content/uploads/2026/01/WEAK-STATE-INSTITUTIONS-AND-THE-RISE-OF-NON-STATE-ARMED-ACTORS-JLD.pdf>

- Ministry of Foreign Affairs People's Republic of China (2026). Wang Yi: Multipolarity is what the international landscape should look like. Available at: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbzhd/202603/t20260308_11870524.html
- Mishra, P. (2024). Sectarianism in Indian Islam: Historical Trajectories, Global Currents and State Politics. Available at: https://www.academia.edu/161251040/Sectarianism_in_Indian_Islam_Historical_Trajectories_Global_Currents_and_State_Politics
- Mohamedou, M., O. (2023). Islamic State (ISIS). The Graduate Institute of International and Development Studies, Switzerland. Available at: <https://www.graduateinstitute.ch/sites/internet/files/2024-01/The%20Wiley-Blackwell%20Encyclopedia%20of%20Social%20and%20Political%20Movements%20-%202022%20-%20Mohamedou%20-%20ISIS.pdf>
- Moore, J. and Ganzeveld, A. (2024). The Leadership and Purpose of Iraq's Popular Mobilization Forces. Institute for the Study of War and AEI's Critical Threats Project 2024. Available at: <https://understandingwar.org/wp-content/uploads/2025/04/The20Leadership20and20Purpose20of20IraqE28099s20Popular20Mobilization20Forces.pdf>
- Mumuni, N., A. and Abdulyakeen, A. (2025). Theories Of Underdevelopment And The Paradox Of Development: A Review Of Modern. *Journal of Social Theory and Research (JOSTAR)*. 4(3). Available at: <https://publications.jostar.org/ng/sites/default/files/2025-04/%28JOSTAR%29%20%20%20Volume%204%20%20Number%203%20%28March%2C%202025%20Edition%29%20146-167.pdf>
- Nashed, M. (2025). Will Iraq integrate the Popular Mobilization Forces into the state? Aljazeera. Available at: <https://www.aljazeera.com/features/2025/8/18/will-iraq-integrate-the-pmf-into-state-insitutions>
- Near East South Asia Center for Strategic Studies. (2025). CSAG Strategy Paper: "Iran's Shadow Army: The PMF's Growing Influence in Iraq". Near East South Asia Center for Strategic Studies. Available at: <https://nesa-center.org/csag-strategy-paper-irans-shadow-army-the-pmfs-growing-influence-in-iraq/>
- Ngo, T., Q. (2025). Marxist Political Economy: A Comprehensive Analysis Framework of SocioEconomic Changes. *Kalagatos*. 22(2). Available at: <file:///Users/dr.amna/Downloads/Dialnet-MarxistPoliticalEconomy-10125085.pdf>
- Obiukwu, C. and Njoku, E. (2025). Democracy, Public Order And Crises Of Nation Building In Nigeria's Fourth Republic. *South East Journal of Political Science*. 11(1), 25-44. Available at: [file:///Users/dr.amna/Downloads/2.+Obiukwu+&+Njoku%20\(1\).pdf](file:///Users/dr.amna/Downloads/2.+Obiukwu+&+Njoku%20(1).pdf)
- Ohan, C., R. (2026). The Multipolar Delusion And the Unilateral Temptation. Available at: <https://www.foreignaffairs.com/united-states/multipolar-delusion-mohan>
- Owzor, G., C. & Ebimnamaonye, H., C. (2025). The Rise of Terrorists as Non-State Actors and Its Impacts on International Security. *International Journal of Science and Research Archive*, 17(1), 748-761. Available at https://ijsra.net/sites/default/files/fulltext_pdf/IJSRA-2025-2713.pdf
- Patrick, S. (2026). The Middle Power Moment. Available at: <https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/research/2026/01/the-middle-power-moment>

- Rebeiz, M. (2026). Hezbollah – degraded, weakened but not yet disarmed – destabilizes Lebanon once again. Available at: <https://theconversation.com/hezbollah-degraded-weakened-but-not-yet-disarmed-destabilizes-lebanon-once-again-277327>
- Robinson, D. and Igini, M. (2026). 16 Biggest Environmental Problems of 2026. Available at: <https://earth.org/the-biggest-environmental-problems-of-our-lifetime/>
- Sader, K. (2012). The Role of Political Islam in Arab Transitions: Year II of the Arab Spring, between Islamism, Democratic Transition and New Power Relations. Available at: <https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2021/02/The-Role-of-Political-Islam-in-Arab-Transitions-Year-II-of-the-Arab-Spring-between-Islamism-Democratic-Transition-and-New-Power-Relations.pdf>
- Saifullah, K., & Ahmad, A. (2020). The Increasing Influence Of The Non-State Actors In International Politics. *Journal Of European Studies*, 39-57. Available at <file:///Users/dr.amna/Downloads/openjournal,+4.+dr.+azhar+ahmad+-+ed.+--+F.pdf>
- Singh, S. (2025). Analysing The Role Of Non-State Actors In Global Politics: Diplomacy, Propaganda And Conflict Resolution Mechanisms. *International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT)*, 13(4), 45-53. Available at <https://www.ijcrt.org/papers/IJCRT2504474.pdf>
- Talandig, M., Salik, A. (2025). Constructed Sectarianism and Strategic Rivalry: The Iran–Saudi Conflict and the Crisis of Intra-Muslim Cooperation. *International Journal of Social Science and Humanities Research*. 3 (13). pp 232-248. Available at <https://www.researchpublish.com/upload/book/Constructed%20Sectarianism-21082025-5.pdf>
- Taylor, R. (2025). Systemic sectarianism in Northern Ireland. *Sagr Journals*. 4(66). pp 55-70. Available at <https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/03063968241300088>
- U.S. Department Of State (2026). Terrorist Designation of the Sudanese Muslim Brotherhood. U.S. Department Of State. Available at: <https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2026/03/terrorist-designation-of-the-sudanese-muslim-brotherhood>
- Uebel, I., A. (2025). Intervention & Regional versus Global Governance. A Case Study Analysis of UN, AU & ECOWAS Legal Framework in the Mali Conflict . Available at: <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1964962/FULLTEXT02.pdf>
- United Nations (2026). Terrorists’ Use of Emerging Technologies Poses Evolving Threat to International Peace, Stability, Acting UN Counter-Terrorism Chief Warns Security Council. Available at: <https://press.un.org/en/2026/sc16288.doc.htm>
- Vermeylen, G. (2025). Rethinking Mercosur: Geo-economic Fragmentation, Environmental Pressures, and Strategic Lessons for the Emerging Markets. Available at: <https://trendsresearch.org/insight/rethinking-mercotur-geo-economic-fragmentation-environmental-pressures-and-strategic-lessons-for-the-emerging-markets/?srsltid=AfmBOooRURFEmTzPk4v17bZSiNXwxK77BLdIxvd3dzbDs1HU1-ZVFgPz>
- Vidino, L. (2017). The Muslim Brotherhood in Austria. GW program on Extremism. Available at: <https://extremism.gwu.edu/muslim-brotherhood-austria>
- Volle, A. (2026). Rapid Support Forces. Encyclopedia Britannica. Available at: <https://www.britannica.com/topic/Rapid-Support-Forces>

- Williams, P. (2024). Violent Non-State Actors And National And International Security. Available at: <https://www.files.ethz.ch/isn/93880/vnsas.pdf>
- Wilson Center (2022). Who are Yemen's Houthis? Available at: <https://www.wilsoncenter.org/article/who-are-yemens-houthis>
- World Economic Forum (2026). Global Risks Report 2026. Available at: <https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2026/digest/>
- Wright, R. and Dashiell, P. (2024). Political Swings in the Middle East in 2025. Available at: <https://www.wilsoncenter.org/article/political-swings-middle-east-2025>
- Yashlavskii, A., E. (2022). "Hayat Tahrir Al-Sham" In The Syrian Conflict: Metamorphosis Of The Terrorist Group. *МИРОВАЯ ЭКОНОМИКА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ*. 66(2), 51-60. Available at: https://www.imemo.ru/en/index.php?page_id=1248&file=https://www.imemo.ru/files/File/magazines/meimo/02_2022/07-YASHLAVSKII-eng.pdf
- Yeo, W. and Marshall, J. (2026). Terrorism 2026: Evolving global terrorism landscape amid fragmentation and strategic drift. Available at: <https://www.wtco.com/en-gb/insights/2026/01/terrorism-2026-evolving-global-terrorism-landscape-amid-fragmentation-and-strategic-drift>
- Zeidan, A. (2026). Houthi movement Yemeni militant movement. Available at: <https://www.britannica.com/topic/Houthi-movement>
- Zhang, Z., Zuo, Q., Jiang, G. and Ma, J. (2025). Environmental pressure, performance and mitigation potential in global supply chains: An integrated perspective on water, land, and climate. *ScienceDirect*, 2025(57), 138-152. Available at <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S235255092500106X>

From Environmental Education to Education for Sustainable Development: Knowledge and Perceptions of Social Studies Teachers and Inspectors Toward This Transition

Amine Elfater

Secondary School Teacher of History and Geography at Oqba Ibn Nafi Secondary School,
Dakhla-Oued Ed-Dahab Regional Academy of Education

E- mail : elfateramine@gmail.com

 1:0009-0006-2541-7867

Received	Accepted	Published
19/02/2026	27/02/2026	31/03/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.189-214>

Amine Elfater. (2026). From Environmental Education to Education for Sustainable Development; Knowledge and Perceptions of Social Studies Teachers and Inspectors Toward This Transition. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue 30), pp-pp: 189- 214.

Abstract

This article aims to examine the perceptions, knowledge, and engagement of Social Studies teachers and inspectors regarding the transition from Environmental Education to Education for Sustainable Development (ESD), as well as to explore the dimensions of this emerging concept. The scope of the study was limited to teachers and inspectors, without including textbooks or official documents, given that the concept of Education for Sustainable Development does not explicitly appear in the curricula or official pedagogical documents of Social Studies.

The research was guided by a central research question: What is the level of knowledge and engagement of Social Studies teachers and inspectors regarding this transition? And which of the three dimensions (environmental, economic, or social) predominates in their perceptions? From this central question, three sub-questions and three hypotheses were derived.

The study drew on three previous studies, both Arab and international, to inform its theoretical and empirical frameworks. A descriptive-analytical approach was adopted, and the research instrument consisted of a questionnaire administered to 70 Social Studies teachers and 10 inspectors.

The findings confirmed the first and second hypotheses while rejecting the third. The results also revealed a limited level of knowledge among teachers and inspectors regarding the concept of Education for Sustainable Development, with a clear dominance of the environmental dimension at both the knowledge and classroom practice levels, compared to the relatively weak presence of the economic and social dimensions. These findings highlight the need to strengthen professional training in this field.

Keywords: Environmental Education, Education for Sustainable Development (ESD), Social Studies, Teachers, Educational Inspectors.

© 2026, Elfater, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة معارف وتصورات مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات تجاه هذا التحول

أمين الفاطر

أستاذ الثانوي التأهيلي لمادة التاريخ والجغرافيا في ثانوية عقبة بن نافع مديرية وادي الذهب الأكاديمية الجهوية الداخلة وادي الذهب.

الايمل 1: elfateramine@gmail.com

حساب ID 1: 0009-0006-2541-7867

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/02/27	2026/02/19

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.189-214>

للاقتباس: اسم الباحث. (2026). من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة؛ معارف وتصورات مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات تجاه هذا التحول، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 189-214.

ملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة تصورات ومعارف ومواكبة مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات للانتقال من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة، واستجلاء أبعاد هذا المفهوم الجديد. وقد اقتصر مجال الدراسة على المدرسين والمفتشين دون إدراج الكتاب المدرسي أو الوثائق الرسمية، باعتبار أن مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة لا يرد بشكل صريح في المناهج أو الوثائق التربوية الخاصة بمواد الاجتماعيات. وانطلق البحث من سؤال إشكالي مركزي مفاده: ما مستوى معرفة ومواكبة مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات لهذا التحول؟ وأي الأبعاد الثلاثة (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) يهيمن في تصوراتهم؟ وقد تفرع عن هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية وثلاث فرضيات. واستند البحث إلى ثلاث دراسات سابقة، عربية وأجنبية، لإضاءة الإطارين النظري والتطبيقي. واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة البحث في استمارة وُجّهت إلى 70 مدرساً ومدرسة لمواد الاجتماعيات و10 مفتشين. وأظهرت النتائج تأكيد الفرضيتين الأولى والثانية ورفض الفرضية الثالثة، كما خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في معرفة المدرسين والمفتشين بمفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة، مع هيمنة البعد البيئي على مستوى المعرفة والممارسة الصفية، مقابل ضعف حضور البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يستدعي تعزيز التكوين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التربية البيئية، التربية من أجل التنمية المستدامة، مادة الاجتماعيات، المدرسين والمفتشين.

©2026، الفاطر، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

عرف العالم منذ الثورة الصناعية تغيرات وتغيرات مناخية متسارعة أفرزت عدداً من المشكلات البيئية والطبيعية، من قبيل الجفاف والتصحر والاحتباس الحراري والفيضانات، إضافة إلى الاستهلاك المفرط وغير الرشيد للموارد الطبيعية، وعلى رأسها الماء. ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت الدول والمنظمات الدولية المعنية بالبيئة مقاربات علمية وتقنية وسياسية وقانونية للحد من هذه الظواهر. غير أن هذه الجهود لم تُحدث التحول المنشود في السلوك البشري تجاه الموارد الطبيعية، مما استدعى إدماج المقاربة التربوية باعتبارها مدخلاً أساسياً لتغيير السلوكات وتنمية الوعي البيئي لدى المتعلمين.

وفي هذا الإطار، برز مفهوم التربية البيئية الذي يهدف إلى تنمية اتجاهات إيجابية نحو البيئة وتعزيز الوعي بأهمية المحافظة عليها والعناية بها. وقد تعزز هذا التوجه دولياً من خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ثم من خلال جهود منظمة اليونسكو التي أكدت على الدور المحوري للتربية في حماية البيئة والتحسيس بقضاياها. وانتقل هذا المفهوم إلى عدد من الدول عبر إدماجه في المناهج والبرامج الدراسية، ومن بينها المغرب الذي عمل على تفعيل التربية البيئية في عدة مواد دراسية، خاصة مواد الاجتماعيات، وعلى رأسها مادة الجغرافيا.

غير أن منظمة اليونسكو اتجهت في مرحلة لاحقة إلى توسيع هذا المفهوم من خلال تبني مفهوم "التربية من أجل التنمية المستدامة"، الذي يتجاوز البعد البيئي ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية إلى جانبه. وانطلاقاً من هذا التحول المفاهيمي، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مستوى معرفة ومواكبة مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات للمفاهيم المرتبطة بالتربية البيئية، ومدى إدراكهم للتحول نحو التربية من أجل التنمية المستدامة.

إشكالية وأسئلة البحث

بسبب التقلبات المناخية والاستغلال غير المعقلن للموارد، عملت المنظمات الدولية، كاليونسكو، على تفعيل التربية البيئية في البداية، ثم فيما بعد التربية من أجل التنمية المستدامة. وقد قام المنهاج المغربي التخصصي لمواد الاجتماعيات بإدراج بعد التربية البيئية في ثنياه. وهناك مجموعة من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، لكنها تركز فقط على الكتاب المدرسي والوثائق الرسمية أو المنهاج. أما البعد المتعلق بالمدرسين والمفتشين في علاقتهم بهذا التحول من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة، فلم يتم التطرق إليه. لذلك يقوم هذا البحث على سد هذه الفجوة البحثية، انطلاقاً من السؤال الإشكالي التالي:

"ما مستوى معرفة ومواكبة مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات للتحول من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة؟ وأيُّ الأبعاد الثلاثة (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) يهيمن في تصوراتهم لهذا التحول؟"

ويمكن تفكيك هذا السؤال إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما يلي:

- هل تتوفر مواكبة ومعرفة كافيتان لدى جميع المدرسين والمفتشين بمفهوم التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة؟

• ما البعد المرتبط بالتربية من أجل التنمية المستدامة الذي يهيمن حضوره المعرفي أكثر لدى مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات؟

• هل يُعدّ التكوين في هذا الموضوع لكل من هيئة التدريس وأطر التدريس كافياً في نظرهم؟

الفرضيات

• يفترض أن مستوى معرفة ومواكبة مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات بمفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة، يظل محدوداً وغير مكتمل لديهم، مقارنة بمفهوم التربية البيئية.

• يظل تصور المدرسين والمفتشين للتنمية المستدامة محصوراً في بعدها البيئي، دون استحضار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

• يتلقى المدرسون والمفتشون تكويناً كافياً حول التربية من أجل التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات السابقة، فقد اعتمد المقال على ثلاث دراسات: دراستان أجنبيتان ودراسة عربية.

بالنسبة للدراسة الأولى المعنونة بـ "تفعيل التربية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة" للباحثين Permasari و Suherman و Budiati (2021)، فقد عمل الباحثون على مراجعة الأدبيات السابقة المفهرسة في قاعدة بيانات Scopus منذ سنة 2010 إلى 2021 باعتماد منهج وصفي تحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن تفعيل التربية البيئية من خلال التنمية المستدامة داخل الفصول الدراسية يُعد استراتيجية مهمة لتحقيق الاستدامة وتغيير السلوكات ومعارفهم وأفعالهم تجاه البيئة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة للدراسة الثانية التي قام بها كل من الباحثين باحو وصديق والوزاني، المعنونة بـ "التربية من أجل التنمية المستدامة: رهان استراتيجي أمام الدول الإفريقية" (2024)، فقد انطلقوا من سؤال إشكالي مركزي: "إلى أي حد يمكن أن تسهم التربية في تجاوز العراقيل المرتبطة بالفقر والامية وتدهور الموارد الطبيعية؟ وما هي الاستراتيجيات التربوية الفعالة التي يمكن أن تعتمدها الدول الإفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟" وتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن نماذج للعمل من أجل التربية على التنمية المستدامة في إفريقيا، مثل شبكة الجامعات الخضراء الإفريقية ومركز الحسن الثاني للتكوين في البيئة والمرصد الإفريقي للتعليم. وخلصت الدراسة إلى أن التربية من أجل التنمية المستدامة تُعد ركيزة أساسية لتحقيق التقدم في إفريقيا.

أما الدراسة الأخيرة، فقد أجرتها Asma Khanum (2018)، وهي دراسة شاملة حول دمج التربية من أجل التنمية المستدامة (ESD) في التعليم الابتدائي وبرامج إعداد المدرسين الأولية في باكستان. استخدمت الدراسة المنهجية التفسيرية-الظاهرية لتحليل النظام التعليمي الباكستاني وفحص المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي وبرامج B.Ed Honours، كما شملت استبيانات للمدرسين والمتعلمين ومقابلات مع مديري المدارس. وأظهرت النتائج أن دمج التربية من أجل التنمية المستدامة يواجه تحديات عدة، أبرزها ضعف الدعم المؤسسي وصعوبة تعديل أساليب التدريس التقليدية، مما يؤدي إلى تركيز أكبر على المحتوى دون تطوير رؤية تعلم شاملة وتفاعلية. كما أبرزت الدراسة وجود فجوة بين السياسات الوطنية وأهداف الأمم المتحدة

في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة، خصوصاً فيما يتعلق بتنمية مهارات التفكير النقدي والمسؤولية المدنية لدى الطلاب. وأوصت الدراسة بإصلاح السياسات التعليمية، وتعزيز قدرات المعلمين، وتوفير موارد كافية، واعتماد استراتيجيات تعليمية تفاعلية متعددة التخصصات متمركزة حول الطالب، بما يساهم في تعزيز فعالية دمج التربية من أجل التنمية المستدامة في التعليم وإعداد المدرسين.

بالنسبة لهذه الدراسات، فقد تمت الاستفادة منها في الشقين النظري والتطبيقي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع على المستوى الوطني لم يتم التطرق إليه حسب اطلاعنا، بل يقتصر تناول هذه المفاهيم المتعلقة بالتربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة على علاقتها بالمعلمين أو الوثائق الرسمية أو الكتاب المدرسي، دون التطرق إلى البعد المتعلق بالمدرسين ومفتشي مواد الاجتماعيات في علاقتهم بهذه المفاهيم من حيث تصوراتهم ومعارفهم ومواقفهم لها، لذلك تم اختيار هذا البعد باعتباره بؤرة بحثية في هذا المقال، بحيث نحاول معالجة هذه الفجوة البحثية على المستوى المجال المغربي.

أولاً: الإطار النظري للبحث

1 التربية

التربية هي العمليات المقصودة أو غير المقصودة التي يحددها المجتمع، وفق ثقافته، لتنشئة الأجيال الجديدة بما يجعلهم على علم ووعي بوظائفهم داخل المجتمع (إسماعيل العمراني، 2012، ص 18).

وجاء في تعريف منظمة اليونسكو في مؤتمرها بباريس أن التربية هي "مجموعة عمليات الحياة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الأفراد والجماعات، داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية ولصالحها، أن ينموا بوعي منهم قدراتهم الشخصية واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم، وهذه العملية لا تقتصر على أنشطة بعينها" (باحو وآخرون، 2023، ص 5).

وحسب الباحث Laeng فإن "التربية نشاط قصدي يهدف إلى تسهيل نمو الشخص الإنساني وإدماجه في الحياة والمجتمع" (علائي، 2022، ص 19).

فالتربية حسب كريمين تعني "الجهد المتعمد أو المقصود والمنهجي والمستمر الذي يُبذل من أجل نقل أو استثارة أو اكتساب المعارف والقيم والمواقف والمهارات، فضلاً عن أي شكل من أشكال التعلم الناتج عن هذا الجهد" (CHazan, 2022, p15). وبالتالي يمكن تعريف التربية بأنها سيورة وضرورة تهدف إلى تنشئة المتعلمين والمتعلمات من أجل نموهم معرفياً ومهارياً ووجدانياً، بما يساهم في تكوين أشخاص فاعلين ومشاركين إيجابياً في الحياة.

2 مفهوم البيئة

عرف هذا المفهوم مجموعة من التعاريف من زوايا وتخصصات متعددة، لذلك سيتم رصد أبرزها:

فمفهوم البيئة في الجغرافيا لا يعني دراسة البيئة الطبيعية لذاتها كما هو الشأن عند البيولوجيين والإيكولوجيين، بل هو مفهوم أعمق يدل على علاقة التأثير المتبادل بين الإنسان ومحيطه البيئي (البرجاي، 2017، ص 71).

وتُعرّف البيئة بأنها الوسط الذي يحيط بالإنسان، بما يضمنه من مكونات حية متباينة في أنواعها وخصائصها، ومكونات غير حية كالتربة والمناخ والماء والسطح. وقد تبدو ظاهرياً عناصر منفصلة، لكنها في الواقع كلٌّ متكامل في حركة مستمرة، ذاتية أو تكافلية، وفق قوانين الطبيعة، ما لم تتعرض لتدخل أو عبث بمكوناتها (أبو حجر، 2009، ص 131).

ويُعرّف مفهوم البيئة أيضاً بأنه "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها" (الصيرفي، 2013، ص 15).

أما التعريف القانوني، فقد ورد مصطلح البيئة في القوانين الأساسية المتعلقة بحماية البيئة الصادرة في 12 ماي 2003، ويُعرّف في المادة الثالثة من القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة بأنه "مجموعة من العناصر الطبيعية والمنشآت البشرية، وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكّن من تواجد الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية وتساعد على تطورها".

وحسب الجغرافيين جورج بيرتراند وكلود بيرتراند، تُعد البيئة نتيجة التفاعل الدينامي بين النظام الطبيعي والنظام الاجتماعي، وهي نتاج مركب لتفاعل الإنسان مع وسطه. (Bertrand & Bertrand, 1992)

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف البيئة بأنها كل ما يحيط بالإنسان، سواء كان طبيعياً أم بشرياً، وتشكل نسيجاً من التفاعلات بين مكونات الوسط الطبيعي من عناصر حية (الإنسان، الحيوانات، النباتات) وعناصر غير حية (التضاريس، المناخ، التربة، الماء)، كما تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن البيئة الافتراضية.

3. التربية البيئية

وبالرغم من وجود ترسانة من القوانين التي تنهى مثل هذه التصرفات المرتبطة بتبذير الماء، إلا أن الإشكالية مرتبطة بتربية الفرد ونشأته (رحالي وعباز، 2018، ص 359)، فما معنى التربية البيئية؟

ظهر مفهوم التربية البيئية في سبعينيات القرن الماضي، والتي أطلق عليها "عقد التربية البيئية". خلال تلك الفترة أدرك العالم أن القضايا البيئية ونشر الوعي بشأنها لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال برنامج شامل للتربية البيئية موجه للجميع. وقد نشأ مفهوم التربية البيئية انطلاقاً من مؤتمر ستوكهولم الذي نظّمته الأمم المتحدة سنة 1972 م (Ahamad & Iqbal, 2020, p17). واستجابة لذلك أطلقت اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سنة 1975 البرنامج الدولي للتربية البيئية (IEEP)، والذي هدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والأبحاث والمناهج الدراسية، وكذلك دعم التعاون الدولي في مجال التربية البيئية. (Ahamad & Iqbal, 2020, p17)

تلعب التربية البيئية دوراً مهماً في الحد من الآثار السلبية والقضاء عليها، فالتربية البيئية تساهم في زيادة الوعي تجاه القضايا البيئية وتساعد على تطوير الاتجاهات اللازمة لحل المشكلات البيئية. (Uyanik, 2016)

عرّفت منظمة اليونسكو التربية البيئية على أنها "عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرّكات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي-الفيزيائي، وتدلل على حتمية المحافظة على المصادر البيئية

الطبيعية وضرورة استغلالها الرشيد لصالح الإنسان حفاظاً على حياته الكريمة ورفعاً لمستوى معيشته" (بورزق، 2022، ص 67).

وبالنسبة لمؤتمر ستوكهولم، فقد عرّف التربية البيئية بأنها "ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واعٍ ومهتم بالبيئة والمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام ما يتيح له أن يمارس فردياً وجماعياً حل المشكلات القائمة، وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور، والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة والارتقاء بنوعية البيئة" (فعرس، 2019، ص 13).

كما عرّف مؤتمر تبليسي التربية البيئية بأنها عملية إعادة التوجيه وربط مختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات، ويتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة (المرجع السابق، ص 13).

وقد عرف مفهوم التربية البيئية تطوراً في اتجاه التنمية المستدامة انطلاقاً من مؤتمر قمة الأرض سنة 1992م بربو دي جانيرو، والذي أكد على تكييف التربية البيئية وتوجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وتطوير البرامج التدريسية وتنشيطها وزيادة الوعي العام لمختلف قطاعات الجمهور نحو البيئة وقضاياها (فعرس، 2019، ص 14).

وهناك من عرّفها بكونها "مجموعة المعارف والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقة بين المتعلم وبيئته، وتثير ميوله واهتماماته، فيحرص على المحافظة عليها وصيانتها من أجل نفسه والمجتمع" (النوهايدي والدرقاوي، 2024، ص 136).

وبالتالي فالتربية البيئية هي مجموعة من المعارف والإجراءات والاستراتيجيات والاتجاهات والقيم والسلوكيات التي يتلقاها المتعلم (ة) حول البيئة من أجل فهم البيئة ومكوناتها من جهة، والحفاظ عليها واستدامتها من جهة أخرى.

الجدول 1: المؤتمرات الدولية التي اهتمت بإقرار التربية البيئية

مؤتمر ستوكهولم 1972 (السويد)	مؤتمر بلغراد 1975 (يوغسلافيا سابقاً)	مؤتمر تبليسي 1977 (جورجيا)	مؤتمر سالونيك (اليونان)	مؤتمر مراكش 2013 (المغرب)
التأكيد الرسمي على أن التربية وسيلة أساسية لمعالجة المشاكل البيئية	المصادقة على البرنامج الدولي للتربية البيئية الذي تم وضعه من طرف منظمة اليونسكو	وضع إطار عام للتربية البيئية يرسم مراميها و يحدد أهدافها	تشجيع المدارس على ملائمة برامجها الدراسية لمتطلبات مستقبل قابل للحياة	تعزيز برنامج التربية البيئية

(فعرس، 2019، ص 12)

الجدول 2: المؤتمرات الإقليمية التي اهتمت بالتربية البيئية

مؤتمر الكويت 1976	مؤتمر قطر 1985	مؤتمر 1988
وضع إستراتيجية للتربية البيئية استعداداً لمؤتمر تبليسي	إدماج التربية البيئية في التعليم	إدماج البعد البيئي بالأنشطة التربوية في التعليميين النظامي وغير النظامي

المصدر: المنظمة العربية للتربية والتكوين والثقافة والعلوم

3-1 التربية المائية

يقصد بها مجموعة من المعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تساعد التلاميذ على فهم العلاقة بين المياه وكافة أشكال الحياة على سطح الأرض، والتي تنظم سلوكهم وتمكنهم من التعامل مع المياه وقضاياها واستخدامها، بما يساهم في حمايتها وحل مشكلاتها واستغلال مواردها بأفضل شكل ممكن (عمران، 2008، ص159).

وقد عرفها الباحث Amery بأنها "جهد تربوي مستمر يسعى إلى إكساب التلاميذ المعارف والمهارات والاهتمامات التي تساهم في حل المشكلات المائية القائمة والحد من وقوعها في المستقبل" (ورد عند بن زاهر العبري، 2011، ص5).

أما Andrews (1992) فيعرفها على أنها مجموعة من الخبرات المتنوعة والمتكاملة المستمدة من المعرفة العلمية التي لها علاقة بالموارد المائية، تُلقّن للمتعلمين لإكسابهم سلوكيات إيجابية تعينهم على حماية البيئة (عزوزي وعجوري، 2024، ص566).

فيمكن أن نعرف التربية المائية بأنها تربية يتلقاها المتعلمون في بعدها المعرفي والوجداني والقيمي حول الماء وأهميته والمحافظة عليه.

3-2 أهداف التربية البيئية

حدد إعلان مؤتمر تبليسي الذي يشكل الإطار المرجعي لتربية البيئية أهدافاً للتربية البيئية كالتالي (Monroe, 2000, p38):

: (Athman &

- ✓ الوعي: اكتساب الوعي والحساسية تجاه البيئة ككل ومشكلاتها المرتبطة بها.
- ✓ المعرفة: الحصول على مجموعة متنوعة من الخبرات واكتساب فهم أساسي للبيئة والمشكلات المرتبطة بها.
- ✓ المواقف: تبني مجموعة من القيم والمشاعر المهمة بالبيئة والدافع للمشاركة النشطة في تحسين البيئة وحمايتها.
- ✓ المهارات: اكتساب المهارات اللازمة لتحديد المشكلات البيئية وحلها.
- ✓ المشاركة: تشجيع المواطنين على الانخراط النشط على جميع المستويات في العمل من أجل حل مشكلات بيئية.

3-3 أهمية التربية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:

توصل الباحثون إلى منطلقات استراتيجية يمكن تلخيصها كالتالي (جعيران و زيرق، 2024، ص55):

- ✓ التوجيه إلى الأوضاع الحالية والمستقبلية للبيئة
- ✓ توضيح للأفراد المناسب من التربية البيئية
- ✓ الحث على أهمية المشاركة الفاعلة في حماية البيئة
- ✓ إدراج التربية البيئية في المناهج التعليمية ومختلف الأطوار

5. التنمية المستدامة

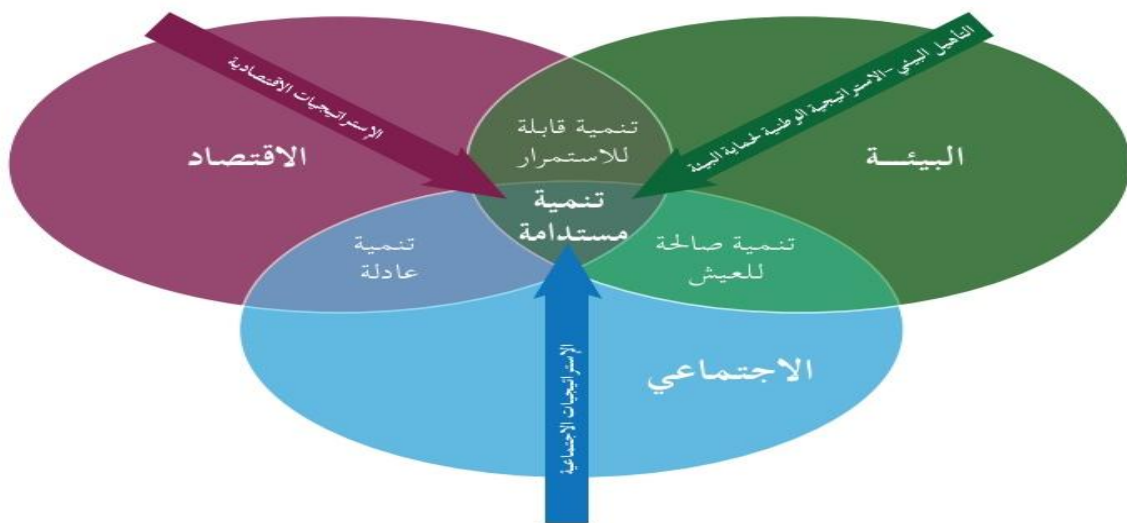
يُعتبر التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم التنمية المستدامة ما توصل إليه تقرير بروتلاند سنة 1987م، والذي نُشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين لتقديم تقرير مفصل عن القضايا البيئية، حيث عرّفها كالتالي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (اليونسكو، 2013، ص5).

وقد عرّف الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الصادر سنة 2014م، في الباب الثالث، المادة 9، التنمية المستدامة بأنها: "مقاربة للتنمية تركز على عدم الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية، والتي تهدف إلى الاستجابة لحاجات الحاضر دون مساس بقدرة الأجيال المقبلة في هذا المجال" (الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، 2014، ص6).

يتميز مفهوم التنمية المستدامة بطبيعة معقدة، ويقوم فهمه على التفكير المنظومي، أي ضرورة النظر إليه كنظام يربط بين المكان والزمان. وينبع إدراك التنمية المستدامة من هذا النوع تحديداً من التفكير المهيجي، الذي يساعدنا على فهم العالم من حولنا وفهم أنفسنا بصورة أفضل. (Doychinova, 2023, p85)

يتجاوز هذا المفهوم في عمقه إشكالية الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، ليشمل كل ما يتعلق بمصالح الساكنة، ويضع الإنسان في قلب المشروع التنموي والبيئي الشمولي، من خلال تعزيز السلوك الأخلاقي إزاء المحيط البيئي وتكريس العدالة الاجتماعية والمجالية (الراجي، 2018، ص38).

الشكل 1: أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: المجلس الوطني للبيئة، تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، 2011، ص21.

وبالتالي فالتنمية المستدامة تتكون من ثلاثة أبعاد أساسية يجب المحافظة عليها وتطويرها: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والشكل أسفله يوضح أبعاد التنمية المستدامة:

وضعت الأمم المتحدة 17 هدفاً من أجل العمل في ميدان التنمية المستدامة، وتعتبر هذه الأهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة و التي توازن بين أبعاد الثلاث لتنمية المستدامة في أفق 2030م (باحو وآخرون، 2023)، و هذه الأهداف نعرضها في الجدول (رقم 3) كالتالي:

الجدول (رقم 3) أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	
الهدف: 1	القضاء على الفقر
الهدف: 2	القضاء التام على الجوع
الهدف: 3	الصحة الجيدة و الرفاه
الهدف: 4	التعليم الجيد
الهدف: 5	المساواة بين الجنسين
الهدف: 6	المياه نظيفة و نظافة الصحة
الهدف: 7	طاقة نظيفة بأسعار معقولة
الهدف: 8	العمل اللائق و نمو الاقتصاد
الهدف: 9	الصناعة و الابتكار و الهياكل الأساسية
الهدف: 10	الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف: 11	مدن و مجتمعات محلية مستدامة
الهدف: 12	الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين
الهدف: 13	العمل المناخي
الهدف: 14	الحياة تحت الماء
الهدف: 15	الحياة في البر
الهدف: 16	السلام و العدل و المؤسسات القوية
الهدف: 17	عقد الشركات لتحقيق الأهداف

المصدر: خلفان السلطة وسليمان عبد الله، 2024، ص 127

6. التربية من أجل التنمية المستدامة

هذا المفهوم الجديد (التربية من أجل التنمية المستدامة) الذي جاءت به المنظمة العالمية لليونسكو، فهو أعم وأشمل من مفهوم التربية البيئية؛ فهذا الأخير يقتصر فقط على تربية المتعلم على البعد البيئي، أي التحسيس به والتعرف عليه من أجل المحافظة عليه، لكن مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة فهو أعم، بحيث يتم تربية المتعلم على ثلاثة أبعاد: اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

يتضمن هذا المفهوم مهارات التعلم والاتجاهات والقيم التي توجه وتحفز الأفراد على التماس سبل العيش المستدام والمشاركة في المجتمع الديمقراطي والعيش بطريقة مستدامة، كما يتضمن دراسة القضايا المحلية والعالمية (عيسى وآخرون، 2021، ص 64).

التربية من أجل التنمية المستدامة "هي عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية، يعالج مضامين التعلم ونتائجه، والنهج التربوي وبيئة التعلم، ويحقق غاياته في تحويل المجتمع، ويسعى التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تمكين المواطنين في شتى أنحاء العالم من التعامل مع أوجه التعقيد وانعدام المساواة والاختلافات في الرأي التي تثيرها قضايا في مجالات بيئية والتراث الطبيعي والثقافة والمجتمع والاقتصاد" (دهان وزغاشو، 2018، ص 7، ورد عند عيسى وآخرون، ص 64).

وتعد التربية من أجل التنمية المستدامة (ESD) أداة أساسية لتحويل المجتمعات نحو التنمية المستدامة، ويمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة (17 هدفاً) لسنة 2030. (Hajdukiewicz and Pera, 2020, p1).

ومن الناحية العلمية، فإن معنى التعليم من أجل التنمية المستدامة ينطوي على إمكانية دمج عدد من الأنماط التربوية في مجال تطوير المناهج الدراسية ضمن توجهات التربية على التنمية المستدامة، كالتربية للمستقبل، والتربية على المواطنة، والتربية على السلام والتنوع الثقافي، والتثقيف الصحي، ثم أخيراً التربية البيئية والإعلامية (وطفة، 2018، ص 173).

وعزفت اليونسكو التربية من أجل التنمية المستدامة بأنها عملية تعليمية تهدف إلى تمكين الأفراد من اكتساب القيم والمعارف والمهارات اللازمة لفهم التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ قرارات مسؤولة تسهم في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. (UNESCO, 2005).

وبالتالي فنخلص بتعريف خاص بنا لمفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة: هي عملية تعليمية تعلمية تهدف إلى تعزيز وغرس مجموعة من القيم والسلوكيات الإيجابية لدى المتعلمين والمتعلمات، من حيث أولاً التعرف على المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وثانياً تعليمهم اتخاذ قرارات رشيدة وحكيمة من أجل حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستهلاك الاقتصادي المستدام، وكل هذا من أجل خلق بيئة مستدامة على كافة الأبعاد.

1-6 المحاور الأربعة للتربية من أجل التنمية المستدامة حسب المنظمة العالمية اليونسكو

✓ تحسين فرص الوصول والاحتفاظ بالجودة في التعليم الأساسي.

✓ إعادة توجيه البرامج التعليمية القائمة لمعالجة الاستدامة.

✓ زيادة فهم الجمهور وتوعيته للاستدامة.

✓ توفير التدريب لجميع قطاعات القوى العاملة (اليونسكو، 2013).

2-6 كفايات ومعايير التربية من أجل التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الكفايات التي يجب رصدها والتسلح بها والعمل عليها لدى المتعلمين والمتعلمات، فنجد أن مجموعات من الباحثين والمنظمات العالمية التي تهتم بهذا المجال قد حددت بعض الكفايات الخاصة بالتربية من أجل التنمية المستدامة،

وسوف نعمل على اختبار الكفايات التي حددها الباحث (دماس، 2020) في بحثه "التعليم من أجل التنمية المستدامة: أنموذج مقترح لتعليم الكيمياء في المستقبل:"

• التفكير المنهجي: القدرة على تحليل نظم معقدة عبر مجالات مختلفة (بيئية، اجتماعية، اقتصادية...) (Wiek, 2007)، ورد عند دماس، (2020)

• حل المشكلات: قدرة المتعلمين على إيجاد الحلول بشكل منهجي وإبداعي لمشكلة من أبعاد التنمية المستدامة.

• التفكير الإبداعي: تشير هذه الكفاية إلى ابتكار وخلق حلول جديدة لقضايا من أجل استدامة الموارد.

• التفكير الناقد أو النقدي: القدرة على التفكير الناقد في القضايا، مما يمكن الأفراد من فحص الهياكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية أثناء استكشاف حلول التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك قدرة على تقييم المعلومات. ويتيح التفكير الناقد في التعليم من أجل التنمية المستدامة إعادة التفكير فيما يجب أن يكون عليه التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأوقات والسياقات المتغيرة (دماس، 2020).

• كفاية العمل: من أهم أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة العمل التشاركي والديمقراطي للمتعلمين، بحيث تشمل كفاية العمل "القدرة على العمل الآن وفي المستقبل وتحمل المسؤولية." (Jensen, 1997, p180)

• كفاية الإيمان والتفكير في المستقبل: هذه الكفاية تؤكد على أهمية عدم غرس القلق وعدم الطمأنينة لدى المتعلمين عند مناقشتهم المشكلات البيئية في الفصل الدراسي، والتركيز على التفكير والإيمان والثقة في المستقبل (دماس، 2020، ص73).

• الكفاية المعيارية: هي كفاية أساسية تتطور لدى الطلبة من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة، فيجب التعامل مع الجوانب المعيارية: المعايير، القيم، المصالح، والنظرات العالمية (Stman)، ورد عند دماس، 2020، ص73. (فتعني هذه الكفاية النظر إلى الأمور واتخاذ القرارات تجاه البيئة والموارد الطبيعية والأحوال الاجتماعية، ليس بنظرة فردية أنانية، بل بنظرة تراعي وتحترم جميع مكونات المجتمع سواء المحلي أو العالمي.

• كفاية التواصل والتعاون: يجب أن يتوفر المتعلم ويكتسب كفاية التواصل من أجل التواصل الإيجابي مع الآخرين من جهة، والاستماع إليهم من جهة أخرى، من أجل نقل التعلّمات حول التربية من أجل التنمية المستدامة من الفصل الدراسي إلى عائلة المتعلم أو أصدقائه أو مجتمعه، وأيضاً التعاون بين المتعلمين وأصدقائهم وجميع مكونات المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المعايير السبع أساسية التربية من أجل التنمية المستدامة (ESD)

التعلم المتمركز حول المتعلم + المقاربة الشمولية متعددة التخصصات + تنوع طرائق التدريس
+ التفكير النسقي + ترسيخ قيم المواطنة + الانطلاق من الثقافة المحلية + التعلم مدى الحياة.

(Permanasari, Suherman, & Budiati, 2021, p 3)

3-6: أساليب تدريس التربية من أجل التنمية المستدامة



إن لديد اكتيكية التربية من أجل التنمية المستدامة عدة أساليب، فقد حددت المنظمة العالمية اليونسكو في "كتاب مرجعي للتربية من أجل التنمية المستدامة" لسنة 2013، أربعة أساليب مهمة وهي كالتالي: المحاكاة ونقاش الفصل وتحليل المشكلة وسرد القصة (اليونسكو، 2013)، لكن نحن سوف نضيف أسلوب أو طريقة التدريس بالمشاريع.

الشكل 2: أساليب تدريس التربية من أجل التنمية المستدامة

أساليب تدريس التربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: اليونسكو، 2013، ص. 15، 20.

7: النموذج الديد اكتيكي لتدريس وتقييم التربية من أجل التنمية المستدامة من داخل مادة الجغرافيا ومنهاجها

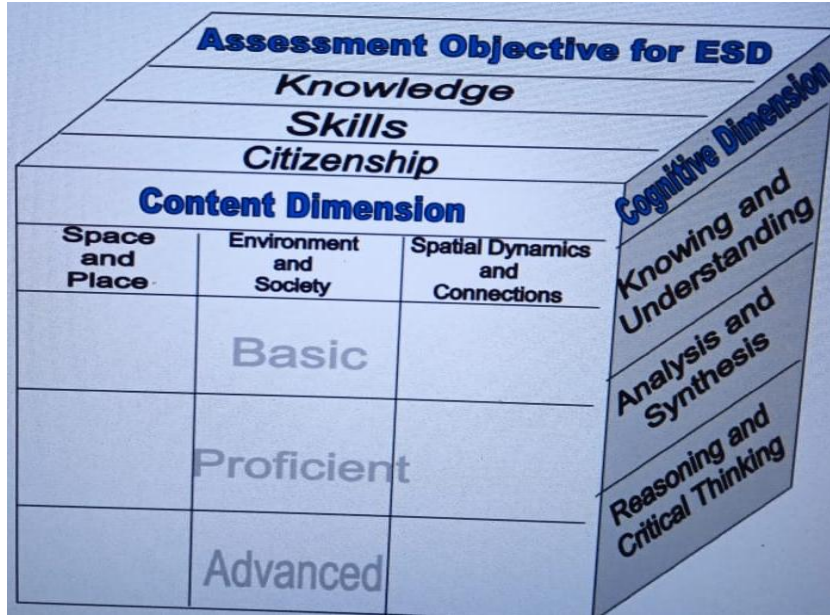
يُعدّ المنهاج الدراسي لمادة الجغرافيا بيئةً وأرضيةً خصبةً لتفعيل التربية من أجل التنمية المستدامة، لأن الجغرافيا تعالج الشقين الطبيعي والبشري، والعلاقات القائمة بينهما، كما تتضمن عدة مواضيع ذات أبعاد اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية.

تم البحث في النماذج الديد اكتيكية الخاصة بتدريس وتقييم التربية من أجل التنمية المستدامة، فتم اختيار ورقة بحثية محكمة ومفهرسة بعنوان "التربية من أجل التنمية المستدامة في الجغرافيا المدرسية: نموذج مقترح" للباحثين كوانغتاك سيم

سيم (Kwangtaek Sim) وجوزيف ب. ستولتمان (Joseph P. Stoltman)

وقد جرى تجريب هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية. ويتم تقديمه بلغته الأصلية كما ورد في الورقة البحثية، ثم العمل على توضيحه وشرح أهم خطواته.

الشكل 3: النموذج المقترح لتدريس وتقويم التربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: سيم وستولتمان، 2013، ص 168.

يضم هذا النموذج ثلاث أبعاد نعرضها على النحو التالي:

1: البعد الغائي (Assessment Objective for ESD)

يتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

- المعرفة (Knowledge)
- المهارات (Skills)
- المواطنة (Citizenship)

وهذا البعد يمثل الغاية النهائية للتعلم، أي تحويل المعرفة الجغرافية إلى فعل وممارسة مسؤولة.

2: بعد المحتوى (Content Dimension)

يتضمن ثلاثة مجالات رئيسية في الجغرافيا:

- المكان والحيز (Space and Place)
- البيئة والمجتمع (Environment and Society)
- الديناميات والروابط المكانية (Spatial Dynamics and Connections)

ويتم تدريس هذه المضامين عبر ثلاثة مستويات أداء:

• أساسي (Basic)

• متمكن (Proficient)

• متقدم (Advanced)

3: البعد المعرفي (Cognitive Dimension)

يمثل مستويات التفكير المتدرجة:

• المعرفة والفهم (Knowing and Understanding)

• التحليل والتركيب (Analysis and Synthesis)

• الاستدلال والتفكير النقدي (Reasoning and Critical Thinking)

منطق النموذج:

يأخذ النموذج شكل مكعب ثلاثي الأبعاد، حيث:

• القاعدة = محتوى الجغرافيا

• الجانب = مستويات التفكير

• السطح العلوي = أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة

أي أن محتوى الجغرافيا يُدرس عبر مستويات معرفية متدرجة، ليقوم في النهاية إلى تنمية المعرفة والمهارات والمواطنة المستدامة.

ثانياً: المنهجية والأدوات

تم سلك في هذا المقال منهج وصفي تحليلي الذي يتوافق مع هذه البحوث، وأيضا سلكنا مقاربة كمية، وتم استعمال استبيان الكتروني موجه للمدرسين ومفتشي مواد الاجتماعيات، وللتحقق من هذه أداة تم استعمال معامل ألفا كرونباخ

$$\alpha = (k / (k - 1)) \times (1 - (\sum \delta^2_{xi} / \delta^2_x))$$

الرمز	معناه/شرحه
α	معامل ألفا كرونباخ (مؤشر الثبات الداخلي للأداة)
k	عدد فقرات أو أسئلة الاستمارة
$\sum \delta^2_{xi}$	مجموع تباينات جميع الفقرات
δ^2_x	تباين الدرجة الكلية (مجموع درجات جميع الفقرات لكل مشارك)

$$\alpha = (k / (k - 1)) \times (1 - (\sum \delta^2_{xi} / \delta^2_x))$$

التعويض بالقيم:

$$\alpha = (9 / 8) \times (1 - (6.75 / 50))$$

$$\alpha = (9 / 8) \times 0.865$$

$$\alpha \approx 0.97$$

معامل ألفا كرومباخ المحصل عليه هو 0.97 و هو يدل على ثبات و اتساق داخلي جيد بنسبة للأداة المستعملة في البحث الميداني.

بالنسبة للعينة تم اعتماد على معادلة ستيفن ثومبسون¹ : $n = (N \times Z^2 \times p \times (1 - p)) / ((N - 1) \times d^2 + Z^2 \times p \times (1 - p))$ (p لحسابها و يضم المجتمع أصلي 4 جهات لمدرسي و مفتشي مواد الاجتماعيات (فاس مكناس+ الرباط سلا القنيطرة + طنجة تطوان الحسيمة+ خنيفرة بني ملال) ، فقد وضعنا عينة تتكون من 70 مدرس و مدرسة وحوالي 10 مفتشين ، وبعد وضع المعادلة تمت قبول هذه العينة كتمثيل للمجتمع أصلي. وتجدر الإشارة إلى أنه تم توظيف مجموعة من البرامج إحصائية كبرنامج SPSS و Excel في اختيار العينة و التأكد من صدق الأداة و المعالجة الإحصائية للمعطيات .

ثالثا: النتائج ومناقشتها

لابد في البحوث الديدانكتيكية مزاجية بين البعد النظري والبعد التطبيقي، فقد اتبعنا هذا النهج في هذا المقال بحيث تم ارسال استمارة ميدانية لعينة من المفتشين ومدرسي لمواد الاجتماعيات للتقصي حول معرفتهم ومواقبتهم لمفهوم التربية البيئية وانتقال من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة، فكانت إجابات على النحو التالي:

$$n = (N \times Z^2 \times p \times (1 - p)) / ((N - 1) \times d^2 + Z^2 \times p \times (1 - p))$$

n = حجم العينة المطلوب

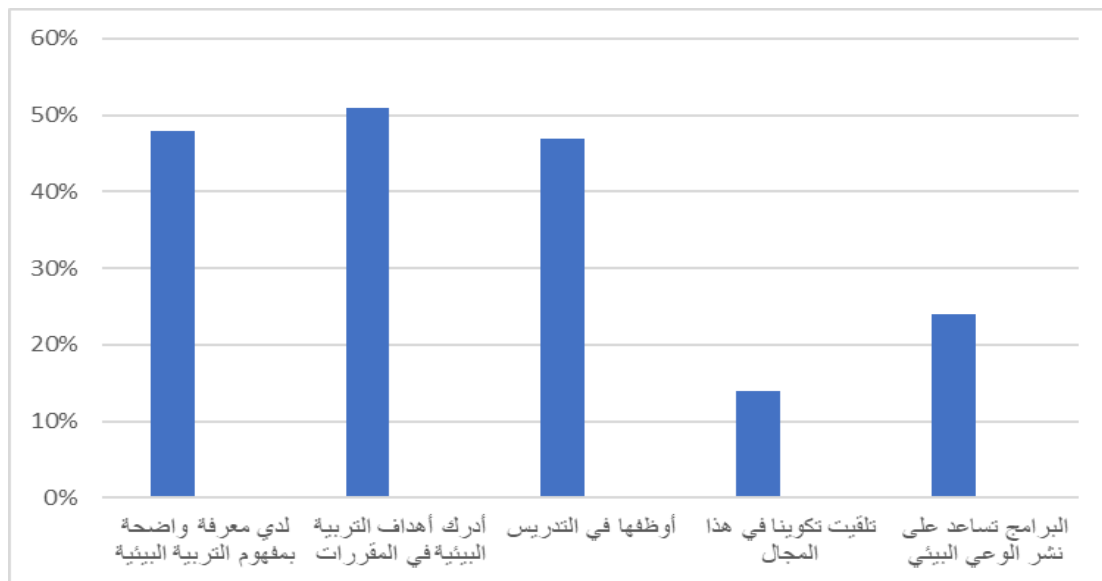
N = حجم المجتمع الكلي

Z = القيمة المعيارية لمستوى الثقة (مثال: 1.96 لمستوى 95%)

p = النسبة المتوقعة للخاصية (غالبا 0.5 إذا كانت غير معروفة)

d = هامش الخطأ المسموح به (0.05)

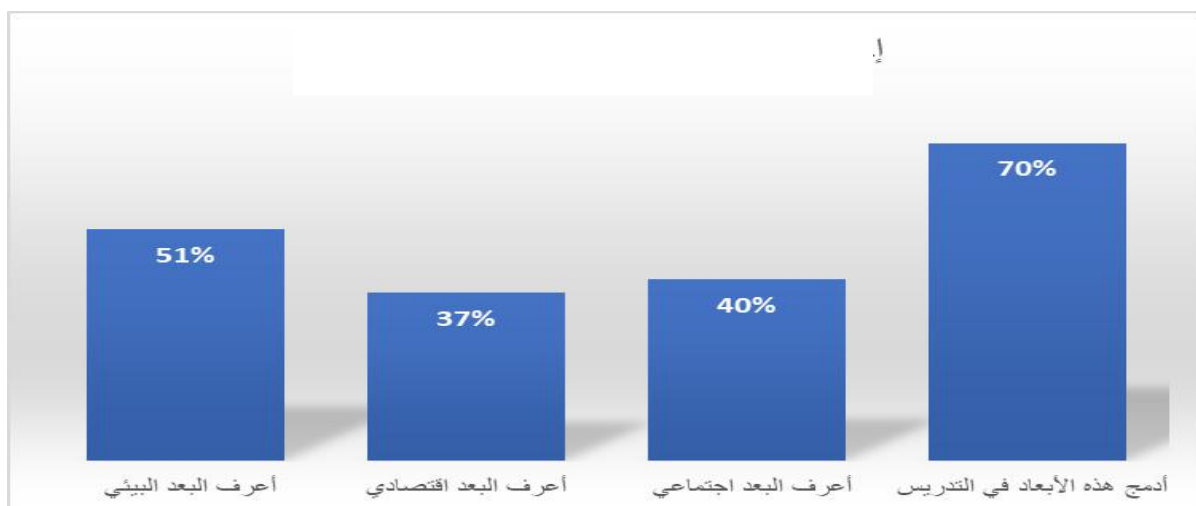
الشكل رقم 4: مواكبة المدرسين والمفتشين لمفهوم التربية البيئية والانتقال من التربية البيئية إلى التربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: بحث ميداني، 2026

صرح أكثر من 40% بأنهم يدركون أهداف التربية البيئية و لديهم معرفة كافية بمفهوم التربية البيئية وأيضاً يوظفونها في التدريس، لكن أقل من 30% أكدت بأن البرامج الدراسية تساعد على نشر الوعي البيئي، و أقل من 12% فقط هي التي تلقت تكويناً في مجال التربية البيئية.

الشكل رقم 5: مدى إلمام المدرسين والمفتشين بأبعاد التنمية المستدامة

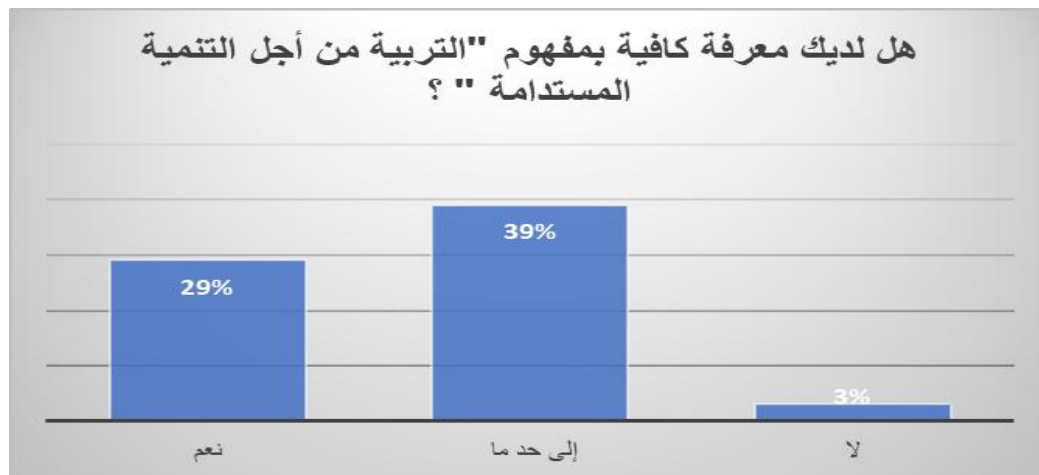


المصدر: بحث ميداني، 2026

يُبين هذا المبيان (الشكل 5) أن أغلب المستجوبين (70%) صرّحوا بأنهم اطلعوا على أبعاد التنمية المستدامة في التدريس، مما يدل على حضور هذا المفهوم داخل المنظومة التعليمية. غير أن معرفة هذه الأبعاد بشكل دقيق تبقى محدودة، حيث إن 51% فقط يعرفون البعد البيئي، و 40% يعرفون البعد الاجتماعي، بينما لا يتجاوز الذين يعرفون البعد الاقتصادي 37%.

وهذا يعني أن التنمية المستدامة تُقدّم للمتعلمين بشكل عام، لكن دون تعميق كافٍ في مكوناتها الأساسية، خاصة البعدين الاقتصادي والاجتماعي. كما يظهر أن البعد البيئي هو الأكثر حضوراً مقارنة بباقي الأبعاد، مما يدل على تركيز أكبر على القضايا البيئية في التدريس.

الشكل رقم 6: تقييم المدرسين والمفتشين لمدى كفاية معارفهم حول التربية من أجل التنمية المستدامة

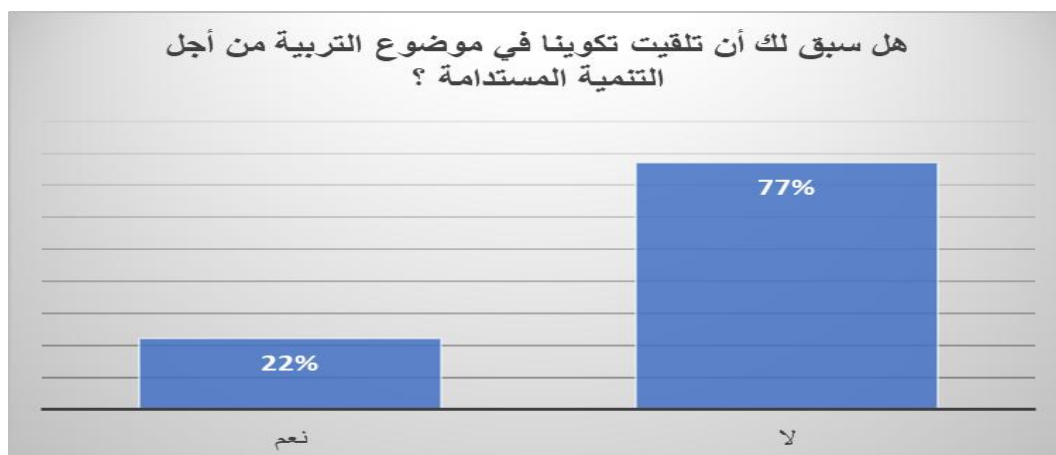


المصدر: بحث ميداني 2026

يُظهر المبيان (الشكل 6)، أن مستوى المعرفة بهذا المفهوم ما يزال غير مستقر لدى عينة المستجوبين. فقد صرّح 39% بأن لديهم معرفة إلى حد ما، وهي أعلى نسبة، ما يدل على أن أغلب المشاركين يمتلكون معرفة جزئية أو غير مكتملة بالمفهوم. في المقابل، أكد 29% أنهم يمتلكون معرفة كافية، بينما أقرّ 3% فقط بعدم معرفتهم بالمفهوم.

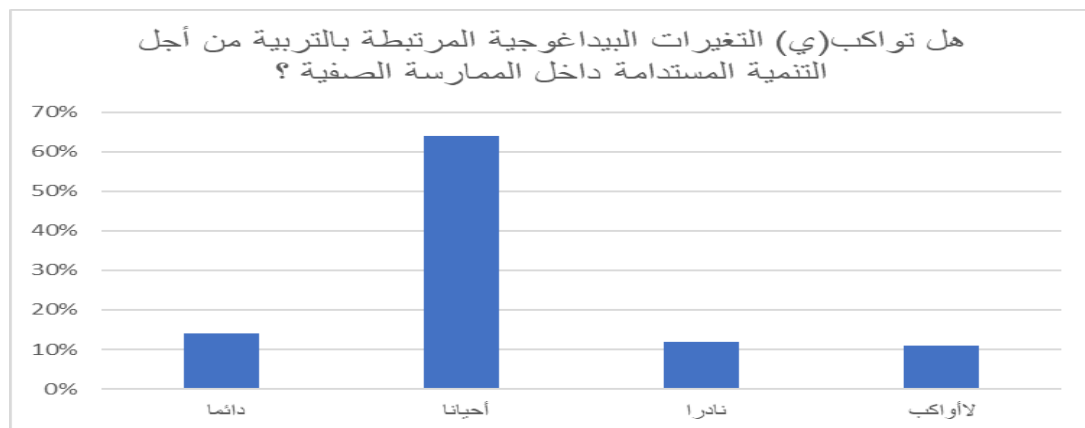
وتشير هذه النتائج إلى أن مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة حاضر لدى أغلب المستجوبين، غير أن هذا الحضور يظل في الغالب سطحيًا أو غير متعمّق، إذ إن الفئة التي تمتلك معرفة واثقة لا تمثل سوى أقل من الثلث.

الشكل رقم 7: مدى استفادة المدرسين والمفتشين من التكوين حول موضوع التربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: بحث ميداني 2026

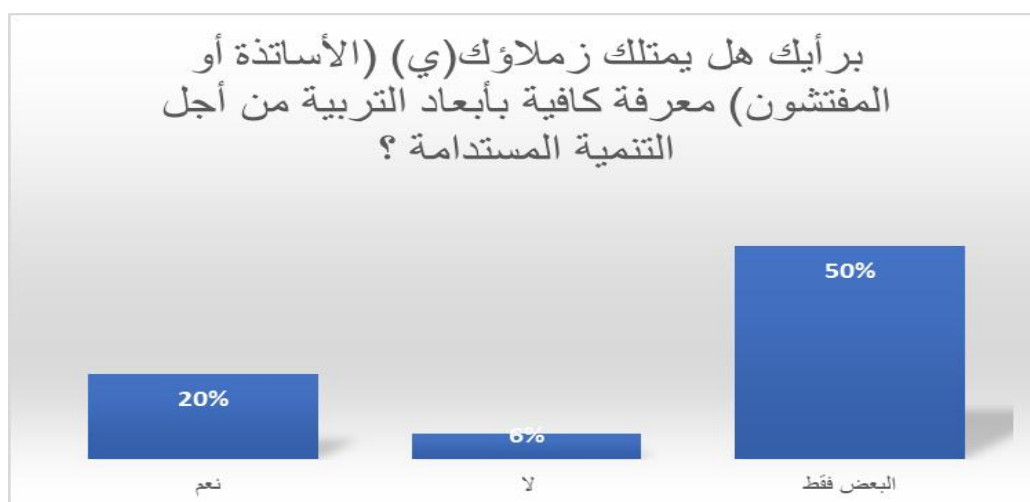
لقد صرح 77% من المدرسين والمفتشين بأنهم لم يتلقوا أي تكوين في موضوع التربية من أجل التنمية المستدامة (الشكل 7)، في حين أكدت 22% فقط أنها تلقت تكوينًا في هذا المجال. ويُبرز هذا المعطى وجود ضعف واضح في التكوين المتعلق بهذا الموضوع، وهو ما ينعكس سلبًا على أداء المدرسين في الممارسة الصفية، وعلى أدوار هيئة التدريس في التأطير والتوجيه التربوي. الشكل رقم 8: مدى مواكبة المدرسين والمفتشين للتغيرات البيداغوجية المرتبطة بموضوع التربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: بحث ميداني 2026

تُظهر نتائج المبيان (الشكل 8) أن أغلب المدرسين يواكبون التغيرات البيداغوجية المرتبطة بالتربية من أجل التنمية المستدامة بشكل غير منتظم، حيث سجلت فئة «أحيانًا» أعلى نسبة (65%). في حين بلغت نسبة المداومين على توظيف هذه المقاربة حوالي (15%)، مقابل (12%) ممن يعتمدونها نادرًا، و(10%) لا يواكبونها نهائيًا. ويعكس ذلك هيمنة الطابع الظرفي في الممارسة الصفية.

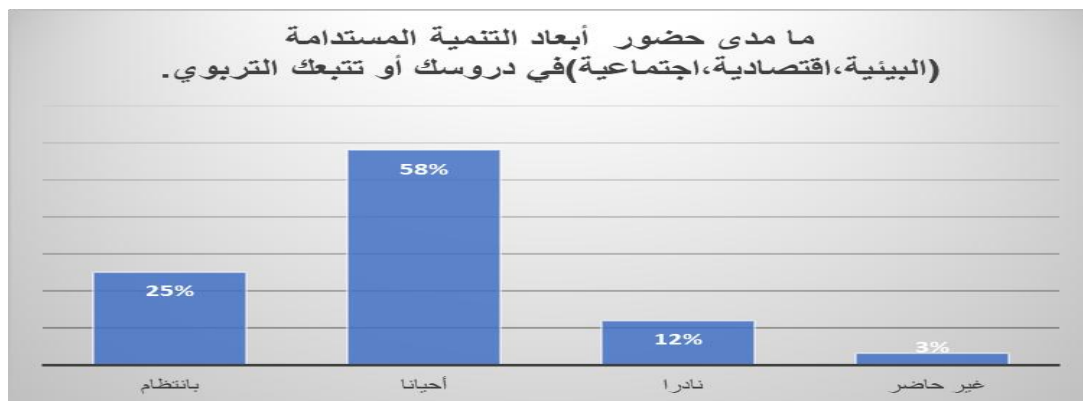
الشكل رقم 9: رأي المدرسين والمفتشين بشأن امتلاك زملائهم معرفة كافية حول أبعاد التربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: بحث ميداني 2026

أفاد حوالي 50% من المستجوبين بشأن امتلاك زملائهم معرفة كافية حول أبعاد التربية من أجل التنمية المستدامة (الشكل 9)، أن بعضاً من الأساتذة والمفتشين فقط هم من يمتلكون معرفة كافية بهذا الموضوع، في حين أكد 20% منهم أن زملاءهم يتوفرون على معرفة به. بالمقابل، عبّر 6% عن عدم توفر هذه المعرفة. ويعكس ذلك أن شريحة مهمة من المدرسين والمفتشين لا تزال تفتقر إلى الإلمام الكافي بأبعاد التربية من أجل التنمية المستدامة، مما يستدعي تعزيز برامج التكوين والتأطير في هذا المجال.

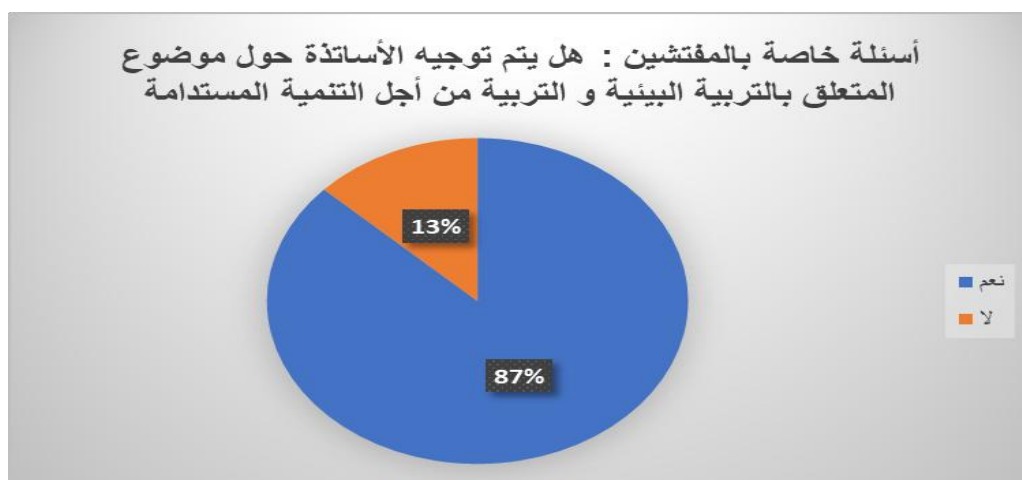
الشكل رقم 10: تصريحات المدرسين والمفتشين حول حضور أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتهم التربوية



المصدر: بحث ميداني 2026

يُظهر المبيان (الشكل 10) أن حضور أبعاد التنمية المستدامة في الممارسات التربوية يغلب عليه الطابع غير المنتظم، حيث يرى أغلب المستجوبين (58%) أنها تُستحضر أحياناً فقط. في حين يؤكد ربعهم تقريباً (25%) حضورها الدائم، مقابل نسب ضعيفة ترى أن حضورها نادر أو منعدم (15% كمجموع). وتدل هذه النتائج على أن إدماج التنمية المستدامة في التعليم لا يزال جزئياً ويحتاج إلى مزيد من التقنين والتأطير البيداغوجي ليصبح ممارسة منهجية ومستدامة.

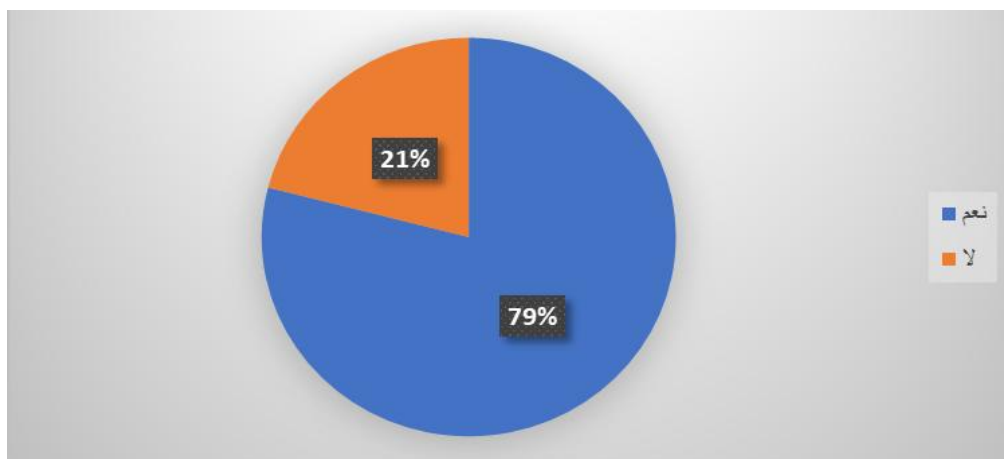
الشكل رقم 11: تصريحات المفتشين حول مدى توجيه الأساتذة بشأن التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة



المصدر: بحث ميداني 2026

من خلال المبيان أعلاه (الشكل 11) المتعلق ببيئة التفتيش في مجال التأطير والتوجيه التربوي، يتبين أن 87% من المفتشين يصرّحون بأنهم يقومون بتوجيه المدرسين بخصوص موضوع التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة، في حين أن 13% فقط أفادوا بعدم قيامهم بهذا النوع من التوجيه. وتعكس هذه النتائج مستوى مرتفعاً من انخراط هيئة التفتيش في دعم هذا التوجه التربوي.

الشكل رقم 12: حول إدراج المفتشين لموضوع التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة في تقاريرهم الصفية



المصدر: بحث ميداني 2026

انطلاقاً من الشكل رقم 12، فقد أكد حوالي 79% من المفتشين بأنهم يدرجون موضوع التربية البيئية و التربية من أجل التنمية المستدامة في تقاريرهم الصفية، لكن 21% نفوا قيامهم بذلك.

التحقق من الفرضيات على ضوء النتائج:

التحقق من الفرضيات على ضوء النتائج		
القبول / النفي	أهم النتائج المتعلقة بهم	الفرضيات
قبول الفرضية	لقد صرّح 39% بأن لديهم معرفة إلى حدّ ما، وهي أعلى نسبة، ما يدل على أن أغلب المشاركين يمتلكون معرفة جزئية أو غير مكتملة بالمفهوم. في المقابل، أكد 29% أنهم يمتلكون معرفة كافية، بينما أقرّ 3% فقط بعدم معرفتهم بالمفهوم. وصرّح حوالي 50% بأن بعض من الأساتذة والمفتشين فقط هم من يمتلكون معرفة كافية بهذا الموضوع.	1: يفترض أن مستوى معرفة و مواكبة مدرسي ومفتشي مواد الاجتماعيات بمفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة، يظل محدوداً وغير مكتمل لديهم، مقارنة بمفهوم التربية البيئية.

قبول الفرضية	توصلنا إلى أن 51% يعرفون البعد البيئي، و 40% يعرفون البعد الاجتماعي، بينما لا يتجاوز الذين يعرفون البعد الاقتصادي 37%، و أيضا 25% فقط هي نسبة المدرسين و المفتشين الذين يفعلون جميع أبعاد التربية من أجل التنمية المستدامة.	2: يظل تمثل وتفعيل المدرسين والمفتشين لأبعاد التربية من أجل التنمية المستدامة محصورا في بعدها البيئي، دون استحضار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و التكنولوجية.
نفي الفرضية	صَحَّح 77% من المدرسين والمفتشين بأنهم لم يتلقوا أي تكوين في موضوع التربية من أجل التنمية المستدامة، في حين أكدت 22% فقط أنها تلقت تكوينًا في هذا المجال.	3: يتلقى المدرسون والمفتشون تكوينا كافيا حول التربية من أجل التنمية المستدامة.

4-الخلاصة

يجب على المدرسين والمفتشين مواكبة المستجدات بصفة عامة، والتربية من أجل التنمية المستدامة بصفة خاصة، لجعل المتعلم والمدرسة المغربية يواكبان التحولات والتغيرات الدولية من جهة، ويشكّلان آلية للمحافظة على البيئة واستدامتها من جهة أخرى، إضافة إلى تربية المتعلم على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع. وتوصي هذه الدراسة بضرورة التكوين المستمر كأساس للمدرسين في هذا المجال، مع ضرورة تضمين الكتاب المدرسي لمواد الاجتماعيات أنشطة ومقاطع تسهّل على المدرس تفعيل التربية من أجل التنمية المستدامة. ومن أهم المواضيع التي لم يتطرق إليها البحث، والتي يمكن أن تشكّل منطلقًا لبحث قادم، التساؤل الآتي: هل تهتم مادة الاجتماعيات بجميع أهداف التنمية المستدامة، أم تركز على أبعاد معينة دون غيرها؟

البibliوغرافيا:

المراجع باللغة العربية

- أمانة أبو حجر، 2009، المعجم الجغرافي، دار أسامة لنشر و التوزيع، الأردن-عمان.
- باحو، ح،، صديق، ع &،، الوزاني، م. (2024). التربية من أجل التنمية المستدامة كتحدٍ استراتيجي للدول الإفريقية. مجلة ساينس ستيب، 2(7)، 209–226. <https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121432>.
- بن محمد بن زاهر العبري. (2011). مدى تضمين مفاهيم التربية المالية في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (5–10) من التعليم الأساسي بسلطنة عمان (رسالة ماجستير). قسم المناهج والتدريس، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- البرجاوي، م. م. (2017). ديداكتيك الجغرافيا: مقاربات تأصيلية ومقتضيات وظيفية. الدار: دار العالمية للكتاب.
- علالي عادل، 2022، دور الجغرافية في التوعية بقضايا التنوع البيولوجي واستدامته من خلال مناهج الجغرافيا بالثانوي التأهيلي بالمغرب.
- عمران، خالد عبد اللطيف محمد. (2008). فاعلية برنامج مقترح قائم على المدخل القصصي في تدريس الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية المائية لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. المجلة التربوية.

- عزوزي، م.، وعجوري، م. (2024). دور المدرسة في تنمية الوعي المائي. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد (7).
- فعرس، ع. جمعية النادي المغربي للبيئة والتنمية. (2019). دليل تربوي حول بعض جوانب التربية على التنمية المستدامة بالمغرب وجهة الرباط-سلا-القنيطرة <https://www.scribd.com/document/774086546>.
- ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة. (2014). القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وزارة العدل المغرب.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة -اليونسكو، 2013، كتاب مرجعي: التربية من أجل التنمية المستدامة.
- المجلس الوطني للبيئة، 2011، تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، الرباط. نوار بورزق، 2022، التربية البيئية مقارنة نظرية، مجلة التكامل العدد 13.
- النوهايدي، الدرقاوي، (2024) دراج التربية البيئية باعتبارها المجال الرابع ضمن مجالات تنمية المهارات الحياتية، مجلة جملة تكوين للدراسات التربوية وأبحاث التجديد البيداغوجي، العدد 2، المجلد 1.
- رحالي، صليحة، & عاز، زهية. (2018). التربية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمناهج التعليم الابتدائي في الجزائر. البيئة التربوية، (9)، 352-365. <https://asjp.cerist.dz/en/article/40638>.
- الراجي، أحمد، 2018، السياحة الجبلية بإقليم إفران بين تنوع الموارد الترابية وفاق التنمية المستدامة، أطروحة جامعية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في المحمدية.
- السلطية، خلفان بن عبد الله، وسليمان، عبد الله زكريا. (2024). تقييم فاعلية الجامعات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة العلمية بكلية علوم التربية، جامعة أسبوت، المجلد 40، عدد 11.
- وطفة على سعد، 2018، التربية من أجل التنمية المستدامة في مرحلة الطفولة، مجلة الطفولة و التنمية، عدد 31، جامعة الكويت.
- يونس عيسى، عماري عائشة، & ميطر عائشة. (2021). التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13، (1) <https://asjp.cerist.dz/en/article/165626>.

المراجع الأجنبية

- Ahmad, M., & Iqbal, K. (2020). Environmental education: An indispensable tool for public awareness. International Journal of Research in All Subjects in Multi Languages, 8(4), 16–22. ISSN: 2321-2853. : https://www.raijmr.com/ijrsm/ wp-content/uploads/2023/05/IJRSML_2020_vol08_issue_4_Eng_03
- Athman, J., & Monroe, M. (2000). Elements of effective environmental education programs. Recreational Boating & Fishing Foundation. <http://www.rbff.org/educational/reports.cfm>
- Chazan, B. (2022). Principles and pedagogies in Jewish education. https://doi.org/10.1007/978-3-030-83925-3_3
- Hajdukiewicz, A., & Pera, B. (2020). Education for Sustainable Development—The Case of Massive Open Online Courses. Sustainability, 12(20), 8542. <https://doi.org/10.3390/su12208542>

- Khanum, A. (2018). Environmentally conscious global citizens: An evolution from environmental education to education for sustainable development in Pakistan (Doctoral dissertation, University of Glasgow, Scotland, UK <https://doi.org/10.5525/gla.thesis.70969>)
- Permanasari, G. H., Suherman, S., & Budiati, L. (2021). The implementation of environmental education to achieve sustainable development: Literature review. E3S Web of Conferences, <https://doi.org/10.1051/e3sconf/202131701069>
- Sim, K., & Stoltman, J. P. (2013). *Education for sustainable development within school geography: A proposed model*, Journal of the Korean Geographical Society, 48(3), 466–481.
- Uyanik, G. (2016). Effect of environmental education based on transformational learning theory on perceptions towards environmental problems and permanency of learning. International Electronic Journal of Environmental Education, 6(2), 126-140. <https://doi.org/10.18497/iejee-green.59815>

Romanization of Arabic Bibliography

- Abu Hajar, Amna. (2009). Al-Mu'jam al-Jughrafi [The Geographical Dictionary]. Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Bahu, H., Siddiq, A., & Al-Wazzani, M. (2024). Education for Sustainable Development as a Strategic Challenge for African Countries [Al-Tarbiya min ajl al-Tanmiya al-Mustadama ka Tahaddi Istratiji li l-Duwal al-Ifriqiya]. Science Step Journal, 2(7), 209–226. <https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121432>
- Al-Abri, Bin Mohammed bin Zaher. (2011). The Extent of Integrating Financial Education Concepts in Social Studies Textbooks for Grades (5–10) of Basic Education in the Sultanate of Oman [Mada Tadmeen Mafahim al-Tarbiya al-Maliya fi Kutub al-Dirasat al-Ijtima'ia li l-Sufuf (5–10) min al-Ta'lim al-Asasi bi Saltanat 'Uman] (Master's thesis). Department of Curriculum and Instruction, College of Education, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman.
- Al-Barjawi, M. M. (2017). Teaching Geography: Foundational Approaches and Functional Requirements [Didaktik al-Jughrafia: Muqarabat Ta'siliya wa Muqtadayat Wazifiya]. Al-Alamiya li l-Kitab.
- Allali, Adel. (2022). The Role of Geography in Raising Awareness of Biodiversity Issues and Its Sustainability through the Secondary School Geography Curriculum in Morocco [Dawr al-Jughrafia fi al-Taw'iya bi Qadaya al-Tanawwu' al-Biyologi wa Istadamatih min Khilal Minhaj al-Jughrafia bi l-Thawasi al-Ta'hili bi l-Maghrib].

- Imran, Khaled Abdel Latif Mohammed. (2008). The Effectiveness of a Proposed Program Based on the Storytelling Approach in Teaching Social Studies to Achieve Some Goals of Water Education for Sixth Grade Primary Students [Fa'iliya Barnamaj Muqtarah Qa'im 'ala al-Madkhal al-Qasasi fi Tadris al-Dirasat al-Ijtima'iya li Tahqiq Ba'd Ahdaf al-Tarbiya al-Ma'iya lada Talamidh al-Saff al-Sadis al-Ibtida'i]. Al-Majalla al-Tarbawiya [Educational Journal].
- Azzouzi, M., & Ajouri, M. (2024). The Role of the School in Developing Water Awareness [Dawr al-Madrasa fi Tanmiyat al-Wa'y al-Ma'i]. Journal of Research in Humanities and Cognitive Sciences, 1(7).
- Faress, A., & Moroccan Club for Environment and Development Association. (2019). Educational Guide on Some Aspects of Education for Sustainable Development in Morocco, Rabat-Sale-Kenitra Region [Dalil Tarbawi hawl Ba'd Jawānib al-Tarbiya 'ala al-Tanmiya al-Mustadama bi l-Maghrib, Jihāt al-Ribat-Sala-al-Qunaytira]. <https://www.scribd.com/document/774086546/>
- National Charter for Environment and Sustainable Development. (2014). Framework Law No. 99.12 on the National Charter for Environment and Sustainable Development [Al-Qanun al-Itar raqm 99.12 bi Mithabati al-Mithaq al-Watani li l-Bi'a wa al-Tanmiya al-Mustadama]. Ministry of Justice, Morocco.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2013). Reference Book: Education for Sustainable Development [Kitab Marji'i: al-Tarbiya min ajl al-Tanmiya al-Mustadama].
- National Council for the Environment. (2011). Report on the Implementation of the National Charter for Environment and Sustainable Development [Taqrir 'an Taf'il al-Mithaq al-Watani li l-Bi'a wa al-Tanmiya al-Mustadama]. Rabat.
- Bourzek, Nawar. (2022). Environmental Education: A Theoretical Approach [Al-Tarbiya al-Bi'iyā Muqaraba Nazariya]. Al-Takamel Journal, (13).
- Al-Nawahida, Al-Darqawi. (2024). Including Environmental Education as the Fourth Domain within the Areas of Life Skills Development [Idraj al-Tarbiya al-Bi'iyā bi i'tibariha al-Majal al-Rabi' dimn Majalat Tanmiyat al-Maharāt al-Hayatiya]. Takwin Journal for Educational Studies and Pedagogical Innovation Research, 1(2).
- Rehali, Saliha, & Abaz, Zohra. (2018). Environmental Education as a Mechanism for Achieving Sustainable Development: An Analytical Study of Primary Education Curricula in Algeria [Al-Tarbiya al-Bi'iyā ka Aliya li Tahqiq al-Tanmiya al-Mustadama: Dirasat Tahliliya li Manahij al-Ta'lim al-Ibtida'i fi al-Jazā'ir]. Al-Bi'a al-Tarbawiya [The Educational Environment], (9), 352–365. <https://asjp.cerist.dz/en/article/40638>

- Al-Raji, Ahmed. (2018). Mountain Tourism in the Ifrane Region: Between Diversity of Territorial Resources and Prospects for Sustainable Development [Al-Siyaha al-Jabaliya bi Iqlim Ifran bayn Tanawwu' al-Mawarid al-Turabiya wa Afaq al-Tanmiya al-Mustadama] (Doctoral dissertation). Faculty of Arts and Humanities, Mohammedia.
- Al-Sultiya, Khalafan bin Abdullah, & Suleimani, Abdullah Zakaria. (2024). Evaluating the Effectiveness of Arab Universities in Achieving Sustainable Development Goals from the Perspective of Faculty Members [Taqyim Fa'iliya al-Jami'at al-'Arabiya fi Tahqiq Ahdaf al-Tanmiya al-Mustadama min Wijhat Nazar A'da' Hay'at al-Tadris]. Scientific Journal of the Faculty of Education Sciences, Assiut University, 40(11).
- Watafa, Ali Saad. (2018). Education for Sustainable Development in Childhood [Al-Tarbiya min ajl al-Tanmiya al-Mustadama fi Marhalat al-Tufula]. Journal of Childhood and Development, (31), Kuwait University.
- Youcefi, Aissa, Ammari, Aicha, & Mettar, Aicha. (2021). Education for Sustainable Development [Al-Ta'lim min ajl al-Tanmiya al-Mustadama]. El-Hakika Journal for Humanities and Social Sciences, 13(1).
<https://asjp.cerist.dz/en/article/165626>

Forest Degradation between Natural Constraints and Human Exploitation: The Case of Bab Boudir and Maghraoua Communes (Eastern Middle Atlas)

Rim Hajar CHAIRI¹; Nourdine BOUAMALI²

¹ PhD Student, Polydisciplinary Faculty of Taza, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Laboratory of Space, History, Dynamics, and Sustainable Development, (Morocco)

² Research Professor, Polydisciplinary Faculty of Taza, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Laboratory of Space, History, Dynamics, and Sustainable Development (Morocco).

Email 1 : rimhajar.chairi@usmba.ac.ma

 1: <https://orcid.org/0009-0001-1205-8934>

Received	Accepted	Published
10/02/2026	26/02/2026	31/03/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.215-229>

Rim Hajar CHAIRI; Nourdine BOUAMALI. (2026). Exploitation: The Case of Bab Boudir and Maghraoua Communes (Eastern Middle Atlas). Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue30), pp-pp: 215- 229.

Abstract

This study examines the dynamics of forest resources in the Bab Boudir and Maghraoua communes (Northeastern Middle Atlas) amid current climatic and anthropogenic pressures. Using fieldwork, remote sensing, and GIS, the analysis reveals accelerated degradation over the past four decades, with a loss of 27,58 hectares (41% of forest cover) and a significant reduction in vegetation density. This decline stems from natural factors, notably drought, and excessive human exploitation. Consequently, the local ecosystem faces severe threats from vegetation loss and diminished biodiversity.

Keywords: Forest resource dynamics, Northeastern Middle Atlas, Degradation, Remote Sensing, Anthropogenic Pressures.

© 2026, CHAIRI & BOUAMALI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

التدهور الغابوي بين الإكراهات الطبيعية والاستغلال البشري: حالة جماعتي باب بودير ومغراوة بالأطلس المتوسط الشرقي

ريم هاجر شعيري¹؛ نور الدين البوعمالي²

¹ طالبة دكتوراة، الكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس. مختبر المجال التاريخ، الدينامية والتنمية
المستدامة. (المغرب).

² أستاذ باحث، الكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس. مختبر المجال التاريخ، الدينامية والتنمية
المستدامة. (المغرب).

الايمل:1 rimhajar.chairi@usmba.ac.ma

حساب  1: <https://orcid.org/0009-0001-1205-8934>

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
10/02/2026	26/03/2026	31/03/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.215-229>

للاقتباس: ريم هاجر شعيري؛ نور الدين البوعمالي. (2026). التدهور الغابوي بين الإكراهات الطبيعية والاستغلال البشري: حالة
جماعتي باب بودير ومغراوة بالأطلس المتوسط الشرقي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 29)، ص ص:
229-215.

ملخص

يعالج المقال إشكالية دينامية الموارد الغابوية بجماعتي باب بودير ومغراوة بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي في
سياق الظروف الطبيعية والمناخية الراهنة، وما يواكبها من ضغوط بشرية مرتبطة باستغلال المجال الغابوي. وقد
اعتمدت المعالجة على المقاربة الميدانية مدعومة بتقنيات الاستشعار عن بعد، وتحليل صور الأقمار الاصطناعية،
ونظم المعلومات الجغرافية. كشفت الدراسة أن المجال الغابوي يشهد في العقود الأربعة الأخيرة تيرة متسارعة من
التدهور. فقد سجل تراجع 27,58 هكتار أي ما يعادل 41% من مساحة الغابات. كما ارتبط هذا التدهور بانخفاض
ملحوظ في الكثافة النباتية، خاصة في جماعة مغراوة التي كانت تحتضن كتلة نباتية كثيفة. وتعود أسباب التدهور
إلى عوامل طبيعية، أبرزها تراجع معدلات التساقطات وتوالي سنوات الجفاف، إضافة إلى عوامل بشرية مرتبطة
أساساً بأنماط استغلال مفرطة لم تراع هشاشة المنظومات الغابوية. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على النظام
البيئي المحلي من خلال تدهور الغطاء النباتي وتراجع التنوع البيولوجي، مما جعل المنطقة تواجه تهديدات متزايدة
لأنظمتها الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: دينامية الموارد الغابوية، الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، التدهور، الاستشعار عن بعد،
الضغوط البشرية.

©2026، شعيري & البوعمالي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية
نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل
الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

يعد المجال الغابوي أحد المكونات الأساسية للنظم البيئية الجبلية، لما يؤديه من وظائف بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة، من أهمها حماية التربة من التعرية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتوفير الموارد الضرورية لسكانه الأرياف من خشب وحطب وعلف. وفي هذا الإطار، تمثل غابات الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي ثروة بيئية بفضل ما تزخر به من مقومات طبيعية وتنوع بيولوجي، حيث يندرج المجال ضمن النطاق البيومناخي الرطب، الذي يتميز بمعدل تساقطات مطرية يصل إلى 816 ملم سنوياً. وقد هيأت هذه الخصائص الطبيعية مجالا ملائماً لنمو غطاء نباتي متنوع، يتكون من أصناف شجرية وشجيرية تضم الأرز والسنديان الفليني والأخضر والزان والعفصية، إضافة إلى مجموعة من الأصناف الثانوية التي لا تقل أهمية من حيث توزيعها الكمي والنوعي مثل العرعار الشوكي والخروب وأصناف أخرى، هذا بالإضافة إلى مجالات شاسعة من الأصناف المشجرة خاصة الصنوبر الحلبي والبحري.

غير أن هذا الغطاء الغابوي، رغم امتداده وأدواره المتعددة، يواجه تحديات متزايدة ناجمة عن التفاعل بين هشاشة الوسط الطبيعي وضغوط الأنشطة البشرية. فقد أدى الاستغلال المكثف للموارد الغابوية من جهة، وتقلبات الظروف المناخية من جهة أخرى، إلى اختلال التوازن بين متطلبات التنمية المحلية والحفاظ على وظائف النظام البيئي، وهو ما انعكس في تراجع المساحات الغابوية وتدهور نوعية الغطاء النباتي بما يهدد استدامة هذا الإرث الطبيعي.

1- إشكالية البحث

تشير الدراسات العلمية إلى أن الغابات المتوسطة، بما فيها غابات الأطلس المتوسط، تتعرض لضغوط متعددة، فقد كشفت دراسات حديثة انخفاضاً بنسبة 12% في مساحة الغطاء النباتي في غابة أيت داود أو علي بين عامي 1972 و1999 (Hili et al., 2022, p. 215)، مما يعكس حجم التدهور الذي شهدته بعض المناطق الجبلية المشابهة. كما أظهرت دراسات أخرى أن الضغط الرعوي المفرط يُعد أحد العوامل الرئيسية المسببة لتراجع النظم البيئية الغابوية في الأطلس المتوسط الأوسط (Taous et al., 2022, p. 3)، حيث يؤدي الرعي الجائر إلى تدهور الغطاء النباتي وتراجع قدرته على التجدد الطبيعي. كما أن تراجع معدلات التساقطات وتوالي سنوات الجفاف يعتبر من أبرز العوامل المساهمة في تدهور المجال الغابوي، وهو ما أكدته دراسات علمية حديثة ربطت بين الجفاف والتقلبات المناخية وتراجع الغطاء الغابوي في الأطلس (Hili et al., 2022, p. 218). ومن جهة أخرى، تساهم عوامل بشرية مرتبطة أساساً بأنماط استغلال مفرطة لم تراعِ هشاشة المنظومات الغابوية في تفاقم الوضع البيئي (Legdou et al., 2020, p. 102).

وفي السياق المحلي لمنطقة الدراسة، أدى الاستغلال المكثف للموارد الغابوية من جهة وتقلبات الظروف المناخية من جهة أخرى، إلى اختلال التوازن بين متطلبات التنمية المحلية والحفاظ على وظائف النظام البيئي وقد انعكس ذلك في تراجع المساحات الغابوية وتدهور نوعية الغطاء النباتي بما يهدد استدامة هذا الإرث الطبيعي.

وفي ظل هذه المعطيات، تطرح الدراسة الراهنة إشكالية مركزية تتمثل في فهم دينامية الغطاء الغابوي بجماعتي باب بودير ومغراوة بالأطلس المتوسط الشرقي، والكشف عن عوامل تدهوره وانعكاساته البيئية والاجتماعية. وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الدينامية المكانية والزمانية للغطاء الغابوي في منطقة الدراسة خلال العقود الأربعة الماضية؟
- كيف يمكن لتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أن تساهم في رصد وتحليل التغيرات الحاصلة في الغطاء الغابوي؟

- ما هي العوامل الطبيعية والبشرية المسؤولة عن تدهور الغطاء الغابوي في جماعتي باب بودير ومغراوة؟

2- فرضية الدراسة

بناء على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، وفي ضوء المعطيات الميدانية والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضية التالية:

شهد الغطاء الغابوي في جماعتي باب بودير ومغراوة بالأطلس المتوسط الشرقي تدهورا ملموسا خلال العقود الأربعة الأخيرة نتيجة التفاعل المعقد بين العوامل الطبيعية (التقلبات المناخية والجفاف) والعوامل البشرية (الاستغلال المفرط والضغط الرعوي)، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على النظام البيئي والتنوع البيولوجي وسبل عيش السكان المحليين.

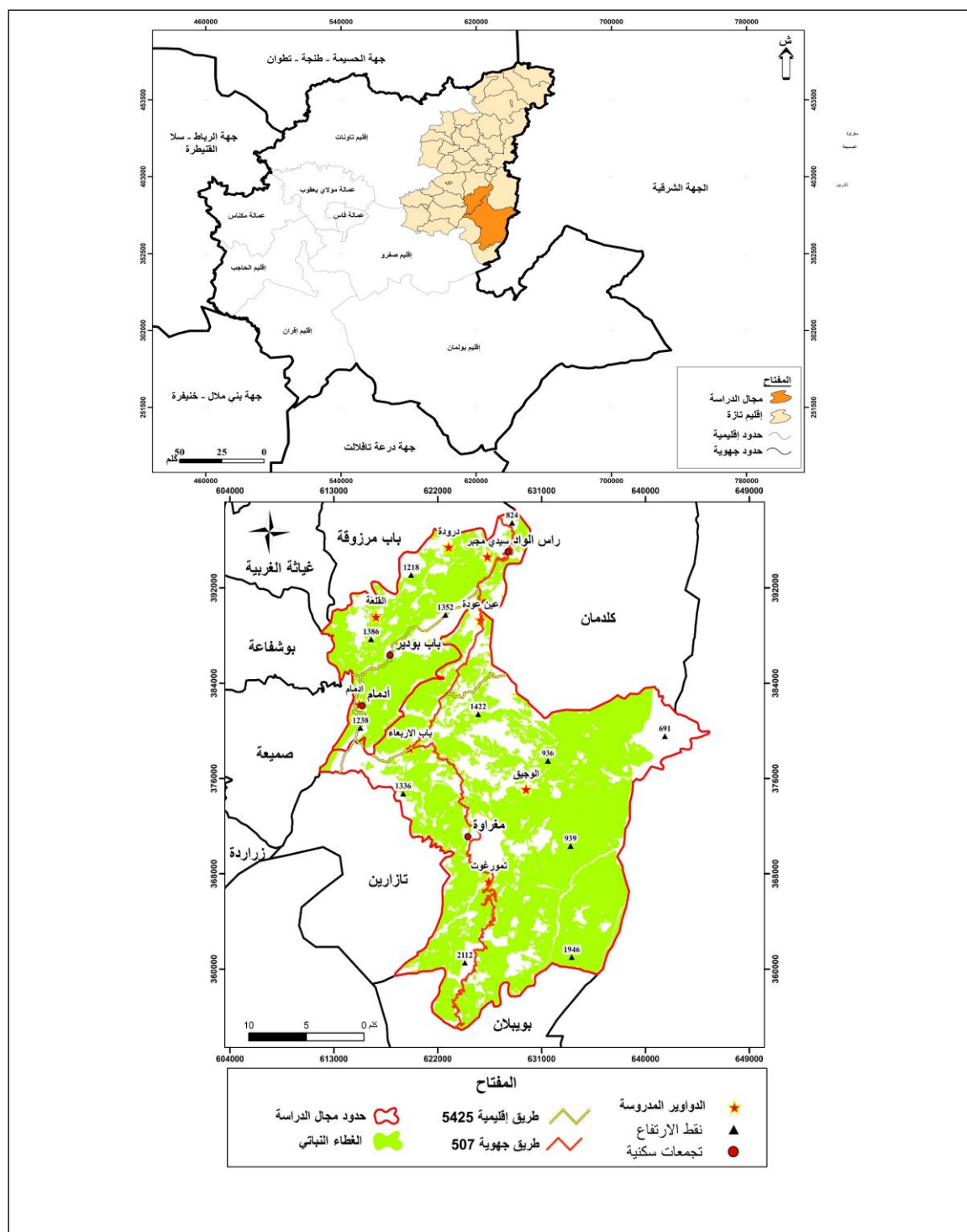
3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية التي تساهم في فهم شامل لدينامية الموارد الغابوية في منطقة الدراسة، والمتمثلة أساسا في رصد وتحليل التغيرات المكانية والزمانية للغطاء الغابوي بجماعتي باب بودير ومغراوة، ثم تحديد وتحليل العوامل المسببة لتدهور الغطاء الغابوي.

4- مجال الدراسة

يقع مجال الدراسة بالمنطقة الشمالية الشرقية للأطلس المتوسط على بعد حوالي 20 كلم جنوب غرب مدينة تازة. يمتد على مساحة 874 كيلومتر مربع، موزعة بين ثلاث وحدات تضاريسية وهي الجبال، الهضاب والأحواض الجبلية، وتشغل المساحة الغابوية 44867 هكتار بنسبة 49,29% من المساحة الإجمالية. من الناحية الإدارية ينتهي المجال إلى دائرة وإقليم تازة بجهة فاس- مكناس. يحده من الشمال جماعتي مرزوقة وواد أمليل، ومن الجنوب جماعة بوبلان، غربا جماعات تازارين، الصميعة وبوشفاعا، ومن الشرق جماعتي كلدمان وراس القصر.

الخريطتان رقم (1) و(2): مجال الدراسة



المصدر: معطيات التقسيم الإداري للمغرب 2015 والمديرية الاقليمية للمياه والغابات

5- المنهجية والأدوات

اعتمد البحث على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، والتي أسهمت في رصد ديناميات الغطاء النباتي وتتبع أنماط تغيره وتكميمها على مدى أربعين سنة الماضية وذلك عن طريق حساب مؤشر التغطية النباتية NDVI، حيث يعد "من أكثر المؤشرات النباتية الطيفية استخداما لاستخلاص النبات والغطاء النباتي وكشف حالته وكثافته وأكثرها شيوعا" (الميلي، 2024، صفحة 101)

تمت معالجة وتحليل صور الأقمار الاصطناعية من نوع (Landsat 5) لسنوات 1984 و2003، و(Landsat 8) لسنة 2024، والملتقطة خلال شهر يونيو من كل سنة اعتبارا للظروف الجوية المساعدة (صفاء الجو وغياب السحب) وكذلك لسهولة تمييز المجالات الغابوية في هذه الفترة مقارنة مع فصل الربيع. وقد جرى ذلك باستخدام منصة Google Earth Engine لمعالجة البيانات الضخمة واستخراج النتائج بكفاءة عالية، إلى جانب الاستعانة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS لإخراج الخرائط.

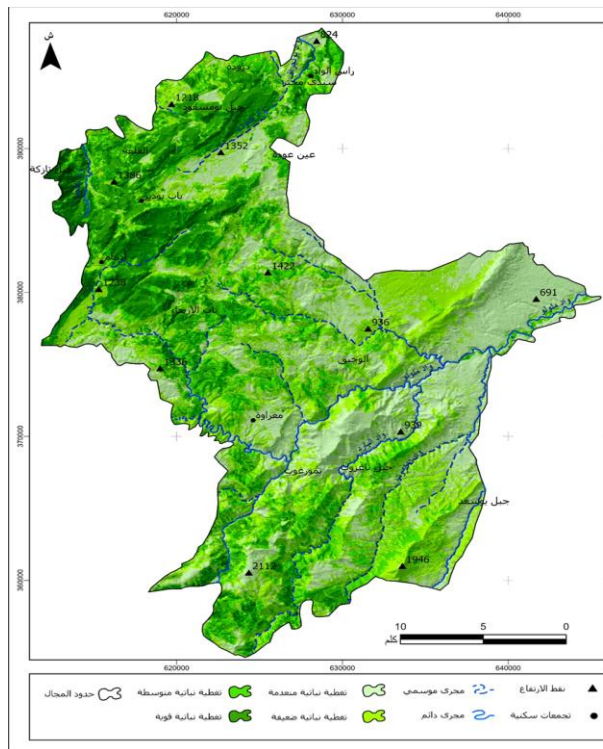
إلى جانب ذلك، اشتملت المنهجية على عمل ميداني قائم على تعبئة استبيانات مع عينة من الساكنة المحلية المنتفعة من المجال الغابوي (بلغ حجم العينة 200 فردا)، وكذا زيارة مختلف المصالح الإدارية المعنية، ولا سيما مديرية المياه والغابات بتازة، إلى جانب الاطلاع على بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع.

6- النتائج ومناقشتها

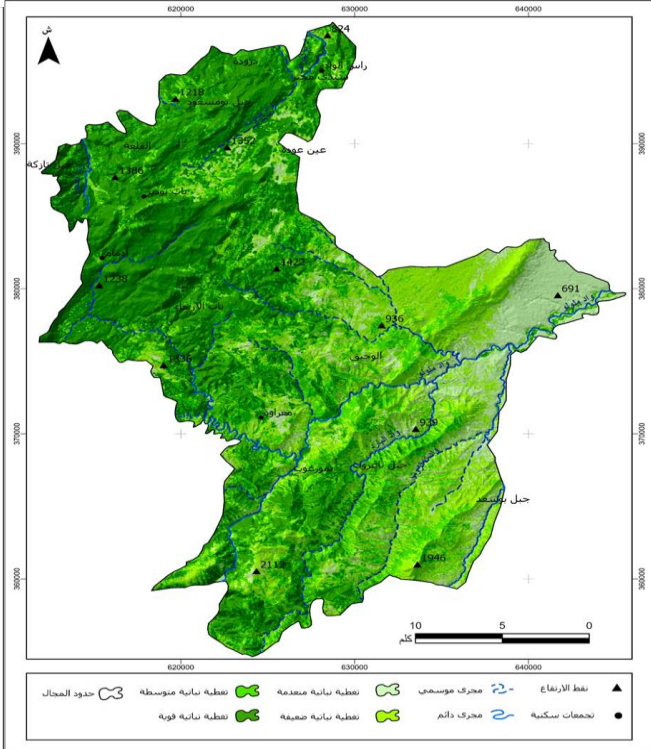
1.6- دينامية الغطاء النباتي

ترجع التغيرات التي تصيب سطح الأرض إلى عدة أسباب طبيعية و/أو بشرية، وقد تحدث هذه التحولات على نحو تدريجي أو فجائي، لذا فإن دقة توقيت رصدها تمكن من تحقيق ميزة الفهم الجيد لتلك التغيرات وأسبابها، كما أن متابعتها المنتظمة تُعين على رصد التغيرات بصورها المختلفة، لكن هذه المتابعة المنتظمة تحتاج إلى بيانات ومعلومات مكانية دقيقة ومنتظمة من مصادر موثوق بها جيدا (وظفة، الميلود، والمسعودي، 2016، صفحة 19). وفي هذا الإطار يعد الغطاء النباتي مؤشرا دالا على حجم التدهور البيئي، فالتغير في جودة الغطاء النباتي له تأثيرات كبيرة على الغطاء الأرضي وتنوع استعمالات الأرض بشكل عام، مما يحتم استمرارية مراقبة الغطاء النباتي ومتابعة تحليل ودراسة التغيرات الطارئة عليه (هيفاء، البليسي، وأبو سمور، 2018، صفحة 15). تبين من خلال التحليل المعلوماتي لصور الأقمار الاصطناعية الملتقطة أن الغطاء النباتي في مجال الدراسة قد شهد خلال الأربعين سنة الأخيرة تطورات مهمة على مستوى المساحة والكثافة وهو ما توضحه الخرائط التالية.

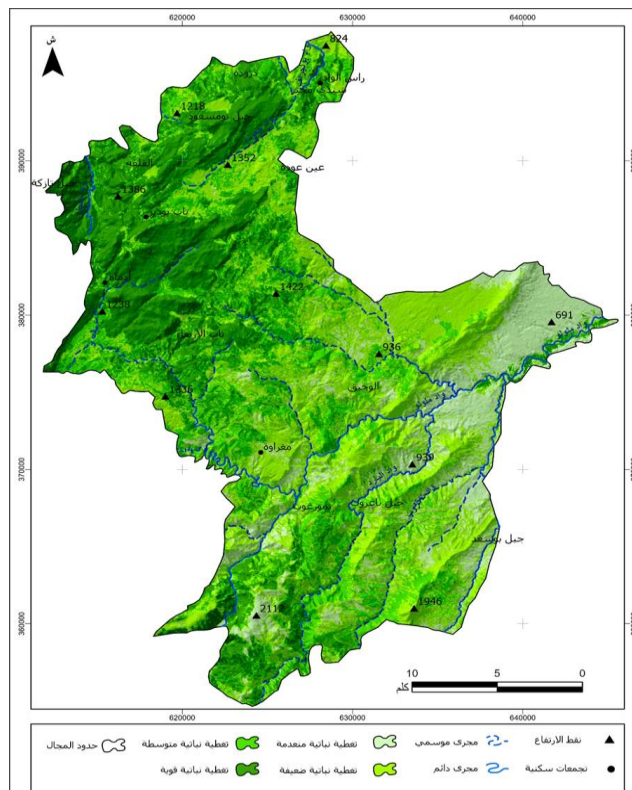
خريطة رقم 4: تطور كثافة الغطاء النباتي لمجال الدراسة لسنة 2003



خريطة رقم 3: تطور كثافة الغطاء النباتي لمجال الدراسة لسنة 1984



خريطة رقم 5: تطور كثافة الغطاء النباتي لمجال الدراسة لسنة 2024



المصدر: الأقمار الاصطناعية Landsat 5 , Landsat 8

6-1-1-الكثافة النباتية لسنة 1984:

سجلت سنة 1984 وجود غطاء نباتي جيد بشكل ملحوظ، حيث غطت المساحات ذات الغطاء النباتي المتوسط والقوي ما يقارب 61% من إجمالي المساحة (669,1 كلم²). وشكلت المناطق ذات الغطاء القوي النسبة الأكبر (38%) والتي تركزت بالخصوص في الجزء الشمالي والغربي من مجال الدراسة نظرا لسيادة صنف الصمغيات الدائمة الخضرة وأشجار البلوط الأخضر وكذلك سنديان الزان الذي يكون مزدهرا خلال هذا الفصل من السنة، أما بالنسبة للكثافة النباتية الضعيفة فتمثل 27% وتوافق مجال انتشار الماطورال في حين تمثل الكثافة النباتية المتوسطة 23% وتنتشر في الوسط وفي الجنوب الغربي لمجال الدراسة.

6-1-2- تراجع ملحوظ في الغطاء النباتي عام 2003

أظهرت نتائج سنة 2003 تراجعا كبيرا في كثافة الغطاء النباتي، حيث انخفضت نسبة المساحات ذات الغطاء المتوسط والقوي إلى 34% فقط من إجمالي المنطقة بعدما سجلت ما يقارب 61% سنة 1984. بالمقابل، ارتفعت نسبة المناطق ذات الغطاء المنعدم والضعيف إلى 66% خاصة بجماعة مغراوة، مما يشير إلى تدهور بيئي واضح ناتج عن توالي سنوات الجفاف التي امتدت خلال فترة التسعينات من القرن الماضي والتي جعلت الغابة ملاذا للرعاة لتوفير كلاً الماشية، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على الغابة وقدرتها على الاستخلاف.

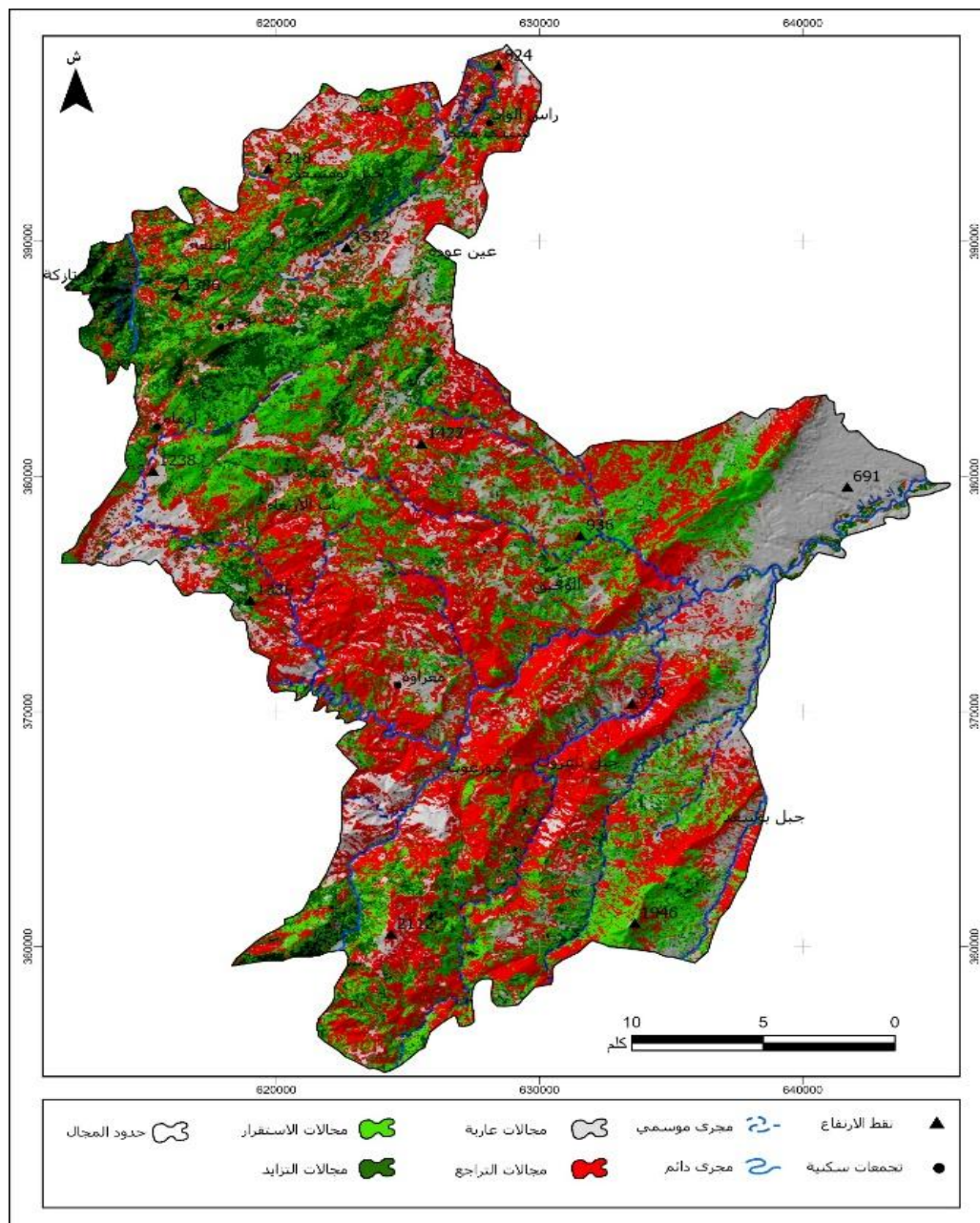
6-1-3- تحسن محدود سنة 2024

عكست نتائج سنة 2024 تحسنا نسبيا في حالة الغطاء النباتي مقارنة بسنة 2003، حيث ارتفعت نسبة المساحات ذات الغطاء المتوسط والقوي إلى 49% بعدما كانت تمثل 34% سنة 2003. في حين، شهدت المناطق التي تعرف تغطية نباتية ضعيفة تراجعا بلغ 14% مقابل 32% خلال سنة 2003. ومع ذلك، لم تستعد المنطقة حالتها الأصلية كما كانت سنة 1984.

6-1-4- التحولات المجالية للغطاء النباتي بين 1984 و2024

من أجل فهم دقيق ومعمق لدينامية الغطاء النباتي بمجال الدراسة خلال 40 سنة المنصرمة قمنا بتنفيذ طبقتين من الغطاء النباتي لفترتين مختلفتين (1984 و2024)، ومن خلال هذه العملية تمكنا من معرفة المجالات التي ظلت فيها التغطية النباتية مستقرة خلال هذه المدة.

خريطة رقم 6: التحولات المجالية للغطاء الغابوي بين سنتي 1984 و 2024



المصدر: صور القمر الاصطناعي Landsat8 وLandsat5

كشف تحليل الفوارق أن الفترة شهدت تزايدا في المساحات العارية بمقدار 139,6 كلم² أي بنسبة 21% من مجموع المساحة، بينما شهدت المنطقة تراجع الغطاء الغابوي حيث بلغت المساحة الغابوية التي تعرضت للتدهور 275,9 كلم² مشكلة نسبة 41% مست بالخصوص جماعة مغراوة، ويمكن القول أن التدهور الذي لحق غابة المجال من حيث الكثافة والمساحة والنوع يرجع لعوامل طبيعية تتجلى في تأثير التغيرات المناخية وأخرى بشرية تتمثل في الرعي والحرق والاجتثاث مما أدى إلى تحول الغابة إلى ماطورال وتشكيلات عشبية. بالمقابل، بلغت مناطق التحسن النباتي 69,3 كلم² فقط خاصة بجماعة باب بودير، هذه الزيادة التي عرفها الغطاء الغابوي ناتجة أساسا عن عمليات التشجير التي قامت بها المندوبية السامية للمياه

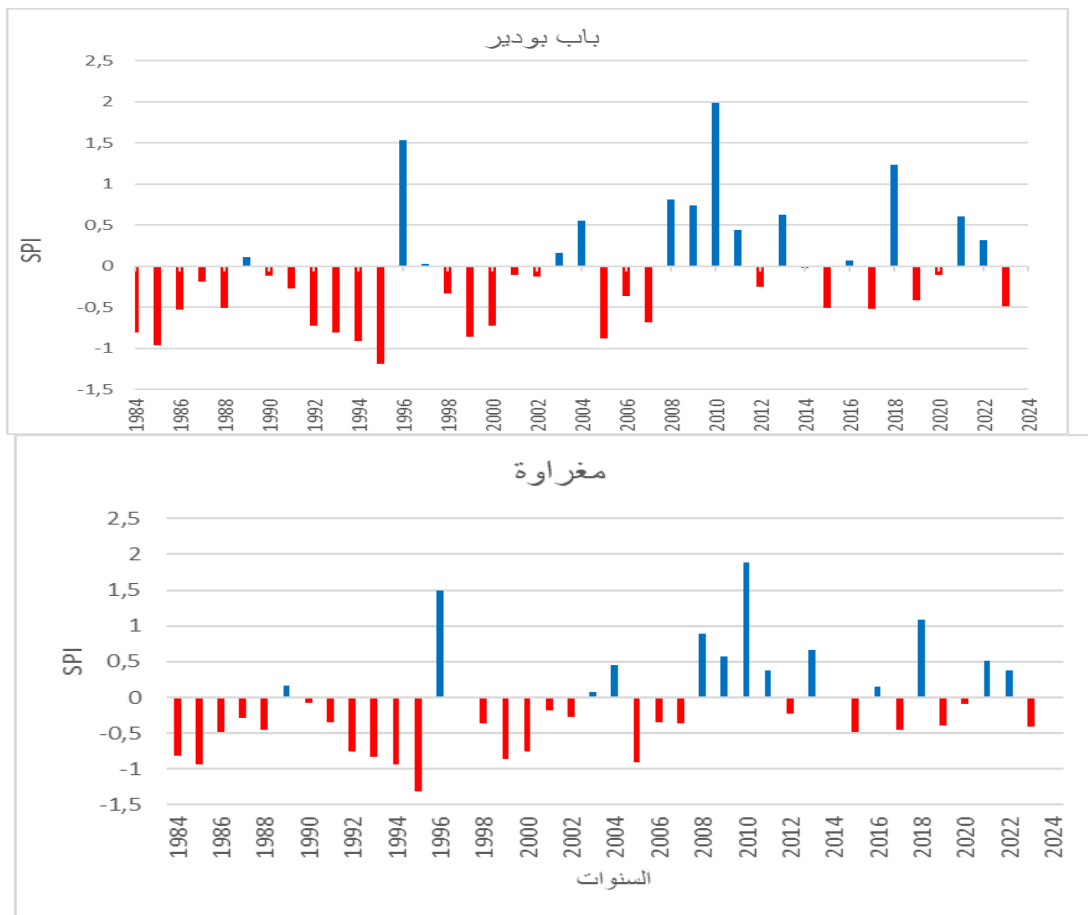
والغابات والمتمثلة أساسا في الصنوبر الحلبي والبحري وهي أصناف دخيلة لها قدرة كبيرة على التأقلم مع الظروف المناخية القاسية، هذه الدينامية تؤكد على الحاجة إلى تطوير سياسات فعالة للحفاظ على الغطاء الغابوي وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة.

2.6 - تداخل الآليات الطبيعية والعوامل البشرية في تسريع مسار التدهور

2.6-1- انخفاض معدل التساقطات وتوالي سنوات الجفاف

يُعد توالي سنوات الجفاف أحد العوامل الرئيسية التي أثرت سلبا على دينامية الأنظمة النباتية وساهمت في انحسار مساحتها، وذلك بسبب ندرة التساقطات المطرية ونتيجة للضغوط الرعوية المضاعفة خلال تلك الفترات. فخلال السنوات الجافة، تصبح الغابة مجالا حيويا لتعويض النقص الحاد في المراعي والأراضي الزراعية وذلك لتأمين الاحتياجات العلفية.

المبيانان رقم 1 و2: مؤشر المطر القياسي (SPI) بمحطة باب بودير ومغراوة بين 1984 و 2024



المصدر: إنجاز الطالبة الباحثة اعتمادا على معطيات وكالة الحوض المائي لسبو والمديرية الإقليمية للمياه والغابات، تازة



ومن جهة أخرى، كشف تحليل مؤشر المطر القياسي SPI^1 للفترة ما بين سنتي 1984 و 2024 لمحطتي باب بودير ومغراوة (المبيانين رقم 1 و 2) أن السنوات الجافة أكثر ترددا من السنوات الرطبة، حيث تمثل القيم السالبة حالة جفاف وعجز في كمية التساقطات المطرية السنوية مقارنة بمعدل الفترة المدروسة، في حين تمثل القيم الموجبة فترة الرطوبة. ومنه، فقد بلغ عدد السنوات الجافة 25 سنة بمغراوة و 23 سنة بمحطة باب بودير، أما السنوات الرطبة التي فاقت فيها الأمطار المعدل السنوي فقد بلغت 17 سنة بمحطة باب بودير و 15 سنة بمحطة مغراوة.

من خلال المبيانين، يتضح تذبذب النظام المطري بالمنطقة حيث سيطرت القيم السالبة بين (0,19- و 0,96-) على فترة الثمانينات والتسعينات مما يعكس توالي سنوات الجفاف، في حين نلاحظ طفرة نوعية في العقد الأخير مثل سنة 2010، حيث سجل المؤشر قيما موجبة متطرفة قاربت 2 مما يدل على حدوث سنوات جد رطبة، وهذا ما يؤكد خاصية التطرف المناخي التي شهدتها المنطقة.

2.6- 2 - تعدد أشكال استغلال الغابة

على الرغم من أن المشرع قد كفل للسكان المجاورين للمجال الغابوي حق الانتفاع من موارده، فإن الضغوط المتزايدة المرتبطة بالحاجيات اليومية، إضافة إلى ضعف العدالة في التوزيع، وانتشار الفقر، وغياب الوعي، وانعدام البدائل الاقتصادية، غالبا ما تدفع هؤلاء السكان إلى تجاوز حدود هذه الحقوق. ويتم ذلك بأساليب غير مسؤولة تفوق قدرة المنظومة الغابوية على الاحتمال، مما يؤدي إلى تفاقم تأثير عدوانية الظروف المناخية.

-الرعي المفرط: يعتبر حق الرعي داخل المجالات الغابوية حقا مكفولا قانونيا في حدود القطيع العائلي، والذي حُدد بخمسة رؤوس من الأبقار وخمسة عشر رأسا من الغنم، "كما أن هذا النشاط يؤمن حوالي 70 % من مداخل الساكنة غير أن التراجع الذي لحق مساحة الرقعة الرعوية، بفعل تدخل الدولة والقطاع الخاص، ترتبت عنه ضغوط متصاعدة على ما تبقى من المساحات التي لا زالت مخصصة للرعي" (اومحمد وحيدة 2022 عن شحو، 2011، صفحة 240).

وقد مكنت دراسة مؤشر الضغط الرعوي² ببعض المجالات الرعوية بمنطقة الدراسة وجود تفاوتات واضحة بين المجالات المدروسة من حيث مستوى استغلال الموارد. فقد تبين أن بعض المجالات (الجدول رقم 1) تعرف ضغطا مفرطا يفوق بكثير

¹ تم اختيار مؤشر المطر القياسي SPI في هذه الدراسة لسهولة استعماله مقارنة بمؤشرات إحصائية أخرى، حيث يتطلب حساب هذا المؤشر التوفر فقط على معطيات مناخية مطرية سنوية وشهرية، وعلى أساسها يمكن تحديد نسب العجز المطري وتحديد الفترات الجافة والفترات الرطبة على مستوى كل محطة مناخية داخل المجال المدروس وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$SPI = (X_i - X_m) / S_i$$

حيث أن:

X_i : مجموع التساقطات المطرية خلال سنة بالملم،

X_m : معدل التساقطات المطرية السنوية خلال الفترة المدروسة،

S_i : الانحراف المعياري للتساقطات المطرية خلال الفترة المدروسة.

² لحساب درجة أو معامل الضغط الرعوي (S) يتم تطبيق المعادلة التالية:

$$S = (1 - (Ce / Cr)) \times 100$$

بحيث :

Ce : الحمولة المتوازنة (capacité d'équilibre) بال UPB/ha (وحدة حيوانية/هكتار) ،

Ce : الحمولة الحقيقية (charge réelle) بال UPB/ha.

القدرة الاستيعابية للمراعي، كما هو الحال في درودار (82,7%)، رأس الماء (81,3%)، تلاجدوت (78,2%) والوجيق (70,2%)، حيث تستقبل قطعانا أكثر من المناطق المجاورة مقارنة بباقي المراعي والتي سجلت ضغطا ضعيفا أو سلبيا كما هو الحال في أولاد العربي (78,9%) وتامطغوست (7,0%) التي تستقبل أعدادا محدودة من قطعان الماشية.

الجدول رقم:1 الضغط الرعوي ببعض المجالات الرعوية بمنطقة الدراسة

الجماعة	المجال الرعوي	Ce الحمولة المتوازنة (و.ح/هكتار)	Cr الحمولة الفعلية (و.ح./هكتار)	درجة الضغط (%) S
باب بودير	أدامام	0,61	1,07	43,0
	باب بودير	0,62	1,75	64,6
	درودار	0,53	3,09	82,7
	رأس الماء	0,53	2,84	81,3
مغراوة	أولاد العربي	0,40	23,0	78,9-
	تلاجدوت	0,45	2,06	78,2
	تامطغوست	0,53	0,57	7,0
	الوجيق	54,0	1,83	70,2

المصدر: Agence nationale des Eaux et Forêts. (2023). Étude d'aménagement de la forêt de CHIKER : R3.2. Étude pastorale. SO INVEST

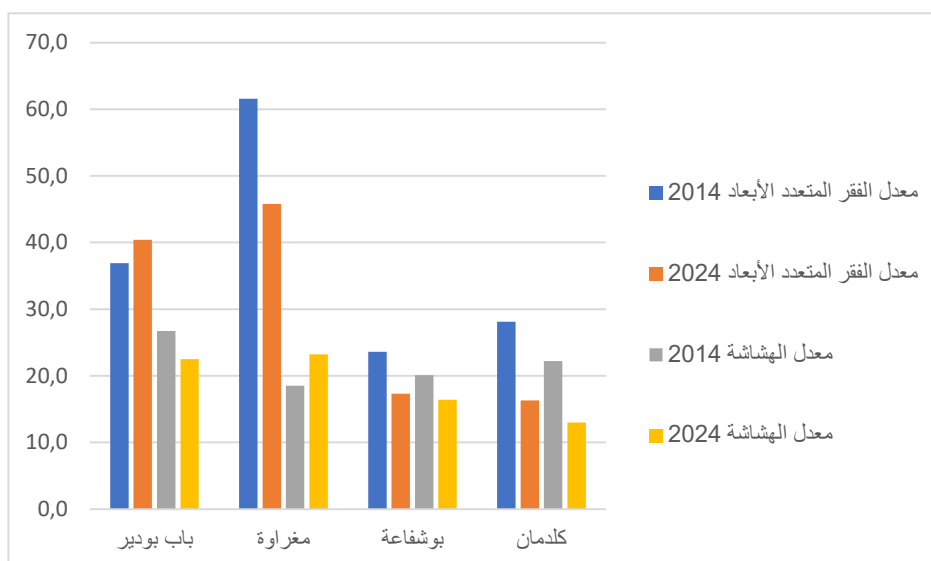
-استهلاك الحطب: تعتبر الغابة مصدرا مهما لتوفير الحطب الذي يتم استعماله في مختلف الأغراض، فتحت ضغط الحاجة لتوفير مختلف الحاجيات اليومية لتأمين مستلزمات العيش، وفي ظل الظروف المناخية الباردة التي تتميز بها المنطقة، تلجأ الساكنة المحلية إلى الاحتطاب مباشرة من المجال. فحسب نتائج البحث الميداني فإن 80% من ساكنة جماعة مغراوة تستعمل الحطب في مجموعة من الأغراض اليومية خاصة التدفئة والطبخ، كما أن الكميات التي تستعملها الساكنة من الحطب خلال السنة تختلف باختلاف عدد أفراد الأسرة إضافة إلى عامل القرب أو البعد عن المجال الغابوي، إذ تتراوح ما بين 1000 و2500 كلف لكل أسرة، وترتفع النسبة خلال فصلي الخريف والشتاء نظرا لانخفاض درجة الحرارة.

2.6- 3 ظروف الفقر والهشاشة تزيد من حدة استغلال الغابة

تتميز وضعية الساكنة بارتفاع نسبة الافراد المصنفين تحت عتبة الفقر، فقد تبين حسب المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2024 أن جماعة مغراوة والتي تضم أكبر مساحة غابوية وصلت نسبة الفقر بها 45,80%، مقابل 40,40% باب بودير وهي نسب مرتفعة جدا مقارنة بالمعدل الجهوي 9% والإقليمي 14,40% وهو ما يوضحه المبيان التالي.

S:نسبة الضغط الرعوي (surpâturage)

مبيان رقم 3: تطور معدلي الفقر والهشاشة بجماعتي باب بودير ومغراوة وبعض الجماعات المجاورة



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014-2024

يبين المبيان تطور معدلي الفقر المتعدد الأبعاد والهشاشة بجماعتي باب بودير ومغراوة وبعض الجماعات المجاورة، حيث تكشف المعطيات عن تباينات مجالية واجتماعية ذات انعكاسات مباشرة على أنماط استغلال المجال الغابوي. ففي جماعة باب بودير، سجل ارتفاع في معدل الفقر من 36,9 سنة 2014 إلى 40,4 سنة 2024، في مقابل تراجع نسبي في معدل الهشاشة من 26,7 % إلى 22,5 %. أما بجماعة مغراوة، فقد ظل معدل الفقر مرتفعاً رغم تراجع النسبة من 61,6 % إلى 45,8 %، بالتوازي مع ارتفاع معدل الهشاشة من 18,5 % إلى 23,2 % ويشير هذا التطور إلى اتساع قاعدة الأسر المعرضة للفقر، وهو ما يفسر الاعتماد الشبه كلي على الغابة كمورد للعيش والطاقة، ويسهم في تكثيف الاستغلال غير المنظم للمنتجات الغابوية.

استناداً إلى هذه الأرقام، يمكن الاستنتاج أن الفقر والتميش يُعدان من بين العوامل الأساسية التي دفعت السكان إلى الضغط على الموارد الغابوية، واستغلالها بوسائل متنوعة رغم هشاشتها. كما أن انخفاض الدخل لدى الأسر يجعلها عاجزة عن تطوير إمكانياتها الاقتصادية أو توفير التجهيزات الأساسية التي من شأنها الحد من الاستغلال المفرط لهذه الموارد الطبيعية.

7-الخلاصة

يحتضن مجال الدراسة ثروة غابوية مهمة تمتد على مساحة 44867 هكتار بنسبة 49,29 % من مساحته الإجمالية، وتضم تشكيلات نباتية متنوعة على رأسها البلوط الأخضر والأرز وبلوط الزان. وقد كشف تحليل صور الأقمار الاصطناعية عن تعرض هذه الموارد لدرجات متفاوتة من التدهور على مستوى الكثافة، تجلى بشكل أساسي في تراجع مساحة الغابات الكثيفة وتوسع نطاق التشكيلات النباتية المتدهورة (الماطورال).

يعود هذا الوضع إلى تداخل مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية؛ فمن جهة، أسهمت العوامل المناخية ولا سيما نقص التساقطات وتوالي فترات الجفاف خلال العقود الأخيرة، في إضعاف النظم الغابوية. ومن جهة أخرى، شكلت الضغوط البشرية المتمثلة في الاجتثاث لسد الحاجة المتزايدة إلى الحطب والأعلاف عاملاً حاسماً في تسارع وتيرة التدهور.

يترتب على تراجع الغطاء النباتي عواقب بيئية وخيمة، لا تقتصر على تعريض استدامة الغطاء النباتي نفسه للخطر، بل تمتد لتشمل تهديد استقرار المكونات البيئية الأخرى، على رأسها التربة والتنوع البيولوجي، فقد أكدت مجموعة من الدراسات وجود عدة أصناف حيوانية في طور الانقراض نتيجة التقلبات المناخية المتمثلة أساساً في الارتفاع الشديد في درجة الحرارة وتوالي سنوات الجفاف، مما يجعلها تواجه تحديات كبيرة تهدد استدامتها.

وعليه، فإن هذه الخلاصات تُبرز الحاجة الماسة إلى تبني استراتيجيات تديرية مستدامة وعاجلة تروم الحفاظ على الإرث الغابوي والحد من ظاهرة التدهور وذلك ضماناً لاستدامة المنظومة البيئية بأكملها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أحمد، محمد هيفاء؛ البليسي، حسام هشام؛ وأبو سمور، حسن يوسف. (2018). كشف وتحليل التغير في الغطاء النباتي باستخدام المؤشرات النباتية الطيفية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 45(1)، ص. ص. [83-97].
- أومحمد، سعيد؛ وحيدة، عادل. (2022). دينامية المجالات الغابوية بالهضاب الاطلنتية السفلى المغربية: حالة حوض نفييفخ. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(1)، ص. ص. [227-242].
- دديح، سعيد. (2016). دراسة بنية وتطور المجالات الغابوية اعتماداً على تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي: المنزلة الوطني لتازكة أنموذجاً، رسالة ماستر. الكلية المتعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة.
- شحو، إدريس. (2011). التوازنات البيئية بالأطلس المتوسط الغربي: مقارنة صون تنموية لمنطقة أزرو (ط. 1). الرباط: مجموعة الأبحاث والدراسات البيومناخية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس.
- الميالي، رداح حسن حاتم. (2024). تأثير التغير المناخي في المساحات الخضراء لمحافظة بغداد، رسالة ماجستير. كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق.
- النامي، زهير (تنسيق). (2021). مساهمة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في دراسة الأوساط الطبيعية بالمغرب (ط. 1). برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- وطفة، عبد الرحيم؛ شاكر، الميلود؛ والمسعودي، المصطفى. (2016). استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في دراسة تراجع الغطاء النباتي الطبيعي وتوسع الأراضي الزراعية بحوض جرسيف. في منشورات الندوة الدولية الثالثة لمستخدمي نظم المعلومات الجغرافية. وجدة: جامعة محمد الأول.

المراجع بالفرنسية

- Agence nationale des Eaux et Forêts. (2023). Étude d'aménagement de la forêt de CHIKER : R3.2. Étude pastorale. SO INVEST.
- Hili, A., Bissour, R., Jaa, F., Reddad, H., & El Jouhary, Y. (2022). Étude de la dynamique spatio-temporelle de la forêt des Ait Daoud ou Ali (Haut Atlas central, Maroc) en utilisant les techniques géospatiales. *Revista de Estudios Andaluces*, 43, 215-218.
- Legdou, A., Chafik, H., Amine, A., Lahssini, S., & Berrada, M. (2020). A Random Forest-Cellular Automata Modeling Approach to Predict Future Forest Cover Change in Middle Atlas Morocco, Under Anthropogenic, Biotic and Abiotic Parameters. In *Geospatial Technology* (pp. 102-105). Springer.
- Taous, A., El-Khantoury, I., Abba, E. H., & Addou, R. (2022). Pastoral pressure and degradation of forest and peri-forest rangelands in the central Middle Atlas: case of the Tigrigra watershed (Morocco). *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 1090(1), 3-6.

Romanization of Arabic Bibliography

- Ahmed, Al-Mohammad H.; Al-Belisi, Hossam H.; & Abu Sammour, Hassan Y. (2018). *Kashf wa tahlil at-taghayur fi al-ghita' an-nabati istikhdam al-mu'ashirat an-nabatiya at-tayfiya* [Detection and analysis of vegetation change using spectral vegetation indices]. *Studies in Humanities and Social Sciences*, 45(1), pp. [83-97].
- Al-Mayali, Raddah H. H. (2024). *Ta'thir at-taghayur al-manakhi fi al-masahat al-khadra' li-muhafazat Baghdad* [The impact of climate change on green spaces in Baghdad Governorate] [Master's Thesis]. Al-Mustansiriya University, Iraq.
- Al-Nami, Zouhair (Coord.). (2021). *Musahamat nuzum al-ma'lumat al-jughrafiya wa al-istish'ar 'an bu'd fi dirasat al-awsat at-tabi'iyi bi-al-Maghrib* [Contribution of GIS and Remote Sensing to the study of natural environments in Morocco] (1st ed.). Berlin, Germany: Democratic Arab Center.
- Chahou, Idriss. (2011). *At-tawazonat al-bi'iyi bi al-Atlas al-motawassit al-gharbi: moqarabat sawn tanmawiyah li-mantiqat Azrou* [Environmental balances in the Western Middle Atlas: A conservation-developmental approach for the Azrou region] (1st ed.). Rabat: Research and Bioclimatic Studies Group, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University.
- Didih, Said. (2016). *Dirasat binyat wa tatawwur al-majalat al-ghabawiya i'timadan 'ala taqniyat al-istish'ar 'an bu'd wa nuzum al-ma'lumat al-jughrafiya* [Study of the structure and evolution of forest areas based on remote sensing and GIS techniques in the North-Eastern Middle Atlas] [Unpublished Master's Thesis]. Multidisciplinary Faculty, Taza.
- Oumhand, Said; & Hadiya, Adel. (2022). *Dinamiyat al-majalat al-ghabawiya bi-al-hidab al-atlantiya as-sufli al-maghribiya: halat hawd N'fikh* [Dynamics of forest areas in the Lower Atlantic Plateaus of Morocco: The case of the N'fikh basin]. *Journal of Human and Natural Sciences*, 4(1), pp. [227-242].
- Watfa, Abderrahim; Chakir, Miloud; & Al-Masoudi, El-Mustapha. (2016). *Istikhdam nuzum al-ma'lumat al-jughrafiya wa al-istish'ar 'an bu'd fi dirasat taraju' al-ghita' an-nabati* [Using GIS and Remote Sensing to study the decline of natural vegetation cover and agricultural expansion in Guercif Basin]. In *Proceedings of the 3rd International Symposium for GIS Users*. Oujda.

Territorial Products and Patterns of Spatial Reconfiguration in the Talouine Area, Western Anti-Atlas

Dr RACHID AIT YOUNOUS¹ ; Dr. ELHOUSSEINE MAGHRANI²

¹Research Professor of Geography, Mohammed First University, Higher School of Education and Training, Oujda

²Professor of Higher Education, ESEAD Laboratory, Faculty of Languages, Arts and Human Sciences, Ait Melloul

Email 1 : rachid.aityounous@gmail.com

Email 2 : lmaghrani@yahoo.fr

 1: ORCID identifier 1 <https://orcid.org/0009-0005-9502-9192>

Received	Accepted	Published
09/03/2026	23/03/2026	31/03/2026
DOI : https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.230-246		

RACHID AIT YOUNOUS ; ELHOUSSEINE MAGHRANI. (2026). Territorial Products and Patterns of Spatial Reconfiguration in the Talouine Area, Western Anti-Atlas. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue 30), pp-pp: 230- 246.

Abstract

The region of Talouine has witnessed a remarkable spatial dynamism in the construction and reshaping of its rural landscapes, driven by spatial, economic, and social transformations. The mountainous landscapes have also been influenced by programs aimed at upgrading territorial resources, which represent the main instruments through which various actors intervene to restructure this space in response to the expectations of local populations—populations that continue to suffer from structural deficiencies in infrastructure development.

In light of the ongoing transformations affecting the key factors shaping the mountainous rural landscape, the diversification of territorial product options emerges as a crucial strategy for enhancing and restructuring the rural environment. Particular emphasis has been placed on saffron, whose production chain has undergone significant modernization at the local level.

This article focuses on selected cases of landscape reconfiguration in mountainous areas and the varying impacts of such processes, tracing the major patterns of territorial restructuring in Talouine. It highlights the importance of key territorial resources such as garlic—an introduced crop that has rapidly expanded due to its profitability and income potential.

Fieldwork observations, regional agricultural statistics, and satellite imagery reveal the expansion of apple cultivation, which has gained increasing attention and come to dominate certain local areas. Likewise, saffron cultivation has received considerable policy and investment interest, leading to deep transformations in the structural composition of rural landscapes across producing zones.

The saffron sector has substantially improved household incomes and attracted both local and foreign investors committed to its valorization and marketing, thereby consolidating saffron as a registered territorial brand of Talouine. Its cultivation stands out as one of Morocco's pioneering national experiences in the reconfiguration of mountainous rural areas through the valorization of territorial products requiring specific natural and local know-how.

Keywords : Territorial/rustic products; spatial reconfiguration; rural dynamics; climate change; migration.

© 2026, AIT YOUNOUS & MAGHRANI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المنتوجات الرستاقية وأنماط إعادة تشكيل المجال ببلاد تالوين -الأطلس الصغير الغربي-

د. رشيد أيت يونس¹؛ د. الحسين مغراني²

¹أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة.

²أستاذ التعليم العالي، مختبر ESEAD، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول.

البريد الإلكتروني: rachid.aityounous@gmail.com

البريد الإلكتروني: lmaghrani@yahoo.fr

حساب ID: <https://orcid.org/0009-0005-9502-9192>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/03/23	2026/03/09

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.230-246>

للاقتباس: رشيد أيت يونس؛ الحسين مغراني. (2025). المنتوجات الرستاقية وأنماط إعادة تشكيل المجال ببلاد تالوين-الأطلس الصغير الغربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 230-246.

ملخص

شهدت بلاد تالوين دينامية مجالية بارزة في بناء وإعادة تشكيل مشاهدها الريفية، بفعل التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية. كما تأثرت المشاهد الجبلية ببرامج تأهيل الموارد الترابية، التي تعتبر أهم آلية لتدخل الفاعلين في إعادة تشكيل هذا المجال، ليستجيب لانتظارات الساكنة المحلية التي تعاني من عجز بنيوي على مستوى تأهيل البنيات التحتية. على ضوء هذه التحولات التي تعرفها العناصر المتحركة في تشكيل المشهد الريفي الجبلي، تبرز أهمية تنوع خيارات المنتوجات الترابية، لتأهيل وإعادة تشكيل المجال الريفي، سيما منتوج الزعفران الذي حظي بأولوية تحديث سلسلة إنتاجه محلياً. يركز هذا المقال على بعض حالات إعادة تشكيل المجال الجبلي، وتفاوت انعكاساتها وتتبع الأشكال الكبرى لإعادة تشكيل المجال بتالوين، بالتركيز على موارد ترابية وازنة كالثوم باعتبارها زراعة دخيلة انتشرت بالمجال لأهمية مردودها وعائداتها. من خلال الميدان وإحصائيات المديرية الجهوية للفلاحة والمريثيات الفضائية ظهر جلياً، اتساع المساحة التي تشغلها غراسة التفاح المحلي، الذي يحظى باهتمام متزايد، أضحت بعض المجالات تعرف سيادة غراسته. كما نال الزعفران اهتمام كبير، انعكس بتحويلات عميقة مست بنية المشاهد الريفية للمجالات المنتجة له. هذا الأخير زاد من مداخل الأسر المحلية، واستقطب مستثمرين أجانب ومحليين، عملوا على تثمينه وتسويقه، مما أسهم في جعل الزعفران علامة تجارية مسجلة باسم بلاد تالوين. وتُعتبر زراعته من أبرز التجارب الوطنية الرائدة في إعادة تشكيل المجال الجبلي، المرتبط بزراعة منتجات ترابية تتطلب ظروفاً طبيعية ودرايات محلية خاصة...الخ).

الكلمات المفتاحية: المنتوجات الرستاقية/الترابية، إعادة التشكيل المجالي، الديناميات الريفية، التغير المناخي، الهجرة...

©2026، أيت يونس & مغراني، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المنهجية

استندت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات الميدانية، بالتركيز على نماذج بجماعات تربية تابعة لدائرة تالوين، قصد دراسة دور المنتوجات الرستاقية في إعادة تشكيل المجالات الريفية الجبلية، وجمع المعطيات عن طريق إجراء مقابلات مع السكان وملاحظة المشاهد الريفية وتحليل صور المراثيات الفضائية.

الجدول 1: توزيع العينة المدروسة داخل المجتمع الإحصائي

دار الزعفران	الشركات الخاصة العينة	التعاونية			الفلاح		
		تعاونية منخرطة في م.ن.ق.و.ف.ب.م.★	تعاونية حاصلة على ش.ت.م. ★★	غير حاصلة على ش.ت.م. ★★	منخرط في م.ن.ق. و.ف.م.★	منخرط في التعاونيات	غير منخرط
1	2	2	3	5	20	20	30
1	5	7	5	28	532	872	1200
100%	40%	28.5%	60%	7.81%	3.75%	2.29%	2.5%
★ م.ن.ق.و.ف.ب.م: مجموعة النفع الاقتصادي والفدرالية البيمهيية. ★★ ش.ت.م: شهادة تسمية المنشأ.				المصدر: البحث الميداني (محين): 2023			

يظهر الجدول اعتماد عينة عشوائية طبقية، لاختلاف المتدخلين في عمليات استثمار وتسويق المنتوجات الرستاقية ببلاد تالوين، حيث أن الفلاح يعتبر الفاعل الأساسي في سلسلة الإنتاج، بينما التعاونية تمثل الحجر الأساسي في عمليات التسويق.

نظراً لتشعب مواضيع البحث حرصنا على معالجته بمقاربات منهجية متنوعة:

المنهج الاحصائي: بجمع المعطيات وتأويلها وتحليلها ومعالجتها احصائياً وكرطوغرافياً.

المنهج المقارن: لمقارنة أنماط الإنتاج التقليدية مع الأنماط المستحدثة كالمنتوجات الترابية أنموذجاً.

المنهج النسقي: سيمكننا من دراسة تفاعلات الانسان مع محيطه، في إطار التحولات التي يعرفها هذا المجال، والتوفيق بين الأبعاد المجالية والسوسيو-اقتصادية... المتحركة في إعادة تشكيل هذا المجال.

1. تالوين: أصناف المشاهد الريفية الناتجة عن اختلاف مستويات إعادة التشكيل.

1. مجالات أكثر دينامية؛ إسهام تحويلات المهاجرين في إعادة تشكيلها حديثاً

تشمل هذه المجالات المراكز الناشئة وبعض الجماعات الترابية التي عرفت تحديثات فلاحية مهمة والتي تشهد دينامية زراعية باعتماد محاصيل زراعية دخيلة أو تحويل الزراعة من معاشية إلى تسويقية. تعرف جماعات تربية أخرى تزايداً في عدد السكان بفضل الرصيد الهجراتي الإيجابي، وعوامل تثبت السكان كشق الطرق، وأهمية المياه الجوفية سيما في قعور الأودية

والمخفضات. هذا الوضع نلمسه بوادي زاكموزن وجماعات أساكي وتاسوسفي والتي تغيرت بسرعة وشهدت تحديثاً في المشاهد الريفية وأنماط استعمال الأرض.

في السنوات الأخيرة خصصت الساكنة أكثر من نصف المشارات لإنتاج الزعفران باعتماد تقنيات أكثر حداثة، والتي أحدثت تغييرات كبيرة على المحاط. فزراعة الشعير التي توفر الحبوب للساكنة والكلأ للماشية وتراعي المجالات الرعوية، ستفسح المجال لمحاصيل يهيمن عليها الزعفران. يعود تراجع الزراعات التقليدية إلى شح التساقطات وتغير نمط العيش، كما تختلف وتباين ديناميات المجالات الريفية بتالوين تبعاً للأليات المسؤولة عنها. وفق مبدأ التعميم، سنختصرها في ثلاث فئات.

2. مجالات ريفية تقليدية متأزمة ومحدودية إعادة تشكيلها

تظهر مشاهداها الزراعية وطبيعة سكنها أنها لم تستفد كثيراً من الاستثمار، وتأثرت بشكل ضعيف جداً بالتجديدات الفلاحية، إما بفعل هزالة ثرواتها الطبيعية من موارد مائية وغطاء ترابي، أو بفعل العزلة وغياب التجهيزات اللازمة. هذه المجالات تفتقد بشكل كبير إلى مقومات تثبيت السكان، مما يجعلها مجالات طاردة وغير مشجعة على جذب استثمارات لإعادة تشكيلها. وهي دواوير صغيرة تستغل محاطات بورية ومدرجات زراعية ضيقة بفعل الجفاف والهجرة، تحيط بها مجالات رعوية هزيلة لا تساعد على الرعي المكثف.

تعرف ساكنة تالوين تجانساً كبيراً على مستوى النسيج الاجتماعي، إذ تتألف من قبائل كبرى. تتشكل القبيلة من عدة دواوير وقرى متناثرة أو متجمعة حسب طبيعة المجال ونوع العلاقة والروابط بين مكوناتها. تنعكس اليوم تراجيحاً على مستوى الجماعات الترابية المحلية، والتي غالباً ما تدخل في تنافس حول الموارد والمؤهلات الطبيعية التي تتحول سريعاً إلى نزاعات، خاصة حول توزيع المياه والأراضي السلالية.

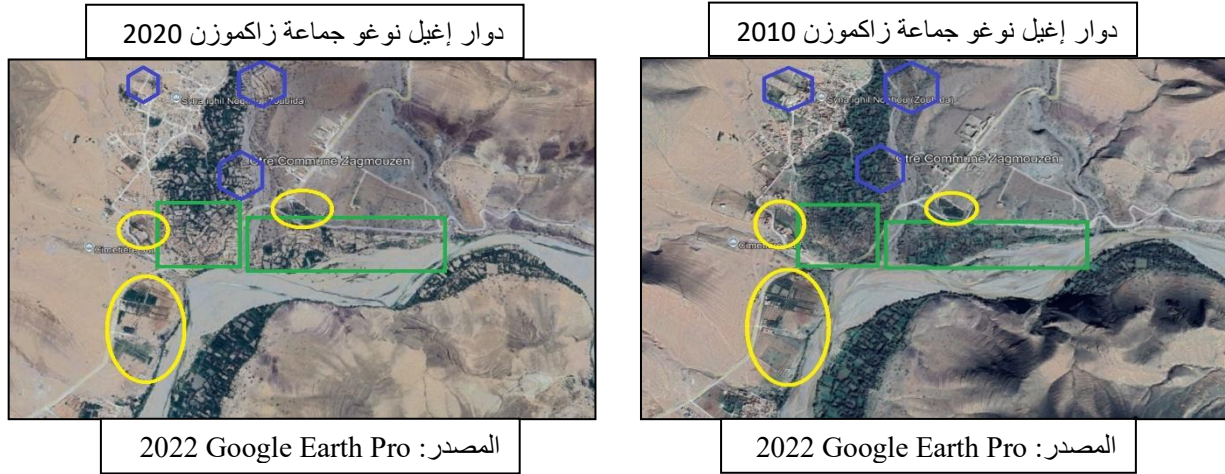
إن وضعية الملكية العقارية ببلاد تالوين جد معقدة، يهيمن عليها الملك الخاص، سيما في المجالات المسقية. أما أراضي الحبوس فهي نادرة وتوجد حول زاوية تاكركوست بالجماعة الحضرية لتالوين. أما أراضي الجموع، فتوجد بالمجال البوري، في ظل اقتصاد زراعي جبلي، وتتحدد قيمة الأرض بتوفرها على حصة مائية.

تعتبر هيمنة الملك الخاص من المحددات الكبرى التي شجعت الساكنة على الاستثمار في إعادة تشكيل المجال، والذي ستظهر معالمة في انفتاح الفلاحين على التجديدات الفلاحية وتوسعهم على حساب أراضي رعوية أو بورية أو على حساب تراث زراعي محلي كغراسة الزيتون واللوز.

3. مجالات ريفية انتقالية، تباين درجات إعادة تشكيل المجالات الزراعية

خلال العقود الأربعة الماضية برزت بجلاء تحولات مجالية ديمغرافية اجتماعية واقتصادية غيرت بشكل عميق تنظيم الأرياف ببلاد تالوين. تظهر حدتها ووثيرتها من خلال المرنيات الفضائية ومن الملاحظة الميدانية، حيث كشفت عن واقع جديد، يُسائل المفهوم التقليدي للريف وإعادة النظر في إدراكنا لمفهوم الجبل.

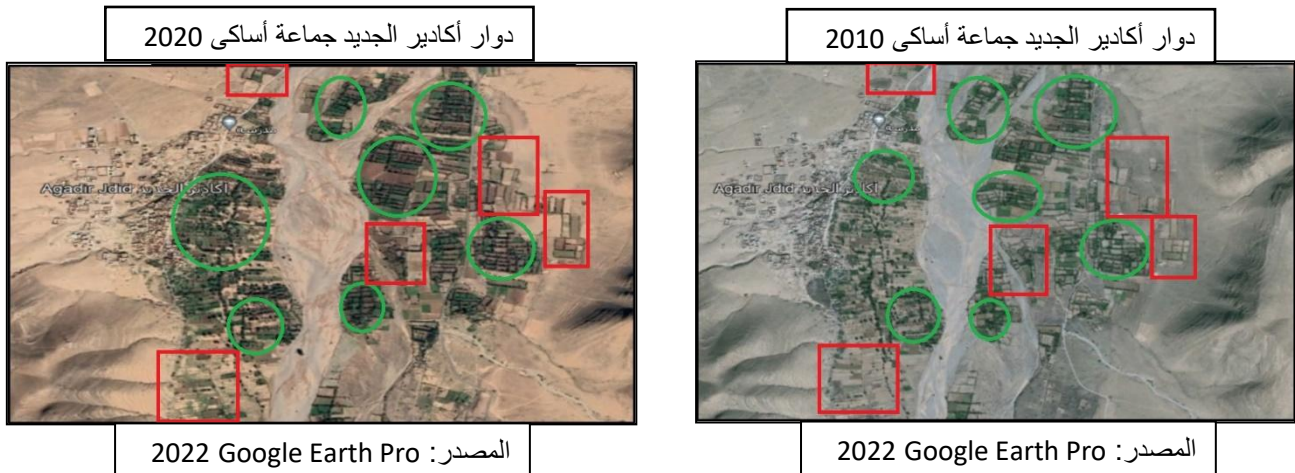
المرئية الفضائية 1: دوار إغيل نوغو بمركز جماعة زاكموزن



إن دوار إغيل نوغو بجماعة زاكموزن أنموذج مثالي لبطء عملية إعادة تشكيل المجال. من خلال وضعتي سنة 2010 و2020 تظهر نفس معالم المشهد الريفي: السكن يشغل تقريبا نفس الحيز الجغرافي والزراعات التقليدية (حبوب، أشجار مثمرة وفصصة) في إطار رستاق تغطي عليه مشاركات مسيجة (مشهد مغلق).

إذا كان غياب التجديدات الفلاحية وحفاظ المنظومة على العناصر التقليدية السمة الغالبة على دوار إغيل نوغو، فإن جزأه الجنوبي الشرقي، يظهر تراجع مياه العين ويفسره اختفاء أجزاء من المجال المسقي (مجال المستطيل الأخضر)، بالمقابل تم خلق مزارع عصرية صغيرة خارج المجال المسقي، تعتمد على الآبار (مجال الدائرة الصفراء). عددها محدود مقارنة بالمستغلات التقليدية التي تم تركها دون استغلال لتدخل في إطار البوار الاجتماعي (مجال المسدس الأزرق)، وتعني إهمال أراضي فلاحية لعدة أسباب أهمها ندرة الماء والهجرة التي تؤدي إلى إفراغ الأرياف من قوتها العاملة ويحول دون استغلال كل مشاركات الدوار لتتراجع المساحة الزراعية، كما يعزى إلى عوامل طبيعية كتراجع التساقطات وانخفاض صبيب العيون.

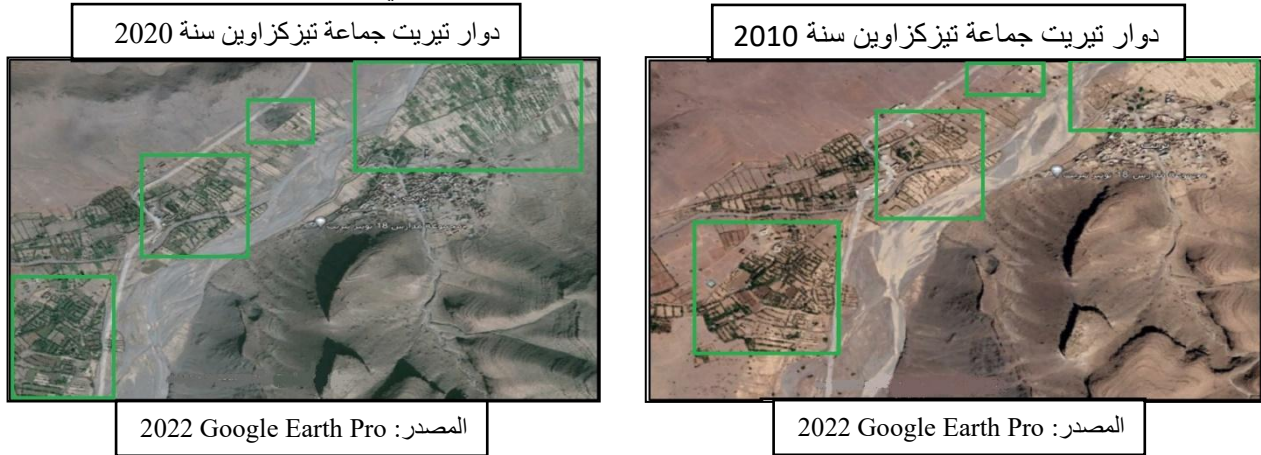
المرئية الفضائية 2: دوار أكادير الجديد بجماعة أساكي



يمثل دوار أكادير الجديد بجماعة أساكي أنموذج لعملية إعادة تشكيل المجال، والتي ستعرف ركوداً واضحاً بين سنتي 2010 و2020. تم إقحام غراسة الثوم منذ أزيد من 40 سنة بجماعة أساكي والتي عرفت حملات قوية من إعادة تشكيل المجال حيث استبدلت زراعة الحبوب وأشجار اللوز بمساحات واسعة لغراسة الثوم (مجال الدوائر الخضراء).

هذه الوضعية بقيت شبه مستقرة على الرغم من بعض الاستثمارات الزراعية المحدودة جداً والتي تمثلت في إنشاء مشارات وتوسيع أخرى أو استصلاحها (مجال المستطيلات الحمراء). حسب معطيات المديرية الفلاحية وحسب المرئية الفضائية عرفت الوضعية الزراعية استقراراً نسبياً في المساحات المزروعة منذ 2010، بفضل الطلب المتزايد على منتج الثوم وارتفاع سعره وطنياً مما شجع على اعتماده كزراعة رئيسية محلياً. غير أن هذا الإقبال على هذه الزراعة يصطدم بإشكالية معقدة تتمثل في توالي سنوات الجفاف وتراجع صبيب العيون وانخفاض الفرشة المائية الباطنية المحلية بشكل مستمر.

المرئية الفضائية 3: دوار تيريت جماعة تيزكزاوين

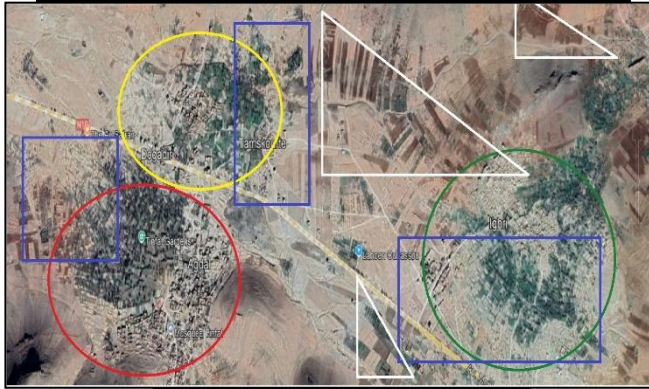


تمثل حالة دوار تيريت جماعة تيزكزاوين أوضح مثال لانتشار التجديدات الفلاحية وإعادة تشكيل المجال. حسب الرواية الشفوية لم يكن عدد مشارات غراسة الثوم تتعدى 10 مشارات صغيرة على الضفة اليمنى للمجرى المائي. سنة 2008 تزايد عددها بشكل ملفت أسوة بمجموعة من الدواوير بجماعة أساكي.

منذ سنة 2015 تضاعف مستوى إعادة تشكيل المجال، بانتشار ضيعات ومشارات كبيرة استقرت بعالية المجال المسقي على الضفة اليسرى خاصة المشارات الواقعة شمال دوار تيريت (مجال المستطيلات الخضراء). هذه المشارات تنتج كميات كبيرة من الثوم، مستفيدة في توظيف عائدات الهجرة لحفر الابار ومن العيون المائية ومن تحويل مياه الفيض اتجاه الحقول. تظهر المرئيات الفضائية لسنتي 2010 و2020، أن هذه الزراعة تقام على مشارات تصل إلى هكتارين وهذا رقم مهم استناداً إلى طبعرافية المنطقة وتستهدف أسواق بعيدة (زراعة المضاربة). تظهر المقارنة بين الفترتين الزميتين أن المجال عرف زيادة في مساحة زراعة الثوم، رغم الإكراهات التي تواجهها على عدة أصعدة.

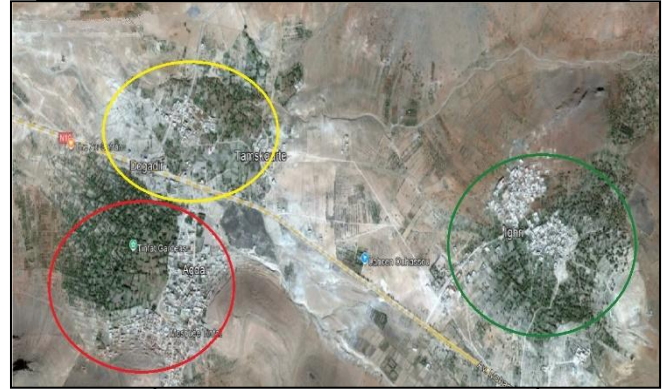
المرئية الفضائية 4: دوايري إغري وتنفات جماعة سيدي حسان

دوايري إغري وتنفات جماعة سيدي حسان سنة 2020



المصدر: 2022 Google Earth Pro

دوايري إغري وتنفات جماعة سيدي حسان سنة 2010



المصدر: 2022 Google Earth Pro

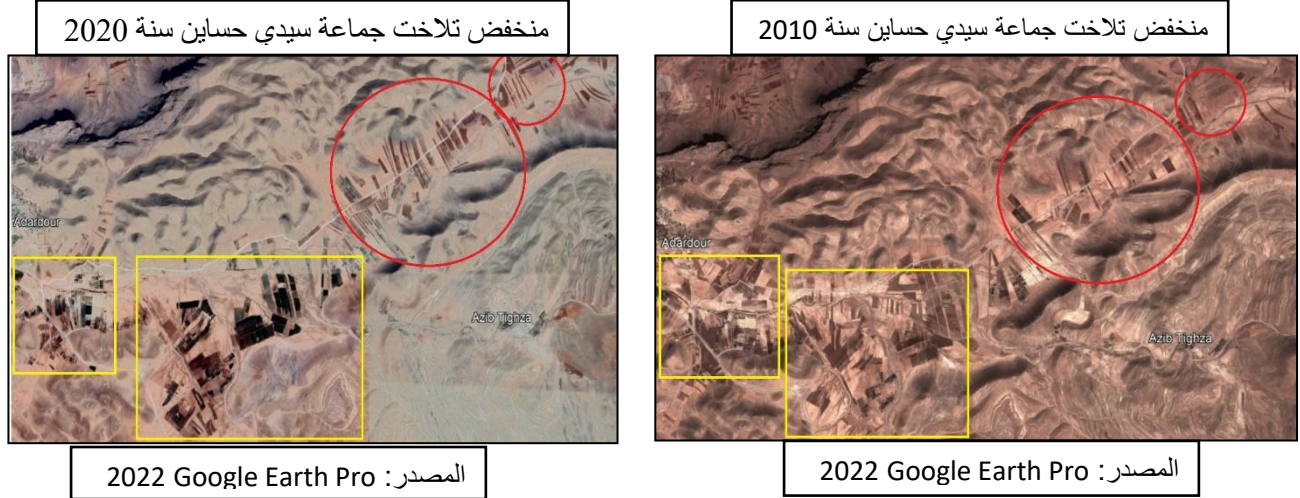
دوايري إغري وتنفات بسيدي حسان أنموذجان يعكسان عمق ظاهرة إعادة التشكيل المجالي. عرفت اقحام الزعفران بشكل لافت، نفس الوضع نجده ببعض دواير هذه الجماعة والجماعة الترابية تاسوسفي. هاتين الجماعتين تهيمنان على 40% من مساحة زراعة الزعفران بتالوين. تظهر المرئية الفضائية لسنة 2010 أن الدوايرين رغم تجاورهما يظهران تفاوت واضح، فدوار تنفات يتكون من نواتين سكنيتين: نواة قديمة (إمي نوكي). تمتد إلى أقصى الجنوب الغربي من المرئية الفضائية، وهي الأكبر مساحة وتتكون من بنايات متراسة ومجالها الزراعي أكثر اتساعاً وتهيمن بها زراعات شجرية (مجال الدائرة الحمراء). نواة حديثة (دوكادير)، تمثل جيل انفجار الدوار القديم (مجال الدائرة الصفراء)، تتميز بانتشار أهم للزعفران شأنها شأن دوار إغري الذي يقع إلى أقصى جنوب شرقه (مجال الدائرة الخضراء).

من خلال المرئية الفضائية لسنة 2010 لدوايري إغري وتنفات، تظهر زراعة الزعفران بأجزاء من المجال المسقي التقليدي، وهي المجالات الزراعية الواقعة داخل الدوائر الملونة الخاصة بكل دوار، حيث تتداخل مشاراته مع زراعات معاشية (حبوب، خضراوات وأشجار مثمرة). أما المرئية الفضائية التي تعود إلى لسنة 2020، فتظهر تراجعاً واضحاً للمجال المسقي التقليدي سيما الزعفران (مجال المستطيل الأزرق)، بسبب الجفاف وتراجع صبيب العيون وتراجع عدد حملات الواد. مقابل هذا التراجع هناك رستاق كانت وظيفته بورية-رعوية، عرف إعادة تشكيل عميق وتحول وظيفي، حيث ظهرت مشارات الزعفران بأشكال هندسية تعتمد على الأثقاب والأبار (مجال المثلث الأبيض).

يرجع هذا التشكيل المجالي الجديد إلى الانتشار بالعدوى، حسب العمل الميداني هذه المشارات العصرية، هي استنساخ الساكنة لتجارب مستثمرين مغاربة وأجانب بجماعتي تاسوسفي وسيدي حسان.

إن أهمية إعادة التشكيل همت بالخصوص المجال البوري الممتد والذي يفصل الدوايرين، والذي يبدو من خلال المرئية الفضائية لسنة 2010، انه سيتحول إلى مجال نموذجي لانتشار زراعة تسويقية لمنتج الزعفران.

المرئية الفضائية 5: منخفض تلاخت جماعة سيدي حساين

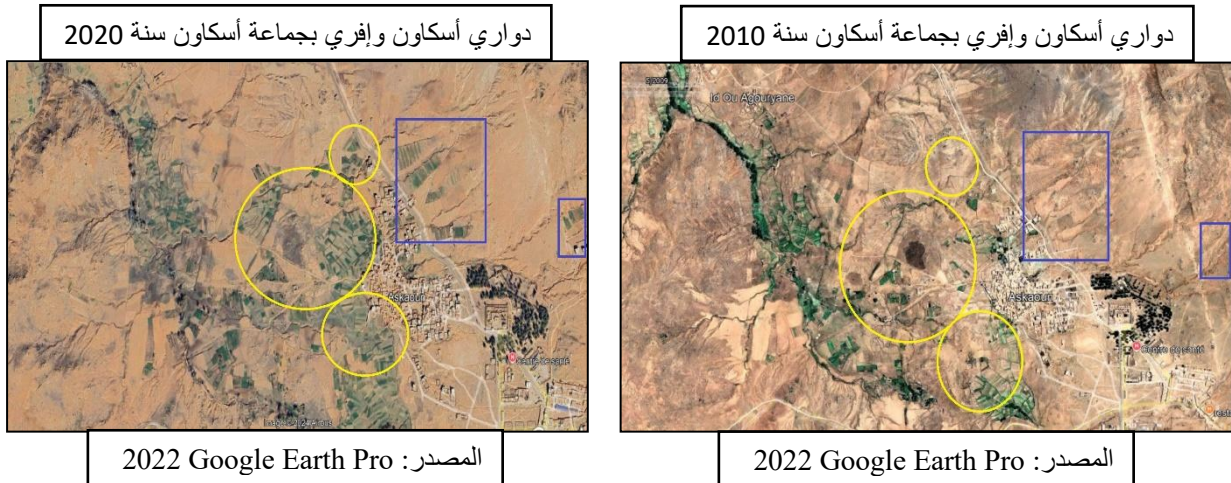


منخفض تلاخت بجماعة سيدي حساين أنموذج لإعادة تشكيل المجال، تحول من منخفض زراعة الفيض إلى مشارات زراعة الزعفران مسقية بالمياه الجوفية (مجال الدائرة الحمراء). من خلال المرئية الفضائية لسنة 2010، تظهر مشارات طولية تشغل محور المنخفض. هي اشطرة متعامدة مع المجرى المائي يتم سقيها بتحريف مياهه لسقي الحبوب.

هذه الاراضي كان استغلالها حكراً على المحليين وأضحت، في العشرية الأخيرة، تكثرى لمستثمرين وطنيين ودوليين، مضاربون متخصصون في زراعة الزعفران والخضروات.

يتضح كذلك أن هذا المجال البوري سابقاً والذي كان يخصص في السنوات المطيرة فقط لزراعة الحبوب ويعتمد كلياً على التساقطات، أصبح في العقدين الأخيرين مجال زراعة عصرية، تعتمد نظام السقي بالتنقيط وهو الأكثر شيوعاً. تستغل المياه الجوفية عن طريق الابار والآثاقب (مجال المستطيل الأصفر)، التي الحقت أضرار بالغة بالفرشة المائية الباطنية، لدرجة أنها أثرت على صبيب العيون والمنابع المائية الرئيسية التي لم يسبق لها أن تراجعت وتضررت بهذا الشكل.

المرئية الفضائية 6: دوار إفري جماعة أسكاون



تجسد المروية الفضائية لدواري أسكاون وإفري، مثالا واضحا لعمليات إعادة تشكيل المجال. نلاحظ من خلال المروية الفضائية لسنة 2010، إنتشار محدود للمستغلات الزراعية على رستاق تقليدي يعتمد على أساليب سقي عتيقة (السواقي ومياه العيون) والتي تستفيد من الطابع الجبلي الذي يوفر إتاوات مائية، إذ يبعد مركز جماعة أسكاون عن قمة سيروا ب 16 كلم مما يفسر وفرة المياه. انعكس هذا على النشاط الزراعي بزيادة مشاركات زراعية كما يتضح بالقطاع الأوسط من الصورة بين دواري أسكاون وإفري والجهة الشمالية لهذه الأخيرة، حيث يرتفع عددها بشكل واضح في المروية الفضائية لسنة 2020 (مجال الدائرة الصفراء). نفس الشيء يمكن ملاحظته في أقصى الجهة الشرقية حيث تظهر مشاركات طولية بعيدة عن المجال المسقي، تعتمد على الابار والاثقاب (مجال المستطيل الأزرق)، تركز على الزراعات التقليدية المعيشية وعلى المغروسات بالدرجة الأولى أشجار التفاح والجوز والخروب ... دون إغفال أهم منتوج ترابي بالمنطقة وهو الزعفران الذي يدر على السكان دخلاً يلعب دوراً أساسياً في تثبيت السكان واستغلال مواردهم من تربة ومياه ودرابات محلية ... الخ.

II. أهم محددات إعادة تشكيل المجال ببلاد تالوين

تختلف محددات إعادة تشكيل المجال ببلاد تالوين، حسب نوع المتغيرات المتحركة فيها. من أهم هذه المحددات تفاوت مساحة المجال الزراعي حسب الجماعة الترابية وحسب الوحدات التضاريسية السائدة بها، حيث تستحوذ الجبال على أكثر من ثلثي المجال المدروس.

1. تفاوت مساحات المجال الزراعي حسب الجماعات الترابية

من أهم محددات إعادة تشكيل مجال تالوين، فيما يخص المساحة الصالحة للزراعة تأتي جماعة أسكاون في المرتبة الأولى بحوالي 2200 هكتار وحوالي 1500 هكتار بجماعتي أكادير ملول وسيدي حساين وجماعة تاويلت بحوالي 1400 هكتار وأدنى مساحة بالجماعة الحضرية لتالوين ب 180 هكتار و200 إلى 250 هكتار بكل من جماعة تفنوت وجماعة توبقال توالياً. يمكن تفسير أسباب تفاوت المساحات الزراعية بين الجماعات الترابية ببلاد تالوين:

- العوامل الجغرافية: (تضاريس والمناخ) يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تحديد جودة الأراضي الزراعية.
- الضغط الحضري: كالجماعة الحضرية لتالوين التي تعرف توسعاً عمرانياً يقلل من المساحة الزراعية.
- الممارسات الزراعية: تقنيات الزراعة، استعمال الأسمدة والمبيدات تؤثر على الإنتاجية والمساحة.
- التوجه الاقتصادي: توفر الموارد المالية ودعم الدولة يحدد مدى استثمار المزارعين في الأنشطة الزراعية.
- العوامل الاجتماعية: العادات والتقاليد الزراعية للمجتمع يمكن أن تؤثر في شكل استخدام الأرض.

أما الجماعات حسب المجال المسقي تأتي أسكاون في المقدمة بحوالي 1400 هكتار و420 هكتار بجماعتي تاويلت وزاكموزن، مقابل 120 إلى 140 هكتار بجماعات توبقال وتالوين وتفنوت. أصبحت الأبار المجهزة بتقنيات السقي الموضعي من أبرز محددات إعادة تشكيل المجال البوري إلى مسقي (الجدول أسفله).

جدول رقم 2: المشارات البورية المجهزة بتقنية السقي الموضعي حسب الجماعات

الجماعات الترابية	زاكوزن	أسايس	تالوين	تاسوسفي	سيدي	تزرأوين	أكادير	أزغار	أساكي	أسكاون	توليك	تقوت	توقال	إكدي	أوزيا	تسراس	الجموع
عدد المشارات المجهزة بتقنية السقي الموضعي	14	15	2	50	65	18	15	1	12	10	3	-	-	2	8	12	227

المصدر: المنوغرافية الفلاحية لتالوين 2016

خلال العقدين الماضيين، تم حفر عدد من الآبار، أدى إلى انتشار زراعة الزعفران باستخدام تقنيات الضخ. يعود هذا التطور بشكل أساسي إلى تفاعل الفلاحين داخل هذا المجال مع الزراعة التقليدية المروية، أو نتيجة للزيارات الميدانية التي أظهرت لهم أهمية الري في إنتاج الزعفران، وقد ساهم ذلك في تعزيز رغبتهم لتأمين احتياجاتهم الكافية من المياه.

2. استراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية وصمود زراعة الزعفران، وانعكاسها على خريطة استعمال

الأرض

في العقود الأربعة الأخيرة أصبح المناخ، من أكثر الإكراهات حدة، التي تحول دون النهوض بالقطاع الفلاحي في المجالات الجافة وشبه الجافة. تدل مؤشرات التغيرات المناخية على أن الاطلس الصغير، سيصبح أكثر جفافاً بفعل قلة التساقطات وارتفاع درجات الحرارة، الذي سيفاقم من ندرة الموارد المائية وبالتالي تراجع وتلاشي المشاهد الفلاحية.

للتخفيف من آثار التغيرات المناخية وتدهور الأوساط الطبيعية قامت المجموعات البشرية المحلية، بتبني استراتيجيات واختيارات في مجال تدبير الندرة المائية، وعقلنة استعمالها خاصة المياه الموجهة منها للسقي.

في هذا السياق الذي لا يقبل المجازفة بالاعتماد فقط على العيون المائية التي بات صبيها في تراجع كبير والتي أصبحت مصدر قلق يومي للفلاحين المحليين، كان لزاماً تبني خيارات واضحة للتكيف مع التغيرات التي يعرفها المجال. هكذا حسب العمل الميداني بجماعتي أكادير ملول وسيدي حسانين، عمل المزارعون على تبني استراتيجيات مختلفة للتكيف مع الظروف الجديدة، أزيد من نصف من همتهم الاستثمار الميدانية انخرطوا في إجراءات الحفاظ على الموارد المائية بجدية بالغة، كتحويل نظام الري من السقي الانجذابي إلى الري الموضعي، ما يضمن اقتصاد الثروة المائية وقوة العمل وريح الوقت. هذه التجديدات الزراعية استفادت من الإعانات الممنوحة من قبل الدولة لمثل هذه التحولات في إطار مخطط المغرب الأخضر.

لأسباب نفسها ومن أجل تطوير الفلاحة الاسرية (l'agriculture familiale)، ساهم مختلف المتدخلين (الفلاحون، وزارة الفلاحة، وكالة الحوض المائي) في إعادة تأهيل أنظمة الري التقليدية كالخطارة والعيون بينما اختارت 30٪ من المزارعين حلول فردية بحفر آبار جديدة أو تطوير آبار موجودة لجلب المياه.

3. السكن، أي دور في إعادة تشكيل المجال؟

ساهم استثمار عائدات الهجرة في مجال السكن وتطور وسائل النقل وتحسين وضعية الشبكة الطرقية في ظهور منشآت سكنية وتجديدات على مستوى مرفولوجية التجمعات السكنية (تمدين الأرياف). التجديد العمراني جعل البيت الريفي يفقد خصائصه وبعض وظائفه خاصة القريب منه من الطرق المعبدة والمراكز الناشئة. هذه الأنوية تقدم أشكالاً جديدة مقارنة بالسكن التقليدي.

كان لعملية التجديد في المجال الزراعي دور في اكتساب السكن لوظائف تدير ظهرها للأنشطة الريفية، ليصبح عدد البيوت الريفية التي لم تعد توفر مأوى للمواشي في تراجع وتتكون من طوابق متعددة، بأشكال وتصاميم دخيلة ومبنية من الاسمنت المسلح وقضبان حديدية. كما تحول البيت الريفي الجبلي من دار عمياء إلى متعدد النوافذ.

تظهر هذه المباني أحياناً مألوفة من عدة طوابق فاخرة (سكن المهاجرين) مما يطرح إشكالية التنافر الوظيفي والمشهدي الصارخ مع المشهد الريفي التقليدي. إن هذه التحولات السكنية هي انعكاس للتطور الأخير والتجديدات التي طالت المنظومة والمجتمع الريفيين.

من تجليات التحول والتجديد التي طالت جبال تالوين إرساء دعائم تنظيم مجالي جديد لمواجهة التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ووفق منطق جديد، بعيداً عن منطق التنظيم القبلي القديم.

لقد عرفت أشكال تنظيم المجال تغيرات كبيرة، إن على مستوى استعمالات الأرض الفلاحية أو على مستوى السكن نظراً للتغيرات الديموغرافية الأخيرة، والتوزيع المجالي للسكان. ذلك أن السفوح أصبحت تفقد ساكنتها لفائدة قعور الودية والمنخفضات وهي ظاهرة تشترك فيها عدة جبال مغربية يصطلح عليها انزلاق السكن (Glissement de l'habitat).

لم يعد التوزيع السكاني يتناسب مع المنظومة الرعيو-زراعية ولبدأ تكامل رسائيق المحاط الذي تستغله المجموعة البشرية، بالعكس، فهو يستجيب لمنطق حديث، يتعلق بإمكانية الولوج إلى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية أو الاستثمار في إمكانية مشروع تجاري أو خدماتي، على طول المحاور الطرقية المهمة أو تجهيز آبار للسقي والتنافس على استعمال المجالات القريبة من الطرق المعبدة والمسالك القروية ضماناً للانفتاح والتبادلات مع المراكز الناشئة، خاصة مع مركز تالوين الذي يعتبر أكبر مركز حضري نفوذاً واشعاعاً.

هذا النمط الجديد لتنظيم المجال الجبلي أفرز دواوير، تتكون من بنايات جديدة تجاور بيوت في أغلب الأحيان أيله للسقوط أو عبارة عن أطلال تأوي كبار السن والأطفال والنساء وهي أنوية قروية فارغة. على العكس من ذلك، مجالات جذابة تتوافق مع المراكز الناشئة أهلة بالسكان.

III. الأشكال الكبرى لإعادة التشكيل المجالي من خلال نماذج جد معبرة

تتخذ أشكال وآليات إعادة التشكيل المجالي أوجه مختلفة، استناداً إلى طبيعة المجالات والمجموعات البشرية التي توظفها. بما أن مجال الدراسة جد ممتد وبحكم التعدد الكبير لأشكال إعادة التشكيل المجالي واختلاف حدثها في الزمان والمكان، ارتأينا الاقتصار على النماذج المعبرة جداً، والتي تظهر نتائجها على المجال والمجتمع والتي في اعتقادنا تعتبر أصيلة وفريدة بالأطلس الصغير. يتعلق الأمر بإسهام زراعات الزعفران والثوم وغراسمة التفاح في إعادة تشكيل المجال بدائرة تالوين.

1. ارتفاع عائدات زراعة الزعفران محفز على تغيير وظيفة المشاركة الزراعية

تعد زراعة الزعفران من أهم الأوراش الفلاحية التي تهدف إلى خلق دينامية اقتصادية تنعكس على إعادة تشكيل مثل هذه المجالات المتأزمة والنائية، قصد التقليل من التفاوتات المجالية والتوزيع العادل للثروة على الصعيد الوطني والمحلي، لذلك عملت الدولة على ترميم هذا المنتج الترابي النادر والمرتبطة بخصوصية بلاد تالوين، حيث عملت الدولة على اعتماده كرافعة لاقتصادي المحلي، من خلال بعض الاستثمارات وتدخلات الدولة والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والمحليين، مما انعكس على المجال بإعادة تشكيله وفق التوجهات السالفة الذكر، ووفق الموارد والامكانيات المحلية البشرية والطبيعية والمادية والتقنية.

أسهم نمو عائدات الفلاحين من محصول الزعفران، كما اتضح من خلال المقابلات الشفوية مع الفلاحين (عائدات هكتار واحدة تتراوح بين ثلاثة وأربع كلف، أي حوالي 60000 درهم سنوياً). هو رقم يفوق بكثير عائدات هكتار من الحبوب الذي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 4000 درهم. هذه العائدات شجعت الفلاحين على تبني الزعفران كمنتج رئيسي، بالإضافة لأسباب أخرى كالحاجة إلى سقي المغروسات وكثرة حفارات الآبار وتراجع ثمن الحفر من 400 إلى 300 درهم للمتر.

بينت نتائج البحث الميداني أهمية الآبار، حيث أن 80% من المستجوبين يملكون آباراً للسقي مقابل 20% لا يملكونها لأسباب متعلقة بالإرث أو غياب المال أو قلة المساحة المستغلة. في أغلب الدواوير أصبحت الأسر تتوفر على آبار للاستعمال المنزلي وسقي الزعفران أو المغروسات، وهو ما يظهر مجالياً حيث أصبحت تقنيات السقي الموضعي عنصراً بارزاً داخل هذه المجالات.

تشير التغيرات التي تطرأ على أجزاء من المجال البوري إلى مؤشرات إعادة تشكيل واضحة، وذلك من خلال تزايد حجم زراعة الزعفران، خصوصاً بالقرب من المساكن. يعتبر هذا التطور دليلاً مهماً على دور الآبار الخاصة في تغيير شكل هذا المجال. توفر هذه الآبار مصدراً هاماً للمياه، مما يعزز القدرة على زراعة المحاصيل في المناطق الجافة ويساهم في تحسين المردود الزراعي وزيادة الدخل المحلي. كما تعكس هذه التغيرات قدرة المجتمع على التكيف مع الظروف والبيئية المتغيرة، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد الزراعي. مع ذلك، من الضروري مراعاة الأبعاد البيئية لضمان استدامة استخدام الموارد الطبيعية عامة والمائية خاصة.



تمثل الصورة أنموذجاً لإعادة التشكيل المجالي بجماعة أكادير ملول على ارتفاع يتراوح بين 1700 و1800م. هذا المنخفض البيجيلي كان عبارة عن مشارات تستغل لزراعة الشعير في إطار نظام بور تقليدي. لكن مع التراجع الكبير لكميات التساقطات وتوالي سنوات الجفاف، عرف هذا المجال تغير وظيفي بتراجع وظيفته البعلية إلى مجال مروي. تتجلى إعادة تشكيله في ظهور عناصر جديدة هي: البئر ونظام السقي الموضعي (goutte-à-goutte) الذي يتوافق وندرة الموارد المائية.

تشكل زراعة الزعفران دعامة رئيسية لاقتصاد هذه المنطقة (Garcin ; G.D. et Carral ; S. 2007)، ويجعل المجال الجبلي لتالوين ذو خصوصية يتفرد بها على المستوى الوطني. هذه الزراعة تتطلب الكثير من المياه وتشكل الموروث الزراعي الأكثر ذراً للريح بالمنطقة، لكونه يعد أعلى أنواع التوابل في العالم (Aït OUBAHOU A., EL OTMANI M., 2002). بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الزعفران مورداً تريبياً يمكن أن يساهم في جلب السياح ويصبح ممثلاً للهوية الثقافية المحلية، التي تستند أساساً إلى المهارات والدرايات المحلية المتعلقة بالتدبير المحلي لهذه الزراعة، في إطار قدرتها على التكيف (adaptation) مع ظروف الوسط التي عرفت تغيراً كبيراً، سيما التغير المناخي.

من أجل الحفاظ على الديناميات المحلية الحالية، استلهم المزارعون بتالوين مهاراتهم ودراياتهم المحلية التقليدية الموروثة لوضع آليات للصمود (la résilience).

2. الجماعات الترابية أسكاون وتواليات أنموذجين لإعادة تشكيل المجال، عماده غرس أشجار التفاح

يظهر الجدول رقم 2: مغارس التفاح ببلاد تالوين، والذي يعرف تفاوتاً كبيراً يطرح أكثر من علامة استفهام حول مصداقية المعطيات الواردة فيه. حسب منوغرافية دائرة تالوين لسنة 2014-2015 الصادرة عن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بلغت مساحة غراسة التفاح 42520 هكتار. هذا الرقم مبالغ فيه، مقارنة بمساحة غراسة التفاح بالمغرب حسب تقرير المغرب في أرقام نسخة 2017-2018 والذي قدر بـ 32000 هكتار. مسؤولوا مكتب الاشغال الفلاحية بتالوين أكدوا لنا أن الأرقام المسجلة بجماعات كآسكاون وتواليات (10000 و18000 هـ) تتعلق بأعداد الأشجار وليس الهكتارات، مما يطرح مشكل ضبط مساحة هذه المغارس.

جدول رقم 2: مساحة مغارس التفاح ببلاد تالوين برسم الموسم الفلاحي 2014-2015

الجماعات الترابية	زلكوزن	أسايس	تالوين	تاسوسفي	سبيدي حساين	تزكراوين	أكادير ملول	زغار	أساكي	أسكاون	تاوالت	تقنوت	توقال	إكدي	أوزيوا	تبراس
المساحة بالهكتار أو عدد الأشجار	* 4000	* 5000	* 500	* 2000	* 3000	* 400	* 3000	* 600	-	* 18000	* 10000	* 2 هكتار	* 15 هكتار	* 3 هكتار	-	-
* عدد الأشجار بالجماعة ** عدد الهكتارات بالجماعة																

المصدر: منوغرافية مكتب الاستثمار الفلاحي فرع تالوين لسنة 2014

3. زراعة الثوم الوافد الجديد الدخيل على المشهد الزراعي ببلاد تالوين

تظهر الميراثات الفضائية المجال الجغرافي لانتشار هذا التجديد الفلاحي الذي تم إقحامه في المشهد الزراعي خاصة بالجماعة الترابية أساكي، حسب الرواية الشفوية تعتبر هذه الجماعة مهد هذه الزراعة، لكن تتضارب الأقوال فيما يخص تاريخ إقحامها بالمجال، لكن أغلب المستجوبين أقرروا أن هذا المنتج دخل إلى بلاد تالوين حديثاً (قبيل المسيرة الخضراء أي زهاء 50 سنة).
يذكرنا شكل إنتشار هذه الزراعة بما سميناه بالانتشار بالعدوى. حسب العمل الميداني كان مجال انتشاره لا يتجاوز حدود جماعة أساكي. في غضون أقل من عشرين سنة إنتقل إلى الجماعة الترابية تركزاويين التي أصبحت تنافس أساكي (المهد) على الريادة، كما تتواجد بمجموعة من دواوير بجماعة أسكاون.
حسب أرقام ومعطيات المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بوررزات، بلغت مساحة زراعة الثوم برسم الموسم الفلاحي 2020-2021 ما يقارب 235 هكتار بعدما كانت لا تتجاوز 92 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2010-2011 هكتار و130 هكتار برسم الموسم الفلاحي 2015-2016. في نظرنا الرقم أكبر بكثير نظراً للعدد الكبير للمشاريع من هذا النوع بعدة جماعات ترابية على رأسها أساكي وتركزاويين وتاسوسفي.

خاتمة

تُقدم هذه الدراسة بعض أوجه إعادة تشكيل المجالات الريفية ببلاد تالوين، من خلال دور زراعة الزعفران. ذلك أن إعادة التشكيل يتخذ أشكالاً متباينة، حسب طبيعة المجال والمجموعات البشرية التي توظفه. تم تحديد ثلاثة نماذج رئيسية:
■ مجالات أكثر دينامية: تُظهر تحديداً للمشاهد الريفية، مع انتشار بيوت ريفية ذات تصاميم حضرية وتزايد عدد السكان بفضل الرصيد الهجراتي الإيجابي. تُركز على زراعة الزعفران باعتماد أساليب السقي العصري.
■ مجالات ريفية تقليدية متأزمة: تُعاني من محدودية إعادة التشكيل، مع ضعف عائدات الهجرة وتراجع الموارد الطبيعية. تُظهر هذه المجالات إهمالاً للمشاريع الزراعية، مع تراجع المساحات الزراعية.
■ تحويل مجالات بورية إلى مدار سقي بالآبار والأنفاق الارتوازية: تُظهر هذه المجالات تحولاً من الزراعة البعلية إلى زراعة الزعفران، مع اعتماد أنظمة سقي عصرية تعتمد على المياه الجوفية.

وتم تسليط الضوء بالدراسة والتحليل على المحاور التالية:

أهمية زراعة الزعفران كمنتج تراجي، تتمثل في كون الزراعة عامل رئيسي في إعادة تشكيل المجالات الريفية، حيث تُساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحسين الدخل وتشجيع الاستثمار. لكن الاعتماد على المياه الجوفية يثير مخاوف بشأن استدامة الموارد المائية. لذا يجب تدبير زراعة الزعفران بشكل يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية.
التباين في إعادة التشكيل: تُظهر الدراسة أن إعادة التشكيل تتخذ أشكالاً متباينة، مع وجود مجالات أكثر دينامية، ومجالات تقليدية متأزمة. يُمكن تفسير هذا التباين بالاختلاف في الموارد الطبيعية، والبنية التحتية والتجهيزات الأساسية، وتأثيرات الهجرة.

لائحة المراجع

أولاً: المراجع الأكاديمية

- أيت يونس رشيد (2023): "إعادة تشكيل المجالات الجبلية نموذج دائرة تالوين بالأطلس الصغير الغربي". أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي بالجديدة.
- أيت يونس رشيد (2015): "تثمين وتسويق المنتوجات الترابية، أية مساهمة في تنظيم سلسلة الزعفران بدائرة تالوين الأطلس الصغير الغربي". بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير.
- Garcin ; G.D. et Carral ; S. (2007). Le safran marocain entre tradition et marché. Etude de la filière du safran au Maroc, en particulier dans la région de Taliouine, province de Taroudant. Rapport de consultation. Maroc : Projet FAO/Association Migrations et Développement.
- Aït Oubahou A., El Otmani M. 2002. «La culture du safran. Fiche technique », Transfert de Technologie en Agriculture, Bulletin mensuel d'information et de liaison du PNTTA MADREF/DERD, avril 2002.

ثانياً: المصادر المؤسسية والإحصائية الرسمية:

- المديرية الجهوية للفلاحة: تم الاعتماد على إحصائياتها لتتبع اتساع مساحات غراسة التفاح والمنتجات الأخرى (2)، (16).
- المنوغرافية الفلاحية لتالوين (2016): مصدر أساسي للبيانات المتعلقة بعدد المشارات المجهزة بتقنيات السقي الموضعي وتطور زراعة الزعفران (27، 28).
- تقرير "المغرب في أرقام" (نسخة 2017-2018): استُخدم للمقارنة بين المساحات الوطنية لغراسة التفاح والمعطيات المحلية.
- منوغرافية دائرة تالوين (2014-2015) و (2016): الصادرة عن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي (فرع تالوين)، والتي تضمنت معطيات حول مساحات التفاح وتوزيعها حسب الجماعات (41، 42).
- المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات: تم اقتباس أرقام تطور مساحات زراعة الثوم بين مواسم 2010 و 2021 منه.

ثالثاً: المصادر التقنية والميدانية :

- المريثات الفضائية (Google Earth Pro) تم الاعتماد على صور الأقمار الصناعية لسنتي 2010 و 2020 لمقارنة التحولات المجالية في دواوير مثل (إغيل نوغو، أكادير الجديد، تيريت، إغري، وتنفات) (13، 15، 17، 19، 23).
- العمل الميداني والاستمارات: شملت الدراسة مقابلات مباشرة مع الفلاحين وأصحاب التعاونيات بدار الزعفران، بالإضافة إلى ملاحظات ميدانية لتتبع "الانتشار بالعدوى" لبعض الزراعات (6، 7، 29، 36).

- الرواية الشفوية: استُخدمت لتوثيق تاريخ دخول بعض المحاصيل الدخيلة كالثوم وتتبع تطور عدد المشارات تاريخياً (17، 39).

Romanization of Arabic Bibliography

- Ait Younous, Rachid (2023). I'adat Tashkil al-Majalat al-Jabaliyyah Namudhaj Da'irat Talouine bi al-Atlas al-Saghir al-Gharbi (Reshaping Mountain Areas: The Case of Talouine Circle in the Western Anti-Atlas). Doctoral Dissertation in Geography, Faculty of Arts and Humanities, Chouaib Doukkali University, El Jadida.
- Ait Younous, Rachid (2015). Tathmin wa Taswiq al-Muntujat al-Turabiyyah, Ayyu Musahamah fi Tanzim Silsilat al-Za'faran bi Da'irat Talouine al-Atlas al-Saghir al-Gharbi (Valuing and Marketing Territorial Products: The Contribution to Organizing the Saffron Chain in Talouine Circle, Western Anti-Atlas). Master's Thesis in Geography, Faculty of Arts and Humanities, Ibn Zohr University, Agadir.

Methodological Approaches to Measuring the Aridity Index in the Dades Oasis:

An Analytical and Applied Study

Dr. Yassine AIT HASSOU

PhD in Physical Geography, Cadi Ayyad University, Marrakech.

Email 1 : aithassoul991yassine@gmail.com

 : <https://orcid.org/0009-0002-7523-0348>

Received	Accepted	Published
10/03/2026	27/03/2026	31/03/2026
DOI : https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.247-257		

AIT HASSOU Yassine ; (2026). Methodological Approaches to Measuring the Aridity Index in the Dades Oasis: An Analytical and Applied Study. Journal of Strategic and Military Studies, volume8 (issue30), pp-pp: 247- 257.

Abstract:

The calculation of the aridity index aims to analyze rainfall and temperature data using various statistical tools in order to obtain indicators that help evaluate the severity of rainfall deficit. It also makes it possible to classify dry and wet years according to their temporal and spatial characteristics. This approach is based on the application of specific methods and formulas, including those of Emberger, De Martonne, and Köppen. The results show that the aridity index is an effective tool for identifying the type of climate in a given area, as it helps distinguish between climatic regions based on their level of aridity or humidity.

This study seeks to apply certain methods of calculating the drought coefficient to the Dades oasis, with the aim of assessing the severity of rainfall deficit therein and classifying dry years, while analyzing their temporal frequency, thereby enabling a more precise understanding of drought dynamics within this fragile oasis area.

Keywords: approaches – aridity – aridity index – measurement methodology – Dades Oasis

© 2026 AIT HASSOU, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المقاربات المنهجية لقياس معامل الجفاف بواحة دادس:

دراسة تحليلية وتطبيقية

د. ياسين أيت حسو

دكتوراه في الجغرافيا الطبيعية، جامعة القاضي عياض، مراكش

الايمل: Aithassou1991yassine@gmail.com

ORCID ID : <https://orcid.org/0009-0002-7523-0348>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
31/03/2026	27/03/2026	10/03/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.247-257>

للاقتباس: أيت حسو ياسين، المقاربات المنهجية لقياس معامل الجفاف بواحة دادس: دراسة تحليلية وتطبيقية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 247-257.

ملخص:

يهدف حساب معامل الجفاف إلى معالجة المعطيات المطرية والحرارية باستخدام أدوات إحصائية متنوعة، لاستخراج مؤشرات تمكن من تقييم شدة العجز المطري وتصنيف السنوات الجافة والرطبة وفق خصائصها الزمنية والمجالية. كما يعتمد على تطبيق طرق ومعادلات خاصة، من بينها معادلة أمبرجي ودي مارتون وكوبن... وقد أظهرت النتائج أن هذا المعامل يُعد أداة فعالة لتحديد نوع المناخ في منطقة معينة، إذ يسمح بالتمييز بين الأقاليم المناخية وفق درجة الجفاف أو الرطوبة. تسعى هذه الدراسة إلى تطبيق بعض طرق حساب معامل الجفاف على واحة دادس، قصد تقييم درجة حدة العجز المطري بها، وتصنيف السنوات الجافة، مع تحليل تواترها الزمني، بما يتيح فهمًا أدق لدينامية الجفاف داخل هذا المجال الواسع الهش.

الكلمات المفتاحية: المقاربات - الجفاف - معامل الجفاف - منهجية القياس - واحة دادس

©2026، أيت حسو الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

إن تحديد مظاهر الجفاف المناخي بالمغرب وتحليل خصائصه يقتضي إجراء معالجة إحصائية دقيقة للمعطيات المناخية، لاسيما كميات التساقطات المطرية بمختلف تدرجاتها الزمنية: السنوية، والفصلية، والشهرية. وتعتمد هذه المعالجة على توظيف مجموعة من الأدوات والتقنيات الإحصائية المتنوعة، بهدف استخراج مؤشرات ومعايير كمية تمكّن من قياس شدة الجفاف ورصد أبعاده الزمنية والمجالية. ولا يقتصر الأمر على التحليل الإحصائي الوصفي للسلاسل المطرية، بل يتجاوزها إلى استثمار مجموعة من المؤشرات الأساسية، مثل المعدلات المطرية، ومعاملات الترابط والتشتت، ومقاييس النزعة المركزية كالوسيط الحسابي، إضافة إلى بعض النظريات المعتمدة في حساب معامل الجفاف. كما تستلزم هذه المقاربة تطبيق عدد من الطرق والمعادلات الإحصائية المتخصصة¹.

وفي هذا الإطار، سنعتمد على تطبيق بعض طرق حساب معامل الجفاف على واحة دادس، قصد تقييم درجة حدة العجز المطري بها، وتصنيف السنوات الجافة وترتيبها وفق مستوى الخصائص المائي، مع تحليل تواترها الزمني، بما يتيح فهمًا أدق لدينامية الجفاف داخل هذا المجال الواحي الهش.

- إشكالية الورقة البحثية

تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول كيفية قياس وتقييم ظاهرة الجفاف المناخي اعتمادًا على المعطيات المطرية والحرارية، ومدى فعالية المقاربات الإحصائية والمعادلات المناخية (مثل أمبرجي ودي مارتون وكوبن) في تحديد شدة العجز المطري وتصنيف السنوات إلى جافة ورطبة وفق أبعادها الزمنية والمجالية. كما تطرح الإشكالية سؤالًا مركزيًا يتمثل في: إلى أي حد يمكن لمعامل الجفاف أن يشكل أداة دقيقة وموثوقة لتحديد الأنماط المناخية ونوع المناخ في مجال معين، خاصة في البيئات الواحية، وواحة دادس على وجه الخصوص؟

- المنهجية والأدوات

سنعتمد في بناء هذه الدراسة على المنهج العلمي الاستنباطي، وذلك من خلال الانطلاق من العام إلى الخاص، حيث سننطلق من قراءة في بعض المفاهيم المشكلة لنسيج الموضوع بشكل عام لنخلص إلى دراسة الموضوع من خلال مقارنة تطبيقية للموضوع بواحة دادس. في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن المنهج العام المعتمد في الدراسة (م. الاستنباطي) لن يستكمل شروط بنائه، إلا بالاعتماد على جملة من المناهج التي توجهه وتهيكله لعل أهمها المنهج الجغرافي، وذلك من خلال الوقوف على دراسة ووصف الوضعية المناخية بمجال الدراسة، والمنهج الإحصائي بحيث سنعتمد في هذه الدراسة التطبيقية على مجموعة من المعطيات الإحصائية المناخية خاصة منها المرصودة من قبل محطات الرصد بواحة دادس (محطة ايت موند وعيفر)؛ ولن يقف الأمر عند هذا الحد فقط، وإنما سيتعدى ذلك إلى دراسة أهم الطرق المعتمدة في حساب معامل الجفاف، وسنستخذ من الأوساط البيئية الواحية، خاصة واحة دادس مجالًا لتطبيق هذه المقاربات والطرق الرياضية.

¹ باحو عبد العزيز، 2002، الجفاف المناخي بالمغرب خصائصه وعلاقته بالدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب، ص. 44

لإنجاح الدراسة سنعتمد على مجموعة من الأدوات التي يتأسس عليها البحث الميداني كالملاحظة عن طريق زيارة مجال الدراسة واستنتاج خصوصيات المناخ بالمنطقة.

1. معامل الجفاف حسب دي مارتون * De Martone

إن الحديث عن دي مارتون في الجانب المتعلق بالقضايا المناخية هو الحديث بشكل أساسي عن قاعدة دي مارتون التي تساعد على تحديد نوع المناخ السائد بمجال معين.

• قاعدة دي مارتون

تعتبر طريقة دي مارتون من بين الطرق العلمية الفعالة والمهمة، المستعملة في تحديد طبيعة الإقليم المناخي والغطاء النباتي بمنطقة معينة، استناداً إلى معطيات وبيانات مناخية خاصة الحرارة والتساقطات، وقد حاول "دي مارتون" التعبير عن هذه الطريقة بالمعادلة التالية:

$$I = \frac{N * R}{(T + 10)R^-}$$

I = معامل الجفاف

N = معدل التساقطات السنوي (مم)

R = عدد أيام التساقطات بالمحطة المناخية

T = المعدل السنوي للحرارة (C)

R⁻

لإبراز نوع المناخ بواحة دادس بناء على معامل الجفاف "دي مارتون"، لابد من تطبيق المعادلة أعلاه على البيانات المناخية المرصودة بالمنطقة.

• تطبيق القاعدة على واحة دادس

بناء على القاعدة أعلاه، سنحاول تحديد طبيعة المناخ السائد في واحة دادس، حسب معامل دي مارتون De Martone، ووفقاً لمعطيات المحطة المناخية أيت موند الآتية:

* إيمانويل دي مارتون Emmanuel de Martonne هو جغرافي ومناخ فرنسي (1873-1955)، يُعتبر من رواد تصنيف المناخات. أشهر إسهاماته هو "معامل الجفاف" الذي اقترحه عام 1925، والذي يعتمد على نسبة التساقطات السنوية إلى درجة الحرارة لتحديد درجة الجفاف في منطقة ما.

الجدول 1: معطيات محطة أيت موند حسب معامل دي مارتون

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل درجة الحرارة C	19,6	21,9	24,9	27,8	32,3	36,3	38,6	37,3	35,1	28,6	24,7	21,2
مجموع الأمطار mm	11,8	22,9	22,2	6,5	8,7	12,3	5,9	7,1	21	26,7	22,2	18,1
معدل أيام التساقط الشهري	2	2	2	4	3	3	2	3	3	2	2	2
معدل أيام التساقط للمحطات المجاورة	28											

مصدر المعطيات: المحطة الهيدرولوجية أيت موند 2017

استناداً إلى المعطيات أعلاه حاولنا تعويض معطيات المحطة حسب القاعدة السالفة، فكانت النتيجة على الشكل التالي:

$$i = \frac{185.2 * 30}{(29.7 + 10)28} = (185.2 * 30) / ((29.7 + 10)28)$$

$$= 4,998$$

بعد تحديد نتيجة القاعدة، يمكننا تأويل النتيجة حسب التصنيف الذي وضعه دي مارتون في تقسيمه للأقاليم المناخية العالمية. لكن قبل ذلك ومن أجل نتيجة منطقية، لابد من تطبيق نفس الطريقة على محطة عيفر حتى نحيط بمجال الدراسة (واحدة دادس).

الجدول 2: معطيات محطة عيفر حسب معامل دي مارتون

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة	5,5	6,4	10,7	14,9	18,0	24,4	27,1	26,4	21,7	15,	9,1	10,0
مجموع الأمطار mm	10,5	22,8	24,4	6,4	7,8	7,6	3,3	7,4	20,1	28,6	24,3	20,5
معدل أيام التساقط الشهري	2	4	3	1	1	2	1	1	3	4	3	4
معدل أيام التساقط للمحطات المجاورة	28											

مصدر المعطيات: المحطة الهيدرولوجية عيفر 2017

أما بشأن محطة عيفر، فبعد تعويض نتائج المحطة، في الأرقام المجهولة ضمن قاعدة حساب معامل الجفاف حسب دي مارتون فقد توصلنا إلى النتيجة التالية:



$$i = \frac{183.6 * 29}{(28.3 + 10)28} = (183.6 * 29) / ((28.3 + 10)28)$$

$$= 4,964$$

نستنتج من خلال مقارنة محطة عيفر وأيت موند حسب معادلة دي مارتون لقياس معامل الجفاف، إلى أن النتيجة المحصل عليها في المحطتين متقاربة جدا فيما بينهما مما يوحي بتطابق وصحة المعطيات المعتمدة.

إذا كان الهدف هو تحديد طبيعة مناخ واحة دادس، فإن هذا يستدعي منا تأويل النتائج المحصل عليها، لذلك قسم دي مارتون العالم إلى خمسة أقاليم مناخية، استناداً إلى معامل الجفاف الذي عبر عنه في المعادلة السالفة،¹ والجدول الآتي يوضح الأقاليم العالمية الخمسة بحسب معامل الجفاف بها، وفقاً لتصنيف دي مارتون.

الجدول 3: تصنيف الأقاليم المناخية حسب دي مارتون

الحصيلة	وصف المنطقة	نوع الغطاء النباتي
أقل من 5	جاف	السهب والصحاري
5 - 9.9	شبه جاف	الزراعة الجافة
10 - 19.9	شبه رطب	الأعشاب
20 - 29.9	رطب	الأشجار
30 فأكثر	رطب جداً	الغابات

Source : Christian Giusti, 2007, The Traite de Géographie physique by Emmanuel de Martonne P.138

انطلاقاً من الجدول أعلاه، ومن خلال نتائج معامل دي مارتون في كل من محطة أيت موند ومحطة عيفر، اللتان تمثلان مجال الدراسة (واحة دادس)، تبين أن حصيلة المعامل السالف لم يتعد العدد 5 في كل من أيت موند (4.998)، وعيفر (4.964)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل حسب الجدول الذي وضعه ايمانويل دي مارتون في تصنيف الأقاليم المناخية، إلى أن واحة دادس تنتمي إلى المناخ الجاف. فهل يمكن الاستناد فقط إلى معامل دي مارتون للحكم على طبيعة مناخ واحة دادس، أم هناك معايير أخرى تساعد على التأكد من ذلك؟

2. مناخ واحة دادس حسب طريقة لويس أمبيرجي * L. Emberger

بعد "دي مارتون" اقترح العديد من الباحثين في المناخ مؤشرات مناخية تحدد طبيعة المناخ السائد بمجال ما، وتستند الأكثر شيوعاً منها على معدل التساقطات ودرجه الحرارة، وهذا هو الحال بالنسبة لقاعدة أمبرجي، التي تعتبر أكثر استخداماً، وعلى

¹ Christian Giusti, 2007, Autour du Traité de Geography physic by Emmanuel de Martonne : from geographical lexicography to geomorphological theory, P.138

* لويس أمبيرجي L. EMBERGER وُلد يوم 23 يناير 1897 وتوفي في دجنبر 1969، وهو عالم النبات الفرنسي، المعروف بتصنيفه للمناخات الحيوية المتوسطة وفقاً لمؤشر المناخ أمبيرجي.

نطاق واسع لحساب مؤشر الجفاف بمنطقة معينة.¹ ولتحديد خصائص مناخ الواحة قيد الدراسة بناء على طريقة "أمبرجي" نتبع العملية التالية:

$$Q = \frac{2000 * P}{(T^2_{max} - T^2_{min})}$$

$$(T^2_{max} - T^2_{min})$$

Q = معامل الجفاف

2000 = عدد ثابت

P = معدل التساقطات السنوي (مم)

Tmax = الحرارة القصوى (C)

Source : TIR Kamal, 2009, Climagramme D'emberger analyse et correction dans quelques stations météorologiques de l'est Algérienne P.72

لتطبيق هذه العملية على محطات الرصد بواحة دادس حسب أمبرجي، سنعتمد على برنامج Climagramme D'emberger، وهو على شكل ملف Excel، مرتبط بشكل أوتوماتيكي ببرنامج Arc Gis، بمجرد إدخال المعطيات أعلاه في Excel تتموقع كل محطة في نوع المناخ السائد بها، مباشرة بعد فتح برنامج Arc Gis، لفهم هذه العملية قمنا بتطبيقها على بعض محطات الرصد المتوفرة (محطة أيت موتد - عيفر - امسمير - ورزازات)، فكانت النتيجة، كما يأتي:

الجدول 4: معامل أمبرجي حسب المعطيات المناخية لمحطات الرصد

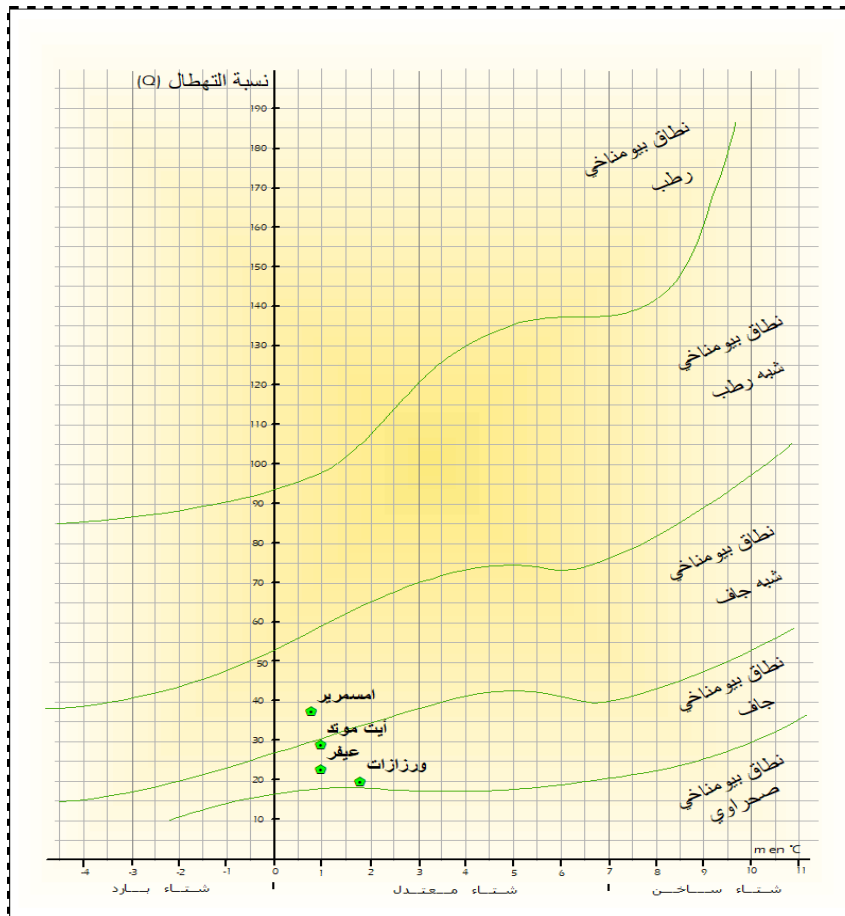
المحطات	درجة الحرارة القصوى	درجة الحرارة الدنيا	معدل التساقطات	الحصيلة (قاعدة امبرجي)	واحة دادس
أيت موتد	42,6	-18	22,4	0,9	تنتهي للواحة
عيفر	39,7	-7,1	19,6	1,1	على مشارف الواحة
امسمير	34,4	-12,4	38	0,8	لا تنتهي للواحة
ورزازات	44,2	-5	12	1,6	لا تنتهي للواحة

مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي درعة بورزازات 2017

اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه، استخدمنا برنامج Climagramme Emberger، لتصنيف مناخ كل محطة حسب قاعدة أمبرجي، فكانت النتيجة على الشكل التالي:

¹ Tir K. 2009, Climagramme D'emberger analyse et correction dans quelques stations météorologiques de l'est Algérienne, P. 72

شكل 1: تصنيف محطات الرصد بواحة دادس حسب معامل أمبرجي



مصدر المعطيات: وكالة حوض درعة 2017 باستعمال Climagramme Emberger وبرنامج Arc Gis 10.2

يتضح من خلال تمثيل معطيات الجدول، في الشكل أعلاه، بالاستناد إلى برنامج Climagramme D'emberger، أن المحطات التي تنتهي لتراب واحة دادس أيت موند على وجه التحديد، والتي تشرف عليها (عيفر)، بما في ذلك التي توجد بالقرب منها (امسميرير، وورزازات)، تنتمي في مجملها إلى النطاق الجاف وشبه الجاف، أما واحة دادس فهي تندرج حسب قاعدة أمبرجي ضمن المناخ الجاف، وهو ما يجسده موقع محطة أيت موند، كما هو مبين في شكل التصنيف أعلاه.

3. مناخ واحة دادس حسب معامل كوبن * Koppen

على نفس منوال الطريقة السالفة (أمبرجي ودي مارتون)، حاول "كوبن" أن يحدد نوع المناخ السائد بمنطقة معينة، بناءً على حساب معامل الجفاف بها، وذلك باعتماد المعادلة التالية:

$$R=2T$$

R = مجموع الأمطار السنوية بال (cm)

* فلاديمير بيتر كوبن Koppen: ولد كوبن يوم 25 شتنبر 1846 في بيوغراد الروسية وتوفي في 22 يونيو 1940 بالنمسا، وهو خبير ألماني من أصل روسي في الأرصاد الجوية والنبات. وقد طور نظام تصنيف المناخ، الذي لا يزال يستخدم في الوقت الراهن.

$T =$ المعدل السنوي لدرجة الحرارة (C)

تعد نتيجة هذه المعادلة بمثابة مؤشر يحدد طبيعة المناخ السائد بالمنطقة المستهدفة، بعد تأويلها حسب "كوبن"، والتي لخصها في النتائج التالية:

- إذا كان $R < 2T$ فإن المنطقة جافة.

- إذا كان $R > 2T$ فإن المنطقة رطبة.

نلاحظ من خلال معادلة KOPPEN في تحديد نوع المناخ، أن مجموع الأمطار السنوية التي يرمز إليها بـ R تقاس بالسنتيمتر (cm) كوحدة للقياس، أي أن كل 10 ميليمتر يساوي 1 سنتيمتر وفق المعادلة أعلاه.

دائماً، وفي إطار السعي وراء تأكيد نوع المناخ بواحة داس، سنعمل على تطبيق قاعدة كوبن على مجال الدراسة باعتماد معطيات محطة أيت موتد، وذلك عبر 3 مراحل، حتى نؤكد طبيعة المناخ السائد بداس وذلك على الشكل التالي:

⇐ السنة الأولى: 1986-1987 (بداية السلسلة الإحصائية المعتمدة)

⇐ السنة الثانية: 2002-2003 (وسط السلسلة الإحصائية المعتمدة)

⇐ السنة الثالثة: 2016-2017 (نهاية السلسلة الإحصائية المعتمدة)

أولاً: سنة 1986-1987

لدينا: $R = 2T$ كقاعدة

وبما أن: مجموع التساقطات كان خلال هذه السنة هو 250.35 ملم أي 25.035 حسب معامل كوبن، و $2T$ يساوي خلال نفس السنة: $18.1 * 2$.

فإن:

$$25.035 < 36.2 \text{ أي } 25.035 < 2 * 18.1$$

وبالتالي نستنتج أن: $R < 2T$

لإسقاط هذه العلاقة على مناخ واحة داس خلال سنة 1986/1987 حسب كوبن، فإن الواحة تتميز بمناخ جاف، بدليل أن معدل الحرارة أكبر من مجموع التساقطات، كما وضعنا في المعادلة أعلاه.

ثانياً: سنة 2002-2003

لدينا: $R = 2T$ كقاعدة

وبما أن مجموع التساقطات كان خلال هذه السنة هو 120.5 أي 12.05 حسب معامل كوبن، و $2T$ يساوي خلال نفس السنة: $19.2 * 2$

فإن:

$$12.05 < 38.4 \Leftarrow 12.05 < 2 * 19.2$$

$$R < 2T \quad \text{أي أن:}$$

للتعبير عن هذه العلاقة حسب كوبن بواحة دادس خلال سنة 2003/2002، فإن هذه الأخيرة تتميز بمناخ جاف، بدليل أن معدل الحرارة أكبر من مجموع التساقطات، كما وضعنا في المعادلة أعلاه.

ثالثاً: سنة 2016-2017

$$\text{لدينا: } R=2T \text{ كقاعدة}$$

وبما أن مجموع التساقطات كان خلال هذه السنة هو 291.7 أي 29.17 حسب معامل كوبن، و 2T يساوي خلال نفس السنة 21.0 * 2.

فإن:

$$29.17 < 42 \Leftarrow 25.035 < 2 * 21.0$$

$$R < 2T \quad \text{أي أن:}$$

للتعبير عن هذه العلاقة حسب تصنيف كوبن للمناخ، فإن واحة دادس تتميز بمناخ جاف خلال الفترة المعنية 2017/2016، بدليل أن معدل الحرارة أكبر من معدل التساقطات، كما وضعنا في المعادلة أعلاه.

تجدر الإشارة إلى أن تجانس المعطيات مكن إلى جانب مجموعة من المعاملات (ديمارتون – أمبرجي...) من التحديد العلمي والدقيق لنوع المناخ السائد بالمنطقة، ومنه نستنتج أن مناخ واحة دادس هو مناخ جاف وليس مناخاً شبه جاف كما يعتقد البعض، يتميز بشكل عام بشتاء بارد جداً، وبصيف حار وجاف.

خاتمة

على ضوء ما سبق، خلصت هذه الدراسة إلى أن اعتماد المقاربة الإحصائية المندمجة، القائمة على تحليل المعطيات المطرية والحرارية وتطبيق معاملات الجفاف، يتيح فهمًا أدق لدينامية الجفاف بواحة دادس. وقد أظهرت النتائج وجود تباين زمني واضح في شدة العجز المطري، مع تواتر ملحوظ للسنوات الجافة مقارنة بالسنوات الرطبة، فضلاً عن عدم انتظام التساقطات من سنة إلى أخرى.

كما بيّنت الدراسة أن تطبيق معاملات الجفاف، خاصة معادلات كل من: أمبرجي ودي مارتون وكوبن، يمكن من لا محالة من تصنيف المناخ المحلي بين النطاق شبه الجاف والجاف، وتعد أداة فعالة لتحديد خصائص المناخ وتمييز تحولاته. وبذلك تؤكد هذه النتائج أهمية توظيف هذه المقاربات في دعم الدراسات المناخية وتوجيه التخطيط المجالي والتدبير المستدام للموارد خاصة المائية في المجالات الواحية.

قائمة المراجع

- عبد العزيز باحو، 2002، الجفاف المناخي بالمغرب خصائصه وعلاقته بالدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب أطروحة دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني.
- ياسين أيت حسو، 2022، البيئية والتغيرات المناخية أية استراتيجية للإدارة البيئية المستدامة بالمناطق الواحة حالة: بواحة دادس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- **TIR Kamal**, 2009, Climagramme D'emberger analyse et correction dans quelques météorologiques de l'Est Algérienne, Université Mentouri de Constantine Faculté des Sciences de la Nature et de vie Département de Biologie et Ecologie.
- **Christian Giusti**, 2007, Autour du Traité de Geography physic by Emmanuel de Martonne : from geographical lexicography to geomorphological theory, Paris: Association française de géomorphologie.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Ait Hassou, Y. (2022). *Al-B'r'ah wa al-Taghayyurāt al-Manākhīyah: Ayyat Istrātījīyah li al-Idārah al-B'r'īyah al-Mustadāmah bi al-Manātiq al-Wāḥah Ḥālāh: Wāḥat Dādās* (Environment and Climate Change: What Strategy for Sustainable Environmental Management in Oasis Areas Case: The Dades Oasis). (Doctoral Dissertation). Jāmi'at al-Qāḍi 'Iyāḍ, Marrākush.
2. Baḥū, 'Abd al-'Azīz (2002). *Al-Jafāf al-Manākhī bi al-Maghrib Khaṣā'ishu wa 'Alāqatuhi bi al-Dawrah al-Hawā'iyyah wa Atharuhu 'alā Zirā'at al-Ḥubūb* (Climatic Drought in Morocco: Its Characteristics, Relationship to Atmospheric Circulation, and Its Impact on Cereal Cultivation). Doctoral Dissertation (Thèse d'État), Faculty of Arts and Humanities, Mohammedia, Hassan II University.

Agricultural exploitation patterns in the phosphate plateau: between climate challenges and adaptation strategies

Khatrani Hamid¹ younes seif nassar¹; Sghir Said ²

¹Université Hassan Ier de Settat, Maroc

¹Université Sultan Moulay Slimane, Beni Mellal, Maroc

Email 1 : Hamid.khatrani23@gmail.com

Email 2 : sghirs@yahoo.fr

 1: <https://orcid.org/0009-0006-7265-25x>

Received	Accepted	Published
10/03/2026	27/03/2026	31/03/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.258-286>

Khatrani Hamid; younes seif nassar; Sghir Said. (2026). Agricultural exploitation patterns in the phosphate plateau; between climate challenges and adaptation strategies. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue30), pp-pp: 258- 286.

Abstract

The inhabitants of the phosphate plateau rely heavily on rainfed agriculture, particularly the cultivation of staple grains, and livestock farming, given the semi-arid nature of the region. Their agricultural activities are largely based on modern methods and techniques. This agricultural practice is closely linked to weather and climate fluctuations. The climatic changes experienced by the phosphate plateau in recent years, linked to global shifts, have impacted production and yields, and consequently, agricultural practices

Some projects, such as intensifying and adding value to agricultural products, developing the red meat sector, implementing new farming methods, adopting crop diversification, and cultivating fruit trees, have aimed to mitigate and adapt to agricultural changes and achieve agricultural development

Keywords: Agricultural exploitation patterns, climate change, adaptation, agricultural development, phosphate plateau

© 2026, Khatrani & seif nassar& Sghir, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

أنماط الاستغلال الفلاحي بهضبة الفوسفات بين التحديات المناخية واستراتيجيات التأقلم

حميد خطراني¹؛ يونس سيف النصر¹؛ الصغير سعيد²

¹دكتور في الجغرافيا، جامعة الحسن الأول سطات المغرب

²أستاذ التعليم العالي، جامعة السلطان المولاي سليمان بني ملال الغرب

البريد الإلكتروني: Hamid.khatrani23@gmail.com

البريد الإلكتروني: sghirs@yahoo.fr

حساب ID: <https://orcid.org/0009-0006-7265-25x>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/03/31	2026/03/27	2026/03/10

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.258-286>

للاقتباس: حميد خطراني؛ يونس سيف النصر؛ الصغير سعيد (2025). أنماط الاستغلال الفلاحي بهضبة الفوسفات بين التحديات المناخية واستراتيجيات التأقلم، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 30)، ص ص: 258-286.

ملخص

تعتمد ساكنة هضبة الفوسفات بشكل كبير على فلاحية بورية، وخاصة الحبوب الرئيسية وتربية الماشية نظرا لطبيعة مجالها شبه الجاف، معتمدة في نشاطها الفلاحي على أساليب وتقنيات معظمها عصرية. يرتبط هذا الاستغلال الفلاحي ارتباطا وثيقا بتقلبات أحوال الطقس والمناخ، إذ أثرت التغيرات المناخية التي عرفت هضبة الفوسفات خلال السنين الأخيرة في ارتباطها بالتغيرات الكونية في الانتاج والمردودية وبالتالي في نمط الاستغلال الفلاحي.

سعت بعض المشاريع من قبيل تكثيف وتثمين المنتوجات الفلاحية وتنمية سلسلة اللحوم الحمراء وبعض طرق الزرع واعتماد التنوع الزراعي والأشجار المثمرة في التخفيف والتأقلم مع التغيرات الفلاحية وتحقيق تنمية فلاحية.

الكلمات المفتاحية: نمط الاستغلال الفلاحي، التغيرات المناخية، التأقلم، التنمية الفلاحية، هضبة الفوسفات

©2026، خطراني & سيف النصر & الصغير، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تتميز هضبة الفوسفات بإنتاج فلاحى عام بوري معتمد على التساقطات المطرية، ويشكل أحد الأنشطة الرئيسية التي تعتمد عليها ساكنة هضبة الفوسفات، حيث يساهم بأكثر من 58% من مداخيلها، يتجلى هذا الإنتاج الفلاحى في الزراعات الأساسية البورية وتربية الماشية، مع الاعتماد على السقي الذاتي المتفرق لإنتاج بعض المزروعات التكميلية، والذي يبقى محدودا في المجال لتحقيق اكتفاء ذاتي. وتعتمد هذه الساكنة على أساليب وطرق عصرية في ممارسة النشاط الزراعي كالاعتماد على الجرار والة الحصاد وطرق لتخصيب التربة وتنقية المحصول باعتماد المبيدات وكذلك اليد العامة، كما تعتمد أسلوب تربية الماشية المرتكز على الرعي والموجه للتسويق وانتاج اللحوم. وتظل هذه الفلاحة عرضة للتغيرات المناخية التي عرفتها هضبة الفوسفات، والتي تتجلى في تردد في تردد مواسم الجفاف، ونزعة هذه التساقطات نحو الانخفاض وعدم الانتظام الزمني، ما انعكس على النمو الزراعي وتوزيعه، وبالتالي على حجم إنتاجه ومردوديته مما يعرقل ممارسة النشاط الفلاحى.

تدخلت المصالح المختصة لتدبير القطاع الفلاحى بهضبة الفوسفات، باتخاذ مجموعة من التدابير، من أجل التأقلم والتخفيف من الآثار المحتملة لهذه التغيرات المناخية.

1. خصائص مجال دراسة

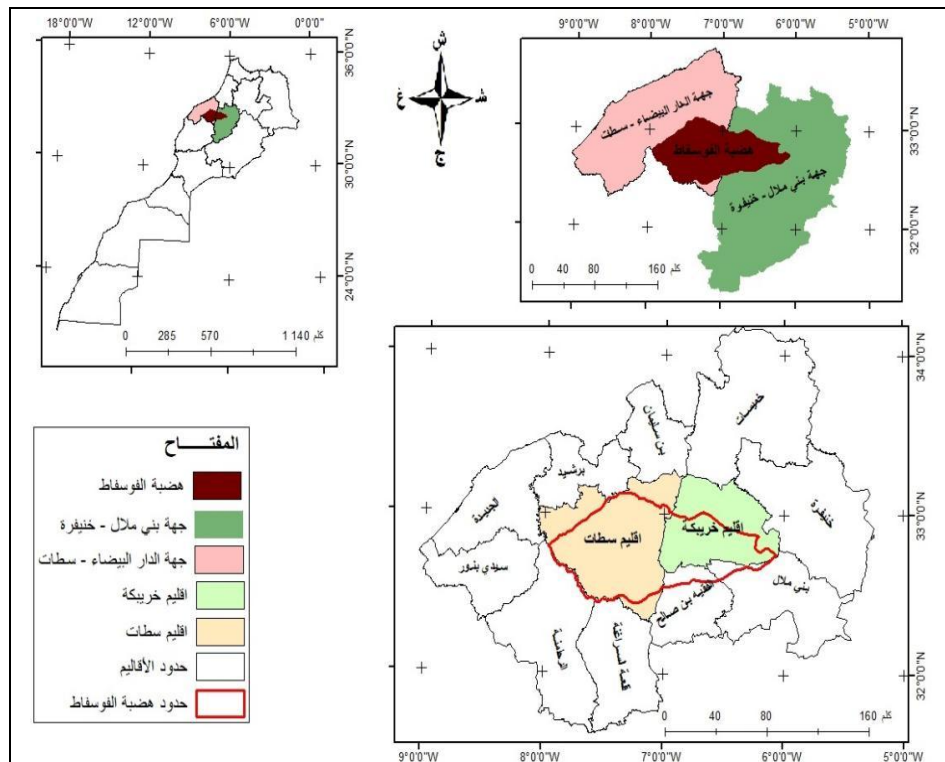
تغطي هضبة الفوسفات المنطقة الجنوبية الشرقية للشاوية تعرف بالمسيطا الداخلية ضمن الهضاب والسهول الأطلنتية، وتضم هضاب الشاوية العليا وورديفة، تتكون من مجموعة هضاب يغلب عليها طابع الانبساط والتماسك وتارة أخرى طابع التموج والتفكك، وهي هضاب متداخلة (سطات، بن أحمد، البروج، خريبكة، وادي زم وأبي الجعد)، يتدرج فيها الارتفاع من حوالي 850م بضواحي خريبكة إلى 450م بنواحي سطات.

تشكل هضبة الفوسفات من أجزاء من إقليم سطات وخريبكة بالجهة بالوسط الغربي للتراب اللوطي. نظرا لموقعها المتميز بالقرب من الممر الرئيسي الذي يربط بين شمال وجنوب المغرب، وتنوع مواردها الإنتاجية، استقر بها الإنسان منذ الأزمنة التاريخية القديمة، ثم الحديثة والمعاصرة، قصد تعميرها واستغلال مؤهلاتها.

وتتمثل وحدات المعاينة المجالية المدروسة في جماعة قسبة الطرش، وجماعة بوكوركوح، وجماعة أولاد الصغير، وجماعة أولاد كواوش، وجماعة امريزيك، ثم جماعة دار الشافعي.

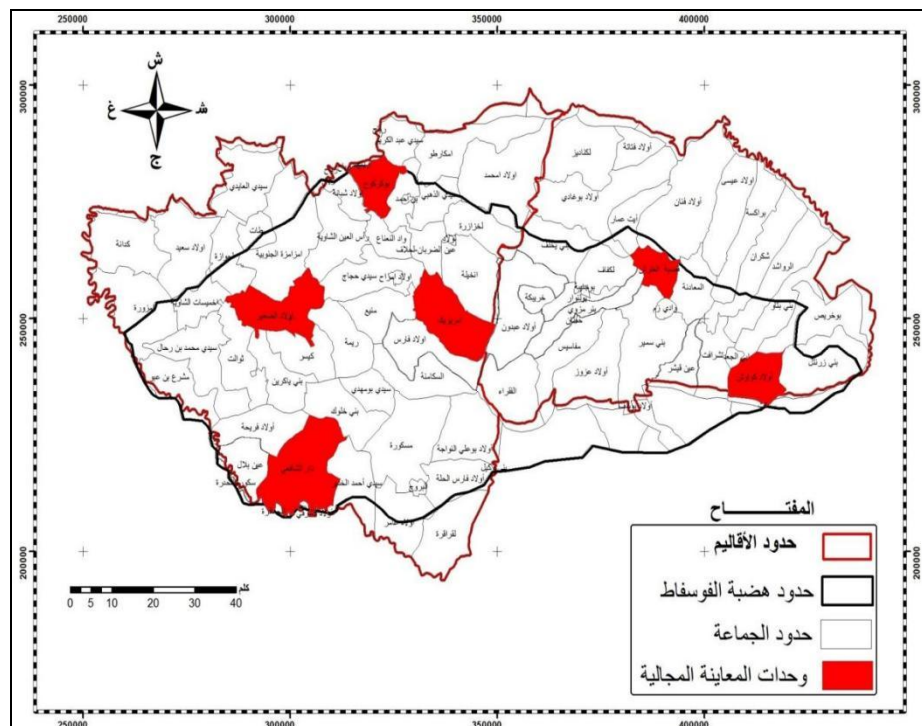
ومن خصائص هضبة الفوسفات تعرف تضاريس منضدية منبسطة يتدرج فيها الانخفاض ما بين 560 م و 860 م، وتسود بمعظمها تربة كلسية مغنيزية، أما مناخها فهي تنتمي الى المجالات الشبه الجافة متأثرة بعامل القارية والارتفاع، حيث التساقطات لا تتجاوز 350 ملم، مما يجعل مواردها المائية تعرف شحا ونضوبا. فيما على مستوى الفلاحة فتميز بزراعة الحبوب الرئيسية البورية وخاصة الشعير، ثم تربية الماشية في إطار نظام رعي زراعي.

خريطة رقم 1: موقع هضبة الفوسفاط وطنيا وجيوبيا



المصدر: إعداد التراب الوطني التقسيم الجهوي 2015 - بتصرف

خريطة رقم 2: توزيع وحدات المعاينة المجالية بهضبة الفوسفات



المصدر: التقسيم الإداري الجهوي بالمغرب 2015 - بتصرف

2- المنهجية وأدوات البحث

يعتمد هذا المقال على العمل البيبليوغرافي الذي يهتم الموضوع ومجال الدراسة، والاعتماد على بيانات إحصائية كمية وكمية تم جمعها عن طريق مجموعة من المصالح، منها المديرية الإقليمية للفلاحة، ومديرية الأرصاد الجوية بسطات وخريبكة، إضافة إلى وكالة التنمية الاجتماعية ومكاتب الاستشارة الفلاحية.

تم تحديد عينة الدراسة في 404 أسرة كوحدة اجتماعية للمعينة المجالية وسحبها وتوزيعها على الجماعات المختارة عن طريق السحب الطبقي الأمثل. (الاسعد محمد، 2012)

تم توجيه الاستمارة سنة 2021 للسكان بوحدة المعينة المجالية (اختيار 6 جماعات ترابية) اعتمادا على مصفوفة تشمل خمس مؤشرات تهم الفلاحة والموارد المائية، من أجل تصنيف هذه الجماعات بهضبة الفوسفات (التضاريس، التربة، المناخ، الموارد المائية ومساحة الحبوب الرئيسية). مما سهل علينا تحديد حالات الدراسة وفق معايير علمية مضبوطة، إذ نجد جماعات ذات مؤهلات فلاحية ملائمة، ثم جماعات متوسطة الملاءمة وأخرى ضعيفة الملاءمة، وذلك من أجل معرفة نمط الاستغلال الفلاحي واستنباط تأثير التحديات المناخية على النشاط الفلاحي، ومعرفة ومدى استفادة الساكنة من البرامج التي تهم التأقلم والتنمية الفلاحية.

ولمعالجة هذه المعطيات؛ تم الاعتماد على مجموعة من الطرق الإحصائية لتحديد المواسم الجافة والرطوبة كالمعامل المطري، ومعامل التباين كما تم الاعتماد على الوسائل والبرامج (Excel) و (spss) لتحليل البيانات وتبيان مدلولها. وبرنامج (Arcgis10.3) لرسم الخرائط.

3- النتائج ومناقشتها

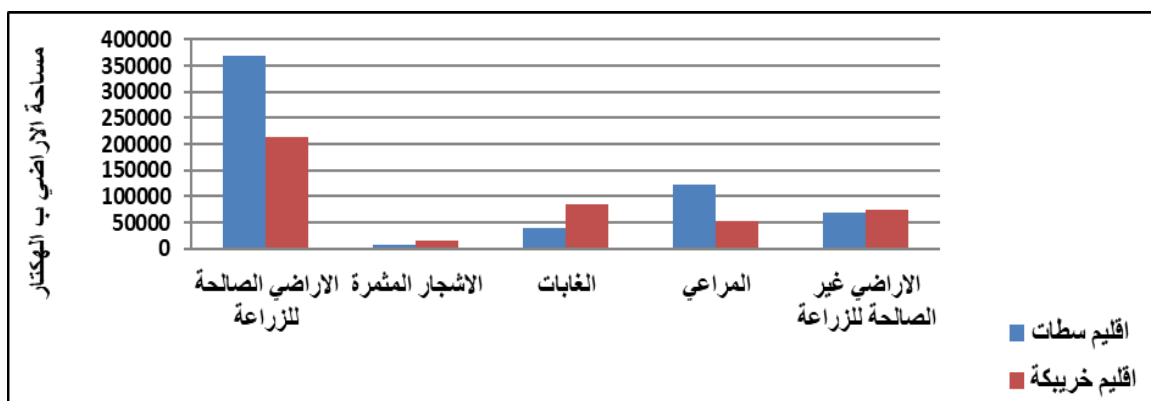
1.3 أنماط الاستغلال الفلاحي بهضبة الفوسفات

1.1.3 توزيع الأراضي الزراعية

تتميز هضبة الفوسفات بضعف توزيع الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تمثل بالشاوية العليا (إقليم سطات) نسبة 61% (368041 هكتار) من مجموع الأراضي، (98.6% بورية، و2.4% مسقية) والأشجار المثمرة نسبة 1% (8010 هكتار) والغابات 6% (39404 هكتار)، ثم المراعي 20% (121549) من مجموع المساحة الإجمالية التي تقدر بحوالي 607086 هكتار (الشكل رقم 1).

وتشغل الأراضي الصالحة للزراعة بهضاب وريغة (إقليم خريبكة) نسبة 49% (214049 هكتار) منها 80% أراضي مزروعة 20% أراضي مستريحة، (95.3% بورية مقابل 4.7% مسقية)، والأشجار المثمرة نسبة 4% (15430 هكتار)، والغابات 10% (83900 هكتار) تم المراعي ب 10% (54000 هكتار) من مجموع المساحة الإجمالية التي تقدر بحوالي 440479 هكتار خلال موسم 2013-2014.

الشكل رقم 1: توزيع أنواع الأراضي الفلاحية بهضاب الفوسفات حسب الاقاليم بالهكتار



المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بسات، وخريكة النشرات الإحصائية 2020

ويهيمن على نظام الأراضي الزراعية الملكية الخاصة، ويغلب قانون استغلال الأراضي الزراعية بإقليمي سطات وخريكة، نظام الاستغلال المباشر، بنسبة 80% (170978) هكتار بخريكة، و(512629) هكتار بإقليم سطات).

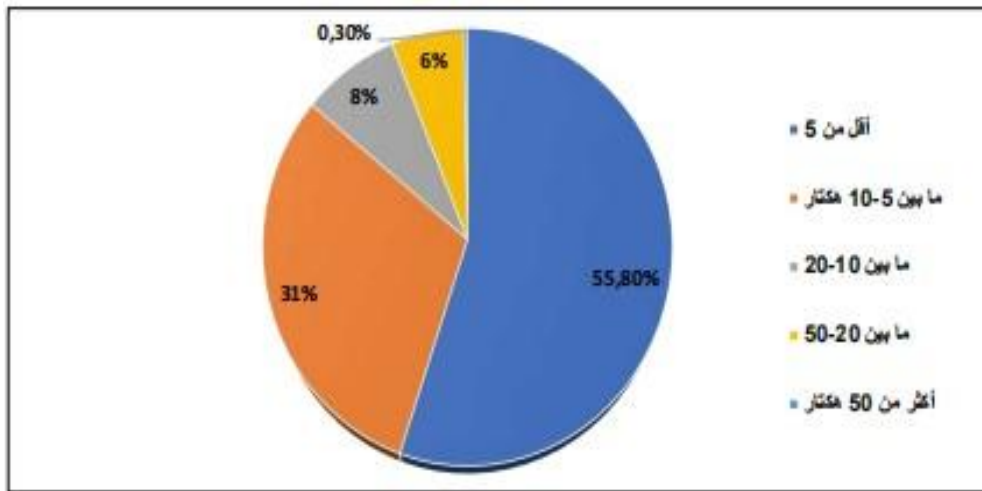
جدول رقم 1: توزيع نظام الأراضي الزراعية حسب النظام العقاري بإقليمي سطات وخريكة (بالهكتار)

الدولة	الكيش	الحبوس	الجماعية	الخاصة	وحدات المعاينة المجالية
0	0	101	420	8485	بوكركوج
195	0	1	1932	9948	أولاد الصغير
0	0	0	2274	7559	امريزك
52	0	0	9776	3955	دار الشافعي
6612	10	4465	115494	458508	أقليم سطات
0	0	1	230	5615	أولاد كواوش
0	0	0	219	6048	قصة الطرش
340	0	56	22439	191194	إقليم خريكة

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بسات، النشرات الإحصائية 2015 و2024

من جهة أخرى، فانتشار الحيازات الفلاحية الصغرى تعرقل الاستغلال الفلاحي، اذ يتميز المجال بطغيان مساحة الحيازات الصغرى التي تقل عن 5 هكتارات والتي تشكل نسبة 56%، وتتوزع على 55% من الفلاحين، بينما تمثل مساحة الحيازة ما بين 5-10 هكتار نسبة 31% موزعة على 30% من الفلاحين، في حين تشكل الحيازات الكبرى التي تتجاوز 50 هكتارا نسبة أقل من 1% موزعة بنسبة 1% من الفلاحين (الشكل رقم 2).

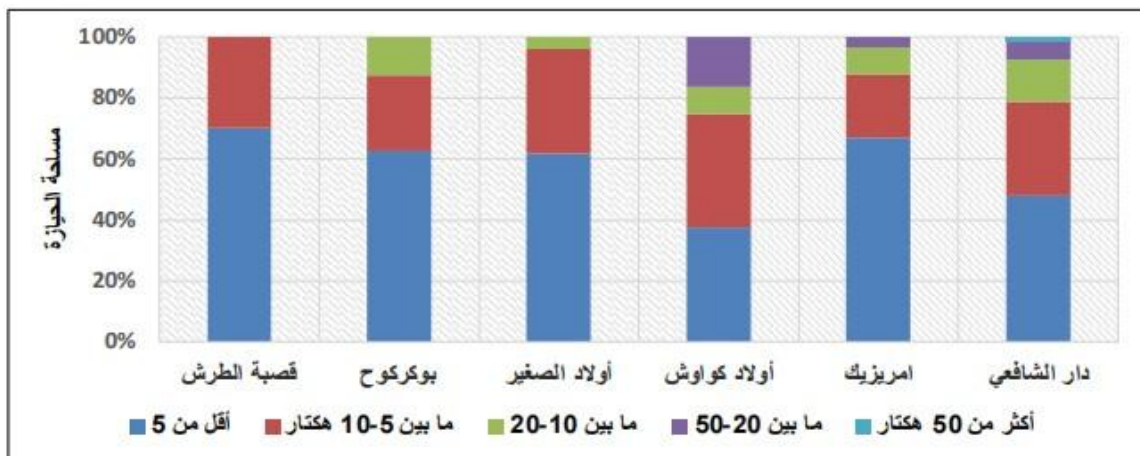
الشكل رقم: 2 توزيع بنية الحيازات الفلاحية بهضاب الفوسفاط بالهكتار



المصدر: البحث الميداني 2021

يتباين هذا التوزيع داخل وحدات المعاينة المجالية، إذ تهيمن مساحة الحيازة أقل من 5 هكتار على جميع الوحدات المجالية، حيث تمثل بجماعة قصبة الطرش نسبة 70% تليها جماعة امريزيك ب67%، ثم أولاد الصغير وأولاد كواوش ب62%، فيما تمثل مساحة الحيازة ما بين 5-10 هكتار نسبة ما بين 20 و37% بين وحدات معاينة المجالية، في حين تنتشر مساحة الحيازة ما بين 20-50 هكتار على بعض الوحدات فقط بنسب ضعيفة، كجماعة أولاد كواوش بنسبة 16%، وجماعة دار الشافعي بنسبة 14% و أولاد الصغير بنسبة 9%، في حين يقتصر توزيع مساحة الحيازة أكبر من 50 هكتار على جماعة دار الشافعي ب1.4% (الشكل رقم3).

الشكل رقم: 3 توزيع مساحة الحيازة بوحدات المعاينة المجالية بالهكتار



المصدر: البحث الميداني 2021

يرجع انتشار هذه الحيازات الصغرى إلى الضغط الديمغرافي، وتجزئتها إما بسبب البيع أو الإرث، ويتبين على أن معظم الفلاحين بالمنطقة الذين يمتلكون استغاليات صغرى، لا يستطيعون استغلال أراضيهم بشكل جيد، حيث كلما صغرت مساحة الحيازة الفلاحية كلما أشد الضغط، وخاصة ضمن مجال بوري شبه جاف، حيث سيكون حجم الموارد أقل من حجم الاستهلاك، مع ما يفرزه من ضغط على الموارد الطبيعية للحيازة، وما ينعكس سلبا على تطور الإنتاج الفلاحي (المختار الأكحل 2004).

كما أن لهذه الوضعية انعكاسات واضحة على المشهد الريفي، إذ تظهر أراضي عبارة عن مشارات صغرى متنوعة المنتج؛ فمتوسط الحيازة الفلاحية عامة يعرف اتجاها نحو التراجع إذ انتقل من 5.6 أواسط السبعينيات إلى 5 هكتارات في التسعينات¹، ثم إلى أقل من 5 هكتارات مطلع القرن الحالي، مما سيصعب الاستثمار الجيد لأجل تطوير الإنتاج الفلاحي. ومن هنا تبرز الصعوبات الكبرى التي تواجهها الحيازات الفلاحية، وما قد يدفع الفلاحين إلى التخلي عن النشاط الفلاحي والهجرة بحثا عن عمل ينمي وضعيتهم الاقتصادية.

2.1.3- تهيمن المنتوجات الزراعية الأساسية بهضبة الفوسفات

تتوزع المنتوجات الزراعية إلى أنواع أساسية وأخرى مكملية، وتمثل المزروعات الأساسية في الحبوب الرئيسية، بينما تعد القطني والمزروعات العلفية والمزروعات المسقية أنواعا زراعية مكملية.

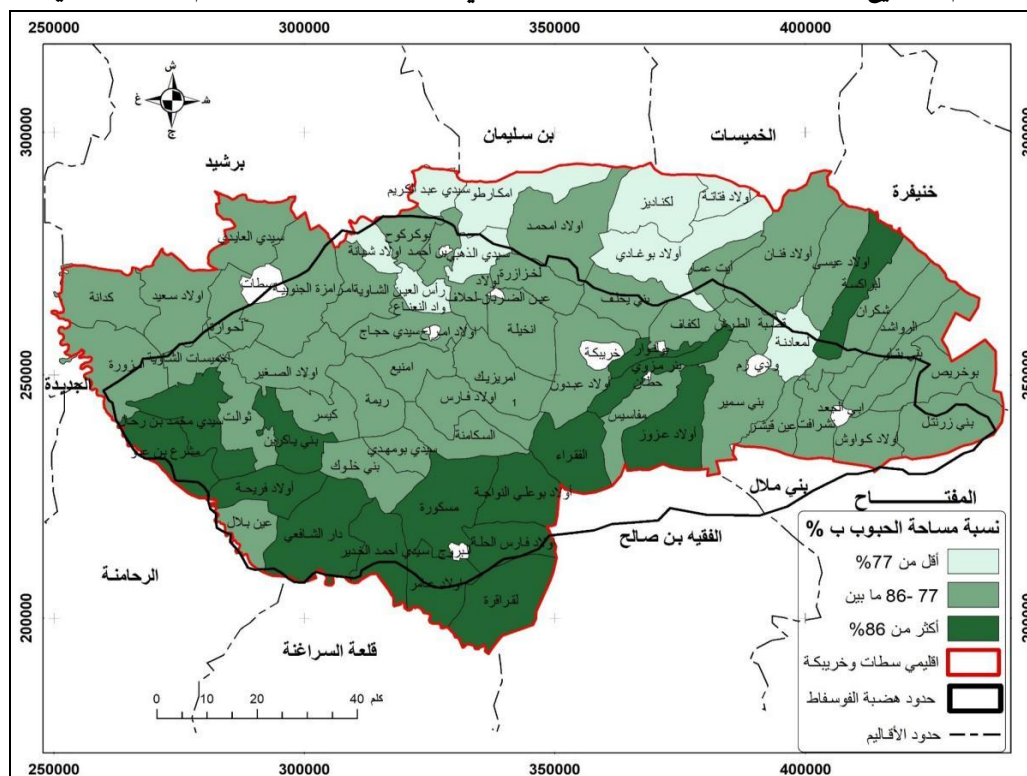
■ تهيمن زراعة الشعير على المنتوجات الأساسية

تتوزع زراعة الحبوب بجماعات إقليمية سطات وخريكة بنسب تتراوح ما بين 65 % وأكثر من 95 % (الخريطة رقم 3)، إذ تشكل نسبة 86 % (307000 هكتار) من المساحة الصالحة للزراعة بإقليم سطات بإنتاج يبلغ 2582 ألف قنطار، وتصل نسبتها بإقليم خريكة إلى 73 % (157200 هكتار) من الأراضي الصالحة للزراعة بإنتاج يصل إلى 960 ألف قنطار.

وتتفاوت زراعة الحبوب حسب نوعها بين الأقاليم، إذ يشغل الشعير نسبة مهمة تبلغ 33 % بإقليم سطات ونسبة 45 % بإقليم خريكة، (يشغل نسبة 51 % من مساحة الحبوب بسطات و 61 % من مساحة الحبوب بخريكة)، كونه أكثر تحملا للتذبذبات الحرارية والمطرية، وتأقلمه مع التربة السائدة، واختيار الفلاح لزراعته نظرا لاستعمالاته المتعددة، في حين تغطي مساحة القمح الطري نسبة 28 % بإقليم سطات و 22 % بإقليم خريكة، ثم القمح الصلب نسبة 21 % بإقليم سطات و 6 % فقط بإقليم خريكة، بينما لا تتجاوز نسبة الذرة 1 % بإقليم سطات. تنتشر هذه الزراعات أساسا في كل من هضاب بن أحمد وسطا بالشاوية العليا إقليم سطات، بينما تنتشر بمنطقة الحبوب بالجهة الشمالية بهضاب ورديفة إقليم خريكة كما هو الشأن بالنسبة لجماعة قصبه الطرش.

¹ المختار الأكحل، 2004: دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بن سليمان، منشورات دار أبي رقرق للطباعة والنشر

خريطة رقم 3: توزيع مساحة الحبوب الرئيسية من الأراضي الصالحة للزراعة بأقاليم سطات وخربيكة



المصدر: المنوغر افيات الفلاحية لجماعات إقليمي خربكة و سطات سنة 2015- بتصرف

■ تطغى على المزروعات التكميلية زراعة القطني والعلفيات

تمثل المزروعات التكميلية نسبة ضعيفة ومتفاوتة بين هضاب الفوسفاط، كمساحة المزروعات القطنية بنسبة 7% بإقليم سطات من المساحة الصالحة للزراعة، بإنتاج يبلغ 105 ألف قنطار، تتكون هذه المزروعات من العدس الذي يمثل نسبة 62% والجلبانة بنسبة 18% والفل بنسبة 13%، ثم الحمص وأصناف أخرى بنسبة 6%، بينما تمثل هذه المساحة بإقليم خربكة 4% من المساحة الصالحة للزراعة بمساحة 172 هكتار، وإنتاج يصل إلى 107.8 ألف قنطار، وتشكل هذه المزروعات من نوعين فقط، هما العدس بنسبة 80% والجلبانة ب 20% (الجدول رقم 2). كما تشغل مساحة زراعة الخضروات نسبة ضعيفة وخاصة بإقليم خربكة، حيث تمثل بالإقليمين نسبة 2% على مساحة حوالي 3400.7 هكتار، وإنتاج يصل إلى 667,161 ألف قنطار.

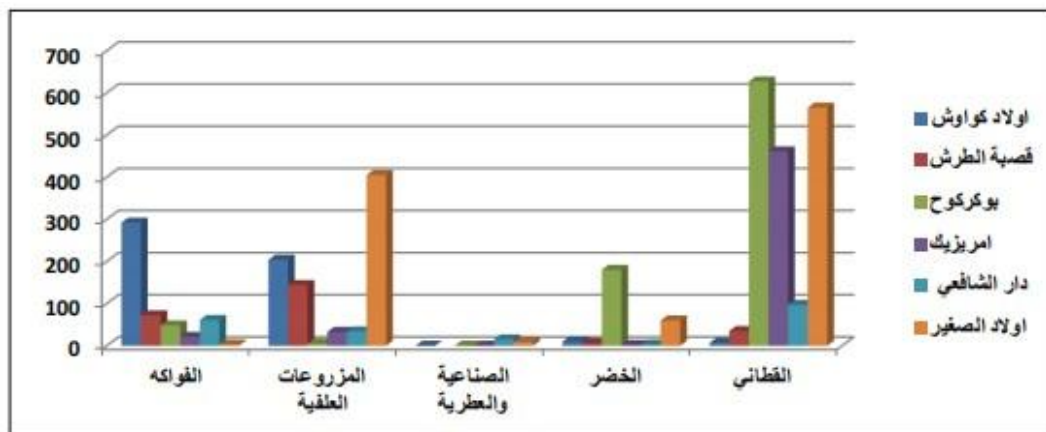
جدول رقم 2: توزيع أنواع المنتوجات حسب المساحة والإنتاج بهضبة الفوسفاط سنة 2015

الاقاليم	أنواع المزروعات	القطني	الخضروات	الأشجار المثمرة	المزروعات الصناعية والعطرية	علف الماشية
الشاوية العليا (إقليم سطات)	المساحة (هكتار)	25470	2753	5499	350	16250
	الإنتاج (قنطار)	105,49	647,7	180,54	23,25	9750
هضاب ورديفة (إقليم خربكة)	المساحة (الهكتار)	172	162,00	16 050	0	2580
	الإنتاج (القنطار)	2,3	19,461	267,5	0	19,6

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة ب سطات خربكة 2019

وتشكل مساحة الأعلاف 3% من مساحة الأراضي الزراعية بالإقليمين معا (18830 هكتار)، تتجلى أساسا في شعير الكلا بسلطات، وجلبانة الكلا والفصة بخربكة، في حين تنتشر المزروعات الصناعية والعطرية على مساحة 350 هكتار بإقليم سطات. وتتوزع هذه المنتوجات التكميلية بشكل متباين حسب وحدات المعاينة المحلية، إذ تبرز زراعة الفواكه بجماعة أولاد كواوش بنسبة 56% من مساحة هذه المزروعات، وتنتشر المزروعات العلفية بشكل مهم بجماعة أولاد الصغير على مساحة 405 هكتار، أي بنسبة 38% من مساحة المزروعات التكميلية متبوعة بجماعة أولاد كواوش بمساحة 204 هكتار، في حين تنتشر الخضر أساسا بجماعة بوكوركوك على مساحة 180 هكتار (20% من مجموع مساحة المزروعات التكميلية)، إضافة إلى جماعة أولاد الصغير بمساحة 60 هكتار (الشكل رقم 4)؛ فيما تنتشر زراعة القطاني في كل من جماعة بوكوركوك بمساحة 627 هكتار، متبوعة بجماعة أولاد الصغير بمساحة 556 هكتار، ثم امريزيك ب 461 هكتار، وجماعة دار الشافعي ب 97 هكتار، في حين لا تتجاوز المساحة 35 هكتار بجماعة قصب الطرش بهضاب ورديفة، أما المزروعات العطرية والصناعية فتنتشر فقط في كل من جماعتي دار الشافعي وأولاد الصغير بحوالي 24 هكتار.

الشكل رقم 4: توزيع مساحة المنتوجات التكميلية بوحدات المعاينة المحلية بالهكتار



المصدر: Diagnostic Territorial Participatif de la commune rurale de province state, et D P A Khouribga fiches "monographique des C.R province Khouribga, 2018

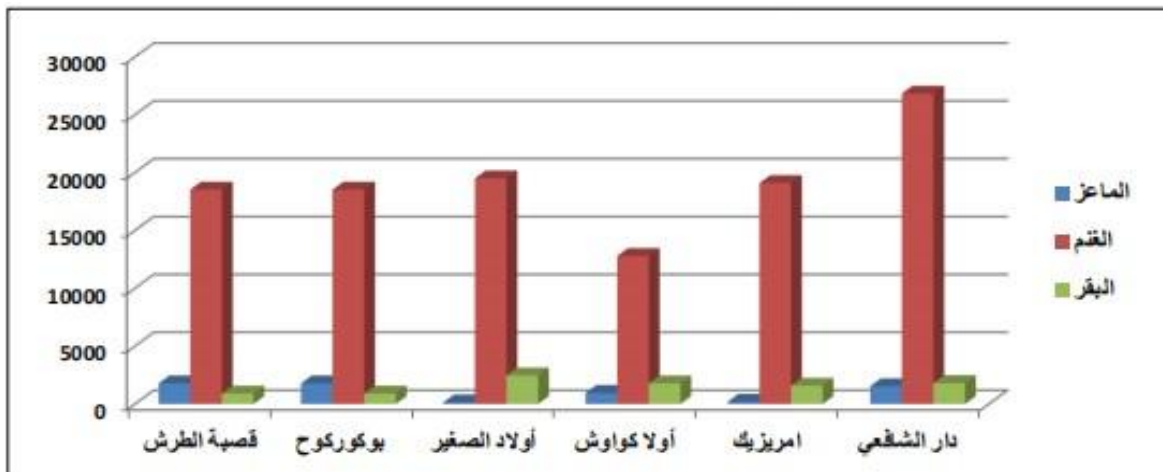
3.1.3-يرتكز نظام تربية الماشية بهضاب الفوسفات على تربية الأغنام

تتوفر هضبة الفوسفات على قطاع مهم من الماشية وخاصة صنف الأغنام التي تحتل مكانة مهمة لدى الفلاحين، حيث يعتبر هذا المجال مناسبا لتربيتها، خاصة سلالة "السردى" بمنطقة بني مسكين إقليم سطات و"الصفراء" بمنطقة أبي الجعد إقليم خربكة، إذ تساهم المراعي والمراعي الغابية في تنمية هذه الماشية، ويبلغ تعدادها حوالي 1230457 رأس بإقليم سطات تشكل نسبة الأغنام 87% (1070065 رأس) والأبقار نسبة 11% (138820 رأس) ثم الماعز نسبة 2% (21572 رأس)، كما يصل عدد الرؤوس إلى حوالي 799700 رأس بإقليم خربكة تمثل الأغنام نسبة 82% (65500 رأس) والأبقار نسبة 8% (62500 رأس) والماعز 10% (82200 رأس). (المديرية لاقليمية للفلاحة بسلطات وخربكة 2019)

يتفاوت توزيع عدد رؤوس الماشية بين الأقاليم والجماعات المدروسة، مع هيمنة تربية الأغنام، إذ يحظى إقليم سطات بمكانة مهمة في تربية الأبقار، مقابل تربية الماعز بإقليم خربكة، حيث تحتل جماعة دار الشافعي المرتبة الأولى ب 30163

رأس، تشكل نسبة الغنم 89%، متبوعة بجماعة أولاد الصغير ب 22091 رأس بنسبة 88% من الغنم، ثم جماعة امريزيك ب 20869 رأس بنسبة 92% من الغنم بالشاوية العليا، في حين لا تتجاوز 15000 رأس بباقي الجماعات الأخرى بهضاب ورديفة، وتبرز تربية البقر في كل من جماعة أولاد الصغير ب 2462 رأس وجماعة دار الشافعي ب 1807 رأس بالشاوية العليا، مقابل تربية الماعز بجماعة قصب الطرش ب 1783 رأس وأولاد كواوش ب 955 رأس بهضاب ورديفة (الشكل رقم 5).

الشكل رقم 5: توزيع عدد رؤوس الماشية بوحدة المعاينة المجالية



المصدر: Diagnostic Territorial Participatif de les commune rurale de province state, et D P A Khouribga fiches monographique des C.R province Khouribga, 2018

الصورتان رقم 1 و 2: تربية الماشية بهضبة لفوسفاط



المصدر: تصوير شخصي، 2020

2.3-التقنيات والأساليب المستعملة ودورها في الاستغلال الفلاحي بهضبة الفوسفاط

تساهم التقنيات والمعدات الفلاحية، إضافة الى نوع البذور المستعملة والدرايات المحلية في الاستغلال وتطور الانتاج الفلاحي، باعتبارها وسيلة قديمة في تدبير المجال الفلاحي بصفته نشاطا اقتصاديا مهما، وقد توارثت هذه التقنيات عبر الأجيال، كشكل من أشكال تكيف الانسان مع وسطه وتحدي الإكراهات الطبيعية. غير أنه مع التطور التقني خلال السنين

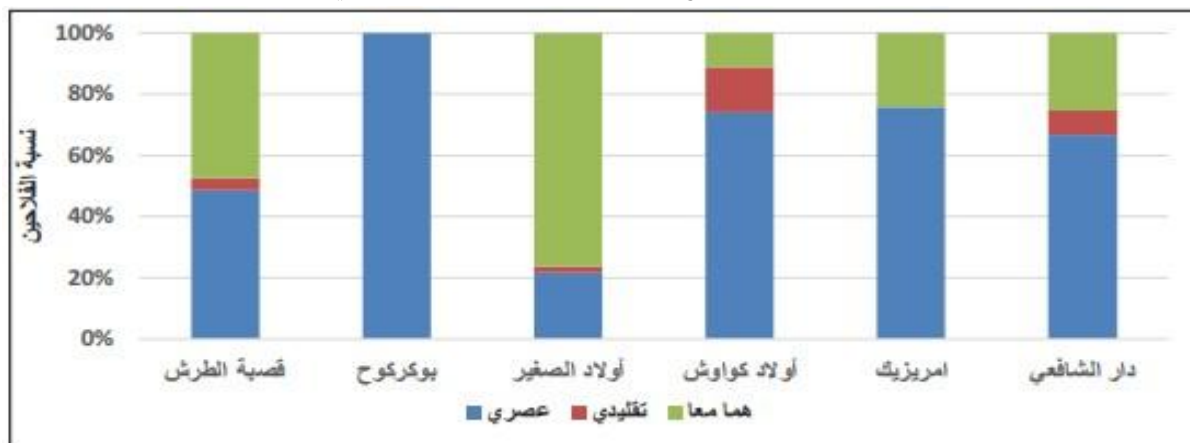
الأخيرة أدخلت تقنيات جديدة من أجل الرفع من المردودية والإنتاجية. ويتضح على أن مجموعة من الفلاحين بهضاب الفوسفات يستعملون بشكل كبير التقنيات الحديثة في تدبير المجال الفلاحي، مع الاعتماد على بعض التقنيات التقليدية.

1.2.3- الطرق المستعملة حسب مراحل دورة الانتاج الفلاحي

نظرا للانخفاض الطبوغرافي الذي يسهل عملية ولوج المكننة، والموقع المجالي لهضبة الفوسفات بين سهلي تادلة وبرشيد، واحتكاك الفلاحين بهذه المجالات لنقل الأفكار والتجارب، فإن استعمال التقنيات الحديثة يبقى مهيمنا بهضاب الفوسفات بنسبة 64% واستعمال الطريقتين العصرية والتقليدية بنسبة 30%.

وتبقى نسبة استعمال الطرق التقليدية ضعيفة بحيث لا تتجاوز 6%، مع تباين هذه النسب بشكل طفيف داخل وحدات المعاينة المجالية، إذ يلاحظ انفراد جماعة بوكركوح باستعمال الطرق العصرية بنسبة 100% تليها جماعة امريزيك بنسبة 75%، وأولاد كواوش بنسبة 74%، ثم دار الشافعي بنسبة 66.7% وقصبة الطرش ب 47%. في حين تقل استعمال الطرق التقليدية عن 15%، وتنعدم في كل من جماعة امريزيك وبوكركوح (الشكل رقم 6).

الشكل رقم 6: توزيع استعمال تقنيات الإنتاج الفلاحي



المصدر: البحث الميداني 2021

وهكذا فإن مجموع التقنيات المستعملة في الاستغلال الفلاحي بالمجال البوري بهضاب الفوسفات خلال مراحل الدورة الزراعية تعتمد أساسا على التقنيات الحديثة، مع توظيف بعض الطرق التقليدية والدرايات المحلية. وتتمثل هذه التقنيات في:

- عملية الحرث: صرح حوالي 90% من المستجوبين باستعمالهم للجرار في عملية حرثهم وقلهم للأرض، حيث يعتبر من الآليات العصرية السريعة والمريحة للوقت، وبالتالي تم التخلي عن طريقة الزويجة في عملية الحرث باعتبارها تأخذ وقتا طويلا ومرهقة.

الصورتان رقم 3 و4 عملية الحرث بواسطة أداة عصرية "السيزال"



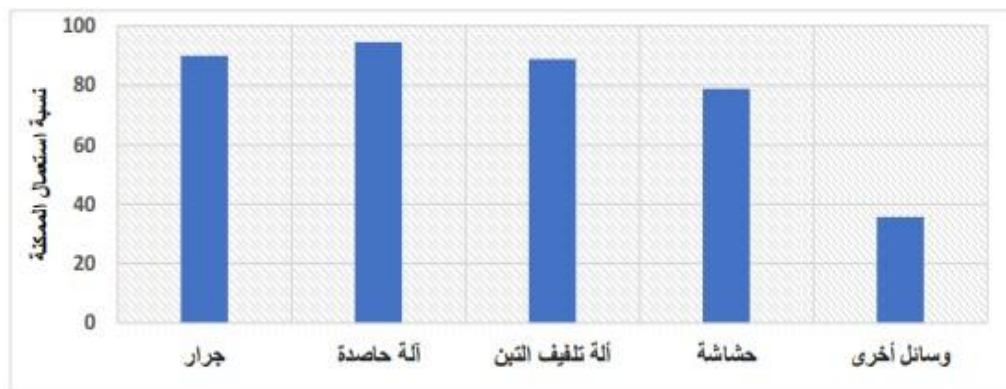
المصدر: تصوير شخصي، 2020

- عملية الحصاد: تبين أن 94% من العينة المستجوبة، تفضل استعمال آلة الحصاد، بدل المنجل لعدة اعتبارات، منها السرعة في الحصاد، ثم انها تفصل ما بين الحبوب والتبن في وقت وجيز. هذه العملية كانت تستغرق وقتا طويلا؛ فمن قبل كانت تعتمد على الدواب في حركة دائرية، ثم استغلال الرياح في الفصل ما بين الحبوب والتبن (التدريية) وكانت بذلك عملية مرهقة وبطيئة. كما هناك نقائص للمكننة أيضا، تتجلى في ضياع جزء من المحصول عوض الطريقة التقليدية. (الشكل رقم 7).

- عملية جمع التبن: صرح حوالي 88% باستعمال أداة تلفيف التبن وهي الية تستعمل بواسطة الجرار وتقوم بجمع التبن وإخراجه عن شكل أكوام مستطيلة مضغوطة (بالة).

- طريقة حش النباتات والمزروعات العلفية: أصبحت تستخدم أداة الحشاشة بنسبة 78% عوض الطريقة التقليدية باستعمال المنجل، وهي وسيلة لحش لنباتات الموسمية من المراعي، والمزروعات العلفية كالخرطال ويتم تلفيفها أو تجميعها.

الشكل رقم 7: استعمال التقنيات لفلاحية



المصدر: البحث الميداني 2020

الصورتان رقم 5 و 6 استعمال الآلة الحاصدة وآلة طحن التبن



المصدر: تصوير شخصي، 2020

كما نجد وسائل أخرى بنسبة 35%، تتجلى مثلا أداة الزراعة العصرية، والآلة الطاحنة للتبن والذرة.... الخ. وتبقى هذه الطرق أكثر نفعية بالنسبة للفلاح في نقص الجهد والسرعة، وكذلك في مردودية الإنتاج، بينما يبقى استعمال الوسائل التقليدية ضعيف كما هو الحال بالنسبة للمحراث الخشبي والمنجل والدرس بالدواب.

جدول رقم 3: بعض التقنيات التقليدية التي كانت مستعملة في الزراعة

التخزين	النقل	طحن التبن	الحصاد	التسميد/تنقية الحقول	الحرث	
-المطامير بالنسبة للحبوب -تبليط التبن (النادر)	-الدواب -العربات -المجرورة بالدواب	-الدراسة بواسطة الدواب، والتدريفة اعتمادا على الرياح -المدرات	المنجل	-السماد الحيواني (الغبار) -يد عاملة	-المحراث الخشبي -المحراث الحديدي	التقنية القديمة
-محلات مخصصة لتخزين الحبوب -التبن المكوم	-عربة مجرورة بواسطة جرار	آلة لطحن التبن	آلة للحصاد والدرس	-الأسمدة الكيماوية -المبيدات الحشرية	الجرار	التقنية الحديثة

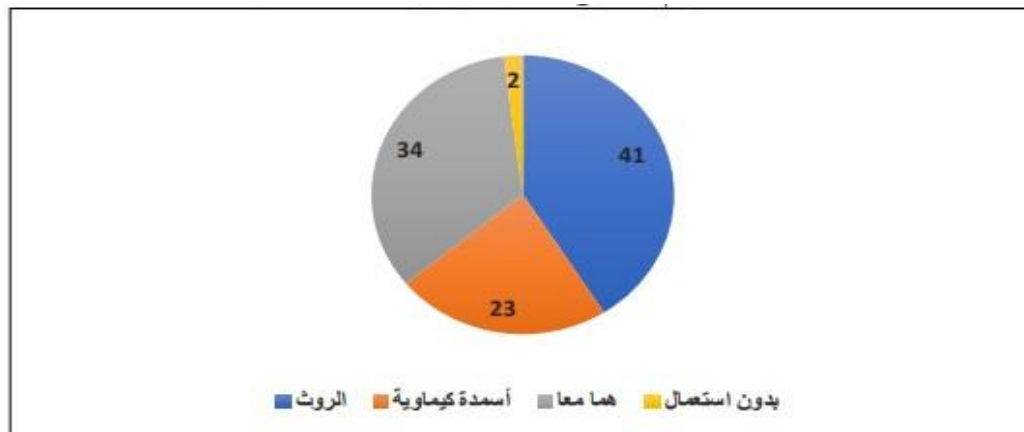
المصدر: البحث الميداني 2020

2.2.3- وسائل تخصيب التربة

تستعمل مجموعة من الطرق في عملية تخصيب التربة والتي تعتبر عاملا مهما في زيادة المردودية، وبالتالي فهي عملية استراتيجية في تدبير الأراضي الفلاحية والحفاظ على مكونات التربة؛ فقديمًا كانت طريقة استعمال السماد الحيواني (الروث)، بالمقابل أصبح استعمال الأسمدة في تزايد بحكم التطور الذي شهده المجال الفلاحي، فبينما يفضل 41 % استعمال السماد الحيواني (الروث) في عملية تخصيب التربة، نظرا لأنه مكون طبيعي ولا يحمل أية أضرار محتملة على مكونات التربة على المدى القصير والبعيد، وترى أهميته الكبرى في تخصيب التربة والرفع من إنتاجيتها؛ نجد نسبة 34% من مجموع وحدات المعاينة المجالية تفضل المزوجة ما بين استعمال الروث (السماد الحيواني) والأسمدة الكيماوية، (الشكل رقم 8). كما نجد فئة ثالثة بنسبة 23% تستعمل الأسمدة الكيماوية ليس لأن الأسمدة أكثر تخصيبا، ولكن نظرا لعدم توفرها على المواشي بشكل كبير

المنتجة للروث مقابل ارتفاع ثمن شرائه، فيما تمثل فئة رابعة نسبة 2% عدم استعمال أي مادة لتخصيب التربة، نظرا لطبيعة التربة المتفسخة على الركيزة الصخرية الكلسية التي تتميز بالسخونة، فعند استعمال المخصبات تزيد من تدهور المحصول وجفافه.

الشكل رقم 8: طرق تخصيب التربة بوحدات المعاينة المجالية

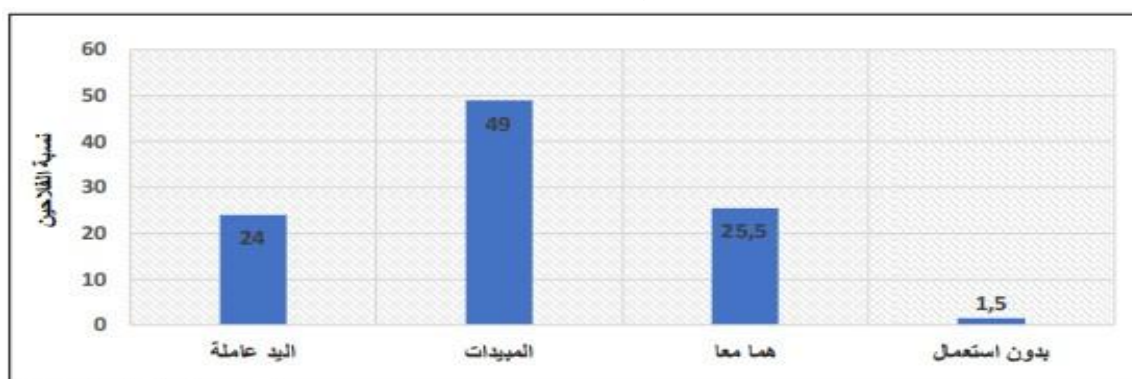


البحث الميداني 2021

3.2.3- طرق تنقية المحصول

يتبين على أن طريقة تنقية المحصول من النباتات الزائدة والأمراض تعتمد على طرق عصرية المبيدات بشكل مهم بنسبة 49%، بينما تمثل الطريقة التقليدية (اليد العاملة) نسبة 24%، في حين يمثل اعتماد الطريقتين معا نسبة 25.5%، فيما صرحت نسبة 1.5% دون استعمال أي طريقة (الشكل رقم 9). تبقى طريقة استعمال المبيدات هي الأكثر استعمالا نظرا لقلة تكلفتها، غير أنها من سلباتها الأضرار بالتربة بالمواد الكيميائية.

الشكل رقم 9: طرق تنقية المحصول



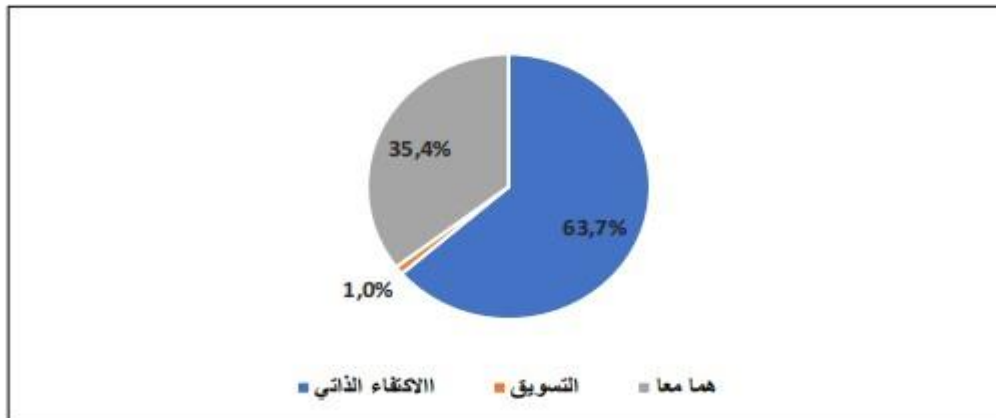
المصدر: البحث الميداني 2021

ومنه نستنتج أن معظم الفلاحين يستعملون الطرق الحديثة العصرية نظرا لأهميتها في ربح الوقت وقلة تكلفتها والزيادة من الإنتاجية والمردودية، حيث تؤكد نتائج البحث الميداني أن نسبة 55% من الفلاحين بهضاب الفوسفات يفضلون استعمال الطرق العصرية، مقابل 22% الطرق التقليدية، بينما 23% يفضلون المزوجة بين هذه الطرق. غير أن الطرق التقليدية تبقى

حاضرة على الرغم من قلتها وتبقى ذات أهمية كبرى لدى الفلاحين في المحافظة على التربة، لكنها تبقى مكلفة ماديا وتستغرق وقتا كبيرا.

4.2.3 يرتكز نظام الإنتاج الفلاحي على الزراعة المعيشية بهضبة الفوسفات

الشكل رقم 10: توجيه المنتوجات الفلاحية بهضبة الفوسفات



البحث الميداني 2021

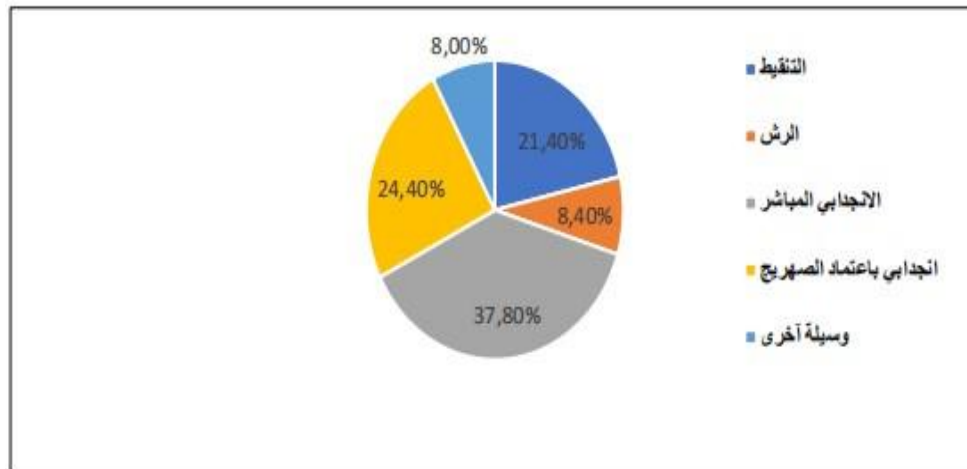
يرتكز الإنتاج الفلاحي بهضبة الفوسفات على الزراعة المعيشية الموجهة للاكتفاء الذاتي بنسبة كبيرة، إذ تبلغ نسبته حوالي 63.7%، بينما يبقى الإنتاج الموجه للتسويق والاكتفاء الذاتي يشكل نسبة 35.4% (الشكل رقم 10)، في حين لا تتجاوز الزراعة التسويقية نسبة 1%، نظرا لخصوصية المجال شبه الجاف قليل التساقطات، وضعيف من حيث الموارد المائية وخصوبة التربة التي تساعد على رفع الإنتاج والتنوع الزراعي، خاصة مع توالي مواسم الجفاف. ويبقى تسويق الفلاحين لهذه المنتوجات بأغلب الوحدات المجالية محليا، إذ يتوجهون إلى الأسواق بالجماعة التي ينتمون إليها أولا، ثم بعض الجماعات المجاورة.

5.2.3- أساليب السقي لاقتصاد في الماء والتأقلم مع التغيرات المناخية

تعتمد مجموعة من الوسائل في سقي بعض المزروعات والمغروسات، ويستعمل السقي الانجذابي بنسبة 38% بهضاب الفوسفات (الشكل رقم 11)، وينتشر كثيرا بجماعة امريزيك بنسبة 67% وجماعة دار الشافعي ب 66% ثم بأولاد كواوش ب 28%، بينما يمثل السقي الانجذابي بواسطة الصهريج أو حفر شاسعة المساحة نسبة 24% بهضاب الفوسفات،¹ وتنتشر هذه الطريقة بتباين داخل الوحدات المجالية، إذ تمثل بجماعة أولاد كواوش نسبة 49%، وبوكر كوح 22%، ثم قصب الطرش بنسبة 21% ودار الشافعي بنسبة 15%

¹ - يوضع الصهريج أو الحفر المغلفة بالبلاستيك في مكان مرتفع عن الحقل ويملأ بالماء، ثم يتم فتحه وتوزيع الماء عن الحقول، تبعا للجاذبية والضغط.

الشكل 11: توزيع أساليب السقي بهضاب الفوسفات

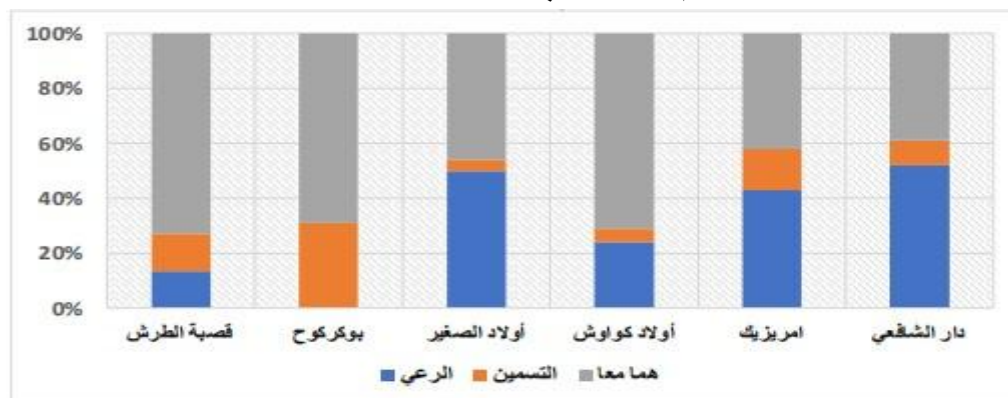


المصدر: البحث الميداني 2021

6.2.3- أسلوب تربية الماشية

✓ يعتمد نمط تربية الماشية بهضاب الفوسفات على المزوجة بين الرعي والتسمين
 تعتمد جل ساكنة هضاب الفوسفات على تربية الماشية، وتعتبرها مصدرا مهما في الدخل، إضافة إلى الزراعة، فهي تشكل أنشطة اقتصادية مهمة بالنسبة للفلاح، وقد كانت تربية الماشية سابقا تعتمد على الرعي الواسع، ولم يكن مفهوم التسمين متداولاً. ويتبين من خلال نتائج البحث الميداني انتشار أسلوب تربية الماشية بهضاب الفوسفات المعتمد على الرعي والتسمين في آن واحد بنسبة 58%، في حين تمثل نسبة الاعتماد على الرعي 30%، مقابل نسبة 11% للتسمين، مع تباين هذه النسب بين وحدات المعاينة المجالية.

الشكل رقم 12: نمط تربية الماشية بهضبة الفوسفات



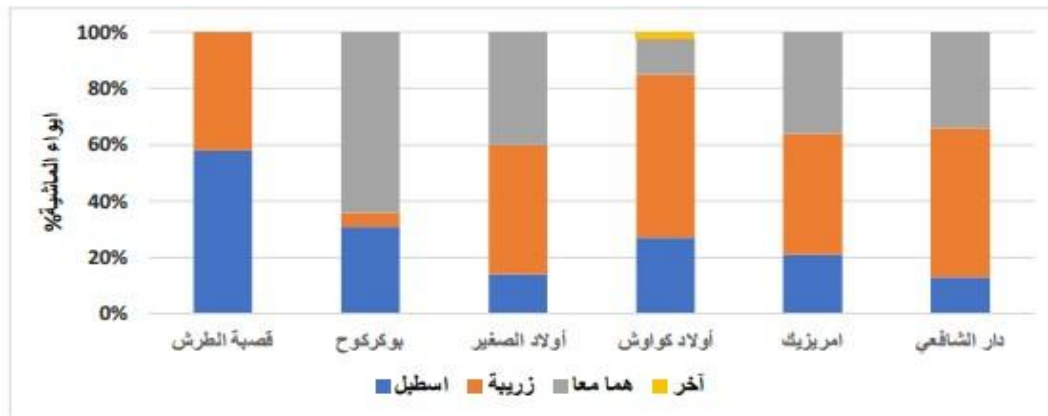
المصدر: البحث الميداني 2021

ويبقى الاعتماد نمط التسمين ضعيف (11%)، ويكون هذا النمط بالنسبة للبقر على مدار الموسم الفلاحي، بينما يكون بالنسبة للغنم خلال 6 أشهر أو أقل خاصة بمناسبة عيد الأضحى، ويبقى السبب في عدم الاعتماد بشكل كبير على التسمين مرتبطا بغلاء الأعلاف، خاصة أثناء توالي فترات الجفاف.

✓ يطغى إيواء الماشية بهضبة الفوسفات المعتمد على "الزريبة"

يعتمد معظم الفلاحين بهضاب الفوسفات على أسلوب إيواء الماشية بشكل كبير على نمط تقليدي "الزريبة" بنسبة 45%، التي تحدد وتسيج بمواد كالحجر أو بأسلاك أو الخشب، أو بمكونات نبات السدرة، مقابل اعتماد نمط الحديث "الاسطبل" بنسبة 29%. وتتم تربية الماشية بهذا النظام داخل اسطبل مبني بالإسمنت ومجهز بأماكن للعلف والماء، فيما يتم المزاوجة بينهما بنسبة 26%. يختلف هذا الأسلوب حسب وحدات المعاينة المجالية.

الشكل رقم 13: أسلوب إيواء الماشية

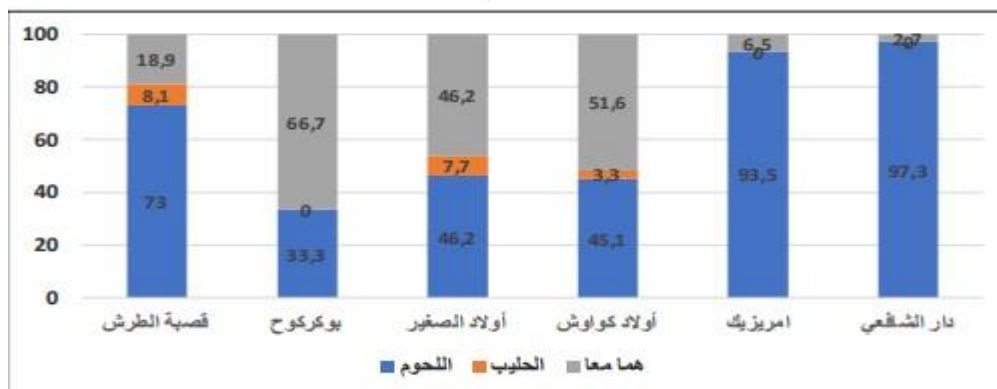


المصدر: البحث الميداني 2021

✓ أسلوب تربية الماشية المعتمد على الاسطبلات يتجه نحو إنتاج اللحوم

يعتمد أسلوب تربية الماشية الكثيف على إنتاج اللحوم بشكل كبير، حيث يمثل هذا التوجه نسبة 62% بمجموع الوحدات المجالية المدروسة، في حين يمثل التوجه نحو إنتاج الحليب نسبة لا تتجاوز 4%، بالمقابل تمثل نسبة المزاوجة بينهما نسبة 34% بهذه الهضاب. و يلاحظ أن توجيه أسلوب تربية الماشية التي تعتمد على التسمين، موجه بدرجة كبيرة نحو إنتاج اللحوم من طرف الفلاحين، يتركز بشكل كبير في كل من جماعة دار الشافعي بنسبة 97%، تليها جماعة امريزيك بنسبة 93.5%، ثم قصة الطرش بنسبة 73%، وأولاد الصغير بنسبة 46%، بالمقابل نجد المزاوجة بين الإنتاجين يشكل نسبة مهمة في كل من جماعة بوكر كوح بنسبة 67%، وأولاد كواوش بنسبة 51.6% وأولاد الصغير بنسبة 46%، بالمقابل فالتوجه نحو إنتاج الحليب لا يتجاوز 8%، ويقتصر فقط على جماعتي قصة الطرش، وأولاد الصغير وأولاد كواوش (الشكل رقم 14).

الشكل رقم 14: نوع الإنتاج السائد في التربية الكثيفة للماشية بـ%



المصدر: البحث الميداني 2021



يفسر هذا الإنتاج أولاً بتعاطي فلاحي هضبة الفوسفات لهذا النوع من تربية الماشية من أجل تنمية دخله الفردي، ثم وجود مؤهلات فلاحية بهذه الوحدات المجالية لإنتاج الاعلاف كجماعة بوكركوح وأولاد الصغير، إضافة إلى وجود تعاونيات لتصريف منتجات الحليب، على عكس الوحدات المجالية الأخرى.

3.3-التحديات المناخية وامكانية التنمية والتكيف مع التغيرات المناخية بهضبة الفوسفات

1.3.3-تتسم هضبة الفوسفات بتغايرية مناخية شديدة

عرفت هضبة الفوسفات تغايرية مناخية شديدة وخاصة على المستوى المطري، ولا سيما تردد المواسم الجافة أكثر من الرطوبة ونزعة الحرارة نحو الارتفاع واتجاه التساقطات نحو الانخفاض وعدم الانتظام الزمني في العديد من المواسم، مما يؤثر على الاستغلال الفلاحي حيث شهدت مواسم رطوبة كموسمي 1977-1978 و 1970-1971 وموسم 1962-1963 ومواسم 1979-1978 و 1987-1988 و 1994-1995 و 2009-2010 بفائض مطري يتراوح ما بين 1.50 و 1.69 ملم كانحراف عن المعدل. أما الفترات الجافة فقد ترددت بحددة مع بداية الثمانينات، إذ شهدت المحطات المدروسة تواتر فترات جفاف، كفترة 1980-1983 و 1998-2000، وفترة 2004-2008، ثم 2013-2016 والفترة الممتدة ما بين 2018-2021 بانحراف معدل التساقطات ما بين 0.9 و 1.46 داخل المحطات. (محطات الأرصاد الجوية، 2022)

تهيمن الخصائص المطرية قوية الجفاف، وضعيفة الجفاف والمطر (الجدول رقم 4)، إذ تردد عدد المواسم قوية الجفاف ما بين 6 و 15 مرة حسب المحطات بمعدل 11 مرة مشكلة نسبة 22% من المدة المرصودة، والمواسم الضعيفة الجفاف التي يتراوح عددها ما بين 9 و 10 بنسبة 20%، ثم المواسم الضعيفة المطر ما بين 12 و 17 مرة وهي الطاغية بنسبة 24%، في حين تبقى الخصائص المطرية الأخرى ضعيفة التردد، كالوضعية المطرية قوية المطر التي ترددت ما بين 5 و 10 مرات ممثلة نسبة 14%، واستثنائية المطر ما بين 1 و 7 مرات بنسبة 8%، كما أن المواسم استثنائية الجفاف تبقى نادرة وترددها ضعيف ما بين 1 و 4 مرات خلال السلسلة الاحصائية للفترة المرصودة، وبالتالي يتبن طغيان الخصائص المطرية الجافة والضعيفة المطر.

جدول رقم 4 تردد الخصائص المطرية حسب المعامل المطري بمحطات الدراسة ما بين 1962 و 2021

خصائصها المطرية							المحطات
استثنائية المطر	قوية المطر	ضعيفة المطر	ضعيفة الجفاف	قوية الجفاف	استثنائية الجفاف	الفترة المرصودة	
7	8	12	11	15	2	1960-2015	سطات
5	7	12	11	11	2	1966-2015	بن أحمد
6	5	5	10	6	1	1984-2017	المسيرة
5	6	17	11	15	2	1962-2018	خربكة
1	10	15	9	12	4	1962-2014	وادي زم
1	8	15	10	11	1	1962-2014	ابي الجعد

المصدر: محطات الأرصاد الجوية سطات وخربكة 2020- بتصرف

وبالتالي يتبين من خلال ما سبق أن هضبة الفوسفات تعرف ترددات جافة أكثر من الرطوبة، وهذا يؤثر أساساً على الموارد المائية والإنتاج الفلاحي الذي يتطلب كميات مائية مهمة ومنظمة.

أ. أثر التغيرية المطرية الفصلية على الاستغلال والإنتاج الفلاحي

يؤثر انعدام التساقطات المطرية الزمنية مع مراحل الدورات الزراعية على الإنتاج الفلاحي، حيث تبين على أن وسط الدورة الزراعية (يناير وفبراير) يشهد تغيرية مطرية قوية جدا بمعامل تباين يتجاوز 77% بمحطة سطات و86% بمحطة خريبكة، وهذا يعني أن معظم المواسم تنحرف فيها التساقطات عن المعدلات المعهودة، تلمها نهاية الدورة بمعدل تباين يصل إلى 60% بالمحطتين، في حين تشهد بداية الدورة (فترة الحرث وبداية الإنبات) تغيرية متوسطة بمعامل تباين يصل إلى 48%.

جدول رقم 5: التغيرية المطرية خلال مراحل الدورة الزراعية بمحطة سطات وخريبكة حسب معامل التباين % (الفترة الممتدة ما بين 1962-2021)

المحطات	التغيرية المطرية خلال مراحل الدورة الزراعية معامل التباين %	التغيرية المطرية خلال الدورة الزراعية (معامل التباين %)		
		بداية الدورة %	وسط الدورة %	نهاية الدورة %
سطات	36,29	48,0	77,64	67,86
خريبكة	34,53	48,8	68,16	61,63

محطات الأرصاد الجوية الإقليمية بسطات وخريبكة 2018 – بتصرف

نستنبط أن مرحلة النضج وسط الدورة الزراعية تخضع لتغيرية مطرية أكثر حدة مقارنة بالمرحلة الأخرى وهي الحاسمة في ضمان منتج فلاحي جيد، كما نستشف على أن هذه التغيرية المطرية تتعرض لها محطة سطات أكثر من محطة خريبكة، ويعزى هذا التباين المجالي في درجة التغيرية المطرية النسبية، إلى التفاوت الميكرو مناخي نتيجة مجموعة من العوامل كالموقع العرضي والتضاريس والبعد والقرب من البحر.

يؤثر تخلف التساقطات زمنيا خلال الدورات الزراعية على الإنتاج الفلاحي؛ فتأخر التساقطات خلال مرحلة الحرث والإنبات يؤثر في امتداد المساحة المزروعة وبالتالي تقليص مساحة الحبوب " البكرية"، كما يؤثر تأخرها وعدم انتظامها في وسط الدورة أي بداية الإزهار في جفاف المزروعات ويحد من امتداد المزروعات التكميلية، وخاصة مزروعات الذرة والقطاني، كما تؤثر خلال نهاية الدورة على مرحلة الإثمار والنضج من خلال ذبول المزروعات وعدم إثمارها، ومن جهة أخرى تؤثر التساقطات الغزيرة وخاصة الرعدية على المحصول الفلاحي خلال نهاية هذه الدورة.

بدوره يعرف التوزيع السنوي للتساقطات تباينا حسب مراحل الدورة الزراعية، إذ تعتبر مرحلة الإنبات (بداية الدورة) أكثر الفترات مطرا، فهي تسجل نسبة أزيد من 40% مع تسجيل أكبر كمية للتساقطات خلال شهر نونبر، بينما تسجل مرحلة وسط الدورة فترة نهاية الإنبات وبداية الإزهار نسبة 26% بمحطة سطات و31% بمحطة خريبكة من مجموع معدل الدورة، ويسجل فيها شهر فبراير أعلى معدل ب 50.5 ملم، في حين تسجل نهاية الدورة فترة (الإثمار والنضج) نسبة 28.5% يسجل شهر مارس أعلى كمية التساقطات تصل إلى 40.6 ملم (الجدول رقم 6)

جدول رقم 6: توزيع التساقطات المطرية حسب فترات الدورة الزراعية بمحطتي "سطات و" خريكة خلال الفترة الممتدة 1962-2022

المحطات	المعدل المطري خلال مراحل الدورة الزراعية (ملم)	مراحل الدورة الزراعية		
		بداية الدورة (الحرق والإنبات) %	وسط الدورة %	نهاية الدورة (النضج والحصاد) %
سطات	314	46	26	28
خريكة	330	41	31	29

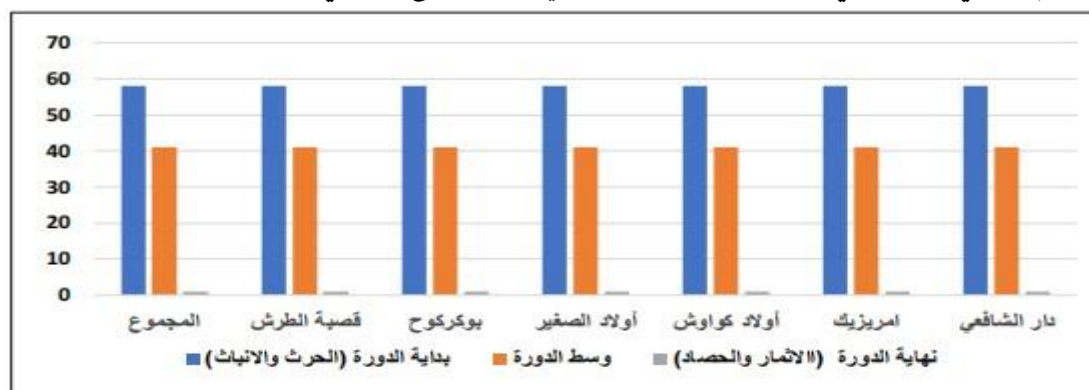
محطات الأرصاد الجوية الإقليمية بسطات وخريكة 2018 – بتصرف

ومنه نستخلص أن توزيع كميات التساقطات السنوية وخلال مراحل الدورة الزراعية عاملين أساسيين في التأثير على الإنتاج الفلاحي وخاصة الحبوب البورية.

ب. تأثير التغيرية المطرية على الانتاج الزراعي خلال الدورات الزراعية حسب رأي الفلاحين

صرح حوالي 58% من الفلاحين بمجموع الوحدات المجالية على أن بداية الدورة هي الأكثر تأثرا من جراء ضعف او انعدام التساقطات، حيث مرحلة الحرق والإنبات، تليها فترة وسط الدورة بنسبة 41%، حيث مرحلة الازهار، ثم نهاية الدورة ب 1%. وصرحوا أن أهمية التساقطات خلال بداية الدورة تكون مباشرة للشروع في تهيئة الأرض ومباشرة الزرع والزيادة من المساحة المزروعة، كما أن تساقطها في وسط ونهاية هذه الدورة وخاصة بمنزلة "الليالي" لها أهمية بالغة في نمو المحصول واثماره بشكل جيد، غير أن تأكيدهم على استمراريتهما في نهاية الدورة وخاصة خلال شهر مارس (منزلة بطن الحوت) هو الذي يتحكم في حصيلة الموسم الفلاحي.

الشكل رقم 15: رأي الفلاحين في درجة التأثير التغيرية المطرية على الإنتاج الفلاحي حسب مراحل الدورة الزراعية ب%



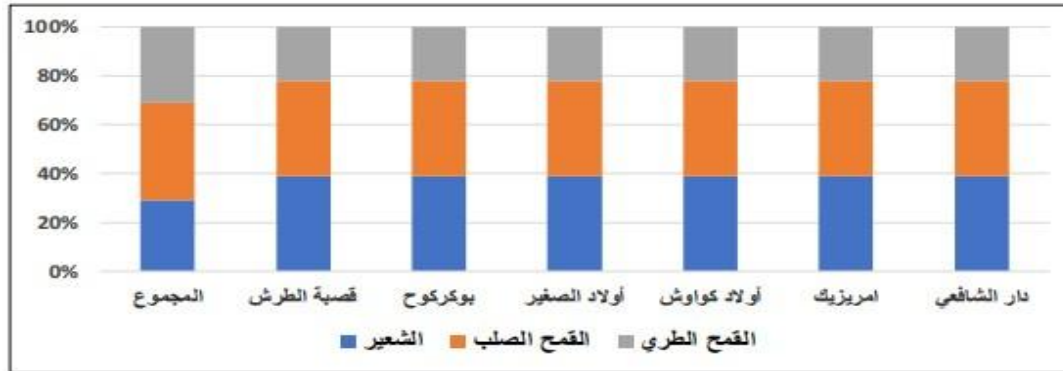
المصدر: البحث الميداني 2021

ج. نوع الحبوب الرئيسية الأكثر تأثرا بضعف وعدم انتظام التساقطات المطرية بهضبة الفوسفات

تتأثر كل المنتوجات بضعف التساقطات وعدم انتظامها، لكن تختلف حدة التأثير والتأقلم مع ضعف التساقطات من مزروع لآخر، حيث تبين من خلال البحث الميداني أن نسبة 40% من الفلاحين بمجموع الوحدات المجالية صرحوا أن القمح الصلب أكثر المزروعات تأثرا من ضعف وعدم انتظام التساقطات، ثم يليه القمح الطري بنسبة 31%، في حين يبقى الشعير

أقل تأثيراً والأكثر تحملاً للجفاف وضعف التساقطات وعموماً يبقى توزيع درجة التأثير داخل الوحدات المجالية يعرف تبايناً طفيفاً، وخاصة بين القمح الطري والصلب، أما الشعير فهو أكثر تحملاً في جميع المجالات.

الشكل رقم 16: توزيع رأي الفلاح حول المزروع الأكثر تأثيراً بضعف التساقطات



المصدر: البحث الميداني 2021

2.3.3- بعض برامج التنمية والتأقلم مع التغيرات المناخية بهضبة الفوسفات

أصدرت السلطات العمومية سنة 1995 قانون 94-33 المتعلق بـ "دوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية ليشكل إطاراً لاستراتيجية خاصة لتنمية هذه المناطق بهدف تمكين المناطق البورية غير المحظوظة من الوسائل الكفيلة بتحسين ظروف عيش السكان ومحاربة الفقر، وذلك عبر الرفع من الإنتاجية وتأمين الإنتاج الفلاحي وتحسين المداخل والمحافظة على الموارد الطبيعية، وخلق فرص الشغل.

كما تم إنجاز مخطط المغرب الأخضر سنة 2009 للتأقلم مع التغيرات المناخية، تتجلى مشاريعه في تكثيف وتأمين الحبوب، وتحديث المزروعات والأشجار المثمرة والأعداد الهيدروفلاحي، كما تمثل مشاريع التنمية الفلاحية أساساً في تنمية سلسلة اللحوم الحمراء والتنظيمات المهنية، بعد ذلك تم وضع استراتيجية جديدة تتمثل في "الجيل الأخضر 2020-2030 كثمرة لمكتسبات المخطط السابق. ومن بين هذه المشاريع بإقليم سطات، نجد مشروع تجميع الحبوب حول وحدة للتخزين والتحويل ومشاريع تكثيف وتأمين الحبوب باعتماد الزرع المباشر.

الجدول رقم 7: توزيع الجماعات المستهدفة بمشروع تكثيف وتأمين الحبوب حسب مساحة المشروع وعدد المستفيدين

الجماعات	الدواوير	مساحة المشروع (بالهكتار)	عدد المستفيدين
أولاد الصغير	23	1540	190
الثوالت	13	740	100
مزامة الجنوبية	09	415	55
المجموع	45	2695	345

المصدر: Direction Regional de agriculture- settate; Agence pour le Developpement Agricole Direction de l'Ingénierie des Projets; 2021

من أهداف هذا المشروع: زيادة متوسط الإنتاج من 18 قنطار /الهكتار إلى 35 ق/هـ، وتحسين جودة البذور من خلال طرق الإنتاج والتخزين، وزيادة المساحة المستغلة بنظام الزرع المباشر من 1570 إلى 2695 هـ/السنة، وتحسين دخل الفلاحين برفعه من 3343 درهم للهكتار إلى 5130 درهماً، وخلق 29141 يوم عمل.

وقد عرف عدد المستفيدين من هذا المشروع والقطع الأرضية والمساحة المزروعة تطورا ما بين 2020 و2022، (الجدولين رقم 8 و9)، حيث وصل عدد المستفيدين سنة 2020 إلى 210، ثم انتقل إلى 500 مستفيد سنة 2021، موزعة على 250 مستفيد بجماعة أولاد الصغير، و160 مستفيد بجماعة الثوالث، و90 مستفيد بجماعة مزامة الجنوبية، ويطمح هذا المشروع مستقبلا من استفادة حوالي 845 خلال 2022.

الجدول رقم 8: تطور عدد المستفيدين من مشروع تكثيف وتنمين الحبوب ما بين 2020-2022

الجماعات	سنة 2020	2021	2022
أولاد الصغير	100	250	440
الثوالث	70	160	260
مزامة الجنوبية	40	90	145
المجموع	210	500	845

الجدول رقم 9: تطور عدد القطع الأرضية والمساحة المزروعة ما بين 2020-2022

الجماعات	عدد القطع			المجموع	المساحات المزروعة			المجموع
	2020	2021	2022		2020	2021	2022	
أولاد الصغير	100	150	190	440	860	1170	1540	3570
الثوالث	70	90	100	260	430	700	740	1870
مزامة الجنوبية	40	50	55	145	280	340	145	1035
المجموع	210	290	345	845	1570	2210	2695	6475

المصدر: Direction Regional de l'Agriculture- settate; Agence pour le Developpement Agricole Direction de l'Ingénierie des Projets, 2021

من جهة أخرى، تطور عدد القطع الأرضية لهذا المشروع من 210 قطعة على مساحة 1570 هكتار لتصبح 290 قطعة، بمساحة 2210 هكتار، موزعة على كل من جماعة أولاد الصغير بحوالي 1170 هكتار، وحوالي 700 هكتار بجماعة ثوالث، و340 هكتار بجماعة مزامة الجنوبية، وتوقع البرنامج بلوغ 345 قطعة أرضية على مساحة إجمالية حوالي 6475 هكتار بالجماعات الثلاثة خلال سنة 2022.

على غرار إقليم سطات عرف إقليم خريبكة كذلك تطور تدبير مسار قطاعه الفلاحي في ظل تلك الاستراتيجيات الوطنية والجهوية، كمشروع تدبير مياه السقي بالمحيطات الصغرى والمتوسطة وتكثيف الانتاج المحلي لبذور الشعير بمنطقة الحبوب لاقليم خريبكة ومشروع تكثيف انتاج زراعات الحبوب باعتماد نظام الزرع المباشر بمنطقة الحبوب لإقليم خريبكة مشروع تحويل الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب الى أغراس الزيتون على مساحة 600 هكتار بإقليم خريبكة

جدول رقم 10: بعض مشاريع تكثيف الحبوب المبرمجة ضمن مخطط المغرب الأخضر بإقليم خريبكة

المشاريع	مشروع تكثيف حبوب الشعير	مشروع تكثيف الحبوب عبر الزرع المباشر
سنة البدء	2016	2018
نوع المشروع	تكثيف	تكثيف
نوع الإنتاج	نباتي	نباتي

سلسلة	حبوب	حبوب
سلسلة	شعير	قمح شعير
مكونات المشروع	بناء وتجهيز وحدتان لتخزين الحبوب التتبع التقني	تحليل التربة خدمات واقتناء الحاجيات اسمدة بذور ادوية اقتناء معدات التتبع التقني
حصة الدولة	15.799	12.992
مجموع الاستثمار	23.234	17.323
عدد المستفيدين	857	570
القطيع (رؤوس / الخلية)		
المساحة الهكتار	300	2000
الجماعات المستهدفة	أولاد فنان، أولاد بوغادي، أولاد فتاتة، كناديز، بني سمير، معادنة، أولاد عيسى قصبة الطرش.	أولاد فنان، أولاد بوغادي، أولاد فتاتة، كناديز، بني سمير، معادنة، أولاد عيسى، قصبة الطرش.

المصدر: مكتب الاستشارة الفلاحية بخربكة 2019، بتصرف

أما فيما يخص مشاريع تنمية سلسلة اللحوم فتتجلى في مجموعة من المشاريع نذكر منها مشروع تنمية وتطوير سلسلة اللحوم الحمراء صنف الصردي ببني مسكين الغربية والشرقية، ومشروع تربية وتقوية الأبقار المرضعة تهم دائرة سطات وبن أحمد، ثم مشروع تطوير تربية وتثمين حليب الماعز بإقليم سطات. أما بإقليم خربكة وهضاب ورديفة فتتمثل هذه المشاريع في تحسين المحيطات الرعوية وكذلك مشروع تنمية سلسلة اللحوم الحمراء الأغنام والماعز، ثم مشروع تنمية سلسلة اللحوم الحمراء عند الأبقار.

3.3.3- التأقلم المستقل مع التغيرات المناخية

يتخذ الفلاح في هذا التأقلم الذاتي مجموعة من التدابير والاختيارات الفلاحية للتأقلم كالتنوع الزراعي وتكثيف الزراعي وغراسة الاشجار المثمرة.

أ. اعتماد التنوع الزراعي

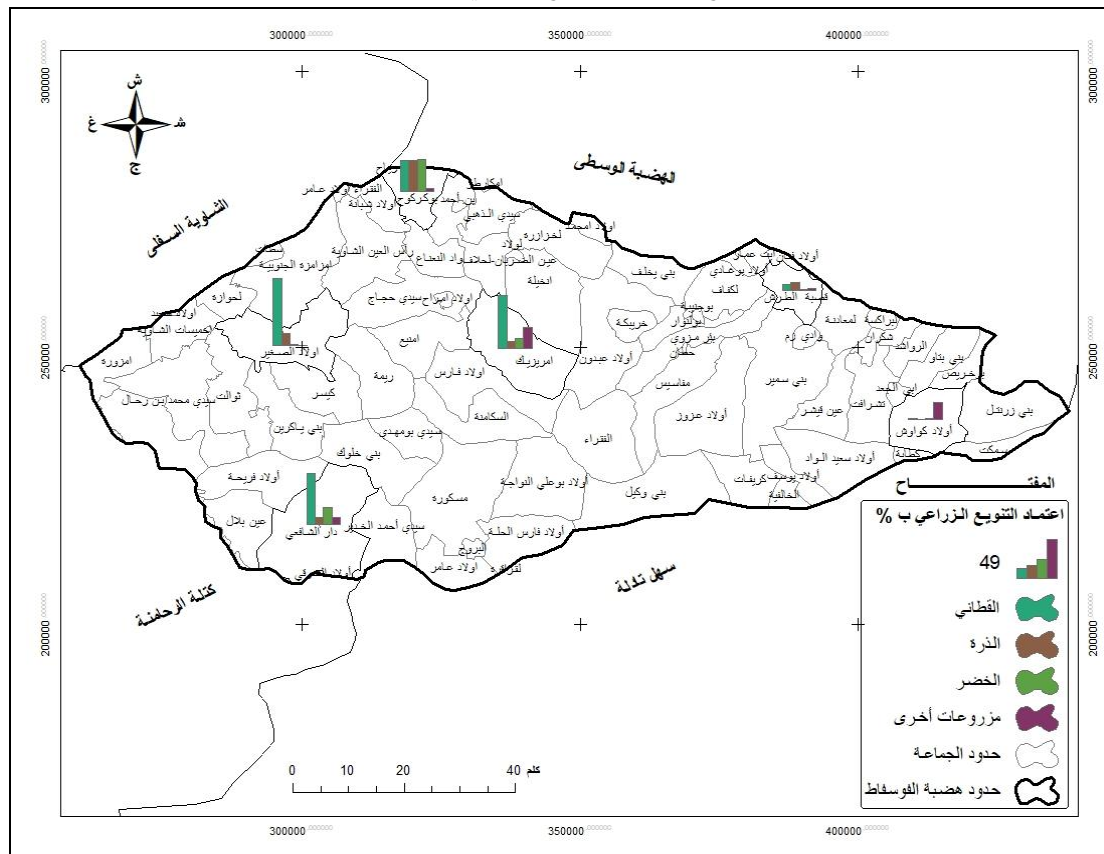
يشكل اعتماد التنوع الزراعي من غير الحبوب الرئيسية نسبة 43% بهضاب الفوسفاط. تتوزع بشكل متباين بالوحدات المجالية، إذ تتصدر جماعة أولاد الصغير في التنوع الزراعي بنسبة 98%، تليها بوكركوح بنسبة 76%، ثم امريزيك ب 45%، بينما يقل عن 30% بباقي الوحدات. ويشمل التنوع بشكل مهم القطاني وهو يمثل نسبة 37% بمجموع الوحدات المجالية، تتوزع في كل من جماعة أولاد الصغير بنسبة 98%، وجماعة امريزيك ب 78%، ثم دار الشافعي بنسبة 78% وبوكركوح ب 46% (الخريطة 4)، كما نجد التنوع عن طريق الذرة التي تمثل حوالي 13% بمجموع الوحدات المجالية، تتركز بشكل كبير بجماعة بوكركوح بنسبة 45%، ثم أولاد الصغير بنسبة 18% وتقل عن هذه النسبة بباقي المجالات.

بينما نجد التنوع عن طريق العلفيات وبعض المنتوجات الأخرى العطرية نسبة 12% من الفلاحين بمجموع الوحدات المجالية، تتوزع أساسا في كل من جماعة امريزيك بنسبة 32% وأولاد كواوش ب 25% ودار الشافعي ب 10%، وتقل عن هذه النسبة بباقي الوحدات المجالية، في حين يبقى التنوع عن طريق الخضر ضعيفا ولا يتعدى 12%، تتوزع داخل وحدات المعاينة



المجالية بشكل مهم بجماعة بوكركوح ب 47.5% نظرا لوجود تربة خصبة وموارد مائية وقربها من المراكز الحضرية كبن أحمد الكارة ...، ثم بدار الشافعي بنسبة 25% وتتوزع خاصة بدوار أولاد سي عبد الله قرب سد المسيرة، حيث تقام زراعات متنوعة منها الخضر على ضفاف الواد، في حين يقل وينعدم هذا النوع الزراعي بباقي الوحدات المجالية (الخريطة رقم 4).

خريطة رقم 4: توزيع اعتماد التنوع الزراعي بهضاب الفوسفاط

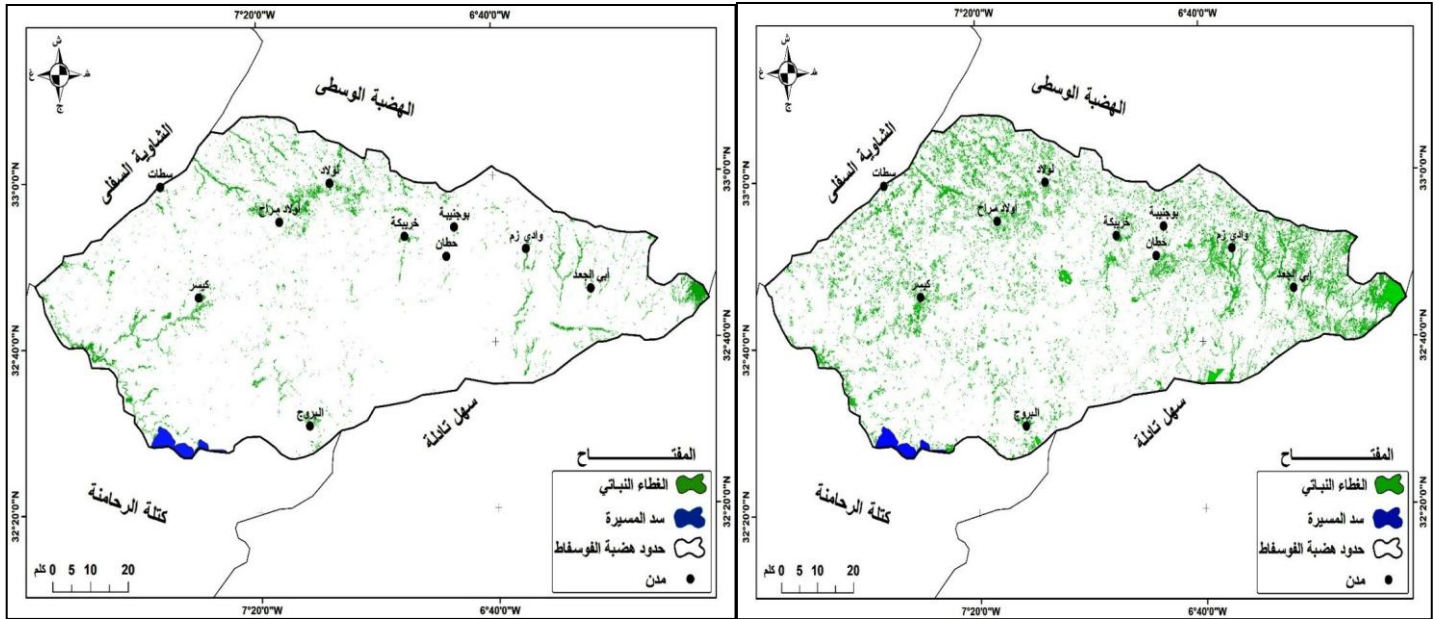


المصدر: نتائج العمل الميداني 2021

ب. اعتماد الأشجار المثمرة للتأقلم مع التغيرات المناخية

أصبح تعاطي الفلاحين بهضاب الفوسفاط لغراسة لأشجار المثمرة كبيرا، خاصة خلال السنوات الأخيرة أمام وعي الفلاح بفوائدها ومنفعتيتها، بعدما كان يستغنى عنها بسبب عدم الصبر لإنتاجيتها بسبب طول المدة التي تصل إلى 5 سنوات لكي تعطي ثمارا، لذلك كان تركيزه على الحبوب الرئيسية. غير أن قرب المنطقة من سهول فلاحية مهمة سهل برشيد وتادلة وتساوت، والتي تتعاطي لغراسة هذه الأشجار، جعلت من الفلاح بهضاب الفوسفاط ينقل الأفكار والتجارب ما شجعه على التعاطي لغرس الأشجار المثمرة، خاصة ما بعد سنة 2000، لما لها من منفعة معيشية ومادية خاصة الزيتون الذي يدر دخل إضافيا لتعويض النقص في إنتاج الحبوب ويساهم في الموازنة الاقتصادية للفلاح، حيث ساهم تزود العالم القروي بالكهرباء وتزود الآبار بالمضخات الكهربائية في تسهيل عملية السقي، إذ تطورت مساحة المغروسات بالمقارنة ما بين سنة 1996 و 2020 (الخريطتين رقم 5 و 6)، إذ انتقلت من حوالي 13444 هكتار سنة 1996، أي نسبة 1.7%، إلى حوالي 51647 هكتار بنسبة 6.55% من مجموع مساحة الهضبة سنة 2020، بزيادة بلغت حوالي 38303 هكتار خلال 24 سنة.

خريطة رقم 5: توزيع المغروسات بهضبة الفوسفات سنة 1996 خريطة رقم 6: توزيع المغروسات بهضاب الفوسفات سنة 2020

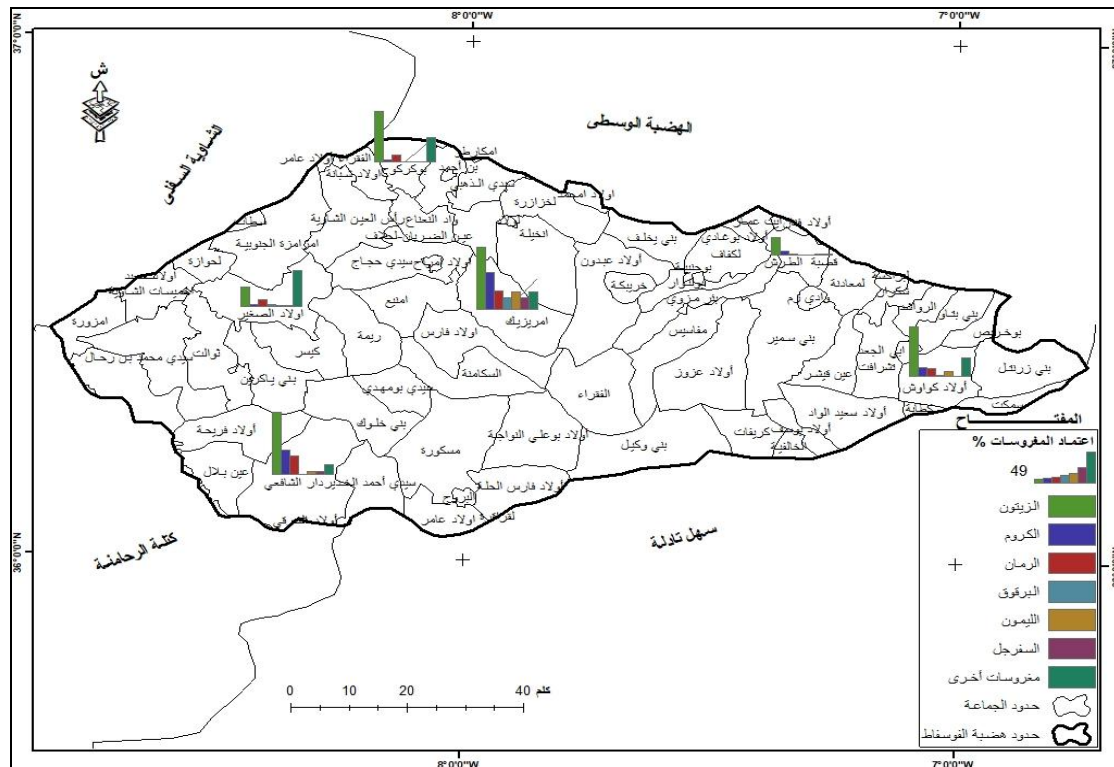


المصدر: صورفضائية من القمر الاصطناعي لاندسات 7 ولاندسات 8

وصلت نسبة الفلاحين الذين يتعاطون لغراسة الأشجار المثمرة إلى حوالي 68% بمجموع وحدات المعاينة المجالية، تتوزع بشكل متباين داخل وحدات المعاينة المجالية، إذ تتعدى نسبة 80% في كل من جماعة امريزيك وجماعة بوكركوح، وتتعدى 70% بجماعة دار الشافعي وأولاد كواوش، وحوالي 54.5% بجماعة أولاد الصغير، في حين تقل عن 25% بجماعة قصبة الطرش.

تتجلى هذه المغروسات في الزيتون بشكل أساسي، والذي يمثل نسبة 67% من الفلاحين بهضاب الفوسفات ممن يتعاطون لغراسته، ويتوزع بشكل مهم في كل من جماعة دار الشافعي وامريزيك بنسبة 98%، وحوالي 80% بجماعة بوكركوح، ونسبة 77.5% بجماعة أولاد كواوش، ثم نجد مغروسات الكروم التي تمثل نسبة 19.2% بهضاب الفوسفات، تتوزع في كل من جماعة امريزيك بنسبة 58% ودار الشافعي ب 39%، في حين تقل عن 14% بباقي الوحدات المجالية (الخريطة رقم 7)، كما يتعاطى الفلاح لغراسة الرمان تأقلما مع التغيرات المناخية، حيث يمثل نسبة حوالي 15% بمجموع الوحدات، وينتشر بجماعة دار الشافعي بنسبة 30.5%، وجماعة امريزيك ب 30%، ثم أولاد كواوش ب 12%، ويقل عن هذه النسبة بباقي وحدات المعاينة، إلى جانب غراسة الليمون بحوالي 7%، يتوزع بجماعة امريزيك بنسبة 28%، وجماعة أولاد كواوش بنسبة 7%، ثم جماعة دار الشافعي ب 5%. أما مغروسات البرقوق والسفرجل فهي ضعيفة لا تجاوز غراسته نسبة 4% بهضبة الفوسفات.

خريطة رقم 7: اعتماد مغروسات الأشجار المثمرة بهضاب الفوسفاط



المصدر: نتائج العمل الميداني 2021

وتمثل المغروسات الأخرى نسبة 23% بمجموع الوحدات المجالية، تتوزع بشكل مهم بجماعة أولاد الصغير بنسبة 58%، وجماعة بوكركوب ب 37% وامريزيك وأولاد كواوش بنسبة 28%، وتتجلى هذه المغروسات في العنب والتفاح والخوخ والخروب... الخ، وتعد شجرة الخروب مربحة بشكل مهم نظرا للطلب على منتوجاتها التي تستعمل في التجميل والتدواي، حيث وصل ثمن منتوجها بجماعة أولاد كواوش إلى 50 درهم /كلف سنة 2021.

خاتمة:

يغلب على المجال الفلاحي بهضاب الفوسفاط نمط استغلال الأراضي الزراعية البورية بنسبة 98% تهيمن فيها المزروعات الأساسية الحبوب بنسبة أزيد من 70% وخاصة زراعة الشعير، نظرا لتأقلمه مع المكونات البيئية، في حين تشغل مساحة المنتوجات الأخرى نسبا ضعيفة، كما تتميز المنطقة بتربية الماشية وخاصة الغنم، ويعتمد الاستغلال الفلاحي على أساليب وتقنيات متعدد تزاوج ما بين العصرية والتقليدية، ويظل الإنتاج الفلاحي رهينا بالتغيرات المناخية التي تتراوح ما بين الشح والعطاء، نظرا للعلاقة الارتباطية ما بين كمية التساقطات والمردود الزراعي، حيث يرتفع الإنتاج خلال بعض المواسم الممطرة والمنتظمة، ويتراجع الإنتاج والمردودية والمساحة المزروعة وعدد رؤوس الماشية خلال معظم المواسم الجافة، حيث يقلص الفلاح من استغلال الأراضي الزراعية وتربية الماشية نظرا لعدم توفر الكالأ وغلاء أسعار المنتوجات العلفية. ما يفاقم من تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين. وقد ساهمت بعض المشاريع المبرمجة بجماعات بهضبة الفوسفاط في تنمية وتثمين إنتاج الحبوب وتربية الماشية والتخفيف من أثر التغيرات المناخية، كما ساهمت المبادرات الفردية للفلاحين بدورها في التكيف مع هذه التغيرات والحد من آثارها السلبية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- الأسعد محمد 2012: اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الري - زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الايكولوجية الثقافية، دفاتر وكالة- عبدة، رقم 3 سلسلة رسائل وأطروحات جامعية، الطبعة الأولى دار النشر المغربية.
- المختار الأكحل، 2004: دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بن سليمان، منشورات دار أبي رقرق للطباعة والنشر.
- أبو راضي، فتحي عبد العزيز، 1995، الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية.
- حميد خطراني & يونس سيف النصر، سعيد الصغير، 2021: سبل تدبير القطاع الفلاحي في ظل التغيرات المناخية بالمجالات شبه الجافة " حالة إقليم خريبكة"، منشورات مجلة الموارد الطبيعية بالمغرب: سياسات التدبير وإمكانية التنمية، مختبر البحث في التدبير الترابي، التواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات بخريبكة.
- حميد خطراني 2022: آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية والإنتاج الفلاحي بالمجالات شبه الجافة بالمغرب وسبل التأقلم " حالة هضبة الفوسفاط"، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الأول بسطات.
- صالح رابحة 2007: المشهد الجيومورفولوجي والتطور الرباعي بهضاب الشاوية العليا وهوامشها، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، تخصص الجغرافيا الطبيعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك الدار البيضاء.

المراجع باللغات الأجنبية

- Balaghi R., Jlibene M., Benaouda H., Kamil H., Debbarh Y. 2011 : Projet d'Intégration du Changement Climatique dans la mise en œuvre du Plan Maroc Vert /(PICCPMV). INRA et Agence pour le Développement Agricole. Maroc. 98 pages.
- GIEC, 2007 : Bilan des changements climatiques, Contribution des Groupes de travail I, II et III au quatrième Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat [Equipe de rédaction principale, Pachauri, R.K. et Reisinger, A. (publié sous la direction de~)]. GIEC, Genève, Suisse, p : 77
- karrouk M (2012) le changement climatique et ses impacts au Maroc: Complexité du nouveau climat et défis de la prédiction du cycle de l'eau. Environnement et changement Climatique au Maroc, Diagnostic perspective Publié par : Konard – Stifunge e.v.
- Khatrani Hamid & Sghir Said, 2021, L'effet des changements climatiques sur la production agricole dans les zones semi-arides au Maroc et les possibilités d'adaptation, le cas de province Settat, Actes du 34^{ème} colloque annuel de A.I.C. à l'Université Hassan II de Casablanca F.L.S.H. de Mohammedia (Maroc)
- Sghir Saïd, 2002, L'aménagement hydro-agricole en Doukkala : Impacts sur l'organisation socio-économique et spatiale, Thèse Doctorat, Univ Metz, p : 21

Romanization of Arabic Bibliography

- Al-As'ad, Muhammad (2012). Ittikhadh al-Qarār ladā al-Fallāhīn fī al-Anzimah al-Ra'ī-Zirā'iyah bi al-Bī'āt Shibh al-Jāffah bi al-Maghrib Dirāsah fī al-Īkūlūjiyyah al-Thaqāfiyyah (Decision-Making Among Farmers in Agro-Pastoral Systems in Semi-Arid Environments of Morocco: A Study in Cultural Ecology). *Dafātir Dakālat-'Abdah*, No. 3, Silsilat Rasā'il wa Aṭrūḥāt Jāmi'iyah, 1st ed., Dār al-Nashr al-Maghribiyyah.
- Al-Akḥal, Al-Mukhtār (2004). Dīnāmiyyat al-Majāl al-Filāḥī wa Rahānāt al-Tanmiyah al-Maḥalliyyah, Ḥālat Haḍbat Binsulaymān (Dynamics of the Agricultural Field and the Stakes of Local Development: The Case of the Benslimane Plateau). Manshūrāt Dār Abī Raqrāq li al-Ṭibā'ah wa al-Nashr.
- Abū Rāḍī, Fathī 'Abd al-'Azīz (1995). Al-Ṭuruq al-Iḥṣā'iyah fī al-'Ulūm al-Ijtimā'iyah (Statistical Methods in the Social Sciences). Beirut: Dār al-Naḥḍah al-'Arabīyyah.
- Khaṭrānī, Ḥamīd; Sayf al-Naṣr, Yūnus; al-Ṣaghīr, Sa'īd (2021). Subul Tadbīr al-Qiṭā' al-Filāḥī fī Zill al-Taghayyurāt al-Manākhiyyah bi al-Majālāt Shibh al-Jāffah "Ḥālat Iqlīm Khurībka" (Ways of Managing the Agricultural Sector in Light of Climate Changes in Semi-Arid Areas: The Case of Khouribga Province). In *Manshūrāt Majallat al-Mawārid al-Ṭabī'iyah bi al-Maghrib: Siyāsāt al-Tadbīr wa Imkāniyyat al-Tanmiyah*, Laboratory of Research in Territorial Management, Communication and Modeling, Multidisciplinary Faculty of Khouribga.
- Khaṭrānī, Ḥamīd (2022). Āthār al-Taghayyurāt al-Manākhiyyah 'alā al-Mawārid al-Mā'iyah wa al-Intāj al-Filāḥī bi al-Majālāt Shibh al-Jāffah bi al-Maghrib wa Subul al-Ta'aqqum "Ḥālat Haḍbat al-Fusfāt" (The Effects of Climate Change on Water Resources and Agricultural Production in Semi-Arid Areas of Morocco and Ways of Adaptation: The Case of the Phosphate Plateau). Doctoral Dissertation in Geography, Hassan First University of Settat.
- Rābiḥah, Ṣāliḥ (2007). Al-Mashhad al-Jiyūmūrfūlūjī wa al-Taṭawwur al-Rubā'ī bi Ḥiḍāb al-Shāwiyyah al-'Ulyā wa Hawāmishihā (The Geomorphological Landscape and Quaternary Development in the Upper Chaouia Plateaus and Their Margins). Doctoral Dissertation (Thèse d'État) in Geography, Specialization in Physical Geography, Faculty of Arts and Humanities Ben M'Sik, Casablanca.

Towards emotional leadership in a military context

Esma BELGHITH¹; Lobna BEN HARB²

¹Académie Militaire Foundouk Djedi, Tunisie

²Académie Militaire Foundouk Djedi, Tunisie

Email 1 : benese2000@gmail.com

Email 2 : lobna.benharb@gmail.com

 1: 0009-0004-2783-9954

 2: 0000-0003-0598-2165

Received	Accepted	Published
06/01/2026	25/02/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.287-310>

Esma BELGHITH; Lobna BEN HARB. (2026). Towards emotional leadership in a military context. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume8 (issue30), pp-pp: 287- 310.

Abstract

In operational environments marked by uncertainty and pressure, leaders' ability to mobilise emotional resources has proven to be an essential pillar for ensuring efficiency and cohesion within organizations. The military context doesn't represent an exception, as the success of military operations depends largely on the effective management of psychological dynamics within the military community. This article draws upon a range of leadership theories, with particular emphasis on emerging approaches. The empirical investigation, conducted on a sample of military officers, adopts a methodological triangulation combining documentary analysis, semi-structured interviews, and the application of the weighted voting method. This methodological approach enables the assessment of the importance of emotional competencies in leadership practice. The study further identifies the main characteristics forging the current conception of military leadership, highlighting the growing prominence of the emotional dimension. The results therefore invite military leaders to strengthen the development of such competencies in order to enhance human capital and, consequently, improve organizational performance.

Keywords: Leadership, military, emotional competencies.

© 2026, BELGHITH & BEN HARB, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

Vers un leadership émotionnel dans un contexte militaire

Esma BELGHITH¹; Lobna BEN HARB²

¹Académie Militaire Foundouk Djedi, Tunisie

²Académie Militaire Foundouk Djedi, Tunisie

Email 1 : benese2000@gmail.com

Email 2 : lobna.benharb@gmail.com

 1: 0009-0004-2783-9954

 2: 0000-0003-0598-2165

Reçu le	Accepté le	Publié le
06/01/2026	25/02/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.287-310>

Esma BELGHITH; Lobna BEN HARB. (2026). Vers un leadership émotionnel dans un contexte militaire. Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro 30), pp-pp: 287- 310.

Résumé

Dans des environnements opérationnels marqués par l'incertitude et la pression, la capacité des leaders à mobiliser la dimension émotionnelle apparaît aujourd'hui comme un levier essentiel d'efficacité et de cohésion. Le contexte militaire n'échappe pas à cette évidence puisque la réussite des missions dépend autant des compétences techniques que de la gestion des dynamiques psychologiques au sein des équipes. Ce travail mobilise un ensemble de modèles théoriques du leadership, en accordant une attention particulière aux approches émergentes. L'investigation empirique menée auprès d'un échantillon d'officiers militaires, repose sur une triangulation méthodologique combinant une étude de sources documentaires, des entretiens semi-directifs et l'application de la méthode de vote pondéré. Cette approche méthodologique, met en lumière la perception des officiers quant à la contribution des habilités émotionnelles mobilisées dans la pratique du leadership. Cette étude permet, par ailleurs, de mettre en évidence les caractéristiques dominantes de la conception actuelle du leadership militaire révélant la place croissante de la dimension émotionnelle. Les résultats invitent ainsi les dirigeants militaires à renforcer le développement de telles compétences pour une mobilisation optimale du potentiel humain et par voies de conséquences, une plus grande performance organisationnelle.

Mots clés : Leadership, militaire, compétences émotionnelles.

© 2026, BELGHITH & BEN HARB, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

Depuis son émergence, le concept de leadership a été étroitement lié à la performance organisationnelle, et les institutions militaires n'échappent pas à cette réalité. La littérature met en évidence que l'histoire militaire a largement reposé sur le leadership en tant que pierre angulaire du succès opérationnel (Boyce et al., 2010, p.585 ; Hargrove et Sitkin, 2011, p. 528 ; Harms et al., 2011, p. 495 ; Derue et al., 2012, p. 997). Dans cette perspective, l'intérêt porté au leadership militaire s'est considérablement accru. Traditionnellement, l'organisation militaire a longtemps privilégié des modèles de leadership fondés sur le commandement, la supervision directe et le contrôle, qui ont fait preuve d'efficacité dans des contextes allant des périodes de stabilité aux situations de crise. Cependant, l'évolution rapide du contexte militaire, l'émergence de menaces plus complexes et incertaines, l'intégration accrue des technologies ainsi que la diversification croissante des effectifs, mettent en lumière les limites de ces approches classiques du leadership. Ces transformations appellent à une réévaluation théorique et pratique du leadership militaire pour répondre aux exigences du paysage contemporain.

2- Cadre théorique

En l'absence d'un consensus quant aux compétences constructives du leader militaire, il en est de même pour la définition du concept du leadership, et plus spécialement le leadership militaire. A cet égard Bernard Bass (1990) souligne qu'il existe presque autant de définitions de leadership que de chercheurs ayant tenté de le définir.

L'abondance des définitions du leadership n'a pas empêché les chercheurs de converger vers un concept fondamental, celui de l'influence. Ainsi, le leadership peut être appréhendé comme la capacité à influencer les comportements d'autrui, dans l'intention d'orienter l'action collective vers des objectifs communs, soit par le biais d'un pouvoir formel, soit à travers des qualités personnelles. Dans une approche contemporaine, Jean-Michel Plane conçoit le leadership comme un processus par lequel une personne exerce une influence sur un groupe d'individus, en orientant ses efforts vers la mise en œuvre de choix stratégiques et l'atteinte résultats désirés.

L'examen des diverses définitions du leadership révèle deux sources essentielles de l'exercice de l'influence, il s'agit des attributs personnels et de l'autorité formelle. Dans le contexte militaire, cette dernière est profondément liée à la fonction du commandement et s'avère une partie intégrante de la hiérarchie.

Aujourd'hui, avec l'émergence des nouvelles approches de leadership, cette dimension formelle, bien qu'elle demeure valide dans le contexte militaire, voit son rôle s'atténuer et a connu une réticence partielle, cédant la place à d'autres qualités du leader. Afin d'analyser ce redimensionnement, nous proposons de revenir sur l'évolution de la pensée relative au concept du leadership .



L'abondance ainsi que la diversité des approches conceptuelles du leadership ouvrent la possibilité au chercheur d'opter pour la conception qu'il juge la plus appropriée au regard du contexte de l'étude. Le caractère multidimensionnel du concept du leadership requière l'analyse simultanée de plusieurs modèles. Dans la présente recherche, nous allons nous focaliser principalement sur l'analyse des perspectives contemporaines et émergentes du leadership, en commençant par la théorie des traits de personnalité, suivie des approches comportementales et contingentes du leadership. L'étude mettra en évidence les compétences nécessaires à l'exercice du leadership dans le contexte considéré.

Sans converger vers un consensus, les approches théoriques en matière de leadership ont donné des conceptions différentes du leadership en se basant sur divers facteurs. Le début était avec les approches par les traits de personnalité (Stogdill, 1974 ; Lock et Kirkpatrick, 1991 ; Digman, 1990 ; Costa et McCrae, 1990, p. 362 ; Judge, Bono, Ilies et Gerhardt, 2002, p. 765) qui considèrent comme leader toute personne ayant des surcapacités en leur attribuant un caractère héroïque. Ainsi, selon cette théorie, le leadership est lié aux traits personnels et la qualité du leadership demeure étroitement associée au développement des attributs propres au leader (Day, 2000, p. 581). Toutefois, certaines limites ont émergé, puisque cette approche a permis d'expliquer seulement une partie du concept du leadership, celle relative à la nature innée des traits de personnalité de la personne, tout en négligeant les facteurs contribuant au développement du leadership. En outre, les théories de traits se sont focalisées sur un nombre restreint de ces derniers (Exemple la théorie des Big Five) sans pouvoir délimiter une liste exhaustive des traits de leadership, surtout que ces derniers peuvent varier d'un contexte à un autre (Northouse, 2016). De plus, cette approche est restée focalisée sur la personne susceptible d'être leader sans considérer son groupe d'appartenance (Wirba, 2017).

Afin de distinguer entre les leaders et les non-leaders, les partisans de l'approche comportementale ont analysé les comportements spécifiques de ces premiers. Parmi les pionniers de cette approche, nous citons McGregor (1960) avec sa Théorie X-Y, Blake et Mouton (1964, 1985, p. 18,) avec leur grille managériale .

Cette perspective a été prolongée par l'approche contingente, notamment à travers la théorie de Fiedler (1967), qui souligne l'importance des facteurs situationnels dans le choix du style de leadership. De leur côté, Hersey et Blanchard (1995) ont mis évidence un lien de causalité entre le style de leadership adopté et le niveau de maturité des subordonnés. Ils soutiennent l'idée que le leader peut moduler son comportement en prenant en considération les dimensions de la maturité du personnel, à savoir : le degré de liberté accordé aux subordonnés, le niveau de compétence et de motivation des collaborateurs ; ce qui constitue un facteur déterminant de l'efficacité managériale.

L'approche contingente a été enrichie par le modèle de la participation du leader de Vroom (Vroom et Yetton, 1973 ; Vroom et Jago, 1988, p. 32 ; Vroom, 2003, p. 968). La

théorie LMX stipule que le leader ajuste son style en tenant compte des relations établies avec ses collaborateurs. Ainsi, le leader répartit ses collaborateurs en deux groupes : le premier représente son cercle fermé avec qui il va entretenir des relations étroites, basées sur des interactions continues et confiance mutuelle, le second groupe rassemble les autres membres de l'organisation, inscrits dans une relation formelle avec le leader (Dienesch et Liden, 1986, p. 618 ; Graen et Uhl-Bien, 1995, p. 219).

Malgré leurs apports considérables dans la conception du leadership, les approches traditionnelles ont fait preuve de plusieurs limites, essentiellement liés aux révolutions des différentes conjonctures (économiques, technologique, socioculturelle...) qui entourent l'organisation. Cette dernière s'est trouvée contrainte de revoir ses pratiques managériales et ses modes d'empowerment, pour prioriser, l'approche participative, la collaboration et la transversalité. Il s'en suit le développement de nouvelles approches contemporaines et émergentes du concept du leadership.

Inspirée de la théorie des traits, l'approche par les compétences s'est focalisée sur le leader en analysant ses habilités. Toutefois, cette approche s'aligne avec les théories qui considèrent que le leadership est un concept acquis. Selon Northouse (2016), le leadership peut émerger en développant certaines compétences et aptitudes chez la personne ; ce développement est généralement un processus continu. Le début de cette approche était avec les travaux de Katz (1974) qui a montré une corrélation positive entre l'efficacité du leadership et trois grandes catégories de compétences individuelles, il s'agit des compétences techniques, humaines et conceptuelles. D'autres études : Mumford, Zaccaro, Harding, Jacobs et Fleishman (2000, p.11) ; Rowe et Guerrero (2013) ; ont approfondi ce modèle en donnant une conception du leadership en cinq dimensions et dont les compétences personnelles de la personne viennent en deuxième position après les attributs individuels. L'intérêt se concentrait sur les compétences mobilisées dans la résolution des problèmes, les aptitudes relevant de l'évaluation sociale (ou jugement social) et le niveau de connaissances.

Les approches contemporaines sont venues reprendre le modèle charismatique, comme vecteur d'influence et de changement, selon la théorie « néo-charismatique » (Bryman, Cramer, 1992). Vers les années 80, les pionniers de cette approche : Bass et Stogdill (1990), Rafferty et Griffin, (2004, p. 329) ont mis en avant deux modèles de leadership qui diffèrent par leur efficacité et leur engagement : Le leadership transformationnel ou transactionnel. Le leader transactionnel dirige par un système de récompenses pour motiver les membres de son équipe. Quant au leader transformationnel, il dirige en inspirant la confiance auprès de ses collaborateurs et en instaurant un climat convivial basé sur le respect mutuel et l'incitation. Northouse (2016) définit le leadership transformationnel comme une dynamique de changement visant à transformer les individus, en accordant une attention particulière aux dimensions émotionnelles et en



s'appuyant notamment sur les valeurs, l'éthique et les normes, dans le but d'atteindre les finalités organisationnelles de long terme.

Quel que soit la conception du leader transformationnel, les auteurs en la matière se rejoignent sur les attributs majeurs comprenant : le charisme, l'inspiration, la stimulation intellectuelle et la considération individuelle.

Une dernière théorie qui a émergé parmi les approches contemporaines est celle relative au leadership Pseudo-transformationnel. Ce modèle est inspiré de celui du leadership transformationnel, en termes de composantes, sauf que les chercheurs ont associé d'autres caractéristiques à ce leader. En effet le leader pseudo-transformationnel combine des attributs qui semblent être contradictoires. D'une part, il inclut la considération individualisée, d'autres parts, il va privilégier ses intérêts personnels au détriment de ceux de ses collaborateurs. En outre, ce leader fait preuve d'égoïsme malgré qu'il inspire la motivation auprès de son entourage. Il stimule l'émergence de l'intelligence collective tout en contraignant la pensée indépendante chez ses collaborateurs (Christie, Barling et Turner, 2011, p. 2943 ; Bass et Steidlmeier, 2006 ; Bass et Riggio, 1999, p. 181).

Malgré l'importance accordée aux subordonnés dans la plupart des approches contemporaines du leadership, le modèle du leadership pseudo-transformationnel a suscité des interrogations quant à la moralité et à l'éthique des leaders. Cette remise en question a favorisé l'émergence de nouvelles approches centrées sur la dimension humaine du leadership. Ces approches mettent en évidence l'importance d'intégrer les valeurs, les dimensions émotionnelles et le bien-être des membres de l'organisation, ce qui a conduit à la mise en évidence des caractéristiques et des comportements renouvelés attendus des leaders. C'est dans ce contexte que se sont développées différentes formes de leadership émergent.

Dans un premier temps, les chercheurs ont considéré « l'authenticité » comme la qualité déterminante dans le développement du leadership (Hoy et Henderson, 1983, p. 123 ; George. B, 2003 ; Avolio et al., 2004, p. 801, p. 951 ; Avolio et Gardner, 2005, p. 315) ; c'est ainsi que le leadership authentique a pris sa place. Ces auteurs ont associé au leader authentique plusieurs caractéristiques qui sont reflétées dans sa vision, sa communication et ses comportements. En effet, le leader authentique fait preuve d'une forte conscience de soi et d'une moralité accentuée qui contribuent à l'instauration d'un environnement professionnel marqué par la confiance mutuelle et la convivialité. Il se distingue par son intégrité et transparence et manifeste continuellement son empathie .

Dans le cadre de cette même approche, un second modèle de leadership a été développé, c'est celui du leadership partagé. Loin d'être un concept individuel, le leadership partagé se base sur la notion de partage du pouvoir d'influence. Selon les tenants de ce courant, le phénomène du leadership fait appel à la collectivité relative à l'organisation. En effet, le leadership partagé dépasse la sphère individuelle axée sur les « top leaders », dans une



logique visant à inscrire l'exercice du leadership dans une démarche collective impliquant l'ensemble des membres de l'organisation, en stimulant l'intelligence collective. L'objectif derrière cette approche étant le développement d'une confiance collective envers les divers acteurs de l'organisation. A ce titre, Plane (2015, p. 47) met l'accent sur les préalables nécessaires à l'instauration de ce modèle, notamment l'existence d'une culture de dialogue et l'émergence d'un leadership individuel assumé (Luc, 2004, p. 43, 2017, p. 126 ; Plane, 2015, p. 47).

Parmi les approches émergentes, le modèle du leadership serviteur s'est particulièrement développé. Il peut être appréhendé comme une approche comportementale s'appuyant sur l'entraide, la solidarité et des principes éthiques. Le leader servant se met au service de ses collaborateurs en accordant une attention particulière à leurs besoins et attentes afin de pouvoir les satisfaire. Il adopte une écoute active, mobilise une empathie, à la fois, cognitive et affective, ainsi qu'une attitude marquée par l'humilité. Ce modèle repose sur la primauté accordée aux intérêts des collaborateurs, le leader intervient en soutien de leurs besoins et attentes. (Yukl et al, 2013, p. 38 ; Northouse, 2016 ; Belet, 2011, p. 112 ; 2013, p. 11).

Le leadership spirituel constitue le quatrième modèle élaboré dans le cadre des approches émergentes et propose une nouvelle manière d'appréhender la conception du leadership. Sa particularité émane du fait que la spiritualité est considérée comme facteur de contingence relatif aux mode managérial et à l'exercice du leadership. Dans ce sens, la spiritualité est exploitée par le leader pour faire fédérer ses collaborateurs pour qu'ils se donnent au maximum afin de concourir activement au renforcement de la performance globale de l'organisation. Ce processus est rendu possible grâce à la fédération des membres de l'organisation autour d'une vision inspirante (Fry, 2003, p. 693 ; Fry et Altman, 2013). Le leader spirituel, à travers ses capacités d'intégration, se montre digne d'accepter les différences, et de faire interagir positivement ses collaborateurs afin de contribuer à la réussite de toute l'organisation. Les travaux de Plane (2015, p. 47) en la matière ont confirmé une corrélation entre la compassion et la spiritualité d'une part et un effet de causalité entre cette dernière et le bien-être et l'épanouissement au travail. A cet effet, il s'avère évident que le leadership spirituel s'impose comme un levier susceptible d'influencer le climat du travail .

Les recherches portant sur les approches émergentes ont enchaîné avec un modèle de leadership basé essentiellement sur l'aspect affectif. Selon ce modèle, la capacité d'influence du leader émane de la mobilisation de ses propres émotions et celles de ses collaborateurs. En effet, le leader émotionnel est muni d'une certaine conscience personnelle lui permettant de comprendre ses propres émotions et de pouvoir les gérer, en outre, il est doté d'une capacité à identifier et comprendre les émotions de ses subordonnés en vue de les influencer. Il s'ensuit que le leader devient émotionnellement intelligent, de telle sorte qu'il va exploiter ses aptitudes émotionnelles dans la dynamique d'influence et

la démarche décisionnelle (Adnane Chader, 2019). En conclusion, le modèle du leadership émotionnel a permis de souligner l'effet déterminant du concept de l'intelligence émotionnelle sur la pratique du leadership et par voie de conséquences sur le mode de management des organisations (Goleman et al., 2002 ; Goleman, Boyatzis et McKee, 2013).

L'école évolutionniste traduit une extension de la théorie des traits en mettant en œuvre une approche comparative intergénérationnelle. Cette dernière s'inscrit dans une logique visant à examiner les divergences observées auprès des personnes ayant un potentiel d'exercer le leadership et leurs antécédents. Elle met en avant le concept de « l'héritabilité » (Ilies et al., 2004, p. 207 ; Arvey et al., 2006, p. 1). Une autre piste de recherche a vu le jour à travers ce modèle, en reprenant le charisme comme déterminant du leadership. Ce dernier étant lié essentiellement à l'apparence physique et est considéré comme l'élément fédérateur des qualités des leaders (Spisak et al., 2012, p. 273 ; 2014, p. 792 ; Boggild et Laustsen, 2016, p. 820 ; Antonakis et Eubanks, 2017, p. 270).

À la lumière de l'examen théorique précédemment présenté, cette étude ambitionne de contribuer au débat continu sur le leadership au sein de l'institution militaire. Elle vise, ce faisant, à fournir des éléments d'analyse susceptibles d'éclairer les responsables militaires dans leurs efforts pour exercer un commandement efficace dans un environnement opérationnel dynamique et exigeant.

3- Méthodologie

3.1- Démarche de collecte des données

Dans un objectif d'identifier la conception théorique du leadership prédominante dans le contexte militaire tunisien, nous avons adopté un cadre méthodologique hybride. À cet égard, une démarche mixte (Creswell, 2013), fondée sur la combinaison de deux méthodes qualitatives, a été privilégiée.

A- Recherche documentaire

La première étape de la recherche a consisté en une analyse documentaire, considérée comme une méthode de référence pour explorer les différentes approches théoriques du leadership et également identifier les caractéristiques associées aux divers types de leaders, particulièrement développés dans le cadre des approches émergentes. Nous avons ainsi examiné des articles scientifiques ainsi que des ouvrages spécialisés. Ces différentes consultations ont permis de générer les thématiques suivantes qui seront abordées au cours des entretiens à réaliser :

- 1- Le contexte militaire
- 2- Le leadership et style de leadership
- 3- Les types de leaders

4- Les compétences requises pour faire émerger le leadership militaire

B- L'entretien semi-structuré

Cette recherche s'est appuyée sur la réalisation d'entretiens semi-structurés, auprès d'un échantillon d'officiers militaires occupant des fonctions de responsabilité, retenus sur la base de leur expérience professionnelle et de leur aptitude à éclairer la problématique de l'étude. Nous rappelons à cet égard que l'entretien semi-directif constitue une approche de recherche qualitative qui vise à collecter des informations sous forme de verbatims, qui fournissent des éclaircissements ou des preuves pour un projet de recherche. Cette méthode se distingue par sa capacité à encourager la libre expression des participants et à saisir les conceptions, qu'ils formulent au cours de l'entretien, des notions abordées. (Monchet et al., 2011, p. 85).

Les entretiens ont été menés en face-à-face, dans le but de favoriser l'octroi d'un regard éclairé et expérimenté sur les particularités du concept de leadership dans le contexte militaire, souvent différent de la sphère civile. Lors de ces entretiens, plusieurs thèmes, essentiellement liés aux approches émergentes du leadership dans le milieu militaire, ont été abordés.

En amont de la conduite des entretiens, un instrument de collecte, à savoir le guide d'entretien a été élaboré, en tant qu'outil de recueil des données (voir annexe). Ce dernier a été conçu comme un dispositif d'orientation structuré, à partir des axes thématiques issues de la recherche documentaire.

La collecte des données a été poursuivie jusqu'à l'atteinte de la saturation théorique : c'est le seuil à partir duquel les entretiens n'apportent plus de nouvelles informations pertinentes, en référence aux approches proposées par Evrard et al. (2003) et Thiétart et al. (2014).

La saturation théorique a été atteinte après la conduite de dix entretiens, menés majoritairement par convenance en avril 2024, d'une durée moyenne d'une heure par participant. Il est également à noter que les répondants présentaient une familiarité préalable avec les quatre thématiques de l'entretien.

Table N°1. Structure de l'échantillon

Nombre des répondants	Catégorie	Genre	Spécialité	
10	Officier	7 Hommes	Informatique	02
			Matériel	02
			Mécanique	01
			Infanterie	02
		3 Femmes	Matériel	01
			Administration et technique de gestion	02

Source : Fait par nous-même.

3.2- Méthodes d'analyse des données

Une fois les entrevues réalisées, une transcription rigoureuse, de type mot à mot, des verbatims collectés, a été menée, afin de garantir la fiabilité des données (Auerbach et Silverstein, 2003).

Les données qualitatives collectées ont fait l'objet d'une analyse thématique de contenu, telle que définie par Gavard-Perret et Helme-Guizon (2012, p. 275). Cette méthode présente l'avantage de permettre de synthétiser les données collectées afin d'interpréter le contenu. Elle répond la finalité de mettre en relief « les thèmes récurrents » (Mucchielli 1996), suite à un processus de découpages des données recueillies, puis codage pour finir avec une classification des unités élémentaires en différentes catégories (Alami et al., 2013).

A l'issue de la phase d'analyse des données, des allers et des retours avec la littérature, ont été opérés. En parallèle, nous avons opté pour une triangulation pluridimensionnelle théorique, en mobilisant plusieurs champs conceptuels pour dresser notre revue de littérature, il s'agit des approches théoriques qui révèlent des sciences sociales. Au terme de cette démarche rigoureuse, nous avons pu identifier les types de leaders, révélant des approches émergentes du leadership, les plus prépondérantes dans le contexte militaire. Finalement, nous avons pu dresser les caractéristiques les plus éminentes par rapport à chaque type de leadership.

Les participants étaient ensuite sollicités, afin de classer les caractéristiques et les qualités requises chez un leader militaire, par ordre décroissant de 1 à 15. Afin d'assurer une analyse rigoureuse des réponses obtenues lors de la deuxième étape de notre démarche empirique, la méthode du vote pondéré a été privilégiée comme instrument d'évaluation, permettant une analyse différenciée des contributions. Les attributs associés aux divers types de leadership font l'objet d'un classement hiérarchisé, accompagné d'un coefficient de pondération reflétant leur niveau de priorité. Les répondants ont été invités à identifier les attributs qu'il considère comme les plus pertinents et procèdent à leur classement par ordre d'importance, en leur assignant des pondérations décroissantes (15 pour 'attribut jugé la plus important, 14 pour le suivant, etc.).

La somme des points attribués par l'ensemble des participants permet d'établir un classement des attributs selon leur niveau d'importance relative.

3.3- Validité et fiabilité

Il convient de rappeler que notre étude révèle des sciences sociales et mobilise des concepts essentiellement abstraits (Drucker-Godard et al., 2014, p. 297). Il importe de vérifier la validité et la fiabilité des construits théoriques retenus de notre étude. En effet, la validité du construit (ou l'opérationnalisation du concept) permet de traduire sa capacité à mesurer le concept théorique. Pour ce qui est de la fiabilité de l'outil de mesure utilisé,

elle permet de vérifier à quel degré les données collectées reflètent la réalité du concept étudié. Dans le cadre de la présente étude, et afin d'apporter des éléments de réponse à ces impératifs, nous avons en premier lieu mis l'accent sur l'état de l'art associé pour approfondir la compréhension des notions étudiées, à savoir le leadership, les approches théoriques et les types de leaders. A terme de cette étape, nous avons pu borner le périmètre de notre cadre conceptuel et préciser les données pertinentes à collecter. Dans un second temps, notre instrument de collecte des données (le guide d'entretien) a été conçu avec rigueur, puis il a été soumis à un examen auprès de deux experts relevant de l'institution militaire afin d'en garantir la fiabilité et la validité. Ensuite, nous avons été méticuleux dans l'élaboration de notre instrument de mesure (le guide d'entretien) qui a été soumis à un test auprès de deux experts appartenant à l'organisation militaire. Une fois la pertinence de notre instrument de mesure vérifiée, ce dernier est utilisé en transversal auprès de tous les répondants, tout en respectant les mêmes conditions du déroulement des entretiens et dépouillement des données collectées. Dans un souci de garantir la pertinence de notre échantillon, nous avons visé un groupe pluridisciplinaire, représentant toutes les spécialités présente dans l'organisation militaire, occupant diverses fonctions et appartenant à des structures différentes.

4- Résultats

Table N°2. Types de leadership et caractéristiques

TYPES DE LEADERSHIP	CARACTERISTIQUES
Leadership authentique	Intégrité
	Transparence
	Empathie
	Cohérence
Leadership serviteur	Empathie
	Compétences d'écoute
	Humilité
Leadership partagé	Vision claire et partagée
	Compétences en communication efficace
	Capacité à inspirer et motiver les autres
Leadership émotionnel	Intelligence émotionnelle
	Régulation émotionnelle
	Expressivité émotionnelle
	Empathie.
Leadership spirituel	Intégrité
	Compassion
	Vision inspirante
	Capacité à influencer positivement les autres sur un plan spirituel

Source : Fait par nous-même.

Les réponses des officiers interrogés ont permis de donner la classification suivante des différentes caractéristiques du leadership :

Table N°3. Classification des caractéristiques du leadership

CARACTERISTIQUES	R1 ¹	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10
Intégrité	10	10	10	13	7	5	13	2	7	1
Transparence	1	9	6	9	8	10	9	12	10	3
Empathie	2	8	5	8	10	2	1	1	2	4
Cohérence	9	6	7	5	5	13	2	3	8	9
Compétences d'écoute	11	11	13	15	14	9	8	10	12	15
Humilité	5	13	12	14	15	8	11	13	13	14
Vision claire et partagée	6	1	4	11	13	6	12	14	9	7
Compétences en communication efficace	8	12	11	10	12	11	14	9	11	6
Capacité à inspirer et motiver les autres	7	14	14	7	11	14	15	6	14	5
Intelligence émotionnelle	12	4	8	6	6	1	7	5	6	2
Régulation émotionnelle	13	3	3	3	4	3	4	7	1	11
Expressivité émotionnelle	4	2	1	2	2	4	3	4	3	12
Compassion	3	5	2	1	1	12	6	8	4	13
Vision inspirante	14	7	9	4	3	7	5	11	15	10
Capacité à influencer positivement les autres sur un plan spirituel.	15	15	15	12	9	15	10	15	5	8

Source : Fait par nous-même.

Suite à cette classification, nous avons élaboré le tableau de notation suivant :

Tableau N°4 : Tableau de notation

CARACTERISTIQUES	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	TOTAL
Intégrité	6	6	6	3	9	11	3	14	9	15	82
Transparence	15	7	10	7	8	6	7	4	6	13	83
Empathie	14	8	11	8	6	14	15	15	14	12	117
Cohérence	7	10	9	11	11	3	14	13	8	7	93
Compétences d'écoute	5	5	3	1	2	7	8	6	4	1	42
Humilité	11	3	4	2	1	8	5	3	3	2	42
Vision claire et partagée	10	15	12	5	3	10	4	2	7	9	77
Compétences en communication efficace	8	4	5	6	4	5	2	7	5	10	56
Capacité à inspirer et motiver les autres	9	2	2	9	5	2	1	10	2	11	53

¹ R1 : Correspond au répondant numéro 1 et ainsi de suite.

Intelligence émotionnelle	4	12	8	10	10	15	9	11	10	14	103
Régulation émotionnelle	3	13	13	13	12	13	12	9	15	5	108
Expressivité émotionnelle	12	14	15	14	14	12	13	12	13	4	123
Compassion	13	11	14	15	15	4	10	8	12	3	105
Vision inspirante	2	9	7	12	13	9	11	5	1	6	75
Capacité à influencer positivement les autres sur un plan spirituel.	1	1	1	4	7	1	6	1	11	8	41

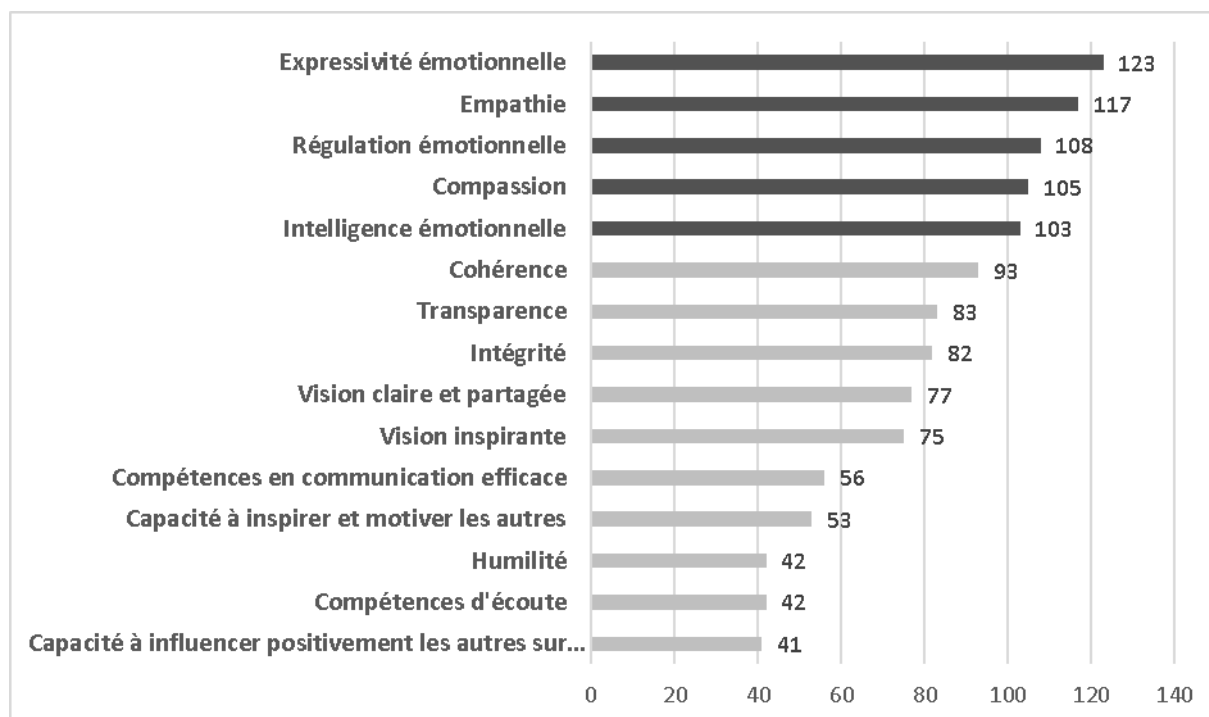
Source : Fait par nous-même

Les résultats du tableau précédent révèlent que les cinq caractéristiques prédominantes chez le leader militaire sont les suivantes :

- 1- Expressivité émotionnelle (123)
- 2- Empathie (117)
- 3- Régulation émotionnelle (108)
- 4- Compassion (105)
- 5- Intelligence émotionnelle (103)

Les résultats compilés dans le tableau n°4 ont ensuite été visualisés à travers la figure ci-après :

Figure n° 1 : Graphique des caractéristiques du leadership militaire



Source : Fait par nous-même

Cette figure met en évidence une forte prédominance des compétences émotionnelles dans la conception du leadership militaire, notamment l'expressivité, l'empathie et la régulation émotionnelle, ayant obtenu les scores les plus importants. Les dimensions plus stratégiques et communicationnelles apparaissent en retrait, bien qu'elles demeurent importantes.

Ces résultats laissent apparaître que, pour les officiers enquêtés, la réussite du leader s'appuie essentiellement sur sa compétence à gérer et activer les dynamiques émotionnelles. Ainsi, le leadership émotionnel s'impose comme un référent central dans la représentation actuelle du profil du leader militaire.

5- Discussion

Les résultats obtenus indiquent que le leadership militaire s'appuie, dans une large mesure, sur la capacité des officiers à mobiliser des compétences émotionnelles, essentielles à la gestion des relations, à la prise de décision et au maintien de la cohésion opérationnelle. Parmi celles-ci, l'expressivité émotionnelle et l'empathie se distinguent par leur influence particulièrement significative sur l'émergence du leadership. La régulation et l'intelligence émotionnelles ainsi que la compassion jouent également un rôle substantiel dans son développement. Dès lors, il apparaît que la dimension affective constitue l'un des fondements majeurs de la conception actuelle du leadership militaire dans un contexte tunisien.

La mise en relief de cette dimension affective contribue à l'instauration d'un climat de confiance mutuelle, dans un contexte émergé par une panoplie de risques. Ainsi, le militaire accordera une plus grande attention aux éléments constituant cette dimension en vue de pouvoir mieux impliquer ses collaborateurs et incarner un plus grand attachement émotionnel à l'organisation. A cet effet, le climat social de l'organisation militaire en question se trouvera nettement amendée, générant ainsi, des comportements et des attitudes plus propices au travail collaboratif, accompagnées d'un niveau accru d'engagement et de motivation au sein des membres. Plus précisément, ce dernier manifestera une meilleure adaptation par rapport aux changements des diverses conjonctures nationales et internationales permettant de mieux apprécier les aléas pour pouvoir y remédier et formuler donc une attitude davantage positive à l'égard du métier. Ceci induira un impact positif sur l'intention d'accéder à l'organisation militaire qui fera preuve d'une meilleure attractivité, et de la recommander à d'autres personnes.

Ces constats vont dans le même sens des propos de certains chercheurs en la matière (Brief et Weiss, 2002, p. 279). Par ailleurs, un autre résultat digne d'intérêt, mérite d'être discuté, il renvoie à l'effet du volet émotionnel dans l'exercice du leadership militaire considéré comme prédicteur pertinent de la performance organisationnelle. Il apparaît que l'exercice du leadership n'est pas uniforme d'un individu à l'autre, et que

l'importance accordée à sa dimension émotionnelle est influencée par son vécu antérieur et varie en fonction des facteurs personnels et contextuels. (Scherer, 2001, p.92).

De manière concordante, les résultats de notre recherche s'alignent avec les propos de plusieurs chercheurs (Goleman et al, 2002) dans le sens où l'aspect émotionnel du leadership militaire agit positivement sur l'efficacité de ce dernier. En plus des compétences techniques et cognitives, les habilités émotionnelles, comme l'intelligence émotionnelle, la régulation émotionnelle..., contribuent à la performance organisationnelle via plusieurs composantes. De ce fait, les compétences émotionnelles des leaders militaires agissent positivement sur le bien-être au travail, sur la réduction des risques psychosociaux, l'émergence des talents et le climat social

A terme de cette recherche, nos recommandations s'adressent aux dirigeants militaires, désireux de renforcer leur leadership. En effet, nos résultats plaident en faveur de la valorisation de la dimension émotionnelle du leadership militaire à travers le renforcement de certaines compétences dont essentiellement :

- **L'auto-évaluation émotionnelle** : Savoir identifier et comprendre ses propres émotions et leurs impacts sur les autres.
- **La gestion des émotions** : renvoie à la capacité de mettre en place des stratégies d'autorégulation émotionnelle et réagir de manière constructive face aux situations difficiles.
- **La communication émotionnelle** : Exprimer ses émotions de manière claire, concise et respectueuse, tout en étant à l'écoute attentive des autres.
- **L'influence émotionnelle** : Savoir motiver et inspirer les collaborateurs en utilisant des leviers émotionnels positifs.

Ceci permettra au leader militaire d'inspirer une motivation accrue auprès de ses subordonnés, avec une meilleure satisfaction au travail. Cela contribuera également à consolider leur sentiment d'appartenance et à accroître leur engagement envers l'institution militaire. Ces effets se traduiront par une implication plus forte du personnel, une adhésion accrue à la culture militaire et l'émergence d'un véritable esprit d'équipe. Il en découle un renforcement des capacités organisationnelles, une réduction du stress au travail, une meilleure collaboration, une communication plus fluide et un renforcement du bien-être des membres de l'organisation.

Le développement du leadership émotionnel requiert toutefois un engagement personnel et des efforts soutenus, afin de mettre en œuvre plusieurs stratégies clés, telles que :

- **La formation et développement personnel** : Participer à des formations et des ateliers pour améliorer sa connaissance des émotions et des techniques de leadership émotionnel.
- **Le coaching et mentorat** : Travailler avec un coach ou un mentor expérimenté pour obtenir des conseils et un soutien personnalisé.

- **La pratique de la gestion émotionnelle** : Déployer des techniques de régulation des émotions et du stress, telles que la pleine conscience et la méditation.
- **Le feedback et reconnaissance** : Solliciter régulièrement du feedback sur son comportement émotionnel et célébrer ses progrès.

6- Conclusion

Depuis sa formalisation théorique, la notion de leadership militaire a connu un essor notable, s'affirmant comme une thématique majeure dans les travaux académiques. Elle s'est inscrit, aussi, au cœur des préoccupations dans les sphères professionnelles militaires, traduisant une reconnaissance croissante de son impact opérationnel et organisationnel. La prise de conscience accrue des rôles et des enjeux stratégiques du leadership militaire se matérialise à travers l'intégration de ce concept comme étant une composante de premier ordre dans le développement des capacités opérationnelles des troupes, notamment auprès des dirigeants militaires. L'intérêt de la présente recherche était d'identifier à quel degré les approches émergentes en matière du leadership militaire témoignent leur présence dans le contexte militaire caractérisé par sa formalisation accrue et sa rigidité. Dans ce sens, une investigation empirique a été menée en mobilisant une triangulation composée d'une étude documentaire et d'entretiens semi-structurés, associée à l'application de la méthode de vote pondéré. Cette démarche a permis d'identifier le profil du leader privilégié par les militaires et d'en déterminer les principales qualités.

Les résultats de notre étude laissent entrevoir que cinq caractéristiques (Expressivité émotionnelle, Empathie, Régulation émotionnelle, Compassion et Intelligence émotionnelle) prédominent le profil du leader recherché par les jeunes militaires. Ces résultats font preuve d'un accent mis sur le modèle du leadership émotionnel, comme étant l'approche privilégiée dans la conception du leader militaire.

A l'issu de ce travail, certaines contributions d'ordre théorique sont à mentionner. En effet, cet essai s'ajoute à l'édifice des recherches en leadership appliquées plus précisément au contexte militaire, en explorant un concept clé du commandement militaire. De même, cette recherche tire son intérêt théorique du fait qu'elle intègre les diverses approches du leadership, surtout émergentes, qui sont très peu étudiées dans la sphère militaire, à savoir, le leadership authentique, partagé, serviteur, spirituel et émotionnel. D'où, nous souhaitons à travers cet essai apporter un élargissement au champ du paradigme scientifique en considérant la présence des théories émergentes en leadership comme un levier fondamental structurant du développement et de l'opérationnalisation du leadership dans le contexte militaire ; et surtout comme un pilier sur lequel les organisations militaires doivent s'appuyer afin d'assurer, plus de motivation, implication, attachement affectif, une rétention et fidélisation des officiers. Sur le plan empirique, notre recherche a fait preuve d'une triangulation en optant simultanément pour plusieurs

méthodes d'investigation qualitative, permettant une meilleure fiabilité des résultats et une exploitation rigoureuse des données collectées.

Ceci dit, un ensemble de recommandations managériales méritent d'être mentionnées. En effet, développer et exercer le leadership militaire, semble aujourd'hui le leitmotiv de nombreuses organisations militaires voulant impliquer davantage ses membres, affrontés à une panoplie de risques. C'est dans cette perspective que la présence d'un leader doté de compétences émotionnelles constitue aujourd'hui une variable d'intérêt pour les militaires appartenant aux différents niveaux hiérarchiques.

Cette étude ambitionne de substituer les hypothèses théoriques des résultats empiriques, permettant de générer des connaissances fondées sur des faits, portant sur les répercussions du leadership émotionnel, en termes d'engagement motivationnel et du bien-être au travail au sein des militaires. Plus précisément, les structures militaires adoptant les approches émergentes de leadership doivent probablement être considérées comme étant des structures pilotes assurant un partage de pratiques à travers le retour d'expérience afin de rendre le métier militaire plus humain et plus convivial. Toutefois, notre travail n'échappe pas à certaines limites, puisque nous n'avons pas pris en considération toutes les théories émergentes s'avérant probablement pertinentes dans l'explication de l'exercice du leadership comme par exemple le modèle cognitif, qui repose sur le processus de la gestion des informations, sur le plan mental, par les leaders. Finalement, cette étude peut être améliorée en mobilisant d'autres méthodes notamment, celle des équations structurelles, généralement utilisée pour répondre aux problématiques faisant appel à une modélisation conceptuelle (Roussel et al, 2002). Cette méthode est suggérée dans les recherches futures visant à approfondir notre investigation empirique en proposant un modèle conceptuel expliquant l'adoption des approches émergentes du leadership. Plus particulièrement, il serait opportun de comparer les séries de résultats, issus de diverses méthodes d'analyse des données.

Liste Bibliographique

➤ Ouvrages

- Alami, S., Desjeux, D., & Garabua-Moussaoui, I. (2013). *L'approche qualitative* (Coll. Que sais-je ?). Presses Universitaires de France.
- Auerbach, C. F., & Silverstein, L. B. (2003). *Qualitative data: An introduction to coding and analysis*. New York University Press.
- Bass, B. M., & Riggio, R. E. (2006). *Transformational leadership* (2nd ed.). Psychology Press.
- Bass, B. M., & Stogdill, R. M. (1990). *Bass & Stogdill's handbook of leadership: Theory, research, and managerial applications* (3rd ed.). Free Press.

- Blake, R. R., & Mouton, J. S. (1964). *The managerial grid: The key to leadership excellence*. Gulf Publishing.
- Bryman, A., & Cramer, D. (1992). *Quantitative data analysis for social scientists*. Routledge.
- Digman, L. A. (1990). *Strategic management: Concepts, decisions, cases*. Business Publications.
- Evrard, Y., Pras, B., & Roux, E. (2003). *Market : Études et recherches en marketing* (2e éd.). Dunod.
- Fiedler, F. E. (1967). *A theory of leadership effectiveness*. McGraw-Hill.
- Fry, L. W., & Altman, Y. (2013). *Spiritual leadership in action: The CEL story achieving extraordinary results through ordinary people*. Information Age Publishing.
- George, B. (2003). *Authentic leadership: Rediscovering the secrets to creating lasting value*. John Wiley & Sons.
- Goleman, D. (2014). *L'intelligence émotionnelle*. J'ai lu.
- Goleman, D., Boyatzis, R. E., & McKee, A. (2002). *The new leaders: Transforming the art of leadership into the science of results*. Harvard Business School Press.
- Goleman, D., Boyatzis, R. E., & McKee, A. (2013). *Primal leadership: Unleashing the power of emotional intelligence*. Harvard Business Press.
- Hersey, P., & Blanchard, K. H. (1995). *Management of organizational behavior: Utilizing human resources* (7th ed.). Prentice Hall.
- Katz, R. (1974). *The effects of group balance on leadership style* (Unpublished doctoral dissertation). University of Pennsylvania.
- Locke, E. A., & Kirkpatrick, S. (1991). *The essence of leadership: The four keys to leading successfully*. Lexington Books.
- McGregor, D. (1960). *The human side of enterprise*. McGraw-Hill.
- Mouchet, A. (2022). *L'entretien composite*. In *Traité de méthodologie de la recherche en sciences de l'éducation et de la formation*.
- Mucchielli, A. (1996a). *Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines et sociales*. Armand Colin.
- Northouse, P. G. (2018). *Leadership: Theory and practice* (8th ed.). Sage.
- Northouse, P. G. (2016). *Leadership: Theory and practice* (7th ed.). Sage.
- Plane, J.-M. (2017). *Théorie des organisations* (5e éd.). Dunod.
- Roupnel, S., Rinfre, N., & Grenier, J. (2019). *Leadership development: Three programs*.

- Roussel, P., Durrieu, F., Campoy, É., & El Akremi, A. (2002). *Méthodes d'équations structurelles : Recherche et applications en gestion*. Économica.
- Rowe, W. G., & Guerrero, L. (2013). *Cases in leadership* (3rd ed.). Sage.
- Stogdill, R. M. (1974). *Handbook of leadership: A survey of theory and research*. Free Press.
- Thiétart, R. A. (Ed.). (2014). *Méthodes de recherche en management*. Dunod.
- Vroom, V. H., & Yetton, P. W. (1973). *Leadership and decision-making*. University of Pittsburgh Press.
- Wirba, A. V. (2017). *Leadership from an Islamic and Western perspective*. Chartridge Books Oxford.

➤ **Articles /Chapitre dans un ouvrage**

- Antonakis, J., & Eubanks, D. L. (2017). Looking leadership in the face. *Current Directions in Psychological Science*, 26(3), 270–275. <https://doi.org/10.1177/0963721417705881>
- Arvey, R. D., Rotundo, M., Johnson, W., Zhang, Z., & McGue, M. (2006). The determinants of leadership role occupancy: Genetic and personality factors. *The Leadership Quarterly*, 17(1), 1–20. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2005.10.009>
- Avolio, B. J., & Gardner, W. L. (2005). Authentic leadership development: Getting to the root of positive forms of leadership. *The Leadership Quarterly*, 16(3), 315–338. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2005.03.001>
- Avolio, B. J., Gardner, W. L., Walumbwa, F. O., Luthans, F., & May, D. R. (2004). Unlocking the mask: A look at the process by which authentic leaders impact follower attitudes and behaviors. *The Leadership Quarterly*, 15(6), 801–823. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2004.09.003>
- Avolio, B. J., Zhu, W., Koh, W., & Bhatia, P. (2004). Transformational leadership and organizational commitment: The mediating role of psychological empowerment and the moderating role of structural distance. *Journal of Organizational Behavior*, 25(8), 951–968. <https://doi.org/10.1002/job.283>
- Bass, B. M., & Steidlmeier, P. (1999). Ethics, character, and authentic transformational leadership behavior. *The Leadership Quarterly*, 10(2), 181–217. [https://doi.org/10.1016/S1048-9843\(99\)00016-8](https://doi.org/10.1016/S1048-9843(99)00016-8)
- Belet, D. (2011). Le servant leadership, modèle radicalement innovant. *L'Expansion Management Review*, 141(2), 112–123.
- Belet, D. (2013). Un paradigme innovant et puissant pour remédier à la crise du management : Le servant leadership. *Innovations*, 40(1), 11–31. <https://doi.org/10.3917/inno.040.0011>

- Blake, R. R., & Mouton, J. S. (1985). Presidential styles. *Training and Development Journal*, Summer, 18–24.
- Blanc, A., Drucker-Godard, C., & Ehlinger, S. (2014). Exploitation des données textuelles. In R. A. Thiétart (Ed.), *Méthodes de recherche en management* (Vol. 4, pp. 551–573). Dunod.
- Bøggild, T., & Laustsen, L. (2016). An intra-group perspective on leader preferences. *The Leadership Quarterly*, 27(6), 820–837. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2016.09.003>
- Boyce, L. A., Jackson, R. J., & Neal, L. J. (2010). Evaluating leadership coaching: A review and integrated framework. *The Leadership Quarterly*, 21(4), 585–599. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2010.06.003>
- Brief, A. P., & Weiss, H. M. (2002). Organizational behavior: Affect in the workplace. *Annual Review of Psychology*, 53, 279–307. <https://doi.org/10.1146/annurev.psych.53.100901.135156>
- Christian, V. L., & Trefry, M. G. (2024). Three popes: Lessons in leadership—The powerful learnings of predecessors in developing one's leadership style and approach. *Management Teaching Review*, 9(2), 186–211. <https://doi.org/10.1177/23792981221107357>
- Christie, A., Barling, J., & Turner, N. (2011). Pseudo-transformational leadership: Model specification and outcomes. *Journal of Applied Social Psychology*, 41(12), 2943–2984. <https://doi.org/10.1111/j.1559-1816.2011.00884.x>
- Costa, P. T., Jr., & McCrae, R. R. (1990). Personality disorders and the five-factor model of personality. *Journal of Personality Disorders*, 4(4), 362–371.
- Dahlvig, J., & Dahlvig, C. A. (2024). Resource review: Using the chair to teach organizational leadership. *Management Teaching Review*, 10(1), 85–105. <https://doi.org/10.1177/23792981231220544>
- DeRue, D. S., Nahrgang, J. D., Hollenbeck, J. R., & Workman, K. (2012). A quasi-experimental study of after-event reviews and leadership development. *Journal of Applied Psychology*, 97(5), 997–1015. <https://doi.org/10.1037/a0028244>
- Dienesch, R. M., & Liden, R. C. (1986). Leader-member exchange model of leadership: A critique and further development. *Academy of Management Review*, 11(3), 618–634. <https://doi.org/10.5465/amr.1986.4306242>
- Dixon, D. P., Wales, A. M., Pennington, J. R., & Calega, S. (2018). Social Change Model of Leadership Development: A four-year program. *Management Teaching Review*, 4(2), 138–147. <https://doi.org/10.1177/2379298118810845>

- Drucker-Godard, C., Ehlinger, S., & Grenier, C. (2014). Validité et fiabilité de la recherche. In R. A. Thiétart (Ed.), *Méthodes de recherche en management* (Vol. 4, pp. 297–331). Dunod.
- Fry, L. W. (2003). Toward a theory of spiritual leadership. *The Leadership Quarterly*, 14(6), 693–727. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2003.09.001>
- Gallagher, E. N., & Vella-Brodrick, D. A. (2008). Social support and emotional intelligence as predictors of subjective well-being. *Personality and Individual Differences*, 44(7), 1551–1561. <https://doi.org/10.1016/j.paid.2008.01.011>
- Gavard-Perret, M.-L., & Helme-Guizon, A. (2012). Choisir parmi les techniques spécifiques d'analyse qualitative. In M.-L. Gavard-Perret, D. Gotteland, C. Haon, & A. Jolibert (Eds.), *Méthodologie de la recherche en sciences de gestion* (2e éd., pp. 275–308). Pearson Education France.
- Gilles, I., Lesage, S., Cathieni, F., & Bridel, L. (2020). Enquêtes de satisfaction professionnelle en milieu hospitalier : L'apport des méthodes mixtes. In *Les méthodes mixtes en psychologie* (pp. 163–180). Dunod.
- Goleman, D. (2017). Leadership that gets results. In *Leadership perspectives* (pp. 85–96). Routledge.
- Goleman, D., & Cherniss, C. (2024). Optimal leadership and emotional intelligence. *Leader to Leader*, 113, 7–12. <https://doi.org/10.1002/ltl.20641>
- Graen, G. B., & Uhl-Bien, M. (1995). Relationship-based approach to leadership: Development of leader–member exchange (LMX) theory over 25 years. *The Leadership Quarterly*, 6(2), 219–247. [https://doi.org/10.1016/1048-9843\(95\)90036-5](https://doi.org/10.1016/1048-9843(95)90036-5)
- Hallinger, P., & Hosseingholizadeh, R. (2020). Exploring instructional leadership in Iran: A mixed methods study of high- and low-performing principals. *Educational Management Administration & Leadership*, 48(4), 595–616. <https://doi.org/10.1177/1741143218792913>
- Hargrove, D., & Sitkin, S. B. (2011). Next generation leadership development in a changing and complex environment: An interview with General Martin E. Dempsey. *Academy of Management Learning & Education*, 10(3), 528–533. <https://doi.org/10.5465/amle.2011.0003>
- Harms, P. D., Spain, S. M., & Hannah, S. T. (2011). Leader development and the dark side of personality. *The Leadership Quarterly*, 22(3), 495–509. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2011.04.007>
- Hassan, S., Mahsud, R., Yukl, G., & Prussia, G. E. (2013). Ethical and empowering leadership and leader effectiveness. *Journal of Managerial Psychology*, 28(2), 133–146. <https://doi.org/10.1108/02683941311300252>

- Hoy, W. K., & Henderson, J. E. (1983). Principal authenticity, school climate, and pupil-control orientation. *Alberta Journal of Educational Research*, 29(2), 123–132.
- Ilies, R., Gerhardt, M. W., & Le, H. (2004). Individual differences in leadership emergence: Integrating meta-analytic findings and behavioral genetics estimates. *International Journal of Selection and Assessment*, 12(3), 207–219. <https://doi.org/10.1111/j.0965-075X.2004.00275.x>
- Judge, T. A., Bono, J. E., Ilies, R., & Gerhardt, M. W. (2002). Personality and leadership: A qualitative and quantitative review. *Journal of Applied Psychology*, 87(4), 765–780. <https://doi.org/10.1037/0021-9010.87.4.765>
- Luc, É. (2004a). L'apprentissage du leadership ou comment actualiser son capital de leadership. *Revue internationale de gestion*, 29(4), 43–50.
- Luc, S. (2017). Le mythe du leadership et les approches fonctionnalistes : Au-delà de l'impératif héroïque. *Journal of Leadership Education*, 18(2), 126–143. <https://doi.org/10.12806/V18/I2/R8>
- Mikolajczak, M., Menil, C., & Luminet, O. (2007). Explaining the protective effect of trait emotional intelligence regarding occupational stress. *Journal of Research in Personality*, 41(5), 1107–1117. <https://doi.org/10.1016/j.jrp.2007.01.003>
- Mouchet, A., Vermersch, P., & Bouthier, D. (2011). Méthodologie d'accès à l'expérience subjective : Entretien composite et vidéo. *Savoirs*, 27(3), 85–105. <https://doi.org/10.3917/savo.027.0085>
- Mumford, M. D., Zaccaro, S. J., Harding, F.
- Nkakleu, R., & Plane, J.-M. (2020). Comprendre le « leadership africain » ? Quelques clés de lecture possibles conceptualisées à partir d'expérimentations au Cameroun. In *Africa Positive Impact* (pp. 140–150). EMS Éditions.
- Northouse, P. G., & Lee, M. (2019). Leadership case studies in education. *Canadian Journal of Educational Administration and Policy*, (189), 1–6.
- Pellitteri, J. (2021). Emotional intelligence and leadership styles in education. *Psychology & Its Contexts / Psychologie a Její Kontexty*, 12(2), 1–15.
- Phillips, A. S., & Phillips, C. R. (2016). Behavioral styles of path-goal theory: An exercise for developing leadership skills. *Management Teaching Review*, 1(3), 148–154. <https://doi.org/10.1177/2379298116639725>
- Plane, J.-M. (2015). Les théories comportementales du leadership. In *Management Sup* (pp. 47–71).
- Quijada, M. A., Peterson, T. O., & Peterson, C. (2024). Leadership in the eye of the beholder. *Management Teaching Review*, 9(2), 106–128. <https://doi.org/10.1177/23792981231182326>

- Rafferty, A. E., & Griffin, M. A. (2004). Dimensions of transformational leadership: Conceptual and empirical extensions. *The Leadership Quarterly*, 15(3), 329–354. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2004.02.009>
- Rosing, F., Boer, D., & Buengeler, C. (2022). When timing is key: How autocratic and democratic leadership relate to follower trust in emergency contexts. *Frontiers in Psychology*, 13, Article 904605. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.904605>
- Roux, U. (2019). Compte rendu d'Enquêter dans les organisations. *Comprendre pour agir* de Hinault, Osty & Servel. *Communication et organisation*, (56), 157–158.
- Scherer, K. R. (2001). Appraisal considered as a process of multi-level sequential checking. In K. R. Scherer, A. Schorr, & T. Johnstone (Eds.), *Appraisal processes in emotion: Theory, methods, research* (pp. 92–120). Oxford University Press.
- Schutte, N. S., Malouff, J. M., Simunek, M., McKenley, J., & Hollander, S. (2002). Characteristic emotional intelligence and emotional well-being. *Cognition & Emotion*, 16(6), 769–785. <https://doi.org/10.1080/02699930143000482>
- Spisak, B. R., Blaker, N. M., Lefevre, C. E., Moore, F. R., & Krebbers, K. F. (2014). A face for all seasons: Searching for context-specific leadership traits and discovering a general preference for perceived health. *Frontiers in Human Neuroscience*, 8, Article 792. <https://doi.org/10.3389/fnhum.2014.00792>
- Spisak, B. R., Homan, A. C., Grabo, A., & Van Vugt, M. (2012). Facing the situation: Testing a biosocial contingency model of leadership in intergroup relations using masculine and feminine faces. *The Leadership Quarterly*, 23(2), 273–280. <https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2011.08.006>
- Squires, V. (2018). Compte rendu de *Leadership: Theory and practice* (7th ed.) de P. G. Northouse. *Canadian Journal of Educational Administration and Policy*, (185), 1–4.
- Urick, M. J., & Sprinkle, T. A. (2018). Teaching leadership: Using Wonder Woman to highlight the importance of gender diversity. *Management Teaching Review*, 4(2), 173–181. <https://doi.org/10.1177/2379298118769254>
- Uyar, S. (2019). Spiritual leadership. *Journal of Healthcare Management and Leadership*, (1), 22–26.
- Vroom, V. H. (2003). Educating managers for decision-making and leadership. *Management Decision*, 41(10), 968–978. <https://doi.org/10.1108/00251740310509500>
- Vroom, V. H., & Jago, A. G. (1988). Managing participation: A critical dimension of leadership. *Journal of Management Development*, 7(5), 32–42. <https://doi.org/10.1108/eb051609>

- Yukl, G., Mahsud, R., Hassan, S., & Prussia, G. E. (2013). An improved measure of ethical leadership. *Journal of Leadership & Organizational Studies*, 20(1), 38–48.
<https://doi.org/10.1177/1548051811429352>

➤ Thèses et mémoires

- Adnane Chader. (2019). *Le leadership émotionnel : Les compétences émotionnelles au service du leadership* (Thèse de doctorat en sciences de gestion). Université Paul Valéry – Montpellier III. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-02517432>

Annexe

Guide d'entretien

THEMES	SOUS-THEMES	QUESTIONS
Introduction		- Présentation de l'objectif de la recherche. - Rappel de la confidentialité éventuelle de l'entretien.
Leadership Militaire	Le contexte militaire	- Comment caractérisez- vous le contexte militaire actuel ? - Quels sont, selon vous, les points forts de cette organisation ?
	Le leadership et style de leadership	- Quelle est votre conception du leadership dans le contexte militaire actuel ? - Quels sont selon vous les modes d'exercice du leadership dans le contexte militaire ? - Quels sont les styles du leadership préférés dans le contexte militaire ? - Selon vous quel est le style de leadership le plus efficace pour mieux commander les troupes ?
	Les types de leaders	- Quels sont les types de leaders que vous percevez dans votre organisation ? - Ces types de leadership vous paraissent-ils efficaces ? Pourquoi ? - Quel types de leaders préférez-vous voir émerger dans votre organisation ?
	Les compétences requises pour faire émerger le leadership militaire	- Quelle sont les compétences requises pour faire émerger le leadership militaire ? - Quelles sont les compétences les plus importantes ? - Veuillez identifier ces compétences. - Auriez-vous des recommandations pour optimiser l'efficacité de leadership militaire ?
Conclusion		- Avez-vous d'autres éléments importants à partager concernant le leadership dans le contexte militaire ? - Remercier et clôturer l'entretien.

Source : Fait par nous

Between Interpretation and Observation: The Image of Dhofar in the Writings of Travelers in the Islamic Era

Yasser Moustafa Abdelwahab; Badar Hilal AlAlawi

¹ Department of History, Faculty of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University.

² Department of History, Faculty of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University.

Email 1 : y.moustafa@squ.edu.om

Email 2 : alawib@squ.edu.om

 1: 0009-0003-9326-408X

Received	Accepted	Published
10/02/2026	24/02/2026	31/03/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.311-328>

Yasser Moustafa Abdelwahab & Badar Hilal AlAlawi. (2026). Between Interpretation and Observation: The Image of Dhofar in the Writings of Travelers in the Islamic Era. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue 30), pp- pp: 311- 328.

Abstract

The descriptions and traditions of the peoples in the Islamic East received notable attention from travelers during the Islamic era, specifically between the 6th and 9th centuries AH (Hijri). Upon returning to their homelands, they would record the routes they took and the events they encountered. Their arrival to Omani territories, specifically to Dhofar, was driven by a desire to learn various truths—some historical and others civilizational. Dhofar's strategic location overlooking the Arabian Sea and the Indian Ocean, in addition to the natural resources it was distinguished by, such as frankincense, myrrh, and ambergris, played a major role in it enjoying prestigious commercial and economic relations and status throughout the ages.

The study aims to highlight the image of the city of Dhofar as seen by those travelers through a critical analytical approach to the texts of travelers who addressed the city of Dhofar in the Middle Ages. This is done by distinguishing between the direct observation recorded by the traveler during their presence in the city, and the subjective interpretation through which they formulated those observations according to their cultural, intellectual, and religious backgrounds. The study departs from a hypothesis stating that the travel description does not only express the material reality of the city, but also simultaneously reflects the travelers' preconceptions and impressions about the place and the other. Accordingly, this study seeks to analyze the image of Dhofar in travel writings through a comparative critical reading, revealing the limits of objectivity in these texts and highlighting the interplay between sensory description and mental interpretation. This contributes to a deeper understanding of the city's representation in travel discourse during that historical period.

Keywords: Travelers; Dhofar; Islamic era; Omani lands; frankincense.

© 2026, Moustafa Abdelwahab & Hilal AlAlawi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.



Introduction

Descriptions and customs of peoples in the Islamic East received notable attention from travelers during the Islamic era, particularly in the late Middle Ages. Upon returning to their homelands, they would record the routes they had taken, the events they encountered, and all the unusual matters that attracted their attention and were not present in their own countries. The subject of this study addresses an important aspect of individual travel, which throughout history was driven by various personal motives; merchants, ambassadors, religious figures, and adventurers were always present elements in travel records. The intellectual outcome of these journeys was often stimulating and, in many cases, scientifically beneficial. Although the number of individual travelers is countless, only a small portion of them documented their journeys in one way or another. Their records were not limited to describing the geographical aspects of the Islamic lands they visited; they often provided highly important civilizational information. Their arrival in Omani territories, particularly in Dhofar, was motivated by a desire to learn many civilizational facts during a period in which humanity was witnessing major transformations.

Dhofar's strategic location overlooking the Arabian Sea and the Indian Ocean, in addition to its natural resources such as frankincense, myrrh, and ambergris, played a major role in granting it distinguished commercial and economic relations and status throughout the ages. Dhofar received a substantial share of attention in the writings of foreign travelers during that important period, especially because of its distinguished geographical and strategic position. These travelers were accustomed to recording their observations and what drew their attention in terms of customs, traditions, and other aspects of daily life. As a result, what was written about Dhofar became a record considered among the most reliable historical sources of the late Middle Ages.

Based on the above, the direction toward selecting the topic of this study emerged, entitled: "Between Description and Impression: Foreign Travelers' Vision of the City of Dhofar in the Late Middle Ages." There is no doubt that the writings of these travelers about the civilizational aspects of Dhofar during that period of human history deserve study and attention, particularly when they were written by major travelers such as the Italian Marco Polo, the Chinese Zheng He, the Russian Afanasy Nikitin, the Moroccan Ibn Battuta, and others. This topic is considered one of the important subjects that attract the attention of scholars in the field of Islamic civilization in general and Omani civilization in particular, especially during a stage in which historical events overlap and intertwine. This grants the study special importance due to the lack of an independent, self-contained research work in historical literature dedicated to this subject.

The study aims to highlight the features of Dhofar's civilization as seen by those travelers and to reach the closest possible depiction of the nature of the population during

that era. It also discusses a number of issues, most notably those raised regarding trade with the Chinese emperors, and benefits from the views of some European missionaries on this subject, including Benedict Goes. The study also seeks to answer a set of questions that will be presented in detail in its pages.

The methodology followed in this study is the scientific approach based on description and analysis, while observing chronological and thematic sequence in the research material. The study also relies on the comparative method by comparing what foreign travelers recorded during their visits to Dhofar in order to reveal similarities and differences in their descriptions of the city and its inhabitants.

As for previous studies, the writings of foreign travelers about Dhofar in the late Middle Ages have not received significant attention from contemporary historians and researchers. Only a limited number of studies have addressed this subject, most notably Xavier Beguin Billecoq's study entitled *Oman – Twenty-Five Centuries of Travel Writing* (1994), Muhammad Mahmoud Khalil's study on the Gulf and the Arabian Peninsula in Chinese documents and chronicles (2021, pp. 220–275), and Salem Al-Kathiri's study entitled *Sino-Dhofari Relations during the First Kathiri State* (2016, pp. 162–188). Despite the importance of these studies, they did not give sufficient attention to analyzing the features of Dhofari civilization through the writings of foreign travelers, particularly during that stage characterized by the Therefore, this study came to shed light on a specific aspect of the historical relationship that linked Dhofar with various countries of the world in the late Middle Ages, and on the historical documentation that described important aspects of life in that period.

Before engaging in discussing foreign travelers' vision of the city of Dhofar in the late Middle Ages, it is possible to present a geographical and historical introduction about Dhofar in Oman, located in the southwestern part of the Sultanate of Oman (Zariter, 1995, pp. 10–11). It occupies an area estimated at one third of Oman's total territory and extends from the region of Ja'lan to the borders of Hadramawt. It was mentioned by Buzurg ibn Shahriyar in the fourth century AH under the name "Shihr Luban" (Land of Frankincense). In later periods Dhofar became known as "al-Balid," whose ruins still remain. Historical studies attribute its establishment to the Manjawayn rulers (Ibn al-Zubayr, 1991, p. 150), who ruled the entire region from their base in Mirbat until the late fifth century AH/eleventh century CE (Uthman, 2000, p. 17). At the beginning of the thirteenth century CE/seventh century AH, the region came under the rule of the Habudhid state (Ba'amar, 2009, p. 10).

The Image of Dhofar in Travelers' Writings in the Thirteenth Century

With the beginning of the third decade of the seventh century AH/thirteenth century CE, and with the emergence of Ahmad ibn Muhammad al-Habudhi, the new city of Dhofar was founded. He ordered the inhabitants of Mirbat to move to it, and it was named after him

and became known as Dhofar al-Habudhi. Its establishment coincided with the journey of the Syrian geographer Ibn al-Mujawir (d. 690 AH) (Lashin, 2019, pp. 1535–1536), who recorded in his work *Tarikh al-Mustabsir* the following: “Ahmad ibn ‘Abd Allah ibn Mazru‘ al-Haywadhi destroyed Dhofar in the year 618 AH out of fear of al-Malik al-Mas‘ud Abu al-Muzaffar Yusuf ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub. He built al-Mansurah and called it Cairo. It was settled in the year 620 AH, and the name by which it became known was Dhofar. It lies on the seashore and was surrounded by a wall of stone and gypsum, and it is also said of brick and gypsum. Four gates were arranged for it: the Sea Gate leading to the shore and called Bab al-Sahil, and two gates on the landward side corresponding to the names of the demolished gates of Dhofar. One of them, to the east, is called Bab Haqqah leading to ‘Ayn Fard, and the other, to the west, is called Bab al-Harja’ leading to al-Harja’, a pleasant town situated on the seashore near the city. Al-Mansurah was built only to secure the country and protect the people. When al-Mansurah was built, the king paid no attention to it nor reproached him for what he had done, and God’s decree was inevitable.” (Ibn al-Mujawir, 1996, pp. 285–286).

Ibn al-Mujawir praised the city of al-Mansurah, stating: “Its air is pleasant, its climate agreeable, and its water comes from a sweet fresh inlet. It produces fruits of every kind: from India pepper and coconut; from the coastal regions sugarcane and bananas; from Iraq pomegranates and grapes; from the palm groves dates; from Egypt lemons, citron, and bitter orange; from Sind the jujube; and from the Hijaz the dum palm. The principal food of its inhabitants is fish, and they tend toward engaging in trade.” (Ibn al-Mujawir, 1996, p. 294).

It is noteworthy that what Ibn al-Mujawir mentioned was confirmed by many contemporary geographical sources of that period, including what Shaykh al-Rabwa (d. 727 AH/1326 CE) stated: “After it comes the land of Mahra, whose capital is Dhofar. It was built by Ahmad ibn Muhammad and named al-Ahmadiyyah in the year 620 AH. His descendants remained there until it was taken from them. Before it there was the coastal city of Mirbat, which was ruined by the establishment of al-Ahmadiyyah.” (Shaykh al-Rabwa, 2019, p. 218).

At the same time, Dhofar witnessed the arrival of another traveler, specifically in 623 AH/1225 AD, with the presence of the Chinese traveler and merchant Zhao Rugua (Raouzong Guo) (趙汝适). He referred to it in his work *Zhu Fan Zhi* (諸蕃志), meaning “Description of Foreign Peoples,” which contained accounts of maritime trading countries that dealt with China. Dhofar was mentioned as an important city on the southern coast of the Arabian Sea and described as a significant source of frankincense trade (Chau Ju-kua, 1911, p. 121). Thus, the Chinese Zhao Rugua may be considered the first foreign traveler after Ibn al-Mujawir to visit the city shortly after its new foundation, and it was clear that the primary objective of that visit was commercial activity.



Soon afterward, Dhofar appeared in European travel writings, beginning with the Italian Marco Polo (d. 1324) (Polo, 2002, vol. 1, pp. 15–17), who visited it in 671 AH/1272 AD. He devoted a chapter in his famous work entitled “Concerning the City of Dufar” (Polo, 2002, vol. 1, p. 95). On his return journey from China through the Indian Ocean, he passed several ports along the Arabian coast, including the city of Dhofar, stating: “Dufar is a great and important city, situated twenty miles southeast of Asker (al-Shihr). Its inhabitants are Muslims, and its ruler is subject to the Sultan of Aden. It lies near the sea and has a good harbor frequented by many ships. Large numbers of Arabian horses are assembled there from the interior, which merchants purchase and transport to India, where they gain great profits from selling them. Frankincense is also produced there and purchased by Arab merchants. It is famous for the abundance of incense unequaled in the world, exported to India, China, Egypt, and elsewhere. Its people live by trade and by raising camels.” (Polo, 2002, vol. 1, p. 95).

From Marco Polo’s account, it can be said that he showed particular interest in Dhofar, clarifying the importance of its port in maritime trade and especially in the frankincense trade. He confirmed that it was a center for frankincense commerce, one of the region’s most prominent exports throughout history. He described Dhofar as an important port on the maritime trade route from East to West and noted the presence of a market for Arabian horses brought from the Arabian Peninsula for export. He also added a social dimension to his visit by stating that its inhabitants were Muslims distinguished by their skill in dealing with merchants arriving from various regions such as India, China, and Egypt. He is therefore considered the first to introduce the name of Dhofar into European writings.

Before the end of the thirteenth century CE/seventh century AH, Dhofar was mentioned by the famous traveler and geographer al-Qazwini (d. 682 AH/1283 AD), who stated: “The fine Dhofari agate is attributed to Dhofar. It is said that an ancient inscription on a stone of Dhofar’s wall reads: when Dhofar was built it was asked, ‘For whom are you?’ It replied, ‘For the virtuous.’ Then it was asked again and said, ‘For the wicked Abyssinians.’ After the Himyar it said, ‘For the noble Persians.’ Then it said, ‘For Quraysh the merchants.’ Then it said, ‘For Himyar Sanjar.’ Soon afterward destruction comes upon its people from lions that cast them into the sea and set fire to the heights of the dwellings.” (al-Qazwini, 1984, pp. 55–56).

Despite the exaggerated nature of this narrative, it reflects Dhofar’s civilizational importance, which inspired many legends. It also corresponds with what Ibn Khurdadhbih (d. 272 AH/882 CE) mentioned more than four centuries earlier (Ibn Khurdadhbih, 1988, pp. 121, 124).

Al-Qazwini added that the finest types of frankincense are produced in the southeastern region of Dhofar, especially in the Samhan Mountains. Among the areas rich in frankincense trees is Jujur, where the trees grow close together, unlike those in the region

of ‘Uyun Najd. The frankincense harvesting season usually begins in early April, when rising temperatures increase the flow of the milky resin. The harvesting process continues for about three months and may sometimes extend to October. Describing the method of collection, al-Qazwini stated: “The people of Dhofar come to the trees and cut them with knives; the frankincense flows out, and they gather it and carry it to Dhofar.” (al-Qazwini, 1984, p. 55; Husayn, 2014, pp. 291–311).

From the above, al-Qazwini confirms that frankincense grows only in the mountains of Dhofar, making it a valuable and distinctive product. His description of the harvesting process indicates that the ruler’s share of this trade was known, while the remainder was distributed among the inhabitants. Frankincense thus represented a central economic resource. Al-Qazwini supports what Marco Polo and later travelers mentioned: that Dhofar was a principal source of incense and frankincense for long periods in the history of politically utilized trade. Over time, Dhofar became an important destination for travelers arriving from distant places, not only for trade but also to learn more about it and describe its inhabitants, adding important details about its civilizational aspects. This became especially evident with the visit of Ibn Battuta (d. 779 AH/1377 AD) to Dhofar around 729 AH/1329 AD (Ibn Battuta, 1987, pp. 14–16).

From Ibn Battuta to the Europeans: The growing image of Dhofar in the writings of travelers

Dhofar was included in the first of Ibn Battuta’s three major journeys, which together lasted approximately twenty-eight years. He arrived in Dhofar on 23 Ramadan 731 AH / 30 June 1331 AD, where he stayed for a period before departing toward other Omani cities and from there to various Asian lands. He later returned to Dhofar on his return route; however, it is most likely that he did not remain there for long during this return journey, but rather used it merely as a transit point from the city of Calicut (Muinis, 1987, p. 246) toward Muscat and Qurayyat, then Qalhat, from where he sailed to Hormuz. He recorded what he observed in his work *Tuhfat al-Nuzzar fi Ghara’ib al-Amsar wa ‘Aja’ib al-Asfar* (A Gift to Those Who Contemplate the Wonders of Cities and the Marvels of Travel)

Ibn Battuta begins his account of Dhofar by introducing the city from a geographical and climatic perspective, stating: “We embarked upon the sea from Kilwa to the city of Dhofar al-Humud. Its name is pronounced with a fatha on the *zā’* and the *fā’*, and it ends with a *rā’* pronounced with kasra. It is the last land of Yemen on the coast of the Indian Sea, and from it thoroughbred horses are exported to India. The crossing of the sea between it and the lands of India, with favorable winds, takes one month. I once crossed it from Calicut in India to Dhofar in twenty-eight days with favorable winds that did not cease, neither by night nor by day. Between Dhofar and Aden is a journey of one month through desert, between it and Hadramawt sixteen days, and between it and Oman twenty days” (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 267)



Ibn Battuta was the first among foreign travelers to speak about the political conditions of Dhofar at the time of his visit. It was well known that the rule of the al-Habuzi family, who had governed Dhofar, had ended at the hands of al-Malik al-Muzaffar Yusuf ibn 'Umar, the second ruler of the Rasulid state in Yemen, in 678 AH. Thereafter, Dhofar became subordinate to the Rasulid state (al-Khazraji, 1911, vol. 1, pp. 268, 398). Ibn Battuta notes that al-Malik al-Fa'iz—cousin of the king of Yemen—was appointed governor of Dhofar by the ruler of Yemen, and that he was obliged to send him a gift annually (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 273). However, al-Mughith ibn al-Malik al-Fa'iz, who assumed rule after his father, seized power independently and refrained from sending the gift. Consequently, al-Malik al-Mujahid, Sultan of Yemen (721–764 AH / 1320–1363 AD), resolved to besiege Dhofar and appointed his cousin at the head of a large army to wrest it from al-Mughith—who was also his cousin. Yet when this prince departed from his residence, a wall collapsed upon him and several of his companions, prompting the king to abandon his decision and desist from besieging or reclaiming Dhofar (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 269).

From Ibn Battuta's account, it may be concluded that the relationship between the successive rulers of Dhofar and the Rasulid sultans of Yemen was one of nominal dependency, limited primarily to the sending of gifts from Dhofar to the Rasulid king in Yemen (al-Khazraji, 1911, vol. 1, p. 268). Ibn Battuta's reference thus provides clear evidence that Dhofar's allegiance to the Rasulid state was largely formal and symbolic, owing to its distance from the Rasulid political center in Yemen and the preoccupation of Rasulid rulers with internal affairs.

In general, foreign travelers tended to avoid discussing political conditions in the lands they visited. Nevertheless, Ibn Battuta provides a political description of Dhofar containing numerous indications regarding its conditions, enabling us to interpret several of its civilizational phenomena.

When discussing Dhofar's civilizational aspects, it is impossible to separate daily life and social customs from the economic activity of its inhabitants. Ibn Battuta recognized this connection in his account of Dhofar, stating:

“Markets are widespread there, especially the al-Harja' market located in the suburb of the city. It is a market abundant in goods and bustling with commercial activity. On the coast there is a port and a market prepared for export and import. From it thoroughbred horses are shipped to India, and vessels arrive from India and elsewhere. The Sultan's slaves go out to receive them with great hospitality and generosity, expressing this by beating drums and blowing trumpets in celebration of their arrival” He further notes that the currency used by the inhabitants of Dhofar was a dirham minted from copper and tin (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, pp. 267–268)



Undoubtedly, this hospitality reflects one of the methods employed by the people of Dhofar to attract merchants and gain their goodwill, particularly as these merchants supplied the city with necessities from India such as rice and cotton.

This indicates the strength of Dhofar's relationship with India, the nearest Asian region to it. Ibn Battuta also points to an important commercial phenomenon in Dhofar: most individuals engaged in trade were slaves and servants, including some women who participated in commercial transactions. The Sultan's slaves were entrusted with receiving incoming commercial vessels, unloading imported goods, or loading exports destined for Yemen, India, China, and other regions.

Although Ibn Battuta emphasizes the dominance of trade in Dhofar—stating, “They are people of trade and have no livelihood except through it” (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 268)—his account also indicates that agriculture and industry held a significant position. The inhabitants cultivated wheat and millet using well water, in addition to widespread orchards supplying the city with various fruits such as large bananas renowned for their sweetness, betel, and coconuts. Dhofar was particularly distinguished by coconut cultivation, which supported several industries, including honey production—whose practitioners were known as al-Fazaniyya—as well as dairy and oil production (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 271). Ibn Battuta also notes Dhofar's fame for frankincense trees, describing them as small, roughly the height of a person or shorter (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 270). Given the prevalence of horticulture, it may be inferred that orchards formed a green belt surrounding the city, aided by abundant monsoonal rainfall

Ibn Battuta then provides a detailed account of Dhofar's social classes and customs, following that, we found Ibn Battuta speaking in detail about the social classes in Dhofar and their customs, where he began by talking about the ruling family, saying: “It is the custom of the Sultan to have drums, trumpets, horns, and sirens beaten at his door every day after the afternoon prayer. Every Monday and Thursday, the soldiers come to his door and stand outside the Mashwar (meaning the outer courtyard of the Sultan's residence) for an hour, and then they leave. The Sultan does not go out and no one sees him except on Friday, when he goes out to pray and then returns to his house. He does not prevent anyone from entering the Mashwar, and the Emir of the Jandar sits at his door” (Al-Basha, 1965, pp. 195-197) And all his processions would end, and during his passage through the roads, he would not allow anyone to meet him on the road, and he would punish whoever did so with severe beatings; so much so that people would clear the way for his procession to avoid harm, which did not happen in the road processions during the Mamluk sultans, which people used to flock to see” (Ibn Battuta, 1987, Vol. 1, p. 271). In the context of his discussion of the ruling class as well as the administration of Dhofar, Ibn Battuta referred to the position of minister to the Sultan of Dhofar, during what he mentioned about the jurist Muhammad al-Adani (Ibn Battuta, 1987, Vol. 1, p. 272).

Regarding leisure activities, Ibn Battuta notes that when the Sultan went on excursions or hunting trips, he was accompanied by an armed procession and slaves, riding in a howdah atop a camel, concealed from public view. The people of Dhofar feared him to such an extent that they cleared the roads upon hearing of his departure (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 273)

We pause briefly to discuss Ibn Battuta's account of the Sultan of Dhofar and the royal court. He refers to the nature of the relationship between the Sultan of Dhofar and his subjects, describing the royal court, the ceremonies of official receptions, military parades, and other formal traditions. The significance of his account lies in the fact that he was an eyewitness and a guest at the Sultan's court itself—namely, Sultan al-Mughith ibn al-Malik al-Fā'iz ibn 'Amm Malik of Yemen. From this account, several observations may be drawn. It is evident that the ruler of Dhofar enjoyed a degree of semi-independence from the Rasulid state. The royal court in Dhofar possessed its own distinct system, based on established protocols governing royal receptions, military displays, and musical ensembles—features that reflect a notable level of cultural and civilizational advancement during that period. In addition, the existence of administrative offices such as the vizierate and the chamberlainship indicates the development of an organized administrative system. Despite the aura of prestige and authority with which the Sultan surrounded himself, Ibn Battuta also notes that he was keen to receive his subjects, listen to their grievances, and work toward resolving them

Continuing his discussion of the social strata of Dhofar, Ibn Battuta turns to the class of slaves and servants. He refers, for example, to those who accompanied the ruling elite, whom he calls mamluks, whose primary duty was service at the royal court or within the Sultan's personal guard. There was, however, another category of slaves entrusted with receiving commercial ships arriving from foreign lands, particularly from India (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 268). Ibn Battuta also identifies a third group of slaves, who appear to have suffered the greatest hardship. These individuals were employed in agricultural labor, particularly in irrigation and water-drawing. Irrigation relied not only on aflaj systems but also on wells, and this demanding task was placed upon slaves. The Moroccan traveler provides a detailed description of how they were used to extract water from wells, stating, in reference to the people of Dhofar: "As for their method of irrigation, they make a large bucket and attach many ropes to it; each slave or servant girds himself with a rope, and they pull the bucket over a large beam raised above the well, then pour the water into a cistern from which they irrigate" (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 268). This account reflects the significant role played by slaves in the productive and agricultural activities of the period.

Ibn Battuta uniquely records the moral and religious qualities of the people of Dhofar, describing them as devout and pious, citing the abundance of mosques and their customs of communal handshaking after prayers. He notes that religious devotion extended into

private homes, each containing a woven prayer mat hung on the wall (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 270)

He further emphasizes their humility, good character, and hospitality toward strangers. As an example, he recounts his stay with the judge of Dhofar, Abu Hashim ‘Abd al-Malik al-Zubaidi, who personally served him and washed his hands as an expression of respect and generosity (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 271)

Ibn Battuta also demonstrates the moral qualities he attributed to the people of Dhofar when he states “When a ship arrives from India or elsewhere, the Sultan’s slaves go out to the shore and board it in a sanbuq (boat). They bring complete garments for the ship’s owner or his agent, for the captain, and for the karrānī (the ship’s scribe). Horses are brought for them to ride, and drums are beaten in front of them from the seashore to the Sultan’s residence. They greet the vizier and the Amīr Jandār, and hospitality is sent to everyone on board the ship for three days. After the three days, they dine at the Sultan’s house. (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 268)

There is no doubt that what Ibn Battuta relates here is evidence of the generosity and warm reception shown by the people of Dhofar toward strangers—among them Ibn Battuta himself. Their conduct upon the arrival of ships stemmed from the Sultan of Dhofar’s deep awareness of the importance of these vessels to the city’s economic activity. Thus, such behavior is unsurprising, as it benefited them by attracting and encouraging trade to come to the region, motivated by the hospitality and honor bestowed by its Sultan, and—more importantly—the appreciation and respect shown by the inhabitants toward those arriving in their land

Continuing his discussion of the daily life of the people of Dhofar, Ibn Battuta speaks of their dining table, explaining that rice was a staple food, followed by fish—especially sardines—which constituted an important nutritional resource for the population, particularly since their city lay on the coast. It was therefore natural that they relied on it in their diet. He even expressed astonishment at its abundance in the markets, to the extent that livestock owners among the people of Dhofar used it as fodder for their animals and sheep—an unusual practice that the Moroccan traveler regarded as one of the marvels. He commented:

“Among the marvels is that their beasts of burden and their sheep are fed on these sardines, and I have not seen this anywhere else. (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 272).

The Dhofari table also included wheat, which the locals called al-‘alas, as well as sorghum, which Ibn Battuta notes was cultivated through irrigation from well water (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 271). In addition, he referred to Dhofari honey and expressed his admiration for Dhofari bananas. Ibn Battuta also did not forget to mention certain types of sweets common in Dhofar, such as cakes, some of which he took with him as provisions

when he departed the city by sea toward other Omani towns (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 272).

As for the clothing of the people of Dhofar, he says that he saw them wearing cotton imported from India. They wrapped loincloths around their waists instead of trousers; most of them tied one cloth around the waist and placed another over their backs because of the intense heat. They bathed several times a day and were skilled artisans in making garments and textiles, which they then exported to various parts of the Arabian Peninsula (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 268). At the same time, he notes that the people of Dhofar did not wear turbans on their heads, despite the protection they offer against the heat (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 272). It is noteworthy that in his discussion of the head turban he used the expression “most of its inhabitants

In his account of Dhofar, Ibn Battuta did not overlook women. He mentions that they generally wore black garments and points to their participation alongside their husbands in bearing the burdens of livelihood and supporting them in work. He refers to their contribution to production when describing how milk was made using coconuts (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 273). He adds that women in Dhofar used coconut to enhance the redness of the face, and that it was also used to oil the hair and increase its shine after being dried in the sun, cooked, and its oil extracted. It was also customary to use frankincense for adornment (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 272).

Ibn Battuta also addressed the state of public health among the people of Dhofar at the time of his visit. He noted their strong attachment to cleanliness, stating that he never entered one of their mosques without finding many washing facilities for bathing. Indeed, their passion for cleanliness and purity was such that he recorded that they bathed several times a day (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 268)

He further spoke of diseases common among the city's inhabitants, such as elephantiasis, which appeared as swelling of the feet and affected both men and women alike. He also mentioned another disease known as al-adr, a swelling of a man's testicle caused by the accumulation of fluid in its covering, adding the phrase “God forbid” (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, pp. 268–269). From this last expression, one may infer that these diseases were extremely serious in that era, not only in Dhofar but also in many regions of the world that Ibn Battuta visited during his extensive travels

One observation uniquely recorded by Ibn Battuta, unlike other foreign travelers who visited Dhofar, concerns scholarly life. Regarding education, he states that the vizier of the Sultan of Dhofar, the jurist Muhammad al-‘Adani, served as a teacher of children and taught the Sultan himself reading and writing (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 272). This was natural, given that education in the Islamic world at that time was predominantly based on the system of Qur’anic schools (kuttāb), which focused on learning to read and write

Ibn Battuta also referred to certain architectural aspects of Dhofar while describing the palace in which he was hosted, known as the fortress. He described it as grand and spacious, precisely identifying its location as being in the center of the city. He also saw there a chamberlain called the Amīr Jandār. The institution of chamberlainship itself was a manifestation of Dhofar's authentic civilization. Beside this royal palace stood the congregational mosque, where the Sultan of Dhofar performed prayers together with the Muslim community (Ibn Battuta, 1987, vol. 1, p. 273)

Thus, the Moroccan traveler Ibn Battuta succeeded in drawing a detailed picture of Dhofar, surpassing many medieval travelers. What he recorded about it constitutes a descriptive report on the city, especially regarding its civilizational aspects—from its system of governance, through the strata of Dhofari society, to a detailed account of daily life, customs and traditions, urban development, and prevailing institutions. This renders his account a highly significant civilizational text in the history of the Middle Ages

Dhofar was later visited by a European traveler considered the first after Marco Polo, namely Jordanus de Severac (Jordan du Servaie), a member of the Dominican order. He journeyed to Persia, Armenia, and India and played an important role in Christian missionary activity in India. Indeed, his efforts culminated in the establishment of the first Catholic bishopric there, specifically in the city of Columbum, making him its first bishop in 730 AH / 1330 AD. In his book *Mirabilia Descripta* (The Marvels Described), he records that on his return journey from the western coast of India aboard an Arab commercial vessel laden with spices, Jordanus reached Dhofar, situated on the Arabian Sea. The city was an important commercial center for the export of frankincense and was bustling with merchants (Jordanus, 1863, p.126). From our perspective, given that Jordanus stayed only a few days, it is unlikely that he engaged in missionary activity in the city, due to the brevity of his stay. Moreover, missionary activity was limited and fraught with danger, and, most importantly, it was evident that the people of Dhofar were firmly attached to their Islamic faith

Soon thereafter, Dhofar was visited by the Italian traveler and friar Giovanni de Marignolli, who came to the city on his return journey from India to the Red Sea and thence to Europe. He undertook a long journey between 739–754 AH / 1338–1353 AD, as part of a mission sent by Pope Benedict XII (734–743 AH / 1334–1342 AD) to the court of the Mongol emperor in China. Regarding Dhofar, he states

“Then I arrived at a famous port on the Arabian Sea, which is a principal center for the trade in frankincense. This frankincense is collected from the nearby mountains Although Marignolli did not describe Dhofar in as much detail as he did some other regions, what he recorded nevertheless constitutes important testimony to the city's presence along the trade routes. (Cathay, 1866, p. 292)”

The identity of Dhofar crystallized in the writings of travelers during the

ninth century AH

Dhofar became an important destination for Chinese travelers after a gap of nearly two centuries, especially following Emperor Yongle's ascension to the imperial throne in 806 AH/1403 CE. He decided to revitalize communication between China and the outside world by sending maritime expeditions. The reasons for this decision were multiple, converging on his desire to achieve commercial, political, and diplomatic goals, thereby showcasing the greatness, power, and civilizational superiority of the Chinese Empire (Muheirez, 2000, pp. 57-65). For this purpose, a naval fleet was prepared, named the "Treasure Ships" fleet, and the command of these voyages was entrusted to the Muslim admiral and explorer Zheng He (Khalil, 2021, p. 232). Indeed, between 808-837 AH/1405-1433 AD, the number of these voyages reached seven, during which Zheng He visited many countries from China in the east to the eastern coast of Africa in the west. What concerns us here is his voyage to Dhofar, relying on the accounts of his companion and translator, Ma Huan (Khalil, 2021, p. 264), who recorded the news of these voyages in his known work "Overall Survey of the Ocean's Shores" (Huan, 1970).

Ma Huan dedicated many pages in his recording of Zheng He's voyages to Dhofar, which he called "Tsu-Fa" (Huan, p.151). Dhofar was visited twice during the seven voyages. The first was during Zheng He's sixth voyage, which spanned (1421-1422 AD), sent in response to an embassy dispatched by Sultan Ali bin Omar Al Kathiri (814-832 AH/1410-1428 AD), which had returned to him laden with gifts from the Emperor (Al Kathiri, 2016, p. 183). Ma Huan then mentions that Zheng He arrived with his fleet of 41 ships to Dhofar, where he met its Sultan. The latter subsequently sent another envoy to the Chinese Emperor in 827 AH/1423 AD (Huan, 1970, p.152).

Dhofar became an important destination for Chinese travelers after a gap of nearly two centuries, especially following Emperor Yongle's ascension to the imperial throne in 806 AH/1403 AD. He decided to revitalize communication between China and the outside world by sending maritime expeditions. The reasons for this decision were multiple, converging on his desire to achieve commercial, political, and diplomatic goals, thereby showcasing the greatness, power, and civilizational superiority of the Chinese Empire (Muheirez, 2000, pp. 57-65).

For this purpose, a naval fleet was prepared, named the "Treasure Ships" fleet, and the command of these voyages was entrusted to the Muslim admiral and explorer Zheng He (Khalil, 2021, p. 232). Indeed, between 808-837 AH/1405-1433 AD, the number of these voyages reached seven, during which Zheng He visited many countries from China in the east to the eastern coast of Africa in the west. What concerns us here is his voyage to Dhofar, relying on the accounts of his companion and translator, Ma Huan (Khalil, 2021, p. 264), who recorded the news of these voyages in his known work "Overall Survey of the Ocean's Shores" (Huan, 1970).



Ma Huan dedicated many pages in his recording of Zheng He's voyages to Dhofar, which he called "Tsu-Fa" (Huan, p.151). Dhofar was visited twice during the seven voyages. The first was during Zheng He's sixth voyage, which spanned (1421-1422 AD), sent in response to an embassy dispatched by Sultan Ali bin Omar Al Kathiri (814-832 AH/1410-1428 AD), which had returned to him laden with gifts from the Emperor (Al Kathiri, 2016, p. 183). Ma Huan then mentions that Zheng He arrived with his fleet of 41 ships to Dhofar, where he met its Sultan. The latter subsequently sent another envoy to the Chinese Emperor in 827 AH/1423 AD (Huan, 1970, p.152).

As for Zheng He's second voyage to Dhofar, it was during his final, seventh voyage, which lasted from 835 AH/1431 AD to 837 AH/1433 AD. Before Zheng He's fleet returned, Sultan Abdullah bin Ali Al Kathiri (832-850 AH/1428-1446 AD) — who succeeded his father in rule — took the initiative to send the envoy Hadi Hussein — known to the Chinese as Ha Yi-Zai Huochan — as an envoy to China accompanying Zheng He. Upon his arrival in Beijing, he indeed presented the Emperor with the Sultan's gifts, which included frankincense and an ostrich, and he returned to Dhofar laden with gifts from the Chinese Emperor in 840 AH/1436 AD (Huan, 1970, p.153).

Following this wealth of information about the beginnings and circumstances of Zheng He's journey to Dhofar, we must pause to illustrate the civilizational value of this event. Ma Huan, the chronicler of the voyage, began his account by referring to Dhofar's geography, saying: "The ship from Calicut sailed northwest with a favorable wind, reaching Dhofar after ten days and nights. This country lies near the sea and on the foothills of mountains. It possesses no walled city nor suburbs, bordered by the jungle to its southeast and mountain ranges to its northwest" (Huan, 1970, p.151). He describes the climate of this country as resembling that of the eighth and ninth lunar months, with no cold at all (Huan, 1970, p.152).

He speaks about the ruling authority in Dhofar and its relations with the city's inhabitants, saying: "Its king and all its people profess Islam. The limbs of its men are long and broad, their stature tall and upright. They are distinguished by their truthfulness in keeping promises. Their king wears on his head a fine, foreign white turban and dons a cloak covering his head, embroidered with fine silk and adorned with patterns the width of a thumb. Or he wears a garment embroidered with gold. He wears foreign boots or leather shoes, flat-toed and stitched. The king sits in a palanquin or rides a horse when he wishes to tour the city, preceded and followed by rows of elephants, camels, cavalry troops, and infantry soldiers carrying their swords and shields. All proceed in a dense throng, blowing whistles and pipes" (Huan, 1970, p.152).

Ma Huan succeeded in portraying the Dhofari person, their customs and traditions, focusing on describing their physical and moral characteristics. He drew attention to their deep religiosity, which ultimately represented the character of the people in Dhofar,



stating: "The people of the country cover their heads with cloths, wear long garments, and wear boots or shoes. On the day of worship (Friday), trading in the markets stops before noon. All people, men and women, old and young, perform ablution, then they take rosewater, heavy aloeswood oil, or other oil, and anoint their faces and limbs with it. They wear clean, freshly washed clothes. They take a small earthenware incense burner, light some heavy aloeswood, sandalwood, ambergris, and other incense, place it in the burner, and perfume their clothes and limbs. Then they go to the mosque to worship and return to their homes immediately after prayer. The fragrance of their perfume spreads in the market alleys they pass through, lingering for some time. Its people observe Islamic customs in their marriage ceremonies and burial of their dead" (Huan, 1970, p.153).

It is worth noting that Ma Huan's description in Zheng He's voyage of the economic activity of Dhofar's people is also a primary source for civilizational studies, shedding light on the city's products, available foodstuffs, the country's currency, and more. Ma Huan mentioned that this country is famous for producing frankincense; it is a gum extracted from a tree resembling an elm tree, but with pointed, long leaves. This is done by scraping the bark of this tree, causing the gum, called frankincense, to flow out. Ma Huan spoke about the moment of his arrival in the city of Dhofar, saying: "When we reached this country, the imperial edict was read, and we bestowed gifts upon all. The king (Sultan) of Dhofar sent someone to announce to the people that whoever had any frankincense, dragon's blood, aloes, or myrrh could barter with the Chinese for pure silk, their utensils, and other Chinese goods."

As for daily life in Dhofar, their main food is hulled and unhulled rice, white and yellow corn, wheat, millet, hemp seeds, and other types of vegetables. As for animals and birds in this city, they are cows, sheep, horses, donkeys, cats, dogs, poultry, ducks, as well as ostriches found on mountaintops, which some people hunt for sale. As for camels among the people of Dhofar, they have only one hump, alongside a number of camels with two humps. They are ridden until they age and their time draws near, then they are slaughtered, and all people ride camels when going to markets. Once they age and their time is near, they are slaughtered and their meat is sold (Huan, 1970, p.153).

Regarding the currency in circulation in Dhofar at the time of Zheng He's visit, Ma Huan mentions that the King (meaning the Sultan) issues a gold coin called the "Tanka" or "Tankah," with each piece weighing two chiān according to Chinese measurements. There was writing on one side and a drawing of a face on the other. The King (Sultan) also issued another small copper coin with a diameter equal to 4 Fen, used in simple commercial transactions (Huan, 1970, p.152). Ma Huan concludes his account of those voyages led by Zheng He: "When the time came for the Emperor's envoy to return to China, the king of this country sent with him a high-ranking envoy carrying gifts of frankincense, ostriches, and other items to present as tribute to the imperial court" (Huan, 1970, p.153).

The final phrase mentioned by Ma Huan—the Dhofari envoy presenting tribute to the Chinese Emperor—raised an important question: Was it truly tribute? And what is the reason behind this? In truth, a matter of utmost importance must be clarified: since the Ming dynasty took hold of power in China, its first emperors sent official, conciliatory proclamations to the rulers of foreign countries. The proclamation stated that offers of friendship and trade were intertwined, and at its end, there was an indication that if the foreign government agreed, the ruler should send tribute to the Ming court as a sign of the trade agreement and binding ties of friendship. From our perspective, and through reviewing those seven voyages undertaken by Zheng He on the orders of his lord the Emperor, which included over 20 countries in various directions, including Cochin, Calicut, and others in India, as well as Hormuz, Aden, Al-Ahsa, Malindi, and many other diverse countries, we find that the exchange of envoys laden with gifts from both sides was a reality. Also, based on what was mentioned by the Portuguese missionary Benedict Goës, who reached the Ming Emperor's court in 1650 AD as an envoy, he said: "Foreign countries send embassies to present gifts to the Emperor of China, and their envoys are reciprocated with the like" (Khalil, 2021, p.225). Therefore, the use by the Chinese, including Ma Huan, of the term "tribute" differs completely from its actual meaning; rather, it was an exchange of gifts to strengthen relations between China and other peoples.

Shortly before the end of the 9th century AH, the Russian Afanasy or Athanasius Nikitin undertook his journey in 870 AH/1466 AD from the city of Tver, where he was one of the merchants of that city located on the Volga River. He then went to the city of Baku, crossed the Caspian Sea to Persia, from there to Hormuz, then to India, and finally returned to his country in 876 AH/1472 AD, dying a few days after his arrival (Athanasius, 1857, p.32). On his return journey, he recorded that he reached Hormuz and from there to the city of Qalhat, then continued his journey until he reached Muscat. After leaving it, he mentioned reaching Dhofar, referring to it briefly as the country of frankincense (Athanasius, 1857, p.19).

Conclusion

From the above, it becomes clear to us that what foreigners recorded about Dhofar in that period is of great importance. Undoubtedly, it confirmed Dhofar's economic importance on the maritime trade route between East and West. Those texts managed to cover multiple aspects of Dhofari society, revealing its population, social classes, food, clothing, mindset, and various customs and traditions. They also highlighted the urban planning and layout of Dhofar and its centers that have vanished. Unsurprisingly, they specified the location of the royal palace in the city center and the mosque built beside it. This form of architectural distribution is characteristic of Islamic architecture and its familiar style. Furthermore, they shed light on women, education, and other issues neglected by historical chronicles. Most of the impressions and civilizational observations these travelers concluded were accurate,

supported by contemporary sources from that period. Indeed, some of the customs and traditions they mentioned still exist to the present day.

Finally, it can be said that although some of these travelers' writings about Dhofar, especially the Europeans among them, were sometimes characterized by superficiality and brevity, what they mentioned about the civilizational aspects in Dhofar during the late Middle Ages constitutes documents of great civilizational importance, adding to the totality of documents abundant in the historical record of this city.

Bibliography List

Primary Sources:

- Buzurg ibn Shahriyar. The Marvels of India. Study and critical edition by Hasan Salih Shihab. 1st ed. Abu Dhabi: National Library, 2010.
- Ibn Battuta, Muhammad ibn 'Abd Allah (d. 779 AH / 1377 AD). Tuhfat al-Nuzzar fi Ghara'ib al-Amsar wa 'Aja'ib al-Asfar (The Gift to Those Who Contemplate the Wonders of Cities and the Marvels of Journeys), vol. 1. Introduction and critical edition by Muhammad 'Abd al-Mun'im al-'Aryan; revised by Mustafa al-Qaffas. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-'Ulum, 1987.
- Ibn Khurdadhbah, Abu al-Qasim 'Ubayd Allah ibn 'Abd Allah (d. 272 AH / 882 AD). Al-Masalik wa al-Mamalik (Routes and Kingdoms). 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, 1408 AH / 1988.
- Ibn al-Zubayr, Muhammad, et al. (1991). Sultan Qaboos Encyclopedia of the Names of Arab Scholars: A Guide to Omani Notables. Sultan Qaboos University. Al-'Alamiyya Printing Press, Muscat.
- Ibn al-Mujawir, Jamal al-Din Abu al-Fath Yusuf ibn Ya'qub ibn Muhammad al-Shaybani al-Dimashqi (d. 690 AH). Sifat Bilad al-Yaman wa Makka wa Ba'd al-Hijaz al-Musamma "Tarikh al-Mustabshir" (Description of the Lands of Yemen, Mecca, and Parts of the Hijaz, Known as "The History of the Insightful Observer"). Reviewed and annotated by Mamduh Hasan Muhammad. Cairo: Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya, 1996.
- Polo, Marco. The Travels of Marco Polo. Translated by 'Abd al-'Aziz Jawid. Vol.1. Cairo: General Egyptian Book Organization, 2002.

Secondary Sources:

- Al-Basha, Hasan (1965). Islamic Arts and Functions as Reflected in Monuments. Cairo: Dar al-Nahda al-'Arabiyya, vol. 1.

- Al-Kathiri, Salim Ahmad Salim (2016). "Chinese–Dhofari Relations during the First Kathiri State." First International Scientific Conference, History and the Hadhrami Historians from the Sixth to the Ninth Hijri Centuries. Cairo: Dar al-Wifaq for Publishing, pp. 162–188.
- Al-Khazraji, 'Ali ibn al-Hasan. Al-'Uqud al-Lu'lu'iyya fi Tarikh al-Dawla al-Rasuliyya (The Pearl Necklaces in the History of the Rasulid State). Beirut: Dar Sader; facsimile of the Dar al-Hilal edition, 1911.
- Ba'Amir, Husayn ibn 'Ali (2009). The Commercial History of Dhofar. Dhofar National Printing Press.
- Husayn, Wasan Ibrahim (2014). "Al-Qazwini and His Methodology in Athar al-Bilad wa Akhbar al-'Ibad." Al-Ustadh Journal, no. 211, vol. 1, pp. 291–311.
- Khalil, Muhammad Mahmud (2021). "The Gulf and the Arabian Peninsula in Chinese Documents and Annals during the Middle Ages: The Ming Dynasty as a Case Study." Published in the Fourth International Conference on Arab–Chinese Relations: History and Civilization, Faculty of Arts, Qena–Suez University, March, pp. 220–275.
- Lashin, 'Isam 'Abd al-Mun'im (2019). "The Historian Ibn al-Mujawir and His Methodology in Writing Tarikh al-Mustabsir." Journal of the Faculty of Arts Research, Menoufia University, issue 119, pp. 1535–1582.
- Muhayriz, 'Abd Allah (2000). The Major Chinese Voyages to the Arabian Sea (835–807 AH / 1405–1433 CE). Aden University Press for Printing and Publishing.
- Mu'nis, Husayn (1987). Atlas of the History of Islam. 1st ed. Cairo: Al-Zahra' for Arab Media.
- Phillips, Wendell. (1994). The History of Oman. Translated by Muhammad Amin. Published by the Ministry of Heritage and Culture, Sultanate of Oman.
- Zariter, Joris (1995). "Archaeological Techniques in Dhofar Governorate." Translated by 'Abd Allah al-Harasi. Nizwa Magazine, issue 2, pp. 10–11.
- 'Uthman, Muhammad 'Abd al-Sattar (2000). The City of Dhofar in the Sultanate of Oman: A Historical, Archaeological, and Architectural Study. 1st ed. Alexandria: Dar al-Wafa' for Printing, Publishing, and Distribution.

Borders in Africa: Conflictual geopolitics on multiple scales

Fouad Akki

PhD student researcher in Public Law and Political Sciences

Faculty of Social, Economic, and Judiciary Sciences-Agdal. Mohammed V University-Rabat

Public Law and Political Sciences Research Laboratory

Email : fouadakki94@gmail.com

 : 0009-0003-7661-9336

Received	Accepted	Published
31/03/2026	26/02/2026	16/ 02/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.329-343>

Fouad Akki. (2026). *Borders in Africa: Conflictual geopolitics on multiple scales*, *Journal of Strategic and Military Studies*, volume8 (issue30), pp-pp: 329- 343.

Abstract

Against a backdrop of geopolitical upheaval and disruption in Africa, this article aims to demonstrate, through a multi-scale analysis, how the central issue of borders on the African continent generates tensions and conflicts between states. Beyond their spatial perception as territorial demarcation lines, the dynamics of borders raise more complex dimensions: political, socio-economic and security. They also raise the urgent need to rethink the notion of these dividing lines, not as spaces of closure and partition, but rather as epicenters of openness, connectivity and the movement of goods and people. It is at this level of managing the conflictual nature of African borders, combining economic development and security, that the geopolitical issues and challenges that must be addressed are truly located. This is also an essential condition for Africa to be able to fully integrate into the global system and escape the trap of geopolitical rivalries between the major powers, positioning itself as a decisive player in an increasingly multipolar world order.

Keywords: African borders; conflict; closure/openness; challenges; security.

© 2026, Akki, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

Frontières en Afrique : Une géopolitique conflictuelle multiscalaire

Fouad Akki

chercheur en Droit Public et Sciences Politiques Doctorant

Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales-Agdal. Université Mohammed V-Rabat

Laboratoire de Recherche en Droit Public et Sciences Politiques.

Email : fouadakki94@gmail.com

 : 0009-0003-7661-9336

Publié le	Accepté le	Reçu le
31/03/2026	26/02/2026	16/ 02/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol8.N30.329-343>

Fouad Akki. (2026). Frontières en Afrique : Une géopolitique conflictuelle multiscalaire, *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue 30), pp-pp : 329- 343.

Résumé

Dans un contexte de bouleversements et de ruptures géopolitiques dans le paysage africain, le présent article vise à démontrer par une lecture multiscalaire comment la question centrale des frontières dans le continent africain est génératrice de tensions et de conflictualités entre Etats. Au-delà de sa perception spatiale comme ligne de démarcation territoriale, la dynamique des frontières soulève, en effet, davantage de dimensions complexes tant au niveau politique, socio-économique que sécuritaire. Elle pose également le besoin impérieux de repenser la notion de ces lignes de partage, non comme des espaces de fermeture et de cloisonnement, mais plutôt en tant qu'épicentres d'ouverture, de connectivité et de circulation des personnes et des biens. C'est à ce niveau de gestion de la conflictualité des frontières africaines, alliant le couple développement économique et sécurité, que se situent véritablement les enjeux géopolitiques et les défis qu'il faudrait absolument relever. C'est là aussi une condition essentielle pour que l'Afrique puisse intégrer pleinement le système monde et sortir de la trappe des rivalités géopolitiques des grandes puissances, en se plaçant en acteur décisif dans un ordre mondial de plus en plus multipolaire.

Mots clés : Frontières africaines; conflictualité; fermeture/ouverture; enjeux; sécurité.

© 2026 Akki., Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1-Introduction

Aujourd'hui plus que jamais, la notion des frontières en Afrique est d'actualité géopolitique tellement elle est l'épicentre de crises politiques, humanitaires et sécuritaires dans le continent. Ce constat est davantage plus alarmant, si on considère l'effet démultiplicateur des guerres d'influence entre puissances sur le monopole des ressources naturelles dont regorge l'Afrique, sur la stabilité et le développement socioéconomique de la majorité des Etats africains. Néanmoins, pour plus de précision et d'objectivité dans l'analyse de cette thématique, il reste indispensable de définir au préalable le concept des frontières pour pouvoir le circonscrire dans toute sa complexité plurielle, évolutive et surtout dans sa dynamique géopolitique conflictuelle. De ce fait, mis à l'épreuve de la réalité africaine, le fil conducteur du présent article se situe dans une grille de lecture du concept *des frontières* tel qu'il a été pensé et définit par le géographe français Gabriel Wackermann: « Qui dit frontière, dit affrontement réel ou potentiel, à moins que la frontière ne soit fossilisée ».¹

Pensées donc en logique d'affrontement, force est de noter qu'à l'aune du 21^{ème} siècle marqué par une mondialisation de plus en plus virtuelle, on retient fondamentalement que les frontières n'ont pas disparu réellement (Michel Foucher, 2016). Bien au contraire, elles se manifestent de façon puissante et s'éloignent visiblement de l'ordre westphalien,² supposé consacré les lignes frontalières comme un moyen juridique d'évitement des situations conflictuelles. L'état actuel du continent africain est la preuve éclatante de cette remise en question des tracés frontaliers hérités de l'ère coloniale, avec son corollaire de guerres civiles et de déplacements forcés des pans entiers de populations à l'intérieur comme à l'extérieur des Etats africains. Parallèlement, il reste observable qu'au cours de cette étude, la dynamique des antagonismes spatiaux frontaliers dans le continent ne semble guère s'estomper. Idem pour les sorties de crises territoriales qui ont été vouées à l'échec.

L'autre marqueur qui influence aussi considérablement la géopolitique crisogène des frontières, réside dans l'effritement du pouvoir régalien des Etats dans plusieurs régions et sous régions africaines (William Zaltman, 1995) : Sahel, bassin du Lac Tchad, Afrique centrale, Grands Lacs et Corne d'Afrique. Dans une telle situation, les espaces frontaliers deviennent de facto des zones où prolifèrent des groupes armés terroristes, des factions ethnoreligieuses rivales, de la piraterie maritime et du trafic illicite de tous genres. Conjugée aux effets climatiques désastreux sur la mobilité des populations frontalières avec son lot de violences et de réfugiés, cette configuration de crises va être davantage ravivée par des gestions inadaptées et calamiteuses des questions du développement socioéconomique dans ces zones. De là, les tensions et les revendications frontalières se

¹ Gabriel Wackermann. (2003), Les frontières dans un monde en mouvement, Paris, Ellipses, p. 108.

² Le système dit westphalien, désigne le système international issu des traités de Westphalie de 1648 qui reconnaissaient l'Etat comme organisation politique des sociétés.

cristallisent non seulement entre Etats, mais aussi entre groupes et factions armés qui sévissent dans ces espaces.

Au regard de ce constat, la problématique de la réalité des frontières en Afrique met à jour plusieurs niveaux d'analyse, tellement elle est complexe et sujette aux fluctuations des enjeux géopolitiques de l'échiquier international. Elle interpelle à décrypter les dimensions de la nature conflictuelle des lignes frontalières en tant que leg colonial artificiel et ses conséquences sur la stabilité et sur le développement socioéconomique du continent. Parallèlement, elle incite à se focaliser de façon critique sur la viabilité des systèmes d'intégration politique et économique régionaux initiés dans le cadre des programmes de l'Organisation des Nations Unies (ONU) et de l'Union Africaine (UA). Deux interrogations se dessinent alors : Pourquoi les frontières africaines soulèvent-elles autant d'enjeux sécuritaires et de crises dans le continent ? puis comment et dans quelles conditions pourraient-elles se transformer en puissant levier d'inclusion et de prospérité ? l'hypothèse qui se précise, s'articule autour de l'idée selon laquelle l'échec des modèles de règlement de la question des frontières invite à redessiner un projet crédible et fédérateur auquel pourraient se reconnaître tous les pays africains. Par voie de conséquence, la recherche d'une alternative novatrice africaine surpassant les clivages politiques qui prévalent actuellement dans le continent, s'avère indispensable.

Le décodage de toutes ces questions, s'est fait grâce à la mobilisation de toute une documentation de spécialistes et d'universitaires sur la thématique. De pair, l'analyse des données recueillies a été réalisée sur fond d'approche géopolitique qui a permis d'identifier et d'interpréter dans la profondeur, selon des niveaux de lectures différentes, tous les soubassements et les enjeux de la conflictualité des frontières qui minent la paix et la sécurité en Afrique. C'est pourquoi dans une perspective de structuration de cette analyse, une architecture autour de deux axes directeurs est adoptée : les marqueurs géopolitiques déterminants de la conflictualité des frontières et leurs incidences sur la stabilité et le développement du continent ; puis le besoin impérieux de surpasser les espaces frontaliers comme lieux de fermeture et d'exclusion, vers une logique stratégique promouvant plus d'ouverture, de circulation et d'inclusion socioéconomique.

2- Une géopolitique des frontières africaines à plusieurs variables

D'une manière générale, la question des frontières notamment dans ses deux dimensions terrestres et maritimes, fait l'objet de frictions et de revendications dans pratiquement tous les continents. Leur contrôle et leur gestion demeurent, néanmoins, du ressort des pouvoirs régaliens étatiques. En Afrique, cet exercice de l'autorité publique dans les espaces frontaliers tend à disparaître dans plusieurs sous-régions. Partant de là, il est important de relever que le véritable nœud ne réside point dans la délimitation des frontières comme acte de souveraineté et de manifestation territoriale physique. il touche surtout le principe de la construction de l'Etat en tant qu'entité politique et sociale, dont la mission est

l'organisation territoriale et la protection des populations, y compris dans des frontières en situation de conflits. Ceci est d'autant plus complexe que la trame des variables de la question des frontières soulève, entre autres, des réalités géo-historiques, identitaires (Ethniques, religieuses, linguistiques) et politico-sécuritaires. Les implications de ce constat, dépassent largement le cadre local pour prendre des dimensions régionales et internationales.

2.1- Aux origines de la conflictualité des frontières en Afrique

La dynamique historique des frontières en Afrique est centrale pour en saisir toute la portée géopolitique. Elle est en corrélation avec le partage colonial issu de la réunion des empires européens à Berlin¹ en 1884 -1885 sous l'impulsion directe du puissant chancelier allemand Bismarck (Susan Mwongeli, 2025). Il s'en est dégagé une nouvelle partition territoriale et commerciale entre puissances coloniales (Français, Anglais, Belge et Allemand). Les victimes n'étaient autres que les anciens royaumes africains : Ghana, Mali, Ashanti, Songhaï, Haoussa, Kongo ou le royaume d'Abomé. Les limites spatiales entre ces différents royaumes étaient beaucoup plus de zones de circulation, d'échanges caravaniers et de partage de richesses aquifères. Les colonisateurs, en traçant « sur papier à la règle » des frontières pour se départager leurs nouvelles conquêtes (Michel Foucher, 2012), ont occulté les réalités tribales et socioéconomiques des populations autochtones. Cette stratégie coloniale, a créé véritablement le terreau fertile aux futures implosions frontalières et territoriales qui allaient éclater au lendemain des indépendances des Etats africains. Ce leg déstabilisateur (Michel Foucher, 2014), va être paradoxalement entériné au Caire en 1964 par l'Organisation de l'Union Africaine (OUA),² au motif controversé de l'intangibilité des frontières.

Toutefois, au regard de cette notion que l'OUA s'est appropriée pour prévenir les conflits frontaliers dans le continent, force est d'admettre qu'il n'en était rien. D'abord, de profondes dissensions sont apparues entre partisans de l'intangibilité des frontières issues de la colonisation, pilotées par le « Groupe Monrovia³ » avec en tête feu le président ivoirien Félix Houphouët-Boigny, et le « Groupe de Casablanca⁴ » plus favorable à une révision des frontières. Ensuite, soumis à un bilan analytique après un peu plus de soixante ans d'existence, ce principe n'a pas empêché le déclenchement de conflits armés frontaliers, territoriaux ou de scissions. Cet échec fut observé dès le début des années soixante avec la guerre algéro-marocaine et la guerre civile de Biafra au Nigéria. Le même phénomène, va s'étendre à la bande sahélo-saharienne, au bassin du Lac Tchad, en Corne

¹ La conférence de Berlin est également appelée : la conférence de l'Afrique de l'Ouest. A débuté le 15 novembre 1884 et pris fin le 26 février 1885.

² Ancienne appellation avant de devenir, l'Union Africaine (UA) en 2002.

³ Officiellement désignée « Conférence des États africains indépendants », issue du sommet de Monrovia capitale du Libéria qui a réuni quelques chefs Etats nouvellement indépendants au début des années 1960.

⁴ Le groupe de Casablanca ou le « bloc de Casablanca », était un rassemblement de pays africains, né au début des années 1960 à Casablanca au Royaume du Maroc. Il prônait une remise en question des frontières.

d'Afrique et dans les pays de l'Afrique de l'Est. On remarque par ailleurs, que si certains conflits armés des frontières ont trouvé des issues juridiques grâce au recours à la Cour Internationale de Justice (CIJ) : Tchad et Libye, Mali et Burkina Faso, Cameroun et Nigéria ; la plupart des différends territoriaux dans le continent sont restés sans règlement.

Une autre dimension dramatique de la conflictualité des frontières, prend cette fois-ci la forme dangereuse de guerres de scission, génératrice de « prolifération étatique¹ » dans le continent. Il s'agit ici de la Corne d'Afrique et du bassin du Nil. Cela a donné naissance en 1991 du Somaliland non reconnue par la communauté internationale, puis à l'indépendance de l'Erythrée en 1993 après une guerre de trente ans contre l'Ethiopie, devenu un Etat en situation d'enclavement. Ses deux ports sur la mer Rouge : Assab et Massaua ont été cédés à l'Erythrée. Enfin, récemment en 2011, la sécession et l'indépendance du Soudan du Sud après des années d'affrontements militaires avec le Soudan.² Par ailleurs, cette tendance scissionniste reste toujours latente en Angola avec l'enclave de Cabinda, au Sénégal avec la Casamance ou aux Comores avec l'île D'Anjouan. Cependant, il semble évident que la seule grille de lecture historique n'explique guerre à elle seule la trame géopolitique des conflits armés frontaliers et territoriaux. D'autres marqueurs influents se sont imposés pendant cette analyse, notamment la matrice identitaire qui pèse lourdement sur l'équilibre des rapports intracommunautaires africains (Bernard Lugan, 2023).

2.2- Une géopolitique identitaire accélératrice des conflits frontaliers dans le continent

A bien des égards, l'identitarisme en Afrique demeure une logique mortifère instrumentalisée politiquement lorsque, comme le souligne François Thual, « la survie réelle ou fantasmatique du groupe est en jeu, quand celui-ci se sent dépossédé non seulement d'un territoire (...), mais plus gravement lorsqu'il se sent dépossédé de son devoir de vivre, de son identité et de sa spécificité³ ». Partant de ce postulat, une lecture approfondie de la variable identitaire dans ses trois dimensions (ethnique, religieuse et linguistique), laisse apparaître que ce facteur est un déterminant clé dans la prédominance de l'extrême violence qui sévit au niveau des lignes de contacts frontaliers (Jakkie Cilliers, 2025). C'est le cas particulièrement en Afrique de l'Est, en Corne d'Afrique et au Soudan, avec son lot de désastres humains et de destructions de tous les tissus socioéducatifs et économiques (Centre d'études stratégiques de l'Afrique, 2025).

Autre variable aussi critique que le clivage identitaire, réside incontestablement dans l'incapacité de plusieurs Etats à exercer leur pouvoir étatique sur des régions entières de leurs territoires (Jean-Bernard Véron, 2011). Les exemples n'en manquent guère: Liptako-Gourma⁴ au Sahel, la bande frontalière entre le Rouanda et la RDC et autres. De ce fait, le

¹ Alain Antil. (2022), Afrique, zone de conflits, in Questions internationales 5/n°115. pp 67 à 73.

² Cette partition a fait l'objet d'un référendum cautionné par l'ONU.

³ François Thual. (1995), Les conflits identitaires, Paris, Ed. Ellipses, p. 6.

⁴ Espace appelé aussi « zone des trois frontières » entre le Niger, le Mali et le Burkina Faso.

manque de bonne gouvernance locale associé à une politique délétère de territorialisation des bandes frontalières, rendent pratiquement impossible toute anticipation, de gestion ou de sortie de crises pour ces périphéries. Autre manifestation de l'effritement des institutions étatiques dans les lignes frontalières en situation de conflits, tient dans le fait que toutes les prérogatives régaliennes qui sont les leurs ont été appropriées par des factions armées d'obédiences disparates. Autrement dit., il s'agit d'un nouveau type d'organisation sociale et spatiale qui leur permet d'asseoir leurs lois dans les zones périphériques qu'elles contrôlent.

Il reste notable également, que cette dégradation politique des pouvoirs centraux dans ces zones de non droit, s'est conjuguée à une précarité structurelle économique et d'une désintégration des services sanitaires et éducatifs de base. Le tout sur fond d'insécurité alimentaire et de pauvreté endémique qui frappent toutes les communautés sociales et exacerbent les tensions dans les régions frontalières ([Ambroise Tournyol du Clos](#), 2021). De cette vulnérabilité politique et socioéconomique, sont nés de facto des fiefs de groupes terroristes et de bandes armées du crime organisé. Ils y ont instauré leurs structures mafieuses et terroristes d'enrôlement et d'endoctrinement des populations. Les effets destructeurs de cette dérive sécuritaire sont considérables. Ils menacent non seulement l'existence des Etats et les périmètres spatiaux nationaux, mais ils prennent surtout des dimensions transnationales qui déstabilisent la paix et la sécurité dans le monde.

2.3- Une matrice sécuritaire complexe des frontières

Si les conflits interétatiques se sont considérablement estompés dans la plupart des régions du continent africain (Alain Antil, 2022), on observe qu'il n'est pas de même des frontières qui perdurent à constituer des sanctuaires d'insécurité et de violences. Dans l'état actuel, l'épicentre géographique où végète le crime organisé, les groupes terroristes (Boko Haram, AQMI, Al-Shabaab) et la piraterie maritime ; se situe dans l'espace sahélo saharien, en Centrafrique, en Golfe de Guinée, dans les Grands Lacs ou en Corne d'Afrique. Dans ces régions, on assiste à une recrudescence de revendications scissionnistes, d'affrontements confessionnels intercommunautaires et d'actions terroristes qui mettent à mal la pérennité des Etats. Ce climat d'insécurité, a des incidences directes sur les populations locales, déjà en situation de précarité et d'invulnérabilité. Il pèse aussi dangereusement sur l'ordre constitutionnel et démocratique (cas du Sahel), que sur les questions de développement humain et de la stabilité. Ce panorama d'insécurité, va être ravivé davantage par la conjugaison de deux facteurs importants : une transnationalisation de la conflictualité et une compétition effrénée entre puissances étrangères sur ces régions.

A bien des égards, on a tendance à croire que les menaces de sécurité issues de la perméabilité des frontières en Afrique sont avant tout nationales. Néanmoins, à travers cette analyse, force est d'admettre que cette question s'avère aussi transnationale. Et pour cause essentielle, la perte totale du contrôle des lignes frontières par les Etats en situation



de faiblesse politique (Marc-Antoine Pérouse de Montclos, 2012). Les activités terroristes au Sahel, au bassin du lac Tchad et en RDC, montrent combien cette triste réalité est omniprésente et potentiellement génératrice de conflits régionaux. Faut-il encore souligner que cette transnationalisation de crises, se manifeste aussi à travers les flux de réfugiés et de déplacements forcés des populations par suite d'aléas politiques ou climatiques. De facto, les implications sur le terrain se traduisent par un renforcement en hommes et en armes des groupes terroristes (chute du régime libyen). Un autre aspect dangereux de cette régionalisation de l'instabilité, est la solide imbrication observée entre les groupes terroristes et ceux des mafias opérant dans ces régions périphériques (Abdelhak Bassou, 2017), pour se financer en argent du crime et de l'exploitation des richesses minières.

Parallèlement sur fond d'insécurité, on relève un regain d'intérêt des puissances étrangères pour ces espaces africains crisogènes. Leur positionnement géographique stratégique, ainsi que leur abondance en terres rares et en ressources jugées critiques pour les industries de pointe (Etanislav Ngodi, 2010), en font un centre de rivalité farouche. Dans ce cadre, il convient de souligner la présence massive du tandem sino-russe qui s'implante avec force économiquement et militairement en RDC, en Libye, à Djibouti et au Sahel, au détriment d'un occident en perte de puissance dans la région. D'autres acteurs Moyen Orientaux (Qatar, Emirats Arabes Unis, Arabie Saoudite), Turquie et Inde font leurs apparitions remarquées par des stratégies d'influences différentes : commerciales, religieuses, ventes d'armes et de programmes d'aides. Cette présence étrangère n'a malheureusement pas fait reculer le degré des violences, moins encore l'éradication des mouvements terroristes. Ce constat incite, donc, à redéfinir un nouveau modèle plus efficace de la sécurité, à même d'asseoir sur des bases solides la paix sociale et l'autorité de l'Etat dans ses territoires frontaliers.

3- La corrélation sécurité/développement : un défi majeur à relever

L'interdépendance entre le binôme sécurité et développement, bien qu'il paraisse à première vue d'une simplicité manifeste, elle reste néanmoins, d'une complexité extrême dans le contexte particulier africain. En cause, comme il a été souligné au cours de cette analyse, le caractère prépondérant de l'instabilité politique, du fléau du terrorisme et des groupes armés qui sévissent dans plusieurs régions du continent. L'impact désastreux de cette situation sur les politiques du développement socioéconomique et sur les conditions de vie des populations, n'est plus à démontrer. Se dégage donc la déduction centrale, que le déficit sécuritaire dans un Etat engendre fatalement toutes les conditions favorables à l'éclosion de la pauvreté et de la dégradation des services socioéducatifs (Firmin Krékré, 2024). En lecture inversée, cette même précarité du tissu social et économique constitue le terreau fertile dont se nourrissent les conflits armés. S'agissant de l'Afrique et à bien des égards, toute logique de sortie de crise de ce cercle vicieux, doit surpasser l'opposition

classique entre ces deux vecteurs pour se situer dans une démarche plus pragmatique de complémentarité ; garante de stabilité, de paix et de développement durable.

3.1- La limite des politiques adoptées dans la résolution des conflits frontaliers en Afrique

Au fil de la progression de l'étude, force a été d'observer que les menaces des groupes terroristes et du crime organisé, ont pesé lourdement sur la paix et la sécurité des Etats africains. Elles ont enclenché plusieurs initiatives d'institutions internationales et des Communautés Economiques Régionales (CER) pour les résorber et en limiter les incidences calamiteuses sur les populations. On note à ce titre, que sur le plan international, en dépit de ses multiples interventions précédentes ou actuelles, l'ONU peine à trouver des solutions pérennes aux crises qui secouent le continent. Soumises, en effet, à l'épreuve des résultats attendus des mandats qui leur ont été fixés par le Conseil de Sécurité des Nations Unies, il s'avère que la majorité de ces missions ont échoué (Thierry Vircoulon, 2021). Le défaut de mesures socioéconomiques d'accompagnement en est la cause principale. Les exemples n'en manquent pas : Mali, Rwanda en 1994, Somalie en 1993, Soudan, République Démocratique du Congo et République Centrafrique.¹ C'est un constat qui interpelle sur le mode de fonctionnement de telles Missions de Maintien de la Paix en Afrique, au regard du rendement peu probant par rapport aux coûts élevés en termes de financement (des milliards de dollars) et en temps (plusieurs années). Ce sentiment de gâchis est amplifié davantage par certaines exactions commises par le personnel onusien sur la population civile sensée être protégée par ce même personnel (abus sexuels en Somalie, au Congo et en RCA).

Sur le plan continental, le tableau n'est point mieux reluisant. L'Union Africaine (UA) n'arrive pas à juguler les aspects de la violence extrême dans les zones frontalières. Elle assiste malheureusement en spectatrice devant les drames humanitaires qui s'y déroulent, sans aucune action coercitive. A ce titre, il convient de noter que le Programme Frontière de l'Union Africaine (PFUA)² a fait montre d'incapacité manifeste à résoudre les différends frontaliers qui opposent plusieurs pays du continent (Abakar Tollimi, 2010). Régionalement, du Nord au Sud, d'Est en Ouest, le continent abonde des communautés économiques et financières régionales et sous-régionales, créées au lendemain des indépendances pour plus d'intégration et de développement économique. Au contraire, ce sont la pauvreté, l'insécurité alimentaire et l'altération des services publics qui s'aggravent de plus en plus. Les causes sont multiples : divergences politiques profondes entre Etats formant les (CER), démultiplication des doublons entre différentes entités et l'absence de cadres juridiques fiables (Papa Samba Ndiaye, 2014). Le cas de la Communauté Economique des États d'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) pendant les dernières crises politiques survenues au Sahel est éloquent. Son intervention a conduit les trois pays (Mali,

¹ La MINUSCA est toujours opérationnelle en Centrafrique à l'instar de la MONUSCO en République du Congo.

² Le PFUA, est un programme initié par l'UA pour délimiter, marquer et gérer les frontières entre Etats africains.

Niger et Burkina Faso) à rompre définitivement avec cette organisation pour donner naissance à la Confédération de Etats du Sahel (GES)¹.

Le cas du G5 Sahel² est resté, néanmoins particulier comme cadre multilatéral conçu pour éradiquer les groupes terroristes et mafieux dans les frontières communes des cinq pays formant le Groupe : Mali, Tchad, Mauritanie, Niger et Burkina Faso (Peer De Jong, 2018). Cette particularité réside dans le fait qu'il a essayé d'intégrer pleinement la composante du développement, au sens large du terme, et son complément la sécurité comme facteur déterminant dans la lutte antiterroriste et de la stabilité politique dans la région.³C'est à ce titre qu'en 2017, il a créé une force militaire conjointe pour mener des actions militaires transfrontalières sur le terrain avec l'appui de la France contre les groupes djihadistes. Hélas, ceci n'a pas empêché l'échec de son action. Le manque de moyens militaires conséquents et de financements pour soutenir les efforts de construction d'infrastructures et d'inclusion des populations dans les zones frontalières, sont arrivés à bout de ce projet ambitieux. Par ailleurs, le scepticisme grandissant chez d'autres Etats limitrophes et les interférences avec les missions de la CEDEAO, ont joué également en sa défaveur. Les changements politique opérés en 2020, 2022 et en 2023 dans les trois pays de la CES, conjugués à la ferme volonté de la CEDEAO de rétablir la légalité démocratique par la force, ont sonné le glas de cette structure (Alaoui M'hammdi Nezha & Larabi Jaïdi, 2025). Le G5 Sahel va être dissout en décembre 2023 après que le Mali, le Niger et le Burkina Faso y aient acté officiellement leur retrait.

3.2- Le tout sécuritaire: vers une nouvelle redéfinition

Au cours de cette analyse, il a été relevé la complexité conflictuelle des frontières en Afrique et son corollaire de violences: identitaire, clanique et mainmise des groupes terroristes sur des territoires entiers. Tous ces éléments réunis, ont fait apparaître des menaces certaines sur la paix et la sécurité régionale et internationale (Wendy Williams, 2020). Globalement, les répliques sécuritaires des Etats, comme d'ailleurs de la communauté internationale, étaient inscrites dans une logique de réactivité dictée par l'urgence et la gravité du moment. Le bilan demeure quasiment décevant par rapport aux moyens financiers, humains et surtout d'occasions ratées pour sortir de la trappe de la radicalité qui prévaut toujours dans ces régions. L'idée de revoir tous ces mécanismes de sécurité qui n'ont pas fonctionné, devient alors, indispensable. L'objectif étant de définir une nouvelle stratégie intégrée en le domaine, pour plus de réponses adaptées et concrètes sur le terrain ; de telle sorte que les citoyens soumis aux exactions puissent sentir que les forces de l'ordre sont là pour les protéger et garantir leur sécurité. Ce point est doublement

¹ La création de la GES a été actée officiellement le 06 juillet 2024 au Niger le lors d'un sommet qui a réuni les trois chefs d'Etats en remplacement de l'Alliance des Etats du Sahel(AES), créée un an auparavant.

² Le G5 Sahel comme cadre institutionnel a vu le jour en 2014 en Mauritanie. Son objectif était de coordonner les actions des 5 pays dans les domaines du développement et de la lutte antiterroriste.

³ Préambule de l'acte constitutif du G5 Sahel.



capital dans le processus de retour des services publics dans les zones frontalières. D'un côté, il permet une forte adhésion des populations aux projets politiques gouvernementaux de stabilisation et de réconciliation. De l'autre, il offre l'occasion de les soustraire du joug des groupes armés qui capitalisent massivement sur le profond ressenti à l'égard des pouvoirs étatiques (Peer De Jong, 2020). Toutefois, pour plus d'efficacité, cette stratégie sécuritaire citoyenne de proximité, doit intégrer deux autres leviers centraux. Il s'agit de :

- Instaurer des mécanismes fiables de prévention et d'anticipation pour juguler la poussée du radicalisme confessionnel et de la violence armée intercommunautaire. C'est une œuvre de longue haleine qui nécessite la mobilisation coordonnées de toutes les forces étatiques en termes de recherche et du partage du renseignement. Localement d'abord dans le cadre du respect absolu des droits individuels et collectifs des citoyens, puis régionalement et internationalement. Cela présuppose un cadre institutionnel et normatif très précis avec des accords bilatéraux ou régionaux. Cet échange d'informations est un outil central pour étouffer l'expansion du fléau du terrorisme et des mafias du crime organisé. Dans cette dynamique, en raison de la complexité du processus de recherche du renseignement et son exploitation efficace, cela nécessite au préalable une connaissance parfaite des contextes et des milieux sociaux, idéologiques, physiques et cyber dans lesquels évoluent les différents groupes armés toutes obédiences confondues. C'est pourquoi, cerner les contours de cette matrice dans toutes ses manifestations, implique bien évidemment une refonte et une mise en place d'une nouvelle architecture professionnelle et dépolitisée de l'appareil sécuritaire (Michael Shurkin, 2022).

- Dans un esprit de conciliation et de cohésion nationale de toutes les composantes sociales, entreprendre un effort colossal en termes de formation des cadres des forces de l'ordre chargées de pacifier et de rétablir la paix sociale dans les régions frontalières africaines. Cette restructuration souhaitable, présente l'avantage de pouvoir intégrer les milices locales des différentes ethnies, en leur ouvrant une voie professionnelle avec des perspectives garanties. Ce facteur est déterminant pour regagner la confiance des populations rurales et rétablir l'autorité de l'Etat. Sur ce registre, le recours à des programmes de formation et de mise à niveau du capital humain par le biais d'accords bilatéraux ou régionaux s'avère une option concluante. L'exemple du Maroc qui a ouvert son écosystème de formation civile et militaire au profit de ses partenaire africains, pourrait servir d'expérience pilote en le domaine.¹Néanmoins, la réussite de cette transformation sécuritaire reste tributaire des pratiques d'une bonne gouvernance politique, apte à asseoir une culture de l'Etat de droit et l'amélioration capacitaire de ses institutions (International Crisis Group, 2021). Il convient de souligner sur ce sujet, que l'inclusion de

¹ Pour mener à bien cette stratégie de formation, le Maroc a investi énormément dans L'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI), qui a été créée en 1986 et qui dépend du ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération.

la société civile et des Organisations Non Gouvernementales (ONG) dans ce processus de stabilisation, aiderait beaucoup à améliorer les conditions de vie des populations locales.

3.3- Une réorientation de la politique du développement

Au vue du bilan très en deçà des espérances escomptées en termes de prospérité et du développement humain, bien de facteurs plaident pour une redéfinition des stratégies du développement dans le continent africain et plus particulièrement dans les zones frontalières conflictuelles. Trois piliers pourraient en constituer l'ossature. En premier lieu, le déconfinement des territoires par une organisation spatiale inclusive de mobilité et de connectivité intérieure. L'enclavement endogène étant par définition une source de cloisonnement et d'exclusion socioéconomique. Ce levier pourrait faire de la diversité, un instrument de brassage socioculturel et d'intégration dans le processus de la conciliation nationale. D'où l'importance d'initier des projets structurants d'infrastructures routières, ferroviaires et aéroportuaires avec un maillage équilibré entre les régions (Fodouop Kengne & Bidi Jean Tape, 2010). Cette stratégie de décroisonnement est vitale pour la maîtrise des espaces géographiques et l'accélération des conditions de la circulation des personnes et des biens. Les induits de cette connectivité sont très importants sur la réduction drastique de la pauvreté et de la précarité des populations. Cependant, il reste évident que cette politique de désenclavement interne nécessite des investissements financiers colossaux, qui dépassent de très loin les capacités des Etats concernés. Car en plus des effets néfastes de l'insécurité auxquels ils sont soumis, ces Etats sont déjà classés parmi les pays les moins avancés (PMA) : RDC, RCA, Mali, Tchad, Niger, Burkina Faso. Dans ce cadre, le recours aux financements internationaux et aux programmes d'aides au développement par les pays riches est nécessaire (Michèle Béland, 2005).

Ensuite, dans l'élan de cette reconfiguration du modèle de développement fondé sur une ouverture intégrative, il importe de souligner le rôle central de l'adoption d'une politique nationale de résilience socioéconomique (Makhtar Diouf, 2021). Il s'agit ici particulièrement de renforcer les capacités des femmes et leur participation dans la gestion des affaires locales et nationales, au même titre que les hommes. Cette action doit être jumelée à une plus forte implication des jeunes dans l'effort de construction de la nation, en raison de leur poids dans la pyramide démographique. En pratique, cela passera nécessairement par une politique économique et sociale de proximité, qui engendre des induits directs sur la vie des gens (écoles, dispensaires de santé, raccordement à l'eau potable et à l'électricité). Prenant également en considération l'impact du changement climatique et de la dégradation de l'environnement dans les régions frontalières, cette notion du développement inclusif et intégré s'impose comme un instrument crucial dans le maintien et la stabilisation des populations dans leur milieu naturel. Ainsi, les drames humanitaires liés à l'immigration et à l'exode diminueront de volume, au bénéfice d'une plus grande appartenance constructive au territoire et au développement économique durable.



Enfin, dicté par l'imbrication des intérêts entre Etats africains dans leurs espaces frontaliers, l'impératif d'une approche d'intégration économique et politique régionale, y compris juridique (Alhousseini Mouloul, 2017), est plus que jamais sollicité. Une telle situation incite de plus en plus à du pragmatisme dans la coopération et l'exploitation commune des richesses naturelles très abondantes dans ces zones. La recherche de cette politique de partenariats est, en effet, un élément accélérateur d'opportunités de transformation économique dans ces espaces frontaliers très instables. Cette dynamique viendrait compléter celle déjà entamée en interne, en matière de mise à niveau des infrastructures de la connectivité intra-nationale. Cette stratégie de coopération inter-frontalière pourrait à son tour bénéficier du soutien financier des bailleurs de fonds internationaux et des agences spécialisées de l'ONU. De cette manière, d'îlots où régnait la violence extrême de tous genres et le radicalisme identitaire, ces zones de fractures prendraient la configuration de plateformes prospères de circulation et d'échanges commerciaux. La pérennisation de cet amarrage régional et continental, est le gage certain d'une Afrique solidaire, capable de se débarrasser des fléaux du terrorisme, des conflits tribaux et de la trappe de pauvreté.

4- Conclusion

Au terme de cette analyse, il est important de retenir toute la complexité géopolitique de la question des conflits frontaliers en Afrique. Si l'élément historique demeure central pour en décoder les racines, du fait de la responsabilité des anciennes puissances coloniales dans le découpage actuel, il n'en demeure pas moins que d'autres facteurs endogènes et exogènes ont ravivé davantage cette conflictualité aux conséquences dramatiques. Sur ce registre particulier, on relève un effritement, voire une absence totale des pouvoirs étatiques incapables d'assumer leurs missions régaliennes dans leurs zones périphériques. Il s'en est suivi l'éclosion vertigineuse de réseaux terroristes et mafieux. La première victime d'une telle situation, est une population frustrée et soumise aux pires conditions de pauvreté, d'exclusion socioéconomique et surtout nourrie d'un profond ressentiment à l'égard de l'autorité publique et de ses représentants. Ce désengagement du pouvoir, va donner lieu à une exacerbation de revendications identitaires et confessionnelles qui allaient être instrumentalisées à grande échelle par les groupes terroristes et les milieux du crime.

Cette étude a mis également en relief, les limites des politiques des interventions régionales et internationales pour éradiquer les menaces terroristes. L'échec de la quasi-totalité des missions onusiennes de rétablissement de la paix et de la sécurité dans ces pays, s'explique majoritairement par une méconnaissance des structures sociétales africaines. De pair, le recours exclusif aux solutions d'imposition par la force, sans mesures d'accompagnement d'inclusion pour améliorer les conditions de vie des populations locales, a conduit soit à leur retrait, soit à l'enlèvement de leurs mandats sans

perspectives visibles. Pareil dans le cadre des efforts menés par l'UA , la CEDEAO et le G5 Sahel qui ont échoué lamentablement dans la gestion des crises frontalières. En cause, l'absence quasi-permanente de consensus interétatiques, de financements pérennes et de mécanismes fiables de coercition alliant sécurité et développement durable.

Enfin, l'analyse a permis de relever que l'adéquation sécurité/développement reste un défi géostratégique majeur à relever, pour arriver à bout de la conflictualité qui sévit dans les espaces frontaliers africains. Pensée beaucoup plus en logique de complémentarité, ce binôme permettrait d'assurer une sécurité citoyenne de proximité redonnant espoir et confiance aux populations dans un retour inclusif et protecteur des structures administratives et de sécurité publiques. Parallèlement, il offrirait une option de développement économique intégrative des populations localement et régionalement. Sa finalité est double : garantir une paix sociale durable par l'amélioration des conditions de vie des populations, et ôter ainsi le terreau idéologique et socioéconomique dont se nourrissent le terrorisme et les réseaux mafieux. C'est une entreprise de longue haleine dans le chemin de la reconstruction sociale, politique et économique du continent. Dans cette dynamique, le concours de la communauté internationale financièrement et techniquement est capital pour la mise en place des réseaux de mobilité intra et interétatiques, en vue de faire de ces périphéries des zones de circulation et d'échanges prospères et créatrices de richesses.

Liste Bibliographique

➤ Books

1. Abakar Tollimi. (2010), La résolution des conflits frontaliers en Afrique, Ed. L'Harmattan.
2. Alhousseini Mouloul. (2017), L'intégration économique et juridique en Afrique, Ed. L'Harmattan.
3. Bernard Lugan. (2023), *Les guerres du Sahel des origines à nos jours*, Ed. du Rocher.
4. Firmin Krékré, (2024), Essai sur les nouveaux défis de la sécurité en Afrique, Ed. L'Harmattan.
5. Etanislav Ngodi. (2010), L'Afrique centrale face à la convoitise des puissances : De la conférence de Berlin à la Crise de la région des Grands Lacs, Ed. L'Harmattan.
6. Fodouop Kengne et Bidi Jean Tape, dir. (2010), L'armature du développement en Afrique. industries, transports et communication, Ed. Karthala.
7. François Thual. (1995), Les conflits identitaires, Paris, Ed. Ellipses.
8. Gabriel Wackermann. (2003), Les frontières dans un monde en mouvement, Paris, Ed. Ellipses.
9. Makhtar Diouf. (2021), Économie politique de l'intégration économique: Espace Afrique, Ed. L'Harmattan.
10. Michel Foucher. (2012), L'obsession des frontières, Paris, Edition Perrin.
11. Michel Foucher. (2014), Frontières d'Afrique. Pour en finir avec un mythe, Paris, Ed. CNRS.

12. Papa Samba Ndiaye. (2014), Les organisations internationales africaines et le maintien de la paix : l'exemple de la CEDEAO - Libéria, Sierra Leone, Guinée-Bissau, Côte d'Ivoire, Ed. L'Harmattan.
13. Peer De Jong. (2018), G5 Sahel, une initiative régionale pour une nouvelle architecture de paix , Ed. L'Harmattan.
14. Peer De Jong. (2020), Sécurité et développement dans le Sahel. Du concept à la réalité, Ed. L'Harmattan.
15. William Zartman. (1995), Collapsed States. The Desintegration and Restauration of Legitimate Authority, Lynne Rienner Publishers, Boulder.

➤ **Articles :**

1. Abdelhak Bassou. (2017), Le Sahel face aux tendances Al Qaeda et Daech : Quel dénouement possible ? Policy Center for the New South (PCNS), Policy Brief, janvier.
2. Alain Antil. (2022), Afrique, zone de conflits, in Questions internationales 5/n°115.
3. Alaoui M'hammdi Nezha & Larabi Jaïdi. (2025), CEDEAO-Alliance du Sahel : Vers une nouvelle reconfiguration géopolitique de l'Afrique de l'Ouest ? P. P 35/septembre.
4. [Ambroise Tournyol du Clos](#). (2021), Les conditions géopolitiques du terrorisme dans la zone des trois frontières, in conflits, 29 juillet.
5. Centre d'études stratégiques de l'Afrique. (2025), Les conflits qui s'entrechoquent en Afrique aggravent la crise des déplacements forcés , 25 novembre.
6. Jakkie Cilliers. (2025), Pourquoi le niveau de violence en Afrique a-t-il augmenté en 2024 ? institut d'études de sécurité (ISS) du 9 janvier.
7. Jean-Bernard Véron. (2011), La Somalie : cas d'école des Etats dits ' faillis', in Politique étrangère, n°1 printemps, p. 45-57.
8. Marc-Antoine Pérouse de Montclos. (2012), Boko Haram et le terrorisme islamiste au Nigeria : insurrection religieuse, contestation politique ou protestation sociale ? in Questions de recherche N°40, juin CERI.
9. Michel Foucher. (2016), Le réveil des frontières. Des lignes en mouvement, in Questions internationales, Paris, La Documentation française, mai-août.
10. Michael Shurkin. (2022), Renforcer la stratégie sahélienne de contre-insurrection, Centre d'Etudes Stratégiques en Afrique, bulletin de sécurité africaine n° 41, 8 août.
11. Michèle Béland.(2005), L'aide internationale en Afrique : pour ou contre? IN perspective Monde du 6 novembre.
12. International Crisis Group. (2021), Réordonner les stratégies de stabilisation du Sahel, Rapport n°299, 1^{er} février.11.
13. Susan Mwongeli. (2025), Conférence de Berlin : Comment le découpage colonial a créé le chaos en Afrique, in TRT Afrika, 21 mai.
14. Thierry Vircoulon. (2021), Conflits : derrière l'échec des interventions internationales, la crise du multilatéralisme onusien, IFRI, le 08-1.
15. Wendy Williams. (2020), Frontières en évolution : La crise des déplacements de population en Afrique et ses conséquences sur la sécurité, Centre d'Etudes Stratégiques en Afrique, Rapport d'analyse n° 8, 13 janvier.

شروط وضوابط النشر الخاصة بمجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

1. قواعد النشر ومعايير التحكيم الأولي لقبول النشر

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم إلى مجلة أخرى، أو أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية
- ألا تكون البحوث المرسله مستلة من كتب مطبوعة، أو جزءاً من أطروحة.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية،
- تشجع المجلة الباحثين على استعمال المعرف الدولي للباحثين ORCID مما يضمن أن يتم الاعتراف بأعمالهم بشكل صحيح، ويتم نشر معرف ORCID الخاص بالباحث مع مقالته حتى يتمكن الباحثون من الوصول إلى ملفه الشخصي على ORCID ومن هناك الانتقال إلى منشوراته الأخرى.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة، ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على إذن رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحق نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجه الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيحات أو تعديلات مقترحة من قبل لجنة القراءة، تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- يُبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- النشر برسوم (ابتداءً من عدد مارس آذار 2025)
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

- تستعمل المجلة البرامج المعتمدة من طرف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لكشف السرقات العلمية وتحديد نسبة الاستغلال، وأي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.
- ترسل المساهمات باللغة العربية منسقة على شكل ملف ما يكروستفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

strategy@democraticac.de

Publication Guidelines and Preliminary evaluation criteria for Acceptance

(Journal Of Strategic and Military Studies)

- Proposed research must have serious scientific originality and depth
- The article must not have been previously published or submitted to another journal, or any other electronic or print publication platform.
- The submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation
- The research must be accompanied by a brief curriculum vitae (CV) of the researcher in both Arabic and English or French.
- The journal encourages researchers to use the ORCID (Open Researcher and Contributor ID), which ensures that their work is properly recognized. The researcher's ORCID ID is published with their article so that fellow researchers can access their ORCID profile and from there link to their other publications.
- The journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them
- Do not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal
- The journal is not obligated to return the rejected researches to their owners
- Researches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them
- The proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation
- All proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that
- The journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content
- The researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal
- The researcher is notified of the receipt of their research, and their work is immediately forwarded to the scientific advisory board.

- The authors of accepted research papers are notified of the decision of the scientific committee and the approval of the editorial board for publication.
- Each researcher who has published in the journal receives: a publication certificate, which is an official document issued by the Arab Democratic Center and the journal's management, certifying the publication of the peer-reviewed scientific article. The researcher receives their certificate within a maximum of one week from the date of the journal's issue.
- Publication is subject to fees (starting from the March 2025 issue).
- The journal has an exclusive electronic edition issued by the Arab Democratic Center and holds the international code: ISSN 2626-093X.
- No priority is given to the publication of scientific materials in the journal's issues. The primary criterion for acceptance is the quality and originality of the scientific material, the accuracy of the language, and adherence to methodological standards in scientific research.
- The journal uses software approved by universities and academic institutions to detect plagiarism and determine the percentage of similarity. Any report issued by the scientific committee regarding plagiarism will hold the researcher accountable, in accordance with the journal's international policies.
- All ideas published in the journal represent the views of their authors, and the order of published research is subject to editorial discretion.
- Articles are reviewed and proofread by language editors before being published in the journal's issues.
- The journal's languages are: Arabic, English, and French.
- In the case of translation, please provide a brief biography of the original author and the original publication source.**
- Research should be sent to the journal's email address

strategy@democraticac.de

2. كيفية إعداد البحث للنشر

- § يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، وبريده الإلكتروني.
- § الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.
- § تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشرات الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- § كما يجب أن يكون البحث مرفوقاً بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (العربية والأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- § أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- § تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمراجع المتعلق به في قائمة المراجع.
- § ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:
- أ- إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
- ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.
- د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- § يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- § يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالآتي:
- أ- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
- ب- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- ج- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12 عادي بالنسبة للملخص و10 عادي للهوامش.
- د- نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية والفرنسية Times New Roman، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
- هـ- يراعى عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

How to Prepare a Research Paper for Publication

- The research title should be written in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), along with a brief introduction of the researcher and the academic institution they belong to, as well as their email address.
- The executive summary should be provided in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), followed by keywords (approximately five words). The summary should be presented in short, precise, and clear sentences, including the main research problem, the methods used to address it, and the results obtained.

- The research problem, objectives, and significance of the study should be clearly defined. Previous studies addressing the topic of the research, including the latest publications in the field, should be mentioned. The characteristics of the research hypothesis or thesis should be outlined, along with the conceptual framework, key indicators, research methodology, and analysis of results and conclusions.

- The research must be accompanied by a bibliographic list that includes the most important references relied upon by the researcher. References should be listed in their original language (Arabic and foreign) if multiple sources in different languages are used.

- The research must adhere to the documentation specifications according to the referencing system adopted by the "Arab Democratic Center" in writing footnotes and presenting references.

- Superscript numbers should be used for in-text citations, and the corresponding number and reference should be listed in the references section.

- References are numbered sequentially in the references list, after arranging them alphabetically in the list according to the author's name, as follows:

a) If the reference is a journal article:

Author(s) name, title of the article, journal name, volume number, issue number, page numbers, and year of publication.

b) If the reference is a book:

Author(s) name, title of the book, publisher name and country of publication, and year of publication.

c) If the reference is a master's thesis or doctoral dissertation:

Author's name, title, mention "Master's Thesis" or "Doctoral Dissertation" in italics, university name, and year.

d) If the reference is a report or statistical publication issued by an official entity:

Name of the entity, title of the report, page numbers, and year of publication.

- The research paper should range between 2000 and 7000 words. However, the journal may, at its discretion and in exceptional cases, publish some research papers and studies that exceed this word count.

- The paper should be formatted on A4 size, with the font type and size as follows:

a) For research papers in Arabic, the font type is "Sakkal Majalla".

b) Font size "16 bold" for the main title, "14 bold" for subheadings, and "14 regular" for the body text.

c) Font size "11 regular" for tables and figures, "12 regular" for the abstract, and "10 regular" for footnotes.

d) For research papers in English and French, the font type is "Times New Roman", with font size "14 bold" for the main title, "12 bold" for subheadings, "12 regular" for the body text and page numbers, "11 regular" for tables and figures, and "10 regular" for the abstract and footnotes.

e) When submitting the research material, single spacing should be used, with appropriate margins (2.5 cm) on all sides.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والإفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وحيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

The "Journal of Strategic and Military Studies" relies on the formal and substantive standards of internationally peer-reviewed journals in selecting the content of its issues.

The journal is published quarterly (every three months) and has a specialized editorial board and an active international advisory board that oversees its operations. It adheres to an ethical charter governing publication rules and the relationship between the journal and researchers. It also follows internal regulations that organize the peer-review process and an approved list of reviewers in all specializations.

The journal's advisory board includes a large group of top academics from Arab and African countries, who are required to participate in reviewing the research papers submitted to the journal. The "Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies" is the issuing body of the "Journal of Strategic and Military Studies"

المركز الديمقراطي العربي
لِلدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center GmbH

Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobile: 00491742783717



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التاييري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد القادر التاييري

العدد 30

المجلد الثامن

مارس 2026 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

